

شَرْحُ

الجواهر المكنون

في صدف الثلاثة الفنون

لمؤلفه

عبد الرحمن الصغير الأخضرى

شرح فضيلة الشيخ

د. البشير عصام المراكشي

حفظه الله

عناية وإشراف

أبي عبد الله محمد بن عبده القشبي

وأبي عزّام فهد بن علي ماحي

وقفهم الله

الدرس الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.
أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى- وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، «كُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»، نسألك اللهم أن تُجيرنا من النار بمنك، وفضلك، وكرمك يا أرحم الراحمين.

هذا درسنا الأول من "سلسلة شرح الجواهر المكنون" في صدف الثلاثة الفنون للأخضري، وهو متنٌ في علم البلاغة بفنونه الثلاثة المعاني، والبيان، والبديع، وهذا المتن أحد المتن التي يعتني بها طلبة العلم الشرعي عموماً، وطلبة علوم العربية على أوجه الخصوص.

وهو متنٌ مشتهرٌ جداً، وعليه شروخٌ، وحواشٍ، ومن اعتنى به، وفهمه فإنه يحصلُ علماً بالغاً متعلقاً بهذا الفن الذي نحن بصدده، وعلم البلاغة أحد علوم العربية التي يغفل عنها كثيرٌ من الطلبة.

فطلبة العلم الشرعي في هذا الزمان يعتنون اعتناءً بالغاً بالغايات، ويتركون الوسائل، يعتنون بالأصول والأهداف، ويتركون ما يفيدهم للوصول إلى تلك الأصول والأهداف،

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وبعبارةٍ أخرى فإن الطالب عكس في هذا الزمان طريقة طلب العلم الشرعي فصار يبدأ مباشرةً بتفسير كلام الله - عز وجل - وبالفقه، وبالأحاديث روايةً ودرايةً.

لكنه في طريقه هذه التي يُريد فيها الفهم عن الله - عز وجل - وعن رسوله ﷺ يترك الأساس الذي يُبنى عليه هذا الفهم إلا وهو علوم اللغة العربية، فتجدهم مقصرين جدًا في علومها على جهة الإجمال لا من نحوٍ، ولا من صرفٍ، ولا من بلاغةٍ.

فضلاً عن العروض، والقوافي، والآدب ونحو هذه العلوم، وأكبر هم الواحد منهم إذا هو ذكر لديه علم العربية أن يشتغل بمتنٍ من متون النحو كالأجرومية، ومن كان منهم ذاهمةً عالية ينتقل إلى الألفية، وقل من يشتغل بالصرف، والاشتقاق، وأقل القليل من له عناية بعلم البلاغة.

وهذا كله خطأً منهجي ينبغي أن يُعالج فإن علوم العربية أساسه ينبغي الاهتمام به قبل الوصول إلى ما عدا، ثم إن علوم العربية تكتسب شرفها من شرف موضوعها ألا وهو اللغة العربية، اللغة العربية مفضلةً من أوجهٍ متعددة، ومشرقةً للأسباب المختلفة.

فاللغة العربية هي لغة القرآن فإذا فهي اللغة الكريمة التي اصطفاها الله - سبحانه وتعالى - واجتبتها لتكون لغة القرآن الكريم، وليس بعد هذا من شرف فنحن ننكر أشد الإنكار على بعض المفتونين بعلوم اللسانيات الحديثة التي من أهم قواعدها أنهم يقولون: لا تفضل لغةً على لغة.

وهذا عندنا غير الصحيح بل اللغة العربية مفضلةً على غيرها من اللغات بلا تردد، والسبب في ذلك ظاهرٌ لمن تأمل يعني من طرق عنه هذه المسلمات التي يدرسها في هذا العلم المسمى باللسانيات، واستحضر أصل الفقرة الدينية في قلبه، وتأمل في كون هذه اللغة تميزت عن اللغات كلها بأنها اللغة التي اختارها الله - عز وجل - لكلامه للقرآن الكريم لهذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

إذا تأمل في هذا حق التأمل جاد بأن هذا تشريفٌ لهذه اللغة، وإظهارٌ لكونها مفضلةً على غيرها من اللغات، ولأن اللغة العربية لغة القرآن فإن فيها ما ليس في غيرها من اللغات فيها

من أسباب الإعجاز، ومن الأسرار الدفينة الخفية ما لو تتدبره المتدبر لظهر له عظمة هذه اللغة على غيرها من اللغات.

ومن أفضل من رأيته من المعاصرين، والمتأخرين من تكلم في هذا الموضوع **الأديب الرافعي رَحِمَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى** في كتابه (تاريخ آداب العرب) فإما له إشارات في هذا الكتاب متعلقة بهذا المعنى، المعنى إعجاز اللغة العربية بسبب ارتباطها بإعجاز القرآن الكريم، هذا فضلاً عن ما كتبه المتقدمون، وهو كثيرٌ طيب لكن أساليب المتقدمين قد تخفى على بعض الطلبة، فلذلك في بعض الأحيان ننصح بكتب المعاصرين.

كون اللغة العربية هي لغة القرآن جعلها تستمر، وتقوى، وتضيء، وتتألق بوهج مستمرٍ دائمٍ لن يفنى، ولا يفنى أبداً إلى قيام الساعة بإذن الله - سبحانه وتعالى - وإذا تأملت اللغات الأخرى تجدها تصعد، وتنزل، وتموت، وتحى ارتباطاً بحضارات القائمين عليها، فتجد اللغة التي تقوم عليها، التي ترتبط بها حضارة قوم من الأقوام.

إذا ضعفت حضارة هؤلاء القوم ضعفت لغتهم تبعاً لذلك، وإذا قويت حضارة هؤلاء القوم قويت اللغة تبعاً لذلك، وهذا مشهد معروف حتى إن بعض اللغات يموت إذا مات القائمون عليها، كما حدث مثلاً للعبرية في وقت من الأوقات؛ لأن القائمين عليها، وهم اليهود ضعفوا، واستكانوا، وحدث لهم ما حدث فسبب هذا موتاً لهذه اللغة العبرية، ثم لما قوي جانبهم في هذا العصر عند ذلك أرادوا أن يحيوا هذه اللغة، وأفلحوا في قدر ما أن يحيوها.

أما لغة القرآن الكريم أي اللغة العربية فغير مرتبطة بحضارة القائمين عليها من العرب فسواءً كان هؤلاء العرب أقوياء أو ضعفاء ذوي حضارة لامعة أو في مؤخرة الركب الحضاري في جميع الأحوال فإن هذه اللغة باقية، لم؟ لأنها لغة القرآن الكريم.

بل لو فرضنا - عياداً بالله - أن الأمة العربية لم يبق لها وجود فإن هذه اللغة تبقى ببقاء المسلمين الذين يعتقدون أن هذه اللغة ذات خصائص ربانية؛ لارتباطها بالقرآن الكريم،

والمسلمون باقون إلى قيام الساعة بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فنجد إذاً أن هذه اللغة بقيت، وأيضاً هذه اللغة استمرت على وتيرة واحدة، ولم يحدث فيها اضطرابٌ كبير كما حدث في بعض اللغات الأوربية مثلاً، فمثلاً لو نظرت في نص لغوي من الفرنسية أو الإنجليزية يعود إلى قرون ثمانية أو ستة أو نحو ذلك فلن تفهم منه شيئاً لا في مفرداته، ولا في تراكيبه.

وأما نحن فحين نضع بين أيدينا نصوصاً لغويةً عربية تعودوا إلى خمسة عشر قرناً أو أربعة عشر قرناً فإننا نفهمها على الأقل على جهة الإجمال، فالتركيب هو ذاته لم يتغير، والمفردات نحتاج في بعضها لا في كلها إلى الرجوع إلى المعاجم اللغوية أو إلى المعاجم الاصطلاحية فننظر فيها فحينئذ نفهم الكلام كله.

فإذاً تكون المشكلة في بعض الأحيان لا كلها تكون المشكلة راجعةً إلى مفردات لا إلى التراكيب، أما التراكيب فواحدة يعني لما يقول امرئ القيس مثلاً: "فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل"، هذا نفهمه جميعه "بسقط اللوى بين الدخول فحومل" التركيب نفهمه لكن قد يتوقف الواحد منا في معنى سقط اللوى، ومعنى الدخول، معنى حومل.

فيرجع إلى معجم اصطلاحى يشرح لنا هذه الأمكنة، وهذه المواضع فحينئذ نفهم البيت كله بسهولة بالغة ويسر الشديدين بسهولة ويسر شديدين مع أن امرئ القيس هذا كان في زمان متقدم جداً.

يقال إنه في نحو مئة وخمسين سنة قبل الإسلام فاستمرار اللغة بنفس تراكيبها إنما حدث بسبب أن العلماء حرصوا على ألا تتطور اللغة تطوراً يأتي على أساسها، ويهدم بنائها، وإنما حرصوا أن يكون تطورها تطوراً سليماً قائماً على قواعد وضوابط بحيث لا يكون عند اللاحق إشكالٌ وصعوبة في فهم الكلام السابق.

وهذا لعله الذي قام به هؤلاء العلماء من النحاة، والصرفيين، وأهل الاشتقاق، وغيرهم، وأهل اللغة هذا العمل كان الباعث عليه الباعث على هذا العمل أنهم يعتقدون أن

هذه اللغة بما أنها لغة القرآن الكريم لا ينبغي أن تتطور بطرق غير السليمة، لأننا محتاجون في كل وقتٍ وحينٍ إلى قيام السائل إلى فهم القرآن الكريم.

ولذلك محتاجون إلى أن تبقى قواعد اللغة العربية، وأساسها، وأصولها سليمةً، ومن هنا يشتد إنكارنا على بعض المعاصرين الذين يرفعون شعار ما يسمونه التطور الدلالي فيهدمون النحو العربي، أو يسعون في هدمه من حيث لا يدرون، ويدعون إلى تطوير اللغة العربية على غير قواعد، وأساس، وضوابط مفهومة واضحة سليمة.

فلو نجح هؤلاء فيما يفعلون لأدى ذلك إلى أنه بعد مئة سنة لن يفهم العربي ما كتبه الآن، وما نقرأه فضلاً عن ما كتبه المتقدمون من أجدادنا فضلاً عن القرآن الكريم فيصبح القرآن - عياداً بالله - بالنسبة لهم طلاسماً، ورموزاً لا يفهمون شيئاً منها.

لما؟ لأن هذا التطور الدلالي الذي يدعون إليه هو تطورٌ لا يأخذ بعين الاعتبار أن بعض الأصول لهذه اللغة لا... وبعبارة أوضح هنالك أصولٌ مقدسة في هذه اللغة لما؟ لأنه لا نبحث في اللغة العربية أنبحث في الفرنسية أو الألمانية.

لا اللغة العربية لغة دينية إن صح هذا التعبير، لغة مرتبطة بدين الإسلام، مرتبطة بالقرآن فيها جانبٌ كبيرٌ مقدس فإذا كان مقدساً فإنه لا يجوز التعرض له بسوء كغيره من المقدسات الأخرى.

إذاً هذا المعنى الذي نريده أن القرآن الكريم كان له الفضل العظيم في بقاء اللغة العربية، وصمودها مع أنه كان حدث في التاريخ العربي في التاريخ الإسلامي حدثت أشياء أهمها ما وقع في عند التوسع الكبير للدولة الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين، ومن بعدهم من الأمويين.

فإن العربية كانت سليمةً من اللحن، ومن الخطأ، وكان العرب أقحاحاً فصحاء يتكلمون لغةً عربيةً سليمةً فلا يحتاجون في ذلك إلى وضع القواعد، وتدوينها لكن توسعت الأمة فدخلت في الأمة أقوامٌ من الأعادي من الفرس خصوصاً، ومن غيرهم من الروم، ومن

أهل الحبشة، وغيرهم، ودخل معهم كثيرٌ من اللغات، والحضارات، والكلمات، والمصطلحات ونحو ذلك.

وزاد الطين بلةً حين دعا بعض الخلفاء إلى تعريب الحضارات، أو إلى تعربي الثقافات المتقدمة المتطورة خاصةً منها الإغريقية فعرّب المنطق، وعرّبت الفلسفة، وغير ذلك فدخل كمٌّ هائلٌ من المصطلحات.

وهذه العوامل كلها أدت إلى دخول الأعجمية في اللغة العربية، وأدى ذلك إلى فشو اللحن، وكانت ظاهرةً خطيرةً جدًا كان يمكن أن تؤدي إلى هدم اللغة العربية لقدر الله لها، لكن بما أن اللغة العربية مرتبطةً بالقرآن هب خلقٌ من الجهابذة، وجمعٌ من فطاحلة العلم هبوا حين رأوا هذا الخرق اليسير في اللغة العربية، فهبوا ليركعه قبل أن يؤدي إلى اتساعه اتساعًا بالغًا لا سبيل إلى ركعه.

فهبوا، ووضعوا القواعد كما يقولون في تاريخ النحو أن أبي "الأسود الدؤلي" وضعه أو وضع مبدأه حين رأى شيئًا من العجمة، كما يقال إن ابنته قالت في ليلةٍ ما، قالت لأبيها: ما أحسن السماء، فقال: نجومها، قالت: إنما أتعجب من حسنها، قال: فقولي ما أحسن السماء أي بالفتح ما أحسن السماء، وقيل غير ذلك من الأسباب.

لكن ليست المقصود هنا الرواية لكن المقصود أن الفكرة في حد ذاتها لا إشكال فيها قد تصح الرواية، وقد لا تصح، ولكن الفكرة أي أن وضع قواعد النحو، والصرف، وغيرهما من العلوم إنما جاء لإنقاذ اللغة العربية من الضياع بسبب فشو العجمة.

هذه الفكرة في حد ذاتها سهلة لاحظوا معي فشت العجمة في الأمة، وظهرت العامية في الأمة لكن بقيت اللغة العربية لغةً أكاديميةً إن صح التعبير، لغة التعبير، لغة الكتابة، لغة العلوم الشرعية، لغة القضاء، لغة الدولة.. إلى آخره.

لكن اللغة العربية قد حفظت على قيمتها، ولم نجد من هؤلاء الأعاجم أو المستعربين من يُنادي بأن تكون تلك اللغات الأعجمية بديلاً عن العربية، ولم نجد ما أن العامية ظهرت

في زمنٍ متقدم، لم نجد في الدولة العباسية من يدعو إلى أن تكون هذه العامية لغة التخاطب مثلاً بدلاً عن اللغة العربية، أو أن تكون لغة الكتابة، أو أن تفصح هذه العامية وتكون بديلاً عن العربية، كما نجده الآن في دعوات إحياء العامية، ووضعها عوضاً عن اللغة العربية. إذاً بقيت إذاً رغم هذه المشكلة الخطيرة التي ظهرت في تاريخ اللغة العربية فإنها بقيت محافظةً على قوتها بسبب حفظ الله - سبحانه وتعالى - الذي خير بهذه الأمة هؤلاء الأفاضل من العباقرة الذين وضعوا هذه القواعد.

فإذاً اللغة العربية قوتها كونها لغة القرآن، ومن كونها لغة الإسلام بصفة عامة فهي لغة الحديث النبوي الشريف، وهي لغة شروف هذا الحديث، وهي لغة الفقه، وهي لغة أصول الفقه، وهي لغة تفسير القرآن، وهي لغة القراءات، وهي لغة العلوم الشرعية كلها، ثم هي قبل ذلك أيضاً وبعده هي لغة الفهم والاستنباط.

وعلم أصول الفقه الذي هو آلة الاجتهاد، وآلة الاستنباط هذا العلم في كثيرٍ منه مأخوذٌ من اللغة العربية، وفي كثيرٍ منه مباحث لغوية فمثلاً مباحث العموم والخصوص، والبيان المبين والمجمل، مباحث الحقيقة والنجاة، وغير ذلك من المباحث هذه كلها مباحث لغوية يسميها الأصوليون مباحث الأقوال.

بل حتى في مواضع أخرى خارج مباحث الأقوال نجد فيها مسائل مرتبطةً باللغة العربية، صحيحٌ أن الأصوليين يزيدون بعض المباحث من تلقاء أنفسهم كم نبه على ذلك السبكي في شرح المناهج فإنه نبه على أن الأصوليين يزيدون على اللغويين بعض المباحث اللغوية التي لم يذكرها اللغويون، ولكن في الأصل فإن أكثر هذه المباحث التي يذكرها الأصوليون مأخوذةً من كلام اللغويين.

فإذاً هذا العلم هو في أساسه مستمدٌ من اللغة العربية اللغة العربية تتيح لك فهم القرآن، ولذلك الذي يميز العرب الأقحاح عنا الذي يميز العرب الأقحاح عنا معشر المتأثرين باللغات الأعجمية أنهم حين يسمعون القرآن الكريم يفهمونه فيدركون إعجازه.

أما نحن حين نسمع القرآن الكريم إلا من رحم الله تعالى فإننا نحتاج إلى تلمس الإعجاز في غير الإعجاز البياني والبلاغي لما؟ لأننا لم ندرك حقيقة هذا الإعجاز البياني والبلاغي، ولذلك تجد المعاصرين يخترعون أنواعاً من الإعجاز ما أنزل الله بها من سلطان أو بأغلبها.

كما يقولون عن الإعجاز العلمي كثيرٌ منه غير صواب، وكثيرٌ منه تكلف، والسبب الباعث عليه إنما هو أن الناس يعرفون بأن هذا القرآن معجز، ويشعرون بذلك، ومتأثرون بهذا العلم الحديث الذي أبدعته الحضارات الأوربية فيسعون إلى إيجاز الإعجاز القرآني إلى إيجاد الإعجاز القرآني من خلال هذا العلم، وأيضاً الإعجاز العبدى.

هذه كله يعني تكلفٌ وباطل الإعجاز العبدى يدخلونه في القرآن الكريم فالحسابات، والتعقيدات الرياضية ونحو ذلك هذا كله باطل السبب في هذا أن الواحد منهم لا يدرك بفطرته اللغوية إعجاز القرآن، ثم هو أيضاً لم يُكلف نفسه تعلم علوم البلاغة التي تفيده في إدراك هذا الإعجاز القرآني فيحتاج إلى تطلب هذا الإعجاز خارج هذه العلوم فيبحث عن إعجازٍ علميٍّ أو عدديٍّ أو غير ذلك من الأمور.

إذاً هذه اللغة العربية شرف علومها من شرفها، وعلوم العربية كثيرة أوصلها بعضهم إلى اثني عشر علماً بل أكثر من ذلك لكن بعض هذه العلوم يمكن جمعها في علمٍ واحد.

كما يمكننا مثلاً أن نجمع علم المعاني، والبيان، والبديع في علمٍ واحدٍ يسمى علم البلاغة، ونجمع العروض والقافية في علمٍ واحدٍ يسمى العروض والقوافي وهكذا، وأيضاً الأدب يمكن أن ندخل فيه علوماً أخرى يذكرها بعض الكتاب كعلم الخطب، والمحاضرات، والإنشاء، والترسل ونحو ذلك.

فإذا جمعنا فإننا نقول: إن العلوم العربية الأساسية هي سبعة علوم، وهي النحو، والصرف، واللغة، والبلاغة، والعروض، والأدب، والإملاء، وشرح هذه العلوم على وجه الاختصاص نقول فيه إن علم النحو يهتم بأواخر الكلمات العربية؛ لأن الكلمة العربية ليست

كبعض اللغات الأخرى ليست ثابتةً دائماً، بل قد تكون هذه الكلمة العربية في آخرها متغيرةً بحسب موقعها من الجملة.

فنقول مثلاً: هذا كاتبٌ، ونقول: رأيت كاتبًا، ونقول: مررتُ بكاتبٍ، فرى أن الكلمة الواحدة تغير آخرها بين رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍ بحسب موقعها في الجملة هل هي خبر مبتدأ أو فاعلٌ، أو مفعولٍ به، أو مجرورٌ بحرف جرٍ؟ وهكذا دواليك.

فإذن يقسم العلماء الكلمات إلى معربةٍ ومبنيةٍ، فالمعرب ما تغير آخره بحسب تغير العوامل الداخلة عليه، والمبني ما لم يتغير آخره قط ولو تغيرت العوامل الداخلة به.

فإذا علم النحو هو العلم الذي يدرس أحوال أواخر الكلمة إعرابًا أو بناءً هذه أولى، علم الصرف يدرس بنية الكلمة أي الهيئة التي تكون عليها الكلمة فنأخذ نفس المثال كاتبٌ، كاتبٌ هذه أصلها من فعل كتب يأتينا السائل فيقول كيف نعبر عن اسم الفاعل من كتب؟ فنرجع إلى علم الصرف الذي يقول لنا إن هذا الفعل الثلاثي اسم الفاعل منه يكو على وزن فاعل.

فنقول إذاً هو كاتب، ولو أردنا اسم المفعول من كتب علم الصرف يرشدنا إلى أن ذلك يكون على وزن مفعول، فنقول: مكتوبٌ هذا الكتاب مكتوبٌ مفهوم؟

فإذا علم الصرف ينظر في الهيئة، في الصيغة، علم اللغة ينظر في معنى الكلمة المفردة إذا لاحظ معي في علم النحو هذا أحوال أواخر الكلم حال التركيب، علم الصرف هيئة الكلمة، وبنيتها بغض النظر عن الترك، علم اللغة معنى الكلمة أيضًا بغض النظر عن الترك.

علم البلاغة هذا الأشياء التي تجعل الكلام المركب فصيحًا مفهوم؟ إذا بعبارةٍ أخرى هذا العلم يأتي بعد أن تركيب الكلام، وتفهم معناه بعد ذلك تحتاج إلى أن تزينه لتأتي به على أعلى درجات الفصاحة فيفيدك هذا العلم في هذا الباب.

أما علم العروض فيهتم بالشعر خاصةً أي كيف تزن الشعر، كيف تأتي بالشعر موزنًا؟ وهذا علمٌ عبقرى خاصٌ بالعربية ليس له في غير العربية نظيرٌ يشبهه، علم الإملاء خاصٌ بالكتابة كما أن العروض خاصٌ بالشعر، الإملاء خاصٌ بالكتابة هذه الكلمة كيف أكتبها،

كيف أخطها؟ وعلم الأدب شاملٌ لأُمورٍ متعددة فهو كالجامع، وكالتطبيق لكل ما سبق من العلوم.

إذًا بعد أن فهمنا هذه المعاني الإجمالية في هذه العلوم فإن الترتيب المنطقي لدراستها ينبغي أن يكون كالتالي:

أولاً ندرس الصرف، واللغة، والإملاء، ثم ندرس النحو، والبلاغة، العروض، ثم الأدب لما؟ لأن الأصل المنطقية أن نبدأ بالمفرد قبل المركب فنبدأ بالكلمة المفردة فنجعلها على هيئة خاصة، وهذا علم الصرف.

ثم نتنظر في معناها وهذا علم اللغة، ثم ننظر في كيفية كتابتها وهذا علم الخط أو علم الإملاء، ثم بعد ذلك نتنقل إلى تركيب هذه الكلمة مع أخواتها، فحين نركبها مع أخواتها ننظر في آخرها هل يتغير أو لا؟ هذا علم النحو، ثم هذا التركيب الذي حصلنا عليه هل هو فصيحٌ أم لا؟ هذا علم البلاغ، ثم إن كان هذا المركب الذي حصلنا عليه شعراً هل هو موزونٌ أم لا؟ هذا علم العروض، ثم نجعل الأدب في آخر هذه العلوم كلها، لم؟ لأنه يجمعها جميعها، وأيضاً يزيد عليها بالتطبيقات، ففيه تطبيقاتٌ عروضيةٌ، ولغويةٌ، وبلاغيةٌ، ونحويةٌ، وصرفيةٌ وما شئت فيأتي في الآخر.

لأن هذا الترتيب المنطقي، لكن في هذا الترتيب المنطقي غير معمولٍ به، الترتيب المعمول به أن المدرسين يبدوون بالنحو والصرف؛ لأن النحو هو أساس علوم العربية، ولأن المخطئ في النحو على خطرٍ عظيم، بل كانوا في الأزمنة السابقة يتحرزون شديداً من اللحن، ويتحفظون منه، وإذا لحن الواحد منهم في جمعٍ من الناس فكأنه أتى بمعصية.

فكانوا يتحفظون من هذا ويخافون منه كثيراً، ويحفظ عليهم، فيقولون فلان يلحن أي كأن هذا سببةٌ أو عارٌ أو عيبٌ شديد، فلذلك اهتموا بالنحو أكثر من غيره، لأنه لو أخطأ في المعنى كما في علم اللغة هذا قد لا يُلام، وأيضاً لو أخطأ في الفصاحة فأتى بكلامٍ غير فصيح قد لا يُلام على ذلك مثلما يُلام على خطئه في النحو والصرف.

فلذلك يبدؤون عادةً بالنحو، ولذلك نجد المدرسين أيضًا استمروا على هذا المعنى إلى زمننا هذا، فأول ما تُدرسه للأطفال أو للطلبة المبتدئين هو علوم النحو، نبدأ الآجرومية مثلًا ثم إذا انتقلنا إلى متن آخر من متون النحو كالألفية مثلًا فإن في جزءٍ منها كبيرٌ توجد مباحث للصرف، وقد نزيد بعد ذلك متناً من متون الصرف وهكذا.

فإذا الأصل أننا نبدأ بالنحو والصرف، ويسمون عادةً في التدريس علم البلاغة بمثل هذا المتن الذي نحن بصدده الجوهر المكنون أو غيره من المتون، ويذكرون للطلبة المبادئ الأساسية من الإملاء ومن العروض، وهذان العلمان لا يستمروا على دراستهما إلا من أراد التخصص في ذلك، وإلا فهما علمان إن صح التعبير صغيران جدًّا، ويمكن الإحاطة بهما بسرعة، ولذلك يبدأ الطفل بدراسة الإملاء أو بدراسة العروض أو هما معًا فيدرسهما ويكتسب المهارة فيهما ثم لا يكاد يرجع إليهما إلا لمامًا بتدريسٍ أو نحو ذلك.

بخلاف النحو والصرف والبلاغة واللغة والأدب، فهذه يستمر الطالب عليها حياته كلها؛ لأنه يحتاج دائمًا هذه العلوم، وبعد الإملاء والعروض واللغة والأدب هذه في المراحل المختلفة، يدرسون متون اللغة ويدرسون متون الأدب، هذه تبقى مع الطالب في زمن الطلب وبعد ذلك، أي بعد التخرج من المناهج الدراسية.

إذاً هذه هو الترتيب العملي المعمول به، ثم نشير إشارةً يسيرةً إلى هذه العلوم وأهم ما يُدرس فيها، فأولها النحو، وأول ما يُعتنى به في علم النحو الآجرومية فإنها متنٌ مبارك، فيمكن دراستها مرةً أو مرتين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك، ومن الأشياء المنهجية المهمة التي نشير إليها أن المتون لا تُدرس مرةً واحدة، إن هذا خطأً في الفهم، بعض الناس بعض الطلبة من الأخطاء المنهجية التي يقعون فيها أنه يأخذ الآجرومية مرةً واحدة، ويقول قد فهمتها، وقد يحفظها وقد لا يحفظ لا يهتم، ثم ينتقل إلى الألفية فيحفظها مثلًا أو يدرسها دون فهمٍ فيقول: قد انتهيت الآن من الألفية، وبما أن الألفية هي أوسع متون النحو إجمالاً من المتون المتداولة، فإنه يقول: الآن انتهيت من النحو، ولا أحتاج إلى الزيادة في، وهذا خطأ؛ لأنه إذا

مر به على هذه الحال سنة أو سنتان، فإنه لا يبقى له في ذهنه من هذه المتون شيء أصلاً. وقد أدركنا من المشايخ من يكرر الأجرومية عشرات المرات فألاً أبلغ فأقول: مئة، فتجده يقرأها لو وحده، ويدرسها على شيوخ مختلفين، ويُدرّسها لطلبة مختلفين، ويبقى على تدريسها إلى آخر حياته، وكذلك الألفية نفس الشيء، يقرأها بشرح أول وثانٍ وثالث على الشيخ الفلاني والشيخ العلاني، ويقرأ الأبواب الفلانية وحدها، والأبواب الأخرى على العالم المتخصص فلان، ثم يقرأ هذه الألفية بهذا الشرح وبالشرح الآخر وبالثلث وبالرابع وهكذا، ويستمر على ذلك ثم يُدرّسها بشروح مختلفة، فتجده عنده ملكة نحوية.

لا يتوقف عن تكرار هذا العلم قط، فإن الأجرومية هذا المتن الأول، بعض الناس ينتقلون إلى الألفية، ألفية ابن مالك مباشرةً وبعضهم يجعل بين الأجرومية والنحوية متوناً أخرى، كمتن شهور الذهب، و متن قطر الندى، وكلاهما لابن هشام -عليه رحمة الله- وكملحة الإعراب وإن كانت الملحة ليست متداولةً جداً عندنا في بلادنا هذه، لكن في بعض البلدان يؤتى بها بعد الأجرومية أو يؤتى بها بديلاً عن الأجرومية أصلاً، يعني يبدوون بالملحة مباشرةً.

وبعض الناس ينتقلوا من الأجرومية إلى الألفية لكن بالتدرج، فيحفظون الألفية، ويشرحونها بشرح مختصرٍ جداً كشرح المكول أو كشرح ابن عقل، ولا يدخلون في التفاصيل الدقيقة، وفي الإشكالات والاعتراضات ونحو ذلك، ثم ينتقلون إلى الموضح أي إلى شرح أوضح المسالك لابن هشام، ويدرسونه مع النظر في حاشيته للشيخ الأزهري. نعم هو شرح التوضيح على التصريح، هو حاشية على الموضح، ثم أيضاً يرجعون إلى شروح أخرى كشرح المرادي أو كشرح ابن الناظم أو كالأشموني، وهذا من الشروح المعقدة شيئاً ما لكن أكثر إشكالاته يحلها السلطان في الحاشية وهكذا، فإذا تُشرح بشروح مختلفة ومتعددة.

أما علم الصرف فنظراً لما فيه من الصعوبة، فلا بأس بأن يستعين الطالب ببعض الكتب

المعاصرة كشذا العرف، وكدروس صرف للشيخ محي الدين عبد الحميد وغيرهم، هذه الكتب أو كالتطبيق الصرفي أو نحو ذلك، هذه الكتب تفيد في تصور هذا العلم إجمالاً، ثم بعد ذلك لا بد أن ينتقل إلى بعض المتون المفيدة في هذا الباب، وأهمها لامية الأفعال، وإن كانت خاصةً بتصريف الأفعال فإن تصريف الأفعال هو الأهم في علم الصرف، وأيضاً فإن مباحث الصرف الأخرى المتعلقة بتصريف الأسماء موجودة في أواخر الألفية، فلامية الأفعال لابن مالك هي كتكملة لألفيته في علم النحو والصرف.

لامية الأفعال لم ننصح بها؟ لأنها متنٌ أولاً مشهور، متداول، مبارك، خرّج أقواماً من الصرفيين، ولذلك لا بد أن يتطلع عليه الطالب، رغم علمنا بما فيه من الصعوبة وما فيه من الإشكالات، أولاه كونه على بحر البسيط فيصعب حفظه، وثاني إشكالاته أنه يكثر من الشواهد من كتب اللغة، وهي في أكثرها من الغريب الذي يصعب حفظه، وغير ذلك من الإشكالات، ولكن مع ذلك لا بد من لامية الأفعال لأن فيها فوائد جليّة، فعليها شروح من أفضلها شرح الضحاك اليميني.

وبعد لامية الأفعال ينتقل إلى متون الصرف الأخرى وأجمعها الشافية لابن الحاجب، وشرحها للإستراباذي شرح جامع لعلم الصرف كله أو جلّه، وللشافية شروح أخرى. أما في علم البلاغة فسيأتينا إن شاء الله تعالى ذكرها، وأما في علم الإملاء فيمكن الاكتفاء بكتاب قواعد الإملاء لعبد السلام هارون، وكتاب المطالع النصرية للهوريني، وأما في العروض فبعض الكتب المعاصرة ككتاب أهدى سبيل إلى علمه إلى علمي الخليل، وكتاب ميزان الذهب في صناعة شعر الهرب للسيد هاشمي، وكتاب شفاء الغليل من علم الخليل وهو كتابٌ ليس معاصراً بل هو متقدّم، لكنه كتابٌ تعليميٌ مفيدٌ جداً، وفيه فوائد وفيه تيسيرٌ عجيبٌ في أسلوبه، من قرأه متوفر لمن أرادته حتى على الشبكة هو متوفر، فيعني من أرادته فإنه يجده فيه، يعني من قرأه فإنه يجد فيه بغيته من جهة التيسير ووضع الأمثلة والشواهد، التكرار المفيد للفهم ونحو ذلك، فمثلاً في مباحث المعاقبة والمراقبة والمكانفة فصلها تفصيلاً

عجيباً وبسطها على البحور الشعرية بحيث شرحها شرحاً وافياً وهكذا، كتبُ أخرى أيضاً مفيدةٌ في هذا الباب.

أما في اللغة فاللغة مرتبطةٌ بالأدب، وعلى أكثر الناس أن يحفظ معجمًا أو حتى أن يقرأ معجمًا، وكثيرٌ من الناس يستفيدوا ثروتهم اللغوية من القراءة في كتب الأدب، هذا حسنٌ وجميل؛ لأن الأدباء والشعراء يختارون من اللغة أفضلها وأفصحها، فأن تعرف الأفصح والأبلغ والأجمل، خيرٌ لك من أن تملأ وعاءك اللغوي بالألفاظ المهجورة، لكن هذا لا يعني أننا نهجر المعاجم بل نقرأ فيها لأنها تفيدنا في الفهم ولكن يعني طريقة معرفة اللغة عن طريق الأدب فيها جمالٌ وفيها حسنٌ وموافقة لأبواق أكثر الناس.

ومع ذلك فالمطلوب إلى جانب هذا أن تبدأ بالتدرج، فتقرأ بعض المتون، بعض المتون قد يتعامل معها بعض الناس كموظة الفصيح ونحو ذلك، ولكن المفيد في عامة الطلبة أن يقرأوا بعض المعاجم المختصرة كمختار الصحاح أو المصباح المنير، وأن يجمل النظر في المعاجم المطولة وإن لم يقرأها كاملةً لكن يجمل النظر فيها كالصحاح ومقاييس اللغة وهذا مفيدٌ جدًا في معرفة الجذور اللغوية وكالقاموس المحيط، وكلسان العرب، وكتاج العروس، وغيرها من الكتب يجمل النظر فيها ليفهم الآلية التي تشتغل بها الدراسة المعجمية، كيف تبحث عن الكلمة؟

ولذلك من العجيب جدًا أن بعض الناس لقلة اعتنائهم بالنظر في المعاجم يقعون في أخطاءٍ جليلة، لذلك ما رأيت مؤخرًا عند بعض المحققين من أنه يبحثوا عن أراد أن يشرح كلمة المتنايين في تحقيقٍ له، فرجع إلى الحاشية وكتب نتب كذا وكذا، وذكر معناها من أحد المعاجم، ثم أحال إلى هذا المعجم ظنًا منه أن المتنايين أن أصل الجذر اللغوي للمنايين هو مادة نتب هذا خطأ، التاء زائدة ليست من الأصل في هذه الكلمة، وكان عليه أن يرجع إلى مادة ناوب، فهذا يدل على أن الرجل ليس له خبرة بالمعاجم، وإنما لما احتاج إلى النظر في المعجم نظر فيه فأخطأ.

ولتجنب مثل هذه الأخطاء ينبغي أن تكون لك دربةً بهذه المعاجم تنظر فيها كثيرًا، وتبحث فيها كثيرًا حتى يكون لديك الملكة في البحث فيها، وتفهم آليات الصرف والاشتقاق ونحو ذلك.

أما الأدب فهذا بحرٌ لا ساحل له، يُنصح أولاً بالكتب الأصلية التي يقوم عليها علم الأدب كأدب الكاتب لابن كتيبة، وكتب الجاحظ كلها خاصة منها البيان والتبيين وكتاب الحيران، وأيضًا الكتاب الثالث كتاب الأمالي لأبي عليّ القالي، وكتاب الكامل لمبرد، وكتاب العقد الفريد لابن عبد ربه، وكتاب الأغاني للأصبهاني وغير هذه الكتب الأصلية، هذه كتبٌ أصلية.

ثم أيضًا يرجع إلى المجاميع وهي الكتب الجامعة التي يكون فيها شعرٌ كثير وأدبٌ كثير، ككتاب الحصري الكيرواني، وكتاب يتيمة الدهر في أشعارٍ مخصوصة لعصرٍ مخصوص، وفروع هذا الكتاب، وقبل ذلك شعر الشعراء الستة الجاهليين، وشروح المعلقات، وشروح الحماسة التي جمعها أبو تمام، وشروح المفضليات والأصمعيات ونحو ذلك، هذه مجاميع شعرية فيها أشعار وفيها فنون من الأدب، وكأيضًا نهاية الأرب للنويري فيه أدبٌ كثير، وغير ذلك من كتب الأدب فهي كثيرةٌ جدًا، وأيضًا ينبغي أن يعتني الطالب بالدواوين الشعرين لأنني رأيت من مناقشة بعض الإخوة أن علمهم بالشعراء وبالشعر هو علمٌ سطحيٌّ جدًا سببه أنهم يكتفون بقراءة القصائد المختارة لكل شاعر، فتجد الواحد منهم إذا ذكر له المتنبي، يثني عليه في شعره كله؛ لأنه لا يعرف من شعره إلا مثلاً ميميته المشهورة، أو ميميته المشهورتين أو داليتيه أو نحو ذلك، لكنه لم يتطلع على ديوان المتنبي كاملاً لتظهر له الهنات التي تقع في شعر المتنبي وهي كثيرة.

وأيضًا هنالك مسألة أخرى هي أن الاطلاع على الديوان الكامل تهيئ لك القدرة على معرفة المنهج الشعري الكامل للشاعر، فمثلاً لو قرأت قصيدة واحدة للبحراني لن يظهر لك منهجه الشعري جلياً، لكن إذا قرأت ديوانه كاملاً يظهر لك منهجه، بطريقته في ابتداء في أن

أغلب شعره مدح، وأن أغلب قصائده تبدأ بطريقة معينة يذكر فيها مثلاً الديار، أو يذكر فيها قضية الشيب وما يترتب عليه، أو أو... إلى غير ذلك، هذه أمور يعني تعرفها من قراءة الديوان كاملاً، وتعرف الألفاظ التي يستعملها والأساليب اللغوية التي يكثر منها وهكذا. وأيضاً ابن الرومي مثلاً إذا قرأت ديوانه كله، تعرف طريقته في الهجاء، وطريقته في إطالة النفس في قصائده، وطريقته في استيفاء المعنى يعني يورد المعنى في بيت واحد ثم لا يكتفي بذلك حتى يأتي بيت أو بيتين أو أكثر يستوفي فيهما في هذه الأبيات كل ما يمكن أن يقال في هذا المعنى، طريقته في توليد المعاني الجميلة وهكذا.

هذه الأمور إنما تدرك بقراءة الدواوين كاملة، والمنصوح به على الخصوص دواوين الفحول كدواوين فحول العصر العباسي البحري، وأبو تمام، والمنتبي، وابن الرومي على وجه الخصوص وأيضاً للمعري إشراقات في بعض قصائده، وأيضاً دواوين بعض من تقدمهم من الأمويين كجبرير والفرزدق وكالأخطل وكابن أبي ربيعة وكالحطيئة وهكذا. وأيضاً دواوين بعض المعاصرين، أما المتأخرون يعني صفي الدين الحلبي ومن بعده فأكثر شعرهم فيه تكلف وتكرار واجترار لبعض المباحث ولبعض القضايا بعينها أما بعض المعاصرين فعندهم تشديد على كل حال.

وهذا يطول بنا فلذلك ننتقل إلى علم البلاغة، نقول هذا العلم علم مفيد جداً، وبعض الناس قد تلد عنده شبهة، فيقول: إن هذا العلم لا يحتاج إليه، لأنه لا يمكن أن نكتفي بالقراءة لكلام البلغاء والفصحاء، نقرأ القرآن الكريم، ونقرأ كلام الرسول ﷺ، ونقرأ كلام الشعراء والأدباء فنكتسب بذلك الملكة البلاغية، فلا نحتاج إلى هذه التعقيدات والمصطلحات والقواعد التي وضعها البلاغيون، وهذا خطأ منهجي كبير، لم؟

لأن هذا أولاً عام في العلوم كلها وليس خاصاً بعلم البلاغ، فإن العلوم كلها يمكن أن يُقال فيها هذا، فيمكن أن نقول مثلاً لا نحتاج إلى النظر في كلام الفقهاء، وإنما نكتفي بالنظر في الكتاب والسنة ثم نستنبط منهما الأحكام الشرعية، ولا نحتاج إلى النظر في علم النحو،

فإنما نكتفي بقراءة كتب الأدباء والشعراء وغيرهم من عصور الاحتياج، وهذا يكسبنا المهارة النحوية، فلا نحتاج بعد ذلك إلى تعقيدات النحويين.

وهكذا قل في العلوم الشرعية كلها حتى في غير العلوم الشرعية كعلوم الحياة والأرض وغيرها نقول ننظر إلى الظواهر البيولوجية مثلاً، ونكتفي بذلك عن النظر في علم البيولوجيا، هذا كله خطأ

فإننا محتاجون إلى التععيد، ومحتاجون إلى أن نبي فوق بناء أما كل من أتى من اللاحقين يهدم ما بناه السابقون، ويستأنف البناء من جديد فهذا من أعظم ما يمكن أن تبني به الحاضرة الإنسانية كلها، والعلوم الشرعية على وجه الخصوص.

نحتاج إلى أن نبي على بناء قائم أن نزيد، ونحسن، ونزين، ونطور ما بناه من تقدمنا لا أن نهدم، ونعيد البناء فإننا إن هدمنا، وأعادنا البناء كنا مستحقين أن يأتي من بعدنا فيهدم أيضاً ما بنيناه ليعيد البناء، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية.

نحتاج إلى التععيد؛ لأنه ضروري لضبط المسائل، وأنا عندما أقرأ في كلام اللغويين لا أستطيع في كلام الفصحاء لا أستطيع أن أجمع النظر إلى نظيره، وأن أفرق بين هذا وذاك إلا إن أفنيت عمري في هذا مع امتلاك آلة الاجتهاد فيه، ومع ذلك فقد لا أستطيع لا يمكن أن ألغي قروناً من التععيد لا يكن أن ألغي قروناً من العمل الدؤوب الذي قام به قوم من فطاحل هذه الأمة.

لا يمكن أن ألغي هذا بجرة قلم وأقول لا أحتاج إليه نحتاج إلى القواعد لضبط المسائل، وجمع أشباهها، ونظائرها، وتبين فروقها ونحو ذلك من الأمور، وأيضاً نحتاج إلى فهم الاصطلاحات التي استعملها هؤلاء المتقدمون لنبقى من التراث لما؟ لأن مثلاً الشخص الذي لا يعرف اصطلاحات البلاغيين مثلاً لا يعرف الاستعارة التخيلية، والتمثيلية، والتشبيه، والجناس، والطباق، والتورية، والاستخدام، ونحو ذلك من مصطلحات البلاغيين.

إذا فتح كتاباً من كتب الأدب، وقرأ فيه فإنه يحتاج كل مرة أن يرجع إلى بعض المعاجم الاصطلاحية، أو إلى كتب البلاغة في كل مرة يحتاج أن يرجع ليفهم ما يقصد الكاتب بكذا وكذا، وهو عند رجوعه هذا ليس أمناً من الخطأ؛ لأن الشخص الذي يرجع إلى الكلمة عند الحاجة إليها فقط فإنه لا تكون عنده الملكة، والذي ليس عنده الملكة لا يؤمن عليه الخطأ الشنيع.

أنا مثلاً عندما أدرس البلاغة بطريقة متدرجة من أولها إلى آخرها أكتسب الملكة والمهارة بكتب البلاغة بكيفية البحث فيها بما آخذه منها، وما أدع في المؤلفين الذين كلامهم صواب، وبالذين كلامهم غير صواب بالذين كلامهم يوافق للأصول، وبالذين هم على شذوذ.

إذاً أكتفي بهذه المهارة في التعامل مع الكتب الذي ليست عنده المهارة يرجع عند الحاجة يفتح يقول أريد أن أفهم معنى التورية، أو معنى الاستخدام يفتح أي كتاباً في البلاغة قد يكون كتاباً لمعاصرٍ من مدعين الاجتهاد، قد يكون كتاباً لرجلٍ غير متمكنٍ من هذا الفن يؤخذ معنى الاستخدام كيف ما اتفق، ويستعمله بعد ذلك كيف ما اتفق وهكذا دواليك في دوامة من العبث بالتراث خاصةً إن كان هذا الذي يقرأ يريد أن يشرح التراث، أو أن يحقق التراث كما يقع لكثيرٍ من الناس.

ونحن لا ننفي هنا أهمية النظر في الكلام البليغ، ولا نقول إنك إن درست علم البلاغة تصير بذلك بليغاً أو فصيحاً كلا، ونحن نقول إن من العلوم الأساسية علم الأدب الذي به تكتسب الملكة الأدبية، فهماً وإنشاءً، ولكن نحن نقول ادرس العلوم من نحو، وصرف، وبلاغة وغير ذلك، ثم طبق ذلك كما تشاء، ثم إن أردت أن تجتهد فاجتهد كما يحلو لك لكن بعد أن تستكمل أداة الاجتهاد.

إذاً هذا العلم مهمٌ جداً لارتباطه بإعجاز القرآن أولاً فإذاً به نفهم إعجاز القرآن، ثانياً به نتذوق الكلام البليغ من كلام الشعراء، والأدباء، والفصحاء ككلام رسول الله ﷺ، وكلام

فقهاء الصحابة وعلماهم، وفضاحتهم من الخلفاء الراشدين ومن بعدهم. وأيضاً به نشئ الكلام البليغ نشئ الكلام البليغ، فأنا حين أكتب قصيدة من الشعر قد يظهر لي تركيبٌ معين فأقول فأستبعد هذا التركيب؛ لأن فيه ضعف تأليفٍ، أو لن فيه تعقيداً لفظياً أو تعقيداً معنوياً استبعده، واستبدل غيره به لما؟ لأنني درست علم البلاغة، وأعرف التركيبية الحسن من التركيب الغير الحسن، وأعرف خطرو ضعف التأليف وخطورة التعقيد اللفظي أو المعنوي.

هذا العلم نشأ متأخراً بعض الشيء كما ذكرنا أن العلوم الأولى التي اعتنى بها العلماء هي النحو، والصرف، ويقال إن أول من تكلم في علم البيان، وهو أحد علوم البلاغة الثلاثة، وأبو عبيدة معمر بن المثنى الذي توفي في مئتين وستة من الهجرة، وقد وضعه على أثر ما وقع له في مجلس أحد الوزراء حين سأل بعض الناس عن معنى قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥]، فستشكل السائل أن يشبه الطلع برؤوس

الشياطين، والناس لا يعرفون رؤوس الشياطين كيف هي فاستدل أبو عبيدة بقول الشاعر:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنِيَابِ أَغْوَالِ

فيقول أيضاً أنياب الأغوال جمع غول غير معروفة عند السامع لكن يقول هذا من أساليب العرب انهم إذا أرادوا أن يذكروا الصورة القبيحة فإنهم يشبهونها بالشیطان أو بالغول أو نحو ذلك فهذا من أساليبه، ثم يقال إنه ألف بعد ذلك كتابه (مجاز القرآن) الذي يعد من أوائل ما ألف في هذا العلم.

أما علم المعاني فلا يمكن أن نجزم بأول من تكلم فيه فقد تكلم في هذا العلم جماعة تكلم في مباحث هذا العلم جماعة كجماعة من الكتاب سهل بن هارون، وجعفر بن يحيى، ونحوهم لكن أهم من أو أعظم من وضع أسسه هو الجاحظ في كتابه على (الخصوص في كتابه البيان والتبيين)، ويقول بعض الناس: إن الصواب فيه البيان والتبيين، وتلاه بعض العلماء كقدامة بن جعفر الكاتب، وكالمبرد صاحب الكامل، وغير هؤلاء.

وأما علم البديع فأول من ألف فيه كتابًا خاصًا هو الخليفة والعباسي والشاعر المقتول عبد الله بن المعتز فقد جمع فيه بعض ما ذكره شعراء أو ما استعمله شعراء سابقون له كبشار بن برد، ومقيم بن الوليد، وغيرهما، فجمع من أنواع البديع سبعة عشر نوعًا، وجاء قدامة بن جعفر فجمع عشرين نوعًا، ثم زاد بعد ذلك جمعًا من المؤلفين كابن هلال العسكري، وابن رشيق صاحب العمد، وغيرهما كتبوا في هذا الفن كثير.

استمرت هذه الفنون هكذا إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني فألف في هذا الفن أي في علم البلاغة كتابين نفيسين جدًا هما دلائل الإعداد وأسرار البلاغة وهما كتابان في القمة من جهة المباحث، ومن جهة الأسلوب فإن له أسلوبًا طيبًا على طريقة المتقدمين في التأليف؛ لأن ليس فيه تعقيدات المناطق أو الحرص على الترتيب، والتبويب، ونحو ذلك هذا غير موجود في هذين الكتابين.

لكن فيه الحرص على التعبير الطيب، وعلى الأسلوب الجميل، وعلى الدقة في مناقشة الأمور، وناقش فيه المعتزلة وغيرهم مثلًا ناقش مسألة الصرف التي يذكرها المعتزلة، وغير ذلك من المباحث.

فإذًا هذا لأجل ذلك يقال إن عبد القاهر الجرجاني هو مؤسس علم البلاغة، واستمر الأمر على ذلك إلى أن جاء أبو يعقوب يوسف السكاكي الذي توفي سنة ست وعشرين وستمائة لهجرة النبي ﷺ، فجمع كتابًا سمه مفتاح العلوم.

وفي القسم الثالث منه تكلم على علوم البلاغة فهذب مسائلها، ورتب أبوابها، وأحسن عرضها فصارت العمدة لمن جاء من بعده، وقد جاء من بعد الخطيب القزويني فلخص مباحث هذا القسم الخاص من المفتاح في كتاب سماه تلخيص المفتاح.

وتلخيص المفتاح هذا عمدة كل من جاء من المتأخرين في باب المتون العلمية في علم البلاغة تلخيص المفتاح المشهور بالتلخيص فلا يحصى كم له من شارح، ومحاشٍ، وناظمٍ وغير ذلك.

ونفس القزويني هذا جمع كتابًا يعد كالشرح في التلخيص، وهو الإيضاح في علوم البلاغة فهو على نفس تلقيب التلخيص، وإن جاء شراحٌ كثيرٌ فشرحوا التلخيص منهم مثلاً البهاء السبكي أخو بهاء الدين السبكي وابن تقي الدين السبكي في كتابٍ اسمه عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح.

وأيضًا سعد الدين التفتازاني شرح التلخيص في شرحٍ مختصرٍ عليه حواشي، وشرح مطول فيقال المطول للسعد، والمختصر للسعد، وآخرون متعدّدٌ، ونظم السيوطي وغير السيوطي كتاب التلخيص في منظومات فنظمه السيوطي في عقود الجمان، وهو ألفيةٌ في هذا العلم لكن تعرفون أن نظم السيوطي ليس سلسًا يعني فيه أشياء غير سلسلة.

ولكن مع ذلك هو نظمٌ جيدٌ في بابه كتلخيص، وكتاب الجوهر المكنون الذي ندرسه الآن هو أيضًا نوع نظمٍ لتلخيص المفتاح لكن ما التزيد كما سيأتي إن شاء الله تبارك وتعالى شرحه في الدرس المقبل فهذا كل ما نريد أن نذكره في علم البلاغة، ونسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ييسر لنا إكمال هذه الدروس.

أقول قولِي هذا، وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فل مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى- وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار، هذا هو الدرس الثاني من سلسلة شرح الجواهر المكنون في علم البلاغة، ونقرأ مقدمة المتن ثم بعد ذلك نشرع في الشرح.

قال الناظم -رحمه الله تعالى:-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

| | |
|-----------------------------|-------------------------|
| إلى بيان مهيع الرشاد | الحمد لله البديع الهادي |
| شمس البيان في صدور العلماء | أمدّ أرباب النهى ورسما |
| واضحة بساطع البرهان | فأبصروا معجزة القرآن |
| وما احتوت عليه من أسرار | وشاهدوا مطالع الأنوار |
| وأوردوا الفكر على حياضه | فنزّهوا القلوب في رياضه |
| حاد يسوق العيس في أرض الحمى | ثم صلاة الله ما ترنما |
| أجل كل ناطق بالضاد | على نبينا الحبيب الهادي |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

محمدٍ سيدِ خلقِ الله
 ثم على صاحبه الصديق
 ثم أبي عمرو وإمام العابدين
 ثم على بقية الصحابة
 والمجدِ والفرصةِ والبراعةِ
 ما عكف القلب على القرآن
 هذا وإن درر البيان
 تهدي إلى موارد شريفة
 من علم أسرار اللسان العربي
 لأنه كالروح للإعراب
 وقد دعا بعض من الطلاب
 فجئت به برجز مفيد
 ملتقطاً من درر التلخيص
 سلكت ما أبدى من الترتيب
 سميتُهُ بالجواهر المكنون
 والله أرجو أن يكون نافعاً
 وأن يكون فاتحاً للباب
 العربي الطاهر الأواه
 حبيبهِ وعمرَ الفاروقِ
 وسطوة الله إمام الزاهدين
 ذوي التقى والفضل والإنابة
 والحزم والنجدة والشجاعة
 مرتقياً لحضرة العرفان
 وغرر البديع والمعاني
 وبُذرة بديعة لطيفة
 ودرك ما خص به من عجب
 وهو لعلم النحو كاللُّباب
 لرجز يهدي إلى الصواب
 مَهْدَبٌ مُنقَحٌ سديد
 جواهرأ بديعة التلخيص
 وما أَلوتُ الجهد في التهذيب
 في صَدَفِ الثلاثةِ الفنونِ
 لكلِّ مَنْ يقرؤهُ ورافعا
 لجملة الإخوان والأصحاب

هذا المتن نظمه الشيخ عبد الرحمن بن محمد الأخضرى، وهو أحد العلماء المتأخرين، وأصله من بسكره بالجزائر وله منظومات متداولة في خدوم مختلفة، أشهرها متون ثلاثة، السلم.. (السلم المنورق في علم المنطق)، وهو متداول جداً بل هو عمدة المتأخرين في تدريس هذا العلم، وهذا المتن الذي بين أيدينا وهو (الجواهر المكنون في علم البلاغة)، و (مختصر الأخضرى في فقه المالكية)، وهو مختصر في العبادات على مذهب الإمام مالك - **رحمه الله تبارك وتعالى** -، هذه منظومات المشهورة وله منظومات أخرى

ومؤلفات أخرى على طريقة المتأخرين في التأليف، أي في نظم المتون العلمية أو شرحها أو وضع الحواشي عليها.

وقد توفي -**رحمه الله تبارك وتعالى**- سنة ثلاثٍ وثمانين وتسعمائة من بعد هجرة النبي **ﷺ**، وهذا النظم اشتهر اشتهاراً بالغاً عند المتأخرين، وأصبح مقرراً في الدراسة والتدريس، يجعلونه كالبداية في هذا العلم -أقصد علم البلاغة- وقد يأتون من قبله ببعض المتون المختصرة، لكن الغالب عندنا في التدريس أنهم يبدؤون بالجواهر المكنون، ثم بعد ذلك يتقلون مع الطلبة إلى متونٍ أخرى كعقود الجمان للسيوطي، وهي ألفية في المذم... في البلاغة، أو كالتلخيص نفسه بالشرح المختصر للتفتازاني، أو بالشرح المطول له أيضاً، أو غير ذلك من الشروح، والمقصود عندنا أن هذا المتن مشهور جداً عند المتأخرين.

ولا شك أن من حفظه وأحاط.. وهم وأحاط بما فيه من فوائد ودرر فإنه يحيط بأغلب ما يحتاج إليه في علم البلاغة، ولهذا المتن شروح مشهورة وكثيرة، ولكن أشهرها شرح الدمهوري، وهو كان شيخ الجامع الأزهر وأحد العلماء المصريين المكثرين من التصنيف، والدمهوري هذا شرحه يسمى (حلية اللب المصون في شرح الجواهر المكنون)، والدمهوري توفي سنة ألف ومئة واثنين وتسعين من بعد هجرة النبي **ﷺ**، وتوفي في القاهرة بمصر وله كتب مختلفة في كثير من الفنون والعلوم المتداولة بين المتأخرين، اشتهر من بينها أيضاً شرحه على السلم، وهو المسمى ب (إيضاح المبهم من معاني السلم) يقصد السلم المنورق للأخضري.

ابتداء الناظر هذا المتن بالبسملة، فقال:

بسم الله الرحمن الرحيم، بسم جار ومجرور واختلف العلماء في تقدير مُتعلِّقه، لأن المعلوم عندنا في النحو أن الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به، والأظهر والأرجح أن الجار والمجرور ينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف يقدر فعلاً ويقدر مؤخراً ويقدر

مناسباً للمقام، والسبب في هذه التقديرات أن الأول فكوننا نقدره فعلاً، فلأن الأصل في العمل الأفعال، الأفعال هي الأصل في العمل، وكوننا نقدره مناسباً للمقام لأن هذا أرجح وأظهر، فإذا كنت ستتوضأ مثلاً وقلت بسم الله، الأرجح أن تقدير كلامك سأتوضأ بسم الله، فإن أردت أن تكتب كتاباً وقلت في أوله بسم الله فالأظهر أنك تقول: أكتب بسم الله، أو أشرع في الكتابة بسم الله.

فالأظهر أن هذا الفعل لا يكون عامماً، وإنما يكون مخصوصاً ومناسباً للمقام، بحسب حال المتكلم، وأما تقديره مؤخراً فلذلك سببان أولهما: التبرك باسم الله - سبحانه وتعالى - فنؤخر العامل ونجعل اسم الله - سبحانه وتعالى - مقدماً ليكون في ذلك نوع تبرك بالبداية باسم الله - عز وجل -، وأما السبب الثاني لتقدير العامل مؤخراً فهو إفادة الحصر، لأنه سيأتينا إن شاء الله تعالى في باب الحصر أن من أساليبه تقديم ما حقه التأخير، فتقدم المتعلق يفيد الحصر، وتأخير العامل هنا يفيد الحصر، ولا شك أن الحصر هنا مناسب أي أبدأ أو أكتب أو أنظم باسم الله لا باسم غيره، فهذا معنى الحصر، فإذاً هذا هو متعلق هذا الجار والمجرور، والاسم اختلف النحاة في أصل اشتقاقه على قولين مشهورين، فذهب النحاة البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو أي العلو والرفعة، وذهب النحاة الكوفيون إلى أنه مشتق من السمة بمعنى العلامة، ولهم في ذلك علل وبراهين ترجح أحد القولين، ولكن الأظهر قول البصريين وهو الأرجح، و.. بل قد ذهب بعض العلماء إلى أنه الأرجح حتى من جهة الاعتقاد، أما أرجحيته من جهة النحو وعلل النحو، فاشتقاق الاسم من السمو يكون اشتقاقاً أصغر خاصة، وهذا أرجح من جعله مشتقاً من الوزن، لأنه حينئذ لا يكون اشتقاقاً أصغر بل يكون من قبيل الاشتقاق الأوسط، وأيضاً عند الرجوع إلى التصغير والجمع ونحو ذلك، ففي التصغير نقول سُمَيْنٌ ولا نقول مُسَيْنٌ، وفي الجمع نقول أسماء ولا نقول أوسام وهكذا، فهذه مرجحات تجعل اشتقاق الاسم من السمو أرجح وأظهر والله تعالى أعلم.

قال: بسم الله، والله هو علمُ على الباري - سبحانه وتعالى - فتتبعه الأسماء كلها، فلذلك

هنا بسم الله الرحمن الرحيم، وأما الرحمن والرحيم فإسمان من أسماء الله - سبحانه وتعالى - الحسنی، أما الرحمن فمختص به، بخلاف الرحيم فإنه يجوز إطلاقه على غيره، أما الرحمن فلا يطلق إلا على الله - سبحانه وتعالى -، وما فعله بعضهم من تسمية نفسه رحماناً كما يزعم الكذاب اليمامة الذي كان يسمي رحمن اليمامة، فإنما هو نوع من التعنت والكفر، وإلا فالرحمن خاص بالله - سبحانه وتعالى - ولا يطلق على غيره.

وأما الفرق بين الرحمن والرحيم فلا شك أن لفظة الرحمن فيها زيادة في المبنى ففيها نوع زيادة في المعنى على ما تقرر أن الزيادة في المبنى غالباً تفيد زيادة في المعنى، فلذلك نقول اختلفوا في الفرق بينهما، فقال بعضهم - وهو الأرجح -: أن الرحمن هو المتصف بالرحمة الواسعة، وأما الرحيم فهو المتصف بالرحمة الواصلة، بمعنى أن الرحمن هذا اللفظ أو هذا الاسم يوافق معنى الرحمة الشاملة للخلق أجمعين، أما الرحيم فذوا الرحمة الواصلة التي تصل إلى من يشاء من عباده، كما قال الله - سبحانه وتعالى - ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقَلَّبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١]. وإلى هذا قوله بسم الله الرحمن الرحيم.

وقولنا أن الرحيم يجوز إطلاقه على غير الله - سبحانه وتعالى - أي هذا اللفظ، لكن لا يعني ذلك الاتحاد في المعنى المأخوذ من اللفظ، كما أن صفة الرحمة يصلح أن يتصف بها من دون الله - سبحانه وتعالى -، ولكن ليست رحمة العباد كرحمة الله - عز وجل -، وهذا في صفاته - سبحانه وتعالى - كلها فإنه لا وجه للمقارنة بين صفات الله - عز وجل - وصفات المخلوقين.

قال بسم الله الرحمن الرحيم، وإنما ابتدأ بالبسملة اقتداء بكتاب الله - سبحانه وتعالى - فإنه مبدوء بالبسملة، وأيضاً اقتداء بالنبي ﷺ فإنه يبدأ كتبه بالبسملة، ودرج المتأخرون على أن يعجلوا ذلك أيضاً بحديث مشهور «كل أمر ذي بل لا يبدأ فيه بسم الله فهو أتر أو فهو أجزم»، وورد الحديث أيضاً بلفظ آخر فيه الحمد بدلاً من البسملة، وكلا الحديثين لا يصح، ولذلك الاعتماد في الابتداء بالبسملة والحمدلة إنما هو على الاقتداء بكتاب الله - عز وجل -

وجل - والافتداء بفعل النبي ﷺ أي بالسنة الفعلية لرسول الله ﷺ وهو شيء سار عليه المسلمون من زمن الصحابة إلى زمننا هذا من دون خلاف ومن دون نكير، فلا يحتاج في مثل هذا أصلاً إلى تطلب الدليل عليه.

ثم بدأ النظم، أي أتى بالبسملة خارجاً عن النظم، وهذه طريقة لبعض... لبعض أهل النظم، بعضهم يبدأ بالبسملة فيجعلها في صميم النظم - أي في البيت الأول أو الأبيات الأولى - وبعضهم يجعل البسملة خارجاً عن النظم ويبدأ النظم لذكر الحمد لله، قال: الحمد لله، الحمد لله البديع الهادي، الحمد هو ذكر الله - عز وجل - بأوصاف الكمال والثناء عليه بأوصاف الكمال، فالحمد هو وصف المحمود بأوصاف الكمال، كوصفه بالعظمة أو الإحسان إلى خلقه ونحو ذلك من أنواع الثناء.

واختلف العلماء في الفرق بين الحمد والشكر، واشتهر عند المتأخرين أن الفرق بينهما من

وجهين:

أولهما: أن الحمد يكون على الصفات اللازمة والمتعدية معاً، فتحمد المحمود على شجاعته مثلاً، وهذه صفة متعدية، أي له، وتحمده على إحسانه إليك، وهذه صفة متعدية، أي يتعدى نفعها إلى غيره، بخلاف الشكر، قالوا: لا يكون الشكر إلا على الصفات المتعدية، فتشكر المحمود على إحسانه وإنعامه وكرمه ونحو ذلك، ولا تشكره على شجاعته أو عظمته ونحو ذلك، فهذا الوجه الأول من الفرق بينهما.

والوجه الثاني: أن الشكر يكون باليد وباللسان والقلب، بخلاف الحمد فلا يكون إلا باللسان، وبعبارة أخرى فإن آلة الحمد أخص من آلة الشكر، وذكروا هنا بيتاً مشهوراً وهو قول الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

يدي ولساني والضمير المحجبا، أي الشكر يكون على اليد... يكون باليد وباللسان وبالقلب، ويكون بسبب النعماء أي على الصفات المتعدية، أفادتكم النعماء مني ثلاثة أي كونكم تنعمون عليّ أفادتكم مني، أفادكم مني ثلاثة أمور أو شكراً بثلاث آلات هي اليد

واللسان والضمير المحجب، ف.. وإن أردت اختصار هذين الوجهين من الفرق فقل: الحمد أعم متعلقاً وأخص آلة، والشكر أعم آلة وأخص متعلقاً، فإذا الحمد أعم متعلقاً، لم؟ لأنه يشمل الصفات اللازمة والمتعدية، والمتعلق أي الشيء الذي يتعلق به وهو هذه الصفات، وهو أخص آلة لأن آلة الحمد هي قلنا هي اللسان فقط بخلاف الشكر.

إذاً قال الحمد لله، وابتدأه بالحمد أيضاً بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز، فإن أول سورة في المصحف هي الفاتحة وتبدأ ب ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وقبله البسملة على الصحيح من أقوال أهل العلم في هذه المسألة، قال الحمد لله وأيضاً اقتداء بفعل النبي ﷺ في خطبه، فقد كان من هديه في خطبه أنه يأتي بالحمد في بداية الخطبة، ومنه.. ومن ذلك ما يسمى بخطبة لحاجة فإنها تبدأ بالحمد (إن الحمد لله نحمده.. إلى آخر خطبة الحاجة).

قال: الحمد لله البديع الهادي، البديع بمعنى المبدع والإبداع هو الإحداث على غير مثال سابق، والإحداث والاختراع والخلق لإيجاد على غير مثال سابق، ومنه سميت البدعة، البدعة في الدين وهي ما أتى به من أنواع العبادة على غير أصل، على غير مثال سابق من سنة النبي ﷺ أو من سنة الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم-، ولذلك يعرف الشاطبي البدعة بأنها طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية -يقصد بالسلوك عليها- المبالغة في التعبد لله تعالى، فإذا من هنا سميت البدعة بدعة، والله تعالى يقول في القرآن الكريم ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، أي أن الله -سبحانه وتعالى- هو مبدع السموات والأرض وخالقها، فلذلك قال: الحمد لله البديع الهادي، والهادي من هدى بمعنى أرشد أو بمعنى وفق للصواب، فهذان أمران كلاهما ثابت لله -سبحانه وتعالى-.

فالهداية نوعان: هداية توفيق وهداية إرشاد وبيان.

فأما هداية التوفيق فمعنى ذلك أن الله -سبحانه وتعالى- يهدي العباد بمعنى يوفقهم إلى الخير ويوفقهم إلى الصواب.

وأما هداية الإرشاد والبيان فمعناها أن الله تعالى يبين لهم طريق الخير ويرشدهم إلى طريق الخير.

فأما الهداية بالمعنى الأول فهي خاصة بالله - سبحانه وتعالى - لا يشاركه فيها أحد، وأما الهداية الإرشادية فهي لله ولغيره فإنها تون للأنبيا وللعلماء ولكل الدعاة إلى الخير، فكلهم يدعو.. يهدون الناس بمعنى يرشدونهم ويبينون لهم الحق.

قال:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْبَدِيعِ الْهَادِي إِلَى بَيَانِ مَهْيَعِ الرِّشَادِ
أي أن الله تعالى يهدي إلى بيان مهيع الرشاد، والمهيع هو الطريق الواسع، مهيع الرشاد أي الصواب، أي الله - سبحانه وتعالى - بهذا المعنى يهدي الناس إلى الطريق الواضحة الجلية، والناظم هنا يتعمد في أول نظمه أن يأتي ببعض المصطلحات البلاغية، فإنه يذكر لفظة البديع، والبديع هو العلم الثالث من علوم البلاغة، ويذكر البيان وهو أحد علوم البلاغة، وبعد ذلك سيذكر أموراً أخرى في هذا النظم أو في مقدمة هذا النظم، لها تعلق بمصطلحات البلاغة، وهذا يسمى براعة الاستهلال.

وبراعة الاستهلال إذا ما هي؟

هي أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يشعر بمقصوده، فإذا أردت أن تنظم مثلاً أو تأتي بكتاب في علم البلاغة، تأتي ببعض المصطلحات البلاغية ولو في غير سياقها، تأتي بها في خطبة الكتاب أو في مقدمة النظم، وهكذا لو أردت أن تكتب كتاباً في الحديث أو في المنطق أو في غير ذلك، فهذا يسمى براعة الاستهلال. ثم قال - رحمه الله تعالى -:

أمدَّ أرباب النهي ورسما شمس البيان في صدور العُلَمَا
أمدَّ أرباب النهي، أمد أي أعطى المدد، أي زاد في الخير، من أرباب النهي، مد الله - سبحانه وتعالى - وهو الفاعل، أرباب مفعول به، أرباب النهي والأرباب جمع رب والمقصود به الصاحب أي أصحاب النهي، والنهي جمع نهي وهي العقل، إذا أمد أصحاب

العقول بأي شيء أمدهم؟ أمدهم بما يغذون به عقولهم من العلم النافع، فإذا هذا واضح، (ورسما) هذه الألف تسمى ألف الإطلاق، وإنما يؤتى بها لأجل الوزن، لأجل تمام الوزن، وإلا فأصل الكلمة (ورسم) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير يرجع إلى الله - سبحانه وتعالى -، (شمس البيان) شمس مفعول به لكن هذه الألف لأجل إطلاق القافية.

(ورسما شمس البيان في صدور العلماء) معنى رسما شمس البيان أي أثبت شمس البيان، يشبه البيان بالشمس من جهة كونها ظاهرة للعيان ومن جهة كونها مظهرة للأشياء، فالشمس ظاهرة وكذلك البيان يكون ظاهراً جلياً، وأيضاً الشمس مظهرة للأشياء، فإنك ترى الأشياء في ضوئها، وكذلك البيان إذا استعملته في كلامك، فإنك تظهر به مخدرات الأذكار التي تجول بذهنك، فالرجـ.. الفرق بين الفصيح وغير الفصيح أن الفصيح يعلم البيان يستطيع أن يعبر عن مكنونات صدره وأن يظهرها إظهاراً واضحاً حسناً جميلاً، بخلاف غير الفصيح فإنه لا يظهرها.

فالبيان إذاً كالشمس، فقلوه (رسما شمس البيان) أي رسم البيان الذي هو كالشمس، فالبيان هنا مشبه بالشمس، وهذه الإضافة -إضافة البيان للشمس- هي كما يقول البلاغيون من باب إضافة لجين الماء، هذا تعبير مشهور عند البلاغيين وأصله قول الشاعر، قول الشاعر.. إي نعم:

والريح تعبت بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء
الأصيل معروف هو آخر النهار، واللجين هو الفضة، فيقول قد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء، أي جرى الأصيل الذي هو كالذهب على الماء الذي هو كاللجين كالفضة، فإذا شمس البيان هذا على طريقة لجين الماء، نعم (ورسما شمس البيان في صدور العلماء) أي في قلوبهم، فالعلماء في قلوبهم وفي صدورهم البيان ساطع ظاهر به يوضحون الأمور ويفصحون عن الأشياء غير الواضحة، وقوله (العلماء) هذا بالقصر، أصلها العلماء لكن قصرها لأجل الوزن ولأجل القافية.

ثم قال:

فأبصروا معجزة القرآن واضحة بساطع البرهان
فأبصروا الفاء تسريعية، وأبصروا هم أي العلماء أبصروا بسبب كون الله تعالى قد رسم
في صدورهم شمس البيان، أبصروا بذلك معجزة القرآن وهذا يدل على أن إدراك إعجاز
القرآن لا يكون إلا بعد التمكن من علوم البيان، أو علوم البلاغة إن شئت، فإذا ما أبصروا
معجزة القرآن إلا بسبب كون شمس البيان ساطعة في قلوبهم وفي صدورهم، والعرب
الأفحاح الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ أدركوا ذلك بفطرتهم وبلغتهم السليمة من كل
الشوائب، من شوائب العجمة، فأدركوا إعجاز القرآن، فأسلم من أسلم، وتعنت من تعنت،
لكن لا يوجد أحد منهم قال هذا القرآن يعني ليس معجزاً أو ليس بليغاً أو ليس فصيحاً.

هذا لا يقدر الواحد منهم أن يقوله، وإنما قاله بعض المتزندقين فيما بعد، يعني بعد
دخول العجمة في العصر العباسي، بعض الزنادقة قالوا مثل هذا، أما العرب الأطحاح ولو
كانوا من أكابر المشركين، فما استطاعوا أن يقولوا مثل هذا في زمن النبي ﷺ، لكن أرادوا
إما أن يكابروا وإما أن يجدوا لهم مخرجاً لأنهم ما أرادوا أن يسلموا، والله - سبحانه
وتعالى - لم يوفقهم للإسلام، فإذا هذا حال هؤلاء في زمن الرسالة، وأما بعد ذلك حين
دخول العجمة، فنحن نحتاج بعد ذلك إلى قواعد علم البلاغة لندرك إعجاز القرآن الكريم،
(فأبصروا معجزة القرآن واضحة بساطع البرهان)، واضحة أي جلية، بساطع البرهان أي
بالبرهان الساطع.

إذاً هذا من قبيل إضافة الصفة للموصوف، "البرهان" هو الموصوف، و"الساطع"
صفته (نعتة)، فإذا أبصروا معجزة القرآن بهذه البراهين الواضحة، الجلية،
وشاهدوا مطالع الأنوار وما احتوت عليه من أسرارٍ
"شاهدوا": أبصروا، لكن المقصود هنا ليس الإبصار الحقيقي الذي يكون بالعين
الباصرة، وإنما هو الإبصار بعين البصيرة، وأيضاً قوله شاهدوا: أي شاهدوا بعين البصيرة،

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

فهذه مشاهداتٍ بعيون البصائر لا بعيون الأبصار، فقال: "وشاهدوا" أي بما رُسم من شمس البيان في صدورهم، شاهدوا مطالع الأنوار.

و"مطالع الأنوار": أي محال طلوع الأنوار، لأن المطلع هو محل الطلوع.

و"الأنوار": ليس المقصود به هنا النور الحسي، ولكنه نورٌ معنوي، فإذا هذه أنوارٌ معنويةٌ تتمكن في قلب الإنسان ليستطيع بذلك النور أن يدرك الأشياء الخفية، هذا معنى قوله: "وما احتوت عليه من أسرار"، أي يُمكنهم بتلك الأنوار العظيمة التي جعلت في صدورهم أن يدركوا دقائق العلم، وأموره الخفية التي لا يدركها عوام الناس، فهذه إذاً مزيةٌ لهم على غيرهم من الناس.

قال:

وما احتوت عليه من أسرار

فتزّهوا القلوب في رياضه وأوردوا الفكر على حياضه

"نزهوا القلوب": هذه كلها تشبيهات، واستعارات، لكن لا أريد أن أذكر الآن أنواع هذه الاستعارات، والتشبيهات لأن هذا ما درسناه بعد في علم البلاغة، سأكتفي بذكر المعنى الإجمالي دون ذكر الألفاظ والمصطلحات.

فيقول: "فتزّهوا القلوب في رياضه" هو الآن يُشبه معاني القرآن بالرياض (جمع روضة) التي تكون مليئةً بالأزهار العطرة، وبالنباتات الجميلة، وغير ذلك، فيقول: معاني القرآن مثل الروضة الجميلة، فهؤلاء العلماء يُزهون قلوبهم في هذه الرياض، ويوردون الفكر على حياضه.

"الحياض": جمع حوض، فالقرآن، ومعاني القرآن كالحوض من الماء الذي يتجمع عليه الظمأى من الناس، فيردونه ليصدروا عنه بعد ذلك وقد ارتووا.

إذا الورود: هو الإقبال على موضع الماء.

والصدور بعد ذلك: هو الخروج من موضع الماء.

فيردون على حياضه، ويرتوون منها، ثم يصدرون عنها بعد ذلك وقد ارتووا.
يعني هذا كله في قضية إعجاز القرآن والعلماء أنهم يعني خُصوا بميزة فهم القرآن، وفهم
إعجازه، وغير ذلك.

ثم انتقل بعد أن حمد الله - سبحانه وتعالى - انتقل إلى الصلاة على النبي - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - **فقال:**

ثُمَّ صَلَاةَ اللَّهِ مَا تَرَنَّمَا حَادٍ يَسُوقُ الْعَيْسَ فِي أَرْضِ الْحَمَى
عَلَى نَبِينَا

إذا صلاة الله، الصلاة على النبي - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - اشتهر عند المتأخرين أن الصلاة من الله -
سبحانه وتعالى - على نبيه هي الرحمة، وأنها من الملائكة الاستغفار، وأنها من غير الملائكة
دعاء، فيقولون: الصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن عامة المخلوقين
دعاء، هذه مقولة مشهورٌ عند المتأخرين.

لكن الأولى في تفسير الصلاة ما ورد في صحيح البخاري - عليه رحمة الله تبارك
وتعالى - فإنه بوب في قضية الصلاة على النبي - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فقال: باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، قال أبو
العالية: "صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة الدعاء"، صلاة الله ثناؤه عليه
عند الملائكة، وأبو العالوية أحد التابعين من جلة العلماء، فإذا هذا أولى، فنقول صلاة الله
على نبيه: أي ثناءه عليه عند الملائكة، وكونك تُصلي على النبي - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** -، وتدعوا الله أن
يُصلي عليه: أي أن يُثني على محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: ثم صلاة الله على
نبينا الحبيب، ثم جعل هذه الصلاة مؤبدةً، وأراد أن يؤبدها فقال: "ما ترنمًا" الألف
للإطلاق، "ما ترنمًا حادٍ".

"الحادٍ": هو ذلك الشخص الذي يسوق الإبل، فيجعل لها أصواتًا معينة، ويُنشد لها
إنشادًا معينًا، لتنشط في السير، وتُسرع فيه، فهذا يُسمى "الحادٍ"، ويُسمى فعله "حُداءً".

و"العيس": هي الإبل.

و"أرض الحمى": أي الأرض المحمية التي يُمنع دخولها، فيقول: فلان يحمي الحمى، أي يأتي إلى أرضٍ معينة، فيقول: هذه حمى، أي لا يدخلها أحدٌ بإبلة لترعى فيها إلا بإذنه، فإن لم يأذن؛ لم تدخل إليها، لكن لعل المقصود هنا "بالحمى" أي أرض الحجاز، وُسِّمت "حمى" من جهة كون الكفار ممنوعين من الإقامة فيها.

فيقول: "ما ترنما حادٍ يسوق العيس في أرض الحمى"

أي ما وُجد حجاجٌ يحجون بيت الله الحرام بأرض الحجاز، ويأتون على إبلهم، وأمامهم حداتهم يحدون لهم إلى أن يصلوا إلى حج بيت الله العتيق، فإذا ليس المقصود التوقيت، ليس المقصود أنه يؤقت هذه الصلاة.

فيقول: الصلاة على النبي - ﷺ - إلى هذا الحد المعين، ثم بعد ذلك لا صلاة، ليس هذا مقصوده، ولكن المقصود التأيد، ثم هم بعد ذلك في التأيد لهم عبارات بليغة فصيحة بها يجعلون سبيلاً لهذا التأيد.

فيقول هو: "ما ترنما حادٍ يسوق العيس"، أي ما وُجد حجاجٌ يحجون بيت الله الحرام، ولا شك أنه إلى قيام الساعة هنالك حجاج يحجون بيت الله الحرام - بإذن الله سبحانه وتعالى - لعمو قول رسول الله - ﷺ -: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق"، وهذا بإذن الله، كما دلت أيضاً أحاديث أخرى على أن هذا البيت يبقى إلى قيام الساعة محجوزاً، معظماً، مكرماً، وهذا مقصود الناظم بهذا الكلام، وليس مقصوده التوقيت، وإنما مقصوده التأيد.

طيب، هذه الصلاة على من؟ على "نبينا الحبيب الهادي".

فأما كونه "حبيباً" هذا واضح، وظاهر، فلا يتم إيمان أحدنا حتى يكون رسول الله - ﷺ - أحب إليه من نفسه، ومن ولده، ووالده، والناس أجمعين، "فالحبيب" هنا بمعنى

المحجوب.

و"الهادي": ذكرنا آنفًا أن للنبي - ﷺ - هداية الإرشاد والبيان، لا هداية التوفيق، ثم ذكر شيئًا متعلقًا من صفات النبي - ﷺ - وهو متعلق بما نحن في صده. **فقال:** "أجل كل ناطق بالضاد" أي أعظم كل ناطق بالضاد، و"الضاد" هي اللغة العربية، قالوا لأن هذا الحرف من خصوصيات هذه اللغة على ما ذكر بعض العلماء، من خصوصيات هذه اللغة فلذلك سُميت هذه اللغة به، أو لأن "الضاد" مخرجها صعب، وفيه خلاف عند العلماء منذ القديم، فلذلك قالوا: خُصَّ هذا الحرف من دون الحروف الأخرى، فنُسبت اللغة إليه، فيقال لغة الضاد أي اللغة العربية.

ولا شك أن نبينا محمدًا - ﷺ - هو أفصح من نطق بالضاد، وفي ذلك أحاديث وروايات كثير منها ضعيف، لكن بعضها يصح، وقد جمع كثير من العلماء ذلك في بعض الكتب، مثلًا في كتاب "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى" للقاضي عياد، وغيره من الكتب، فإنهم يتطرقون إلى هذا المبحث، ويذكرون قضية فصاحة النبي - ﷺ -، ويذكرون أيضًا بلاغته، وأنه أوتي جوامع الكلم، وأنه كان يُخاطب بعض القبائل والوفود بحسب لغاتهم، ونحو ذلك من الأمور، هذا لا نُطيل بذكره فإنه ظاهرٌ معلوم.

ثم ذكر اسم النبي - ﷺ - **فقال:**

محمّدٌ سيدٌ خلق الله العربيّ الطاهر الأواه

ولا شك أن محمدًا - ﷺ - هو سيد خلق الله، وهو أفضلهم، وأفضل الناس أجمعين - عليه الصلاة والسلام -، وما ورد من نهيه عن تفضيل بعض الأنبياء على بعض فإنما (٤٠:٢٩) أجوبة ولعل أظهرها أن هذا نهى منه - ﷺ - على التفضيل الذي يؤدي إلى التنقيص، أو يفهم منه التنقيص، بحيث تُفضل نبيّ على نبيّ آخر، ويفهم من تفضيلك أن

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

ذلك النبي الآخر يعني في محل نقصٍ أو نحو ذلك، هذا لا يجوز، أما قول النبي - ﷺ -

أفضل الأنبياء فهذا لا شك فيه، والنبي - ﷺ - قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر».

"العربي": (٤١:٠٦)، وأصلاً، ومنبتاً - ﷺ -.

"الظاهر": لا شك أنه طاهرٌ مُطَهَّرٌ من جميع الأذناس الحسية والمعنوية - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -،

"الأواه": الأواه فيها معاني وقد ورد في القرآن الكريم ورد قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [هود:٧٥]، واختلف العلماء، والمُفسرون في معنى "الأواه" على أقوال، قيل: المتأوه من الخوف، أو المُتضرع، أو كثير الشاء أي كثير الدعاء، ونحو ذلك من التفسيرات التي ذُكرت في هذه الكلمة، ولا شك أنها كلها ثابتةٌ في حق النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -،

قال: "ثم على صاحبه الصديق"، الصلاة تجوز تبعاً على غير النبي - ﷺ - على الصحابة، وعلى التابعين، وعلى العلماء، إن كان ذلك على سبيل التبع لا على سبيل الاستقلال، فيجوز أن تقول: صلى الله على محمد، وعلى آله، وعلى صحبه، وعلى فلان، وعلى علان من العلماء، ومن الصحابة، ومن الأئمة، وغير ذلك، أما أن يُخصَّ شخصٌ غير النبي - ﷺ - بهذه الصلاة فهذا لا يجوز على الصحيح من أقوال أهل العلم، لا يجوز تخصيص فلان من الصحابة بأن يُقال: صلى الله عليه، أو عليه الصلاة، أو عليه السلام، على الأرجح من قول العلماء في هذه المسألة، مع أن هذا في الحقيقة ليس فيه حرجٌ من جهة المعنى، ولكن هذا التخصيص، محل نظر لما يُفضي إليه من المفاصد.

فلذلك ورد مثلاً من النبي - ﷺ - قال: «اللهم صلِّ على آل أبي أوفى»، فهنا الصلاة بمعنى الدعاء، والثناء هذا جائز، نقول بين الفينة والأخرى فلان - صلى الله عليه -، أو - عليه السلام -، لكن أن نلتزم أننا كلما ذكرنا فلاناً، أو علاناً من الصحابة - رضوان الله عليهم -

فإننا نُميزه عن غيره من الصحابة بتمييزٍ خاص، بأن نقول له عليه الصلاة، أو عليه السلام، فالأظهر والأرجح أن ذلك غير جائز، مع أن هذه ليست مسألة من يعني المسائل القطعية في علم العقيدة، لكن هذا هو الأظهر فيها.

قال: " ثم على صاحبه الصديق"، والمقصود بذلك "الصديق": صديق الأمة أبو بكر - رضي الله تبارك وتعالى عليه -.

قال: " حبيبه وعمر الفاروق"، ولا شك أن أبا بكر هو حبيب النبي - ﷺ -، ولا شك أن أحب الناس إلى رسول الله - ﷺ - كان أبا بكر - رضي الله عنه وأرضاه -، "وعمر الفاروق" وهو ثاني الخلفاء الراشدين، الذي فرق الله - تعالى - به بين الحق والباطل، ثم بعدهما عثمان بن عفان الحبي، ذو النورين - رضي الله عنه وأرضاه -.

قال: " ثم أبي عمرو" وهي كنية عثمان - رضي الله عنه -.

"إمام العابدين": لاشتهاره بالعبادة، وبقراءة القرآن، وبإطالة الصلاة.

قال: " وسطوة الله إمام الزاهدين"، "سطوة الله" المقصود به علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين، وهو رابعهم في الفضل، وفي التقوى، وفي العبادة، وفي الخلافة، وفي الأمور كلها، فهذا ترتيبهم في الخلافة هو أيضاً ترتيبهم في الفضل، ولقبه "سطوة الله" لاشتهاره بالشجاعة، ومقاتلة الأقران، وخوض الحروب، وغير ذلك، مع كونه أيضاً كان "إمام الزاهدين" لا شك أنه كان زاهداً في الدنيا غير مُقبلٍ عليها، وكذلك حال صحابة رسول الله - ﷺ -، والكلام عن الصحابة يطول بنا، ولا نحتاج إليه فإن له مواضع أخرى...

لكن هنا تنبيهٌ يسيرٌ من جهة العُروب، وهو قول الناظم: "ثم أبي عمرو إمام العابدين"، إن قطعت هذا البيت فستجد أن آخره مستفعلان أي بزيادة حرفٍ ساكنٍ بعد مُستفعلٍ، وهذا يُسمى التذييل، والتذييلُ نص العروبيون على أنه غير جائزٍ في الرجز، لا يكون في الرجز، ولكن كثيرٌ من العلماء في الحقيقة يأتون بهذا التذييل في أراجيزهم ومنظوماتهم العلمية حتى

صار أمرًا مُشتهرًا عند المتأخرين، فنرى أنه لا بأس به، وإن خالف ما استقر عليه الأمر عند العروبيين.

قال: "ثم على بقية الصحابة": أي بعد أن ذكر الخلفاء الراشدين، وميزهم عن غيرهم، انتقل إلى الصحابة كلهم، **قال:** "على بقية الصحابة" و"الصحابة" هم جمع صحابي، وهو من التقى، أو اجتمع بالنبى - ﷺ - مؤمنًا، أو حال كونه مؤمنًا، ومات على ذلك، هذا تعريف الصحابي، وهل إن تخلل ذلك ردة، هل تبقى الصُحبة أم لا؟ فيه خلاف بين الشافعية، والمالكية، وغيرهم، والأرجح أن الصُحبة تثبت وإن تخلل ذلك ردة على الصحيح، إذا نقول حينئذٍ من اجتمع بالنبى - ﷺ - مؤمنًا، ومات على ذلك وإن تخللته ردة على الصحيح، هذا المبحث على كل حال هو من مباحث علوم الحديث، وأيضًا علم أصول الفقه، وإنما نحن هنا ذكرنا نبذة عنه.

ثم وصف الصحابة بأوصافٍ كثيرة يستحقونها، بل يستحقون أكثر منها، فإن الصحابة - رضوان الله عليهم - جيلٌ تميز بأمورٍ لن تكن لغيرهم من الناس من بعدهم.

قال: "ذوي التقى"، و"التقى" هذه معروفة، ويعني ترجع التقوى إلى أصلها وهي الوقاية والحفظ، فالإنسان يفعل الطاعات ليتقي عذاب الله - سبحانه وتعالى -، ويحفظ نفسه من عذاب الله - سبحانه وتعالى -، وحاصل التقوى فعل المأمورات، واجتناب المحظورات.

قال: "ذوي التقى والفضل"، و"الفضل" في أصل اللغة مُطلق الزيادة، فلان يفضل فلان بكذا أي يزيد عليه في ذلك، لكن المقصود هنا الفضل في الخيرات، الزيادة في الخيرات، ولا شك أنهم يفضلون غيرهم ممن بعدهم بأمورٍ كثيرة، أجلها وأعظمها أنهم صحبوا رسول الله - ﷺ -، فسرى إليهم من علمه - عليه الصلاة والسلام - من أنواره، ومن غير ذلك أمورٌ لا سبيل إلى غير الصحابة أن يُدركوها.

"والإنابة": "الإنابة" الرجوع، والمقصود أنهم يرجعون إلى الله - سبحانه وتعالى - .
 "والمجد": "المجد" معروف هو الكرم وغيره.
 "والفرصة": "الفرصة" في الحقيقة هذه لا أدري معناها، لكن الشارح يقول أن
 "الفرصة" من قولهم "فرصت الرجل وأفرصته" إذا أعطيته، فيكون معنى "الفرصة"
 العطية - والله تعالى أعلم - .
 "والبراعة": "البراعة" هي مطلق الإتقان في العلم وفي غيره، فالصحابه كانت لهم براعة
 في العلم، وفي غيره، كانوا متفوقين في ذلك.
 "والحزم": "والحزم" هو حُسن ضبط الأمور، حُسن ضبط الأمور، وحُسن تديرها.
 "والنجدة": "النجدة" بمعنى الشجاعة أيضًا.

قال: "والنجدة والشجاعة" فيكون هذا من قبيل عطف المرادف على مرادفه،
 "فالنجدة" بمعنى الشجاعة، وإن كان أيضًا "النجدة" لها معناً آخر وهي المصارعة إلى
 الإعانة، فيقول مثلاً: فلان ذو نجدة" أي إذا جاءه الصريخ من أهله، أو قبيلته، أو قومه
 يقولون له مثلاً: أننا محتاجون إلى عونك، فإنه يُبادر، ويُسارع إلى الإعانة، فهو ذو نجدة بهذا
 المعنى.

وهذه الصلاة أيضًا جعلها مؤبدة بقوله:

ما عكف القلب على القرآن مرتقيًا لحضرة العرفان
 فشبه تعلق القلب بالقرآن، وبمعانيه، وبمحاولة فهمه بالذي يعكف على الشيء، العابد
 يعكف مثلاً على صنمه ليعبده، ومثلاً الطالب يعكف على كتبه، وهكذا، فإذا القلب يعكف
 على القرآن، "ما عكف القلب على القرآن" حال كونه: أي حال كون هذا القلب "مرتقيًا
 لحضرة العرفان"، حال كونه مرتقيًا، فإذا "مرتقيًا" نعربها حالاً، حال كونه مرتقيًا أي صاعداً،
 "لحضرة العرفان" أي إلى مرتبة من الفهم عالية جداً، لأن الفهم لا شك أنه درجات،
 فالإنسان يترقى في فهمه من درجة إلى التي بعدها، فهذا معنى كونه "مرتقيًا لحضرة

العرفان"،

ثم انتهى من هذه الديباجة التي ذكر فيها: الحمد لله - عز وجل -، وذكر فيها الصلاة على النبي - ﷺ -، وعلى الصحابة، وغيرهم.

ثم قال: **"هذا وإن درر البيان"**، "فهذا" هذه اللفظة يوئى بها للانتقال من موضوع إلى آخر، ونعربها مبتدأ خبره محذوف، أي هذا الأمر كذا وكذا، أو العكس، أو خبراً لمبتدأ محذوف، "هذا وإن درر البيان"، "الدرر" جمع دُرّة، وهي الجوهرة، اللؤلؤة، "درر البيان"، "البيان" شرحناه.

"وغرر البديع والمعاني": والبيان، والبديع، والمعاني هي العلوم الثلاثة التي تكون علم البلاغة، هذه الدرر، وهذه الغرر، "الغرر" جمع غرة وهي في الأصل البياض الذي يكون في وجه الفرس، إذا هذه الدرر، والغرر **"تهدي إلى موارد شريفة"**: أي توصل، وترشد إلى موارد، هذه الموارد صيغة منتهى الجموع، فالأصل أنها ممنوعة من الصرف، "تهدي إلى موارد" لكن لأجل الوزن صرفها، "إلى موارد شريفة"، "الموارد" هنا هي المعاني التي ترد الأفكار عليها، تتأني عندنا الآن هذه العيون تُعطينا معاني نورد أفكارنا عليها، فنرتوي بها، ونزيل عنا ظمأ الجهل.
فقال:

تهدي إلى موارد شريفة ونبذة.....

"ونبذة" جمع نبذة: وهي الشيء القليل من العلم، بعض المعنى، وبعض العلم.

"بديعة لطيفة"، "بديعة" أي حسنة، و"لطيفة" أي فيها دقة.

هذه النبذ، وهذه الموارد متعلقة بأي شيء.

قال:

من علم أسرار اللسان العربي ودرك ما خص به من عجب

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أي هذه العلوم الثلاثة التي تُشكل علم البلاغة متعلقةٌ بأسرار اللسان العربي، ليست متعلقةٌ باللسان العربي من حيث هو، وإنما بأسراره، وهذا صحيح، لأن علم البلاغة، ولذلك ذكرنا أنه في الترتيب ينبغي أن يأتي بعد غيره من العلوم، علم البلاغة يعتني بالأسرار الدقيقة التي في اللسان العربي، في اللغة العربية.

" **وَدَرَكٍ مَا خُصَّ بِهِ مِنْ عَجَبٍ** ": "درك" أي إدراك "ما خُصَّ" ما تميز به اللسان العربي من عجب، فإنك إذا تمكنت من هذا العلم، ظهرت لك العبقرية التي في هذه اللغة، وظهر لك أن هذه اللغة فيها عجبٌ عجيب، وأنها متميزةٌ عن غيرها من اللغات، وأنه لما فيها من الأعاجيب، ومن الأسرار اصطفاها الله - سبحانه وتعالى - لتكون لغة القرآن الكريم.

قال: " **لأنه** " هذا تعليل، " **لأنه كالروح للإعراب** "، وهو لعلم النحو كاللباب، هنا يُقارن بين علم البلاغة، وبين علم الإعراب، أو بين علم النحو، ويجعل هذه المقارنة في صورتين اثنتين:

الصورة الأولى: يجعل علم النحو كالجسد، ويجعل علم البلاغة كالروح لهذا الجسد. والصورة الثانية: يجعل علم النحو كالقشر، ويجعل علم البلاغة كاللباب لهذا القشر. وهذا وإن كان فيه مبالغة في مدح علم البلاغة، فهذا فيه نوع صحة، لأنك إن تمكنت من علم النحو والصرف، هذا لا يُفيدك في أن تتذوق الكلام الفصيح، الكلام البليغ، ولا يُفيدك في أن تُنشئ كلامًا فصيحًا، ولا يُفيدك في أن تُدرك خصائص الإعجاز القرآني، إذاً لا شك أن من هذه الحثية فإن علم البلاغة لب، وأيضًا روح، لما روح؟ لأنه متعلقٌ بالمعاني، بل بأسرار المعاني، إذا المعاني تُدركها من إدراك معنى كل كلمة من الكلمات، فندرك المعنى الإجمالي، هذا يستوفي حتى العوام، يستوفي العوام والعلماء، لكن أسرار هذه المعاني كما سُئل أحد العلماء المتمكنين من هذا العلم، جاءه بعضهم، وقال له: إننا نجد في اللغة العربية حشواً، أي أشياء زائدة.

قال: ما ذاك؟

قال: تقولون: "زيدٌ قائمٌ"، وتقولون: "إن زيدا قائمٌ"، وتقولون: "إن زيدا لقائمٌ"، وهذه كلها معانيها واحدة، إذا تُعبرون عن المعنى الواحد بثلاث صيغٍ مختلفة، هذا حشو.
قال له: ليس حشواً، فإن قولنا: "زيدٌ قائمٌ" يُخبر بها عن قيام زيد لا أقل ولا أكثر.
وقولنا: "إن زيدا قائمٌ" نُجيب بها عن سؤال السائل، يأتينا شخص فيسألنا وهو متقبل، يعني ذهنه خالي يمكن أن يقبل قيام زيد، ويُمكن أن يُنكره، لكن ليس عنده إشكال، فيأتي ويسألنا عن قيام زيد فتقول له: "إن زيدا قائمٌ"، تُجيبه.

وقولنا: "إن زيدا لقائمٌ" هذا ردٌ على المُنكر، يعني شخصٌ أتانا فأنكر قيام زيد، فتحتاج أن تأتي بمؤكدين اثنين، تأتي بـ"إن" التي هي أداة نصبٍ وتوكيد، وتأتي بـ"اللام" التي تأتي للتوكيد، فتأتي بمؤكدين، "إن زيدا لقائمٌ".

هذا السر لا يُدرك إلا بعلم البلاغة، وإلا من جهة النحو، والصرف، واللغة، وغير ذلك هذه العبارات الثلاثة متساوية، لكن علم البلاغة يُركز على هذه المعاني اللطيفة، ويُبين هذه الأسرار الخفية، فلذلك صح أن يُقال عنه أنه "كألروح للإعراب"، وأنه "لعلم النحو كاللباب".

ثم قال:

وقد دعا بعض من الطلاب لِرَجَزٍ يهدي إلى الصواب
أي دعا بعض الطلاب، بعد الطلبة أن أنظم له رجزاً، "يهدي إلى الصواب": يُرشد إلى الحق في هذه المسائل، أي في مسائل البلاغة، و"الرجز": هو بحرٌ من بحور الشعر المعروفة وزنه مستفعلٌ، مستفعلٌ، مستفعلٌ في كل شطر، وهو مستعملٌ جداً في المنظومات العلمية لسهولة ويسره، ويأتون به بهذا الشكل أي مزدوجاً كل شطرٍ على قافية الشطر الذي بعده، لكن لا يشترط اتحاد القافية في المنظومة كلها، وأختلف العروبيون في هذا النوع الذي يُستعمل في المتون العلمية، هل هو من قبيل الرجز التام المُصرَّع والذي التصريح فيه بدلٌ عن اتحاد القافية، أو هو من قبيل الرجز المشطور، على كل حال هذا خلافٌ لا يُفيدنا، ولا

تترتب عليه كبير فائدة.

قال: "**فجنته**": أي جئت ذلك الطالب "**برجز**" وصف هذا الرجز بكونه مفيداً، وهذه طريقة الذين يكتبون، ويؤلفون أنهم يمدحون ما يكتبونه بأمداح ليكون ذلك أدعى للاعتناء بها، بما يكتبون، فيقول عن رجزه هذا إنه مفيد، أي تحصيل به الفائدة، وهو "**مهذب**" أي ليس فيه حشو أو تكرار، وهو "**منقح**" وهو بنفس معنى مهذب، و"**سديد**" أي يُصيب المفصل، ليس من الكتابات التي تحوم حول المعنى ولا تدركه، ولا تصل إليه، لا، هذا سديد.

ملتقطاً من دُررِ التلخيصِ جواهرًا.....

يقول: حال كونه أي جتته بهذا الرجز حال كونه "ملتقطاً من درر التلخيص"، "التلخيص": هو المتن المشهور الذي ذكرنا آنفاً، فيقول الناظم: إنه التقط من درر التلخيص من جواهره، ماذا التقط؟ التقط "جواهرًا" وصرّفها لأجل الوزن، ووصف هذه الجواهر بكونها "**بديعة التلخيص**" أي تخليصها من غيرها من الدرر المحيطة بها فيه نوع حُسن، وجمال، ودقة، وهذا يعني أن هذا النظم هو: نظمٌ لمتن التلخيص، ولكن مع الاختصار والتهذيب، فليس نظمًا حرفيًا لمتن التلخيص كما فعل مثلاً السيوطي في "عقود الجُمان"، لا هذا- إن صح التعبير- نظمٌ مُلخّصٌ ومختصرٌ لمتن التلخيص.

"**سلكت ما أبدى من الترتيب**": إذا هو سارع على ترتيب التلخيص، وأصلاً أغلب

المتأخرين إذا كتبوا في علم البلاغة، فإنهم يسيرون على ترتيب التلخيص.

"**وما ألوت الجهد في التهذيب**"، "ألوت" منعت، أي ما ألوت الجهد، ما منعت جهداً، ما

ادخرت جهداً في تهذيب هذا النظم.

ثم ذكر اسمه فقال: "**سميته بالجواهر المكنون**"، "المكنون" أي المستور، وفي القرآن

الكريم تشبيه الحور العين بأنهن لؤلؤ مكنون أي مستور.

بـالجواهرِ المكنونِ في صَدَفِ الثلاثةِ الفنونِ

"الصدف" هو وعاء الجواهر، فالجواهر يكون عادةً في صدف فيقول: سميت هذا النظم

بالجوهر المكنون، أي المستور في "صدف الثلاثة الفنون" فكأن هذه الفنون الثلاثة التي هي المعاني، والبيان، والبديع كأنها صدفٌ، وفيه جواهر، هذه الجواهر هي الجواهر المكنونة فيه هي هذا النظم الذي نظمته.

ثم دعا بالنفع بهذا النظم فقال: **"والله أرجو"** فهذا التركيب يُفيد الحصر والقصر، لأن تقديم ما حقه التأخير يُفيد الحصر، **"والله أرجو"** أي أرجوا الله ولا أرجوا غيره، وسيأتينا - إن شاء الله تعالى - في مبحث الحصر على مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي نعبدك، ولا نعبد غيرك.

والله أرجو أن يكون نافعاً لكل من يقرؤه سواءً كان ذلك قراءً حفظاً، أو قراءة درسٍ، أو قراءة تدريسٍ، أو غير ذلك.

"ورافعا" أي رافعاً له، ولمرتبته، ولمنزله على غيره من الطلبة، ومن عوام الناس، وأن يكون هذا النظم **"فاتحاً للباب"**: أي يفتح أبواب العلم والفهم في هذا العلم المبارك الذي هو علم البلاغة **"لجملة الإخوان والأصحاب"** وهذا ظاهر.

والله تعالى أعلم، و- إن شاء الله تعالى - في الدرس المُقبل نبدأ في الكلام على المقدمة، وفيها الكلام على تعريف الفصاحة في المفرد، وفي الكلام، وفي المُتكلم، وتعريف البلاغة وغير ذلك.

وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلامُ الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمدٍ ﷺ، وشر الأمور مُحدثاتها، وكل محدثةٌ بدعة، وكل بدعةٌ ضلالة، وكل ضلالةٌ في النار، هذا هو الدرس الثالثُ من سلسلةِ شرح الجواهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون في علم البلاغة، ودرسنا اليوم بإذن الله سبحانه وتعالى في شرح مقدمة الناظم.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

| | |
|--|---|
| فصاحةُ المفرد أنْ يَخْلُصَ مِنْ | تَنَافِرِ غَرَابَةِ خُلْفِ زُكْنِ |
| وفي الكلامِ مِنْ تَنَافُرِ الْكَلِمِ | وَضَعْفِ تَأْلِيفِ وَتَعْقِيدِ سَلِمِ |
| وذي الكلامِ صِفَةً بِهَا يُطَبَّقُ | تَأْدِيَةَ الْمُقْصُودِ بِاللَّفْظِ الْأَيْقُ |
| وجعلوا بلاغةَ الكلامِ | طِبَاقَهُ لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ |
| وحافظُ تأديَةِ المعاني | عَنْ خَطَأٍ يُعْرَفُ بِالْمَعَانِي |
| وما مِنْ التَّعْقِيدِ فِي الْمَعْنَى يَبْقَى | لَهُ الْبَيَانُ عِنْدَهُمْ قَدْ انْتَقَى |
| وما بهِ وجوهُ تحسِينِ الْكَلَامِ | تَعْرِفُ يُدْعَى بِالْبَدِيعِ وَالسَّلَامِ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

هذه المقدمة عقدها الناظمُ لتعريف الفصاحة في المفردِ والمركبِ، وفي الكلام، ولتعريف البلاغة، ولتعريفِ الفنون الثلاثة التي يتكون منها علمُ البلاغة، ألا وهي: علمُ المعاني، وعلمُ البيانِ، وعلمُ البديع، فإذا أولُ ما ذكره في هذه المقدمة تعريفُ الفصاحة. والفصاحةُ في اللغةِ ترجع إلى معنى الظهور والبيان، وقد ورد عن العربِ ألفاظٌ مختلفة، ورد عن العربِ معانٍ مختلفة لهذه اللفظ، لكنها ترجع إلى هذا المعنى الإجمالي، فيقالُ مثلاً: أفصح الصبي في منطقة إذا فهم عنه ما يقولُ في أول أمره، ويُقالُ أفصح الأعجمي إذا انطلق لسانه بالعربية، وفي القرآن الكريم: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]، أي أظهرُ وأبينُ قولاً.

ومن أمثالهم المشهورة أصبح الصبحُ بذني عينين، أي ظهرُ الصبحُ بذني عينين، المقصود أن لهذه اللفظة معاني كلها تدور على هذا الأصل الذي هو الظهور والبيان، وأما تعريفُ الفصاحة في الاصطلاح، فقد عرفها بعض علماء البلاغة بأنها هي ما يُوصف به المفردُ، والكلامُ، والمتكلم.

وبعبارةٍ أخرى فإن تعريف الفصاحة لا يكونُ تعريفاً عاماً شاملاً؛ لأن ذلك لا يتأتى لاختلافِ موصوفاتها، أي الأشياء التي توصف بالفصاحة، فلا يتأتى لنا أن نأتي بتعريفٍ شاملٍ للفصاحة في الاصطلاح، وإنما نقول الفصاحةُ يختلفُ تعريفها باختلافِ موصوفها، وموصوفها أحدٌ ثلاثة؛ الكلمةُ، والكلامُ، والمتكلم.

والمقصودُ بالكلمة اللفظة الواحدة المفردة، فيقالُ هذه كلمةٌ فصيحة، والمقصودُ بالكلام: ما تركيب من كلمتين فصاعداً، وأفاد معنى، هذا الكلامُ بتعريفِ النحاة، فيقال: هذا كلامٌ فصيح، أو كلامٌ غيرُ فصيح، وأما المركبُ الناقص، وهو المركب الذي تركيب من كلمتين فصاعداً، ولكنه لم يفد معنىً لوحده، أي احتاج إلى ما يتمم معناه، لم يفد فائدةً يحسن السكوت عليها، هذا المركب الناقص، أيضاً يمكن أن يوصف بالفصاحة، لكن إما أن يُدخله في الكلمة، وإما أن ندخله في الكلام، لهم خلافٌ في هذا.

فالبلاغيون احتاجوا إلى إدخال هذا المركب الناقص؛ لأنه مثلاً لو فرضنا أن عندنا بيتاً من الشعر لا يتم معناه إلا بالبيت الذي بعده، هذا لا يمنع أن نصف هذا البيت الأول بكونه فصيحاً إذا استكمل شروط الفصاحة، كقول الشاعر مثلاً:

إذا ما الغانيات برزن يوماً
وزججن الحواجبَ والعيونَ

هذا البيت لا يتم؛ لأن نحتاج فيه إلى جواب الشرط، لكن لا يمنعنا ذلك من أن نقول إن هذا البيت فصيح لانتفائه شروط الفصاحة، فنقول إذاً المركب الناقص أيضاً ينبغي أن يدخل في تعريف الفصاحة، لكن إما ندخله في الكلمة، وإما أن ندخله في الكلام، وهذا على كل حال لا يؤثر كثيراً فيما سيأتينا إن شاء الله تعالى من تعريف الفصاحة بالنسبة للكلمة وللکلام.

والموصوفُ الثالثُ هو المتكلم، فنقول: هذا متكلمٌ فصيح، وهذا متكلمٌ غير فصيح، فإذاً نحتاج إلى تعريف الفصاحة بهذه الاعتبارات الثلاثة، أما بالاعتبار الأول: فنقول: فصاحةُ الكلمة هي أن تسلم من عيوبٍ ثلاثة، وهذا معنى قول الناظم: فصاحة المفرد، أي الكلمة المفردة، أن يخلص من تنافرٍ غرابيةٍ خلفٍ زُكِن، كلمة زُكِن أي علم، وهذه تتميمٌ للبيت، إنما الذي يهمننا هو العيوبُ الثلاثة، وهي التنافرُ والغرابيةُ والخلفُ.

إذاً فصاحة الكلمة أن تسلم من هذه العيوب الثلاثة، وهي تنافر الحروف، ومخالفة الوضع، ويعبر بعض البلاغيين بمخالفة القياس، وسيأتينا أن مخالفة الوضع أفضل، والعيوبُ الثالثُ الغرابية.

وسببُ انحصار العيوب الثلاثة المخلة بالفصاحة، سبب انحصار العيوب المخلفة بالفصاحة في هذه الثلاثة: أن ما يُخلُ بالفصاحة إما أن يرجع إلى مادة الكلمة، أي إلى حروفها، أو أن يرجع إلى صورتها وصيغتها، أو أن يرجع إلى دلالتها على المعنى، ولا شيء يمكن أن يؤثر على الفصاحة إلا هذه الأمور الثلاثة.

فإن كان العيب راجعاً إلى مادة الكلمة، أي الحروف التي تتكون منها الكلمة، فهذا هو التنافر، تنافر الحروف، وإن كان العيب راجعاً إلى صورة الكلمة، أي صيغتها الصفية إن صح

التعبير، فهذا هو مخالفة الوضع، أو مخالفة القياس، وإن كان العيبُ راجعاً إلى دلالة الكلمة على المعنى، فهذا الغرابة، هذا العيبُ هو الغرابة.

فإذاً نبدأ بالعيب الأول، العيبُ الأول هو تنافر الحروف، ومعنى ذلك أن تكون الكلمة ثقيلة على اللسان يصعبُ النطقُ بها بسبب التنافرِ بين حروفها، وهم يذكرون أن هذا التنافر بين الحروف على مرتبتين اثنتين، فقد يكونُ تنافراً شديداً، وقد يكونُ تنافراً خفيفاً، أو قريباً من الشديد.

فالتنافر الشديد يمثلون له بكلمة الهعخع، وهذه نبتة ترعاها الإبل، فأخذوها من قول أعرابي، وسئل عن ناقته، قال: تركتها ترعى الهعخع، فأنت ترى أن هذه الكلمة غيرُ فصيحة؛ لأن فيها تنافراً شديداً بين الحروف، لدرجة أنك إن شئت أن تنطق بهذه الكلمة، تجد صعوبةً، وعسراً في النطق بها، الهعخع، وسبب ذلك تقاربُ مخارج الحروف.

ومثال التنافرِ غير الشديد، يعني تنافر أقل من المرتبة الأولى: لفظة النقاخ، وهو الماء العذب، وذلك في قول الشاعر:

وأحمق ممن يقرع الماء قال لي دع الخمر واشرب من نقاخٍ مُبرد
ومثله لفظة مستشزرات، أو مستشزرات فيها ٣٦: ١٠، وهي كلمة لامرئ القيس في معلقته يصف شعرَ محبوبته، فيقول: غدائرُ، قبل هذا قبل غدائرُ يقول:

وفرع يزيد المزن أسود فاحم أسيسٍ كقلو النخلة المتعسر
غدائره مستشزراتٍ إلى العلا فضلُ العلا عقاس في مثنىٍ ومرسلٍ
على كل حال يصفُ هذا الشعر بأنه أسود، وأنه فاحم، وأنه كثيفٌ، وأسيسٌ، ويشبهه بقنو النخلة، ثم يقول: غدائره أي ضفائره مستشزرات، أي مرتفعاتٌ إلى العلا، فضلُ العقاس في مثنىٍ ومرسلٍ.

فمستشزرات لفظٌ ثقيلٌ في النطق، لكن ليس كلفظ الهعخع مثلاً، ثم هنا حاول بعض البلاغيين أن يذكروا ضابطاً لهذه التنافر، فقالوا: التنافر يكونُ إما بسبب قرب مخارج

الحروف، أو بسبب بعد مخارج الحروف، فيذكرون مثلاً أن سبب تنافر الحروف في الهعخع أن هذه الحروف، وهي الهاء والعين والخاء متقاربة في المخرج؛ لأنها كلها حروفٌ حلقيّة، وأيضاً يذكرون أن لفظة مستشزرات سببُ التنافر فيها تقارب الحروف في المخرج، مفهوم، تقارب الحروف في المخرج، الشين والزاي، والسين كلها متقاربة.

وأيضاً يذكرون مثلاً أن لفظة ملع، هذه فيها تنافر أيضاً، يقولون: ملع هذه وهي بمعنى أسرع متنافرة الحروف، والسبب لا تقاربُ المخارج، وإنما تباعد المخارج بين الميم واللام والعين، الميم من الشفتين، واللام من اللسان، باللسان، والعين حرفٌ حلقي، فيقولون: هذا التخارج هو سبب تنافر الحروف.

وفي الحقيقة هذا الضابطُ غيرُ مسلم، هذا الضابطُ غيرُ مسلم، ونقضه سهلٌ جداً، فإن نبت لفظة ملع هذه لو قلبنا حروفها، وقلنا: علم، لكانت لفظةً فصيحةً لا تنافر فيها، نفس الحروف بنفس المخارج، لكن تكون لفظةً فصيحةً، وليس فيها تنافر، وأيضاً لفظة جيش، وشجى، هذه حروفٌ متقاربةٌ في المخرج ومع ذلك لا تنافر فيها.

ومثلاً في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ﴾ [يس: ٦٠]، نرى تقارباً بين الهمزة أ، والعين أعهد، ومع ذلك فهذه كلمةٌ فصيحةٌ في أعلى درجات الفصاحة كما هو معروف؛ لأن القرآن كله في أعلى درجات الفصاحة.

فإذا نستنتج من هذا أن هذا الضابط الذي ذكره غير مسلم، وغير مضطرب، فإذا يبقى السؤال، كيف نعرف أن الحروف متنافرة؟ أو أن الكلمة غير فصيحة بسبب تنافر الحروف؟ إنما نعرف ذلك بالذوق السليم، ولا يوجد عندنا ضابطٌ آخر غير الذوق السليم، لتمييز الكلمة الفصيحة من غير الفصيحة، مفهوم؟

وهنا مشكلة؛ لأن الذوق السليم قد يُقال بأن الأذواق تختلف، وهذا صحيح، فعلينا ألا نسلم لأذواقنا في هذا العصر؛ لأنها أذواقٌ مستعجمة إن صح التعبير، دخلتها العجمة، وصرنا بعيدين عن الذوق السليم الفصيح.

فإذاً لنعرف هل الكلمة فصيحةٌ أم لا؟ نرجع إلى تصرفات الفصحاء في كلامهم، فما استعملوه من الكلام وأكثروا استعماله، فإننا نجزم بأنه فصيحٌ لا تنافر فيه، وما هجروه نجزم بأنه غير صحيح.

العيبُ الثاني مخالفةُ الوضع، ولذلك أمثلة؛ مثلاً من أشهرها قولُ أبي النجم، وهو أحد الرجاز المشهورين، هو شاعرٌ إسلامي وراجزٌ مشهور، يقول في منظومةٍ له، في أرجوزةٍ له:

الحمدُ لله العليُّ الأجللُ الواحدِ الفردِ القديرِ الأولِ

فكلمةُ الأجللُ كلمةٌ مخالفةٌ للقياس؛ لأن القياس أن تأتي بالإدغام، فنقول: الأجل، ولا نكُ الإدغام، ففكه هذا الإدغام خالف فيه القياس، فكانت الكلمة غير فصيحة، ومثاله، قول الشاعر أيضاً:

مهلاً أعازل قد جربت من خلقي إني أجوز لأقوامٍ وإن ضنونا

والصحيح وإن ضنوا، فك الإدغام أيضاً، فجاءت الكلمة غير فصيحة، ومثاله جمع بوقات، جمع بوقٍ على بوقات في بيتٍ للمتنبي، يمدح فيه سيف الدولة، والبيت نعم لحظة، يقول:

فإن يكُ بعضُ الناسِ سيفاً لدولةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وقبولُ

بوقات هذا غيرٌ موافقٍ للقياس، القياس أن يُجمع بوقٌ على أبواق، فإذاً هذا كله مخالفٌ للقياس، لذلك قال بعض البلاغيين:

العيبُ الثاني هو مخالفةُ القياس، لكن في الحقيقة لفظةُ القياس هذه كما نعرفها في علم الصرف تجعلنا نتوقف قليلاً؛ لأن من الكلمات ما نص الصرفيون على أنه مخالفٌ للقياس، لكن نجد أن هذه الكلمة وإن خالفت القياس هي موافقةٌ للوضع العربي، أي هكذا تكلم بها العربُ.

فكونها مخالفةٌ للقياس، أي مخالفةٌ للقاعدةِ الصرفيةِ العامة، شذت عن القاعدة العامة، ولا يعني ذلك أنها مخالفةٌ لاستعمال العرب، ومثال ذلك: أبي، هذا المثال المشهور عند

البلاغيين، لفظةُ أبى القياسُ أن تأتي، يأتي مضارعها على يأبى، أبى يأبى لأنها على أتى، وكأتى كما قال في اللامية، أو نعم، ذا الواو فاءً، أو الياء عيناً، عيناً أو فأتى.

فهذا الذي على وزن أتى الأصل أن يأتي يأتي، ولكن الواضع، أو العرب جعلوها أبى يأبى، فهي مخالفة للقياس، ولكنها كلمةٌ فصيحة، فلذلك لأجل هذا المعنى نفضل أن نستعمل لفظة مخالفة الوضع، أي مخالفة الوضع العربي سواءً وافق ذلك القياس الصحيح، أم لم يوافق.

ومثاله أيضاً مثلاً استحوذ، استحوذ عليهم الشيطان، استحوذ هذه القياس أن يُقال استحاذا، لكن العرب تكلموا باستحوذ، ولم يتكلموا باستحاذا، فإذا نقول: مخالفة الوضع لا مخالفة القياس، هذا العيب الثاني.

العيب الثالث الغرابة، ومعنى الغرابة أن تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى الذي وضعت له، مفهوم؟ يعني تكون هذه الكلمة تدل على معنى، ولكن لا يظهر للسامع دلالة هذه الكلمة على هذا المعنى، وهنا نوعان، أو لهذا سببان:

السبب الأول: أن تكون هذه الكلمة غير متداولة في لغة العرب الفصحاء، فنحتاج إلى الكشف في معاجم اللغة لمعرفة معناها، ففي بعض الأحيان نجد معنى، وفي بعض الأحيان قد لا نجد المعنى أصلاً، فمما لا نجد معناه أصلاً لفظة جحلنجع، جحلنجع، وردت في كلام أعرابي اسمه أبو الهميسع، قالوا عنه: كان أعرابياً من أهل مدين، لا نكاد نفهم كلامه.

فله رجزٌ يقول من ضمن هذا الرجز: من طرحة تضيروها جحلنجع، قالوا: جحلنجع هذه لا نعرف معناها، وهكذا تداولها أهل المعاجم، لو فتحت المعجم تجد هذا النقل عن هذا الأعرابي، يقولون: هكذا يتداولون هذه الكلمة على أنها كلمة غير معروفة المعنى، تكلم بها أعرابي ولم نعرف معناها، ولو بعد الكشف في المعاجم.

وهناك كلمات إذا كشفنا عنها في المعاجم نفهمها، لكن بصعوبة، كما اشتهر عن عيسى بن عمر النحوي أنه كان يتعمد استعمال الغريب في اللغة، فيذكرون أن كان ماشياً على

حماره، فسقط من حماره، فتجمع الناس عليه، فقال لهم: ما لكم تكأأتم عليّ تكأأكتكم عليّ ذي جنة، فرنقوا عني، أي ما لكم تجمعتم عليّ كما تجمعتم عليّ مسوسٍ بجن، فرنقوا أي انصرفوا عني وابتعدوا عني، فكان يتعمد هذا.

حتى أنه أخذ في يومٍ من الأيام، أخذه أحد الأمراء يعني بوديعةٍ كانت عنده، فلم يؤدها، فأخذ وضرب بالسياط، وهو يُضرب بالسياط، كان يقول: إن كانت إلا أسيابًا في أسيفاطٍ أخذها عشاروك، فقال أحدٌ من حضر المجلس، لو كان هذا الرجل يتركُ الغريبة في لحظةٍ من عمره، لتركه في هذا الوقت.

الرجل يعني لا يتركُ الغريبة قط، وعليّ كل حال هذا، هذه طريقةٌ لبعض الناس أنهم يعني يتعمدون ذكرَ الغريب، ويأتون به، وإن كان هذا ليس محمودًا، ليس محمودًا أن تأتي بالغريب، المحمودُ أن تأتي بالكلام الفصيح.

ولذلك كلامُ رسول الله ﷺ كلامٌ فصيحٌ لا تكاد تجدُ فيه من الغريب إلا ما جاء به النبي ﷺ لعله، لمخاطبةِ قومٍ أو نحو ذلك، فإذا نقول هذا الغريب هو بالسبب الأول عدم تداول الكلمة، وهذا قد يكون إذا بحثنا عنها نجدها، أو قد نبحتُ عنها فلا نجدها أصلًا.

السببُ الثاني: أن هذه الكلمة موجودةٌ عند العرب الخُص، ولكنها لم تستعمل بهذا المعنى الذي أراده بها هذا المتكلم، ويمثلون لذلك بلفظةٍ مُسرج في كلام ابن رُوبة بن العجاج، وهو راجزٌ مشهور هو وأبوه، العجاج وابنه رُوبة راجزان مشهوران، يقول: وفاحمًا ومرسناً مسرجًا، أبيات يطلب فيها محبوبته ويقول:

أيام أبدت واضحة مثلجة أغرب براق وفرفر أزعج
ومقلةً وحاجبًا مزججًا وفاحمًا

وفاحمًا يقصد به الشعر، فإنه يكون أسود، وهم يصفون دائمًا الشعر بالسواد...

ومرسناً مُسرجًا، المرسن الأنف، لكن الرجل أعرابي فالمرسن في الأصل يستعمل لأنف البعير، لكن الرجل أعرابي يستعمله في هذا السياق أيضًا، في أنف محبوبته، فيقول:

مرسناً مُسرَجًا.

الشاهدُ عندنا كلمة مُسرَج، رُوِّية بن العجاج أطلق الكلمة والعلماء اختلفوا في معناها، وفي كيفية تخريجها، فذهبوا في ذلك مذاهبٍ شتى، فقال بعضهم مُسرَج من السيوف السريجية، وهي نسبةٌ إلى رجلٍ اسمه السُريج مشهورٌ بصنعةِ السيوف، فيقول: مرسناً أنفًا مسرَجًا أي يشبه السيف في دقته واستوائه، واشتهر عندهم تشبيه الأنف بالسيف.

وقال بعضهم: مأخوذ من السراج؛ لأنه وجه الشبه بين الأنف والسراج هو الرونق والضياء، وقيل غير ذلك، فإذا كلمة هذه هي موجودة، ولكن تخريجها لنكون في ذلك موافقين بالمعنى الذي أراده الناظمُ بها هذا صعبٌ جدًّا، فهي من هذه الكيفية نقول عنها: إنها كلمةٌ من الغريب، وكلمةٌ بالتالي غير فصيحة.

إذًا العيبُ الثاني هو الثالث، العيبُ الثالث هو الغرابة، لكن هنا مسألة، قضيةٌ عدم ظهور المعنى، هذا لا يمكن أن نرجع فيه إلى المولدين، وإلى أمثالنا ممن لا يعلمُ إلا القليل من اللغة العربية، عدم ظهور المعنى ينبغي أن نرجع فيه إلى العرب الأقباح، فالعربُ الأقباح هم الذين يحكمون بأن المعنى متداولٌ معروفٌ أو غريب، وإلا لو اعتمدنا على معرفتنا نحن باللغة؛ لحكمنا بأن كل أفعال الجاهلين، أو جُلِّ أفعال الجاهلين والمخضرمين، وحتى الإسلاميين نقول جُلِّها غيرُ فصيحة؛ لأنها غريبة، لأنها فيها ألفاظٌ غريبة، وهذا غيرُ صحيح، مفهوم؟ فإن المرجعُ في هذا إلى أهل اللغة لا إلى أمثالنا.

وهنا بعضُ العلماء جاب عيبًا رابعًا من العيوب التي تُخلُّ بالفصاحة، وهو أن تكون الكلمةٌ مستكرهةً في السمع، ومثلوا لذلك بلفظِ النقاخ مثلًا الذي ذكرناه آنفًا، أو بلفظِ الجريشا، الجريشا بمعنى النفس في بيتٍ للمتنبّي يقول فيه، يمدحُ فيه سيف الدولة، فيقول:

مباركُ الاسمِ أغرُّ اللقبِ كريمُ الجريشا شريفُ النسبِ

مفهوم، فمباركُ الاسم؛ لأن اسمه يُشعر بالعلو؛ لأن اسمه علي، لأن اسمه علي، فهو موافقٌ لاسم علي بن أبي طالب، وأغرُّ اللقب؛ لأن لقبه سيف الدولة، وكريمُ الجريشا، كريمُ

النفس، فكلمة الجريشا قالوا هذه كلمة مستكرهة في المسمع، لكن الذي عليه المحققون من علماء البلاغة أن هذا لا يصح أن يُعد عيباً رابعاً، وإنما نقول الكراهة في السمع لا بد أن ترجع إلى التنافر في الحروف، أو إلى الغرابة، فلفظ النقاخ إنما هو مستكره بالسمع بسبب تنافر حروفه، ولفظ الجريشا هو مستكره في السمع بسبب غرابته، أي لكونه وحشياً غريباً، مفهوم؟ وبالتالي لا نزيد عيباً رابعاً، وإنما نكتفي بهذه العيوب الثلاث، إلى هنا انتهينا من شرح

البيت الأول الذي هو فصاحة الكلمة، بعد ذلك نتقل إلى فصاحة الكلام، يقول:

وفي الكلام من تنافر الكلم وضعف تأليف وتعقيد سلم
أي فصاحة الكلام أن يسلم من عيوب ثلاثة هي تنافر الكلمات، وضعف التأليف، والتعقيد بنوعيه اللفظي والمعنوي على ما سيأتينا إن شاء الله تبارك وتعالى، وسبب حصر العيوب الثلاثة، سبب حصر العيوب في هذه الثلاثة أن الكلام ما يُخل بالفصاحة يمكن أن يرجع إلى مادته، أو إلى صورته، أو إلى دلالة على المعنى كما ذكرنا في الكلمة.

فما يرجع إلى مادته، فهذا هو التنافر بين الكلمات كما ذكرنا في الكلمة التنافر بين الحروف، وما يرجع إلى الصورة، أي صورة الكلمات هذا يسمى ضعف التأليف، ضعف التأليف يوازي ما ذكرنا من مخالفة الوضع بالنسبة للكلمة، والعيب الثالث الذي يرجع إلى الدلالة على المعنى هو التعقيد، فإذا هذه هي العيوب الثلاثة ونبدأ بأولها:

أولها: تنافر الكلمات، ومعنى ذلك أن تكون الكلمات إذا اجتمعت ثقيلة على اللسان، حيث يتعثر النطق بها، قبل ذلك نود أن نشير إلى أن فصاحة الكلام أن يبرأ من العيوب الثلاثة التي ذكرناه مع كون كلماته كلها، مع كون هذه الكلمات كلها فصيحة، ينبغي أن تكون الكلمات التي تكون الكلام فصيحة أولاً، وبعد ذلك نتقل إلى هذه العيوب الثلاثة فتأكد من خلو الكلام منها. مفهوم؟

ولذلك إذا وجدنا كلاماً بعض كلماته المفردة غير فصيح، فإننا نجزم بأن الكلام كله غير صحيح، ولا نحتاج إلى النظر في غير هذه العيوب الثلاثة، نرجع إلى تنافر الكلمة، هذا

التنافر نوعان أيضًا؛ تنافرٌ شديد، وتنافرٌ أقلُّ منه، فالتنافر الشديدُ كقوله الشاعر:
 وقبرٌ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليت قربُ قبرٍ حربٍ قبرٌ
 وهذا الشطرُ الثاني يقول: لا يستطيع الواحد أن يكرره أكثر من ثلاث مرات دون أن
 يتلعثم فيه، وليت قربُ قبرٍ حربٍ قبرٌ، هذا تنافرٌ شديد بين الكلمات، ومثله قول الشاعر
 أيضًا:

أزج زلوجٍ هزرقبي زفازفٍ زفٌ ييزُ الناجيات الصوافن
 هذا لا يقوله إلا من يتعمد الإغراء في الحقيقة، هذا يصفُ فرسه، يصف هذا الصفات،
 يتعمد هو الجمع بين كلمات بينها تناقض إذاً هذا تنافرٌ شديد، ثم هنالك تنافرٌ أقل منه شدةً،
 ويمثلون له بالمناسبة فهذه الشواهد التي نذكرها ينبغي حفظها؛ لأنه لا يمكن أن تكتفي
 بحفظ المتن؛ لأنه لو حفظت قول الناظم

وفي الكلام من تنافرِ الكلمِ وضَعْفِ تَأْلِيفِ وتعقيدِ سَلِمِ
 طيب، تنافرُ الكلم، تنافرُ الكلم يسألك السائل ما المقصود بتنافر الكلم؟

تقول: هو أن تكون الكلمات متنافرة، يقول لك مثل، اذكر لي شاهدًا، مثلاً، تلافظ من
 حفظ هذه الشواهد، وهي ميسرة للحفظ، والذي كثر في التداول، يمكن أن تحفظ بسهولة،
 وهي بالمناسبة أيضًا شواهدٌ تتكرر في كتب البلاغة، كشواهد العروض التي تتكرر، أيضًا هذه
 الشواهد معروفة وتجدها في أغلب كتب العرض.

مثال التنافرِ غير الشديد، قول أبي تمام:

كريمٌ متى أمدحه وأمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي
 يريد أن يقول أن هذا الكريم الذي يمدحه متى مدحه فإنه يمدحه مع الناس أجمعين،
 أي الناس كلهم يمدحون معه، لكن إذا أراد أن يلومه تفرد باللوم، فلا يلومه معه أحد، هذا
 الذي يريد أن يقول، لكن أتى بكلماتٍ متنافرة، فقال:

كريمٌ متى أمدحه وأمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي

خصوصاً أمدحه هذه التي بعد أن تكررت وقع بينها تنافر، ولذلك هذا مثالٌ على التنافر في الكلمات، ولا يُقال إن هذا بسبب الجمع بين الحاء والهاء، إن بعض الناس يحاول أن يبحث عن الضوابط والقواعد في هذا الأمر، فيقول: سبب تنافر الكلمات الجمع بين الحاء والهاء، وهذا غير صحيح، بدليل وقوع هذا الجمع في القرآن الكريم الذي هو في أعلى مراتب الفصاحة، وذلك في مثل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٦].

هل ترى في هذا ثقلاً، أم لا؟ ليس فيه ثقل، ولكن أمدحه هذه فيها ثقل، فإذا ليس الجمع بين الحاء والهاء هو السبب في وجود هذا الثقل، وهذا التنافر، نعم، إذا انتهينا الآن من العيب الأول، وهو التنافر بين الكلمات.

العيب الثاني هو ضعف التأليف: وضعف التأليف في الحقيقة يحتاج لفهمه إلى أن يكون عند الطالب شيء من المعرفة بعلم النحو؛ لأن هذا ضعف التأليف، كما ما ذكرنا آنفاً من مخالفة الوضع يحتاج إلى شيء من المعرفة بعلم الصرف، أيضاً ضعف التأليف يحتاج إلى معرفة بعلم النحو.

طيب، ضعف التأليف أن يكون الكلام في تربيته مخالفاً لما اشتهر في قوانين النحو، وأشهر مثال على ذلك الإضمار قبل ذكر الإضمار قبل ذكر المرجع لفظاً، ومعنىً وحكماً، تنبه له، الإضمار أي الإتيان بالضمير قبل ذكر المرجع، أي ما يرجع الضمير، ما يرجع إليه الضمير؛ لفظاً ومعنىً وحكماً، كقول القائل مثلاً: أنقذ خادمه الأميرة، أنقذ خادمه الأميرة.

الضمير الذي هو خادمه هو الضمير الهاء يرجع على الأمير، إذا مرجع الضمير هو الأمير، فإذا الضمير مذكور قبل مرجعه لفظاً، وهذا المرجع إذا الضمير راجع إلى الأمير، ولم يذكر قبل الضمير لفظة هذا ظاهر، ولم يُذكر قبله معنىً في عدم وجود ما يقتضي تقدمه، ولا حكماً لم؟ لأنه مفعول، والمفعول محكومٌ عليه بالتأخر، ومثال ذلك قول الشاعر، وهذا شاهدٌ من شواهد النحو المعروفة:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

جزا بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ وحسبي فعلٍ كما دوزي به النار
بالمناسبة هذا المثال، وغيره ذكرته في الشواهد شرح شذور الذهب، لأنه في الدرس
الثالث أو السابع أو شيءٍ من هذا، عند أسباب النكرة والمعرفة عند قول الناظم: وفي
الضرورة كذا وكسى ولو، والبيت قبله تنازع، نعم.

وفي التنازع الأخلاءُ جفوا وفي الضرورة جزا وكسى ولو، هذه جزا وكسى ولو أوائلُ
أبيات، جزا ترجع إلى هذا البيت، على كل حال هذا البيت إذاً يجيزه العلماء من باب
الضرورات، ويجيزه بعض النحاة، لكن من جهة البلاغة هو غيرُ فصيح، مفهوم.

هنا نحتاج إلى فهم هذا التقدم هذا ما معناه؟ التقدم اللفظي، عندنا تقدم لفظي، ومعنوي
وحكمي، التقدم اللفظي أن يتقدم المرجع على الضمير لفظاً، أي أن يُنفق به أولاً وبالضمير
ثانياً، يعني تأتي بالمرجع أولاً، ثم بالضمير يكون الضمير راجعاً إلى شيءٍ قد سبق ذكره في
اللفظ هذا واضح، مفهوم؟

فمثلاً قولك أكرمَ زيداً صديقه، تنبه، أكرمَ زيداً صديقه، الهاء الذي هو الضمير يرجع
إلى زيد، صحيح، زيد مذكورٌ لفظاً قبل الضمير، وإن كان، ها؟ وإن كان هنا تقدم لفظاً فقط
المرجع، ولكنه لم يتقدم في المرتبة، لم؟ لأنه مفعول، لأن محمد هذا مفعول، ومرتبة
المفعول أن يأتي متأخراً عن الفعل، فأصل الترتيب أن تقوم أكرمَ صديقٍ إلي هو الفاعل،
محمدًا الذي هو المفعول به، هذا هو الأصل في الترتيب.

إذاً هنا المرجع تقدم لفظاً لكن، نعم تقدم لفظاً، ولكنه محكومٌ عليه بالتأخر مرتبةً لأنه
مفعول، والمفعول محكومٌ بتأخره، بس على كل حال هذا تقدمٌ لفظي، التقدم المعنوي: ألا
يتقدم المرجع على الضمير لفظاً، لكن أن يوجد ما يقتضيه تقدمه معنئ، كأن يدل عليه لفظاً
سابقٌ من جنسه مثلاً؛ كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

هو ما مرجعها؟ مرجعها لفظٌ هو العدل، والعدل ليس مذكوراً من قبل من جهة اللفظ،
لكن هذا العدل وجد لفظٌ من جنسه يدل عليه، وهو لفظ اعدلوا، مفهوم؟ أو مثلاً في قول الله

سبحانه وتعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، ترك فيه هنا ضمير مستتر، هذا الضمير مفهوم مرجعه هو الميت، هل الميت المذكور من قبل؟ غير مذكور في اللفظ، لكن السياق الحالي يدل على أن، يدل على هذا المرجع، سياق الكلام، سياق الكلام، وقرينة الحال التي هي الكلام في الإرث، والإرث، والإرث لا يكون إلا عند وجود ميت.

فإذاً هذا السياق هو الذي أرشدنا إلى هذا المرجع، مفهوم؟ وهنا عندنا أيضاً مثال آخر، مثلاً: كقول القائل مثلاً: في داره صديقك، مفهوم؟ فمرجع الضمير تأخر عن الضمير في اللفظ، ولكن مرتبته التقدم عليه لم؟ في داره صديقك، صديق هذا مبتدأ مفهوم؟ والضمير مقترن بأيش؟ بالمبتدأ، والمبتدأ مرتبته التقدم في الكلام.

فإذاً هنا وإن كان متأخراً في اللفظ، فمرتبته التقدم، هذا معنى التقدم المعنوي، أما التقدم الحكمي، فهذا هو ألا يتقدم المرجع لفظاً، ولا يوجد ما يقتضي تقدمه سوى حكم الواضع أنه يجب تقدمه، لكن خولف حكم الواضع لنكتة بلاغية، مفهوم، كما في باب نعم وبئس، كما تقول مثلاً: نعم فصيحاً شحبان، فهنا تقدم وغير ذلك.

فتكون هنالك نكتة بلاغية تدل على هذا المعنى، على كل حال هذه تحتاج إلى معرفة باب نعم وبئس، وغيرها من الأبواب، وهذه أشرنا إليها إشاراتٍ طفيفةً في درس شرح الشذر، المقصود عندنا هنا: هو أن نقول إن ضعف التأليف هو مخالفة قوانين النحو.

هنالك بعض القوانين التي لا يجيزها النحويين، لا يجيزون الإخلال بالتركيب فيها، أو قد يجيزونها على جهة الضرورة والشذوذ، وبالحالتين معاً نحكم بأن الكلام غير فصيح، مفهوم؟ إذاً هذا الذي يسمى عندنا قلنا ضعف التأليف، ثم العيب الثالث: هو التعقيد.

العيب الثالث هو التعقيد، نعم، التعقيد نوعان؛ تعقيداً لفظي، وتعقيداً معنوي، فمعنى التعقيد اللفظي أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد بسبب خلل في تركيبه، وسبب هذا الخلل يكون إما بتقديم، أو تأخير، أو فصلٍ بغير ما ينبغي بين، بين ينبغي الفصل

بينهما، أو حذف شيءٍ لا ينبغي حذفه، أو نحو ذلك.

وبالتمثيل يظهر لك هذا المعنى، أيضًا هنا، أيضًا هنا التعقيد اللفظي نوعان، تعقيدٌ شديد، وتعقيدٌ أقلُّ منه شدةً، التعقيد الشديد مثاله المشهور، وشاهده المشهور في كتب البلاغة في قول الفرزدق، تنبه معي لتفهم، الفرزدق يقول، يمدح من؟ يمدح شخصًا اسمه إبراهيم، هذا الشخص هو خالُ هشام بن عبد الملك، هشام بن عبد الملك معروف، خليفةٌ من خلفاء بني أمية، إذاً الملك، طيب، يمدحُ خال الملك، فيقول عنه:

وما مثله في الناسٍ إلا مُملِكًا أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه

هذا الكلام يشبه كلام المبطن، والفرزدق يتعمد مثل هذا فيما قيل، يتعمد أن يأتي بالكلام الغريب ليشغل الناس بذلك، على كل حال نشرح هذا، يقول: ما مثله، أي ما مثل إبراهيم، في الناس إلا مملكًا، أي إلا ملكًا، هذا الملك كيف حاله؟ أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه، بعبارةٍ أخرى يقول: ليت مثل إبراهيم هذا في الناس حيٌّ يقاربه في فضائله إلا مُملِكًا ما صفة هذا المملك؟ أبو أمه هذا المملك أبو الممدوح، بعبارةٍ أخرى لا يوجد في الناس من يقاربه إلا من، لا يوجد في الناس من يقاربه إلا يعني إلا هذا الخليفة الذي هو هشام بن عبد الملك، مفهوم؟

لا يوجد في الناس من يقارب في الفضائل هذا الممدوح إلا هذا الرجل الذي هو خاله، هذا الكلام فيه أشياء، فيه فصلٌ بين البدل، والمبدل منه، كما قال: مثل حي فصل بينها، وفيه تقديمُ المستثنى على المستثنى منه، قال: إلا مملِكًا، ثم أتى بحيٍّ بعدها، وفيه فصل بين المبتدأ والخبر؛ لأنه قال أبو أمه أبوه، أتى بفصلٍ أجنبي هو حي، وفصل بين الصفة والموصوف، وهكذا.

فإذاً أمور كثيرة جعلت المعنى يخفى على الناظم، ومثال ذلك أيضًا قول الشاعر الآخر:
فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسوما قلم
لا يمكن أن تفهمه إلا إن أعدت الترتيب، فأصل الترتيب أن يقول: فأصبحت بعد

بهجتها قفراً، كأن قلمًا خط رسومها، لكن هو يعني هذا كله خلط هذا كله، فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسومها قلمًا، إذاً هذا الثقيل، ومثال التعقيب اللفظي الخفيف، قول المتنبي، وبالمناسبة له أبياتٌ من هذا النوع كثيرة، وهي مما ينتقدُ عليه، كما أنه غرراً وجُزرًا شعرية، فإن له أبياتًا من هذا القبيل، يقول:

جفخت وهم لا يجفخون بها بهم شيمٌ على الحسب الأغر دلائلُ

جفخت بمعنى افتخرت، وأصلًا هذه الكلمة غير صحيحة لم؟ للثقل الذي فيها، لكن هنا يقول: الذين هم هنا هو التعقيد اللفظي، يقول: جفخت أي افتخرت به، هذه الشيم افتخرت، وهم لا يفتخرون بها؛ لأنهم غير محتاجين إليها، لكن هي تفتخرُ به، فيقول: جفخت وهم لا يجفخون بها بهم، أصلُ الكلام جفخت بهم وهم لا يجفخون بها، مفهوم؟ هذا نوعٌ من التعقيد اللفظي، ثم بعد هذا هنالك نوعٌ آخر وهو التعقيد المعنوي، أي التعقيد الراجعُ إلى المعنى، فالتعقيد المعنوي هو أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد بسببِ خللٍ في انتقالِ الذهن من المعنى الأول المعروف المشهور إلى معنىٍ آخر بعيدٍ عن الكلم.

يعني الكلام الذي يأتي به الشاعرُ مثلًا فيه معنىٌ أراد معنىً خفيًا، المعنى المقصود هو معنىٌ خفي يحتاج إلى تأملٍ فيه لتدركه، والشاهدُ المشهور قول العباس بن الأحنف، وهو شاعرٌ عباسي مشهور، وقصائده عذبةٌ جدًا، وفيها رقة، فالعباس بن الأحنف يقول:

سأطلبُ بعد الدارِ عنكم لتقربوا وتسكُبُ عيناى الدموع لتجمدا

طيب، ماذا يريد أن يقول؟ سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا، بعبارةٍ أخرى هو كأنه يتمنى البعد عن أحبته، ولا يترتب عن ذلك ألمُ النوى وألمُ البعد لم؟ لكي يتوصل بذلك إلى الوصلِ المقيم وما يسببه ذلك من الفرح، فكأنه يصبر على البعد ليرتب عليه الوصال واللقاء.

يقول: سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا، طيب هذا قد نقبله، لكن الشاهد عندنا في الشطر

الثاني، وتسكبُ عيناى الدموعَ لتجمدا، يريد بقوله لتجمدا أي لأفرح بعد ذلك، يعني أبكي الآن، وأسكب الدموع؛ لأن توصل بذلك إلى الفرح فيما بعد ذلك، فيما بعد. والتعبير عن الفرح بجمود العين هذا تعبيرٌ فيه تعقيدٌ معنوي، لم؟ لأن جمود العين في تعبيرات الفصحاء وتصرفاتهم كنايةٌ عن بخل العين بالدمع، وليس كنايةً عن وجود الدمع بسبب الفرح، وهذان معنيان مختلفان، الشعراء يستعملون هذه القضية، يقولون: العينُ بخلت بالدموع، فيخاطبونها يطلبون من العين ألا تجمد، يطلبون من العين أن تجودَ بالدمع، والبيت المشهور للخنساء رضي الله عنها حين تراثى، فتقول:

يا يعينى جودا ولا تجمدا ألا تبكيان لصخر الندى
فهذا مشهور عندهم، إذا الجمود جمودُ العين مرادفٌ لبخل يعنى وجود الحزن ومع ذلك العينُ لا تدمعُ للتعبير عن هذا الحزن، أما أن تأتي بالجمود ليرادفَ الفرح وعدم وجود الحزن أصلاً، فهذا معنىٌ خفيٌ ولذلك كان هذا البيتُ بيتاً معقداً من جهة المعنى، فيه تعقيدٌ معنوي، ومثال ذلك أيضاً قولُ الشاعر:

أمنأ أن تسرع عن سماح وللآمال في يدك اقتراعُ
يقول: أمنأ من أمن يأمن، أمنأ أن تُسرع، أي أن تغلب عن سماح نحن أمنون من كونك أيها الممدوح، من كونك تُغلب عن سماح وجودك، وللآمال في يدك اقتراعُ، الآمال، آمالنا لها اقتراعُ في يدك، فتتقرعُ في يدك، ما المعنى الذي يريده؟ المعنى يريد أن يقول إن الآمالُ مزدحمة عندك، يعنى أملي أنا، وأمل فلان، وأمل علان، أملٌ بالغنى، وأملٌ بالثراء، وأملٌ بكذا، هذه الآمال كلها مزدحمة عندك، لكنه عبر بدلاً من الازدحام عبر بالاقتراع، والاقتراع يعنى في الحقيقة هو يقول: اقترع القوم، أو تقارعوا إذا وقع بينهم تعارك، وسقط بعضهم، أسقط بعضهم، والبعض الآخر، هذا معنى الاقتراع.

التعبير عن الازدحام بالاقتراع فيه نظر، وفي الحقيقة تحتاج إلى تأمل ليظهر لك هذا المعنى، فنقول هذا التقدير غير فصيح، مفهوم؟ كما ذكرنا في فصاحة الكلمة، نقول أيضاً هنا

في فصاحة الكلام: إن بعض العلماء زاد عيباً رابعاً، وهو أن يخلو الكلام من التكرار، ومن توالي الإضافات؛ فإن التكرار سيمثلون له بقول المتنبي أيضاً، يصفُ فرساً له:

وتسعدني في غمرةٍ بعد غمرةٍ سبوحٌ.....

سبوح، هذا الفاعل، يعني من صفتها، يشبها أنها تعوم، تسبح من جريها، من شدة جريها

وتسعدني في غمرةٍ بعد غمرةٍ سبوحٌ لها منها عليها سوائدُ
مفهوم؟ لأجل أظن يقول المتنبي ببعض شعره:

أنامُ ملئ الجفونِ عن شواربها ويظهر الخلق جراها ويختصمُ
وهذا الذي حدث فعلاً،

أنامُ ملئ الجفونِ عن شواربها ويظهر الخلق جراها ويختصمُ
الآن نختصم ونحاول فهم كلام المتنبي، وهو لما قالها لعله ما فكر في هذا أصلاً، يقول:

سبوحٌ بها منها عليها سوائد، أي لهذه السبوح شواهدٌ منها عليها، مفهوم؟ طيب، فهذا التكرار أفقد العبارة فصاحتها، ومثالٌ تتابع الإضافات قولٌ بعض الشعراء يخاطبُ حمامةً، يقول:

حمامة جرعى حومى في الجندل افزعي فأنت في مرأى من سُعاد ومسمع

هنا توالي الإضافات، حمامة جرعى حومى في الجندل، جرعى حومى في الجندل هذه كلها مضاف ومضاف إليه، حمامة مضاف جرعى مضاف إليه وهو مضاف، حومى مضاف إليه، ومضاف، الجندل مضاف إليه، وتوالي الإضافات جعل الكلام ثقيلاً، هكذا زعم هذا القائل من البلاغيين، وفيه نظر، لم؟ لأن كثرة التكرار، أو تتابع الإضافات إنما يكون قبيحاً إن أدى إلى تنافرٍ، فأخل بالفصاحة، وإلا فقد ورد في القرآن، وفي السنة النبوية مثل ذلك، كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢].

هذه إضافات متتالية، ﴿مِثْلُ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [غافر: ٣١]، إضافات، أو مثلاً كقول النبي

الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، كلها إضافات، ومثله التكرار مثلاً، كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَالْهَمَّهَا فَجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٧-٨].

لكن مع ذلك هذا الكلام كله فصيح، فإذا نقول: ليس التكرارٌ وحده، ولا تتابع الإضافاتِ مخللاً بالفصاحة، وإنما إن سبب تنافراً وثقلاً، فإنه يكون مخللاً بالفصاحة، وإلا فلا، ثم بعد ذلك ننتهي بذكر فصاحة المتكلم الأمر فيها يسير جداً، يقول: وذو الكلام، أي فصاحة ذي الكلام، وذو الكلام هو المتكلم، وللکلامِ صفةُ فصاحة

وذو الكلام صفةٌ بها يُطَبَّقُ تأدية المقصود باللفظ الأنيق إذا الفصاحة هي صفة بعبارة أخرى هي ملكة، ملكة قائمة بنفس المتكلم، وراسخة فيه يستطيع بها أن يعبر تعبيراً فصيحاً عما يجول بخاطره من الأغراض والمعاني، هذا هو، هذه فصاحة المتكلم، وعليه فلا بد أن تكون هذه الصفة غريزةً فيه، مستحكمةً فيه، مفهوم؟

وأن تكون في كافة أنواع الكلام؛ من مدحٍ وذمٍ وثناءٍ وفخرٍ وغير ذلك، فهو فصيحٌ وإن لم يتكلم، نحن نقول مثلاً أبو بكرٍ رضي الله عنه، وأرضاه فصيح، عمرٌ فصيح أي عنده الاستعداد والقدرة على الإتيان بالكلام الفصيح متى شاءه، ولا يلزم أن يتكلم بذلك.

فإن المقصود أن هذه الفصاحة هي ملكة راسخة، ها؟ في الرجل الفصيح، الرجل المتكلم، في المتكلم، ثم أيضاً لا يكون فصيحاً إذا استطاع أن يعبر بلفظٍ فصيحٍ في مقصدٍ دون آخر، وإلا فكلنا فصحاء؛ لأن أي واحدٍ منا يمكنك أن تطلب منه أن يعبر مثلاً في مقصدٍ معين، أو معنىً معين، فيأتي بكلامٍ فصيحٍ جداً، لكن لا نجزم بعد ذلك أنه فصيح؛ لأنك لو طلبت منه معنىً آخر ربما أتاك بما يعني يُستحيا من ذكره من قلة الفصاحة، مفهوم؟

فلا يكون فصيحاً إلا بعد أن يستطيع الإتيان بالكلام الفصيح في كل، ها؟ أحواله، وفي كل الأغراض والمقامات، هذا هو فصاحة المتكلم، وهذا معنى قوله:

وذو الكلام صفةٌ بها يُطَبَّقُ

وهنا أيضًا أتى بما ذكرناه آنفًا من التغيير في الرجز، وله نظائر في هذه المنظومة، فلا ننبه عليها في كل موضع، يقول:

وذي الكلام صفةً بها يُطَيَّقُ تأدية المقصودِ ———ودِ

أي الغرض، المعنى الذي يريده،

وذي الكلام صفةً بها يُطَيَّقُ تأدية المقصودِ باللفظِ الأنيقِ

مفهوم؟ ثم الوقت داهمنا، كان بودي أن أنهي شرح هذه الأبيات، لكن على حال نشرحها إن شاء الله تبارك وتعالى في الدرس المقبل، بقي لنا تعريفُ البلاغة، وهذا نأتي عليه بسرعة إن شاء الله تبارك وتعالى، ثم نتقل إلى الفن الأول الذي هو علمُ المعاني، أسأل الله سبحانه وتعالى أن ييسر أمرنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا من المرحومين، وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والسلام عليكم.



الدرس الرابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى- وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

اليوم نحن مع الدرس الرابع من سلسلة شرح متن "الجواهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون" للأخضري في علم البلاغة، نعيد قراءة الأبيات الثلاثة التي شرحنا في الدرس السابق ثم نقرأ أبياتاً أخرى من المتن نحاول شرحها كلها أو شرح بعضها خلال درس اليوم.

يقول الناظم:

(المقدمة)

| | |
|------------------------------|------------------------------|
| تتأفر غرابية خُلفِ زُكن | فصاحة المفرد أن يخلص من |
| وضَعْفِ تَأليفٍ وتعقيد سَلِم | وفي الكلام من تأفر الكلم |
| تأدية المقصود باللفظ الأنيق | وذي الكلام صفة بها يُطيق |
| طباقه لمقتضى المقام | وجعلوا بلاغة الكلام |
| عن خطأ يُعرف بالمعاني | وحافظ تأدية المعاني |
| له البيان عندهم قد انتقي | وما من التعقيد في المعنى يقي |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وما به وجوه تحسين الكلام (الجزء الأول: علم المعاني)

تَعْرِفُ يُدْعَى بِالْبَدِيعِ وَالسَّلَامِ
عِلْمٌ بِهِ لِمَقْتَضَى الْحَالِ يُرَى
لَفْظٌ مُطَابِقًا وَفِيهِ ذُكْرًا
إِسْنَادٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مُسْنَدٌ
وَمُتَعَلِّقَاتٌ فِعْلٌ تُسَوِّدُ
قَصْرٌ وَإِنْشَاءٌ وَفَضْلٌ وَضَلُّ أَوْ
إِيْجَازٌ إِطْنَابٌ مُسَاوَاةٌ رَأْوَا

(الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري)

إِسْنَادُهُمْ. وَقَصْدُ ذِي الْخِطَابِ
أَوْ كَوْنٌ مُخْبِرٌ بِهِ ذَا عِلْمٍ
لَا زِمُّهَا عِنْدَ ذَوِي الْأَذْهَانِ
مُخَاطَبٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَامِلٍ
الذِّكْرُ مِفْتَاحٌ لِبَابِ الْحَضْرَةِ
عَلَى الْمَفِيدِ خَشْيَةَ الْإِكْثَارِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحُكْمِ ذَا تَرْدِيدٍ
حَتَّمْ لَهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ
فَزَادَ بَعْدَ مَا اقْتَضَاهُ الْمُنْكَرُونَ
ثُمَّتِ الْإِنْكَارِ الثَّلَاثَةُ أَنْسَبِ
بِخَبَرِ كَسَائِلٍ فِي الْمَنْزِلَةِ
كَعَكْسِهِ لِنُكْتَةِ لَمْ تَشْتَبِهْ
وَنُونِي التَّوَكِيدِ وَأَسْمِ أَكَّادَا
يَجْرِي عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَلْقَابِ
كَ "مَا جَلِيسُ الْفَاسِقِينَ بِالْأَمِينِ"

الحُكْمُ بِالسَّلْبِ أَوْ الْإِيْجَابِ
إِفَادَةُ السَّامِعِ نَفْسَ الْحُكْمِ
فَأَوَّلُ فَائِدَةٌ وَالثَّانِي
وَرَبَّمَا أُجْرِي مُجْرَى الْجَاهِلِ
كَقَوْلِنَا لِعَالِمٍ ذِي غَفْلَةٍ
فَيَنْبَغِي اقْتِصَارُ ذِي الْإِخْبَارِ
فِيخْبِرُ الْخَالِي بِلَا تَوْكِيدِ
فَحَسَنٌ وَمُنْكَرُ الْأَخْبَارِ
كَقَوْلِهِ: (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ)
لِلْفِظِ الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ الْطَلْبِ
وَاسْتِحْسِنِ التَّوَكِيدَ إِنْ لَوَّحْتَ لَهُ
وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الْإِنْكَارِ بِهِ
بِقَسَمٍ قَدْ إِنْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ
وَالنَّفْيِ كَالْإِثْبَاتِ فِي ذَا الْبَابِ
بِإِنْ وَكَانَ لَامٍ أَوْ بَاءٍ يَمِينِ

نعم؛ إذا هذه الأبيات التي سنشرحها خلال هذا الدرس، أولاً: كنا قد ذكرنا آنفاً تعريف

الفصاحة وتعريف البلاغة، وذكرنا أن الفصاحة يختلف تعريفها بحسب متعلقها، ففصاحة المفرد أن يسلم من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة الوضع، وفصاحة الكلام: أن يسلم من تنافر الكلمات وضعف التآليف والتعقيد بنوعيه اللفظ والمعنوي، ثم ذكرنا أن فصاحة المتكلم هي ملكة يقتدر بها على أن يتكلم بكلام فصيح أو يأتي بكلام فصيح.

ثم قال:

وجعلوا بلاغة الكلام طِبَاقَهُ لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ
 إِذَا هُنَا تَعْرِيفُ الْبَلَاغَةِ؛ فَأَمَّا الْبَلَاغَةُ فِي اللُّغَةِ فَمَعْنَاهَا مَاخُودٌ مِنَ الْبَلُوغِ أَيْ بَلُوغِ الرَّجُلِ
 بِعِبَارَتِهِ حَقِيقَةٌ مَرَادُهُ وَكُلُّ مَا مَقْصُودُهُ، فَإِذَا هَذَا مِنْ هُنَا أُخِذَ لَفْظُ الْبَلَاغَةِ يَقُولُ بَلُغَ الشَّيْءِ إِذَا
 وَصَلَ إِلَيْهِ فَكَأَنَّ الْبَلِيغَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ بَلِيغٍ فَإِنَّهُ يَصِلُ إِلَى حَقِيقَةِ مَا يَرِيدُ وَإِلَى كَوْنِهِ مَقْصُودَهُ
 بِكَلَامِهِ.

أما تعريف البلاغة في الاصطلاح فتعريف الفصاحة يختلف باختلاف المتعلق أو باختلاف الموصوف بهذه البلاغة، فإذا البلاغة يوصف بها الكلام ويوصف بها المتكلم وهنا تفترق البلاغة عن الفصاحة فإن الفصاحة لها موصوفات ثلاثة: هي الكلمة المفردة، والكلام المركب، والمتكلم.

وأما البلاغة فمقصورة على الأخيرين لأن الكلمة المفردة لا توصف بكونها بليغة، البلاغة خاصة بالكلام المركب فتوصف الكلمة المفردة بالفصاحة لكن لا توصف بالبلاغة، والمقصود بقولنا الكلمة أي الكلمة المفردة اللفظة الواحدة أما الكلمة التي يراد بها الكلام كما قال ابن مالك: "وكلمة بها كلام قد يؤم" كقولنا مثلاً: كلمة الإخلاص هذه الكلمة بهذا المعنى هي ملحقة بالكلام المركب.

إذاً تعريف الكلام أولاً: يقول الناظم:

وجعلوا بلاغة الكلام طِبَاقَهُ لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ
 إِذَا الْبَلَاغَةُ هِيَ مِطَابِقَةُ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى حَالِ الْخَطَابِ مَعَ فَصَاحَتِهِ، إِذَا الْبَلَاغَةُ يَشْتَرِطُ

فيها الفصاحة أو لا فإن لم يكن الكلام فصيحاً فليس ببلغ أصلاً فنشترط الفصاحة أولاً، وفصاحة الكلام ما هي؟ هي فصاحة المفردات التي تكونه ونزيد عليها السلامة من العيوب الثلاثة التي تخل بفصاحة الكلام، بعد أن يتحقق لنا هذا نزيد فنقول ليكون الكلام بليغاً ينبغي أن يكون مطابقاً لمقتضى حال الخطاب، أو لمقتضى الحال التعبير المختصر البلاغة هي: المطابقة لمقتضى الحال.

طيب؛ ما معنى مقتضى الحال؟ لهم في ذلك مذهبان أو قولان: القول المشهور أن حال الخطاب هو المقام الذي ورد فيه الخطاب أي؛ هو الشيء الذي يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على صفة معينة، هذا الحال؛ حال الخطاب، ومقتضى الحال هو تلك الصورة الخاصة التي ورد عليها كلام المتكلم وإذا البلاغة هي أن يطابق الكلام مقتضى الحال إذاً أن يطابق الكلام مقتضى الحال أي يشمل على تلك الصورة الخاصة، وشرح ذلك بالمثل، فمثلاً: كون المخاطب منكراً ينكر شيئاً تريد أن تخبره به، كونه منكراً إنكاره هذا هو الحال، لما؟ لأن هو الأمر الذي يشمل المتكلم على أن يورد كلامه على صفة مخصوصة تناسبه؛ لأن حال الإنكار إن شاء الله تعالى يناسبه التأكيد في الكلام فإذا حال الإنكار هذا هو الحال، ومقتضى الحال هو صورة التأكيد التي ينبغي أن يرد الكلام عليها، كأن هذا الحال الذي هو الإنكار يقتضي أي؛ يستلزم ويوجب صورة معينة ما هي؟ هي صورة التأكيد، إذاً مقتضى الحال هي صورة التأكيد وكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال أي؛ مشتملاً أي كونه مشتملاً على تلك الصورة أي على صورة التأكيد، إذاً هذا المذهب الأول لهم في تعريف الحال ومقتضى الحال.

لهم مذهبٌ آخر يقول بعض العلماء: إنه هو مذهب التحقيق وهو أن مقتضى الحال هو: الكلام الكلي المشتمل على التأكيد مثلاً في هذا الحال التي المثل الذي نذكره، الكلام الكلي المشتمل على التأكيد مفهوم؟ فإن الإنكار مثلاً يقتضي مطلقاً يعني كلاماً مطلقاً مؤكداً بأي نوعٍ من أنواع التأكيد ولا يستلزم كلاماً خاصاً، مفهوم؟ إذاً هذا هو مقتضى الحال،

الكلام الكلي ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن يكون الكلام مندرجاً تحت هذا الكلام الكلي أي؛ أن يكون جزءاً منه وفرداً من أفرادهِ، جزئيةً من جزئياته وفرداً من أفرادهِ، إذاً هذا يقال بأنه هو التحقيق الأول أسهل في الفهم والثاني أصعب قليلاً لكن يبدو أن الأول يرد عليه ما يرد على الثاني.

على كل حال نقول على القول الثاني مقتضى الحال هو الكلام الكلي الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام، الحال مثلاً إذا كان هو الإنكار مقتضى الحال هو الكلام الكلي المشتمل على التأكيد، وكون الكلام بليغاً أي مطابقاً لمقتضى الحال معناه أن يكون فرداً من أفراد هذا الكلام الكلي أي؛ مندرجاً ضمن هذا الكلام الكلي، ومثال ذلك أيضاً المدح حال المدح مفهوم، إذا كنت تمدح شخصاً فالمقتضى الحالي هو الإطناب وسيأتينا إن شاء الله تعالى الإطناب والإيجاز والمساواة، مفهوم.

فمقتضى الحال هو الإطناب فإذا جاء الكلام مطابقاً للإطناب، مطابقاً لمقتضى الحال ومندرجاً في الكلام الكلي المشتمل على الإطناب فحينئذٍ نقول بأن هذا الكلام بليغٌ، إذاً هذا هو تعريف البلاغة، البلاغة هي: مطابقة الكلام لمقتضى المقال أو لمقتضى الحال ومقتضيات الأحوال هذه مختلفة ومتنوعة ومن هنا تعلم أن البلاغة لها مراتب متفاوتة فيها وذلك بحسب مراعاتها للمقتضيات، فمن الناس، من البلغاء من يراعي هذه المقتضيات في كلامه فيأتي بكلامه مطابقاً للأحوال على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى، في العلم الأول الذي هو علم المعان.

ومن الناس من يطابق في بعض الأحيان ولا يطابق في بعضها الآخر، أو تكون مطابقتُه لمقتضى الحال جزئيةً، كمثلاً شخصٌ منكرٌ إنكاراً شديداً هذا يناسبه ومقتضى الحال أن تأتي بكلامٍ مؤكداً بتأكيداتٍ متعددة، فإذا جئت بكلامٍ مؤكِّدٍ بتأكيدٍ واحدٍ أو اثنين يكون هذا الكلام البليغ؛ لأنه موافقٌ مطابقٌ لمقتضى الحال ولكن مطابقتُه ليست في أرفع مستوياتها، فكأن هذا الكلام في درجةٍ منحطةٍ من البلاغة من هنا تعلم أن البلاغة مراتب متفاوتة ولا

شك أن القرآن الكريم في أعلى مراتب البلاغة؛ لأنه من لدن حكيم خبير - سبحانه وتعالى - ولا شك أن الله - سبحانه وتعالى - أعلمٌ عليهم بكافة الأحوال بظواهرها وخفيها وعليمٌ بمقتضياتها وما تستلزمه من الكلام وغير ذلك - سبحانه وتعالى - .

فلذلك كان علم البلاغة مأخوذاً من القرآن الكريم، وكثير من هذه القواعد التي ندرسها الآن إنما أخذت من القرآن الكريم كما ذكرت لكم، إذًا هنا عرفنا البلاغة وذكرنا أن البلاغة مشتملة على الفصاحة ومن هنا نفهم ما سُئِلت عنه في الدرس السابق، نفهم أن الفصاحة أخص مطلقاً من البلاغة أي كل كلامٍ عفواً الكلام البليغ مندرج في الكلام الفصح لأن كلامٍ بليغٍ لا بد أن يكون فصيحاً، كل كلامٍ بليغٍ فهو فصيحٍ لكن ليس كل كلامٍ فصيحٍ بليغاً فقد يكون الكلام فصيحاً لكنه ليس بليغاً، لما؟ لأنه ليس موافقاً لمقتضى الحال هذا هو هذه العلاقة بين البلاغة والفصاحة.

إذًا هذا تعريف البلاغة في الكلام، وأما البلاغة بالنسبة للمتكلم هذه لم يذكرها الناظم لكنها واضحة وهي تشبه ما ذكرناه في الفصاحة بالنسبة للكلام أي المتكلم، فإذاً بلاغة المتكلم هي ملكة أو صفة راسخة فيه في المتكلم يتمكن بها من إنشاء الكلام البليغ متى شاء كتابةً أو خطابةً أو شعراً أو نثراً أو كيفما كان، فإذاً كما قلنا بالنسبة لفصاحة المتكلم المزار هنا والعبرة إنما هي بأن تكون هذه الصفة ثابتةً وراسخةً يستعملها متى شاء أي؛ سواءً تكلم أو لم يتكلم فهو بليغ مادام متصفاً بهذه الصفة الراسخة فإنه بليغاً، مفهوم؟

وأيضاً كما ذكرنا في الفصاحة يشترط أن يكون قادراً على إيراد الكلام البليغ في كل الأحوال وفي كل المقتضيات التي تستلزمها هذه الأحوال، أما من كان مثلاً يأتي بالكلام البليغ في باب المدح، ويأتي بالكلام غير البليغ إن تكلم في الرفاء ولو وصف ونحوه فهذا يسمى بليغاً؛ لأن هذا الصفة التي يتصف بها ليست شاملةً لكل ضروب الكلام، إذًا نرجع الآن فنحاول أن نلخص ما ذكرناه؛ لنعرف العلوم التي نحتاج إليها للحصول على كلامٍ بليغ.

قلنا إن البلاغة تتوقف على أمرين اثنين هما :

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أولاً: سلامة الكلام من العيوب المخلة بالفصاحة.

وثانياً: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

فهذا الذي نعبّر عنه بقولنا مطابقة الكلام لمقتضى حال الخطاب، إذا رجعنا إلى هذه

العيوب المخلة بالفصاحة نرى أن:

أولاً: عندنا فصاحة الكلمة المفردة أن تسلم أولاً من الغرابة والعلم الذي يمكننا من

معرفة هذا العيب وتميزه هو علم اللغة أو علم متن اللغة لأننا نرجع إلى المعاجم ونبحث

فيها فنعرف إن كانت هذه المفردة من الغريب أو ليست من الغريب، إذاً هذا علم اللغة.

ثانياً: العيب الثاني مخالفة الوضع أو مخالفة القياس فهذا يمكن الاحتراز منه بالاطلاع

على معاجم اللغة لأن بها نعرف الوضع كيف هو وبالنسبة للقياس نحتاج إلى معرفة قواعد

الصرف.

إذاً عندنا لحد الآن علمان هما علم اللغة وعلم الصرف كما قلنا مثلاً في الحمد لله العلي

الأجل لي، الأجل كيف نعرف أن هذا مخالفٌ للقياس بعلم الصرف.

العيب الثالث: هو التنافر تنافر الحروف هذا التنافر لا يوجد علمٌ خاصٌ يميزه لأن قلنا إن

العبرة فيه بالذوق السليم مع أن يمكن أن يقال إن علم الأدب يسهل معرفة التنافر لأن علم

الأدب يعرفك على تصرفات البلغاء والفصحاء وينمي عندك ذوقاً سليماً موافقاً لأذواق

الفصحاء، فحينئذٍ يمكن أن يقال إن علم الأدب ينفع في هذا العيب، نتقل إلى العيوب

المخلة بفصاحة الكلام، أولها: ضعف التأليف يمكن توقيه بمعرفة قواعد النحو لأننا ذكرنا

أن ضعف التأليف راجعٌ إلى مخالفة قوانين النحو.

ثانياً: تنافر الكلمات مثل ما قلناه في تنافر الحروف مرجعه الذوق ومكن تنمية الذوق

بالأدب، بقي لنا التعقيد هذا نوعان التعقيد اللفظي، والتعقيد المعنوي، التعقيد اللفظي

يمكن توقيه بالرجوع إلى علم النحو إذا رجعت إلى معنى التعقيد اللفظي تجده أن علم

النحو يفيدك في هذا الباب، أما التعقيد المعنوي فهذا إنما يعرف من دراسة علم البيان،

مفهوم؟ لأن علم البيان هو الذي يحفظك من التعقيد المعنوي ولذلك قال الناظم وما من التعقيد في المعنى يقي له البيان عندهم قد انتقي أي اختير لهم لفظٌ يسمي به العلم الذي يقي من التعقيد المعنوي وهو البيان، إذا علم البيان على ما سيأتي إن شاء الله تبارك وتعالى هو العلم الذي يحفظ من التعقيد المعنوي.

إذا انتهينا الآن من العيوب المخلة بالفصاحة لكن البلاغة كما ذكرنا آنفاً تحتاج إلى شيءٍ آخر وهو أن يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى وكيف يحترز عن هذا الخطأ؟ بأن يكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال والعلم الذي يجعلك تأتي بالكلام مطابقاً لمقتضى الحال وتحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى هذا العلم هو علم المعاني.

إذا الآن أدخلنا أيضاً علم المعاني بقي لنا شيءٌ آخر في الحقيقة لا يدخل في صميم علم البلاغة أي؛ هو كالمكمل والزائد وهو معرفة الوجوه التي تخلع على اللفظ ثوباً من الرواء والبهتة والحسن والجمال العلم الذي تعرف به هذه الوجوه هو الذي يسمي علماً بديعاً، لأن العلم البديعي يرجع إلى تحسين الكلام وتزيينه وتطريته بعد أن يكون قائماً بذاته أي بليغاً وفصيحاً فإذا العلم البديعي كالتكملة نستنتج من هذا أن البلاغة تحتاج إلى علم النحو، وعلم الصرف، وعلم اللغة، وإلى بعد ذلك إلى ذوق سليم يؤخذ من الأدب وبعد ذلك البلاغة تحتاج إلى معرفة قواعد المعاني والبيان ونزید عليها العلم البديعي التحسين والتزيين، وهذه العلوم الثلاثة التي هي البيان والمعاني والبديع جمعت في علم واحد يسمي علم البلاغة وإن كان هذه اصطلاحاً من الاصطلاحات قد يخالف فيه بعض الناس فإن بعضهم يسمي الكل علم البيان لأن هذا ينظر فيه إلى المعنى اللغوي للبيان لأن البيان هو الإفصاح والإظهار فكأن البيان هو العلم الذي يجعلك تأتي بمنطقٍ فصيحٍ معربٍ عما في ضميرك مفهوم؟

وبعضهم يسمي البلاغة كلها علم البديع مأخوذاً من معنى الإبداع والاختراع وهكذا لكن الاصطلاح المشهور أن البلاغة تشمل العيوب الثلاثة التي هي المعاني، والبيان،

والبديع، إذا هذا معنى قول الناظم:

وَحَافِظٌ تَأْدِيَةٌ الْمَعَانِي عَنِ خَطَأٍ يُعْرَفُ بِالْمَعَانِي

أي؛ يعرف العلم الذي يحفظ تأدية المعاني عن الخطأ يعرف بالمعاني.

وَمَا مِنْ التَّعْقِيدِ فِي الْمَعْنَى يَقِي لَهُ الْبَيَانَ عِنْدَهُمْ قَدْ انْتَقَى

هذه شرحناها أي علم البيان.

وَمَا بِهِ وَجْوهٌ تَحْسِينُ الْكَلَامِ تَعْرِيفٌ.....

أي؛ ما به تعرف وجوه تحسين الكلام يدعى بالبديع والسلام، السلام هذه تميم للبيت.

نتقل إذا إلى الفن الأول الذي هو (علم المعاني) وبدأ بعلم المعاني قبل علم البيان لأنه

من باب الابتداء بالمفرد قبل المركب، لأن البيان يشترط فيه المعاني أولاً، البيان هو الطرق

التي تقي من التعقيد المعنوي ولا يكون ذلك إلا بعد أن يكون الكلام مطابقاً للكلام الحالي

فكأنه يشترط فيه المعاني أولاً فكأنه مركب من المعاني أيضاً، ولذلك نبدأ بالمعاني أولاً ثم

نتقل إلى البيان، يقول:

(علم المعاني)

عِلْمٌ بِهِ لِمَقْتَضَى الْحَالِ يُرَى لَفْظٌ مُطَابِقٌ

هذا تعريف المعاني ثم ذكر على جهة الإجمال المباحث التي تدخل في هذا العلم فقال:

وَفِيهِ ذُكْرًا

إسناد ومسند إليه الخ، إذا ما تعريف علم المعاني؟ قال: هو العلم الذي يرى به اللفظ

مطابقاً لمقتضى الحال، شرحنا أنفاً الحال وشرحنا مقتضى الحال وعرفنا كيف يكون الكلام

مطابقاً لمقتضى الحال إذا لا نحتاج إلى إعادة هذا الشرح، الذي بقي لنا الآن هو أن نقول ما

هي المباحث التي تدخل في هذا الباب، ما هي المباحث التي تدخل في هذا العلم، قال:

وَفِيهِ ذُكْرًا

الألف لإطلاق الكافية.

إِسْنَادٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مُسْنَدٌ وَمُتَعَلِّقَاتٌ فِعْلٌ تُورَدُ
إِسْنَادٌ حَذْفُ التَّنْوِينِ لِلوزنِ، إِذَا هَذِهِ أَرْبَعَةٌ:

قَصْرٌ وَإِنْشَاءٌ وَفَضْلٌ وَصَلٌّ أَوْ إِجْزَازٌ إِطْنَابٌ مُسَاوَاةٌ رَأْوًا
وجه انحصار هذا العلم في هذه الأبواب أن الكلام مفهوم؟ أن الكلام إما خبرٌ وإما إنشاء
على ما سيأتي إن شاء الله تعالى مفهوم.

فإذا لا بد من مدحةٍ للإنشاء إذا هذا المبحث الأول، الإنشاء، بعد ذلك هذا الخبر لا بد
فيه من أمورٍ ثلاثة لأن الخبر يكون مكوناً من: مسندٍ ومسندٍ إليه ورابطةٍ بين المسند والمسند
إليه وهي التي تسمى الإسناد إذا هذه مباحث ثلاثة مفهوم؟ وهي التي تسمى أحوال الإسناد
الخبري.

ثم هل المسند إذا كان فعلاً أو ما في معنى الفعل كالمصدر واسم المفعول ونحوهما،
إذا كان فعلاً تكون له متعلقات فينبغي أن نبحث في متعلقات أو أحوال متعلقات الفعل إذا
هذا الباب الخامس، هل الإسناد إما أن يكون بقصرٍ أو بغير قصرٍ، إذا هذا المبحث السادس.
ثم إذا كان عندنا جملتان قرنت أحدهما بالأخرى فيما أن تكون أحدهما معطوفة على
الأخرى، وإما أن لا يذكر العطف بينهما، هذا مبحث الفصل والوصل متى انفصل ومتى
نصل وما الوجوه البلاغية لكل من هذين المبحثين هذا المبحث السابع، ثم الكلام إما أن
يكون أقل مما يتضمن من معنى وإما أن يكون مساوياً لما يتضمن من معنى، وإما أن يكون
أكثر مما يتضمن من معنى فهذه أحوال ثلاثة: الإيجاز، والمساواة، والإطناب، هذا هو
المبحث الثامن والأخير من مباحث علم المعاني.

طيب؛ قال:

(الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري)

الحُكْمُ بالسلبِ أو الإيجابِ إِسْنَادُهُمْ. وَقَصْدُ ذِي الخِطَابِ

أولاً: نحتاج إلى تقسيم الكلام إلى خبرٍ وإنشاء مفهوم؟ فالكلام إما خبرٌ وإما إنشاء

فالخبر هو ما احتمل الصدق والكذب لذاته، الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته، فتقول مثلاً في زيدٍ قائمٍ هذه الجملة تحتمل الصدق أي فعلاً زيدٌ متصفٌ بالقيام وتحتمل الكذب أي هذا القيام ليس ثابتاً لزيد، مفهوم.

وقولنا: لذاته أي لا لقريظة خارجية فلو فرضنا أن شخصاً ما لا يكذب قط، لا يكذب قط فكل كلامٍ يقوله لا يحتمل إلا الصدق لكن عدم احتمال الكذب إنما هو لشيءٍ خارجيٍّ عن الكلام وهو كون المتكلم لا يقول إلا الصدق أي؛ حال المتكلم من هنا تقول مثلاً في كلام الله - عز وجل - أو كلام رسوله ﷺ الأخبار التي فيها التي من باب خبر هي أن نعرف أنها لا تحتمل إلا الصدق، ولكن عدم احتمالها الكذب ليس لذات الكلام فمن هنا نقول الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته أما إن كان لسبباً خارجي فهذا لا يضر ولا يؤثر فلاجل ذلك احترزنا بكلمته لذاته.

بخلاف قولك مثلاً لزيدٍ (قم يا زيد) فإن هذا الكلام إذا قلت لزيد قم يا زيد لا أقول لك صدقت أو يقول كذبت هذا الكلام لا يحتمل الصدق والكذب هذا الكلام يحتاج إلى عملٍ فيه طلب تطلب فيه من زيد القيام، هذا الفرق إذاً بين الخبر والإنشاء، الإنشاء هو مثل هذا أو إذا جئت إلى زيدٍ مثلاً فقلت له هل أنت قائم؟ أو هل زيدٌ قائم؟ هذا إنشاءٌ وليس خبراً لأنه لا يحتمل الصدق والكذب هذا استفهام والاستفهام طلب الفهم، طلب معرفة، تطرح سؤالاً لتطلب شيئاً تطلب إخباراً بشيءٍ ما فيجيبك زيدٌ قائمٌ أو زيدٌ ليس قائماً إذاً هذا إنشاءٌ وليس خبراً، إذاً فهمنا الآن الفرق بين الخبر والإنشاء في الحقيقة الخبر والإنشاء كلاهما فيه الإسناد مفهوم؟

لا بد فيهما من مسندٍ ومسندٍ إليه هذان هما الطرفان كما في قولك مثلاً (زيدٌ قائمٌ) هذان مسندٌ ومسندٌ إليه لأننا أسندنا القيام إلى زيدٍ مفهوم؟ أسندنا القيام إلى زيدٍ فهذا مسندٌ ومسندٌ إليه هذا تعديل إن أردت أن تفهم ولكن فهمًا سطحيًا تقول: المسند والمسند إليه تعبير البلاغيين وتعبير النحويين المبتدأ والخبر، وتعبير المناطقة الموضوع هو المحمول هذا فهمٌ

سطحي وإلا في الحقيقة المسند والمسند إليه ليس خاصاً بالمبدأ والخبر بل يكون في غيرهما فيكون في الفعل مع فاعله ويكون بأن يكون الطرفان مثلاً جملتين وغير ذلك من الأمور.

فإذا هذان الطرفان وهم (المسند والمسند إليه) لا بد لهما من رابطٍ يربط بينهما وهي التي تسمى النسبة، فإذا النسبة هي تعلق أحد الطرفين بالأخر إما على جهة الإثبات لهذا الحكم وإما على جهة النفي له، مثلاً زيدٌ قائمٌ هنا تعلق القيام بزيدٍ على جهة الإثبات أي أثبتنا القيام لزيدٍ فهذا التعلق هذا شيءٌ معنوي ليس لفظياً ليس شيئاً ملحوظاً اللفظ إنما هو المسند والمسند إليه، أما النسبة بينهم هي شيءٌ معنوي فهذا الإثبات لهذه النسبة هذه النسبة هي التي تسمى الإسناد ولو قلت مثلاً زيدٌ ليس قائماً هذا أيضاً فيه تعلق بين المسند والمسند إليه ونسبةً بينهما ولكن على جهة النفي لا على جهة الإثبات فكأنك إذا تنفي القيام عن زيدٍ ولا تثبت القيام لزيدٍ.

فمن هنا نقول: النسبة هي تعلق أحد الطرفين بالأخر على سبيل إذا كان في باب الخبر على سبيل الحكم بأحدهم على الآخر إيجاباً أو سلباً هذا بالنسبة للخبر، بالنسبة للإنشاء هي أيضاً النسبة هي تعلق أحد الطرفين بالأخر لكن لا على سبيل الحكم بأحدهم على الآخر ولكن ولا سبيل الطلب، على وجه الطلب فقولك مثلاً: قم يا زيد فيه تعلق القيام بزيدٍ على جهة طلب إيقاعه أي تطلب من زيدٍ إيقاع القيام ولو قلت هل زيدٌ قائمٌ فيه تعلق القيام بزيدٍ على جهة الاستفهام أي على جهة طلب الإخبار عن هذا القيام هل هو واقع أو غير واقع؟

نستخلص إذاً أن الإسناد يكون في الخبر ويكون في الإنشاء فإذا كان في الخبر فهو تعلق أحد الطرفين بالأخر على سبيل الحكم بأحدهما على الآخر إما إيجاباً وإما سلباً وإما إن كان في باب الإنشاء فهو تعلق أحد الطرفين بالأخر على وجه الطلب لا على وجه الحكم بأحدهما على الآخر مفهوم؟

الآن الإسناد الذي يهمنا هو الإسناد الخبري لأننا لا نتكلم الآن في الإنشاء نحن نتكلم في الخبر فلذلك قال الناظم الإنشاء سيأتينا إن شاء الله تعالى في موضع ولذلك قال الناظم:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

الْحُكْمُ بِالسَّلْبِ أَوْ الْإِجَابِ إِسْنَادُهُمْ. وَقَصْدُ ذِي الْخِطَابِ
هذا تعريف مختصر الإسناد إسنادهم الضمير يرجع على البلاغيين، أي الإسناد عند
البلاغيين ما هو؟

هو الحكم بالسلب أو الإيجاب هذا إن شئت التعريف المختصر الميسر مفهوم؟ طيب.
وبأي شيء يكون هذا الإسناد يعني ما هي الأحوال التي يكون عليها المسند والمسند
إليه؟ يكون بأحوال مختلفة لأنه قد يكون كلمة وقد يكون بما يجري مجرى الكلمة، مفهوم؟
فهنا حالات:

الحالة الأولى: أن يكون الطرفان مفردين حقيقةً كقولك مثلاً زيدٌ قائمٌ زيد هذا مفرد؛
مفرد المقصود المخالف للمركب وليس الذي ضده المثنى والجمع المقصود الذي ضده
المركب، إذاً زيد مفرد وقائم مفرد.

أو إذا قلت مثلاً قام زيدٌ أيضاً لكن هنا بصيغة فعلية، قام: مفرد، وزيدٌ: مفرد، ويمكن أن
يكون المسند والمسند إليه جملتين معاً كقولك مثلاً: لا إله إلا الله تنجي من النار ماذا
أسندنا؟ أسندنا جملةً لجملةٍ أخرى فلا إله إلا الله هذه الجملة الأولى، وتنجي من النار
الجملة الثانية إذاً الطرفان جملتان.

الحالة الثالثة: أن يكون المسند إليه مفرداً ويكون المسند جملةً، إذاً المسند إليه الآن
هو اللي مفرد كقولك مثلاً: زيدٌ يدق الأعداء في ساحة الوغى، المسند إليه هو زيد هذا مفرد،
والمسند ما هو جملةٌ تامة وهي يدق الأعداء في ساحة الوغى.

الحالة الرابعة: بعكس الحالة الثالثة أي المسند إليه هو اللي جملةً والمسند مفرد،
كقولك مثلاً: لا إله إلا الله كنز المسند إليه هو لا إله إلا الله وهذا جملة، والمسند كنز مفرد،
إذاً هذه الحالات من جهة الأفراد والتركيب.

وعندنا شيءٌ آخر هو من جهة المواضع التي يعرف بها المسند والمسند إليه فالمسند
إليه يكون فاعلاً كقولك مثلاً: جاء محمدٌ، محمد: فاعل وهو مسندٌ إليه والمسند هو الفعل.

المسند إليه يكون نائب فاعلٍ كقولك مثلاً: ضُرب زيدٌ، زيد مسندٌ إليه، المسند إليه يكون مبتدأً كقولك مثلاً: الشجاعة مطلوبة، فالشجاعة التي هي الآن مبتدأً مسندٌ إليه، أو أن يكون أيضاً المسند إليه ما أصله مبتدأً، كأسماء النواسخ هذه مثلاً (كان) مثلاً أو إن أو غير ذلك لا يهم أن تكون منصوبةً أو مرفوعة كقولك مثلاً إن الحلم محمودٌ، الحلم هذا مسندٌ إليه فانت تسند إليه كونه محموداً، نعم.

هذا إذاً مواضع المسند إليه ثم عندنا المسند، المسند بعكس ذلك المسند يكون فعلاً كالأمثلة التي ذكرنا قام زيدٌ قام هذا مسند، ويكون خبراً للمبتدأ كقولك مثلاً أخوك ناجحٌ فناجح هذا مسند ويكون ما أصله خبراً من أخبار الأدوات الناسخة كإن وكان وغيرها ويكون أيضاً يكون اسم الفعل لأن أسماء الأفعال أيضاً لها عمل مثل الأفعال كقولك مثل هيهات الشباب فهيهات مسند وهكذا، المقصود عندنا أن هذه المواضع التي يكون فيها المسند والمسند إليه ثم هنا نسأل يقول وفتت بالخطاب أمران أي هذا المتكلم الذي ذو الخطاب هو المتكلم له بكلامه هو يقصد بكلامه أمرين اثنين:

قال:

إفَادَةُ السَّامِعِ نَفْسِ الْحَكْمِ أَوْ كَوْنِ مُخْبِرٍ بِهِ ذَا عِلْمٍ
 إذا قلت مثلاً زيدٌ قائمٌ تخاطب شخصاً معنًاً فتقول زيدٌ قائمٌ، ماذا قصدت بكلامي؟
 قصدت أمرين: الأمر الأول: أنك تفيد المخاطب بالحكم أي تفيده بمضمون هذه الجملة الخبرية التي ذكرت تفيده بقيام زيدٍ، والقصد الثاني: هو أنك تفيد المخاطب بأنك تعلم مضمون الجملة أي تعلم ما دلت عليه الجملة فتقصد إفادته بأنك تعلم قيام زيدٍ بأنك عالم بقيام زيدٍ فالفائدة الأولى تسمى فائدة الخبر، والثانية تسمى لازم الفائدة، فائدة الخبر، ولازم الفائدة، فلذلك قال:

فَأوَّلُ فَائِدَةٍ وَالثَّانِي لَازِمُهَا عِنْدَ ذَوِي الْأَذْهَانِ
 إفادة السامع نفس الحكم هذه الفائدة أو كون مخبرٍ به الذي هو المتكلم ذا علم أي

عالمًا بمضمون الكلام، فأول الفائدة والثاني لازمها عند ذوي الأذهان، لازمها أي؛ يلزم عن ذلك ليست مقصودة بالأصالة ولكنها مقصودة بالتبع أي على جهة اللازم وهذا كله واضح لا يحتاج إلى شرح كثير نعم.

ثم قال:

وربما أُجْرِي مُجْرَى الْجَاهِلِ مُخَاطَبٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَامِلٍ
كقولنا لعالمٍ ذي غفلةٍ الذكْرُ مَفْتَاخُ لِبَابِ الْحَضْرَةِ

الآن هنا عندنا شيء يقول: نحن في بعض الأحيان نحن إذا اتفقنا على أننا نخبر عندما نتكلم بكلام خبري بإسنادٍ خبري فإننا في الحقيقة نريد أن نقصد بذلك أمرين اثنين أولهما: هو الفائدة التي هي إخبار هذا الشخص بمضمون الكلام والثاني: لازم ذلك، ولكن نقول في بعض الأحيان قد نجعل ذلك المخاطب كأنه جاهل بمضمون الكلام، مفهوم؛ ونجربه مجرى الجاهل بمضمون الكلام فنقول له كلامًا معلومًا لديه ومع ذلك نأتيه بهذا الكلام المعلوم لديه، كقولنا مثلًا يعني شخص مثلًا تاركٌ للصلاة مسلمٌ تاركٌ للصلاة على القول بأن تارك الصلاة لا يكفر إلا إن كان تاركًا على جهة الإطلاق على التفريق المشهور عند شيخ الإسلام ابن تيمية بين الترك المطلق ومطلق الترك.

فعلى كل حال نقول شخصٌ يترك الصلاة أو يترك مثلًا الصلاة مرةً بين الفينة والأخرى فتأتي فتقول له الصلاة واجبةٌ، هو يعلم أن الصلاة واجبة فإذا هل قصدت بذلك إخباره بوجوب الصلاة؟ لا لم تقصد ذلك خلافًا لما ذكرنا آنفًا هو أن القصد إفادة المخاطب بمضمون الكلام، لم تقصد ذلك لأنه يعلم وجوب الصلاة وإنما أنزلته منزلة الجاهل بوجوب الصلاة لما؟

لأنه غير عاملٍ بعلمه فهو يعلم وجوب الصلاة ومع ذلك لا يعمل بذلك فأنزلته منزلة الجاهل، أو كشخصٍ يدمن الخمر فتأتي إليه فتقول الخمر حرام فتزله منزلة الجاهل فلذلك قال:

وربما أُجْرِي مُجْرَى الْجَاهِلِ مُخَاطَبٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَامِلٍ

كقولنا هذا يمثل الآن يذكر مثلاً لكن الرجل صوفي فلا بد أن يأتي بمثال صوفي والأمثلة في هذا النظم كثيرة من هذا الباب وكل إناء بالذي فيه ينضح، فلا يمكن أن يترك أمثلته الصوفية؛ لأنه على طريقة عامة المتأخرين من العلماء فإنهم صوفيةً أشعريةً أو ماترودية. فيقول:

كقولنا لعالمٍ ذي غفلةٍ الذكرُ مفتاحُ لبابِ الحضرةِ
الحضرة كما ذكرنا في الدرس السابق أو الذي قبله من المصطلحات الصوفية المشهورة لديهم، أي المقام الذي إذا وصل إليه مقام من مقامات الـ ٤٧: ٠٠ إذا وصل إليه حصل له كيت وكيت لا يهمننا الآن.

فإذاً هذا الشخص عالم لكنه غير عامل فذو غفلة غافل عن العمل بعلمه غافل عن الذكر مثلاً فتقل له: الذكر مفتاح لباب الحضرة وهو يعلم ذلك فتنزله منزلة الجاهل، وكان بإمكانه أن يقول مثلاً إن شئت أن تلغي لفظ الحضرة هذه تقول مثلاً الذكر مفتاح لباب الجنة أو الذكر كنز من كنوز الجنة، أو تقول مثلاً يعني مثلاً: (كقولنا لعالم ذي غفلة... وتجميعك الطاعات مهر الجنة) أو غير ذلك يمكن أن تقول أشياء من هذا القبيل لا يهمننا هذا التمثيل. الآن بعد أن ذكرنا هذا ننتقل فنقول إن أحوال الناس للناس أحوالاً ثلاثة: المخاطب له أحوالاً ثلاثة: إما أحواله بالمقارنة مع الكلام الذي ستلقيه عليه، إما أن يكون خالي الذهن من الحكم وإما أن يكون متردداً في الحكم أي شاكاً فيه، وإما أن يكون منكراً للحكم، ولا يخرج عنه هذه الثلاثة.

فلذلك قال:

فينبغي اقتصارُ ذي الإخبارِ على المفيدِ خشيةَ الإكثارِ
أي المتكلم؛ فيعني يقتصر على المفيد الشخص خالي الذهن يأتيه بكلام يناسبه ولا يزيد خشية الإكثار.

فيُخْبِرُ الخالي بلا توكيدٍ ما لم يكن في الحكم ذا ترديدٍ

فحسنٌ؛ أي حينئذٍ يحصل التوكيد إن كان هذا الشخص ذا ترديد مترددًا شاكًا فيحسن هذا التوكيد.

فَحَسَنٌ وَمُنْكَرٌ الْأَخْبَارِ حَتَّمٌ لَهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ
أما المنكر فليس حسنًا فقط هذا التوكيد وإنما هو واجبٌ حتمٌ أي يجب عليك أن تأتي بالكلام مؤكدًا ثم هذا التأكيد يكون بحسب الإنكار أي؛ مراتب التوكيد بحسب مراتب الإنكار بحسب مراتب الإنكار، فنعيد إذاً هذا الشرح الإجمالي للأبيات الثلاثة وكقوله:

كقوله: (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) فزاد بعد ما اقتضاه المنكرون
أما شرحُ هذا الأبيات بالتفصيل، نقول: إذا كان الشخص خالي الذهن من الحكم لم يسبق له علمٌ بمضمون الخبر فإنك تأتيه بكلامٍ غير مؤكد ولا تحتاج إلى التأكيد أصلاً لأن خلو ذهنه عن هذا الشيء يوجب استقراره فيه، لما تأتي بالخبر؛ لأنه خالي الذهن يستقر الكلام فيه ولا تحتاج إلى تأكيد كما قال الشاعر:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا
بما أنه خالي الذهن كلامك سيتمكن من ذهنه ولا تحتاج إلى توكيد فمثلاً شخص خالي الذهن لا علم له بقيام الليل فتأتي وتقول قام زيد فلا تحتاج إلى التوكيد **هذه الأولى**، يسمى هذا النوع ابتدائياً هذا النوع من الخطاب يسمى خطاباً ابتدائياً لأنك تبتدىء به المخاطبة فلم يسبقه من المخاطب طلبٌ ولا إنكارٌ هذه الحالة الأولى.

الحالة الثانية: أن يكون المخاطب مترددًا في الحكم شاكًا فيه، متأرجحًا بين منزلتين وإذا كان متأرجحًا فكأنه متشوقٌ لهذا الحكم وطالب له فتحتاج لكي يستقر ذهنه على أحد الأمرين تحتاج إلى توكيد يساعدك في استقرار المضمون الخبري في ذهنه فيستحسن أن تأتي بأداة توكيد واحدة لتمحو هذا التردد، هذا علم مشهور عند البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني له قول آخر يقول: يستحسن التأكيد إن كان المتردد ظانًا ليس فقط شاكًا أي؛ إن كان عنده ترجيح يرجح أحد الطرفين الذي يخالف رأيك حينئذٍ تحتاج إلى التأكيد هذا

مذهب عبد القاهر الجرجاني والمشهور عندنا الذي نسير عليه الآن: أنه إذا كان شاكاً أي متردداً نأتي بأداة توكيدٍ واحدةٍ شخصٍ يشك هل زيدٌ قام أم لم يقم؟

فتأتي فتقول: إن زيداً قائمٌ فتأتي بمؤكدٍ واحد أو لزيدٌ قائمٌ تأتي بمؤكدٍ واحد مفهوم.

الحالة الثالثة: المنكر هذا الشخص ينكر يقول لك لا زيد لم يقم ينكر القيام فحينئذٍ تحتاج إلى تأكيد خبر يجب تأكيد الخبر لا يستحسن فقط انتقلنا من مرتبة الاستحباب والاستحسان إلى مرتبة الوجوب، أي يجب وجوباً بلاغياً ليس المقصود وجوباً شرعياً بأن لا يترتب عليه أسمٌ في ظن بعض الناس، وإنما يترتب عليه عدم البلاغة وهو اسم بحسبه كما تكرر.

فنقول: يجب تأكيد الخبر فنقول لمن ينكر قيام زيد نقول إن زيداً لقائمٌ أو والله إن زيداً لقائمٌ، وهذا بحسب درجة الإنكار فلو فرضنا أنه منكرٌ إنكاراً خفي فنأتي بمؤكدين مثلاً فنقول إن زيداً لقائمٌ، على اعتبار أن الجملة الاسمية لا تفيد التوكيد إلا بقصدٍ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

إن واللام هذان مؤكدان، ولو فرضنا أن إنكاره ازداد عنده إنكار شديد نأتي بالقسم أيضاً فنقول والله إن زيد لقائمٌ وشهد هذا في القرآن الكريم وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله:

كقوله: (إنا إليكم مرسلون)

هذا في القرآن الكريم مشهور، فزاد بعده مقطع للإضافة فبني عن الضبط فزاد بعد ما اقتضاه المنكرون

وماذا اقتضى المنكرون؟ اقتضى إنكارهم زيادة في التوكيد وبيان ذلك أنهم قالوا يعني خاطبهم في المرة الأولى بحسب الإنكار الأول التكذيب الأول قالوا: إنا إليكم مرسلون، فأكدوا بأن هذا مؤكد واحد وإن قلنا إن الجملة الاسمية تفيد التوكيد فهذان مؤكدان فقط إن الجملة الاسمية ونحن في الحقيقة الجملة الاسمية إما أن بعض الأقوال بعض العلماء يقولون لا تفيد التأكيد أصلاً وبعضهم يقول لا تفيد التأكيد إلا بالقصد، يعني أن تقصد

التأكيد بها وإلا مجردة فهذا لا يفيد التوكيد، وهذا خلاف ينظر في محله.

فإذا (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) لكن لما زادوا الإنكار والتكذيب وقالوا: ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥]؛ أي هذا تكذيب شديد وإنكار شديد احتاج معهم المرسلون إلا توكيد أكبر فزادوا التوكيد بحسب الزيادة في الإنكار فقالوا: ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]؛ إذا هذا الزاد زيد في الكلام القسم وهو رَبُّنَا يَعْلَمُ لأن هذا في معنى القسم رَبُّنَا يَعْلَمُ إيشهاد الله عز وجل وقسم به ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾؛ فزادوا اللام التي تفيد التأكيد، هذا من لطائف اللغة العربية التي لا يدركها إلا من تأمل فيها حق التأمل، وإلا الذي لا يتأمل في مثل هذه المعاني هذا لا يدرك إعجاز القرآن بعض الناس عنده إنا إليكم مرسلون مثل ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ مثل ربنا يعلم إنا إليكم مرسلون وهذه تتساوى عنده والحق أنها غير متساوية؛ لأنها موافقة لمقتضيات الأحوال المختلفة نعم.

قال:

كقوله: (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) فزاد بعد ما اقتضاه المنكرون
لِلْفَظِ الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ الْطَلْبِ ثُمَّتِ الْإِنْكَارِ الثَّلَاثَةُ أَنْسَبِ
أي؛ الخطاب الأول الذي تخاطب به خالي الذهن هذا يسمى خطاباً ابتدائياً، الخطاب الثاني الذي تخاطب به المتردد فهذا يسمى خطاباً طلبياً، والخطاب الثالث الذي تخاطب به المنكر يسمى خطاباً إنكارياً فهذا معنى قوله:

لِلْفَظِ الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ الْطَلْبِ ثُمَّتِ الْإِنْكَارِ الثَّلَاثَةُ أَنْسَبِ

أي؛ ثلاثة أنسب أنسب هذه الثلاثة للألفاظ الثلاثة التي سأذكرها لك وهي: الابتداء والطلب والإنكار، إذا هذا الذي ذكرنا كله يجري على موافقة ظاهر حال المخاطب يعني هذا المخاطب الذي أمامنا مثلاً منكر إذا ظاهر حاله الإنكار فنحن نمشي على ظاهر الإنكار، على ظاهر حاله الذي هو الإنكار فنأتي بالتوكيد لكن قد نخرج عن هذا الظاهر، نخرج عن

مقتضى هذا الظاهر فيكون الظاهر يقتضي شيئاً موافقاً للإنكار يقتضي التوكيد فنخرج عن ذلك بنكتة بسبب بنكتة بلاغية فهذا الذي سمى إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر فقد نخاطب المنكر ننزل خالي الذهن منزلة المتردد أو قد نجعل العالم بالحكم منزلة المنكر أو نجعل المنكر منزله منزلة خالي الذهن وهكذا.

هذه الأحوال التي هي الخروج عن مقتضى الظاهر هي التي يذكرها الناظم بقوله:

وَاسْتَحْسِنِ التَّوَكِيدَ إِذَا لَوَّحْتَ لَهُ بِخَبَرٍ كَسَائِلٍ فِي الْمَنْزَلَةِ
وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الْإِنْكَارِ بِهِ كَعَكْسِهِ لِنُكْتَةِ لَمْ تَشْتَبَهُ

هذا سنذكره إن شاء الله تبارك وتعالى في درسنا المقبل ونذكر بعده أدوات التوكيد وندخل بعد ذلك إلى الكلام في الإسناد العقلي أي الحقيقة العقلية والمجاز العقلي أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا وأن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وأقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم والحمد لله رب العالمين.



الدرس الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، هذا هو الدرس الخامس من سلسلة شرح الجواهر المكنون، في صدف الثلاثة في الفنون للأخضري في علم البلاغة، وكنا قد شرعنا في الدرس السابق، في أوائل العلم الأول من علوم البلاغة الثلاثة، ألا وهو علم المعاني، فنعيد قراءة الأبيات التي ذكرنا آنفاً، ونزيد عليها نظائر لها، فنقول:

(الفن الأول: علم المعاني)

| | |
|---------------------------------------|--|
| لَفِظٌ مُطَابِقٌ وَفِيهِ ذُكْرُ | عِلْمٌ بِهِ لِمَقْتَضَى الْحَالِ يُرَى |
| وَمُتَعَلِّقَاتٌ فِعْلٌ تُورَدُ | إِسْنَادٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مُسْنَدٌ |
| إِيْجَازٌ أَطْنَابٌ مُسَاوَةٌ رَأَوْا | قَصْرٌ وَإِنْشَاءٌ وَفَضْلٌ وَضَلُّ أَوْ |
| | (الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري) |

| | |
|--|---|
| إِسْنَادُهُمْ. وَقَصْدُ ذِي الْخِطَابِ | الْحُكْمُ بِالسَّلْبِ أَوْ الْإِيْجَابِ |
| أَوْ كَوْنٌ مُخْبِرٌ بِهِ ذَا عِلْمٍ | إِفَادَةُ السَّامِعِ نَفْسَ الْحُكْمِ |
| لَا زِمُّهَا عِنْدَ ذَوِي الْأَذْهَانِ | فَأَوَّلُ فَائِدَةٍ وَالثَّانِي |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

مُخَاطَبٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَامِلِ
الذِّكْرِ مَفْتَاخَ لِبَابِ الْحَضْرَةِ
عَلَى الْمَفِيدِ خَشْيَةَ الْإِكْثَارِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحُكْمِ ذَا تَرْدِيدِ
حَتَّمْ لَهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ
فَزَادَ بَعْدَ مَا اقْتَضَاهُ الْمَنْكِرُونَ
تُمَّتِ الْإِنْكَارِ الثَّلَاثَةَ أَنْسَبِ
بِخَبَرِ كَسَائِلِ فِي الْمَنْزِلَةِ
كَعَكْسِهِ لِنُكْتَةِ لَمْ تَشْتَبِهْ
وَنُونِي التَّوَكِيدِ وَأَسْمِ أَكْثَرِ
يَجْرِي عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَلْقَابِ
كَ" مَا جَلِيسُ الْفَاسِقِينَ بِالْأَمِينِ "

لِلْعَقْلِ مَنْسُوبِينَ أَمَّا الْمُبْتَدَأُ
صَاحِبِهِ كَ " فَازَ مَنْ تَبَتَّلَا "
وَوَاقِعُ أَرْبَعَةَ تَفْسَادُ
لَيْسَ لَهُ يُبْنَى كَ " ثَوْبٌ لِابْسِ "
جُزْأِيهِ أَرْبَعُ بَلَا تَكْلُفِ
أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَإِنْ عَادِيَّةٌ

مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ
وَعَكْسِهِ وَنَظْمِ اسْتِعْمَالِ
تَهْدِي إِلَى الْمُرْتَبَةِ الْعَلِيَّةِ "

وَرَبَّمَا أَجْرِي مُجْرَى الْجَاهِلِ
كَقَوْلِنَا لِعَالِمٍ ذِي غَفْلَةٍ
فَيَنْبَغِي اقْتِصَارُ ذِي الْإِخْبَارِ
فِيخْبِرُ الْخَالِي بِبَلَا تَوْكِيدِ
فَحَسَّنْ وَمُنْكَرُ الْإِخْبَارِ
كَقَوْلِهِ: (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ)
لِلْفِظِ الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ الطَّلَبِ
وَاسْتَحْسِنِ التَّوَكِيدِ إِنْ لَوَّحْتَ لَهُ
وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الْإِنْكَارِ بِهِ
بِقَسَمٍ فَذِنْ إِنْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ
وَالنَّفْيِ كَالْإِثْبَاتِ فِي ذَا الْبَابِ
بِإِنْ وَكَانَ لَامٍ أَوْ بَاءٍ يَمِينُ
(فصل: في الإسناد العقلي)

وَلِحَقِيقَةِ مَجَازٍ وَرَدَا
إِسْنَادُ فِعْلٍ أَوْ مُضَاهِيهِ إِلَى
أَقْسَامِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِقَادُ
وَالثَّانِ أَنْ يُسْنَدَ لِلْمَلَابِسِ
أَقْسَامُهُ بِحَسَبِ النَّوْعَيْنِ فِي
وَوَجَبَتْ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ
(الباب الثاني: في المسند إليه)

يُخَذَفُ لِلْعِلْمِ وَلَاخْتِبَارِ
سَتْرٍ وَضَيْقِ فُرْصَةٍ إِجْلَالِ
كَ" حَبْذَا طَرِيقَةُ الصَّوْفِيَّةِ "

وَأَذْكُرُهُ لِلْأَصْلِ وَالِاخْتِيَاظِ غَبَاوَةٍ إِيْضَا حِ انْبِسَاظِ
 تَلْدُذِ تَبَرُّكٍ إِعْظَامِ إِهَانَةٍ تَشْوُقٍ نِظَامِ
 تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْوِيلِ تَقْرِيرٍ أَوْ إِشْهَادٍ أَوْ تَسْجِيلِ
 وَكَوْنِهِ مُعَرَّفًا

إلى آخره، نقف عند هذا القدر إن شاء الله - تبارك وتعالى -.

كنا قد ذكرنا في الدرس السابق تعريف الإسناد الخبري، وذكرنا أن هذا الإسناد يفيد أمرين، هما: الفائدة ولزومها، وذكرنا أن العالم قد يُجرى مجرى الجاهل إن كان غير عاملٍ، وذكرنا أن خالي الذهن يُخاطب بلا توكيد، وأن المتردد يُخاطب بتوكيدٍ واحدٍ استحساناً، بل يحسن ذلك، وأن المنكر يجب تأكيد الكلام له، وذلك بحسب درجة إنكاره، فكلما زادت درجة إنكاره زاد التأكيد، وذكرنا أن النوع الأول يُسمى ابتدائياً، وأن الثاني يُسمى طلبياً، وأن الثالث يُسمى إنكارياً.

ووصلنا لقول الناظم:

وَاسْتَحْسِنِ التَّوَكِيدَ إِنْ لَوَّحْتَ لَهُ بِخَبَرٍ كَسَائِلٍ فِي الْمَنْزِلَةِ
 إِلَى آخِرِ مَا قَالَ، ما ذكرناه آنفاً من أن المتكلم يُراعي كون المخاطب خالي الذهن، فلا يؤكد الكلام له، أو متردداً فيؤكد الكلام استحساناً، أو مُنكراً فيؤكد له وجوباً بحسب درجة إنكاره، ما ذكرناه هذا يُسمى إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر، لكن قد يقع أن يخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر، ويكون ذلك بسبب نُكتةٍ بلاغيةٍ، فهذا معنى قوله: (وَاسْتَحْسِنِ التَّوَكِيدَ إِنْ لَوَّحْتَ لَهُ)؛ أي إن لوحت له (بِخَبَرٍ كَسَائِلٍ فِي الْمَنْزِلَةِ).

معنى ذلك أن خالي الذهن، يمكن أن يُنزل منزلة المتردد، وذلك إن قُدّم له ما يُلوح بالخبر، فحينئذٍ يستشرف لهذا الخبر استشراف المتردد الطالب له، فيستحسن حينئذٍ أن يؤتى بمؤكد، فهذا معنى قوله: (وَاسْتَحْسِنِ التَّوَكِيدَ) الأصل أن التأكيد إنما يُستحسن للمتردد، ولكن هنا يقول: (وَاسْتَحْسِنِ التَّوَكِيدَ) هذا بالنسبة إلى خالي الذهن، بشرط ماذا؟ بشرط

قال: (إِنْ لَوَّحْتَ لَهُ... بِخَبْرٍ كَسَائِلٍ فِي الْمَنْزِلَةِ) فيصير حينئذٍ مثل السائل؛ أي المتردد في المنزلة والمرتبة؛ لأن السائل إنما يسأل لكونه متردداً، الأمر عنده يحتمل الحالين، يحتمل أن يكون؛ يعني الأمر عنده يحتمل الخبر وضده، فلذلك يسأل، فهذا معنى كونه متردداً، نعم.

ومثال ذلك من القرآن الكريم، قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٣٧]، هذا خاطبٌ لنوح - عليه السلام -، يقول له: لا تُخاطبني في هؤلاء الذين ظلموا في قولك، فهذا يُلوح بالخبر، ويُشعر بأن أمر الله تعالى لنوح بألا يُخاطبه في الذين ظلموا، يُشعر بأن هؤلاء الذين ظلموا قد حق عليهم العذاب، فصارت النفس إذن متشوفةً لمعرفة هذا الخبر، معرفة نوع العذاب الذي سيقع، فلم يعد المخاطب خالي الذهن تماماً، وإنما أصبح في منزلة المتردد، فاستحسن التأكيد، فلذلك جاء بعد هذا قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿إِنَّهُمْ مُّعْرِفُونَ﴾ [هود: ٣٧].

فهذا يُجيب عن استشكالٍ قد يقه، لما جاءت هذه الجملة مؤكدةً ﴿إِنَّهُمْ مُّعْرِفُونَ﴾ مع أن نوحاً - عليه السلام - وهو مخاطب بذلك خالي الذهن من هذا الخبر؟ فالجواب: صدق في الكلام ما يُلوح للخبر، فيجعل المخاطب مستشرفاً له، فحين استشرف له، أنزل منزلة المتردد، فحينئذٍ استحسن أن يؤتى بمؤكدٍ لكلامه، مفهوم؟ ويمكن أن تجد لذلك أمثلةً أخرى متعددة. نعم.

قال:

وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الْإِنْكَارِ بِهِ كَعَكْسِهِ بِنُكْتَةٍ لَمْ تَشْتَبِهِ
أي بسبب نكتةٍ بلاغيةٍ لا تلتبس على من تأمل فيها ولا تشته عليه، فإنهم ألحقوا أمارَةَ
الإنكار به كما في العكس، قال: (كَعَكْسِهِ)، فمعنى قوله: (وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الْإِنْكَارِ بِهِ) أنه قد
يُجعل المُقر كالمنكر، وذلك إذا ظهر عليه شيءٌ من أمارات الإنكار، مفهوم؟ إذن المُقر
يُجعل كالمنكر إذا ظهر عليه شيءٌ من علامات الإنكار، فلذلك قال: (وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الْإِنْكَارِ
بِهِ).

وشاهد ذلك: قول بعض الشعراء:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

شقيق هذا جاء عارضًا رمحه؛ أي جاء واضعًا رمحه على جهة العرض من غير تهيؤ ولا استعدادٍ لما سيجده عند هؤلاء الذين قدم عليهم، فإذا ن حالتها وهيئته كأنه يُنكر أن هؤلاء؛ أي لبني عمه الذين يقدم عليهم، هيئته كأنه يُنكر أن فيهم رماحًا، أن عندهم سلاحًا، فهذه الأمانة الظاهرة عليه جعلته كالمُنكر، فنزل منزلة المنكر، ولما نُزل منزلة المنكر، استعمل التأكيد في الكلام معه، فقال: (إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ) مفهوم؟ نعم.

فهذا مثالٌ على تنزيل العالم بالحكم المقر به منزلة المنكر، وذلك يكون إذا ظهر عليه شيءٌ من أمارات الإنكار، قال: (كَعَكْسِيهِ) مفهوم؟ (كَعَكْسِيهِ) وعكسه أن يجعل المُنكر كالمقر، وذلك بأن يكون معه؛ أي مع هذا المنكر، مجموعةٌ من الأدلة والبراهين، التي لو تأملها حق التأمل، وتدبر في مقاصدها، فإنه يبتعد عن الإنكار ويرتدع عنه، فحينئذٍ لا يحتاج إلى أن يؤكد له.

ومثال ذلك: أن تقول لمنكر وحدانية الله - سبحانه وتعالى - أن تقول له مثلًا: الله واحدٌ، أو إنما الله إلهٌ واحدٌ، عفوًا، تقول له: الله إلهٌ واحدٌ، يعني ما تأتي بالإنكار، كما قال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، فهذا خطابٌ للمنكر، ومع ذلك فلم يأتي بالتأكيد إلا الجملة الإسمية، ونحن سيأتينا أن الجملة الإسمية فيها خلاف، في كونها تفيد تأكيد أن.

فإذا نُزل منزلة المقر، أو منزلة خالي الذهن، والسبب في ذلك: أن كون الله - سبحانه وتعالى - واحدًا، هذا أمر، كونه إلهًا واحدًا، هذا أمرٌ إن تدبر فيه هذا المنكر، فإنه يصل إليه، ويرتدع عن إنكاره، وأن هذا القول فيه من الأدلة والشواهد الدالة عليه الشيء الكثير جدًّا، فقالوا: هذا سبب إنزال هذا المنزل منزلة خالي الذهن المقر، مفهوم؟ طيب.

ثم ذكر أدوات التأكيد على جهة الاختصار، ونحن أيضًا لن نشرحها شرحًا مطولًا، لما؟

لأن هذه المؤكّدا تُعرف من علم النحو، فإن في علم النحو يذكرون هذه الحروف والأدوات، ويذكرون أوجه كونها تفيّد التأكيد أو لا تفيده، ومتى تفيّد التأكيد إلى غير ذلك من المباحث، فلا نريد أن نخلط العلوم، فإننا نكتفي هنا بشرح ما ذكره الناظم على جهة الاختصار، قال:

بِقَسَمٍ قَدْ إِنَّ لَامِ الْأُبْتِدَاءِ وَنُونِي التَّوَكِيدِ وَأَسْمِ أَكْثَرِ

هنا أكّدا هذا أصلها أكدن بنون التوكيد الخفيفة، ثم إذا وقفت على نون التوكيد الخفيفة، فإنك تحولها إلى ألف، فأكدن إذا وقفت عليها تقول: أكدا، كما قال ابن مالك - عليه رحمة الله - عن نون التوكيد الخفيفة

وَأُبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفَّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنِ قَفَا

فأصل الكلام إذا: أكدن بالأمور التالية: بقسم، قد، إن إلى آخره، إذن المؤكّدا المذكورة هنا هي: القسم، وقد، وإن، ولا الابتداء، ونون التوكيد، والاسمية؛ أي اسمية الجملة، فالقسم كقولك مثلاً: (والله محمد صادق) فهذا تأكيد، وقد كقولك: (قد بلغ رسول الله الرسالة) مفهوم؟ وإن كقولك: (إن زيدا قائم)، ولام الابتداء كقولك: (لزيد قائم)، وأما نونا التوكيد فالمقصود بهما نون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد الثقيلة (ليقومن زيد) هذه الثقيلة، (ليقومن زيد) هذه الخفيفة.

ثم اسمية الجملة، والعلماء يقولون: بعضهم يقول: إن اسمية الجملة لا تفيّد التأكيد أصلاً، وبعضهم يقول: لا تفيّد التأكيد إلا بشرط أن يقصد المتكلم إلى التأكيد بها، نعم، فقولك مثلاً: (زيد قائم) هذا الذين يقولون بأنها تفيّد التأكيد، فإنهم يقولون: هذه الجملة مؤكدة، وفي الحقيقة الأرجح أنها إن لم يقصد التأكيد بها، فإنها لا تفيّد التأكيد من تلقاء ذاتها. ثم قال:

والتَّفْئِي كَالْإِثْبَاتِ فِي ذَا الْبَابِ يَجْرِي عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَلْقَابِ

كما ذكرنا في الإثبات، فإننا أيضاً نقوله في النفي، هذه الأمور الثلاثة التي ذكرنا، وهي:

الخبر الابتدائي، والطلبى، والإنكارى كما ذكرنا ذلك في الإثبات، فإنه جارٍ في النفي، مفهوم؟ فإذا كان الخبر المنفي، يُلقى إلى شخصٍ خالي الذهن، فإنك لا تأتي بالمؤكدات، وإذا كان الخبر المنفي يُلقى إلى متردد في الحكم، فإنك تأتي استحساناً بمؤكدٍ، هذا الطلبى. وإذا كان الخبر المنفي يُلقى بمنكرٍ، فإنك تأتي بالخبر مؤكداً وجوباً بحسب درجة الإنكار، فتقول بالنسبة لخالي الذهن: (ليس زيدٌ قائماً)، وتقول مثلاً للمتردد تقول: (ما زيدٌ بقائمٍ) الأصل: (ما زيدٌ قائماً) لكن الباء هنا من أدوات التأكيد في حال النفي كما سيأتي، وتأتي بالمؤكد لأجل أن المخاطب متردد.

وإن كان المخاطب منكرًا تقول له: (والله ما زيدٌ بقائمٍ) فتأتي بمؤكدين وهما: القسم وزيادة الباء المفيدة للتأكيد في حال النفس، ولذلك أتبع هذا بقوله: بيان وكان إلى آخره، فذكر المؤكدات في النفي، والمؤكدات في النفي إذن هي: إن والمقصود إن الزائدة التي تأتي لأجل التأكيد، كقول الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وهذا من الشواهد المشهورة، تقول مثلاً: (ما إن زيدٌ قائمٍ)، مفهوم؟ وكان، تقول مثلاً: (ما كان زيدٌ قائماً)، إذن قال: بيان وكان لام، المقصود باللام هنا لام الجحود، ولام الجحود كما يُعلم من النحو، هي اللام التي تكون في خبر كان المنفية، تقول مثلاً: (ما كان زيدٌ ليقوم) كان هنا منفية، الخبر هو الجملة الفعلية يقوم، فتقل: أو يقوم، (ما كان زيدٌ ليقوم) فاللام الداخلة هنا على الخبر تُسمى لام الجحود.

أيضاً قال: أو باءٍ، الباء الزائدة تفيد التأكيد في النفي، فتقول مثلاً: (ليس زيدٌ بقائمٍ) فالباء هنا زائدة، وليس لها عمل وإنما تفيد التأكيد، واليمين؛ أي القسم، كقولك مثلاً: (والله ليس زيدٌ قائماً) فجمع إذن أدوات التأكيد في النفي بقوله:

بِإِنْ وَكَانَ لَامٍ أَوْ بَاءٍ يَمِينُ كَـ

ومثل بالجملة، الجملة هي: (ما جلسُ الفاسقين بالأمين)، الذي يُجالس الفاسقين،

فإنه يسري إليه منهم شيءٌ من العدوى، فقال: (ما جليسُ الفاسقين) الأصل أن يقول: أميناً، لكن أتى بالموكد وهو الباء، فقال: (ما جليسُ الفاسقين بالأمين)، فالباء تُفيد التأكيد في حال النفي، إذن هذا ما كنا نريد ذكره في هذا الباب.

ثم نتقل إلى قضية الإسناد العقلي، نعم، ذكرنا آنفاً أن الخبر، أو الإسناد الخبري له أحوال، وهذه الأحوال في الحقيقة أربعة، ذكرنا الحالتين الأوليين، وهما: التأكيد وعدمه، إذن الإسناد الخبري يأتي مؤكداً، أو يأتي غير مؤكد، ولكل واحدٍ من هاتين الحالتين دواعي وأسباب، الحالتان الثالثة والرابعة هما: الحقيقة والمجاز.

وعليه نقول: الإسناد الخبري إما أن يكون مؤكداً، أو غير مؤكد، أو حقيقةً، أو مجازاً، والمقصود هنا بالحقيقة والمجاز إنما هو: الحقيقة والمجاز العقليان، لا اللغويان، فإنه سيأتينا إن شاء الله تعالى في علم البيان ذكر الحقيقة والمجاز اللغويين، وسُمي لغويين لارتباطهما بمعرفة اللغة؛ لأنك لما تقول: (إن هذه الكلمة مجازٌ) فهذا يقتضي أنك عرفت أن هذه الكلمة وُضعت للمعنى الفلاني، ثم نُقلت إلى المعنى الفلاني بقرينة معينة، أو لشيءٍ معين، فهذا مرجعه إلى اللغة، لكن هنا هذا الإسناد العقلي ليس مرجعه إلى اللغة، على ما سيأتينا إن شاء الله -تبارك وتعالى-.

وهل هذا من مباحث علم المعاني، أم من مباحث علم البيان؟ فيه خلاف، فالسكاتي في الأصل جعل هذا داخلاً في علم البيان، لكن صاحب التلخيص ومن تبعه كالنظام، جعلوه في المعاني لأدنى ملابسة، والملابسة هي كونهم يتكلمون على الإسناد، فلم ذكروا الإسناد، جرهم ذلك إلى الكلام على الإسناد العقلي، فذكروا الحقيقة والمجاز العقليين، نعم. يقول:

ولحقيقةٍ مجازٍ وردا للعقلٍ منسولين

هذا التعريف، قال: (أمّا المُبتدا) إلى آخره، أول شيءٍ نحتاج إليه، هو: أن نذكر شرح كلام الناظم هنا، الناظم يقول: (ولحقيقةٍ مجازٍ وردا... للعقل منسولين) وردا الألف هنا إن جعلناها ألف الاثنين، فإنها تكون راجعةً على الحقيقة والمجاز، ويكون التقدير: أثبت

الإسناد أيها المخاطب، أثبت الإسناد لحقيقةٍ ومجازٍ، وردا؛ أي هما معاً وردا حال كونهما منسويين للعقل، فتكون لفظة لحقيقة، هذا الجار والمجرور يكون متعلقاً بذلك الفعل المحذوف الذي قدرناه أثبت، أثبت الإسناد، والإسناد مفعوله، وتكون لفظة منسويين حالاً من ضمير التثنية في ورد؛ أي ورد حال كونهما منسويين للعقل، للعقل: جار ومجرور متعلقٌ بمنسويين، هذا الاحتمال الأول.

الاحتمال الثاني: أن تكون الألف في ورد للإطلاق؛ أي لإطلاق القافية، فأقول كلامي إذاً: وردٌ والتقدير: ورد الإسنادُ لحقيقةٍ ومجازٍ... منسويين للعقل، فحينئذٍ تكون (لحقيقةٍ): الجار والمجرور متعلقاً بورد، ورد لحقيقةٍ، وتكون لفظة منسويين: صفةٌ لهما؛ أي للحقيقة والمجاز، (لحقيقةٍ ومجاز منسويين) نعت منسويين للعقل، هذا شرح كلام الناظم.

أما تعريف الحقيقة والمجاز، فهذا الذي سيأتي فيما بعد، إذن المقصود عندنا هنا أن الإسناد ينقسم إلى قسمين: إلى حقيقةٍ عقلية، ومجازٍ عقلي، ثم قال: (أما المبتدا) يقصد بالمبتدا الأول، والأول ما هو؟ الحقيقة، قال: لحقيقةٍ، قال: (أما المبتدا) فتعريفه ما هو؟ قال:

إِسْنَادُ فِعْلٍ أَوْ مُضَاهِيهِ إِلَى صَاحِبِهِ كـ "فَازَ مَنْ تَبَتَّلًا"
طيب، (إسنادُ فعلٍ) أو الشيء هنا أن هذا المبحث المتعلق بالحقيقة والمجاز مرتبطٌ بالفعل، مع أننا ذكرنا آنفاً أن الإسناد؛ المسند والمسند إليه، قد يكون بين فعل وفاعله، أو فعل ونائب الفاعل، ونحو ذلك، وقد يكون بين المبتدأ والخبر مثلاً، لكن هنا المبحث هو في الفعل، لكن ليس فقط أيضاً ما يُشبه الفعل، ويدل على معنى الفعل، ولذلك قال: (أو مضاهيه)؛ أي مشابهه في أي شيء، في الدلالة على الحدث، فالفعل يدل على الحدث مقترناً بزمان.

لكن هناك من الأسماء ما يدل على الحدث أيضاً مع عدم الاقتران بالزمان، فهذه التي تُسمى مشبهةً للفعل، أو تدل على معنى الفعل، وذلك كاسم الفعل، واسم المفعول،

والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف، وغير ذلك، إذن في كل الأمثلة التي سنذكر، سنكتفي بذكر الفعل؛ لثلاث نكث من التفرعات والأمثلة، لكن ما ذكرنا في الفعل يُقال أيضًا في مشابه الفعل من مصدر، واسم فاعل، واسم مفعول إلى آخره.

قال: (إسنادُ فعلٍ أو مضاهيه إلى صاحبه)، ومثَّل فقال: (كَ "فاز من تَبَتَّلًا") تبتلا؛ أي انقطع للعبادة، (فز من تبتل) فاز المتبتل إن صح هذا التعبير، سيأتينا إن شاء الله تعالى شرح الأمثلة وذكرها، نعم.

تعريف الحقيقة، هنا في الحقيقة أحتاج إلى أن أذكر التعريف المشهور الذي يذكره البلاغيون، وهو المختار في التلخيص ولواحقه، وإن كان تعريفًا منطقيًا، يحتاج معكم إلى شيء من التركيز لفهم هذا التعريف، وهذه التعريفات المنطقية في الحقيقة في بعض الأحيان لا تفيد في الشرح، وهذا كما لا يخفى عليكم من أثر علم المنطق على علوم متعددة، فإن المنطق قد دخل في علوم كثيرة فأفسدها، وجهة الإفساد تكون في أمرين اثنين: في جهة التصور، وفي جهة التصديق.

ففي جهة التصور في التعريفات؛ لأن التصور يُقتنص بالتعريف، التعريف أو الحد هو الذي يأتيك بتصوير الأشياء المفردة، وجهة التصديق هذه دخل المنطق فيها بجهة البرهان، البراهين، أو البراهين المنطقية؛ لأن التصديق يُقتنص بالبرهان كما أن التصور يُقتنص بالحد، هذا ما يقوله المناطقة، ولذلك لما دخل علم المنطق في العلوم كلها، صار أرباب هذه العلوم، إذا أرادوا أن يُعرفوا شيئًا معينًا ولو كان في الفقه، أو النحو، أو الصرف، أو البلاغة، أو غير ذلك يبدوون في محاول ذكر تعريف له على طريقة المناطقة؛ أي حد له.

والحد يذكرون له شروطًا؛ كأن يشمل الذاتيات مثلًا، وكأن يكون جامعًا مانعًا؛ أي مطردًا منعكسًا، وغير ذلك من الأمور، وبحثهم عن هذه الحدود المنطقية، يجعلهم يُعقدون العبارة، كما تجده مثلًا في حدود ابن عرفة، فإنها تعريفات معقدة جدًا، فيذكرون المحترزات، ويذكرون ندخل هذا ونُخرج هذا إلى آخره، فيعقدون أمورًا قد تكون في أصلها

سهلة التصور، فذلك كثيرٌ من الأشياء التي تورِد حدودها في العلوم الشرعية يمكن تصورها دون حدٍ أصلاً، أو بحدٍ رسميٍّ، أو بمرادفٍ؛ لأنها كلها تدخل في الحدود، لكنها ليست على طريقة الحدود المنطقية.

لو ذكرت مرادفاً، أو تعريفاً لفظياً، أو حدّاً رسمياً، يذكر الرسوم لا الذاتيات، هذا كله ينفع في التصور، لكن هم يؤكدون على محاولة البحث عن الحد المنطقي، ونفس ما قلناه في الحد نقوله في البرهان، فإنهم إذا أرادوا أن يبرهنوا على شيءٍ ما، أحتاج إلى ذكر القياس المنطقي من الشكل الأول أم من الشكل الثاني، وهذه المقدمة الكبرى، وهذه الصغرى، وهذه النتيجة إلى غير ذلك.

المقصود عندنا مع كل ما ذكرناه، فإننا مع ذلك سنذكر الحد الذي سيذكره البلاغيون، ونحاول أن نشرحه؛ لأن هذه الأمور ينبغي أن ندرسها في الحقيقة، وهي مما يعيب طلبه العلم أن يتركوا هذه الأمور لعجزهم عنها، أما من تركها بعد أن تعلمها وفهمها، وأدرك كنهها، ثم يقول: أترك هذه لأنها مخالفة للطريقة السننية التي كان عليها - الصلاة والسلام - فهذا لا بأس به، وهذه طريقة شيخ الإسلام بن تيمية، فإنه هضم المنطق، وهضم الفلسفة، ثم قال: أنا أطرح هذا كله.

أن بعض الطلبة يعجزون عن هذا، فلا يدرسونه أصلاً، ولا يرفعون به رأساً أصلاً، وإذا وقع لهم شيءٌ من كلام المتقدمين من العلماء، فيه مثل هذه الأمور، لا يفهمونها أصلاً، ثم يقول: أنا لا أريد أن أدرسها، لا، هذا خطأً منهجي، لذلك نقول: عرفوا الحقيقة العقلية بقولهم: هي إسناد الفعل أو ما يدل على معناه، إلى ما بُني له عند المتكلم في الظاهر، إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما بُني له عند المتكلم في الظاهر. طيب.

معنى قولنا: (إسناد الفعل إلى ما بُني له) نفهمها أولاً بمثاليين، إذا قلنا مثلاً: (زيدٌ قائمٌ) أو بالفعل يعني عفوًا (قام زيدٌ) أسندنا القيام إلى زيدٍ، فأسندنا الفعل إلى ما بُني له، مفهوم؟ لكن لو قلنا مثلاً: (صام نهاره) أو (قام ليلة) وهذا الرفع بفاعل، فأسندنا الصيام إلى النهار، أو

القيام إلى الليل، فتقول مثلاً: فلان ليله قائمٌ، أو نهاره صائمٌ، فتقول: (صام نهاره) أسندنا الفعل إلى غير ما بُني له، من هنا نفهم الحاليتين. طيب.

قولنا: (إلى ما بُني له عند المتكلم في الظاهر) لما احتجنا إلى هذا كله؟ ولما لم نكتفي بقولنا: إلى ما بُني له؟ احتجنا إلى هذا لندخل الأحوال الأربعة التي تشملها الحقيقة العقلية، والأحوال الأربعة ما هي؟ هي أن يكون الإسناد مطابقاً للواقع، والاعتقاد المتكلم معاً، والحالة الثانية: أن يكون مطابقاً للواقع فقط؛ أي غير مطابق للاعتقاد، والحالة الثالثة: أن يكون مطابقاً للاعتقاد فقط دون الواقع، والحالة الرابعة: ألا يكون مطابقاً لشيءٍ منهما.

إذن هنا أحوالٌ أربعة، وهذا معنى قول الناظم:

أقسامه من حيث الاعتقاد وواقع أربعاً تفاد

هذه الأقسام الأربعة نحتاج إلى إدخالها في تعريف الحقيقة العقلية، قالوا: فإذا قلنا: إسناد الفعل إلى ما بُني له، ماذا تبادر في الذهن؟ يتبادر في الذهن أن ذلك بحسب الواقع؛ أي بحسب نف الأمر، بحسب الخارج كما يقول العلماء، فحينئذ يتناول حالتين، وهما: ما طابق الواقع فقط، وما طابق الواقع والاعتقاد معاً، ويخرج عنه حالتان، وهما: ما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق لا الاعتقاد ولا الواقع.

إذن، بقولنا: (لما بُني له) أدخلنا صورتين وأخرجنا صورتين، أدخلنا: ما طابق الواقع والاعتقاد معاً، وما طابق الواقع، وأخرجنا: ما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق شيئاً منهما، حين نقول: عند المتكلم مثلاً، فعند المتكلم يتبادر منه أن المراد عنده في اعتقاده، لما نقول: (عند المتكلم) يتبادر إلى ذهننا أي في اعتقاده، فيما يعتقده، فحينئذ تدخل صورة كانت خارجةً من قبل، وهي صورة ما طابق الاعتقاد فقط، مفهوم؟ وتخرج صورة كانت داخليةً من قبل، وهي صورة ما طابق الواقع فقط، مفهوم؟

إذن بهذا الاحتراز الذي هو عند المتكلم، أدخلنا ما طابق الاعتقاد فقط، وأخرجنا ما طابق الواقع فقط، لما؟ لأن قولنا: (عند المتكلم) يتبادر منه أن المراد عنده في الاعتقاد، في

اعتقاده، نتيجة ما وصلنا إليه بعد ذكرنا لما بُني له عند المتكلم: أننا عندنا الصورة الأولى ما طابق الواقع والاعتقاد معاً، هذه أدخلناها أولاً، ولم نُخرجها من بعد، ثانياً: أدخلنا صورة ما طابق الاعتقاد فقط بعد أن كانت خارجةً من قبل، وبقي لنا صورتان خارجتان، وهما: صورة ما طابق الواقع فقط، هذه كانت داخلةً لكن أخرجناها بقولنا: (عند المتكلم)، إذاً الآن هي خارجة، والصورة الرابعة: وهي ما لم يُطابق شيئاً منهما هذه أصلاً كانت خارجةً من قبل، وبقيت خارجة عند قولنا: (عند المتكلم).

إذن عندنا صورتان داخلتان، وصورتان خارجتان، نحتاج إلى إدخال الصورتين الخارجيتين، كيف نفعل؟ بأن نزيد قيد في الظاهر، لما؟ لأن ما لا يُطابق الاعتقاد هو له عند المتكلم فيما يظهر من حاله؛ لأننا نقول: (عند المتكلم) تبادر إلى الذهن أنه في الاعتقاد، لما نقول: (في الظاهر)؛ أي في غير مسائل الاعتقاد، أي في الظاهر، فإذن عند المتكلم فيما يظهر من حاله.

لما نقول: (في الظاهر) فإننا ندخل بذلك صورتين، وهما: صورة ما طابق الواقع فقط، والصورة الثانية: ما لم يُطابق شيئاً منهما، مفهوم؟ فحينئذٍ دخلت الصور الأربعة كلها، اجلس بعض هذا الدرس، أو في وقت فراغ، واخلو ذهنك، واكتب هذه الصور، وتتبع ما قلته لك، فستفهم إن شاء الله تعالى طريقته في إدخال الصور الأربعة بهذا التعريف الذي ذكرت لكم آنفاً.

ثم بعد هذا نقول: الآن دخلت الصور الأربعة، نحتاج أن نذكر أمثلةً على هذه الصور الأربعة، فنقول: الصورة الأولى الداخلة في الحقيقة العقلية ما هي؟ هي ما طابق الواقع والاعتقاد معاً، مثال ذلك: قول المؤمن -تنبه- قول المؤمن: أنبت الله الزرع، نحن نعرف أنه في الواقع الذي يُنبت الزرع هو الله -سبحانه وتعالى-، إذن هذا مطابق للواقع، هل هو مطابق للاعتقاد؟ نعم؛ لن المتكلم مؤمنٌ، فالمؤمن ينسب الأفعال لله -سبحانه وتعالى-، بخلاف الكافر فإنه يعتقد أن الذي ينبت الزرع الغيث مثلاً، المطر.

إذن قول المؤمن: (أنبت الله الزرع) إذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم مؤمنٌ، تنبه لهذا القيد لا بد منه، المخاطب يعلم أن المتكلم مؤمنٌ، فحينئذٍ المفهوم من ظاهر الحال المتكلم، أن الإسناد إلى ما هو له، مفهوم؟ لكن لو فرضنا أن المخاطب يعتقد أن المتكلم كافر، هو الآن المتكلم نحن نعلم بأنه مؤمن، لكن الكلام في اعتقاد المخاطب، إذا فرضنا أن المخاطب يعتقد أن المتكلم كافرٌ، يُضيف الإنبات إلى المطر مثلاً لا إلى الله - سبحانه وتعالى -، فحينئذٍ يكون هذا الإسناد مجازاً لا حقيقةً، لما؟ لأن المخاطب يفهم من ظاهر حال المتكلم، أن الإسناد لغير ما هو له، فيكون مجازاً لا حقيقة. إذن هذا المثال الأول.

المثال الثاني: عفو الحالة الثانية: ما طابق الواقع فقط، نحن الآن نعرف بان المعتزلة يقولون: ينفون أن يكون الله تعالى هو خالق الأفعال، ونحن نعرف جيداً أن الأفعال كلها مخلوقة لله - سبحانه وتعالى - ولا يخفى عليكم كلام السلف الصالح في هذا، وكتاب الإمام البخاري مثلاً المسمى خلق أفعال العباد، وغير ذلك. طيب.

الآن المعتزلي يعتقد بأن الله ليس هو الذي يخلق الأفعال كلها، وإنما يعتقد أن العبد يخلق فعله، هذه مترتبة على قضية القدر لا نخوض فيها الآن، طيب، لنفرض أن معتزلياً يُخفي حاله عن المخاطب، يقول: خلق الله الأفعال كلها، هذا الكلام مطابق للواقع؛ لأن فعلاً الله هو خالق الأفعال كلها، لكنه ليس مطابقاً للاعتقاد، لما؟ لأن المعتزلي لا يعتقد هذا، لما قلنا إن هذا حقيقة عقلية؟ لأن المعتزلي يُخفي حاله عن المخاطب، مفهوم؟

فإذن المتكلم لم يُعطي قرينةً على عدم إرادة ظاهر اللفظ، فالذي يفهم من ظاهر حاله؛ ان الإسناد لما هو له، لكن لو فرضنا أن المعتزلي قال ذلك نفس الكلام، لكن قاله وهو يظهر حاله للمخاطب، فإن الإسناد يكون مجازاً؛ لأن هذا الإظهار يكون كالقرينة بالنسبة للمخاطب التي تصرف أن يكون هذا الإسناد لما هو له، فيكون الكلام حينئذٍ مجازاً.

إذن تأمل معي، قضية الحقيقة والمجاز العقلين، تختلف بحسب القرائن والأحوال، نفس الكلام من نفس الشخص، قد يكون حقيقةً وقد يكون مجازاً، وذلك بحسب القرائن والأحوال الإجمالية.

الصورة الثالثة: ما طابق الاعتقاد فقط، كقول الكافر: (أخرج الغيث النبات) فهذا مخالفٌ للواقع؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - هو الذي يُخرج النبات، وهذا موافقٌ للاعتقاد؛ لأن الرجل كافر، فهو يعتقد أن الغيث هو الذي يُخرج النبات، طيب. هذا يكون حقيقةً إذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم كافر، مفهوم؟ كما قلنا في الحالة الأولى، الحالة الثالثة تشبه الحالة الأولى من وجه، إذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم كافر، فالمفهوم من ظاهر حاله حينئذٍ أن الإسناد إلى ما هو له.

لكن لو فرضنا أنه كان يعتقد أنه مؤمنٌ، فحينئذٍ يكون الإسناد مجازاً؛ لأنه هو المفهوم من ظاهر حاله، ويكون هذا الاعتقاد الذي يعتقده المخاطب هو القرينة التي تدل على المجاز، وبقيت لنا الحالة الرابعة، وهي: ما لم يُطابق شيئاً منهما؛ أي لا الواقع ولا الاعتقاد؛ كقولك مثلاً؛ (جاء زيدٌ) وأنت تعلم أنه لم يجيء، لكن المخاطب لا يعلم ذلك مثلاً، أولاً: هذا لا يُطابق الواقع، أو الاعتقاد، لا يُطابق الواقع؛ لأننا نحن نعرف بأن زيداً لم يجيء، مفهوم؟ ولا يُطابق الاعتقاد؛ لأن المتكلم يعلم أنه لم يجيء. إذن لم يُطابق لا الواقع ولا الاعتقاد.

وقلنا: إنه حقيقةٌ لا مجاز، لما؟ لأن المخاطب لا يعلم ذلك، مفهوم؟ فلو كان يعلم ذلك، لم يتعين كونه حقيقةً، بل قد يكون مجازاً؛ لأنه يجوز حينئذٍ أن يكون المتكلم قد جعل علم المخاطب بأن زيداً لم يجيء، قرينةً على أنه لم يُريد هذا الظاهر، لكن نحن نبقي مع كونه حقيقةً، فنقل هو حقيقةٌ لما؟ لأنه منسوبٌ لما هو له. إذن جاء زيدٌ في هذه الحالة، نقول: حقيقة، ولا يُشكل هذا؛ لأن زيد نحن نعرف أنه لم يجيء، والمتكلم يعلم انه لم يجيء، ومع ذلك نقول: هذا حقيقة مع أنه كذب، فلا تنافي بين الأمرين؛ لأن الحقيقة عندنا في اصطلاحنا هي التي ضد المجاز، ولا يستلزم ذلك أن تكون صدقاً، بل قد تكون صدقاً، وقد تكون كذباً كحالتنا هذه. نعم.

إذن الآن شرحنا أحوال الحقيقة وصورها، ثم قال: (والثاني أن يُسند) والثاني؛ أي المجاز

والثاني أن يُسند للملابس ليس له يُبنى كـ "ثوبٍ لابِسٍ"

إذن المجاز تعريفه ما هو؟ هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، إلى غير ما يُبنى له لملازمة قرينة أو بتأول، نعم. قال: (كـ "ثوبٍ لابِسٍ") فالأصل أن نقول: ثوبٌ ملبوس، أسند الفعل لغير ما هو له على ما سيأتينا التمثيل له إن شاء الله تعالى، نترك هذا الآن نترك هذا المثال، سيأتي في محله، نشرح التعريف أولاً.

إسناد الفعل إلى غير ما هو له، أولاً: نشرح إلى غير ما هو له، ونشرح ذلك بالأحوال الأربعة التي ذكرنا في الحقيقة؛ لأنه قال: (أقسامه بحسب النوعين في جزئين) لأ هذا شيء آخر، لكن المقصود عندنا أن المجاز هو يشمل ما طابق الواقع أو الاعتقاد، وما طابق الواقع فقط، وما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطبق شيئاً منهما.

مثال ما طابق الواقع أو الاعتقاد: قول المؤمن: (شفا الله المريض) لمن يعتقد أن المتكلم كافرٌ، والكافر يُضيف الشفاء إلى الطبيب مثلاً، لا إلى الله - عز وجل -، والمتكلم يعلم هذا الاعتقاد، فهذا يكون مجازاً لا حقيقةً، لما؟ لأنه أسند الفعل إلى غير ما هو له، وذلك بالنظر لما يعتقد المخاطب فيه، وهذا الاعتقاد -اعتقاد المخاطب- هو القرينة التي تدل على المجاز، ومثال ما طابق الواقع فقط.

قول المعتزلي كما ذكرنا آنفاً: (خلق الله الأفعال كلها)، وذلك لمن يعلم حاله، يعلم بأنه معتزل، والمتكلم المعتزلي يعرف من المخاطب ذلك، فهذا يكون مجازاً لا حقيقةً، لما؟ لأنه أسند الفعل إلى غير ما هو له، وذلك بالنظر إلى حال المتكلم والمخاطب معاً، وعلم المخاطب هذا، هو القرينة الدالة على كونه مجازاً لا حقيقةً.

ومثال ما طابق الاعتقاد فقط، قول الكافر مثلاً عكس الأولى: (شفى الله المريض) الآن نقول -الكافر يقول-: (شفى الطبيب المريض) هذا يطابق الاعتقاد فقط، وليس مطابقاً

للواقع، فالكافر إذا قال: (شفى الطبيب المريض) لمن يعتقد أن القائل مؤمن؛ أي المخاطب يعتقد أن القائل مؤمن، والمتكلم يعلم منه ذلك، فهذا الكلام يكون مجازًا كما ذكرنا في الصورة الأولى، الصورة الثالثة تشبه الأولى.

والصورة الرابعة هي: ما لم يُطابق واحدًا منهما، كقولك: (نجح زيدٌ في الامتحان) والمخاطب يعلم أنه لم ينجح، وأنت أيضًا تعلم أنه لم ينجح، فهذا لم يُطابق الواقع، ولم يُطابق الاعتقاد، مفهوم؟ وكونك تعلم أن المخاطب عالمٌ بأنه لم ينجح، هذا هو القرينة الدالة على كونه مجازًا. أنت تقول: (نجح زيدٌ في الامتحان) وأنت تعلم بأن مخاطبك يعلم بأنه لم ينجح، فكونك تعلم ذلك هو القرينة التي تمنع من إرادة الحقيقة، هو القرينة التي تدل على أن كلامك مجازٌ لا حقيقة، وبهذا نكون قد ذكرنا الصور الأربع. أعلم أن هذا فيه نوعٌ من الصعوبة، لكن في الحقيقة الصعوبة تأتي من تعقيد العبارات، ومن كثرة الشروط والاعتبارات التي تحتاج إليها، وإلا لو وضعت هذا في ورقةٍ وقلمٍ، وذكرت الشروط وتأملت فيها، فستجد أن ذلك سهلٌ إن شاء الله تعالى، ليس فيه صعوبةٌ أصلاً. نعم.

قلنا إذاً في التعريف هو: إسناد الفعل إلى غير ما هو له؛ أي إلى غير ما بُني له لملاسةٍ، إذن ما معنى الملاسة؟ أي لا بد أن يوجد بين المسند إليه المجازي، والمسند إليه الحقيقي، أن يوجد ملاسةٌ، علاقةٌ معينة تجمع بين الأمرين، وهذه الملاسات كثيرة، فقد يُلبس الفاعل الحقيقي، يصير غير منه، أو المفعول به الحقيقي، أو المصدر، أو ظرف الزمان، أو ظرف المكان، أو غير ذلك.

فهنا نذكر أمثلة؛ لكي يتضح لنا ما نريد، مثلاً إسناد الفعل المبني للفاعل، إذاً هذا فعل مبني للفاعل في الأصل لكن نُسنده إلى المفعول، هذا مجاز، كما في القرآن الكريم: ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] الأصل: في عيشةٍ مرضيةٍ، لما؟ لأنك تقول: (رضي زيدٌ عيشته) مفهوم؟ (رضي زيدٌ عيشته) فإذاً الأصل أن يكون مسنداً إلى... عيشته إذن هنا الأصل أن العيشة مفعولٌ به، لكن جاء في القرآن الكريم مسندةً لغير ما هي له على جهة المجاز العقلي،

فقال: ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] نعم. فأُسند اسم الفاعل الذي هو رضي هذا مبني للفاعل، أسنده إلى ضمير المفعول الذي هو العيشة، ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ وهذا إسناد مجازي.

ومثال إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل؛ أي عكس الأول، قولهم مثلاً: (سيلٌ مفعَم) الأصل أن تقول: (سيل المفعَم)؛ لأن السيل هو الذي يُفعم الوادي، فيقال: (أفعم السيل الوادي) لكن هنا المبني للمفعول أُسند إلى الفاعل، من قبيل المجاز.

ومثال إسناد الفعل إلى المصدر، قولهم: (جدَّ جدّه) مفهوم؟ (جدَّ جدّه) هذا الإسناد إلى المصدر، ومثال إسناده إلى ظرف الزمان، قولهم: (صام نهاره) الذي ذكرنا أولاً، ووجه الملاسة أن النهار هو زمان وقوع الصيام.

ومثال إسناده إلى ظرف المكان، قولهم: (جرى النهر) والسبب هو في الحقيقة النهر ليس هو الذي يجري، الذي يجري هو الماء، لكن الماء يجري في النهر، فالنهر هو ظرف مكانٍ لوقوع هذا الجريان.

ومثال إسناد الفعل إلى السبب، وهذا كثيرٌ جداً، قولهم مثلاً: (فتح صلاح الدين بيت المقدس) فصلاح الدين ليس هو الذي باشر الفتح، أو تقول مثلاً: (بنى الأمير القلعة) فالأمير ما باشر ذلك، الذين بنوا القلعة هم البناؤون هم الفعلة، لكن هو سبب ذلك، هو السبب في ذلك، فأُسند الفعل إلى سببه، فالمقصود أن الملاسة تكون بأسبابٍ متعددة، عفواً الملاسة تكون بأشياء مختلفة كالسبب، و ظرف الزمان، و ظرف المكان، والمصدر وغيره.

قال في التعريف: لملاسة بتأول؛ أي بقرينة، أي لا بد أن توجد قرينةً لفظيةً، أو معنويةً تصرف اللفظ عن ظاهره؛ لأن الذي يتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة، فإرادة المجازي تحتاج إلى قرينةً تصرف عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، القرينة إذاً نوعان: لفظية، أو معنوية، ولكن يبدو أن الوقت قد دهمنا، فنقف عند هذا المبحث، وهو مبحث القرينة، بقي لنا أمران اثنان فقط، أولاً: مبحث القرينة اللفظية والمعنوية، وثانياً: تقسيم

المسند والمسند إليه في هذا الأمر، في قوله:

أَقْسَامُهُ بِحَسَبِ النَّوْعَيْنِ فِي جُزْأَيْهِ أَرْبَعٌ بَلَا تَكْلُفٍ

يعني يكون المسند حقيقةً، والمسند إليه حقيقة، أو يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازاً، أو يكونان معاً مجازيين، فهذه أربعة أقسام، هذان مبحثان نذكرهما إن شاء الله تعالى في درسنا المقبل، أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا من المرحومين، وأن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهديه الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.
أما بعد....

فإن أسبق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى- وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، نسألك اللهم أن تجيرنا من النار بمنك، وكرمك يا أرحم الراحمين.
اليوم نحن مع "الدرس السادس" من "سلسلة دروس شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون" للأخضري في علم البلاغة فأقرأ شيئاً من النظم مما سبق، ومما سيأتي إن شاء الله تعالى في هذا الدرس.

قال الناظم -عليه رحمة الله- :

(فصلٌ في الإسناد العقلي)

| | |
|----------------------------|-----------------------------|
| ولحقيقة مجازٍ وردا | للعقل منسويين أمّا المُبتدا |
| إسنادٌ فعلٍ أو مُضاهيه إلى | صاحبه كـ "فاز من تبتلاً" |
| أقسامه من حيث الاعتقاد | وواقع أربعاً تفاد |
| والثان أن يُسند للملابس | ليس له يُبنى كـ "ثوبٍ لابس" |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

جُرْأِيهِ أَرْبَعٌ بِلَا تَكْلُفٍ
أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَإِنْ عَادِيَّةٌ

أَقْسَامُهُ بِحَسَبِ النَّوْعَيْنِ فِي
وَوَجَبَتْ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ

(الباب الثاني: في المسند إليه)

مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ
وَعَكْسِهِ وَنَظْمِ اسْتِعْمَالِ
تَهْدِي إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْعَلِيَّةِ
غَبَاوَةٍ إِضْحَاحِ انْبِسَاطِ
إِهَانَةٍ تَشْوُقِ نَظْمِ
تَقْرِيرٍ أَوْ إِشْهَادٍ أَوْ تَسْجِيلِ
بِحَسَبِ الْمَقَامِ فِي النَحْوِ دُرِي
وَالْتَّرُكِ لِلشُّمُولِ مُسْتَتِينَ
بِذَهْنِ سَامِعٍ بِشَخْصٍ أَوْ لَا
إِجْلَالٍ أَوْ إِهَانَةٍ كِنَايَةً
تَقْرِيرٍ أَوْ هُجْنَةٍ أَوْ تَوْهِيمِ
أَوْ فَقْدِ عِلْمٍ سَامِعٍ غَيْرِ الصَّلَةِ
مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ أَوْ اسْتِجْهَالِ
وَالْحَاطِّ وَالتَّنْبِيهِ وَالتَّفْخِيمِ
لَكِنَّ الْأَسْتِغْرَاقَ فِيهِ يَنْقَسِمُ
فَرْدٍ مِنَ الْجَمْعِ أَعْمَ فَاقْتَنِي
تَشْرِيْفٍ أَوَّلٍ وَثَانٍ وَاحْتِقَارِ
وَحَثِّ أَوْ مَجَازٍ اسْتِهْزَاءِ

يُخَذَفُ لِلْعِلْمِ وَلَا خَيْبَارِ
سَتْرٍ وَضَيْقِ فُرْصَةٍ إِجْلَالِ
كَـ"حَبْذَا طَرِيقَةُ الصُّوفِيَّةِ
وَأَذْكُرُهُ لِلْأَصْلِ وَالِاحْتِيَاظِ
تَلَذُّذِ تَبَرُّكٍ إِعْظَامِ
تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْوِيلِ
وَكَوْنِهِ مُعَرَّفًا بِمُضْمَرٍ
وَالْأَصْلُ فِي الْمَخَاطَبِ التَّعْيِينِ
وَكَوْنُهُ بِعَلْمٍ لِيَحْضُرَ
تَبَرُّكٌ تَلَذُّذٌ عِنَايَةً
وَكَوْنُهُ بِالْوَصْلِ لِلتَّفْخِيمِ
إِيمَاءٍ أَوْ تَوَجُّهِ السَّامِعِ لَهُ
وَبِإِشَارَةٍ لِكَشْفِ الْحَالِ
أَوْ غَايَةِ التَّمْيِيزِ وَالتَّعْظِيمِ
وَكَوْنُهُ بِاللَّامِ فِي النَحْوِ عُلْمٍ
إِلَى حَقِيقَتِي وَعُزْفِي وَفِي
وَبِإِضَافَةٍ لِحَضْرٍ وَاحْتِصَارِ
تَكَاوُفٍ سَامَةٍ إِخْفَاءِ

إلى آخره، ذكرنا في الدرس السابق تعريف الإسناد العقلي بنوعيه الحقيقة والمجاز، وذكرنا تعريف الحقيقة العقلية، وتعريف المجاز العقلي، وذكرنا أن كليهما ينقسم من حيث

مطابقة الاعتقاد والواقع إلى أربعة أقسام:

- ما طابقهما معًا.
- وما طابق الواقع فقط.
- وما طابق الاعتقال فقط.
- وما لم يطابق أحدهما.

وبعد أن عرفنا المجاز، وذلك في **قول الناظم:**

والثانِ أن يُسندَ للملابسِ ليسَ له يُبنى كـ "ثوبٍ لابسٍ"

انتقل الناظم بعد هذا فذكر أن المجاز العقلي ينقسم باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما إلى أقسام أربعة، والمقصود بذلك هنا الحقيقة اللغوية، والمجاز اللغوي، وهذا معنى **قول الناظم:** (أقسامه بحسب النوعين في جزأيه) أي في طرفيه وهم المسند والمسند إليه، (أربعٌ بلا تكلف).

فإما أن يكون الطرفان معًا، وحين نقول الطرفان نقصد بذلك المسند والمسند إليه، فإما أن يكونا معًا حقيقتين لغويتين، وإما أن يكونا معًا مجازيين لغويين، وإما أن يكون المسند حقيقة لغوية، والمسند إليه مجازًا لغويًا.

وإما العكس أي أن يكون المسند مجازًا لغويًا، والمسند إليه حقيقة هذا في الطرفين مع أن الإسناد كله مجازٌ عقلي فتنبه لهذا، الإسناد مجازٌ عقلي لكن طرفا الإسناد من مسندٍ ومسندٍ إليه قد يكونان إما معًا حقيقتين لغويتين، وإما معًا مجازين لغويين، وإما أحدهما حقيقة لغوية، والثاني مجازٌ لغوي.

فمثال الأول: وهو ما كان الطرفان فيه حقيقتين لغويتين قولنا مثلًا: شفى الدواء المريض، هنا لا يهمننا الإسناد فلاسناد هنا من باب المجاز العقلي لكن هذا لا يهمننا، الذي يهمننا الآن الطرفان فالطرف الأول هو الشفاء لفظة شفى الفعل، والطرف الثاني هو لفظة الدواء.

فكلا هاتين اللفظتين كلا هذين اللفظتين مستعملٌ في المعنى الذي وضع له، وسيأتينا إن شاء الله تعالى في البيان أن الحقيقة اللغوية هي اللفظ المستعمل في المعنى الذي وضع له، وأن المجاز اللغوي هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الذي وضع له، فلفظة شفى هذه مستعملةٌ في معناها الأصلي الذي وضعت له في الأصل، وكذا لفظة الدواء، والمجاز إنما هو في الإسناد، وهو من قبيل المجاز العقلي.

مثال الثاني: أي حين يكون الطرفان مجازيين لغويين قولك مثلاً وهذ من أمثلتهم المشهورة التي تتكرر في كتب البلاغة أحيا الأرض شباب الزمان، أحيا الأرض شباب الزمان فالطرفان معاً مستعملًا في غير المعنى الموضوع له.

الطرف الأول الذي هو الأحياء لفظة أحيا، الأحياء في الأصل هو إيجاد الحياة، والحياة الأصل أنها تكون المعنى الأصلي الذي وضع له هذا اللفظ هو ما كان مرتبطاً مثلاً بالحركة ونحو ذلك، فالأصل أن الأرض لا توصف بالحياة.

فإذا استعمل اللفظ هنا في غير ما وضع له، والمقصود هنا إحداث الخضرة، والحسن، والبهاء في الأرض هذا معنى مجازي أحيا الأرض، والطرف الثاني الذي هو شباب الزمان أيضاً مستعملٌ في غير المعنى الموضوع له.

وبيان ذلك أن الإنسان أو الحيوان إذا كان في زمن ريعانه، وازدياد قوته فإنه يقال: أنه في مرحلة الشباب فهنا شباب الزمان فالأصل أن الزمان لا يُوصف بالشباب لكن شباب الزمان هنا المقصود به الوقت الذي يكون فيه الزمان في بدء ازدياد القوة التي تنمي النبات.

وذلك مثلاً بسبب وجود الأمطار في السماء، وبسبب وجود أحوالٍ معينة في الهواء ونحو ذلك فاسمي هذال شباب الزمان، كأن يكن مثل المقصود فصل الشتاء مثلاً، أو فصل الخريف أو نحو ذلك.

المقصود عندنا أن اللفظ هنا مستعملٌ في معناه المجازي لا الحقيقي، ومثال الحالة الثالثة، وهي التي يكون المسند فيها حقيقةً، والمسند إليه مجازاً قولك مثلاً: أنبت الشجرة

شباب الزمان، فالإنبات هذه حقيقة، ولفظة أنبت الشجر هذا مستعمل في معناه الذي وضع له، لكن شباب الزمان هذا مجاز مفهوم؟ هذا مجاز.

فالمسند الذي هو الفعل حقيقة، وأما المسند إليه وهو هنا الفاعل شباب الزمان مجاز لغوي، وكقولك مثلاً: قوس ظهري حنادس الأيام قوس ظهري حنادس الأيام فالفعل هنا هو قوس ظهري وهذا حقيقة.

وأما حنادس الأيام فهذا مجاز، والمراد به الأصل والحنادس والليل المظلم الحنادس الظلم، فالحنادس الأيام المقصود بها توالي الليالي، والمقصود بذلك أنها لا يقع في هذه الليالي من أحداث هو الذي قوس ظهري، والمقصود عندنا أن المسند إليه مجاز لغوي.

والقسم الرابع حين يكون فيه المسند مجازاً، والمسند إليه حقيقة كقولك مثلاً: أحيا الأرض الربيع مثلاً أو فصل الشتاء مثلاً، فالإحياء مستعمل في المجاز فالإحياء مجاز، أما الربيع أو الشتاء فهذا معنى حقيقي.

وكقولك مثلاً: أشعلت رأسي الحوادث أو الأحداث أو النوائب فأشعلت رأسي هذا مجاز، والمقصود به الشيء لكنه مجاز، والأحداث، أو النوائب، ونحو ذلك حقيقة.

فإذا انحصر الإسناد المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين أو مجازيتهما ينحصر في هذه الأقسام الأربعة، وهذا معنى قوله كما ذكرت:

أقسامه بحسب النوعين في جزأيه أربع بلا تكلف

نسيت أن أذكر أنفاً أن المجاز العقلي أنكره السكاكي، وهو من هو في هذا الفن، وجعله يؤول إلى الاستعارة، وقوله ليس خطأ من القول بل له أدلته الوجيهة، ولكن الناظم هنا متبع للأصل الذي هو التلخيص.

والتلخيص سائر على إثبات هذا الإسناد العقلي الحقيقة، والمجاز العقليين، والنقاش بين الطرفين في هذا ليس هذا موضعه خاصة أن ذلك يحتاج منا أن نكون متمكنين من مباحث الاستعارة، وهي إنما ستأتي إن شاء الله تعالى في الفن الثاني الذي هو علم البيان.

نعم ثم قال:

وَوَجَبَتْ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَإِنْ عَادِيَّةٌ
المجاز العقلي لا بُدَّ له من قرينة صارفت عن أن يكون الإسناد حقيقة؛ لأن القرينة إن
لم تُجد فإن المتبادر إلى الذهن هو الحقيقة، فلكي ننصرف من هذه الحقيقة إلى المجاز لا
بُدَّ من قرينة.

ثم هذه القرينة نوعان: إما لفظية، وإما معنوية.

فالقرينة اللفظية أن يكون في الكلام لفظٌ يصرفه عن ظاهره، فهذا اللفظ هو الذي يدل
على أن الإسناد ليس إلى ما هو له ليس مبنياً إلى ما هو له مفهوم؟ ومثال ذلك قول القائل
مثلاً: هزم الأمير الجيش، وهو في قصره هزم الأمير الجيش، وهو في قصره.
فهذا إسنادٌ مجازيٌّ أسند فيه الفعل إلى ما غير هو له؛ لأن الأمير ما هزم ولا انتصر في
حقيقة الأمر، والذي فعل إنما هو الجنود لكن الذي دلنا على أن هذا الإسناد مجازيٌّ هو
قولنا: في نفس الجملة، وهو في قصره فهذه قرينة دالة على أنه لم يُباشِر هذه الهزيمة.

ومثال ذلك من الشعر المشهور قول الشاعر:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ مَرُّ النَّهَارِ وَكَرُّ الْعِشِيِّ
نَرُوحٌ وَنَغْدٌ لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مَنْ عَاشَ لَا تَنْقُضِي
تَمُوتُ مَعَ الْمَرْءِ حَاجَاتُهُ وَتَبْقَى لَهُ حَاجَةٌ مَا بَقِيَ

فهنا قوله: أشاب الصغير، وأفنى الكبير هذا الإسناد في الحقيقة من قبيل المجاز،
والدليل على ذلك هو أنه يقول في نفس الأبيات الشعرية:

فمَلَّتْنَا أَنْنَا مَسْلَمُونَ عَلَى دِينَ صَدِيقِنَا وَالنَّبِيِّ

فهذا يدل على أن القائل موحد، وإذا كان موحدًا فإنه ينسب هذه الإشابة والإثناء إلى
الله - عز وجل - فإذا قوله: أشاب الصغير وأفنى الكبير إذا هو من قبيل المجاز.

فهذه قرينة صارفة، وهي لفظية؛ لأنها مذكورة في اللفظ نعم، وقد تكون هذه القرينة

معنوية أي أن لا يوجد في الكلام لفظٌ يصرفُ عن إرادة الظاهر، ولكنه شيءٌ خارجٌ عن اللفظ شيءٌ خارجٌ عن اللفظ، فيدخل في ذلك أمران الأمر الأول أن يكون قيام المسند بالمسند إليه مستحيلًا في العقل مستحيلًا في العقل.

كقولك مثلاً: محبتك جاءت بي إليك محبتك جاءت بي إليك فأسند المجيء إلى المحبة، وهذا الإسناد من قبيل المجاز؛ لأن الفعل أسند فيه إلى غير ما هو له، والعلاقة هي السببية فإن المحبة سببُ المجيء.

وقد ذكرها هذه الملابسات في الدرس السابق، القرينة ما هي؟ القرينة هي استحالة قيام هذا المجيء بالمحبة لأن المحبة من نوع الأعراض، والمجيء في الأصل يكون لي لا يسند إلى الأعراض، فهذه الاستحالة العقلية هي القرينة الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز.

فإذاً أن يكون قيام المسند بالمسند إليه مستحيلًا عقلاً أو أن يكون مستحيلًا عادةً، ففي المستحيل عادةً كقولك مثلاً: هزم صلاح الدين الإفرنجية، فيستحيل في العادة أن يهزم صلاح الدين وهو رجلٌ واحد **رَضِيَ اللهُ** أن يهزم جيشاً كاملاً من الإفرنج لوحده.

فهذا ليس مستحيلًا في العقل يعني العقل يقبله لكنه مستحيلٌ في العادة، فلذلك نقول: إن هذا الإسناد مجازيٌ من قبيل المجاز العقلي، وقرينة استحالة إرادة المعنى الحقيقي أن الاستحالة في العادة، الاستحالة في العادة هي القرينة الصارفة.

قلنا إذاً أمران؛ **الأمر الثاني** أن يكون الكلام مثلاً صادرًا عن الموحد، كقول المؤمن مثلاً في المثال الذي ذكرته آنفًا قوست ظهري الخطبُ أو الأحداثُ فهذا مجازٌ عقليٌ؛ لأن الفعل أسند فيه إلى غير ما هو له بملاسة السببية؛ لأن الأحداث، والخطوب ليست هي التي قوست الظهر حقيقةً، وإنما هي سببٌ في التقويس.

فهذه السببية هي ملاسة المجاز، وأما القرينة أي قرينة المجاز فهي أن هذا القول صادرٌ من مؤمن، والمؤمن يعتقد أن الأفعال كلها من الله - سبحانه وتعالى - فإذاً هذا يكون من هذه قرينة تمنع من الحقيقة، وتجعل الإسناد مجازيًا هذا معنى قوله:

وَوَجَبَتْ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَإِنْ عَادِيَّةٌ
أي هذه المعنوية قد تكون عقليةً، وقد تكون عاديةً فقط كما مثلنا له آنفاً.

ثم قال: الباب الثاني في المسند إليه هذا الباب جعله خاصاً بالكلام على المسند إليه من جهة أحواله من حذفٍ، وذكرٍ، وتعريفٍ، وتنكيرٍ متى يحذف المسند إليه؟ ومتى يُذكر؟ ومتى يُعرف؟ ومتى يُنكر؟ وقدم المسند إليه؛ لأنه مع المسند كالموصوف مع الصفة مفهوم؟ كالموصوف مع الصفة، والأصل أن تبدأ بالكلام على الموصوف قبل الكلام على صفته مفهوم؟

فإذا قال: **الباب الثاني في المسند إليه**، ثم قال: **يُحذفُ** إلى آخره سيبدأ بذكر الحذف أولاً، ثم الذكر، ثم التعريف، ثم التنكير، والسبب في ذلك أن الحذف هو الأصل؛ لأنه عدم فالعدم سابقٌ عن الوجود.

فإذا قدم الحذف على الذكر، وقدم التعريف على التنكير؛ لأن تعريف المسند إليه هو الأصل، الأصل في المسند إليه أن يكون معرفاً كما أن الأصل في المسند أن يكون منكرًا على ما سيأتينا إن شاء الله تعالى.

فذكر الأصل فبدأ بالأصل أولاً، فذكر متى يكون معرفاً.

قال: يُحذفُ إلى آخره.

يُحذفُ لِلْعِلْمِ وَلَاخْتِيَارِ مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ
سَتْرٍ وَضَيْقِ فُرْصَةٍ إِجْلَالِ وَعَكْسِيهِ وَنَظْمِ اسْتِعْمَالِ
كَـ "حبذا طريقة الصوفية" تهدي إلى المرتبة العلية"

يحذف المسند إليه لأغراضٍ لأغراضٍ مختلفة ذكر منها الناظم هذا الذي قرأه الآن في النظم، وأولاً نذكر قبل هذا نقول: إن الكلام في الحذف المسند إليه يتوقف على أمرين أولهما في إمكان الحذف، هل الحذف ممكنٌ أولاً؟ والثاني هل الحذف أرجح من الذكر؟ هذان مقامان مختلفان.

فالمقام الأول الذي هو هل الحذف ممكن؟ هذا يُعلم من النحو، فالنحويون يعتنون ببيان هل المقام قابلٌ لأن يكون المسند إليه محذوفاً، فهذا إذاً ليس من غرضنا ولا من بحثنا لكن النحويون يتكلمون في هذا مفهوم؟ ولا شك أنك إذا درستَ النحو تجدُ متى يحذفُ الذي نسميه نحن المسند إليه وذلك بحسب الأحوال؛ لأن المسند إليه يكونُ التعبير عنه من جهة النحو يختلف له أسماءٌ مختلفة.

المقام الثاني هو هل الحذف متى يكون الحذف أرجح من الذكر؟ هذا هو الذي يهمننا في علم المعاني متى يكون الحذف؟ ما هي النقط البلاغية التي تستدعي أن نحذف أو نرجح حذف المسند إليه، وذلك بعد أن يكونُ حذف المسند إليه ممكناً كما يعلمُ من علم النحو.

قال: (يُحذفُ لِلْعِلْمِ) أي يحذفُ المسند إليه السبب الأول هو للعلم بذلك بقرينة خارجية تدل على أن المسند إليه معلوم، كلو سألك شخصٌ مثلاً ما حرفة زيد؟ فتقول: أستاذٌ، والأصل أن تقول: زيدٌ أستاذٌ لكن الآن معلوم المسند إليه معلوم.

لذلك **قال:** (يُحذفُ لِلْعِلْمِ) للعلم به أي إذا علم فإنه يتوجه حذفه مفهوم؟ ثاني مكان أو موضع هو اختبار المستمع اختبار المستمع، والمقصود اختبار تنبه المستمع عند قيام القرينة أي قيام القرينة على المسند إليه، فالمقصود هل اختبار تنبهه هل ينتبه إليه بسبب هذه القرينة القائمة أم لا ينتبه إلا بالتصريح؟ مفهوم؟

مثال ذلك أن يأتي إليك شخصان يعني عندك مع أحدهما صداقة فتقول لشخصٍ آخر يعلم بهذه الصداقة غادر، تريد أن تقول: الصديق غادر فحذفت المسند إليه؛ لتختبر السامع هل ينتبه إلى أن المسند إليه المحذوف هو الصديق أم لا ينتبه لذلك؟

والقرينة هي ذكر الغدر؛ لأن الغدر إنما يناسبُ الصديق مفهوم؟ أو المثال المشهور عندهم في كتب البلاغة تقول مثلاً: مأخوذٌ أو مستفادٌ نوره من الشمس، والمقصود القمر القمر مستفاد النور من الشمس.

فكأنك تختبر ذكاء السامع بذلك مفهوم؟ فتختبر ذكاء السامع والقرينة واضحة؛ لأن الذي من الأجرام الذي يؤخذ نوره، أو يستفاد نوره من الشمس إنما هو القمر، ولذلك قال:

يُحْدَفُ لِلْعِلْمِ وَلَاخْتِيَارِ مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ

مفهوم؟ (وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ) ما معنى صحة الإنكار أي ليصح لك أن تنكر كلامك عند الحاجة إلى ذلك مثال ذلك مثلاً جاء قومٌ عندك وبينهم شخصٌ لا تحبه أو لصفاته، وأخلاقه، فتقول مثلاً: فاجرٌ من زنديقٍ، وأنت تقصد هذا الشخص فلم تذكر اسمه، لم تقل مثلاً زيدٌ فاجرٌ أو زيدٌ من زنديقٍ لِمَا؟ لأجل أنك إذا أنكرت عليك سبه، وشتمه يصح لك الإنكار، فتقول: ما قصده، وإنما قصد غيره.

هذا كنوع من التورية، وإخفاء القصد؛ لأجل أن يتأتى لك إنكار الإنكار فيما بعد، فهذا معنى **قوله**: (وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ)، ثم **قال**: (سَتْرٍ) والمقصود بذلك أن تقصد الستر والإخفاء على غير المخاطب من الأشخاص الحاضرين.

مثلاً أنت جالس في مجلس، وتريد أن تعمي على بقية الحاضرين في المجلس إلا المخاطب مخاطبك فتقول: جاء، وتقصد بجاء تقصد زيداً لكنك تريد ستره، أو تريد ستر مجيئه فتقول جاء مفهوم؟

فهذا معنى قوله: (سَتْرٍ)؛ لأجل الستر والإخفاء، ثم قال: (وَضَيْقِ فُرْصَةٍ) مثال ذلك أن تكون مع صيادٍ، فتسنع أمامك فيسنع أمامكم غزاًل، فبدلاً من أن تقول: هذا غزاًل معنى في ذلك من إطالة الوقت المفضية إلى تضييع الفرصة فإنك تحذف المسند إليه، وتقول غزاًل، وتكتفي بالمسند، وذلك لأجل ضيق الفرصة.

أو كأن تكون مثلاً في نهرٍ أو بحرٍ أو مسبحٍ ونحو ذلك وترى شخصاً يغرق فتقول: غريقٌ بدلاً من أن تقول: هذا غريقٌ، وذلك لأجل ضيق الفرصة لأنك لو أردت أن تأتي بالمسند إليه مذكوراً لفاتت عليك الفرصة، هذا معنى وَضَيْقِ فُرْصَةٍ.

ثم **قال**: (إِجْلَالِ) المقصود بالإجلال التعظيم بإن تصون لسانك، بإن تصون هذا

المسند إليه عن لسانك يعني لا تريد أن تذكره لأجل تعظيمه هذا كما يقع مثلاً في بعض الأحوال التي لا تريد أن تذكر فيها مثلاً اسم شخص من الأشخاص الذين تعظمه فتترك ذكر اسمه؛ لأجل تعظيمه، ولأجل فضله صونه صونه عن لسانك.

أو كأن تكون مثلاً في مقامٍ أو في حالةٍ لا يستحسن فيها أن تذكر هذا الشخص المعظم فتترك ذكره في ذلك المقام تعظيماً له، والعكس قال: (إِجْلَالٍ وَعَكْسِهِ) وذلك لأنك تحقر هذا المسند إليه فلاجل تحقره تصون لسانك عنه.

وهذا معروف، وكثيرٌ جداً في أقوال العرب، وفي خطابهم، ونثرهم، وشعرهم إذا كان هذا المسند إليه محقراً كأن يكون مثلاً فاسقاً أو فاجراً أو نحو ذلك فلا تريد أن تذكره مفهوم؟
قال: (وَنَظْمٍ) النظم المقصود بذلك المحافظة على الوزن أو القافية، ويدخل في ذلك المحافظة على السجع أيضاً الوزن والقافية، ويدخل في ذلك السجع مفهوم؟ مثال ذلك قول الشاعر:

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ
مفهوم؟ فحذف المسند إليه قال: أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ، الأصل أن يقول: ترد الناس الودائع حذف المسند إليه؛ لأجل المحافظة على القافية فقط، أو كقول الشاعر:

عَلَىٰ أَنَّنِي رَاضٍ بِأَنْ أَحْمَلَ الْهُوَىٰ وَأَخْلَصَ مِنْهُ لَا عَلَيَّ وَلَا لِيَا
أي لا عليّ شيءٌ ولا ليا شيءٌ فحذف المسند إليه وهو شيءٌ؛ لأنه لو ذكره لم يستقيم له الوزن، فحذف المسند إليه هنا إنما هو لأجل ضرورة الوزن، وكذلك في السجع ونحو ذلك.
ثم **قال:** (اسْتِعْمَالِ) أي تحذف المسند إليه اتباعاً للاستعمال الوارد عند العرب إما في خصوص بعض الأمثال والأقوال المشهورة عندهم، وإما في بعض التركيبات في بعض أنواع التراكيب اللغوية.

فمثال الأول قولك مثلاً: رميةٌ من غير راميٍ هذا مثل أي هي رميةٌ من غير راميٍ المقصود يُضرب هذا المثل في الأحوال التي تكون فيها الرمية موفقةً، ولكن من شخصٍ لا

يحسنُ الرمي فتضرب المثل هكذا.

هي رميةٌ فحذفت المسند إليه الذي هو الضمير هي، وحذفته؛ لأجل مراعاة الاستعمال، فالعرب هكذا استعملوا هذا المثل، وهكذا ذكروه فأنت تتبعهم، وكقولهم في المثل أيضًا " شنشنة أعرفها من أخزم " وهذا مثلٌ معروف شنشنة أي عادةٌ وخصوصةٌ.

والمثل هكذا يُذكر فأنت تتبعهم، ولا تقول: هي شنشنة أعرفها من أخزم فتحذف المسند إليه اتباعًا للاستعمال الوارد، ومثال الثاني أي مثال التراكيب اللغوية التي ورد فيها حذف المسند إليه ما كان مركبًا مثلًا مع نعم كقولك مثلًا: نعم الرجل زيدٌ، وإعراب هذا يعلم من النحو، ولهم في ذلك أوجهٌ مختلفة.

لكن في بعض الوجوه النحوية يجعلون زيد هذا خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ وجوباً تقديره الممدوح زيدٌ الممدوح زيدٌ، والجملة فيها أنواعٌ أخرى من الإعراب، ولكن لا نريد أن أتكلم فيها قد يجعلونه مبتدأً وخبره محذوفٌ وجوباً، وقد يجعلونه غير ذلك.

لكن المقصود عندنا في هذا الوجه إذا رجحنا هذا الوجه فإن المسند إليه يكون محذوفاً وجوباً فأنت تتبع العرب في استعماله النعمة بهذا الشكل، ومنه حبذا، ولذلك مثل بقوله: (ك) " حبذا طريقةً إلى آخره.

فحبذا أيضًا اختلفوا في أصلها، وفي معناها عند اختلف النحاة في ذلك فما من قائلٍ إن حب فعلٌ وذا فاعله، ومن قائلٍ إن حبذا كلها فعل، ومن قائلٍ غير ذلك لكن الذي يهمنا أن في بعض الأوجه، وفي بعض الأحوال فإن حبذا هذه تكون يعني في بعض الأوجه يكون المسند إليه محذوفاً، أن يكون مثلًا إذا قلت: حبذا زيدٌ يكون زيد خبراً لمحذوف، يكون زيد خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ وجوباً.

فهذا طريقة لهم في علم النحو، ولتفصيل ذلك يعلم في كتب النحو لكن إذا أخذنا بهذا الوجه في الإعراب، وهو أن زيد خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ فإن المسند إليه يكون محذوفاً، فأنت إذا أردت أن تأتي بجملة فيها حبذا بهذا الشكل فإنك تتبع الاستعمال الوارد، ولا تذكر

المسند إليه.

ولهذا مثل للحالة الأخيرة، وهي استعمال، وهي قوله: (وَنَظْمِ اسْتِعْمَالِ) مثل الاستعمال فقط بقوله: (كـ"حبذا طريقة الصوفية") طريقة هذه كما قلنا على مذهب بعض النحاة تكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً.

كـ"حبذا طريقة الصوفية" تهدي إلى المرتبة العلية" وأقترح أن تقول بدلاً من هذا التخليط كحبذا العقيدة السنية تهدي إلى المرتبة العلية على كل حال نحن نحافظ على أصل كلام الناظم، وهو يتعد كما ذكرت لكم أنفاً أن يأتي بمثل هذه الألفاظ التي يرفع فيها من مقام التصوف.

والشارح صاحب (حلية اللب المصون) أكثر منه في هذا فإنه يترك الكلام في البلاغة، ويسرح في مقامات الصوفية، ويطيل النفس في ذلك مع أن هذا كله خارج عن موضوع بحثنا حتى لو كان صواباً، يعني لو كان هذا المدح صواباً لكان خارجاً عن بحثنا كيف هو هو؟ فغير صواب.

قال: (واذكره) الآن إذا الناظم انتهى من الأحوال التي يكون فيها المسند إليه محذوفاً، وانتقل إلى الأحوال التي يكون فيها المسند إليه مذكوراً فقال:

واذكره للأصل والاحتياطِ غباوةٍ إيضاحِ انبساطِ
تليذ إلى آخر ما قال، إذا هناك أحوال يكون فيها المسند إليه مذكوراً، وأول هذه الأحوال الأصل قال: (واذكره للأصل) ومعنى ذلك أن الأصل أن يكون المسند إليه مذكوراً، فحيث لم يوجد إذا وجدت الآن إذا وجدت جملةً فيها مسندٌ ومسند إليه، والمسند إليه مذكورٌ، وأخذت تبحث عن السبب الذي من أجله المسند إليه مذكور.

فطبقت ما سيأتينا مثل الاحتياط، والغباوة، والإيضاح إلى آخره، ولم يسلم لك شيء من هذا كله فماذا تفعل؟ تقول: الأصل أن يكون مذكوراً لا احتاج أصلاً إلى نقطة بلاغية معينة، فالأصل في المسند إليه أن يكون مذكوراً.

ولذلك أو يذكره للأصل، ثم **قال**: (وَأَذْكُرُهُ لِلْأَصْلِ وَالْإِحْتِيَاظِ) ومعنى الاحتياط أنك كأنك لا تثق بالقرينة؛ لأجل ضعفها فالقرينة إما خفية في نفسها، وإما فيها نوع اشتباه أو نحو ذلك، كأن يذكر المسند إليه في الحديث، ثم يطول الزمن بعد ذلك، ويطول عهد السامع به فيذكر مرة أخرى؛ لاحتمال غفلة السماع عنه؛ لأجل طول العهد.

فضعف القرينة تجعلك لا تثق فيها، وإذا لم تثق فيها فأنت لا تعول عليها، فإذا لم تعول على القرينة فتحتاط لذلك بأن تذكر المسند إليه مفهوم؟ تذكر المسند إليه؛ لأجل الاحتياط هذا معنى قوله: (لِلْأَصْلِ وَالْإِحْتِيَاظِ).

ثم قال: (غَبَاوَةٌ) أي لأجل غباوة السامع الذي تخاطبه، فلأجل غباوته فإنك تنبه على هذه الغباوة، وأنه لا يفهم إلا بالتصريح فتذكر المسند إليه، وتقصد بذلك أن تُفيد بأن هذا المستمع غبي، وتقصد بذلك إهانته، وتحقيره.

كأن تقول لعابد الصنم مثلاً: الصنم لا يضر ولا ينفع فتذكر المسند إليه، أو كأن تخاطب شخصاً يستمع فتقول له: القرآن كلام الله شخصٌ يستمع القرآن فتقول له: القرآن كلام الله، ولا تحذف المسند إليه لما؟ لأنك كأنك تشير إلى أن هذا المخاطب ينبغي أن يكون الكلام معه بهذا الشكل؛ لأنه عنده نوع غباوة.

فهذا معنى قوله: (غَبَاوَةٌ إِضْاحٍ أَنْبِطِ) الإيضاح المقصود به زيادة إيضاح المسند إليه، وزيادة كشفه لذهن السامع؛ لأجل تثبيته في نفس السامع كقولك ملاً: هؤلاء جدوا فتذكر المسند إليه الذي هو اسم الإشارة؛ لأجل كثر زيادة الإيضاح، والتقرير، تقول: هؤلاء جدوا، هؤلاء بلغوا الغاية لما قررت هؤلاء؟ مع أنه كان يكفيك أن تقول: هؤلاء جدوا وبلغوا الغاية.

لكن تقرر هؤلاء فتذكر المسند إليه في الجملة الثانية؛ لأجل مزيد من الإيضاح والتقرير، ومنه قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقد كان يمكن أن تقول وهذا في غير القرآن: أولئك على هدى من ربهم ولا تذكر

المسند إليه في المرة الثانية أولئك مفهوم؟

وإن كان في هذا الاستدلال فيه شيء من النظر، يعني ذكره بعض البلاغيين لكن فيه شيء من النظر؛ لأنه لو فرضنا أننا حذفنا اسم الإشارة الثاني الذي هو أولئك فتبقى لدينا جملة وهم المفلحون.

يعني لو قلت: أولئك على هدى من ربهم وهم المفلحون أيضاً يبقى لديك مع ذلك مسندٌ إليه فلا يمكن أن تحذف المسند إليه مطلقاً، وإنما تحذف أولئك، ولكن لو قلت: وهم المفلحون تبقى مركبة مع ذلك من مسندٍ ومسندٍ إليه.

فالتمثيل بالآية فيه شيء من النظر لكن سيأتينا التمثيل بها لأجل معنى آخر إن شاء الله تعالى، قال: (عَبَاوَةَ إِضْحَاحِ انْبِسَاطٍ) أليس كذلك؟ عفواً نعم (انْبِسَاطٍ) والانبساط معناه ضبط الكلام وإطالته بحيث يكون هذا البسط للكلام مطلوباً بسبب من الأسباب.

ومثاله المشهور عند أهل البلاغة قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، فكان جواب موسى عليه السلام ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي﴾ [طه: ١٨] إلى آخر الآية.

كان يكفي في الجواب في جواب ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، كان يكفي أن يقول موسى عليه السلام: عصا ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧] عصا، هذا الجواب لكنه ذكر المسند إليه بل زاد عليه شيئاً آخر، وبسط الكلام.

قالوا: لأن هذا المقام، وهو مقام الكلام مع الله - سبحانه وتعالى - يستدعي بسط الكلام، كأن موسى عليه السلام ما اكتفى بذكر المسند إليه بل ذكر المسند والمسند إليه، وعقب ذلك بأوصافٍ أخرى؛ للرجعة في إطالة هذا المقام العظيم الذي ارتفع موسى عليه السلام إليه، وهو مقام أن يكون كليماً لله - سبحانه وتعالى - فلاجل هذه الرغبة في إطالة هذا المقام بسط الكلام، ومن بسط الكلام أن يأتي بالمسند إليه مع أنه لو حذف لكان الكلام مفهوماً، هذا معنى قوله: (إِضْحَاحِ انْبِسَاطٍ).

ثم قال: (تَلَذُّذٌ) والتلذذُ معناه أن تتلذذ أن تذكر المسند إليه لأجل التلذذ بذكره، ومن المعلوم أن بعض الألفاظ يتلذذ المتكلم بذكرها كأن يسألك شخصٌ مثلاً هل حضر فلان مثلاً؟ وفلان هذا حبيبيك، فتقول: حضر فلان مع أنك يمكن أن تجيبه حضر أو تقول نعم، لكن تذكر المسند إليه حضر فلان أو حضر الحبيب تلذذاً بإجراء هذا اللفظ على لسانك فكأنك تجد لذةً في سماع هذا اللفظ، كقولك مثلاً: الله حسبي ونحو ذلك.

قال: (تَلَذُّذٌ تَبَرُّكٌ إِعْظَامٌ) التبرك هو شبيهٌ بالتلذذ من وجهٍ ما، وفي المقصود أنك تستدعي البركة، واليمن، والخير بذكر اللفظ كأن يقول لك قائل: هل قال هذا القول نبي؟ فتقول: نبياً محمدٌ ﷺ قال هذا القول، فذكرت المسند إليه تبركاً بذكر هذا الاسم المبارك، وليس لذلك من سببٍ إلا الرغبة في البركة، واليمن بذكر اسم الحبيب ﷺ.

(تَبَرُّكٌ إِعْظَامٌ) الإِعْظَامُ معناه التعظيم، كيف قال؟ أيه نعم (تَلَذُّذٌ تَبَرُّكٌ) أيه نعم إِعْظَامٌ وعكسه قال: (إِعْظَامٌ إِهَانَةٌ) فمن أسباب ذكر المسند إليه إظهار تعظيمه أو تحقيره، فمثال ذلك أن يسألك شخصٌ هل رجع زيدٌ؟ فتقول: رجع الشجاع أو العكس تقول: رجع الجبان، فذكرت المسند إليه أولاً لأجل التعظيم، وذكرته ثانياً لأجل الإهانة والتحقير، فإذا هذان مقصدان لذكر المسند إليه.

ثم قال: (إِعْظَامٌ إِهَانَةٌ تَشَوُّقٌ نِظَامٌ) التشويق هذا واضح أيضاً، ومعناه أن تكون متشوقاً إلى المسمى بهذا اللفظ فتذكر الاسم لأجل التشويق إلى مسماه وهذا واضح.

ثم قال: (نِظَامٌ) النظام المقصود به النظم، قال الشارح: النظام جمع نظم، فالنظام أي ضرورة الوزن والقافية فإنها تجبرك على ذكر المسند إليه في بعض الأحوال، وأمثلة ذلك مشهورة نعم، ومعروفة على كل حال قضية الوزن والقافية هذا أمرها سهل؛ لأنك إذا كنت تزن الشعر قد تذكر المسند عليه، وقد تحذفه لا لنقطة بلاغية إلا لأجل ضرورات الوزن والقافية.

وإذا كان الوزن يجعلك ترتكب مخالفةً نحويةً المعروفة لأجل ضرورة الوزن فكيف

بما هو ليس من قبيل المخالفة النحوية؟ وإنما غايته أن يكون مرجوحاً، كذكر مسند إليه كذكر المسند إليه حال كونه حذفه راجحاً أو العكس، ولا شك أن ضرورة هذا يعني ليس بإحصاء في الآيات الشعرية ذكر المسند إليه لا لسببٍ إلا لضرورة النظم.

قال: (تَشَوُّقٍ نِظَامٍ تَعَبُّدٍ) التعبد كقولك مثلاً: الله أكبر فهذا ما يذكر إلا للمحافظة على اللفظ على اللفظ التعبدية، والتعجب قال: (تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ) كقولك مثلاً: زيدٌ يسرع الأسد فالحكم هنا غريبٌ يندر وقعه فلاجل غرابته، وندرته فإنك تذكر المسند إليه لقصد إظهار التعجب من شدة بأسه إظهاراً للتعجب من شدة بأسه، فتقول: زيدٌ يسرع الأسد أو زيدٌ يحمل الشيء الثقيل نعم.

ثم قال: (تَهْوِيلٍ) التهويل المقصود به قصد التهويل والإرهاب، كقولك: أميرُ البلد يأمرُ بكذا وكذا فما ذكرت المسند إليه بهذا الاسم بهذا اللقب الذي هو أمير البلاد إلا لأجل التهويل والإرهاب؛ لأن هذا التهويل والإرهاب سببٌ في وقوع الامتثال والطاعة من المخاطب، بخلاف لو لم تذكر لو قلت له: أنت مأمورٌ بكذا لعله لا يتنبه إلى أن الأمر هو أمير البلد فتتعهد ذكر المسند إليه لأجل التهويل، ولأجل إرهاب المخاطب.

تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْوِيلٍ تَقْرِيرٍ أَوْ إِشْهَادٍ أَوْ تَسْجِيلٍ
التقرير المقصود التمكن في نفس السامع، ومثل له بعض أهل العلم بقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [لقمان: ٥]، فتكرير اسم الإشارة هنا لأجل أن ينبه على أن كما أنهم هؤلاء القوم كما أنهم أهل هدى في الدنيا فإنهم أهل فلاح في الآخرة.

فكأنه يمكن هذا المعنى في نفس السامع، فهم مخصوصٌ بالهدى في الدنيا، ومخصوصٌ بالفلاح في الآخرة، وإما الإشهاد فالمقصود به في القضايا عند القاضي كأن تقول مثلاً عند القاضي مثلاً: زيدٌ أخذ مني مالاً هذا لا بُد من ذكر المسند إليه، والقضايا الشرعية لا يمن أن تقوم بحذف المسند إليه، فلا بُد من الذكر.

وأيضًا (التسجيل) ومعنى التسجيل عند القاضي نوعٌ من التوثيق عند القاضي مفهوم؟ يعني الإشهاد والتسجيل متقاربان لكن الإشهاد مطلق الشهادة، والتسجيل معناه التوثيق بين يدي القاضي حتى لا يكون له من سبيلٍ إلى الإنكار أو التنصل مفهوم؟ فالموثقون يعلمون هذا جيدًا، وهم المعتنون بكتابة الوثائق الشرعية، وإن كان هذا العلم قد انقرض تقريبًا في هذا الزمان لك ن قصدنا أن هذا معروف، وهو أن هذا التوثيق يجعلك تذكر المسند إليه ولا تحذفه.

فتقول مثلًا: باع زيدٌ كذا وكذا فتذكر المسند إليه ولا تحذفه، وإن كان سياق الكيان قد يحتمل حذف المسند إليه لأنه إذا كان معلومٌ بقريضة أو معلومٌ بسياق الكلام أو نحو ذلك، ولكنك تتعمد ذكره لأجل التوثيق والتسجيل فهذا معنى قوله: (تقرير أو إلهاد أو تسجيل)

ثم قال:

وَكُونُهُ مُعَرَّفًا بِمُضْمَرٍ بِحَسَبِ الْمَقَامِ فِي النُّحُو دُرِي
إلى آخره، هذا مبحثٌ آخر انتهى الآن من ذكر مبحثٍ حذف المسند إليه وذكره، وسينتقل إن شاء الله -تبارك وتعالى- إلى مبحثٍ ثاني، وهو متى يكون المسند إليه معرفًا؟ ومتى يكون نكرةً؟ وسيبدأ بالتعريف، ويذكر أنواع التعريف متى يكون معرفًا بالضمير، وبالعلم، وباسمٍ موصول، وباسم الإشارة، وبال أي اللام، وبالإضافة؟ سيذكر هذا كله، وسنشرحه إن شاء الله تعالى تبعًا لكلام الناظم، ونقف عند هذا القدر.

نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفعنا بما علمنا، ويجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأقول قول هذا، وأستغفر الله لي ولكم، ولحمد لله رب العالمين.



الدرس السابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد؛

إن أصدق الحديث كلامُ الله سبحانه وتعالى، وإن أفضل الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكلُّ مُحدثَةٍ بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، هذا هو الدرس السابع من سلسلة شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون للأخبري في علوم البلاغة الثلاثة.

ونحن في الباب الثاني، وهو الباب المتعلق بالمسند إليه، وقد ذكرنا آنفاً حال المسند إليه من جهة الحذف، والذكر، وذكرنا الصور التي يكون فيها المسند إليه محذوفاً أو مذكوراً، ومنتقل اليوم إن شاء الله تبارك وتعالى إلى تعريف المسند إليه وتنكيره، وأقرأ شيئاً من المتن قبل ذلك وأقول، قال الناظم رحمه الله تعالى:

الباب الثاني في المسند إليه

| | |
|---|---|
| يُحْدَفُ لِلْعُلْمِ وَلَا خَيْبَارِ | مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ |
| سَتْرٍ وَضَيْقِ فُرْصَةٍ إِجْلَالِ | وَعَكْسِهِ وَنَظْمِ اسْتِعْمَالِ |
| كَـ "جَذَا طَرِيقَةُ الصُّوفِيَّةِ | تَهْدِي إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْعَلِيَّةِ" |
| وَأذْكَرُهُ لِلْأَصْلِ وَالْإِحْتِيَاظِ | غَبَاوَةِ إِيْضَاحِ انْبِسَاطِ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

تَلْدُذُّ تَبْرُكُ إِعْظَامِ إِهَانَةُ تَشْوُقِ نِظَامِ
 تَعْبُدُ تَعَجُّبِ تَهْوِيلِ تَقْرِيرِ أَوْ إِشْهَادِ أَوْ تَسْجِيلِ
 وَكُونُهُ مُعَرَّفًا بِمُضْمَرِ بِحَسَبِ الْمَقَامِ فِي النُّحُو دُرِيِّ
 وَالْأَصْلُ فِي الْمَخَاطَبِ التَّعْيِينُ وَالتَّزْكُ لِلشُّمُولِ مُسْتَتِينُ
 وَكُونُهُ بَعْلَمٍ لِيُخْصَّ لَا بِإِذْنِ سَامِعٍ بِشَخْصٍ أَوْ لَا
 تَبْرُكُ تَلْدُذُّ عِنَايَةُ إِجْلَالُ أَوْ إِهَانَةُ كِنَايَةُ
 وَكُونُهُ بِالْوَضْعِ لِلتَّفْخِيمِ تَقْرِيرِ أَوْ هُجْنَةِ أَوْ تَوْهِيمِ
 إِيمَاءٍ أَوْ تَوَجُّهِ السَّامِعِ لَهُ أَوْ فَقْدِ عِلْمِ سَامِعٍ غَيْرِ الصَّلَةِ
 وَبِإِشَارَةٍ لِكَشْفِ الْحَالِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ أَوْ اسْتِجْهَالِ
 أَوْ غَايَةِ التَّمْيِيزِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْحَاطِّ وَالتَّنْيِيزِ وَالتَّفْخِيمِ
 وَكُونُهُ بِاللَّامِ فِي النُّحُو عِلْمِ لَكِنَّ الاسْتِغْرَاقِ فِيهِ يَنْقَسِمُ
 إِلَى حَقِيقِيٍّ وَعُزْفِيٍّ وَفِي فَرْدٍ مِنَ الْجَمْعِ أَعَمَّ فَاقْتَفِي
 وَبِإِضَافَةٍ لِحَصْرِ وَاخْتِصَارِ تَشْرِيْفِ أَوَّلٍ وَثَانٍ وَاحْتِقَارِ
 تَكَاوُفٍ سَامَةٍ إِخْفَاءِ وَحَثِّ أَوْ مَجَازِ اسْتِهْزَاءِ
 وَنَكْرٍ أَوْ إِفْرَادًا أَوْ تَكْثِيرًا تَنْوِيْعًا أَوْ تَعْظِيمًا أَوْ تَحْقِيرًا
 كَجَهْلٍ أَوْ تَجَاهُلٍ تَهْوِيلِ تَهْوِينِ أَوْ تَلْبِيسِ أَوْ تَقْلِيلِ
 وَوَضْفِهِ لِكَشْفِ أَوْ تَخْصِيصِ

إلى آخره، ينتقل بعد ذلك إلى أحوالٍ أخرى من أحوال المسند إليه غير التعريف والتنكير، إذا متى نجعل المسند إليه معرفًا، معرفة؟ ومتى نجعله نكرة؟ والأصل أن المسند إليه يكون المعرفة، ولذلك بدأ بالتعريف قبل التنكير، وذلك لأن المسند إليه هو الذي يُقصد بالحكم عليه، فالأصل أنك لا تحكم إلا على شيءٍ معلوم لدى المخاطب، إذ الحكم على الشيء المجهول غير مفيد.

الأصل إذاً أن يكون هذا المسند إليه الذي يُحكم عليه بشيءٍ ما، الأصل أن يكون معرفة

لا نكرة، هذا الأصل، لكن قد يكون نكرة لأسبابٍ أخرى، ومع كونه الأصل فإن كونه معرفةً بإظهارٍ أو علميةٍ أو موصوليةٍ أو إشارةٍ أو بال، أو بالإضافة، لكل ذلك أسبابٌ وأحوالٌ وصورٌ نتطرق إليها تبعاً للناظم بإذن الله سبحانه وتعالى.

قال الناظم وكونه معرفةً بمضمرة، بدأ بالضمير أولاً، فقال:

وَكُونُهُ مَعْرَفًا بِمُضْمَرٍ بِحَسَبِ الْمَقَامِ فِي النَّحْوِ دُرِي

فهنا أحوال النظام عليه رحمة الله إلى علم النحو، لمعرفة أحوال الضمير، أحوال كون المسند إليه معرفةً بالضمير، أي معرفةً على هيئة الضمير، والذي ينبغي أن نذكره هنا أن هذا الضمير إما أن يكون ضمير متكلم؛ كأنا ونحن، وإما أن يكون ضمير مخاطب؛ كأنت وأنتِ وأنتما إلى آخره، وإما أن يكون ضمير غيبة؛ كهو، وهي ونحو ذلك.

والضمير إذاً، هذا الضمير لا بد أن يتقدمه مرجعٌ يعود إليه، وهذا التقدم إما أن يكون لفظاً، وإما أن يكون معنىً، وإما أن يكون حكماً، فمعنى تقدم المرجع، أي مرجع الضمير لفظاً أن يتقدم عليه في اللفظ، وذلك يكون إما حقيقةً، وإما على سبيل التقدير، فالمتقدم لفظاً حقيقةً هو أن تنطق بالمرجع أولاً في اللفظ، ثم تأتي بالضمير بعده، كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩].

فمرجع هذا الضمير الذي هو مرجعه لفظ الجلالة الله، وهذا قد تقدم على الضمير في اللفظ، وأما التقدم لفظاً، ولكن في التقدير، فقولك مثلاً: نعم رجلاً زيداً، نعم رجلاً زيداً، وهذا كما ذكرت لكم آنفاً هذا الترتيب من جهة النحو يحتمل توجيهاتٍ نحويةً مختلفة، لكن إذا فرضنا أننا نُعربُ زيداً، الذي هو المخصوص بالمدح، نعربه مبتدأً مؤخرًا، ونُعربُ الجملة قبله خبراً مقدماً على هذا الفرض، فإن مرجع الضمير الموجود في قولنا نعم زيداً، نعم رجلاً هذا الضمير حينئذٍ.

وإن تأخر المرجع عن الضمير في اللفظ، لكنه في التقدير متقدمٌ عليه؛ لأنه المرجع هو زيد، وهو متأخرٌ في اللفظ، لكنه متقدمٌ في التقدير؛ لأنه مبتدأ، والمبتدأ مرتبةً أن يكون متقدماً

على الخبر. فكأنه قد نُطِقَ به قبل الضمير، لأن الأصل أن المبتدأ يكون متقدماً، فهو متقدم في المرتبة، وهذا معنى قولنا أن يتقدم المرجع على الضمير في اللفظ حقيقةً أو تقديرًا.

الحالة الثانية: أن يتقدم المرجع على اللفظ معنىً، وذلك بأن يوجد لفظٌ يعني فيه

حالات، تقدم المرجع معنىً فيه حالات:

الحالة الأولى: أن يدل عليه لفظٌ من جنسه.

والحالة الثانية: أن توجد قرينة حالية.

فتقدم اللفظ من جنسه كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة:

٨]، فالضمير هو مرجعه هو العدل، والعدل غير مذكور لفظاً قبل الضمير، لكن وجد لفظٌ من جنسه، هو لفظ اعدلوا، فإن هذا اللفظ يدل على المرجع الذي هو العدل، فهو وإن لم يتقدم لفظاً تقدم معناه في الفعل.

فهذا معنى قولنا: أن يدل عليه لفظٌ من جنسه متقدماً قبله، ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾

[المائدة: ٨]، أي العدل أقرب للتقوى، ومثله أيضاً قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ

ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨]، فهو يرجع على الرجوع، على معنى الرجوع،

وهذا المعنى غير ملفوظٍ ولكنه مدلول عليه بلفظة ارجعوا التي هي من جنسه، فهذه **إذا هي**

الحالة الأولى.

الحالة الثانية: أن توجد قرينة حالية، وهذا قد ذكرناه آنفاً في بعض الدروس السابقة،

وذلك في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ﴾

[النساء: ١١]، الضمير المستتر في ترك مرجعه هو الميت، والميت أو الهالك غير مذكور قبل

ذلك في اللفظ، ولكن دلت عليه القرينة، فالقرينة الدالة عليه هي أن الكلام بالإرث، والإرث

لا يكون إلا بعد موت ميت.

ومثله أيضاً قول الله سبحانه وتعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، فسياق

الكلام وذكر العشي قرينة حالية تدل على أن المراد بالتواري الشمس، وقد ﴿حَتَّى تَوَارَتْ

بِالْحِجَابِ ﴿ص: ٣٢﴾، نعم.

قلنا إذا: تقدم المرجع يكون على وجوه ثلاثة:

ذكرنا الوجه الأول: أن يتقدم لفظاً حقيقةً أو تقديرًا.

وذكرنا الوجه الثاني: وهو أن يتقدم المرجع على الضمير معنىً.

والحالة الثالثة: أن يتقدم المرجع على الضمير حكمًا؛ كضمير الشأن في مثل قوله

سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١، ٢].

فهذا المرجع لم يتقدم لا في اللفظ، ولا في المعنى، ولكن، وكان حقه أن يتقدم، لكن أخر لنكتةً بيانيةً، بلاغيةً هي البيان بعد الإبهام، والمقصود إذاً أن علم النحو يرشدنا قضية إيراد الضمير، وتقدم مرجعه بحسب الأحوال، ثم إيراد هذا المسند إليه ضميرًا كما ذكرنا أنفًا يكون ضمير متكلم، أو ضمير مخاطب، أو ضمير غائب، وهذه الضمائر الثلاثة التي هي للتكلم، أو الخطاب، أو للغيبة تدلُّ دلالةً قاطعةً على المقصود لا يوجد فيها أدنى احتمال، بل قد تكون، بل هي أظهر في القطع من، من الاسم الظاهر.

كقولك مثلاً: أنا أقول لك كذا، هذا قاطع في المراد، لكن لو ذكرت اسم مثلاً، فقلت فلان يقول لك كذا، هذا قد يحتمل أن يكون المراد شخصًا آخر يشترك معي في الاسم، وهذا موجود، فإذا هذه الضمائر ذات دلالةً قاطعةً نافيةً للاحتمال، نعم.

فهذا معنى قوله:

وَكُونَهُ مُعَرَّفًا بِمُضْمَرٍ بِحَسَبِ الْمَقَامِ فِي النُّحُو دُرِي
نعم، الأصل عندنا أن الضمير الخطاب موضوع لأن يستعمل في شخص معين، في معينٍ مخصوص، لما أقول مثلاً: أنت تقول كذا، وكذا، هذا ضمير الخطاب أنت، الأصل أنني أقصد بذلك فلانًا من الناس، مقصودًا معينًا مخصوصًا، هذا هو الأصل، ولذلك قال: والأصل في المخاطب التَّعْيِينُ، فأنت توجه كلامك إلى شخصٍ مثلاً، شخصٍ حاضرٍ معينٍ مخصوصٍ، لكن قد يخرج هذا الخطاب عن أصل وضعه لنكتةً أو سبب.

ولذلك قال: **والتَّركُ لِلشُّمولِ مُستَبِينٌ**، أي التَّركُ تركُ التعيينِ مستبينٌ أي ظاهرٌ؛ لأجل الشمولِ، أي لأجل إفادة الشمولِ، فكأنه قال: الأصلُ في الضميرِ، الأصلُ في ضمير المخاطبِ التعيينُ إلا أنه يجوز أن تأتي بضمير المخاطبِ ولا تريد به التعيينِ، بل تقصد بذلك الشمولِ، أي تركُ التعيينِ، وتقصدُ الشمولِ بكلامك.

ومثالُ ذلك أن تقول مثلاً: فلان شخصٌ من الناس رجلٌ لئيمٌ، فلان لئيمٌ، إن أحسنت إليه، إن أحسنت أنت إليه، إن أحسنت إليه لم يعتبر إحسانك مثلاً، أو إن أكرمته أنت أهانك، وشاهده قول المتنبي مثلاً:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمرد
الضميرُ هنا الذي هو أنت لا يقصد به شخصٌ معين، وإنما تقصد مُطلق المخاطبِ على سبيل البدلية، أي أن كل فردٍ من أفراد هذا المطلق يصحُّ أن يكون مقصوداً بهذا الخطابِ، إذا أنت أكرمت الكريم ملكته، المتنبي لا يخاطب شخصاً معيناً بقوله أنت، ولكن أي شخصٍ أي ما كان يصحُّ أن يدخل في هذا الخطابِ على سبيل البدلِ، إذا أنت أكرمت الكريم ملكته في قوة قوله إذا أكرم الكريمُ مُلكك، وإذا أكرم اللئيمُ تمرد.

ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا﴾ [السجدة: ١٢]، ليس المراد بقوله ولو ترى، ليس المقصود بذلك مخاطباً معيناً، بل المقصود مُطلقُ المخاطبِ، فكأن حالة المجرمين في ذلك اليوم المهيب بلغت من الظهورِ ما يعني لا يُحتاج معه إلى تخصيصِ راءٍ دون راءٍ آخر، فكلُّ من يراهم حينئذٍ يظهرُ له حالهم.

لذلك يمتنع خفاءُ حالتهم على أهل المحشرِ، ولذلك لشدة ظهورها، واتضحها، فلذلك ليس المقصود شخصاً معيناً، وإنما توجه الخطابُ إلى غير معين، على سبيل البدلِ، هذا الذي ذكرناه هنا هو في الحقيقة إخراجٌ للكلامِ على خلاف مقتضى الظاهرِ، وهذا الخروجُ على خلاف مقتضى الظاهرِ إنما يكون لسببٍ، لنكتةٍ كما ذكرنا في الآية الكريمة، وكما ذكرنا في الشاهد الآخر من كلام المتنبي.

إذا قال والأصل في المخاطبِ التعيينُ، والتركُّ للشمولِ مستريح، انتهى من الكلام في الصورة الأولى، وهي صورةُ ورودِ المسندِ إليه ضميراً، ثم بعد هذا ينتقلُ إلى ورودِ المسندِ إليه علماً، فقال:

وكونُهُ بعَلْمٍ لِيَحْضُرَ
تَبَرُّكُ تَلَذُّذُ عِنَايَةٍ
بِذَهْنِ سَامِعٍ بِشَخْصٍ أَوْ لَا
إِجْلَالٌ أَوْ إِهَانَةٌ كِنَايَةٌ

إذا يردُ المسندُ إليه علماً، ويكون ذلك لأسبابٍ متنوعةٍ مختلفة، من أهم هذه الأسباب التي ذكرها البلاغيون هذا الذي نظمه بقوله: بِذَهْنِ سَامِعٍ بِشَخْصٍ أَوْ لَا، إذا السببُ الأول: إحضارُ المسندِ إليه بشخصه في ذهن السامع ابتداءً، وهذا معنى قوله أولاً أي ابتداءً، باسمه الخاص به، بحيث لا يمكن أن يُطلق على غيره باعتبار وضعه لهذه الذات المخصوصة المعينة.

فإذا معنى قولنا إحضار المسندِ إليه بشخصه في ذهن السامع، أي لفتُ ذهن السامع، لفتُ نفس السامع وتوجيهها إليه، ولو كان حاضراً، يعني ليس المقصود أيضاً حضوره بالذات، فقد يكون حاضراً، لكن المقصود أن تلفت نفس السامع إليه، هذا معنى قولنا إحضار المسندِ إليه بشخصه، أي بعينه، لا بجنسه العام في ذهن السامع.

وقولنا ابتداءً، وهو المُعَبَّرُ عنه بقول الناظم أولاً، نحترز به عن الإحضار الذي يكون ثانياً، وذلك كما في قولك مثلاً: جاء زيدٌ وهو راكبٌ، فالضميرُ هنا الذي هو ضمير الغائب هو، وإن أُحضر بشخصه في ذهن السامع، لكن إحضاره جاء ثانياً، وذلك بعد أن أُحضر بمرجع الضمير أولاً؛ لأن هذا الضمير هنا له مرجع، فأحضر الشخصُ في ذهن السامع أولاً بهذا المرجع، ثم أُحضر ثانياً بالضمير، لكن حين نحترز بقيد الابتداء نخرجُ مثل هذه الصورة، فلا يبقى لنا إلا العلمُ بصورته المعروفة؛ كقولك مثلاً: وفد زيدٌ علينا، المسندُ إليه الذي هو زيد، إنما جيء به علماً لأجل أن تلفتَ ذهن السامع ابتداءً إلى هذا الشخصِ باسمه المعين المخصوص.

وهذا إذا أهم دواعي إيراد المسند إليه علمًا، ولذلك قدمه قبل غيره، والبلاغيون يقدمونه قبل غيره من الدوال، ثم قال: تَبْرُكٌ تَلْدُذٌ إِلَى آخِرِهِ، قصد التبرك وذلك إن كان اسمه، أي اسمُ المسند إليه مما يُتَبْرَكُ به، كقولك مثلًا: محمدٌ شفيعنا يوم القيامة، محمدٌ شفيعنا يوم القيامة، تتعمد ذكر اسم النبي محمد ﷺ بخصوص العلم، ولا تذكره بصفةٍ أخرى، كأن تذكره باسم موصولٍ، أو أن تذكره بضميرٍ أو نحو ذلك، بل تذكره باسمه المخصوص المعين الذي هو علمٌ عليه، وذلك لأجل التبرك باسمه.

ومثله التلذذ، فهما قريبان، لكن التلذذ يكون، يختلفان بحسب السياق، التلذذ يكون في نحو مثلًا في ذكر أسماء المحبوبين ونحو ذلك؛ كقول أبي الطيب المتنبّي في قصيدة بها بعض الملوك، فيقول: أسامياً لم تزده معرفةً بعد أن ذكر بعض الأسماء والألقاب، يقول:

أَسَامِيًّا لَمْ زَجِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةُ ذِكْرِنَاهَا

يعني ما ذكرناها إلا تلذذاً بذكرها، مثلاً ذكر المسند إليه بالعلم لأجل التلذذ، قول

المجنون، وهو مجنون ليلي قيس، يقول:

بِاللّهِ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ قَلْنِ لَنَا لِيَلَايَ مَنْكَنْ أَمْ لِيَلَى مِنَ الْبَشْرِ

ليلاي منكن أم ليلي من البشر، الشاهد عندنا قوله: أم ليلي من البشر؟ يخاطبُ الأطباء،

فيقول: هل ليلي منكن، من الأطباء؟ أم هي من البشر؟، المعنى واضح، الشاهد قلنا أم ليلي

من البشر، فإن سياق الحديث، كان يقتضيه أن يقول أم هي من البشر، ليلاي منكن أم هي من

البشر؟ لكنه والسبب واضح؛ لأن المرجع تقدم، ثم قام إذاً بذكر الضمير، لكنه أورده على

من لقصد الإخبار بتلذذه بذكر اسم محبوبته، نعم، فهذا معنى التلذذ.

نعم قال:

تَبْرُكٌ تَلْدُذٌ عِنَايَةٌ إِجْلَالٌ أَوْ إِهَانَةٌ كِنَايَةٌ

العناية المقصود بها الاعتناء بشأنه، وذلك يكون للترغيب مثلاً، أو للتحذير، أو للتنبيه،

ونحو ذلك، مثلاً الترغيب قولك مثلاً: زيدٌ صديقك فأكرمه، فأنت هنا تعني بشأن زيد،

فتذكره باسمه العلم، وذلك لأجل الترغيب في شيء معين، زيد صديقك فأكرمه، ترغبه في إكرامه بعد أن تعتني بشأته بذكر اسمه علمًا، أو بعكس ذلك هذا الترغيب عكسه أن يكون للتحذير مثلًا؛ كأن تقول مثلًا: زيدٌ خائنٌ فاجتنبه، هذا من أجل التحذير، نعم، وهو يكون لأغراضٍ أخرى، ولكن هذا المقصود بقوله العناية.

ثم قال: إجلالٌ أو إهانةٌ كنايةٌ، الإجلال هو التعظيم، فتعظيم المسند إليه يكون ببعض الألقاب التي تفيد التعظيم، كأن تقول مثلًا: جاء صلاح الدين، أو جاء مثلًا سيف الدولة، فهذه الألقاب من هذا النوع، والألقابُ داخلَةٌ في الأعلام كما هو معروف، اسمًا أتى وكنيةً ولقبًا، فالعلم يأتي اسمًا، ويأتي كنيةً، ويأتي لقبًا.

فهذه الألقاب تفيد التعظيم، والثناء، والمدح، وبالعكس ذلك الإهانة؛ كأن تأتي ببعض الألقاب المفيدة لمعنى الإهانة؛ كأنف الناقة مثلًا، فتقول مثلًا: جاء أنف الناقة، وهذا معروف أنف الناقة من أسماء القبائل المشهورة التي كان أصحابها يعني يجدون من هذا الاسم حياءً، وغضبًا لمقامهم إلى أن مدحهم الحُصَيَاةُ، بقوله:

قومٌ هم الأنف والأذنانُ غيرهم ومن يسوج أنف الناقة الذنب

فصاروا يفتخرون بلقبهم، على كل حال هذا هو المعنى، وأيضا يكون في الكنى؛ كأن تقول مثلًا: جاء أبو الفضل، أبو الفضل مفيدةٌ للتعظيم، أو بعكس ذلك؛ كأن تقول: جاء مثلًا، أبو الجهل، بعكس ذلك هذه كنيةٌ تفيد الإهانة، المقصود أن ذكر العلم يكون للإجلال، ويكون للإهانة، ويكون لشيءٍ آخر هو الكناية.

وهذه الكناية لا تستقيم في كل الأعلام، وإنما هي تصلح في بعض الأعلام التي يكون لها معنى أصلي قبل أن تكون علمًا، ويكون ذلك المعنى الأصلي مرادًا ذكره عند المتكلم، ومثالهم المشهور عند البلاغيين أبو لهب، فتتعمد أن تقول مثلًا: أبو لهب فعل كذا، كناية عن معنى كونه من أهل جهنم؛ أن كنيته في الأصل قبل أن تصبح علمًا على شخصٍ مخصوصٍ معين، هذا الكنية في الأصل تتضمن معنى النار، ومعنى اللهب الذي يناسب معنى جهنم،

فهذا المعنى يصلح العلم له بالنظر إلى معناه الوضعي في اللغة، وذلك قبل أن يجعل علمًا على ذلك، هذا معنى قولك، قول الناظم كناية.

نعم، وذلك بقطع النظر عن الوضع الأول الذي هو أن هذه الكنية مركبةٌ إضافيةٌ، مكونٌ من أبي لهب، هذا كله لا ننظر إليه، ولا ننظر أيضًا إلى كونه لقبًا مخصوصًا على ذاتٍ معينة، وإنما ننظر إلى الوضع الأول الذي هو هذا، عفوًا ننظر إلى الوضع الأول الذي هو المعنى الإضافي، يعني قلبت الأمرين، ننظر إلى المعنى الأول الذي هو الوضع الأول الإضافي، والذي فيه معنى اللهب المناسبة للنار ولجهنم، ولا ننظر إلى المعنى اللقبى الذي صار علمًا على ذات المخصوص، فهذا معنى قوله الكناية.

وعلى كل حال قضية الكناية هذه فيها كلامٌ كثيرٌ للبلاغيين، وفي خصوص هذا المثال الذي هو أبي لهب لهم كلامٌ طويلٌ لا نريد أن نرجع عليه الآن؛ لأنه يخرجنا عن مقصودنا من الاختصار، وتذليل مسائل هذا العلم، نعم.

ثم انتقل إلى اسمٍ موصول، فقال: وكونه بالوصل، أي إيراد المسند إليه علمًا على صيغة اسم الموصول، يكون لأسبابٍ ودواعي منها قال:

وكونُهُ بِالْوَصْلِ لِلتَّفْخِيمِ تَقْرِيرٍ أَوْ هُجْنَةٍ أَوْ تَوْهِيمِ
إلى آخره، إذا المعنى الأول هو التقرير، ومعنى التقرير زيادة التقوية والتأثير للغرض الذي سيق له الكلام، مفهوم؟ زيادة التقرير والتأكيد للغرض الذي سيق له الكلام، ومثاله المعروف عندهم قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، فالغرض الذي سيق له هذا الكلام هو عفة يوسف عليه السلام، ونزاهته، هذا الغرض عُبر عنه باسمٍ موصولٍ مع صلته لأجل أن يدل على هذا الغرض أتم بيانٍ وأحسنه.

فالتعبير بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، أبين وأظهر في تقرير هذا الغرض من قول القائل مثلاً: وراودته امرأة العزيز، أو أن يذكر اسمها: راودته فلانة زليخة أو غير ذلك، والسبب أن هذه الصلة التي هو في بيتها، هذه الصلة تفيد

هذا المعنى، تفيد تقرير معنى النزاهة والعفة؛ لأنه إذا كان في بيتها، فإن ذلك أدعى لأن يجيب طلبها، وهو مع ذلك عليه السلام لم يجب طلبها، وإنما عسر الكلام، فهذا دليل على كمال نزاهته وعفته.

فإذا التعبير بالتي هو في بيتها، أفضل في تقرير هذا المعنى، ثم بعد ذلك نقول: العلماء يقولون هنا، البلاغيون يقولون: إيراد العلم على صيغة المسند إليه على صيغة اسم الموصول، قد يكون لتقرير المسند، وقد يكون لتقرير المسند إليه بعد اتفاقنا على أن المقصود زيادة تقرير الغرض الذي سيق له الكلام.

فإن كان لتقرير المسند الذي هو الآن المرادة، فمعنى ذلك المسند هو المرادة؛ فهو يقول: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، المسند إليه هو التي هو في بيتها، والمسند هو راودته.

طيب، إذا قلنا بأن المراد التقرير المسند فمعنى ذلك أن هذه المرادة وقعت منها دون تردد لا محالة، لم؟ لأن كونه عليه السلام في بيتها مع ما لها من النفوذ على أهل بيتها، ومع ما يجره كونه في بيتها من وجود الألفة والاختلاط ونحو ذلك هذا كله أدل على معنى وقوع المرادة، فإذا إيراد الصلة يفيد تقرير المسند الذي هو المرادة، تقرير المسند أي وقوع هذه المرادة لا محالة.

وقيل: إن المراد تقرير المسند إليه الذي هو امرأة العزيز، لأنه لم يذكرها بصيغة اسم الموصول، لأمكن وقوع الاشتراك والإبهام، ولو قال مثلاً: راودته فلانة، فيحتمل أن تكون هنالك امرأة أخرى تحمل نفس الاسم، فدفع هذا الاحتمال، وهذا الاشتراك يكون بمثل، بذكر الصلة، ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، فهذا يدفع الاحتمال.

فإذا نعود فنقول: إن زيادة التقرير تكون للغرض الذي سيق له الكلام، هذا الذي عليه أغلب أهل البلاغة، ثم بعضهم يقول: جاء لأجل تقرير المسند، وآخرون يقولون: لأجل تقرير المسند إليه، هذا الداعي الأول، أو الغرض الأول، قال:

وَكُونُهُ بِالْوَصْلِ لِلتَّفْخِيمِ تَقْرِيرٍ أَوْ هُجْنَةٍ أَوْ تَوْهِيمٍ
 أنا لم أذكر التفخيم، ذكرتُ التقرير مباشرة، التفخيم ظاهر، التفخيم هو كقول الله
 سبحانه وتعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، الموصول هنا هو ما غشاهم،
 وصلته هي غشاهم، فهنا قصد التفخيم والتهويل للمسند إليه، فغشاهم من اليم ما غشاهم،
 هذا أبلغ في التفخيم مما لو قال مثلاً في غير القرآن: فغشاهم من اليم ماءً كثير، أو ماءً غزيراً، لا
 أتى بما الموصولية لإفادتها معنى التفخيم، والتهويل، نعم.
 وهذا ظاهر، ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] أي غشاهم شيء ليس في الحساب،
 لا سبيل إلى بيانه وتوضيحه لكثرتة، وغزارته، وهوله، فهذا معنى إيراد المسند إليه على
 صيغة اسم الموصول.

وَكُونُهُ بِالْوَصْلِ لِلتَّفْخِيمِ تَقْرِيرٍ أَوْ هُجْنَةٍ أَوْ تَوْهِيمٍ
 الهجنة هو أن يكون التصريح بالاسم الدال على ذات المسند إليه أن يكون مُشعراً
 بشيء ينفر منه الناس في العادة والعرف، فيقع استهجان التصريح بهذا الاسم، فلأجل ذلك
 يعوض هذا الاسم المستهجن باسم الموصول مع صلة، كقولك مثلاً: الذي يخرج من أحد
 السبيلين ناقض للوضوء، إذا كنت تقصد تفادي ذكر هذا الخارج من أحد السبيلين باسمه
 المعروف به في اللغة، فتستعيض عن ذلك بالإتيان بالاسم الموصول مع صلته، فتقول: الذي
 يخرج من أحد السبيلين ناقض للوضوء.

نعم، أو أن يكون مثلاً شخص ذو اسم منكر، أو قبيح لا يستحسن ذكره، كأن يكون
 مثلاً: يُسمى جماراً، أو جحشاً، أو نحو ذلك، فتفادي ذكر هذا الاسم الصريح، فتأتي بالاسم
 الموصول، هذه الفائدة.

أَوْ هُجْنَةٍ أَوْ تَوْهِيمٍ، نعم التوهيم معناه أن تظهر وهم المخاطب، أي أن تظهر كونه مخطئاً
 في اعتقاده، وتنبه بذلك على ذلك شيء من الخطأ وقع فيه، مثال ذلك قول الله سبحانه
 وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، إن الذين

تعبدون أتى بالاسم الموصول، الذين وصلته تعبدون من دون الله، فهذه إشارة إلى إظهار خطأ المخاطبين، وضلالهم في كونهم يعتقدون أن هؤلاء آلهة تُعبَد من دون الله.

فهذا أظهر في المراد مما لو قال مثلاً: إن الأشخاص الفلانيين، أو إن القبيلة الفلانية، أو إن كذا وكذا لا يملكون، إن الأصنام، أو إن الأوثان لا تملك لكم رزقاً، لا هو يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، إشارة إلى خطئهم في ذلك، ومثال أيضاً قول الشاعر:

إن الذين تروهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا
فهنا المعنى واضح، أن الذين تروهم أتى بالاسم الموصول، والذي هو الذين مع صورته تروهم إخوانكم، وأتى به على هذه الصيغة موصولاً؛ لقصد تنبيه المخاطبين على خطئهم في كونهم يظنون أن هؤلاء أصدقاء لهم، فقد وقع من هؤلاء ما لا يوافق هذه الصداقة، وما هو مخالف أشد المخالفة لهذه الصداقة، فلو صرح بأثنائهم وقال مثلاً: إن فلاناً وعلاناً يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا، لم يتضمن ذلك معنى توهيم المخاطب وتنبهه على خطأه، فهنا ينبهه يقول:

إن الذين تروهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا
كأنه يقول لهم يخبرهم أولاً بأن هؤلاء يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا، والمعنى الثاني يقول لهم، يقول للمخاطبين إنكم مخطئون في ظنكم أن هؤلاء إخوانكم، فهذا معنى التوهيم، قال: إيماء أو توجُّه.

طيب، الإيماء معناه الإشارة، معناه الإشارة والمقصود بالإيماء هو الإيماء إلى وجه بناء الخبر، أي الإشارة إلى نوع الخبر المحكوم به على المسند إليه، مفهوم؟ وذلك كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، فمدلول الصلة، صلة الموصول الذين هو آمنوا وعملوا الصالحات، هذه الصلة، الإيمان والعمل الصالح يشير إلى أن الخبر المحكوم به هو من نوع الإثابة، ﴿إِنَّ

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ [الكهف: ١٠٧]، إذا الثواب الذي هو الجنة.

فتشيرُ بالصلة إلى نوع الخبر الذي ستحكمُ به، فبمجرد أن تقرأ صلة الموصول إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات تتوقعُ بعد ذلك أن يأتي ذكرٌ لشيء من الثواب والأجر الجديد، ومثله ذلك ولكن بعكسه أي في المقابل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فمضمون الصلة الذي هو الاستكبار عن العبادة، إن الذين يستكبرون عن عبادتي مضمون هذه الصلة، صلة الموصول فيه إشارة وإيماءٌ إلى أن الخبر الذي سيذكرُ بعد ذلك هو خبرٌ متضمنٌ لمعنى الإذلال، والعقوبة، ونحو ذلك.

لذلك تتوقع أن يأتي ذكر عقابٍ ما فيأتي ذكره بقوله سبحانه وتعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، ومثال ذلك أيضًا أن يأتي هذا الإيماء، يكون هدف المتكلم شيئًا يتوصلُ به، يتوصل هذا الإيماء إليه، ويجعله وسيلةً إليه، فيكون المقصود هو التعريض بتعظيم شأن الخبر، مفهوم؟ يعني ليس الإيماء إلى نوع الخبر، ولكن المقصود التعريض بتعظيم شأن الخبر، أو عكس ذلك التعريضُ بإهانة شأن الخبر.

ومثال الأول أي التعريض لتعظيم شأن الخبر قول الفرزدق في مفاخرة له مع الجرير، يقول:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتًا دعائمه أعز وأطول
الشاهد هو: أنه أتى باسم الموصول الذي، وأتى بصلته وفي هذه الصلة ذكر رفع السماء، إن الذي سمك السماء، أي رفعها وبنائها، فهذا يُشعر بأنه يريد أن يعظم من شأن الخبر الذي سيأتي فيما بعد، وهو قوله: بنى لنا بيتًا، دعائمه أعز وأطول، فهو يريد أن يعظم من شأن هذا البيت الذي بناه الله له، ولقوله، وطريقته في تعظيم هذا البيت أنه يذكر في صلة الموصول ما يُشعرُ بذلك، ويومئ إليه، وهو قوله: سمك السماء، فهذا أبلغ في المراد مما لو قال: إن الله

بنى لنا بيتًا دعائمه، فقال: إن الذي سمك السماء، فبمجرد سماعك لصلة الموصول تتوقع أن ذكره بعد ذلك للخبر بنى لنا بيتًا إلى آخره، هو لأجل تعظيم هذا البيت، وتعظيم هذا البناء، فهذا المقصود بقولنا: أن الإيماء إلى نوع الخبر قد يكون لأجل التعريض بتعظيم شأن الخبر. وقوله بيتًا المقصود بيتُ المجد والشرف، وليس المقصود بيتًا حسيًا، هو الآن في مقام المفاخرة بقبيلته في وجه غريمه جرير.

قال: إيماءٍ أو توجُّهٍ السامعِ لهُ، يقصدُ بذلك تشويق المخاطب، واستفراغ ذهن السامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه، يعني نشوق المخاطب إلى الخبر ليتمكن في ذهنه بعد ذلك، وطريقة ذلك، طريقُ ذلك أن يكون مضمون الصلة شيئًا غريبًا بحيث إذا سمعه المخاطب، فإنه يتشوق إلى ذكر الخبر، ومثاله المعروف عندهم قول أبي العلاء المعري:

والذي حارت البريةُ فيه حيوانٌ مستحدثٌ من جماد

المقصود بالذي حارت البرية فيه: الإنسان، ابن آدم، أي حارت في أحواله، وفي غير ذلك من الأمور، والذي حارت البرية فيه، أي الذي تحير الناس فيه، واختلفوا في أحواله وأموره، هو حيوانٌ أي كائنٌ حيٌّ مستحدثٌ من جماد، أي من نطفةٍ، أو من طين، إن كان المقصود بذلك الاستحضار الأول، فإن كل بني آدم هم من آدم، وآدم من تراب، أو يكون المقصود بالجماد النطفة؛ لأن كل واحد من الناس هو مخلوقٌ ومستحدثٌ من نطفة، فقوله: والذي حارت البرية فيه عبر على المسند إليه باسمٍ موصولٍ وذكر في الصلة أمرًا غريبًا، وهو كونه البرية، البرية هي الخلائق كلها في حيرة وتردد وارتباك، فهذا الأمر الغريب يجعل النفس متشوقةً لمعرفة هذا الذي أوقع هؤلاء الخلائق في هذه الحيرة، مفهوم؟

ومثل ذلك أن تقول مثلاً: الذي يصيد الأسود فلان، الذي يصيد الأسود فلان، فذكرك لصيد الأسود أمرٌ غيرٌ مألوفٍ وغيرٌ يعني ليس في العادة، ولا في الإرث، فذكرك لهذه الصلة يجعل المخاطب متشوقًا لما بعدها.

ثم قال: أو فقدِ علمٍ سامعٍ غيرِ الصلّة، المقصود بذلك أن يكون السامع، أي المخاطب

لا يعرفُ من أحوال المسند إليه شيئاً غير الصلة، مفهوم؟ مثلاً: تقول: الذي أطعمته أمسِ جاءنا اليوم، أو الذي أطعمناه أمسًا جاءنا اليوم، فهذا الذي أطعمناه بالأمس، لنفرض أن شخصًا فقيرًا جاء عندنا البارحة، فأطعمناه، ونحن لا نعرف من أحواله شيئًا، لا نعرف اسمه، ولا كنيته، ولا لقبه، ولا أي شيء، لا نعرفُ عنه شيئًا.

فمخاطبك إن أن ترشده إلى هذا المذكور، لم تجد شيئًا إلا الصلة، الشيء الوحيد الذي يعرفه المخاطب عن هذا المسند إليه هو كونه قد أطعمناه أمس، فلا يُعرف من أحواله عند المخاطب إلا الصلة، فلذلك تأتي بالاسم الموصول، والصلة للتعريف فتقول: الذي أطعمناه أمس، الذي هو اسم موصول، وصلته أطعمناه أمس جاءنا اليوم، فهذا معنى قوله: أو فقد علم سامع غير الصلة، أي أن السامع فاقدٌ للعلم غير عالمٍ من أحوال المسند إليه بغير الصلة، ثم انتقل إلى الإشارة، ولعلنا نؤجلها إن شاء الله تبارك وتعالى إلى الدرس المقبل.

وفي الحقيقة هذه الآيات متأخرٌ شيئًا ما، لم؟ لأنه يكتفي بأن يذكر عنوان السبب، أو عنوان الداعي، فلا يُمثل له، ولا يُذكر شواهد، ولا يشرحه، يقول مثلاً: إيماء هذه كلمة واحدة تحتاج منا أن نشرحها ونذكر شاهدًا من شواهدا، وقد نبين بعض الأحوال المختصة بها، ولأجل ذلك هذه آيات وإن كانت قليلة في مبناها، فإنها غزيرةٌ بفوائدها، وكما ذكرت لكم أنفًا تحتاجون إلى حفظ الشواهد أيضًا، كل الشواهد التي نذكرها خاصة إن كانت من الآيات القرآنية، أو من الآيات الشعرية ينبغي حفظها؛ لأن الاكتفاء بحفظ المتن قد لا يكفي، إذا لم تحفظ الشاهد ووقفت عند إيماء لا تدري ما شاهده، وما الطريقة لشرح هذا الإيماء، تحتاج إلى حفظ الشواهد أيضًا.

سنقف إن شاء الله تعالى عند هذا القدر، ونواصل درسنا بإذن الله سبحانه وتعالى في الأسبوع المقبل، وأقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثامن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد، فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

درسنا اليوم هو الدرس الثامن من سلسلة شرح الجواهر الممكنون في صدف الثلاثة الفنون للأخضري في علم البلاغة. وقد وصلنا إلى أحوال المسند إليه وذلك في الباب الثاني أحمم الذي عقده الناظم لبيان هذه الأحوال، وكنا قد انتهينا من باب الحذف والذكر وكنا قد انتهينا من باب الحذف والذكر وشرعنا في بيان آ المسند في بيان حال التعريف، متى يكون المسند إليه معرّفًا بمضمّر ومتى يكون معرّفًا بعلم؛ أي يكون علمًا، ومتى يكون معرّفًا بالوصل؛ أي متى يكون اسمًا موصولًا. نعم. فإذن نقرأ - إن شاء الله تبارك وتعالى - النظم ثم نواصل الشرح.

قال الناظم - رحمه الله تبارك وتعالى:

الباب الثاني: في المسند إليه

| | |
|--------------------------------------|-----------------------------------|
| يُحَدِّثُ لِلْعِلْمِ وَلَا خَيْبَارِ | مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الْإِنْكَارِ |
| سَتْرٍ وَضَيْقِ فُرْصَةِ إِجْلَالِ | وَعَكْسِهِ وَنَظْمِ اسْتِعْمَالِ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

تهدي إلى المرتبة العلية"
 غباوة إيضاح أنبساط
 إهانة تشويق نظام
 تقرير أو إسهاد أو تسجيل
 بحسب المقام في النحو ودرى
 والتترك للشمول مستبين
 بذهن سامع بشخص أو لا
 إجلال أو إهانة كناية
 تقرير أو هجنة أو توهيم
 أو فقد علم سامع غير الصلة
 من قرب أو بعد أو استجهال
 والخط والتنبيه والتفخيم
 لكن الاستغراق فيه ينقسم
 فرد من الجمع أعم فاقطني
 تشريف أول وثان واحتقار
 وحث أو مجاز استهزاء
 تنوعاً أو تعظيماً أو تحقيراً
 تهوين أو تلبيس أو تقليد
 ذم ثنا توكيد أو تنصيص
 من ظن سهو أو مجاز أو خصوص
 باسم به يختص للبيان

كـ" بهذا طريقة الصوفية
 واذكروه للأصل والاختياط
 تلذذ تبرك إعظام
 تعبد تعجب تهويل
 وكونه معرفاً بمضمر
 والأصل في المخاطب التعيين
 وكونه بعلم ليخص لا
 تبرك تلذذ عناية
 وكونه بالوصل للتفخيم
 إيماء أو توجه السامع له
 وبإشارة لكشف الحال
 أو غاية التمييز والتعظيم
 وكونه باللام في النحو علم
 إلى حقيقي وعرفي وفي
 وبإضافة لخصر واختصار
 تكافؤ سامة إخفاء
 ونكروا إفراداً أو تكثيراً
 كجهل أو تجاهل تهويل
 ووصفه لكشف أو تخصص
 وأكدوا تقريراً أو قصد الخلو
 وعطفوا عليه بالبيان
 إلى آخره.

طيب. أمتى يكون المسند إليه معرفاً باسم إشارة؛ أي متى يكون اسم إشارة؟ قال:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَبِإِشَارَةٍ لِكَشْفِ الْحَالِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ أَوْ اسْتِجْهَالٍ

أي يكون المسند إليه اسم إشارة لبيان حال المشار إليه إما من قرب وإما من بعد. وهذا على ما اختاره جماعة من النحاة من أن لاسم الإشارة مرتبتين فقط هما: أولاً القرب والبعد، هما القرب والبعد.

وذهب جمع من النحاة إلى أن لاسم الإشارة مراتب ثلاثة وهي: القرب والبعد ومرتبة ثالثة بينهما؛ أي مرتبة تكون للمتوسط اسم إشارة للمتوسط.

لكن إذا تبعنا المصنف فيما قاله، وهو في ذلك تابع لجمع من النحاة المحققين، فإننا نقول بمرتبتين فقط هما القرب والبعد. فإذن هذا هو الأصل في اسم الإشارة. الأصل في اسم الإشارة أن يكون لبيان حال المشار إليه، إما من قرب كقولك: هذا زيد، وإما من بعد كقولك: ذلك زيد أو ذاك زيد. على القول بأن هنالك مرتبتين فقط، فإن ذلك وذاك يكونان شيئاً واحداً، أما على القول بوجود مرتبة ثالثة متوسطة، فإن ذلك تكون لهذه المرتبة المتوسطة، وذلك تكون للبعد. نعم. هذا هو الأصل. الشيء الثاني قال:

..... لِكَشْفِ الْحَالِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ أَوْ اسْتِجْهَالٍ

مقصوده بالاستجهاال تجهيل المخاطب، والإشارة والإيماء لغباوته، وأن الأشياء لا تتميز عند هذا المخاطب إلا بالإشارة الحسية؛ فالأجل ذلك يأتي باسم الإشارة الموضوع أصلاً للإشارة الحسية تعريضاً بهذه الغباوة. وشاهده المشهور عند أهل البلاغة، قول جرير قول الفرزدق في خطاب جرير، يقول:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جرير المجمع

يقصد أن جريراً لا يستطيع أن يأتي بأمثال هؤلاء من جهة المجد والحسب والنسب وغير ذلك. والشاهد عندنا أنه أورد المسند إليه اسم إشارة قصداً إلى التعريض بالغباوة، وأن هذا المخاطب لا يدرك إلا ما يحس بحاسة البصر. ولو أنه ذكر هؤلاء الآباء بأسمائهم لم يكن في ذلك مقصوده من التعريض بغباوة جرير. هذا معنى قوله استجهاال.

قال:

أَوْ غَايَةِ التَّمْيِيزِ وَالتَّعْظِيمِ

غاية التمييز معناها تمييز هذا المسند إليه غاية التمييز وأكمل التمييز لاقتضاء الحال ذلك، وذلك بإحضاره في ذهن السامع حسًا. فاقتضاء الحال ذلك كأن يكون المقام مقام مدح مثلاً، فيتعين إجراء أوصاف المدح والثناء والرفعة ونحو ذلك. وشاهده قول ابن الرومي:

هذا أبو الصقر فردًا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
من نسل شيبان بين الضال والسلم. الضال والسلم آكلاهما أسماء أشجار. الضال هو شجر السدر والسلم هو شجر أيضًا له شوك عظيم. فالمقصود هنا والشاهد عندنا أنه أتى بالمسند إليه اسم إشارة فقال هذا أبو الصقر، فقصد بذلك تمييز المسند إليه تمييزًا كاملاً لاقتضاء مقام المدح ذلك؛ إذ وصفه في البيت بكونه منفردًا بالعزة والمنعة والمحاسن كلها. قال هذا أبو الصقر فردًا في محاسنه. نعم. ومثله أيضًا قول الحطيئة في أبياته المشهورة:

أولئك قومٌ إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا
الشاهد إتيانه بالمسند إليه على صيغة اسم الإشارة. نعم.

ثم قال:

أَوْ غَايَةِ التَّمْيِيزِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْحَاطِطِ

التعظيم والحوط هذان أحدهما عكس الآخر. فقصد التعظيم يكون بالقرب ويكون بالبعد، فمثاله بالقرب مثلاً قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ﴾ [الإسراء: ٩]. فأتى باسم الإشارة (هذا) الموضوع أصلاً للإشارة للقرب، والقصد بالإشارة هنا إنما هو تعظيم هذا القرآن. ومثاله في البعد قوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. فأيضاً أشار إليه لأجل إفادة التعظيم. وأما التحقيق فكقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. هذا في القرب. نعم. وكقول

الله سبحانه وتعالى أيضاً: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]. فهذا قاله أبو جهل، ويشير بذلك إلى النبي ﷺ، فهو في زعمه ولشدة كفره، والعياذ بالله، قصد الإهانة والخط على مقام النبي ﷺ. فهذا معنى الخط؛ أي التحقير قصد تحقير المسند إليه بالقرب أو بالبعد. مثال البعد كأن تقول مثلاً ذلك قوله سبحانه وتعالى أيضاً: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢]. على ما قاله بعض المفسرين فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ. الإشارة هنا لقصد تحقير المسند إليه بالبعد، تنزيلاً لبعده ها تنزيلاً لبعده يعني منزلة، فهذا البعد الذي هو فيه، فهذه الإشارة التي للبعد القصد منها التحقير. نعم. وهكذا.. فالأمثلة على هذا كثيرة.

قال:

..... والتنبية والتفخيم

فأما التنبية، فهذا يكون بعد ذكر أوصاف كثيرة للمشار إليه. فالمقصود بالتنبيه القصد إلى ذلك أن ينبه على أن المشار إليه الذي عقب بأوصاف كثيرة جدير بما يُذكر بعد اسم الإشارة، وذلك كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢].

فإن هذه الآية جاءت بعد قوله عز وجل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٥٠﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٥١﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٢-٤]. ثم أتى بعد ذلك بقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢]، فالمشار إليه في هذه الآية هم المتقون الذين ذكرت أوصافهم من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة والإنفاق في سبيل الله وغير ذلك، والإيقان بالآخرة وغير ذلك.

فالإشارة إليهم باسم الإشارة (أولئك) مع أن المقام في الأصل للضمير، الأصل أن تقول في مثل هذا في غير القرآن: هم على هدى من ربهم هم على هدى من ربهم فتأتي بالضمير.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

فالإتيان هنا باسم الإشارة تنبيهاً على أن هؤلاء المشار إليهم مستحقون من أجل هذه الأوصاف التي ذكرت مستحقون لما يأتي بعد اسم الإشارة من كونهم على هدى من ربهم، وهذا في الدنيا، وكونهم مفلحين في الآخرة؛ لذلك قال: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢].

فإذن هذا التنبيه هذا الإتيان باسم الإشارة فائدته التنبيه على أن المشار إليه مستحق لما يأتي بعد اسم الإشارة، وذلك وجه الاستحقاق يكون بسبب تلك الأوصاف التي ذكرت من قبل.

فهذا إذن معنى قوله الحطّ (والحط والتنبيه والتفخيم). التفخيم والتعظيم بعض العلماء لا يفرق بينهما؛ ولذلك في التلخيص وما عليه من الشروح لا يفرقون بين التفخيم والتعظيم، لكن المصنف هنا جعلهما أمرين اثنين، فقال أولاً والتعظيم ثم قال بعده والتنبيه والتفخيم. في الحقيقة كأن التفخيم المراد به زيادة التعظيم، فهذا في الحقيقة لا وجه له، وإنما ذكره الناظم فنتبعه عليه، وإلا فلا يوجد فرق واضح جلي بين التعظيم والتفخيم. ولذلك البلاغيون حين يذكرون التعظيم قد يذكرونه باسم التفخيم أيضاً. نعم.

ثم قال، انتقل إلى التعريف بـ (أل)، فقال:

وكونُهُ بِاللَّامِ فِي النَّحْوِ عِلْمٌ لَكِنَّ الْأَسْتِغْرَاقَ فِيهِ يَنْقَسِمُ
إِلَى حَقِيقِيٍّ وَعُزْرِيٍّ وَفِي فَرْدٍ مِنَ الْجَمْعِ أَعْمٌ فَافْتَقَى

طيب. هنا مسألة التعريف بـ (أل)، وهو قد أحال هنا على علم النحو؛ لأن النحاة يتكلمون في هذه المسألة ويذكرون قضية (أل) التي ل التي للعهد أو للاستغراق أو غير ذلك من المعاني. فنحن - إن شاء الله تعالى - نلم بشيء من الاختصار بهذا الذي يذكره النحاة ويذكره البلاغيون أيضاً. إذن نقول إن المسند إليه يأتي معرفاً بـ (أل) لأجل غرضين اثنين:

الغرض الأول: الإشارة بها إلى شيء معهود، إلى شيء معهود، إلى معهود في الخارج. مفهوم. وتسمى اللام في هذه الحالة أو (أل) يعني البلاغيون باللام، والنحاة يعبرون بـ (أل)

أو الألف واللام، و(أل) عندهم أولى كما يُعلم من كتب النحو يقولون الأفضل التعبير بـ(أل) بدلاً من الألف واللام، قالوا لأن (أل) هذه مثلها مثل (هل)، فلا نقول الهاء واللام فكذلك لا وجه لأن نقول الألف واللام، وإنما نقول (أل)، لكن البلاغيون تعبيرهم هو اللام يعبرون بـ اللام.

طيب. هذه اللام حينئذ تسمى لام العهد الخارجي. مفهوم. لام العهد الخارجي. معنى ذلك أن هذا العهد هو لشيء موجود في الخارج. مفهوم. والعهد قد يكون ذكرياً، فتكون الإشارة بـ(أل) إلى معهود في الذكر سواء كان ذلك صريحاً أو كناية، ويكون العهد ذهنياً فتكون الإشارة حينئذ إلى شيء معهود في الذهن، ولهذا كله أمثلته.

فأما المعهود في الخارج فأن يكون شيئاً معروفاً موجوداً في الخارج، معنى قولهم في الخارج؛ أي في الذهن وإنما في نفس الأمر في الحقيقة في الخارج، وليس أمراً ذهنياً محضاً. مفهوم. فهذا كقول الله سبحانه وتعالى مثلاً: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

اليوم أكملت دينكم. فالיום هذه هنا المراد به اليوم الذي وقع فيه هذا الخطاب، فهذا شيء معهود في الحضور، وهذا قد يسميه بعضهم العهد الحضورى. مفهوم. نعم.

وأما العهد الذهني، فهو شيء يكون معهوداً في الذهن كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ

هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

فإن الإشارة إلى غارٍ مخصوص الغار (أل) هذه للعهد، ولم يتقدم في الكلام ذكر لهذا الغار مفهوم، فإذن الإشارة هنا بـ(أل) هي لغارٍ مخصوص معلوم في الأذهان؛ أي في أذهان المخاطبين، وهو ذلك الغار غار ثور الذي كان فيه النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه. فإذن ليس عهداً ذكرياً؛ لأن لفظة الغار لم تُذكر من قبل وليس عهداً حضورياً؛ لأن هذا الغار ليس حاضراً في الوقت الذي يقال هذا الكلام وتُتلى هذه الآيات على المخاطبين، ليس الغار أمامهم حاضراً، فالإشارة إذن إلى شيء معهود في الذهن، فيسمى هذا عهداً ذهنياً.

والعهد الذكري، وهو الثالث النوع الثالث هو أن يشار بـ(أل) إلى شيء مذكور في

الكلام، وقد يكون هذا مذكورًا صراحة، وقد يكون مذكورًا على سبيل الكناية. فمثال ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦].

فإن الأنثى تقدم ذكرها في الكلام، وذلك في قول الله عز وجل: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦].

إذن (أل) هنا في كلمة كالأُنْثَى هي للعهد الذهني للعهد الذكري الصريح؛ لأن الأنثى مذكورة فيما سبق من الكلام بنفس هذا اللفظ.

وأما الذكر في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]. هنا التعريف بـ(أل) للعهد الذكري أيضًا، ولكن ليس صريحًا، وإنما كناية، ليس صريحًا وإنما هو كناية، لما؟ لأنه تقدم في قول الله تعالى: ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]. فكلمة محررًا هذه كناية عن الذكر، لما؟ لأن هذا التحرير في عرفهم، آنذاك، إنما يكون للذكور ولا يكون للإناث. مفهوم. فلما ذكر بمعناه، كان ذلك كناية عنه فكأنه ذكر صريحًا.

فإذن العهد الذكري إما أن يكون صريحًا، وإما أن يكون كناية. مفهوم. هذان إذن القسمان اللذان يدخلان في العهد الذكري. فإذن العهد إما أن يكون حضوريًا، وإما يكون معهودًا في الذهن؛ أي عهدًا ذهنيًا، وإما أن يكون عهدًا ذكريًا. والعهد الذكري إما صريح وإما كناية.

هذا القسم الأول. قلنا إن (أل) يشار بها إلى أمرين: الأمر الأول العهد، والأمر الثاني الحقيقة؛ أي تكون الإشارة إلى الحقيقة.

والإشارة إلى الحقيقة يمكن تقسيمها إلى أقسام ثلاثة: القسم الأول أن يشار إلى الحقيقة من حيث هي كقولك مثلاً: الرجل خيرٌ من المرأة. (أل) في الرجل إشارة إلى حقيقة الرجل من هو، و(أل) في المرأة إشارة إلى حقيقة المرأة من حيث هي، بغض النظر عن شيء خارج.

فمعنى قولنا مثلاً: الرجل خير من المرأة أن الحقيقة المفهومة من لفظة رجل، هذه

الحقيقة أفضل من تلك المفهومة من لفظة المرأة. ثم هذا لا يقتضي أن كل رجل هو خير من كل امرأة، فلذلك (أل) هنا لا يمكن أن تكون لاستغراق الجنس وإنما هي للحقيقة الحقيقية كأنها شيء ذهني يفهم من اللفظ. فنحن نقول مفهوم وحقيقة الرجل أفضل من مفهوم وحقيقة المرأة، لكن هذا لا يقتضي استغراق الجنس في هذا التفاضل، فإن من النساء من هن أفضل من كثير من الرجال. مفهوم. ولو كانت (أل) هنا لاستغراق الجنس، للزم أن يكون كل رجل أفضل من كل امرأة، وليس ذلك مرادًا، إنما المراد نفس الماهية نفس الحقيقة لا الأفراد المكونون لهذه الحقيقة. لا يراد نفس الأفراد، وإنما يراد الماهية. مفهوم. طيب.

أو كأن نقول مثلاً مثلاً: الذهب أغلى من الفضة هكذا على سبيل إرادة الحقيقة وإرادة الماهية، ثم قد نجد مثلاً قطعة من الفضة أغلى من قطعة من الذهب بأن قطعة الفضة تلك أثقل في الوزن أو مصنوعة بشكل معين أو مرصعة بجوهر أو نحو ذلك، فتكون أغلى من قطعة الذهب، لكن من جهة الماهية والحقيقة، فإن الذهب أغلى من الفضة. فإذن هذا معنى القسم الأول الذي هو الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي.

النوع الثاني الذي يدخل في الإشارة إلى الحقيقة هو الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير معينين مفهوم غير معينين، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ﴾ [يوسف: ١٣]. وأخاف أن يأكله الذئب. الذئب هنا يعني يعقوب - عليه السلام - لما يخاطب أولاده بذلك لا يقصد ذئبًا مخصوصًا معينًا. مفهوم. ولا يقصد جنس الذئاب كلها لا يقصد... لا، يقصد بذلك (أخاف أن يأكله الذئب)؛ أي أن تأكله الذئاب كلها، ولا يقصد أخاف أن يأكله ذئبٌ مخصوص معين معروف باسمه أو بصفته، ولا يقصد الإشارة إلى نفس الحقيقة؛ لأن هذا لا معنى له (أخاف أن يأكله الذئب) أي حقيقة الذئب المقصود هنا فرد مخصوص من داخل في هذا المعنى. مفهوم.

فهذا معنى قولنا الإشارة إلى الحقيقة حقيقة الذئب ولكن لا من حيث هي وإنما باعتبار وجودها في أفراد مخصوصين ها غير معينين في أفراد، عفوًا في أفراد غير معينين وغير

مخصوصين. فإنه أي ذئب كيف ما كان يمكنه أن يصدق عليه هذا الكلام. أخاف أن يأكله الذئب، يمكن يعني كأن يعقوب - عليه السلام - يتصور ذئبًا داخلياً في جنس الذئاب ولكنه غير معين غير مخصوص ليست له صفة مخصوصة، بل أي ذئب كيف ما كان يمكنه أن يحقق هذا الخوف الذي يخافه يعقوب عليه السلام.

هذه هذا المعرف الذي يكون من هذا النوع من هذا القسم يشبه النكرة مفهوم يشبه النكرة؛ لأن النكرة ما هي؟ هي كما يعرف في أصول الفقه وغير ذلك هو ما يكون شائعاً في جنسه مفهوم هو الشائع في جنسه على غير التعيين. والمعرفة الأصل فيها أن تكون معينة ليس كذلك، لكن هنا هذه الإشارة من حيث النوع هذه هذا التعريف الذي من هذا النوع يشبه النكرة من جهة عدم التخصيص وعدم التعيين. ولكون هذه المعرفة مشابهة للنكرة من جهة عدم التخصيص فإنها تشابهها أيضاً في بعض الأحكام النحوية. ومثال ذلك جواز (أل) تكون أي عني موصوفة بجملة. وشاهده قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

إن جملة (يسبني) هذه صفة ل اللئيم. فالمشابهة بين هذه المعرفة التي من هذه النوع والنكرة هو الذي هذه المشابهة هي التي جعلت هي التي جوّزت أن توصف لفظة اللئيم بالجملة بالجملة الفعلية التي هي يسبني، فإذاً هذا هو معنى الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير معين. إذن هنالك تشابه بين هذه المعرفة وبين النكرة. أحمم. نعم.

لكن في الحقيقة عند التأمل، فإن هنالك فرقاً بينهما لا شك لهما؛ لأن النكرة من المراد بها؟ النكرة يراد بها بعض من الجنس أو من العموم، بعض غير معين بعض غير معين من هذه الحقيقة كلها، أما المعرفة التي نحن الآن بصدد الكلام عليها فيراد بها نفس الحقيقة، وأما كوننا نقصد ونريد جزءاً من هذه الحقيقة يعني بعضاً من الحقيقة، فإن هذا لا يستفاد من نفس اللفظ، وإنما يستفاد من قرينة خارجية. مفهوم.

فقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ﴾ [يوسف: ١٣]. لو أخذنا الذب هكذا هذه معرفة الأصل فيها أنها تفيد الحقيقة كلها ولا تفيد بعض الأفراد الداخلين في هذه الحقيقة، لكن بقرينة خارجية وهي قرينة الأكل (وأخاف أن يأكله الذب). هذه القرينة الخارجية هي التي جعلتنا نستفيد معنى البعضية التي لم تكن مستفاداً من أصل اللفظ المعرف بـ (أل) خلافاً للنكرة فإننا حين نقول ذب، فإننا نستفيد البعضية مباشرة؛ لأن لفظ لفظ ذب تفيدنا بعضاً غير معين من جملة الحقيقة الإجمالية للذب. هذا على كل حال الفرق بين المعينين، ولكن بينهما تشابه لا شك في ذلك.

- إذن النوع الأول من الحقيقة الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي.
 - النوع الثاني الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير المعينين.
 - والنوع الثالث الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في كل فرد من الأفراد.
- وهذا الذي يسمى الاستغراق. تقول نقول (أل) للاستغراق كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]. إن الإنسان لفي خسر. حين نقول الإنسان (أل) هذه تفيد الاستغراق؛ أي كل فرد داخل في حقيقة الإنسان فإنه يصدق عليه قوله تعالى: لفي خُسْرٍ. كل فرد من الأفراد. يكفي أن نتأكد أن هذا الفرد داخل في الحقيقة حقيقة الإنسان، حينئذ يصدق عليه الحكم الواقع في هذه الآية القرآنية.

ومما يدل على كون (أل) تفيد الاستغراق صحة الاستثناء. وهذه قاعدة عندهم أن من الأدلة على إفادة العموم وإفادة الاستغراق صحة الاستثناء. والاستثناء هنا واقع في الآية التي بعدها: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢٠﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ٢-٣]. فوقع الاستثناء بعد ذلك. والاستثناء لا يكون ولا يصح إلا بعد أحتم وجود الاستغراق والعموم. مفهوم. نعم. ثم هذا الاستغراق نوعان اثنان: حقيقي وعرفي. وهذا معنى قوله:

لَكِنَّ الاسْتِغْرَاقَ فِيهِ يَنْقَسِمُ
إلى حقيقيٍّ وعُرْفِيٍّ وفي

حقيقي وعرفي. فالحقيقي معناه أن يُراد كل فرد داخل في اللفظ. مفهوم. فمثاله عندهم قول الله سبحانه وتعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. عالم الغيب والشهادة. فالغيب هنا يدخل فيه كل فرد من أفراد الغيب والشهادة أيضًا فلا يصح أن يخرج عن هذا العموم شيء؛ لأن علم الله سبحانه وتعالى محيط بكل غيب وبكل شهادة. فهذا استغراق حقيقي. مفهوم. نعم.

وأما الاستغراق العرفي فهو الذي يكون مرادًا به كل فرد مما يتناوله اللفظ لكن لا بحسب الوضع اللغوي وإنما بحسب العرف والعادة سواء أكان العرف عامًا أو عرفًا خاصًا. نعم. بحسب العرف والعادة. مثال ذلك لو قلت مثلاً: امثل الجند أمر الأمير، امثل الجند أمر الأمير، فإن المقصود بالجند كل فرد داخل في اللفظ ولكن بحسب العرف لا بحسب اللغة. لأننا لو أردنا بحسب وضع اللغة، فكل جنود الدنيا داخلون في هذا اللفظ، وليس ذلك مرادًا البتة، وإنما المراد الجنود الذين هم تحت سلطة هذا الأمير، امثل الجند أي الجند الجنود التابعون لسلطة هذا الأمير وسطوته. نعم.

ثم القرينة على إرادة الشمول في لام الاستغراق إما أن تكون حالية وإما أن تكون مقالية؛ فمثال المقالية ما ذكرت آنفًا من صحة الاستثناء، فإن هذه قرينة دالة على أن اللام تفيد الاستغراق، وهي قرينة مقالية أي مذكورة في القول. وأما القرينة الحالية فهي التي تُعلم من سياق الحال ومقتضيات الأحوال وليست مذكورة باللفظ في الكلام كقولنا مثلاً: الله عالم الغيب، أو الغيب يعلمه الله. الغيب كيف نعرف أن اللام هنا للاستغراق؟ نعرف... نعرف ذلك من علمنا بأن الله سبحانه وتعالى لا آيشدُ عن علمه شيء من الغيب أو من الشهادة. فهذا يُعلم من أمور أخرى يعني من قرائن الأحوال ومن علوم العقيدة ونحو ذلك، ولكن ليس مذكورًا في نفس الكلمة لو قلت الغيب يعلمه الله ليس عندي دليل من الكلام من القول يدل على ذلك، لكن لا شك أن المراد هو الاستغراق للغيب كله وذلك يُعلم بالحال. فإذا نقول إن هذه قرينة حالية.

ثم قال، نعم:

.....وَعُرْفِيٌّ وَفِي فَرْدٍ مِنَ الْجَمْعِ أَعْمٌ.....

هذه مسألة، وهي يذكرها البلاغيون وهي استغراق المفرد هل هو أشمل من استغراق المثنى والجمع؟ معنى هذا اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداة الاستغراق، هل يكون شموله للأفراد أكثر مما لو كان اسم الجنس هذا مثنى أو مجموعاً؟

هم يقولون نعم. يقولون إن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداة الاستغراق، فإن شموله للأفراد أحتم أشمل من شمول اسم الجنس المثنى أو المجموع. مفهوم. ويتبين هذا في حالة النفي بأن نقول مثلاً لو جئت فقلت: لا طالبين في الفصل، لا طالبين في الفصل، لو فرضنا أن في الفصل طالباً واحداً، فإن هذا الكلام يكون صادقاً، لم؟

لأنك حين تكلمت بهذا الكلام إنما نفيت وجود جنس المثنى (لا طالبين في الفصل)، فنفيت أن يكون في الفصل طالبان، ولكن لم تنفِ أن يكون فيه طالب واحد. وأيضاً لو قلت: لا طلاب في الفصل، فإن لو فرضنا أن في الفصل طالبين اثنين، فإنك تكون صادقاً أيضاً، ولو كان فيه طالب واحد، فإنك تكون صادقاً أيضاً؛ لأنك إنما نفيت الوجود في الفصل عن جنس الجمع، لكن ما نفيت عن الواحد والاثنين. لكن لو قلت: لا طالب في الفصل، أتيت باسم الجنس المفرد، فحينئذ لا يصح أن يكون في الفصل طالب واحد ولا اثنان ولا ثلاثة، ولو كان في الفصل طالب واحد أو اثنان أو ثلاثة، لكان هذا القول كذباً لكان قولك (لا طالب في الفصل) كذباً. فهذا معنى قولنا إن معنى الاستغراق والشمول من اسم الجنس المفرد أكد وأظهر منه في اسم الجنس المثنى أو المجموع.

وفي الحقيقة، أعترض على هذا بأمور من أهمها أن الحكم بهذه الشمولية لاستغراق المفرد ليس على عمومه، وإنما هو خاص بالنكرة المنفية، كالأمثلة التي ذكرت آنفاً حين قلت (لا طالب) هذه نكرة (لا طالبين) لا طلاب هذه كلها نكرات في سياق النفي، فقالوا إن كان ذلك في النكرة المنفية، فنعم المفرد أشد شمولاً من المثنى والمجموع.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أما المعرف باللام فإن الجمع والمفرد سواء في الاستغراق؛ فمثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. هذا جمع محليّ بـ(أل) وهذا مفيد للاستغراق، وأيضاً: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] أيضاً هذا جمع محليّ بـ(أل). فالاستغراق في هذه في هذين الجمعيتين أو في هذه الجموع شامل لكل فرد، وليس كما ذكرنا آنفاً في النكرة المنفية، في قولنا مثلاً (لا طلاب في الفصل) أو (لا طالبين في الفصل). إذن حين يكون... حين تكون المقارنة بين المعرف باللام إن كان مفرداً أو جمعاً أو مثني، فحيث هذه كلها تكون مستوية. مفهوم.

ومثال إتيانه على صيغة المفرد يعني المفرد المعرف بـ(أل) قول النبي ﷺ: «المسلم من سلم المسلمین من لسانه ويده». المسلم فكل فرد يصدق عليه لفظ مسلم داخل في هذا المعنى داخل في هذا الاستغراق المراد من هذا اللفظ. نعم. وهناك اعتراضات أخرى على كل حال، لكن نحن لا نخوض في هذه التفاصيل؛ لأن ذلك يجعلنا نفصل أكثر وأكثر، وفي الحقيقة هذا درس ينبغي أن يكون مختصراً ويكتفي بالأصول الكبرى.

أما قوله: (فاقتفي)، فهذا تكميلٌ للبيت.

ثم قال:

وَبِإِضَافَةٍ لِحَصْرٍ وَاخْتِصَارٍ تَشْرِيْفٍ أَوَّلٍ وَثَنَانٍ وَاحْتِقَارٍ
إذن يرد المسند إليه مضافاً لأسباب أولها أولها الحصر. نعم. والمراد بذلك أن أفراد المسند تكون بحيث لا تضبط إلا بالإضافة بحيث لا تضبط إلا بالإضافة، فحيث نأتي بالإضافة لإفادة هذا المعنى الذي هو إفادة معنى الحصر. مفهوم.

وأما الاختصار فهذا واضح. ومثاله المشهور عندهم في علوم البلاغة قول الشاعر:

هوأي مع الركب اليمانيين مصعدٌ جنيب وجثماني بمكة موثق
فأتى بلفظ هوأي هوئ مضافاً إلى ياء المتكلم لأجل الاختصار أتى بالمسند إليه مضافاً

لقصد الاختصار، وهذا الاختصار موافق لـ المقام؛ لأن المتكلم بهذا الشعر هو في السجن وحيبه راحل عنه، فيعني هو في ضيق صدر وسامة وتوجع ونحو ذلك، فلأجل ذلك أتى بهذا اللفظ لإفادة معنى الاختصار. فكان من الممكن أن يقول مثلاً: الذي أهواه ويأتي باسم الموصول، لكن إتيان إتيانه بهوأي لإفادة معنى الاختصار.
قال:

..... وَأَخْتِصَارُ تَشْرِيفِ أَوَّلٍ وَثَانٍ.....

تشريف أول وثنان. التشريف المقصود بالأول والثاني المضاف والمضاف إليه. فتشريف المضاف أو تعظيم المضاف هذا التشريف مثله مثل التعظيم. مثال تعظيم المضاف أن تقول مثلاً: حاجب الأمير قادم، حاجب الأمير قادم. ففيه تعظيم الحاجب، لكن لو ذكرته باسمه مثلاً باسمه العلم، لما كان في ذلك أي تعظيم له. لو قلت مثلاً: زيد قادم ليس في هذا تعظيم، لكن لما أضفته إلى الأمير، كان ذلك تعظيماً له، فهو من باب تعظيم المضاف. لأن الإعراب أن تقول حاجبٌ مبتدأ وهو مضاف الأمير مضاف إليه. نعم.
ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢].
فهذا فيه تعظيم لشأن العباد من باب، وهذا التعظيم من جهة إضافتهم لله سبحانه وتعالى.
نعم.

وأما تعظيم المضاف إليه كأن تقول مثلاً... مثلاً أن تقول: سيارتي هنا سيارتي هنا، ففي هذا تعظيم للمتكلم؛ لأنه يريد أن يُعظم نفسه بأن يقول مثلاً بأن عنده سيارة مثلاً فهذا نوع من التعظيم. ومثاله أن تقول مثلاً: نبينا محمد نبينا محمد. فنحن نعظم أنفسنا بهذه الإضافة مفهوم نعظم أنفسنا بهذه الإضافة. نبي مضاف والضمير (نا) الذي يعود إلينا نحن، هذا الضمير مضاف إليه، فالتعظيم هنا واقع على المضاف إليه لا على المضاف. نعم. هذا معنى قوله:

..... تَشْرِيفِ أَوَّلٍ وَثَانٍ وَأَخْتِصَارُ

الاحتقار بعكس ذلك. فالاحتقار يكون أيضًا للمضاف ويكون للمضاف إليه؛ كأن تقول مثلاً: أخو اللص هناك. أخو اللص، فأنت تحقر هذا الأخ، ولو ذكرته باسمه، لما كان ذلك مؤذناً بالتحقير، لكن تُحقره بالإضافة إلى أخيه الذي هو لَصٌّ. مفهوم.

ويكون التحقير في المضاف إليه أيضاً، كأن تقول مخاطباً شخصاً ما أن تقول له: أخوك اللص هنا. أخوك اللص هنا. فإن التحقير هنا واقع على المضاف إليه الذي هو الضمير ضمير الكاف الراجع إلى المخاطب. فأنت تحقر مخاطبك بأن تضيف آ بأن تضيفه إلى بأن تأتي بهذا المسند إليه على صيغة الإضافة. أخوك اللص هنا. نعم.

طيب. ثم قال في البيت الذي بعده:

تَكَافؤُ سَامَةٍ إِخْفَاءِ

إلى آخره.

التكافؤ المعنى به التساوي في الرتبة بالألأ يوجد مرجح يجعلنا نرجح الابتداء بأحد أفراد المسن إليه، فلأجل ذلك نأتي بالإضافة لأجل هذا المعنى. كقول القائل مثلاً: علماء البلد جاءوا، فإنه لا يوجد شيء يرجح الابتداء بعالم دون غيره، فالأجل ذلك لأجل التكافؤ أي التماثل تأتي بهذه الإضافة، فتقول: علماء البلد جاءوا أو أتوا. ولو شئت ألا تأتي بالإضافة، لاضطرت إلى أن تقول فلان وعلان وكذا وكذا وتأتي بأسمائهم وتقول جاءوا أو أتوا. ولكن لما لم تجد مرجحاً لأجل تساويهم كلهم في المرتبة والمنزلة، تجمعهم في لفظ واحد من قبيل الإضافة فتقول: علماء البلد، فهذا معنى التكافؤ.

وأما السامة، فهي قريبة من هذا المعنى أيضاً، وهو أن هذا المسند إليه لو شئت أن تذكر أفراده، لكثرت عليك الأمر. لو فرضنا أن هؤلاء العلماء كثيرون جداً مثلاً بالعشرات أو بالمئات لو شئت أن تذكر أسمائهم، لطال عليك الأمر جداً، فيقع لك سامة أو تخشى السامة على مخاطبك، فتأتي بالمسند إليه على صيغة المضاف فتقول مثلاً علماء البلد جاءوا، أو تقول مثلاً أهل المدينة جاءوا أو نحو ذلك. هذا معنى السامة.

وأما الإخفاء فالمقصود به أن تستر المسند إليه عن غير المخاطب من السامعين بأن يكون أمامك جمعٌ من السامعين، ويكون مخاطبك واحداً منهم، فأنت تريد أن تفيد المعنى أن تذكر المسند إليه للمخاطب وحده ولكن يكون تريد التعمية والستر عن السامعين الآخرين، فتقول مثلاً: صاحبك صاحبك تعيّر حاله مثلاً. صاحبك تغير حاله. تقصد بصاحبك شخص معين، لكن مخاطبك يفهم المراد، ولكن السامعون لا يفهمون، فأرد بذلك الستر والتعمية ستر المسند إليه عن هؤلاء السامعين، فتقول فتأتي بالصيغة هكذا: صاحبك مثلاً تغير حاله. نعم. هذا معنى الإخفاء.

قال:

وَحَثُّ أَوْ مَجَازٍ اسْتِهْزَاءٍ

الحث معناه حث السامع على إكرام شخص معين أو إذلاله بالعكس؛ فإكرام الشخص كأن تقول مثلاً: صديقك أتى إليك، فالإتيان بهذه الصيغة كأنك تحث بها المخاطب على الإكرام؛ لأنك تجعل هذا الذي جاء تجعله مضافاً ومنسوباً إلى مخاطبك (صديقك) كأنك تقول بما أنه صديق لك فإنك مطالب بإكرامه. صديقك أتى إليك. ولو قلت: زيد أتى إليك لم يكن في ذلك إفادة هذا المعنى. فقولك (صديقك) استثارة بمعنى الصداقة لما في قلب مخاطبك من وجوب إكرام صديقه. والعكس أيضاً كأن تقول له: عدوك أتى إليك، فتقصد بذلك أن تحثه على معاملته معاملة العدو. هذا معنى الحث.

قال:

..... أَوْ مَجَازٍ اسْتِهْزَاءٍ

المجاز هذا أن يوجد معنى لطيف كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]. ولنعم دار المتقين. فأضيفت الدار للمتقين (ولنعم دار المتقين). أضيفت الدار التي هي الجنة أضيفت للمتقين إشارة إلى أن هؤلاء المتقين كأنهم مالكون لها مع أنهم في الحقيقة غير مالكين لها، لكن بما أنهم فيهم معنى التقوى، وهذا المعنى ممدوح ومثاب

عليه فإنهم لأجل ذلك كأنهم جعلت هذه الدار يعني ملكاً لهم، وكأنهم جعلوا مالكين لها مع أن المالك لها في الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى. مفهوم. فهذا هو المعنى اللطيف المراد آ بمثل هذه الإضافة. نعم. ولنعم دار المتقين.

ثم الأخير هو الاستهزاء آ كأن تقول مثلاً لشخص معين يعتقد أن تارك الصلاة... أن شخصاً معيناً يعني يعتقد فيه الصلاح والتقوى وغير ذلك، فتريد أن تغير هذا المعنى وتستهزئ به فتقول له مثلاً: صاحبك تارك للصلاة، صاحبك تارك للصلاة. فهذا آ معنى قوله الاستهزاء. وفي الحقيقة، هذا المثال ذكره الشارح، وفيه شيء من النظر؛ لأن معنى الاستهزاء غير متحقق فيه. الشارح هو صاحب حلية اللب المصون؛ لأن معنى الاستهزاء غير متحقق فيه. ف والأصل أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا كان هنالك آ شيء من المدح ولكن لا تريد به ظاهره، فهنا يتحقق الاستهزاء في الحقيقة. نعم.

فهذا المثال في الحقيقة فيه شيء من النظر، والأمثل كما ذكر صاحب الحاشية، أن يمثل للاستهزاء بأن تقول مثلاً لشخص ذي عطاء قليل أن تقول له: عطاؤك كثير أو عطاؤك جزيل. مفهوم. فهذا في الحقيقة أنت تستهزئ به، وهنا يتحقق معنى الاستهزاء كما ذكرنا من أن الاستهزاء يكون فيه شيء من المدح ولا يراد به ظاهره. هذا الرجل بخيل لا يعطي شيئاً أصلاً أو عطاؤه قليل جداً، فتستهزأ به وتقول له عطاؤك جزيل. فهذا معنى الاستهزاء في هذا السياق.

وبذلك نكون قد انتهينا من أبواب تعريف المسند إليه، وننتقل - إن شاء الله تعالى - في
الدرس المقبل - بإذن الله تعالى - إلى تنكير المسند إليه، وذلك في قوله:

وَنَكَّرُوا إِفْرَاداً أَوْ تَكْثِيراً

والله أعلم. والحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله.

الدرس التاسع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله تعالى، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

نواصل شرحنا لمتن الجواهر المكنون في صد الثلاثة الفنون، ونحن في الباب الثاني المتعلق بأحوال المسند إليه، فنقرأ شيئاً من المتن:

قال الناظم - رحمه الله تبارك وتعالى -:

| | |
|--|---|
| وَنَكَّرُوا إِفْرَادًا أَوْ تَكْثِيرًا | تَنَوَّعًا أَوْ تَعْظِيمًا أَوْ تَحْقِيرًا |
| كَجَهْلٍ أَوْ تَجَاهُلٍ تَهْوِيلٍ | تَهْوِينٍ أَوْ تَلْبِيسٍ أَوْ تَقْلِيلٍ |
| وَوَضْفِهِ لِكَشْفٍ أَوْ تَخْصِيصٍ | ذَمٍّ ثَنًا تَوْكِيدٍ أَوْ تَنْصِيصٍ |
| وَأَكْدُوا تَقْرِيرًا أَوْ قَصَدَ الْخُلُوصِ | مِنْ ظَنٍّ سَهْوٍ أَوْ مَجَازٍ أَوْ خُصُوصِ |
| وَعَظَفُوا عَلَيَّهِ بِالْبَيَانِ | بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ لِلْبَيَانِ |
| وَأَبَدَلُوا تَقْرِيرًا أَوْ تَحْصِيلًا | وَعَظَفُوا بِنَسَقٍ نَفْصِيلًا |
| لِأَحَدِ الْجُزْأَيْنِ أَوْ رَدِّ إِلَى | حَقِّ وَصَرَفِ الْحُكْمِ لِلَّذِي تَلَا |
| وَالشُّكِّ وَالتَّشْكِيكِ وَالْإِبْهَامِ | وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ |

وَفَضْلُهُ يُفِيدُ قَصْرَ الْمُسْنَدِ عَلَيْهِ كَ "الصُّوفِيِّ هُوَ الْمَهْتَدِي"
 وَقَدَّمُوا لِلأَصْلِ أَوْ تَشْوِيفِ لَخَبَرٍ تَلْذِذٍ تَشْرِيفِ
 وَحَاطَ أَهْتِمَامٍ أَوْ تَنْظِيمِ تَفَاوُلٍ تَخْصِيصٍ أَوْ تَعْمِيمِ
 إِنَّ صَاحِبَ الْمُسْنَدِ حَرَفُ السَّلْبِ إِذْ ذَاكَ يَقْتَضِي عُمُومَ السَّلْبِ

هذه الأبيات التي قرأناها متعلقةٌ بأحوالٍ خاصةٍ للمسند إليه، أول هذه الأحوال: "التنكير"، وكنا قد ذكرنا ما يُقابل التنكير وهو: ورود المسند إليه معرفة، وذكرنا ذلك مفصلاً بحسب الأحوال التي يكون عليها من ضميرٍ، أو علمٍ، أو اسمٍ موصولٍ، أو اسمٍ إشارةٍ، أو معرفٍ باللام، أو معرفٍ بالإضافة.

وأما التنكير فقال فيه الناظم:

وَنَكَّرُوا إِفْرَادًا أَوْ تَكْثِيرًا تَنْوِيحًا أَوْ تَعْظِيمًا أَوْ تَحْقِيرًا

إِذَا يَأْتِي الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ نَكْرَةً لِدَوَاعٍ وَأَسْبَابٍ أَهْمَهَا مَا عَقَدَهُ النَّازِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَأَوَّلُ ذَلِكَ الْإِفْرَادُ.

ومعنى الإفراد: أن يكون القصد بالحكم إلى فردٍ غير معينٍ من جملة الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ، ذلك يكون لأحد سببين:

• إما لأن الغرض لم يتعلق بتعيينه؛ بل المقصود أن الحكم لم يثبت لغير فردٍ واحدٍ من هذا الجنس.

• والغرض الثاني: أن يكون المتكلم لم يعلم جهة التعريف من علميةٍ أو صلةٍ ونحو ذلك.

فمثال الأول وهو ما كان الغرض فيه لم يتعلق بتعيينه، وإنما المقصود أن الحكم لم يثبت لغير فردٍ واحدٍ: قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]؛ فهذا المقصود به رجلٌ واحدٌ؛ لا رجلاً ولا رجالاً، فجاء المسند إليه مُنْكَرًا يُقْصَدُ فِيهِ إِلَى فَرْدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ الَّذِينَ يَصْدُقُ عَلَيْهِمْ لَفْظُ رَجُلٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَجْبِيءَ

﴿وَجَاءَ رَجُلٌ﴾ هذا المجيء لم يثبت لغير فردٍ واحدٍ من هذا الجنس؛ هذا معنى الأفراد.
ومثال الثاني: أن تقول مثلاً: "جاء رجلٌ يبحث عنك"؛ إذا كنت لا تعرف من حال هذا الرجل شيئاً، أي لا تعرف اسمه ولا أي شيءٍ يتعلق به، فيكون القصد حينئذٍ إلى فردٍ من أفراد مفهوم هذا اللفظ الذي هو "رجل"؛ وهو مطلق رجل.
وأيضاً لو قلت: "جاء رجلان يبحثان عنك"، أو "جاء رجالٌ"؛ فإن القصد يكون إن قلت: "جاء رجلان" يكون القصد إلى فردٍ غير معين من الأفراد الذين يصدق عليهم لفظ المشئى؛ مشئى الرجلين.

وإنما ذكرنا هذا المثال الذي أوردنا فيه الرجلين والرجال لفهم أن الأفراد هنا ليس يُقصد به ما يُقابل المشئى والجمع، وإنما الأفراد القصد به فردٌ غير معين من الأفراد الذين يصدق عليهم مفهوم اللفظ، فيدخل في ذلك غير الذي ذكرنا، يدخل في ذلك هذا المثال: "جاء لي رجلان" فإن هذا أيضاً فيه إفراد؛ لأنك تقصد فيه إلى فردٍ غير معين من مجموع الأفراد الذين يصدق عليهم هذا اللفظ؛ الذي هو لفظ رجلان، هذا معنى الأفراد.

ثم قال: "وَنَكَرُوا إِفْرَاداً أَوْ تَكْثِيراً"؛ التكثر والتقليل لأنه سيأتي في آخر البيتين يقول:

كَجَهْلٍ أَوْ تَجَاهُلٍ تَهْوِيلٍ تَهْوِينٍ أَوْ تَلْبِيسٍ أَوْ تَقْلِيلٍ

فأتى بالتقليل أيضاً، فإذا التكثر والتقليل نظمتها في مبحثٍ واحد وفي شرحٍ واحد؛ لأنهما متقاربان في المعنى وإن كان الناظم قد فصل بينهما لضرورة النظم.

إفادة التكثر والتقليل، ما المقصود بذلك؟

أما التكثر: فكقولك مثلاً: "إن له لإبلاً" فالمسند إليه هنا في هذه الجملة نكرة، والقصد بهذا المسند إليه المنكر إفادة أن له لذلك الشخص عدداً كبيراً من الإبل، وأنها من الكثرة بحيث لا يُمكن أن يُحاط بها، ولا يُمكن الوقوف على مقدارها الحقيقي، فلكثرة هذا الشيء أتى به في الجملة على صيغة النكرة، فهذا في التكثر.

وأما في التقليل: فكقولك مثلاً: "للظمان شيء من الماء" فإن "شيء" هنا التي هي نكرة يُراد بها التقليل؛ أي شيء قليل من الماء.

ومثالهم المشهور في التقليل عند البلاغيين: قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]؛ الشاهد عندنا: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾؛ بصيغة التنكير، والمعنى هنا أن شيئاً قليلاً من رضوان الله أكبر وخير مما ذكر قبل ذلك في الآية؛ وهو قوله تعالى الذي قرأته لكم آنفاً: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى آخر الآية، فإن هذا الرضوان الشيء القليل من الرضوان خير مما سبق ذكره من الأشياء التي سبق ذكرها. فإذاً هذا معنى التكثير، وهذا معنى التقليل.

وأيضاً يمكن أن نُمثل للتقليل بقول القائل مثلاً: "كلماتٌ فيها حكمةٌ خيرٌ من كتابٍ لا حكمة فيه"؛ فلا شك حينما تقول: "كلماتٌ" تفهم من السياق أن المقصود كلماتٌ قليلة، فإذاً تنكير المسند إليه هنا المقصد به: إفادة التقليل.

التكثير وبعده التنويع، **والتنويع المقصود به:** أن يكون القصد بالحكم إلى نوعٍ خاصٍ من أنواع الجنس المنكر، كما في قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ هذا المثال المشهور عند أهل البلاغة: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ فنكّر المسند إليه هنا لأن المقصود نوعٌ خاصٌ من أنواع ما يصح أن يُطلق عليه لفظ غشاوة، غير ما يتعارفه الناس من أنواع الأغشية، فإذاً هذه الغشاوة المقصود بها هنا: غطاءٌ يُعمي صاحبه عن الحق ويجعله معرضاً عن ذكر الله - سبحانه وتعالى -، فإذاً المقصود بنكير هذه اللفظة الإشارة إلى نوعٍ خاصٍ من أنواع ما يصدق عليه هذا اللفظ.

ولا يمكن أن نقول إن المقصود هو الأفراد الذي ذكرناه في السبب الأول، لا يمكن أن يكون المراد فرداً واحداً من أفراد الغشاوة؛ ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ فردٌ واحد من أفراد الغشاوة؛ لأن هذا حيثئذٍ يكون المعنى "وعلىٰ أبصارهم غشاوةٌ واحدةٌ" لا

غشاوتان مثلاً، وهذا غير منضبط ولا يصح؛ لأن الفرد الواحد لا يُمكنه أن يقوم بأبصارٍ متعددة.

لكن في الحقيقة هذا التمثيل الذي ذكرنا بهذه الآية فيه خلافٌ عند أهل البلاغة، فإن بعض علماء البلاغة ومنهم السكّائي: جعل التنكير في الآية للتعظيم لا للتنويع، فكأن المعنى في الآية الكريمة: "وعلى أبصارهم غشاوة عظيمة" ووجه كونها عظيمة: أنها تحجب بصائرهم عن إدراك الحق حجباً كاملاً، وللعلماء نقاشٌ في أي القولين أولى: التنويع أم التعظيم في هذه الآية التي ذكرنا؛ هذا التنويع.

ثم التعظيم قال: "أو تعظيماً أو تحقيراً"

التعظيم والتحقير وكلاهما يعني متقاربان؛ لأنهما أحدهما عكس الآخر، نقول: إن من دواعي إيراد المسند إليه نكرة: قصد إفادة تعظيم المسند إليه أو تحقيره، بمعنى أنك إما أن تقصد كونه بلغ حدًا كبيرًا في رفعة الشأن، أو بعكس ذلك وصل إلى دركٍ حقيرٍ جدًا في الحقارة والهوان.

مثلوا للتعظيم بقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي

الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ "حياة" بصيغة النكرة أي "حياةً عظيمة"، لم؟ لأن لا شك أن هذا القصاص إذا طبّق فإنه يكون مفيدًا في حياة المجتمع كله وفي حياة الأفراد أيضًا، فإن القصاص فيه منع لما كانوا عليه من الأحوال كقتل الجماعة بالواحد ونحو ذلك، فالمقصود أن هذا القصاص فيه حياة عظيمة لمن تدبر معاني ذلك.

وأما مثال التحقير: فكأن يكون شخصٌ مثلاً محقرٌ، فعندما تلتقي به تقول: "لقيني رجلٌ"؛ فتأتي به بصيغة النكرة هكذا لإفادة معنى التحقير.

واجتمع التعظيم والتحقير في بيت من الشعر وهو قول الشاعر، وهو مروان بن أبي حفصة:

له حاجبٌ في كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

المقام هنا مقام مدح، وكون المقام مقام مدح يفيدنا معنى البيت أولاً، ويُفيدنا أن المقصود بتنكير الأول التعظيم، وأن المقصود بتنكير الحاجب الثاني التحقير، وبيان ذلك: أنه يُريد أن يقول: "له حاجبٌ في كل أمر يشينه" أي في كل الأمور القبيحة له حاجبٌ أي حجابٌ ساتر عظيمٌ يستره عن كل القبائح، ويستر كل القبائح عنه، إذًا "له حاجبٌ عظيمٌ في كل أمر يشينه".

"وليس له عن طالب العرف حاجبٌ" أي عن المجتدين الذين يأتون لطلب الحوائج ولطلب المعروف، هؤلاء ليس لهم حاجبٌ؛ أي صغيرٌ، حقيرٌ، ليس لهم عنهم حاجبٌ، فلا شك أنه إذا لم يكن له عنهم حاجبٌ صغير فممن باب أولى أنه ليس لهم عنهم حاجبٌ عظيم، فهذا يفيد تمام المدح، ولو عكسنا لما كان ذلك ملائمًا لمعنى المدح. ويُشبهه هذا البيت بيتٌ آخر هو قول الشاعر:

فللجد مني جانب لا أضيعه وللهو مني والخلاعة جانب

يقول: "فللجد مني جانب لا أضيعه" أي جانبٌ عظيمٌ لا أضيعه، "وللهو مني والخلاعة جانب" أي جانبٌ حقيرٌ؛ هذا إن كان المعنى معنى الفخر، إن كان الرجل يفتخر بكونه من أهل الجدد، وأنه مع ذلك لا يترك شيئًا من اللهو قليلاً، لكن إن كان الأمر بالعكس فإننا نعكس فنقول حينئذٍ: إن المقصود بالأول التحقير، وبالثاني التعظيم، لكن لا شك أن الأول هو المقصود.

فهذا معنى قوله: "تعظيمًا أو تحقيرًا".

ثم قال:

"كَجَهْلٍ أَوْ تَجَاهُلٍ" هذا واضح، ولا يحتاج إلى شرح، الجهل به، من الدواعي الجهل به، كأن تقول مثلاً: "جاءني رجل" لم أتيت به بصيغة النكرة؟ لأنك لا تعرفه؛ الجهل به. أو التجاهل: ومعنى التجاهل أنك تعرفه؛ ولكنك تريد أن تظهر لمخاطبك عدم معرفتك به، فحينئذٍ تقول أيضًا "جاءني رجل" فهذا التجاهل، فالفرق بينهما واضح، في الجهل أنت

فعلاً لا تعرفه، وفي التجاهل أنت تعرفه لكنك تدعي أو تريد أن تدعي عدم معرفتك به؛ هذا الجهل والتجاهل.

ثم قال: "كَجَهْلٍ أَوْ تَجَاهُلٍ تَهْوِيلٍ تَهْوِينٍ": في الحقيقة التهويل والتهوين جاء بهما الناظم، وفي الحقيقة الفرق بينهما وبين ما سبق من ذكر التعظيم والتحقير غير ظاهر، فإن الشراح والمتكلمين في هذا الباب يُحاولون التفريق؛ لكن في الحقيقة الفرق غير واضح، فإن "التهويل" باللام يرجع إلى معنى التعظيم، قال بعضهم: لكن مع مراعاة كونه مخيفاً، يعني التهويل هو التعظيم لكن مع مراعاة معنى الإخافة، والتهوين عند التأمل يرجع في حقيقته إلى معنى التحقير، فهذا في الحقيقة لا ينبغي أن نطيل بذكرهما لكن ذكرهما الناظم، وهما يرجعان إلى معنى التحقير والتعظيم كما ذكرنا.

قال: "أَوْ تَلْبِيسٍ أَوْ تَقْلِيلٍ": التقليل ذكرناه وبقي التلبيس، **والمقصود بالتلبيس**: أن يُراد إخفاء المسند إليه عن المخاطب لأسباب مثلاً: خوفاً عليه، كأن تأتي إلى شخصٍ ما فتقول له: "قال لي رجلٌ إنك خالفت الشرع في المسألة الفلانية" فتخفي اسم هذا الرجل الذي قال لك، وتأتي بصيغة النكرة، تتعمد إخفاؤه لئلا يلحقه مثلاً أذى من هذا الشخص الذي تخاطبه، أنك لو ذكرت اسمه لعل ذلك المخاطب يذهب إلى ذلك القائل فيؤذيه نوع من أنواع الأذى، فتفادياً لذلك تخفيه عن المخاطب.

إذاً نكون بذلك قد انتهينا من إيراد المسند إليه نكرة.

وذكر الشارح هنا قاعدة مشهورة عند أهل البلاغة، ويذكرها الأصوليون أيضاً، وهي متعلقة

بقضية التعريف والتنكير، وهي قاعدة أغلبية ليست قاعدة مضطردة، هذه القاعدة هي:

"الاسم إذا كرر مرتين في سياقٍ واحدٍ مثلاً في جملة واحدة" فإما أن يكون بتكرره هذا في المرتين معاً؛ أن يكون الاسمان نكرتين، وإما أن يكونا معرفتين، وإما أن يكون الأول نكرة والثاني معرفة، وإما بعكس ذلك أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة"، فالقسمة العقلية لا تخرج عن هذه الأقسام الأربعة.

فأما في الحالة الأولى: أي إذا كانا نكرتين معًا؛ إذا كررا فكانا نكرتين: فإن الثاني غير

الأول؛ هذه هي القاعدة.

وإذا كانا معرفتين فإن الثاني هو الأول؛ هو ذات الأول عينه ونفسه.

وإذا كان الأول نكرة والثاني معرفة: فكذلك الثاني هو عين الأول.

وأما إن كان الأول معرفة والثاني نكرة: فلهم في ذلك قولان: إما هو عين الأول، وإما هو غيره.

فإذا عندنا أقسام أربعة: فأما القسمان الأولان فشاهدهما قول الله - سبحانه وتعالى -:

﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]؛ تكرر العسر مرتين، وهو فيهما

معرفة، وتكرر اليسر مرتين وهو فيهما نكرة، فإذا طبقنا القاعدة فمعنى ذلك: أن العسر الأول

هو عين العسر الثاني، وأن اليسر نكرة، إذا طبقنا القاعدة فإن الأول غير الثاني، يعني الثاني غير

الأول، اليسر الثاني غير اليسر الأول؛ أنهما نكرتان، والعسر الثاني هو عين العسر الأول؛

لأنهما معرفة، فحينئذ يكون أمام عسرٍ واحد تكرر، وأمام يسرين.

وهذا شاهده: قول النبي ﷺ وهو يُشير لهذه الآية: «**لن يغلب عسرٌ يسرين**»؛ فأفاد ذلك

أن المعرف متحدٌ شيءٌ واحد، وأن النكرة المنكر هو غير متحد، بل هما يسران مختلفان.

وأما شاهد إيراد الأول نكرة والثاني معرفة: فقول الله - سبحانه وتعالى في سورة النور:

﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥]؛ "فيها مصباح" إذا نكرة، "المصباح"

معرفة" في زجاجة، فإذا الثاني هو عين الأول.

وأما الحالة الرابعة الأول معرفة والثاني نكرة: فقول الشاعر:

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قومًا كالذي كانوا

الشاهد هو "قومًا"، "عسى الأيام أن يرجعن قومًا" هذا نكرة، وورد في البيت الأول:

"وقلنا القوم إخوان" معرفة، إذا معرفة في الأول، ونكرة في الثاني، فلعل هذين البيت يشهدان

لكون الثاني هو الأول؛ أي يتكرر بعينه مع أن الأول معرفة والثاني نكرة.

لكن كما ذكرت لكم هذه الحالة الرابعة فيها قولان، القاعدة كلها قاعدٌ أغلبية، بل ذهب

بعض العلماء إلى أنها قاعدة غير محررة؛ أي شواذها كثيرة جدًا لدرجة أنها لا تستحق أن تكون قاعدة أصلاً، لكن علماء آخرون يردون على هذا ويُناقشونه، وعلى كل حال هذه ليست قاعدة بالمعنى الذي نعرفه في قواعد الفقه أو قواعد الأصول أو غير ذلك من القواعد المضطربة التي لا تنخرم، بل في الحقيقة ننظر بحسب السياق وبحسب أمورٍ أخرى متعددة، قد نستعمل القاعدة وقد لا نستعملها.

انتهينا من التنكير وندخل الآن إلى أبوابٍ متعلقة بورود هذا المسند إليه بأن يرد له توابع، أي أن يرد موصوفاً بوصفٍ، أو مؤكداً بتأكيد، أو معطوفاً عليه؛ عطف بيانٍ أو عطف نسقٍ أو مبدلاً منه، هذا الذي سيذكره بقوله:

وَوَصَفِهِ لِكَشْفِهِ أَوْ تَخْصِيصِهِ دَمِ ثَنَا تَوْكِيدٍ أَوْ تَنْصِيصٍ

إذا الحالة الأولى: يكون المسند إليه موصوفاً لأسباب ودواعي أولها قال: أولها "الكشف": والمقصود بذلك: الكشف عن حقيقته وتوضيح معناه، كما لو قلت مثلاً: "الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغٍ يشغله" فجاء المسند إليه موصوفاً بهذه الأوصاف لأجل إيضاحه وبيانه، وهذا ظاهر فلا نطيل في ذكره، هذه تسمى صفةً كاشفةً تكشف عن حقيقة هذا المسند إليه.

أما التخصيص؛ قال "الكشف أو تَخْصِيصٍ": التخصيص معناه تقليل الاشتراك الواقع فيه إن كان نكرة، أو رفع الاحتمال الواقع فيه إن كان معرفة.

مثال الأول تقول المسند إليه نكرة: "رجلٌ عابدٌ في منزلنا"؛ "رجلٌ" هذا نكرة، ووصف هذا المسند إليه بصفة العبادة لقصد تخصيصه أي تقليل الاشتراك فيه، لم؟ لأن لفظة رجل موضوعٌ لشيءٍ عامٍ يعم كل بني آدم من جنس الذكور، فيشترك في هذا المعنى من كان عابداً، ومن كان زاهداً، ومن كان عالماً، ومن كان أديباً... إلى آخره، فحين تقول: "رجلٌ في منزلنا" يقع الاشتراك؛ ويقع بذلك عدم الوضوح وعدم البيان، من أي فئة هذا الرجل؟ فحين تقول: "رجلٌ عابدٌ" فأنت تقلل بهذا الوصف الاشتراك الواقع في المسند إليه، إذًا هذا المسند

إليه إن كان نكرة قلنا يكون تخصيصه إن كان نكرة بمعنى: تقليل الاشتراك الواقع فيه. وأما إن كان معرفة: فتخصيصه معناه رفع الاحتمال الواقع فيه، كأن تقول مثلاً: "زيدُ الشاعر في منزلنا" فزيد هذا الاسم العلم المعرفة موضوعٌ لعدة أشخاص، فإن ممن يُسمون زيداً من هو مثلاً تاجرٌ، أو أديب، أو زاهدٌ، أو عابدٌ، أو غير ذلك، فإذا زيد هذا يحتمل أشياء متعددة، فحين نقول: "زيدُ الشاعر" ارتفعت الاحتمالات كلها ولم يبق إلا واحدٌ بعينه لا يحتمل غيره؛ فهذا معنى قولنا التخصيص.

وإذا قلنا بأن التخصيص بهذا الشكل إذا عرفناه بهذا الشكل فإذا دخل النكرات، ويدخل المعارف، إحنا قلنا إما تقليل الاشتراك وإما رفع الاحتمال؛ هذا عند أهل البلاغة. أما عند أهل النحو: فإن التخصيص عندهم في الحقيقة خاصٌ بالنكرات، ويكون بتقليل في الاشتراك فيها، ولا يدخل المعارف عندهم، وأما رفع الاحتمال في المعارف فلا يُسمى تخصيصاً وإنما يُسمى توضيحاً، هذه مسألة اصطلاحية فقط.

إذا قلنا: "أو تَخْصِيصِ ذِمِّ ثَنَا" الِذمِّ والمدح، "ثَنَا" الثناء، قصرها لأجل الوزن. المدح والذم هذا واضح، واضح جداً، كأن تقول مثلاً: "جاء زيدُ العالم" هذا مدح، فوصفت المسند إليه بالعلم لأجل مدحه، أو بعكس ذلك كأن تقول "جاء زيدُ الجاهل" فتذمه بالجهل ويكون الوصف لأجل الذم.

لكن هنا مسألة: لا يكون هذا الوصف لأجل المدح أو الذم إلا إن كان الموصوف متعيناً قبل ذلك، بمعنى تعين قبل ذكر الوصف بالأشاركة في اسمه غيره، أو بأن يكون المخاطب يعرفه من قبل، أو غير ذلك؛ وإلا إن كان هذا المسند إليه لا يتعين إلا بهذا الوصف فحينئذ لا يكون الوصف لأجل المدح أو الذم، وإنما يكون للتخصيص؛ أي لرفع الاحتمال كما ذكرنا آنفاً، وعلى كل حال المسألة ترجع إلى قصد المتكلم وإلى مراعاة السياق؛ يعني مراعاة مقتضى الحال.

"توكيدٌ أو تَنْصِيصٌ": التوكيد لا يُراد به هنا التأكيد الاصطلاحي؛ يعني التوكيد اللفظي

والتوكيد المعنوي المذكور عند النحات، لا، المراد بالتوكيد التقرير، وذلك إذا كان المسند إليه متضمناً لمعنى ذلك الوصف؛ يعني فيه شيء من معنى الوصف، فيأتي الوصف مؤكداً ومقررًا للمسند إليه.

ومثالهم المعروف: "أمس الدابرُ كان يومًا عظيمًا" وصف المسند إليه بكونه دابرًا لأجل التقرير والتأكيد؛ لأن أمس حين تقول: "أمس" فهذا يتضمن معنى كونه دابرًا؛ يعني الدابر الذي مضى، وأمس هذا مضى، فحين تقول "أمس" هذا متضمن أصلاً لمعنى كونه منقضيًا دابرًا، فتضيف "الدابر" هذه اللفظة لأجل إفادة التقرير.

وينبغي أن يكون كما يذكرون: أن يكون هناك غرض يتعلق بهذا التأكيد، يعني يذكرون أشياء لا نطيل الآن بذكرها، هذا التوكيد، ثم بقي التنصيص.

التنصيص: كلام الشارح هنا صاحب الحلية فيه نظر كما قرره صاحب الحاشية، وكما هو مقرر في شروح التلخيص وغيرها من كتب البلاغة، فما ذكره من شرح للتنصيص فيه نظر.

والصواب أن التنصيص معناه: بيان المقصود من المسند إليه، أي تمييز المسند إليه عن غيره، وذلك بأن يكون المسند إليه محتملاً لمعنيين مثلاً فيؤتى بالوصف لبيان المراد منهما.

مثال ذلك قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فوصف المسند إليه الأول وهو "الدابة"؛ ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾؛ وصفه بوصف وهو "في الأرض"، ووصف المسند إليه الثاني وهو "طائر"؛ ﴿وَلَا طَائِرٍ﴾؛ بوصف هو "يطير بجناحيه"، وهذا لبيان المقصود منهما، كأن المراد بذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأن المقصود: ما من دابة في جميع الأراضي، وما من طائر كيفما كان هذا الطائر في جو السماء كله ما يصح أن يقال عنه يطير بجناحيه ﴿إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾.

فإذا هذه في الحقيقة لما تقول: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أصلاً هذه نكرة؛ "دابة"

نكرة، واقعة في سياق النفي، ومعلومٌ في علم أصول الفقه وغير ذلك: أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، فهي تفيد الاستغراق أصلاً.

ولكن مع ذلك هذا الاستغراق قد يكون حقيقياً فيشمل كل دواب الأرض، وقد يكون مثلاً عرفياً بأن يشمل طائفة من الدواب، فحين يأتي الوصف وهو ﴿فِي الْأَرْضِ﴾؛ وبالنسبة لطائر ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾؛ حين يأتي الوصف فإنه يُفيد الاستغراق التام، فإذا هذان الوصفان لزيادة التعميم والشمول.

هذا مثال على ما ذكرناه في شرح التنصيص، إذا التنصيص معناه: بيان المقصود من المسند إليه؛ أي تمييزه عن غيره.

إلى هنا تبين لنا إذاً أن هذا الوصف الذي يأتي بعد المسند إليه قد يكون وصفاً كاشفاً كما ذكرنا، وقد يكون مخصصاً، وقد يكون مؤكداً، وقد يكون مبيناً للمقصود؛ هذه الأقسام الأربعة التي تدخل في باب الوصف، نحتاج إلى التفريق بينها:

فالفرق بين الوصف المبين للمقصود الذي ذكرناه في باب التنصيص، وبين الوصف المؤكد: أن المؤكد لا يُلاحظ فيه بيان المقصود الأصلي، ولكن يُلاحظ فيه مجرد التقوية، أما بيان المقصود فإنه وإن كان حاصلاً فإنه غير مراد؛ لأن هذا واضح الفرق بين المؤكد والوصف المبين للمقصود، المؤكد لا يُراعى فيه بيان المقصود إنما مجرد التقوية.

الفرق بين الوصف المبين للمقصود والوصف الكاشف الذي ذكرناه في الكشف: هو أن الكاشف يُقصد به مجرد إيضاح معنى اللفظ، أما المبين للمقصود فإن الغرض منه بيان أحد الاحتمالات التي يحتملها اللفظ بأن يكون اللفظ محتملاً معنيين أو أكثر، فيأتي الوصف لبيان المراد من ذلك؛ فهذا الفرق بين صفةٍ توضح معنى اللفظ فقط وهي الصفة الكاشفة، وبين صفةٍ يُوتى بها لإزالة هذا الاحتمال، لبيان أحد المحتملين أو أحد الاحتمالات.

بقي الفرق بين المبين للمقصود والمخصص: الفرق بينهما أن الغرض من المبين للمقصود هو بيان أحد احتمالات اللفظ، ورفع غيرها أما الغرض من الوصف المخصص

فهو بيان أحد أفراد المعنى الكلي ورفع غيره من الأفراد؛ كما تقول مثلاً في: "رجلٌ عابدٌ عندنا" فحين تقول "رجلٌ" هذا معنى كلي له أفراد متعددة يدخل فيه: الفقيه، والتاجر، والعابد، والزاهد، وغير ذلك، فحين تقول مثلاً: "رجلٌ عابدٌ عندنا" يرتفع بهذا الوصف الفقيه الذي هو أحد أفراد لفظ "الرجل"؛ لأن لفظ الرجل موضوعٌ لمعنى كلي يدخل فيه أفراداً متعددة، فنرفع هذه المعاني كلها ونعين معنى واحداً؛ فهذا معنى التخصيص.

وأما المبين للمقصود فالغرض منه: بيان أحد ما يحتمله اللفظ، إن كان يحتمل مثلاً أمرين فيبين أحدهما ويرفع غيره مما يحتمله اللفظ، وبالمثال يتبين لك الفرق بينهما؛ أي بالمثال الذي ذكرنا في التنصيص، والمثال الذي ذكرنا في التخصيص يظهر لك الفرق بين هذين النوعين من الوصف.

انتهى الوصف.

قال:

وأكدوا تقريراً أو قصد الخلوص من ظن سهُوٍ أو مجازٍ أو خصوص
يؤتى بالمسند إليه مؤكداً لأغراض وأسباب منها: التقرير.

ومعنى التقرير: تحقيق مفهوم المسند إليه في ذهن المخاطب، فكأن المتكلم يظن أن المخاطب قد غفل عن سماع لفظ المسند إليه لشغل أو نحو ذلك، فيؤتى بالتأكيد لتقريره. مثلاً تقول: "سَطَى على القوم أسدٌ أسدٌ" هذا التأكيد؛ هذا التأكيد لقصد تقرير معنى المسند إليه، ولأجل تثبيته في ذهن السامع، أو كما تقول مثلاً: "جئتُ أنا"، أو "جاء هو" ونحو ذلك، هذا معنى التقرير.

أما "قصد الخلوص من ظن سهُوٍ أو مجازٍ" معناه: دفع توهم السهو أو المجاز. مثال دفع توهم المجاز أن تقول مثلاً: "قبض على اللص الأمير نفسه" فجئت بالتوكيد لأجل دفع ما يمكن أن يتوهمه السامع من أن الذي قبض على اللص أحد أعوان الأمير لا الأمير نفسه؛ لأنك لو قلت "قبض على اللص الأمير" ووقفت: يُحتمل أن يُراد بذلك أحد أعوان الأمير؛ على سبيل المجاز من إسناد الفعل إلى السبب؛ لأن الأمير هو الأمر به هو

السبب في وقوع هذا الفعل، فحين تأتي بالتوكيد فإنك ترفع أو تدفع توهم المجاز. ولا يخفى عليكم ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله تبارك وتعالى- وغيره من العلماء في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ لهم في ذلك كلامٌ معروف في مناقشة نفاة هذه الصفة، أو مؤولها على غير الوجه اللائق بالله -سبحانه وتعالى-، هذا معنى دفع توهم المجاز.

ودفع توهم السهو هذا ظاهر: كأن تقول مثلاً: "جاء زيدٌ نفسه" أو "جاء زيدٌ زيد" فلاجل سياقٍ معين قد يكون المخاطب ظاناً بأن كنت تقصد "جاء عمرو"، حين تقول "جاء زيد" يعني كأنه يظنك تقصد "جاء عمرو" وسهوت وأخطأت فنطقت بزيد بدلاً من عمرو؛ لكن حين تقول: "جاء زيدٌ نفسه" فأنت تدفع توهم السهو.

"مِنْ ظَنِّ سَهْوٍ أَوْ مَجَازٍ أَوْ خُصُوصٍ" أي: دفع توهم عدم الشمول، عدم إرادة الشمول في المسند إليه.

كما لو قلت مثلاً: "نجح الطلاب كلهم" فتأتي بالتوكيد لقصد دفع ما توهمه السامع، أو ما يُمكن أن يتوهم السامع من أن بعضهم لم ينجح؛ لكن لأن ذهاب البعض قليلٌ مثلاً أو لا يُؤبه له فأطلقت لفظ الطلاب من باب إطلاق الكل وإرادة البعض فقلت: "نجح الطلاب"، فلدفع توهم عدم إرادة الشمول تأتي بالتوكيد فتقول: "نجح الطلاب كلهم" أو "نجح الطلاب كلهم أجمعون".

ودفع هذا التوهم إنما يكون إذا كان هناك مجالٌ لهذا التوهم أصلاً؛ بأن يكون المسند مما يصح أن يتعلق ببعض الناس دون بعضهم كما ذكرنا آنفاً "نجح الطلاب"؛ لكن لو فرضنا مثلاً أنك تقول: "اختصم الرجلان" الاختصام لا يُعقل حصوله إلا من اثنين على الأقل؛ فلا حاجة بك بأن تقول: "اختصم الرجلين كلاهما" لأنه لا يمكن أن يقع الخصام بين الشخص ونفسه، لا يمكن أن يكون المراد شخصاً واحداً مثلاً؛ هكذا ذكروا في قضية دفع توهم الخصوص.

هذا إذاً هو التوكيد.

ثم عطف البيان قال:

وَعَطَفُوا عَلَيْهِ بِالْبَيَانِ بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ لِلْبَيَانِ

البيان في الشطر الأول غير البيان في الشطر الثاني، فالبيان الأول المراد به: عطف البيان؛ هذا التابع المخصوص المعروف في النحو، وأما البيان الثاني فهو مصدر؛ يعني بين بيانا، فكأنه يقول: "وعطفوا عليه بذلك التابع المسمى عطف بيان باسم به يختص لأجل إفادة البيان" على حال البيت هكذا جاء به الناظم.

عطف البيان في الحقيقة من أدق مسائل النحو لأن الفرق بينه وبين البدل دقيق جداً، بل بعض أكابر النحات بعد التأمل يقول: لا أكاد أجد بينهما فرقاً معتبراً؛ كما نقله جماعة أظن منهم الرضي الإسترابازي وغيره؛ قال: "إن الفرق بينهما يعني لا يكاد يظهر له فرق بين عطف البيان والبدل"، على كل حال هذا مبحث نحوي لا يمكننا الآن أن نفصله، والأصل أن البلاغة تأتي بعد النحو.

فالمقصود عندنا أن نذكر مثلاً ونقول: إن المسند إليه يُؤتى به متبوعاً بعطف بيان؛ لأجل إيضاحه باسم مختص به لأجل رفع الاحتمال فيه، كما تقول مثلاً: "قدم صديقك زيد" فلو فرضنا مثلاً أنه لا يوجد من أصدقائك لا يوجد من أصدقائك إلا واحداً يسمى زيداً، فيأتي زيد هنا عطف بيان على صديقك، فتأتي بعطف البيان وهو "زيد" لأجل إيضاح مدلول المسند إليه الذي هو "صديق" حتى لا يحتمل غيره من سائر الأصدقاء، وهذا أيضاً يصح أن يُعرب بدلاً فتقول: بدل كل من كل، "زيد بدل كل من كل من صديق".

فعلى كل حال هذا الذي نذكره في عطف البيان ولا نطيل فيه، وكما ذكرت فهذا يحتاج إلى شيء من النقاش النحوي لا نريد أن نخوضه.

قال: "وأبدلوا تقريراً أو تحصيلاً"

إذا يأتون بالمسند إليه مبدلاً منه لأجل التقرير أو التحصيل.

فالتقرير معناه: إفادة أمر زائد على النسبة، فتقرير المسند إليه في ذهن السامع كما تقول مثلاً: "جاء أخوك محمد" فتأتي بالبدل اللي هو "محمد" بدل من "أخوك"؛ لأجل إفادة

المخاطب أمرًا زائدًا على المقصود الذي هو أن تنسب فعل المجيء إلى "محمد"، والأمر الزائد ما هو؟ هو التقرير، أي تقرير المسند إليه الذي هو أخوك؛ فهذا معنى زيادة التقرير. والبدل كما هو معلوم من النحو يكون بدلًا مطابقًا، ويكون بدل بعض من كل، ويكون بدل اشتمال، وأما بدل الغلط فقالوا: هذا لا مدخل له هنا؛ لأن كلامنا إنما هو الكلام الفصيح، وبدل الغلط على ما ذكروا لا يقع في الكلام الفصيح، هكذا ذكروا وناقشهم آخرون بما لا نطيل بذكره.

وعلى كل حال الذي يهمنا هو: البدل المطابق وهو الذي يُسمى بدل كل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال.

بدل الكل من الكل: هو هذا الذي ذكرت لكم مثاله "جاء أخوك زيد" فزيد هو نفسه أخوك، وأخوك هو زيد، فإذا حين تأتي بالبدل فأنت أصلاً حين تقول: "جاء أخوك" إذا ذات زيد ذكرت حين ذكر أخوك؛ لأن أخاك هو نفسه زيد، فحين تأتي بالبدل الذي هو زيد فكأنك كررت المسند إليه من حيث المعنى (أخوك ثم زيد) هذا شيء واحد من حيث المعنى، فما تكرر فقد تقرر، فإذا هذا التكرير هو الذي اقتضانا التقرير، فهذا معنى أن هذا البدل الإتيان بالمسند إليه مبدلاً منه يُفيد زيادة التقرير.

وأيضاً في بدل البعض من الكل: لأن مثلاً حين تقول: "نجح الطلاب أغلبهم"؛ فحين تقول: "الطلاب" فهذا مشتمل على البدل الذي هو "أغلبهم" يتضمن البدل، فحين تأتي بالبدل فكأن ذلك البعض قد تكرر يكون البدل مذكوراً مرتين؛ لأنه ذكر أولاً في ضمن الكل، ثم ذكر ثانياً استقلالاً، فيكون هذا التكرير مفيداً للتقرير.

وكذلك في بدل الاشتمال: كقولك مثلاً: "سلب زيد متاعه" فبدل الاشتمال هنا المبدل منه وهو زيد مشتمل على البدل الذي هو "متاعه"، ومعنى الاشتمال: أنه مشعرٌ به ودالٌ عليه بوجه من أوجه الدلالة، فحين تقول "زيد" في هذا المثال فهو مشعرٌ أصلاً بالمتاع، ودالٌ على المتاع، فكأن ذكر المتاع قد تكرر؛ لأن الذات من حيث هي ذات "زيد" لا تقتضي المتاع، وإنما الذي يُشعر بالمتاع والذي يقتضي له هو تعلق هذا الفعل به؛ الذي هو فعل

"سلب"؛ لأن السلب خاصٌ بالمتاع، لا يكون السلب على الذوات، فإذا هذا التعلق وهذا الاشتمال يفيد تكرار هذا المعنى فيُفيد تفرقه؛ لأنه كما ذكرنا: "ما تكرر تقرر".
أو كما تقول مثلاً: "شرب الإناء ماءً" فالإناء مشعرٌ بالماء من حيث تعلق الشرب به، إذ الإناء هو لا يُشرب، الذي يُشرب هو الماء؛ فهذا معنى هذا التعلق.
إذا ثبت أن المبدل منه اشتمل على البديل بهذا الاعتبار؛ هذا نوع من الاشتمال، فإن البديل حينئذٍ يكون مذكورًا مرتين: مرة في ضمن المبدل منه، ومرة أخرى على سبيل الاستقلال فيكون تكريرًا، ويكون هذا التكرير موجبًا للتقرير؛ فهذا معنى قولنا: زيادة التقرير.

وأما التحصيل: فالمقصود بذلك تحصيل الحقيقة، وهذا يكون في بدل البعض؛ لأنه لولاه لا يُعلم المسند على الحقيقة، فحين تقول في بدل البعض مثلاً: "نجح الطلاب أغلبهم" إذا لم تذكر البديل فأنت لا تدرك الحقيقة ولا تحصل الحقيقة التي هي أن: الناجحين إنما هم أغلب الطلاب لا كلهم.

وأيضًا في بدل الاشتمال: فتحصيل الحقيقة فيه ظاهر مفهوم؛ فهذا معنى تحصيل الحقيقة؛ يقول: **"تقريراً أو تحصيلاً"**.

وبذلك نكون قد انتهينا من شرح هذه الآيات المتعلقة بإيراد المسند إليه مبدلاً منه، وبقي بعد ذلك الكلام عن: العطف بالنسق.

قال: **"وعطفوا بنسقٍ تفصيلاً... لأحد الجزأين..."** إلخ، وهذا ما نؤجله إن شاء الله -تبارك وتعالى- إلى الدرس المقبل.

أسأل الله -تبارك وتعالى- أن ينفعنا بما علمنا، وألا يجعلنا من المحرومين، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم. والحمد لله رب العالمين.



الدرس العاشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله.
أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.
درسنا اليوم هو الدرس العاشر من سلسلة شرح الجواهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون في علوم البلاغة الثلاثة للأخضري رحمه الله تبارك وتعالى، ونحن في شرح الباب الثاني وهو الباب المتعلق بأحوال المسند إليه وكنا قد انتهينا من كون المسند إليه معرفة أو نكرة، وقبل ذلك من كونه محذوفاً أو مذكوراً.

ثم؛ انتقلنا إلى كون المسند إليه موصوفاً ومؤكداً ومعطوفاً عليه عطف بيان، ومبدل منه، ونشرع اليوم إن شاء الله تعالى في الكلام على عطف النسق، وذلك في قول الناظم:

| | |
|--|---|
| وَعَطَفُوا عَلَيْهِ بِالْبَيَانِ | بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ لِلْبَيَانِ |
| وَأَبَدَلُوا تَقْرِيرًا أَوْ تَحْصِيلًا | وَعَطَفُوا بِنَسَقٍ تَفْصِيلًا |
| لِأَحَدِ الْجُزْأَيْنِ أَوْ رَدًّا إِلَى | حَقِّ وَصَرَفِ الْحُكْمِ لِلَّذِي تَلَا |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَالشُّكِّ وَالتَّشْكِيكِ وَالْإِبْهَامِ وَعَیْرَ ذَلِكِ مِنَ الْأَحْكَامِ
وَفَضْلُهُ يُفِيدُ قَصْرَ الْمُسْنَدِ عَلَيْهِ كـ "الصوفيُّ هو المهتدي"

وأظن إن كنت قد أخطت في قراءة هذا البيت في درس سابق، والصواب عليه كـ
الصوفي هو المهتدي بتشديد الواو من هو وبغير حرف عطف بين كلمتي الصوفي والضمير
هو.

ثم قال:

وَقَدَّمُوا لِلأَصْلِ أَوْ تَشْوِيفِ لَخَيْرٍ تَلْذِذٍ تَشْرِيفِ
وَحَاطِ أِهْتِمَامٍ أَوْ تَنْظِيمِ نَفَاوِلٍ تَخْصِيصٍ أَوْ تَعْمِيمِ
إِنْ صَاحَبَ الْمُسْنَدَ حَرْفُ السَّلْبِ إِذْ ذَاكَ يَقْتَضِي عُمُومَ السَّلْبِ

ثم انتقل بعد ذلك إلى فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر، أما عطف النسق فإن
المسند إليه يكون مدفوعا بعطف نسق لأغراض، وعطف النسق هو ما كان بأداة عطف،
وذلك لأغراض منها:

أولاً: التفصيل وذلك قوله: وعطفوا بنسق تفصيلاً لأحد الجزأين، تفصيل المسند إليه
أو تفصيل المسند مع اختصار الكلام فيهما، وذلك أي؛ تفصيل المسند إليه إذا كان العطف
بالواو، ومعنى التفصيل أن يذكر المعطوف والمعطوف عليه مع اللفظ الخاص.

كقولك مثلاً: "جاء زيد وعمرو" فتأتي بالمسند إليه معطوفاً عليه، وقصدك بذلك
التفصيل بأن تذكر كل باسمه الخاص به "جاء زيد وعمرو" مع الاختصار في القول لا بد من
هذا، لأن قيد الاختصار هذا نحترز به عن قولك مثلاً: "جاء زيد وجاء عمرو" فإنك في مثل
هذا التعبير، وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه إلا إنه لا اختصار فيه، وذلك لأن العامل يتكرر
والعامل هو الفعل "جاء" جاء زيد وجاء عمرو.

فهذا في الحقيقة إن كان عطف نسق ولكن ليس من الباب الذي نحن بصدده، وإنما
نحن نتكلم عن العطف بالنسق الذي يكون لهذه التفصيل مع الاختصار بالقول.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

إذاً النقطة في العطف مجموع أمرين: تفصيل المسند إليه والاختصار في القول، وأيضا يكون التفصيل في المسند مع الاختصار كذلك، وذلك إذا كان العطف بغير الواو أو بالفاء أو ثم أو حتى ونذكر بعض الأمثلة فمثال العطف بالفاء قولك مثلاً: "جاء زيد فعمر و" فأتيت بالمسند إليه معطوف عليه بالفاء أو بثم؛ لأنهما متشابهان في هذا، وإنما الفرق بينهما في وجود التراخي أو عدم التراخي؛ فإن ثم تفيد معنى التراخي بخلاف الفاء.

أقول: تأتي بالمسند إليه معطوف عليه بالفاء أو بثم، "جاء زيد فعمر و" أو "جاء زيد ثم عمرو" وذلك لقصد تفصيل المسند مع قصد الاختصاص، ومعنى التفصيل ما هو؟ التفصيل هنا في المسند، والمسند هو شيء معنى التفصيل أن هذا الفعل الذي هو في مجيء جاء وقع أولاً من أحد هذين الرجلين، ثم وقع بعد ذلك من الآخر، لكن الفرق بين الفاء وثم أن في الفاء وقع الفعل على الثاني من غير مهلة، أي ليس بين مجيء الأول ومجيء الثاني ليس بينهما مهلة، إما في ثم فمع مهلة مفهوم.

فإذاً هذا تفصيل للمسند، تفصيل للفعل، وهو أن فعل المجيء مفصل أي؛ جاء هذا الفعل فعل المجيء كان بهذه السورة أي؛ سورة مجيء أحد الرجلين وبعد ذلك جاء الثاني بمهلة أو بغير مهلة مع الاختصاص وقيد الاختصاص لإخراج نحو جاء زيد وعمرو بعده بشهر "جاء زيد وعمرو بعده بشهر" فهذا أيضاً يفيد تفصيل الفعل الذي هو المسند، لكن بغير اختصار نعم.

وأيضاً العطف قلنا: العطف بالفاء والعطف بثم، وأيضاً العطف بحتي، كقولك مثلاً: "انهزم الجنود حتى الأبطال" فالمسند إليه جئت به معطوفاً عليه بحتي والغرض التفصيل في المسند مع الاختصار، ومعنى التفصيل أنك تعتبر تعلق هذا المسند الذي هو الفعل بالمتبوع أولاً ثم بالتابع ثانياً، مع اعتبار معنى أن التابع أقوى أجزاء المتبوع وداخل في المتبوع، وهو أقوى أجزائه وبيان ذلك في المثال الذي ذكرناه قلنا: "انهزم الجنود حتى الأبطال" الأبطال من أجزاء الجنود، هم من الجنود لكن هم أقوى من الجنود.

فهذا معنى قولنا: من حيث أن التابع أقوى أجزاء المتبوع، فكأنك تقدر في الذهن أن الانهزام الذي هو الفعل في المسند، هذا الفعل تعلق بالجندي، وهذا المعنى يشمل الأبطال، لكن تعلق بالجندي وابتداء بأضعفهم إلى أن صار هذا الانهزام إلى أبطالهم، فتعلقه يمشى من الضعاف إلى الأبطال، فهذا معنى قولك: "انهزم الجنود حتى الأبطال" هذا تفصيل للمسند، تفصيل للفعل كيف هي هذه الهزيمة؟ هذه الهزيمة كأنها صارت وانتقلت من ضعاف الجنود إلى أبطالهم وكان تعلقهم بالمتبوع أولا الذي هو الجنود بعمومهم وبالتابع ثانيا، وهذا معنى التفصيل بالمسند.

وهذا ليس خاصا قولنا أن التابع أقوى أجزاء المتبوع ليس بالضرورة قد يكون العكس، مثلا لو عكسنا المعنى فنقول مثلا: "انتصر الجنود حتى الضعاف" هذا ممكن أيضا، فالمقصود هو وجود هذا الترتيب الذهني بين التابع والمتبوع، هذا ترتيب في الذهن فقط، فأنت عندما تقرأ هذه الجملة تفهم منها أن تعلق الفعل الذي هو المسند، تعلق بترتيب شرع من ضعاف الجنود إلى أبطالهم هذا في الذهن، لكن في الخارج لا يوجد هذا الترتيب قد ينعدم الترتيب مطلقا في الخارج.

قد تكون الهزيمة وقعت بدون ترتيب زمني بين عامة الجنود وبين الأبطال منهم، فمثلا تقول: "جاء القوم حتى زعيمهم" ويكون مجيء القوم ومجيء الزعيم في الخارج في وقت واحد، في زمن واحد ومع ذلك فإن العبارة تقتضي ترحيبا ذهنيا.

المقصود على كل حال أن مثل هذه التعبيرات الترتيب الخارجي ليس بشرط فيها، لكن المزمار على الترتيب الذهني بخلاف الفاء وثم التي ذكرنا أنفا فإن فيهما ترتيبا خارجيا أي حقيقة الأمر وفي نفس الأمر نعم.

وقولنا أيضا: بقيد الاختصار نحترز به عن قولك مثلا: "انهزم الجنود وانهزم الأبطال أيضا" فإن هذا فيه تفصيل للمسند لكن مع عدم اختصار، فهذا معنى قولنا: التفصيل في المسند إليه والتفصيل في المسند، فشرحنا هذين وهما مذكوران في قول الناظم تفصيلا من أحد الجزأين.

ثم؛ قال: **لأحد الجزأين أورد إلى حق** معنى قوله: رد إلى حق أي؛ رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه، مع الاختصار أيضا وذلك كما في العطف بلا فتقول مثلا: "جاء زيد لا عمرو" فتأتي بالمسند إليه معطوف عليه بلا وتقصده بذلك أن ترد السامع إلى الحكم الصواب أو أن تحفظه عن الوقوع في الخطأ، كلا المعنيين وارد.

فإذا كان السامع فهم أن الذي جاء هو عمرو لا زيد، أو إذا كان فهم أنهما جاءا جميعاً، فإنك حين تقول جاء زيد لا عمرو؛ فإنك ترده من الخطأ إلى الصواب، وإذا كان السامع فهم أن الذي جاء واحد لا بعينه من زيد أو من عمرو، فإنك حين تقول: جاء زيد لا عمرو، فإنك تحفظه من الوقوع في الخطأ مفهوم.

نعيد هذا، هذا يستجوب بحسب حال السامع، إذا كان السامع يفهم أن الذي جاء هو واحد، إما زيد وإما عمرو لكن لا بعينه، فحين تقول: جاء زيد لا عمرو، فأنت في الحقيقة تحفظ السامع من الوقوع في الخطأ، أما إذا كان السامع واقع في الخطأ أصلاً، وذلك بأن كان يعتقد أن الذي جاء هو عمرو أو كان يعتقد أنهما جاءا معا أي؛ جاء عمرو وجاء زيد، هو إذاً مخطئاً في ظنه هذا.

فأنت حين تقول جاء زيد لا عمرو، فأنت ترده من الخطأ إلى الصواب، فهذا معنى قولنا رد السامع إلى الحق ويشمل أيضاً حفظه يعني الخطأ فيه، وأيضاً لا بد من قيد الاختصار لنحترز عن قولك مثلا: "جاء زيد لا جاء عمرو" فهذا من عطف الجمل وليس من عطف المسند إليه وليس فيه الاختصار نعم.

وما ذكرناه من قولنا: "جاء زيد لا عمرو" أنه إذا كان السامع مخطئاً في ظنه ورددته من الخطأ إلى الصواب، هذا الذي ذكرناه سيأتينا إن شاء الله تعالى في الباب الخامس من أبواب هذا العلم علم المعاني، وهو باب القصر فإن السامع إذا كان يعتقد أن الذي جاء هو عمرو لا زيد وقلت: جاء زيد لا عمرو هذا يسمى قصر قلب لأنك تقلب ما كان يظنه السامع، وإن كان يعتقد أنهما جاءا معا حين تقول: "جاء زيد لا عمرو" فهذا يسمى قصر إقلاب لأنه كان

يعتقد مجيئهم معنا، فأفردت أحدهما بالحكم وإذا كان السامع يعتقد أن أحدهما جاء لا بعينه؛ فحين تقول "جاء زيد لا عمرو" هذا يسمى قصر تعين.

فهذه أنواع القصر الثلاثة: قصر القلب، قصر الأفراد، قصر التعيين الذي تعين فيه واحد

بالحكم، نعم...

هذا هو معني قوله: أو رد إلى حق ثم قال: وصرف الحكم للذي تلا معناه صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، وذلك يكون في العطف ببل، كقولك مثلا: "جاء زيد بلا عمرو" فتأتي بالمسند إليه معطوف عليه ببل، وتقصد بذلك نقل الحكم الذي هو المجيء من المحكوم عليه الأول، الذي هو زيد إلى المحكوم عليه ثاني وهو عمرو، فيكون المعنى الذي تقصده حينئذ أن ثبت المجيء لعمرو "جاء زيد بلا عمرو" فثبت المجيء لعمرو طيب.

في الحقيقة هذه المسألة العطف ببل فيها آراء لعلماء البلاغة، وهي من الأمور التي تكون دقيقة عند المبتدئين، فهناك رأي للجمهور ورأي لابن الحاجب ورأي لمبرج، وعلى كل حال لا نشير إشارة يسيرة وسريعة إلى هذه المذاهب الثلاثة، فإن كان تفصيل ذلك وبيان الترجيح بين هذه الأقوال محله مطولات هذا الفن.

فابن الحاجب يقول: إن الحكم يصرف إلى الثاني سواء أكان مثبت أو كان منفيًا، على أن يثبت ضده للأول ومثال ذلك في قولنا: "جاء زيد بلا عمرو" عند ابن الحاجب معنى ذلك ثبوت المجيء لعمرو، ونفي المجيء عن زيد مفهوم.

هذا معني أن الحكم يصرف إلى ثاني مثبت كان أم منفي، هذا في حال الإثبات، وفي حالة النفي في قولك مثلا: "ما جاء زيد بل عمرو" يقول أيضًا: نفي المجيء عن عمرو وإثبات المجيء لزيد، لأن الحكم الذي هو نفي المجيء نقل إلى عمرو؛ فثبت ضده لزيد هذا معني قولنا إن مذهب ابن الحاجب أن الحكم يصرف إلى الثاني مثبت كان أم منفي على أن يثبت ضده للأول، ضد الحكم للأول.

هذا مذهب ابن الحاجب؛ وأما مذهب الجمهور فهو أن الحكم يصرف إلى الثاني مثبت لا غير، وسواء في ذلك حالة النفي والإثبات نعم، وأما الأول فيبقى في حكم المسكوت عنهم، بمعنى أنه لا يحكم له بشيء نعم.

فقولك مثلاً: "جاء زيد بلا عمرو" معناه عند الجمهور إثبات المجيء لعمرو، وأما زيد فمسكوت عنه لا يفهم له بشيء، فيحتمل أن يكون جاء أيضاً ويحتمل أنه لم يجيء، هذا في حال الإثبات، في حالة النفي قولك: "ما جاء زيد بل عمرو" عند الجمهور يثبت المجيء أيضاً لعمرو، وأما زيد فمسكوت عنه، فيحتمل الأمرين.

إذاً هذا مذهب الجمهور، وأما المبرج فمذهبه في هذه المسألة أن الحكم يصرف إلى الثاني مثبت كان أو منفيًا، مثله مثل ابن الحاجب في هذا، ويبقى الأول في حكم المسكوت عنه كما يقول الجمهور العلماء كما يقول الجمهور، في عبارة أخرى المبرج مذهبه في حالة الإثبات كمذهب الجمهور ومذهبه في حالة النفي كمذهب يعني؛ يتفق مع الجمهور من حيث أن الحكم أن الأول يبقى في حكم المسكوت عنه، ويتفق مع الحاجب من حيث أن الحكم ينتقل من الأول إلى الثاني مفهوم هذا.

هذا دقيق لكن على كل حال المبرج في حالة الإثبات هو مع الجمهور، وأما في حالة النفي فيتفق مع الجمهور من حيث أن الأول يبقى في حكم المسكوت عنه، ويتفق مع ابن الحاجب من حيث نقل الحكم حكم الأول إلى الثاني، وبعبارة أخرى في المثال الذي ذكرنا أولاً، المثال الذي "جاء زيد بل عمرو" معناه عند المبرج ثبوت المجيء لعمرو، أما زيد فمسكوت عنه وأما في حالة النفي هذا كما يقول الجمهور وأما في حالة النفي فقولك: "ما جاء زيد بل عمرو" معناه نفي الزيارة عن عمرو كما هو مذهب ابن الحاجب وأن بالنسبة لزيد فكما يقول الجمهور أي يكون مسكوت عنه مضرب عنه.

هذه المذاهب الثلاثة في قضية العطف ببل، نعم وهذا معنى قوله: صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، ثم بعد ذلك قال: والشك والتشكيك والإيهام وغير ذلك من الأحكام، لعله يشير بقوله وغير ذلك من الأحكام إلى حكم التخيير والإباحة.

فإذا من أغراض إتيان المسند إليه معطوف عليه بعطف النسق وقوع الشك من المتكلم، أو قصد تشكيك السامع، أو قصد إبهام الحكم على السامع، فهذا معنى قوله الشك والتشكيك والإبهام أو قصد التخيير أو قصد الإباحة، وهذه الأمور كلها تكون حين العطف بأو وبعبارة أخرى لندرج إلى ما ذكره الناظم في قضية العطف بالنسق.

قال: وعطفوا بنسق تفصيل لأحد الآية، قلنا أن تفصيل المسند إليه يكون بالواو، وتفصيل المسند يكون بالفاء وثم وحتى ثم قوله رد إلى حق هذا الرد رد السامع يعني الخطأ يكون بلا، ثم صرف الحكم هذا يكون ببل، ثم الشك والتشكيك والإبهام ومعها التخيير والإباحة هذه بأو، فحروف العطف إذا موزعة على هذه الأغراض التي ذكر الناظم هنا.

مثال وقوع الشك من المتكلم أو قصد التشكيك السامع قولك مثلاً: "قابلي زيد أو عمرو" فتأتي بالمسند إليه معطوف بأو، إما لأن المتكلم شاك فلا تدري من قابلك، تقول: قابلي زيد أو عمرو، لا تدري هل مقابلك الذي قابلك هو زيد أو عمرو، وإن للتشكيك تريد أن تشكك السامع لغرض في نفسك، فتقول: "جاء زيد أو عمرو" أنت تعلم أن مثلاً زيد هو الذي جاء أو هو الذي قابلك، لكن تريد أن تشكك السامع في ذلك.

وأما الإبهام فمثاله المشهور عند أهل البلاغة قول الله تعالى وسبحانه: ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] فجاء المسند إليه الذي هو اسم إن، أنا أو إياكم، هنا حرف إن معروف حرف توكيد واسمها ليس مذكوراً، أنا أو إياكم اسمها مدغم فيها وأو هذه حرف العطف، وإيا الضمير منصوب معطوف على اسم إن الذي هو المسند إليه مفهوم.

فإذا جاء اسم إن الذي هو المسند إليه معطوف عليه بأو لقصد إبهام الحكم على المخاطبين، والغرض من ذلك قطع محاجتهم وعنادهم مع تجنب أن ينسبهم إلى الضلال لأن نسبتهم إلى الضلال قد تجعله يشتد عناده أكثر، ويزداد مجازهم وورغبتهم عن الحق؛ فلاجل ذلك ورغبة في اشتغالهم وطلباً لهدايتهم يؤتي بأو هذه مفهوم.

فالفرق إذاً بين أو التي للتشكيل والتي للإبهام أن الغرض من التشكيك أن توقع المخاطب في الشك، وأما الغرض من الإبهام فأن تخفي الحكم عن السامع وأن تترك التعيين له كما ذكرنا في المثال في الآية القرآنية نعم، فليس المقصود تشكيك هؤلاء لكن المقصود أن تبهم عليهم لغرض معين والغرض هنا هو عدم التصريح بنسبتهم إلى الضلال، فجاءت الآية القرآنية ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ نعم.

فالكلام مشتمل على الإبهام في هذا المعنى في المسند إليه نعم، وأيضا الإبهام في المسند أيضا لأن قوله لعل على هدى أو في ضلال مبين هو أيضا مشتمل على نوع من الإبهام لأنه بأو أيضا، فالإبهام في المسند إليه وفي المسند، فكأنك تقول: أحدنا إما نحن وإما أنتم ثبت له أحد الأمرين إما الهدى وإما الضلال، فالإبهام من جهتين نعم، أما التخيير والإباحة فمثال ذلك أن تقول مثلا: "يتقدم زيد أو عمرو" فإن كنت تقصد بكلامك أن تقصر الحكم على أحدهما تقول: يتقدم زيد أو عمرو تريد قصر التقدم على أحدهما، فالمعنى هو التخفيف.

وأما إذا كان المراد والقصد من الكلام مجرد التقدم، القصد وقوع التقدم سواء كان هذا التقدم صادر من أحدهما أو منهما معا، فالمعنى الإباحة هذا الفرق بين التخيير والإباحة، وبعبارة أخرى الإباحة يجوز فيها الجمع بين الأمرين، أما في التخيير فتخير بين أمرين، إذا تحقق أحدهما لم يتحقق الآخر، يتقدم زيد أو عمرو إذا كان المعنى على التخيير؛ فأنت تريد أن يقع التقدم من أحدهما فقط لا من الآخر، لكن على سبيل التخيير.

وأما إذا كان المعنى المقصود الإباحة فإنهما إما أن يتقدم أحدهما، وإما أن يتقدما معا لأن مقصودك وقوع فعل التقدم، فهذا الفرق بين التخيير والإباحة.

قال: **والشك والتشكيك والإبهام وغير ذلك من الأحكام**، ثم انتقل إلى مبحث آخر وهو الفصل أي؛ إيراد المسند إليه هو بضمير فصل.

قال: وفصله يفيد قصر المسند عليه كالصوفي هو المهتدي يؤتى بالمسند إليه معقب بضمير الفصل لأسباب من أهمها ما سماه القصر، قصر المسند عليه، أي أن يقصر المسند

على المسند إليه هذا ما يسميه بعضهم القصر ويسميه آخرون التخصيص، فمثال ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤] فأتي بالمسند إليه وهو لفظ الجلالة الله أن الله، وهو اسم أن أي به متبوع بضمير الفصل هو لقصد تخصيصه سبحانه وتعالى بقبول التوبة عن عباده.

بعبارة أخرى أن الذي يقبل التوبة عن عباده هو الله لا غيره، فهذا التركيب يفيد أن قبول التوبة مقصور عليه سبحانه وتعالى لا يتعداه إلى غيره، وكما لو قلت مثلاً: "زيد هو العالم" أي؛ هو العالم لا غيره وسيأتينا إن شاء الله تعالى هذا في مبحث القصر في الباب الخامس طيب.

ويعني هذا الذي ذكرنا أن الله يقبل التوبة ذكرنا أنه للتخصيص، ويكون لتأكيد التخصيص وذلك إذا كان التخصيص جاء قبل ذلك، أي قبل الإتيان بضمير الفصل بسبب مخصص آخر، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] فلو قال في غير القرآن إن الله الرزاق فالتخصيص موجود في هذا التركيب، لأن التخصيص من تعريف الطرفين من كون الطرفين معرفين معرفتين فلما جيء بضمير الفصل كان هذا الضمير لتأكيد التخصيص، ومثاله المثال الذي ذكرت "زيد هو العالم" فإنه من هذا القبيل، من قبيل تأكيد التخصيص لا من التخصيص، لأن زيد والعالم كلاهما نعرفه.

فالتخصيص جاء من تعريف الطرفين قبل أن يكون من ضمير الفصل، فلو قلت مثلاً: "زيد العالم" هذا مفيد للقصر ومفيد للتخصيص، ولا تحتاج بعد ذلك للإتيان بضمير الفصل، فإن أتيت بضمير الفصل أفدت بذلك تأكيد لهذا التخصيص نعم.

قال: وفصل يفيد قصر المسند عليه كالصوفي هو المهتدي

ولو قالت السني هو المهتدي كان أولى بل هو الحق

كما ذكرنا في نظائر ذلك فيما سبق، لكن كما ذكرت آنفاً ولا أمل من تكراره المتأخرون ملعون بالتصوف وبغير ذلك من المخالفات للحق المبين الذي كان عليه السلف الصالح

رضوان الله عليهم، هم حتى في أمثلتهم التي يمثلون بها لا يخرجون عن هذا الاغترار للتصوف وبغيره.

وعلى كل حال هذا البيت ليس قوي، ليس من جهة تمثيله بالصوفي فقط، فإن هذا خارج عن الموضوع، ولكن أيضا من جهة اضطراره إلى الإتيان بلغة نادرة وقليلة في الضمير، وهي لغته هو بالتشديد الواو هذه اللغة لغة قليلة وليست جادة، والجادة المعروفة هو بتخفيف الواو لا بتشديدها، لكن لا يستقيم الوزن فاضطر إلى هذا التشديد، ولذلك تجد المحشي الذي وضع الحاشية على شرح هذا المتن، على حلية اللب المصون ذكر بيتا آخر يقول لو قال المصنف لو قال كذا لا أجد الآن البيت ولا أحفظه.

على كل حال ذكره في الحاشية، فهذا البيت ذكره لي تعويض البيت الذي بين يدينا، على كل حال المعنى نعرفه ولا نحتاج إلى الإطالة في هذا، ثم قال: وقدموا إلى آخره هنا مبحث آخر وهو مبحث تقديم المسند إليه.

قال: وقدموا للأصل أو تشويف لخبر تلذذ إلى آخر ما قال، تقديم المسند إليه يكون لأسباب أولها الأصل، بمعنى أن التقديم هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه؛ فالأصل فيه أي في المسند إليه أن يقدم لما؟ لأن مدلوله ومعناه أنه المحكوم عليه ومفهوم المسند أنه الوصل المحكوم به.

فإذا الأصل عندنا أن نذكر الذات التي نريد الحكم عليها، ثم نعقلها ونفهمها وبعد ذلك نأتي بالوصف الذي نريد الحكم به على هذه الذات المحكوم عليها.

إذا الأصل أن نبدأ بالمسند إليه، ولكن هذا كله إن لم توجد نقطة أخرى، بعبارة أخرى إذا وجدنا المسند إليه مقدما فنحن نقول: لو سألنا سائل لما قدم المسند إليه؟

نقول: لأن هذا الأصل، الأصل أن يكون مقدم ولا نحتاج لنقطة أخرى ننظر فيها ونعلق عليها تقديم المسند إليه طيب.

السبب الثاني قال: أو تشويق لخبر، معنى التشويق هو تمكن الخبر في ذهن السامع بحيث يكون في المسند إليه ما يشوق إلى الخبر ويجعل النفس متشوفة لمعرفة، وذلك بأن يكون المسند إليه موصولاً أو بأن يكون موصوف بشيء يوجب الاستطراء، بحيث يجعل النفس متلهفة لسماع الخبر ومثاله: البيت الذي كنا قد ذكرنا آنفاً.

والذي حار في البرية فيه حيوان من جماد فقدم المسند إليه الذي هو الذي الموصول، لأن فيه تشويقاً إلى الخبر فقد اتصلت به الصلة التي هي حيرة البرية فيه هذه الصلة وهذه الصلة فيها شيء يثير الاندهاش والاستغراب، فوقع الناس جميعاً في حيرة وفي ارتباك هذا شيء يجعل النفس متشوقة لمعرفة هذا الشيء، لمعرفة الخبر ما هذا الشيء الذي حارت البرية فيه؟ فلاي ذلك تأتي بالمسند إليه مقدم، ولو أخرت المسند إليه فاتت هذه النقطة التي هي التشويق حدوث التشويق إلى الخبر.

قلنا: إما بأن يكون المسند إليه موصولاً، وإما أن يكون موصوف بما يوجب الاستغراب والاندهاش، كقول الشارع ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر تأمل هذا يمدح شخصاً اسمه أبو إسحاق، كنيته أبو إسحاق، فقدم المسند إليه وهو ثلاثة فقال: ثلاثة لما قدمه؟ لأنه موصوف بشيء يوجب الاستغراب والتأدب والدهشة.

وهو قوله: تشرق الدنيا ببهجتها، فإن هذا الوصف مثير للدهشة أنت تسأل يعني حين تسمع هذا تسأل كيف يقع إشراق الدنيا بأسرها ومن أين شيء؟ فتشوق لمعرفة الخبر الذي هو شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر نعم.

قال: أو تشويق لخبر تلذذ التلذذ معناه إيهام السامع أن المسند إليه يستلذه أو يتبرك به، كما تقول مثلاً: "ليلي رأيتها" فتبدأ بليلى أو "ليلي تحدث إليها" هذا كله لأجل التلذذ، وهو ظاهر وأيضاً مثله التبرك وله أمثلة لا نطيل ذكرها في قولك مثلاً: "محمد ﷺ اهتديت به" أو "اهتديت بدعوته" فتبدأ بالمسند إليه تجعل السامع يعتقد أن هذا المسند إليه هو مصدر البركة، كونك تتبرك بتقديمه نعم.

فهذا معنى التلذذ، وأما التشریف فمعناه التعظيم نعم قال: لخبر تلذذ تشریف التشریف هو التعظيم كما ذكر الناظم نعم عفوا كما ذكر الشارح أنا لعلني أخطأت في قراءة الأبيات، لأن الأبيات أقدم للأصل أو تشويف لخبر تلذذ تشریف

وحط اهتمام أو تنظيم تفاؤل تخصيص أو تعميم تنظيم لا تعظيم وإذا فالتعظيم هو نفسه التشریف، وأظن أني قرأتها أنفا وحط اهتمام أو تعظيم التعظيم هو نفسه التشریف، والمقصود التنظيم ضرورة النظم على ما سيأتي طيب.

إذاً التشریف هو التعظيم، إظهار التعظيم وضده الذي هو إظهار التحقير كقولك مثلاً: "أبو الفضل عندنا" هذا للتعظيم أو كقولك: "أبو جهل ذهب عنا" هذا للتحقير نعم.

قال: وحط اهتمام أو تنظيم الحط قلنا هو التحقير، الاهتمام معناه شامل لكل الجهات السابقة، فالاهتمام يكون للتعظيم ويكون للتحقير ويكون للتلذذ، ويكون للترك.

فإذاً اهتمام شامل لجهات التقديم، لذلك قال: الشارح الاهتمام وهو أعم الجهات أي جهات التقديم، وكلها من أفراد مفهوم فكان ينبغي له أن يسلك مسلكه الأصل من جعله الاهتمام سبباً في التقديم وجعل هذه الجهات من أفرادها، الأصل يقصد به التلخيص الذي هذا النظم مختصر له.

فيقول الشارح: كان على الناظم أن يجعل الاهتمام هو السبب الأصلي الذي تدور عليه كل الأسباب الأخرى، ثم كان عليه أن يجعل الأسباب الأخرى متفرعة من هذا السبب الأصلي الذي هو الاهتمام نعم.

قال أو تنظيم: معناه النظم أي ضرورة النظم وضرورة الوزن، ومثل ذلك ضرورة القافية بل؛ مثل ذلك ضرورة السجع فإن السجع والوزن والقافية كلها تجعل المتكلم مضطراً إلى تقديم المسند إليه.

ثم قال: تفاؤل تخصيص أو تعميم، تفاؤل المقصود بذلك تأجيل المسرة أو المساءة، فتأجيل المسرة للتفاؤل وتعجيل المساءة للتطير، كقولك مثلاً: "سعد قادم" فأنت تريد

بذلك رجل يسمى سعد، أو على العكس من ذلك تعجيل المساء للتطير أن تقول مثلاً: "حرب قادم" حرب رجل اسمه حرب طيب.

لما قدمت المسند إليه في المثالين؟ قدمته لقصد المبادرة بإدخال السرور على قلب السامع، لأجل أن يتفائل بخير، أو العكس فحين تقول: "سعد قادم" يمكنك أن تقول قدم سعد أو "سيقدم سعد" لكن تبدأ بالمسند إليه تقول سعد قادم لأجل التعجيل أو الإسراع بإدخال السرور على نفس السامع ليتفائل بذلك والعكس تقول: "حرب قادم" تبدأ بذلك شخص تريد أن تدخل عليه الغم وتدخل الهم في قلبه، فيتشائم بحصول الشر والعياذ بالله تعالى نعم.

هذا قوله تفاعل، تخصيص أو تعميم، تخصيص معناه إفادة تخصيص المسند إليه بالمسند، وذلك إذا كان المسند فعلاً رافع لضمير المسند إليه، ومذهب عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة أن تقديم المسند إليه على المسند الفعلي الذي هو فعل، يفيد تخصيصه به قطعاً، ولا يفيد غيره لكن بشرط أن يقع المسند إليه بعد أداة نفي. كقولك مثلاً: "ما محمد قال هذا الشعر" فالمسند إليه وقع بعد النفي، فتقديمه يفيد تخصيصه بالمسند قطعاً سواء كان المسند إليه اسماً ظاهراً كما ذكرنا "ما محمد قال هذا الشعر" أو كان ضميراً كما لو قلت مثلاً: "ما أنت قلت هذا الشعر" نعم.

فهذا التخصيص معناه أن قول الشعر منفي عن محمد خاصة مع ثبوته لغيره، "ما محمد قال هذا الشعر" فتقول هذا إذا كنت ترد على من زعم أن المسند إليه منفرد بقول الشعر دون غيره أو ترد على من زعم الشرك لغير مع المسند إليه الذي هو محمد في قول الشعر مفهوم فهذا معنى التخصيص.

هذا مذهب الجرجاني في هذه المسألة، وفي المسألة مذهب آخر للسكاكي لكن قبل هذا نقول: ذكرنا أن هذا المعنى مشروط بشرط عند أبي القاهر وهو أن يقع المسند إليه بعد أداة نفي، أما إذا لم يقع المسند إليه بعد النفي فلا؛ وذلك إما بأن يقع الكلام غير منفي أصلاً، في

قولك مثلاً: "محمد كتب في شأنك" هذا غير منفي أصلاً، لا وجود للنفي، أو أن يوجد النفي لكن أن يتأخر النفي عن المسند إليه كقولك: "محمد ما كتب في شأنك" ففي هاتين الصورتين اللتين هما صورة عدم كون الكلام غير منفي أو كون النفي موجود لكن متأخر عن المسند إليه في هاتين الصورتين فإنه يجوز أن يراد من هذا التركيب التخصيص وأن يراد منه غير التخصيص، وهو أن يقوى الحكم فقط دون تخصيص.

هذا إذاً مذهب الجرجاني بخلاف ما لو كان المسند إليه واقع بعد أداة النفي كالمثال الذي ذكرناه أولاً "ما محمد قال هذا الشعر" ما هي أداة النفي ومحمد مسند إليه واقع بعد أداة النفي، إذاً هذا حاصل مذهب الجرجاني.

أما السكاكي فمذهبه في المسألة أنه يتفق مع أبي القاهر في أن تقديم المسند إليه يفيد التخصيص، لكن يخالفه في تفصيل المذهب مفهوم، وبعبارة أخرى مذهبه لا يرتبط بالنفي مقدماً كان أو مؤخراً هذا لا يهم السكاكي بخلاف ما ذكرنا عن الجرجاني، إنما الذي يهم السكاكي هو المسند إليه نفسه، فهو يفرق بين كون المسند إليه ضمير، أو كونه اسماً ظاهراً، أو كونه نكرة.

فيقول: إذا كان المسند إليه ضميراً، كان الكلام محتملاً للتخصيص ولتقوية الكلام، كقولك مثلاً: "أنا" هذا ضمير مقدم "أنا أزلت العقبات عنك" هذا محتمل الأمرين عند السكاكي.

الحالة الثانية إذا كان المسند إليه اسماً ظاهراً معرفة أي؛ ليس نكرة يمتنع التخصيص عنده ويتعين حمل الكلام على إفادة التقوية، كقولك مثلاً: "زيد قام بهذا الأمر خير قيام".

والصورة الثالثة عند السكاكي إذا كان المسند إليه نكرة، فإنه يفيد التخصيص قطعاً كقولك مثلاً: "رجل جاءنا" هذا مفيد للتخصيص.

إذاً هذا مذهب السكاكي وذاك مذهب الجرجاني، ثم قال على كل حال الفصل بينهما يحتاج إلى تفصيل كثير، وهذا مكانه في المتون المطولة، أما نحن فإننا نشير إلى هذه

المباحث على وجه الاختصار ثم قال: أو تعميم إن صاحب المسند حرف السلب إذ ذاك يقتضي عموم السلب.

ولكن يظهر لي والله أعلم أن الوقت يدهمنا، لأنني قد احتاج في شرح هذا البيت إلى بضع دقائق، فلعلي أؤجل الكلام عليها إن شاء الله تبارك وتعالى إلى درس مقبل. أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يغفر لنا ذنوبنا وسيئاتنا، وأن يجعلنا من المرحومين، أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الحادي عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد، فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

درسنا اليوم هو الحادي عشر من سلسلة شرح الجواهر المكنون في علوم البلاغة الثلاثة المعاني والبيان والبديع، وكنا في آخر الباب الثاني المتعلق بأحوال المسند إليه سنختمه - إن شاء الله تبارك وتعالى - ثم ننتقل إلى فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر.

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

| | |
|--|--|
| وَقَدَّمُوا لِلأَصْلِ أَوْ تَشْوِيفِ | لِخَبَرٍ تَلَذَّذِ تَشْرِيفِ |
| وَحَاطِ أَهْتِمَامٍ أَوْ تَنْظِيمِ | تَفَاوُلِ تَخْصِيصِ أَوْ تَعْمِيمِ |
| إِنْ صَاحَبَ المُسْنَدَ حَرْفُ السَّلْبِ | إِذْ ذَاكَ يَمْتَضِي عُمُومَ السَّلْبِ |

فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر:

وخرجوا عن مقتضى الظواهر، أو خرجوا روايتان، لكن لعل الأولى بتخفيف الراء.

| | |
|----------------------------------|-------------------------------------|
| وخرجوا عن مقتضى الظواهر | كَوْضِعِ مُضْمَرٍ مَكَانَ ظَاهِرٍ |
| لِنُكْتَةِ كَبْعَثٍ أَوْ كَمَالِ | تَمْيِيزِ أَوْ سُخْرِيَةِ إِجْهَالِ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أَوْ عَكْسٍ أَوْ دَعْوَى الظُّهُورِ وَالْمَدَدِ
وَقَصْدِ الاستِعْطَافِ وَالإِرْهَابِ
وَمِنْ خِلافِ الْمُقْتَضَى صَرْفُ مُرادِ
لِكَوْنِهِ أَوْلَى بِهِ وَأَجْدَرًا
وَالالْتِفَاتِ وَهُوَ الْاِنْتِقَالُ مِنْ
وَالوَجْهُ الاسْتِجْلَابُ لِلْخِطَابِ
وَصِغَةُ الْماضِي لِاتِّ أوردوا
وَمَهْمَةٌ مُغَبَّرَةٌ أَرْجَاؤُهُ
لِنُكْتَةِ التَّمْكِينِ كَ "اللهِ الصَّمَدِ"
نَحْوُ "الْأَمِيرُ واقِفٌ بِالْبَابِ"
ذِي نُطْقٍ أَوْ سُؤْلِ لِغَيْرِ ما أَرادُ
كَقِصَّةِ الْحَجَّاجِ وَالْقَبْعَثَرِيِّ
بَعْضِ الْأَسَالِبِ إِلى بَعْضِ قُومِنُ
وَنُكْتَةِ تَخُصُّ بَعْضَ الْبَابِ
وَقَلَّبُوا لِنُكْتَةِ وَأَنْشَدُوا
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

إذن، ذكرنا في الدرس السابق أن تقديم المسند إليه يكون لأسباب، وبقي لنا السبب الأخير وهو إفادة التعميم والنص على شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه.

وفي هذه المسألة مذهبان: مذهب منسوب لابن مالك، وآخر لعبد القاهر الجرجاني.

فأما ابن مالك فإنه يقدم المسند إليه لقصد إفادة العموم عموم النفي، ولكن بشروط:

– **الشرط الأول:** أن يكون المسند إليه من أدوات العموم كلفظ كل مثلاً.

– **والثاني:** أن يكون المسند إليه بحيث لو أخر لأعرب فاعلاً.

فمثلاً قولك: (كل طالب لم يخلو محله) هذا لو أخرت المسند إليه وهو (كل طالب) فقلت (لم يخل محله كل طالب)، حينئذ (كل) لا يكون فاعلاً. إذن هذا خارجاً عن هذا الشرط ولم يتحقق فيه هذا الشرط. والشرط الثالث أن يكون المسند مقروناً بحرف نفي.

هذه الشروط الثلاثة عند ابن مالك إذا توفرت وكان قصد المتكلم العموم، فإن تقديم المسند إليه متعين. مثال ذلك قولك مثلاً (كل طالب لم يرسب)، فالمراد بهذه الجملة نفي الحكم عن كل فرد من أفراد الطلاب، ويسمى حينئذ سلب العموم؛ فأنت تسلب أي تنفي العموم. أما لو أخر المسند إليه في هذه الحالة، فقلت (لم يرسب كل طالب) كل طالب هذا هو المسند إليه لو أخر، فإنه لا يكون نصاً في إفادة العموم ونفي هذا الحكم عن كل فرد من أفراد المسند إليه، وإنما يكون محتملاً لأحد أمرين:

– إما أن يكون الحكم الذي هو الرسوب منفي عن كل فرد، كما في حالة التقديم.
 – وإما أن يكون الحكم منفيًا عن بعض الأفراد دون بعضهم الآخر. مفهوم.
 فانتفاء رسوب الكل يتحقق بانتفائه عن جميع الأفراد وأيضا بانتفائه عن بعض الأفراد.
 إذا قلت (لم يرسب كل طالب) هذه مسألة منطقية تدرس في علم المنطق أيضًا، فهذا النفي
 انتفاء رسوب الكل هذا من باب رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي يكون إما بسلب
 كلي وإما بسلب جزئي. مفهوم نعم.
 طيب. هذا مذهب ابن مالك. أما مذهب عبد القاهر الجرجاني، فإن إفادة التعميم
 والشمول مشروطة بالألا تقع أداة العموم في حيز النفي. ومتى لا تقع أداة العموم في حيز
 النفي؟ بأن تتقدم أداة العموم على أداة النفي لفظًا ورتبة.

مثال ذلك قول النبي ﷺ في الحديث المشهور، حديث ذي اليمينين «كل ذلك لم يكن»،
 لما سأله ذو اليمينين في قصة معروفة قال له: أفصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ﷺ، فقال
 النبي ﷺ: «كل ذلك لم يكن». أي لم يقع القصر ولا وقع النسيان.

فالنفي إذن واقع وشامل النفي شامل للأمرين معًا؛ شامل للقصر وشامل للنسيان. بدليل
 أنه ورد في بعض روايات الحديث، لم أنس ولم تقصر، فإن صحت هذه الرواية، فإنها تدل
 على نفي الأمرين جميعًا. مفهوم. فهذا قول هذا معنى قوله ﷺ (كل ذلك لم يكن) نعم.
 ومثل ذلك قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنبًا كله لم أصنع
 كُله لم أصنع برفع (كله) على أن كل مبتدأ خبره (لم أصنع) مفهوم. ومعنى هذا البيت
 أنه لم يصنع شيئًا من الذنوب التي تدعيها عليه أم الخيار. مفهوم. طيب. هذا إذا وقع قلنا إذا
 لم تقع أداة العموم في حيز النفي. أي إذا تقدمت أداة العموم التي هي كل مثلاً لفظ العموم،
 تقدمت على أداة النفي لفظًا ورتبة.

أما في عكس ذلك، إذا وقعت أداة النفي في حيز النفي، وذلك بأن وقعت أداة العموم بعد النفي لفظاً ورتبة أو بعده رتبة، فإن النفي لا يكون عامّاً شاملاً بل يفيد ثبوت الحكم لبعض الأفراد دون بعضهم الآخر. مفهوم. مثال وقوع أداة العموم بعد النفي لفظاً ورتباً معاً، قول أبي الطيب المتنبي في بيته المشهور:

ما كل ما يتمنى المرأ يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن

ف(ما) هنا إن جعلناها حجازية فإن أما الحجازية تعمل عمل ليس تنصب اسمها وترفع خبرها، فحينئذ يكون آعفوا (ما كل ما يتمنى المرأ يدركه) نعم هذا. عفواً، قلبت يعني ترفع اسمها وتنصب خبرها، نعم ترفع اسمها وتنصب خبرها ليس مثل ليس. فإن جعلناها حجازية، فإن (كل) تكون اسم ما، واسم ما يكون مرفوعاً، وجملة (يدركه) الجملة الفعلية في محل نصب خبر ما. هذا إذا جعلنا ما حجازية تعمل عمل ليس. أما إن جعلناها تميمية فحينئذ تكون مهملة، ويكون كل مرفوعاً بالابتداء مبتدأ، وخبره يدركه. وعلى كل حال في جميع الأحوال كل هنا معمولة للنفي. نعم.

والذي يهمننا أنها أن أداة العموم التي هي (كل) جاءت بعد النفي، جاءت بعد النفي في اللفظ هذا ظاهر؛ لأن (ما) هو النفي متقدماً على (كل)، وجاءت بعده في الرتبة؛ لأن (كل) معمول لـ (ما) فيكون حينئذ متأخراً عنه في الرتبة. نعم. هذا مثال وقوع أداة العموم بعد أداة النفي لفظاً ورتبة.

وأما وقوع أداة العموم بعد النفي في الرتبة فقط لا في اللفظ، ففي قولك مثلاً (كل الصفحات لم أطلع)، فهنا (كل) لم تتقدم على (لم) في اللفظ. عفواً (كل) تقدمت على (لم) في اللفظ، ولكنها لم تتقدم عليها في الرتبة لما؟ لأنها معمول للفعل والمعمول متأخر في الرتبة عن عامله. مفهوم. لأن كل معمول للفعل (كل الصفحات لم أطلع) كل معمول لـ أطلع المتأخر عنه في الرتبة. ففي هذا المثال، الكلام يفيد ثبوت الحكم لبعض ما أُضيف إليه (كل) ولا يفيد الشمول.

هذا هو الحكم عند عبد القاهر، لكن مع ذلك لما أشكل على هذا الحكم ببعض الآيات القرآنية، فإنهم ذكروا أن هذا الحكم في كلام عبد القاهر الجرجاني غير مضطرد؛ فقد تقع أداة العموم بعد النفي لفظاً ورتبة ويكون القصد مع ذلك عموم السلب، وذلك كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]. أو كقوله أيضاً: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]. فالمراد هنا (أن الله تعالى لا يحب كل مختال فخور) نفي حب الله تعالى لكل مختال فخور ولكل كفار أثيم وغير ذلك. ولا يعقل أن يكون القصد من الآية أن بعض من يصدق عليه وصف المختار والفخور يحبهم الله وبعضهم الآخر لا يحبهم، فهم مستوون في كون الله سبحانه وتعالى لا يحبهم.

هذا هذه الآيات تُشكل إذن على مذهب عبد القاهر، فلذلك قالوا مذهبه غير مضطرد. أو قد يقال إن كلام عبد القاهر هو بحسب الأصل؛ أي الأصل هذا الحكم الذي ذكرنا. وأما أن هذه الآيات لا تفيد ليست موافقة لهذا الحكم، فهذا ليس مأخوذاً من أصل الوضع، وإنما هو مأخوذ من قرائن خارجية، كعلمنا بتحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم إطاعة الحلاف المهين، فهذه القرائن الخارجية هي التي صرفت الآيات القرآنية المذكورة عن الأصل إلى معنى خارجي، فتسلم القاعدة من عدم الاضطراب ويقال بأن هذا أصل الوضع. هذا إذن مذهب عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة، وهذا معنى قول الناظم:

تفأولٍ تخصصيٍّ أو تعميميٍّ

إن صاحبَ المُسندِ حَرَفُ السَّلْبِ إِذْ ذَاكَ يَقْتَضِي عُمُومَ السَّلْبِ

لكن بهذا التفصيل الذي ذكرنا والخلاف الذي أشرنا إليه.

ثم نتقل إلى فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر. ومعنى الخروج عن مقتضى الظاهر، كنا قد ذكرنا آنفاً أن هنالك فرقاً بين الحال وظاهر الحال؛ فالحال هو الأمر الذي يدعو إلى إيراد الكلام على صورة معينة، وظاهر الحال هو الذي يدعو إلى إيراد الكلام

لكفيفة معينة، ولكن بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع. فهذا قد شرحناه آنفاً لما تكلمنا على مبحث الإسناد الخبري، في أول الكلام على الإسناد الخبري. لكن الذي يهمنا الآن أن المسند إليه قد يُؤتى به على خلاف مقتضى الظاهر بأن يكون ظاهر الحال، وهو الأمر الذي ثبت في الواقع، يطلب أن يكون المسند إليه على صورة معينة، لكن يُؤتى بالمسند إليه على خلاف هذه الصورة بسبب اقتضى ذلك بسبب يعتبره المتكلم، فيقال حينئذ أن الكلام خرج على خلاف مقتضى الظاهر. وهذا معنى قوله: وخرجوا عن مقتضى الظواهر. ثم ذكر الأمثلة.

الخروج عن مقتضى الظواهر في هذا الفصل سيشمل أموراً:

– أولها وضع الضمير موضع الاسم الظاهر وعكسه؛ أي وضع الظاهر موضع المضمّر.

– وبعد ذلك من الخروج عن مقتضى الظاهر شيء يسمى أسلوب الحكيم.

– وثالثاً الالتفات.

– ورابعاً التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي.

– وخامساً القلب.

إذن هذه الأمور خمسة أمور أو ستة، إن جعلنا وضع الضمير مكان الظاهر ووضع الظاهر مكان الضمير أمرين اثنين، هذه الأمور الخمسة هي التي ستتكلّم عليها- إن شاء الله تعالى- في هذا الفصل.

أول ذلك وضع المضمّر مكان الظاهر، ووضع الضمير موضع الاسم الظاهر كما في باب نعم وبئس وباب ضمير الشأن، وبيان ذلك أنك في باب نعم وبئس تقول مثلاً: نعم بطلاً خالدٌ، المسند إليه هو الفاعل فاعل (نعم) وهو ضمير مستتر، والشرط في الإضمار؛ أي في الإتيان بالاسم ضميراً، أن يتقدم مرجع الضمير، وهنا لا مرجع للضمير، إذن ظاهر الحال يقتضي أن يكون المسند إليه اسماً ظاهراً لا ضميراً الم؟ لأن شرط الإضمار غير متحقق.

فكان ينبغي أن نقول: (نعم البطل خالدٌ) ويكون البطل فاعل (نعم) ويكون اسماً ظاهراً، لكن خولف مقتضى الظاهر وجيء بفاعل (نعم) ضميراً وذلك لنكتة، وهذه النكتة هي الإيضاح بعد الإبهام. وهو مناسب لمقام المدح. وهذا قد شرحناه آنفاً ذكرنا فيما سبق، لكن نعيده فلا ضمير.

الإيضاح بعد الإبهام كيف ذلك؟ لأن هذا الضمير هو يعود إلى شيء معهود في ذهن المتكلم لكنه شيء مبهم، هذا شيء لا نعرفه مبهم؛ فقد يكون رجلاً، وقد يكون امرأة، وقد يكون كثيراً، وقد يكون مفرداً، فلما نقول نأتي بالتمييز؛ لأن بطلاً إعرابها أنها تمييز (نعم بطلاً خالدٌ) (بطلاً) لما نأتي بالتمييز (نعم بطلاً)، فإننا نقلل من الإبهام؛ لأننا حينئذ نعرف جنس هذا الضمير. ولكن يبقى مع ذلك هذا الضمير مبهماً شخصه يبقى شخصه مبهماً، فحين نذكر المخصوص بالمدح وهو خالدٌ، حينئذ يتعين شخص هذا المبهم. فهذا معنى قولنا التوضيح بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال. ونعم في هذا مثل بس.

ولكن هذا كله إذا سرنا على إعراب معين لمثل هذه الجملة، وذلك بأن نجعل المخصوص بالمدح الذي هو (خالدٌ) نجعله مبتدأً وخبره محذوف والتقدير (نعم بطلاً خالدٌ الممدوح). خالدٌ مبتدأً وخبره محذوف. أو نجعله خبراً ومبتدأه محذوف خبراً محذوف المبتدأ، لا بد من هذا.

أما لو سرنا على الإعراب الثاني الذي يجعل المخصوص مبتدأً ويجعل الجملة التي قبله وهي (نعم بطلاً) خبراً عنه، فحينئذ ليس في مثل هذا التركيب شاهد لما نريده، لما؟ لأن الضمير حينئذ يعود إلى خالد (نعم) الضمير المستتر في (نعم) يعود إلى المخصوص إلى المخصوص بالمدح الذي هو (خالد). وهذا المخصوص بالمدح، وإن تأخر في اللفظ، فإنه متقدم في الرتبة؛ لأنه مبتدأ، فإذا هنا المقام مقام إضمار؛ لأن الضمير له مرجع، ولما كان المقام مقام إضمار، فإذا لا يمكننا أن نقول إننا خرجنا عن مقتضى الظاهر؛ لأن الذي يقتضيه ظاهر الحال أن يؤتى بالضمير وقد أتينا بالضمير. مفهوم. بخلاف الإعراب الأول،

فإن المقام ليس مقام إضمار؛ ولذلك لما أتينا بالضمير كان هذا خروجاً عن مقتضى الظاهر وذلك لنكتة. هذه المسألة إذن مرتبطة بالنحو؛ لأن لها ارتباطاً وثيقاً بكيفية إعراب مثل هذا التركيب.

هذا بالنسبة لباب (نعم وبئس).

وأما باب ضمير الشأن فكقولك مثلاً: هو امرؤ القيس شاعر فحل. المسند إليه هو الضمير (هو)، تقدير الكلام: الشأن الشأن امرؤ القيس شاعر فحل أو القصة امرؤ القيس شاعر فحل. إذن الضمير المسند إليه هو الضمير. وكما ذكرنا آنفاً شرط الإضمار أن يوجد مرجع أن يتقدمه مرجع، وهنا لا يوجد مرجع، فكان مقتضى الحال أن يؤتى بالمسند إليه اسماً ظاهراً، لكن أوتي به ضميراً ها، فكان ينبغي أن يقال الشأن أو القصة امرؤ القيس شاعر فحل. مفهوم.

وما هو الغرض الذي من أجله خولف مقتضى الظاهر؟ قالوا أن يتمكن ما يعقبه في ذهن السامع. لأن السامع عندما يسمع الضمير، فلا يفهمه ولا يعرف لما يرجع هذا الضمير، فإنه يبقى منتظراً متشوقاً هو يبقى منتظراً لما سيأتي، فإذا جاء (امرؤ القيس شاعر فحل) فإنه يتمكن في نفسه أكثر مما لو ألقى عليه ابتداءً. لأن من المعروف أن ما يأتي بعد ترقب وانتظار يكون أشد تمكناً مما يأتي عفواً وعرضاً. هذا هو معنى قوله (لنكتة كبعث).

المقصود بالبعث هو هذا الذي ذكرنا. أي بعث الإضمار على توجه نفس السامع إلى الخبر، وعلى تشوف فاعل الخبر. إذن هذا الباب... هذا الأمر الأول الذي هو وضع المضممر مكان الظاهر. والمثال الذي ذكره الشارح صاحب الحلية فيه نظر، لذلك لم نذكره ولن نذكره، وإنما نكتفي بأن نذكر أن وضع المضممر موضع الظاهر يكون في باب (نعم وبئس) على الإعراب الذي ذكرنا، على أحد الوجهين في الإعراب، ويكون في باب ضمير الشأن، طيب.

ثم بعد ذلك نتقل إلى وضع الظاهر موضع المضممر. وهذا ما سيأتي بقوله: (أو كمالٍ تَمَيِّزٍ أَوْ سُخْرِيَّةٍ إِجْهَالٍ) إلى آخره.

إذن يوضع الظاهر موضع المضمّر لأسباب. ويمكننا تقسيم ذلك إلى قسمين: أولاً إن كان هذا الاسم الظاهر اسم إشارة. وثانياً إن لم يكن اسم إشارة. فإما إن كان الظاهر اسم إشارة، فيدخل في ذلك أربعة من الأعراض هي: كمال العناية، والسخرية، والإجهال أو العكس، ودعوى الظهور. إذن هذه أربعة أو خمسة، إن جعلت عكس الإجهال مستقلاً عن الإجهال.

وأما إن كان الظاهر غير اسم إشارة، فيدخل في ذلك ثلاثة من الأعراض هي:

– ما سماه المدد لنكتة التمكين، أي الزيادة بنكتة هي التمكن.

– والثاني الاستعفاف.

– والثالث الإرهاب.

وبيان ذلك فيما يأتي:

أما إن كان الظاهر اسم إشارة، فيكون لأغراض منها كمال العناية بتمييز المسند إليه، وهو معنى قوله أو كمال تمييز. وذلك بأن يُبرز في معرض الشيء المحسوس المشار إليه وذلك بسبب اختصاصه بأمر عجيب. ومثاله المعروف في كتب البلاغيين قول ابن الراوندي، وهو من الزنادقة المشهورين وترجمته مبسوطه في مظانها يقول:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقا

لا شك أن هذا الكلام يعني فيه اعتراض على قدر الله عز وجل وعلى حكمة سبحانه وتعالى، وفيه سوء أدب وفيه قلة علم؛ لأن الرزق لا يختص بالرزق الحسي بل يكون معنوياً أيضاً، فمثل هذه الاعتراضات وإدخال العقول في مثل هذه المضايق لا يأتي إلا من زنديق. لكن الذي يهمنا إنما هو بيان الوجه البلاغي في هذا البيت الثاني، فإنه أتى باسم الإشارة (هذا الذي)، أتى بالمسند إليه اسم إشارة، وظاهر الحال كان يقتضي منه أن يأتي به ضميراً فيقول (هما اللذان تركا الأوهام حائرة)، لم؟

لأن المرجع لأن البيت الأول الذي فيه أن العاقل محروم من الرزق وأن الجاهل مرزوق يمكن أن يأتي بالضمير ويرجع إلى هذين المذكورين في البيت الأول. لكنه أتى باسم الإشارة لأجل هذه النكته، وذلك أن هذا الأمر لكونه غريباً خارجاً عن المؤلف فإنه اختص بحكم عجيب، وهو أن الأوهام حائرة وأن العالم النحرير يصبح زنديقاً بسبب ذلك. فمن أجل هذا احتيج إلى أن يميز هذا الأمر أكمل تمييز، فيظهره قائله في معرض الشيء المحسوس كالذي يُرى بالبصر فلذلك جاء باسم الإشارة فقال (هذا الذي ترك الأوهام حائرة). هذا معنى قولنا لكمال العناية بتمييز المسند إليه.

الغرض الثاني السخرية. أي التهكم بالسامع، كما لو سألك رجل ضيريراً مثلاً فقال (من فعل كذا) وهو لا يرى من فعل يقول من فعل كذا؟ فتقول له (هذا الذي فعل) تستعمل اسم الإشارة، فإن مقتضى الظاهر أن تأتي بالضمير لكنك تعدل عن الضمير إلى اسم الإشارة لأجل التهكم والسخرية بالمخاطب، فكأنك تنزله منزلة البصير تهكماً به وسخرية به. لأن اسم الإشارة موضوع لحاسة البصر؛ لأنك تشير إلى شخص أو شيء وإدراك ذلك الشخص أو الشيء إنما يكون بحاسة البصر. فهذا معنى التهكم والسخرية.

والثالث قال: (إجهال أو عكسه)، الإجهال وعكسه. ومعنى ذلك معنى الإجهال التنبية على بلادة السامع وأنه لشدة بلاذته لا يدرك إلا الأشياء المحسوسة بحاسة البصر. أو عكسه، كيف ذلك؟ التنبية على فطنته وذكائه، وأنه لكمال فطنته، فكأن غير المحسوس عنده بمثابة المحسوس. مثال الأول؛ أي التنبية على مثال الأول، أي التنبية على كمال بلادة السامع، قولك مثلاً، إذا سألك شخص ما، فقال من شاعر البلد؟ فتجيبه: ذلك فلان. مع أن الظاهر كان يقتضي منك أن تأتي بالضمير فتقول (هو فلان)، فتأتي باسم الإشارة إيماءً إلى أن السائل بليد وأنه لا يفهم بغير الإشارة الحسية.

وأما عكسه، فمثاله مثلاً أن الشيخ وهو يدرس... يدرس طلبته، يأتي إلى مسألة غامضة وتحتاج إلى فهم وتدبر وتأمل، فيقول... يأتي باسم الإشارة، فيقول: (هذه مسألة واضحة)،

ومقتضى الظاهر أن يأتي بالضمير فيقول هي مسألة واضحة؛ لأن مرجعها مرجع الضمير قد تقدم أثناء بحث هذه المسألة وتقريرها. لكنه يعدل إلى اسم الإشارة تنبيهاً منه على أن المخاطبين أصحاب فطنةٍ وذكاءٍ، فكأن المعقولات عندهم بمثابة المحسوسات بحاسة البصر. هذا الإجهال وعكسه.

ثم دعوى الظهور. قال (أَوْ عَكْسٍ أَوْ دَعْوَى الظُّهُورِ). معنى الظهور ادعاء كمال ظهور المسند إليه حتى كأن هذا الشيء المعقول مما يحس بحاسة البصر. كما ذكرنا آنفاً، مثلاً أن تقول في مقام الحوار مع شخص ما، بعد أن تقرر مسألة ينكرها الخصم خصمك ينكر هذه المسألة، فتقول له (هذه مسألة بينة أو مسألة واضحة)، وكان عليك أن تأتي بـ (هي) فتقول هي مسألة واضحة، لكن تريد أن تقطع غلاظ صاحبك ومحاورك، فتأتي باسم الإشارة مدعيًا بذلك أن المسند إليه في غاية الظهور والوضوح وأنه بلغ من الوضوح مرتبة صار بها كأنه محسوسٌ بحاسة البصر كأنه مُبْصِرٌ كأنه يُرَى بحاسة البصر بحيث ما عليك إلا أن تراه كغيرك من الناس، ما ينبغي أن يختلف أنا وأنت فيه. فهذا معنى ادعاء ظهور المسند إليه.

هذه الأمور كلها، إن كان الظاهر اسم إشارة.

ثم تنتقل إلى حالة كون الظاهر غير اسم إشارة. وهذا يكون لأغراض ثلاثة:
أولها: قال:

.....وَالْمَدَدُ لِنُكْتَةِ التَّمْكِينِ كـ "اللَّهُ الصَّمَدُ"

معنى هذا، المدد معناه الزيادة؛ أي الزيادة لنكتة التمكين، كما في قوله تعالى: اللَّهُ الصَّمَدُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٢]. معنى هذا أن يجعل المسند إليه متمكناً في ذهن السامع، كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٢]. فأتى بالاسم الظاهر، وكان مقتضى الظاهر أن يُعبر بالضمير، في غير القرآن: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٢]؛ لأن مرجعه قد تقدم، وتقدم المرجع هو شرط الإضمار. لكن وضع الظاهر موضع الضمير ليت م نعم موضع الضمير ليتمكن

المسند إليه في ذهن السامع؛ لأن الاسم الظاهر حين يقع في غير موضعه، فكأنه شيء غير متوقع. والشيء غير المتوقع يؤثر في النفس ويكون فيه تفخيم وتعظيم وغير ذلك.

وهذا موجود في القرآن كقوله سبحانه وتعالى أيضاً: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿٥﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]. وكان يمكن في غير القرآن أن يقال: ما هي القارعة ما القارعة. ومن الشعر قول الشاعر:

شددنا شدة الليث غدا والليث غضبان

ومقتضى الظاهر أنه يقول... أن كان ينبغي أن يقول... يعني مقتضى الظاهر أن يقول: شددنا شدة الليث.. غدا وهو غضبان. نعم.

الغرض الثاني الاستعطف. قال (وقصد الاستعطف). الاستعطف كما في قول الشاعر مثلاً يخاطب ربه سبحانه وتعالى:

إلهي عبدك العاصي أتاك مقرأ بالذنوب وقد دعاكا

مقتضى الظاهر أن يؤتى بضمير المتكلم؛ لأن هذا المقام مقام هذا الضمير، وكان ينبغي أن يقول:

إلهي أنا العاصي أتيتك.. مقرأ بالذنوب وقد دعوتك

لكنه عدل إلى الاسم الظاهر لقصد الاستعطف، وذلك لما في لفظ (عبدك) من معنى الخضوع والتذلل لله سبحانه وتعالى، إلهي عبدك العاصي أتاك. هذا فائدة الإتيان بالظاهر بدلاً من الضمير.

وقال: (والإرهاب). ومثل للإرهاب بمثال فقال:

نحو "الأمير واقف بالباب"

معنى الإرهاب إدخال الخوف في ذهن السامع وتقوية الداعي إلى الامتثال للأمر، كأنك يتكلم الأمير نفسه فيقول: الأمير يأمر بكذا، هو نفسه الأمير. كان ينبغي أن يقول، بحسب مقتضى الظاهر، أنا أمر بكذا، لكن يأتي بالاسم الظاهر ويقول: أمير البلاد أو الأمير يأمر.

مفهوم. وذلك لإخافة السامع وإدخال الهيبة في قلبه، وأيضًا لأن ذلك يقوي داعي الامتثال؛ لأن ذكر لفظ (أمير) هذا يدل على سطوته وسلطانه وبأسه وهذا كله يدعو إلى الخضوع والامتثال. فهذا أفضل في هذا الباب من أن تقول أنا، من أن يقول الأمير: أنا أمرك.

إذن انتهينا من هذه الأمور هذه الأغراض التي بها يُوضع الظاهر موضع المضمّر. ثم نتقل إلى شيء آخر يدخل في باب الخروج عن مقتضى الظاهر، وهو ما يسمى أسلوب الحكيم ويسميه الجرجاني المغالطة. يقول الناظم:

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى صَرَفٌ مُرَادٌ

هذا البيت في شطريه تذييل كما ذكرنا آنفًا، والتذييل مشى عليه جمعًا من المتأخرين في الرجس والأصل أنه لا يكون فيه.

قال:

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى صَرَفٌ مُرَادٌ ذِي نُطْقٍ أَوْ سُؤْلِ لِيغَيْرِ مَا أَرَادُ
لِكَوْنِهِ أَوْلَى بِهِ وَأَجْدَرَا كَقِصَّةِ الْحَجَّاجِ وَالْقَبْعَثْرَى

معنى هذا الكلام أسلوب الحكيم ما هو؟ يدخل فيه أمران أحمم، الأمر الأول أن تلقى كلام مخاطبك بغير ما يترقب. يعني يخاطبك شخصٌ بكلام فتلقى كلامه هذا بغير ما يقصده هو وبغير ما يترقبه هو، كما سيأتينا في قصة الحجّاج والقبعثرى. ويتضمن شيئاً آخر، وهو إجابة السائل بغير ما يتطلبه هذا السائل. مفهوم. إجابته بشيء مخالف لما يطلب بسؤاله. وفي هاتين الصورتين، فإن المقصود التنبيه على أن هذا هو الأولى بحال المخاطب وهو الأولى بأن يُقصد ويطلب. مفهوم. وبالتمثيل يظهر المعنى.

فأما قصة الحجّاج والقبعثرى فالقبعثرى هذا، فيما ذكروا، كان من فصحاء العرب، وكان من الخوارج، وعامة الخوارج من الفصحاء أغلبهم من الفصحاء ومن الأعراب الأقحاح ومن العرب الأقحاح، فيقولون في قصة إنه كان جالسًا في بستان مع أصحابه، وفي هذا البستان حصرم، والحصرم هو العنب قبل نضجه، يكون أخضر اللون، وذكر الحجّاج

أمامه، فقال القبعثري: اللهم سَوِّد وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه، فبلغ الحجاج ذلك، فطلبه وقال له هل قلت هذا؟ قال نعم قلته، ولكن إنما قصدت الحصرم، ولم أقصدك. أي قصدت بقولي: اللهم سود وجهه يعني أن يتحول لون الحصرم من الأخضر إلى الأسود، واقطع عنقه هذا ظاهر، واسقني من دمه أي من عصير العنب.

هذا كله ليس الشاهد عندنا. والمقصود جرى بينهما حديث منه مثلاً أن الحجاج قال، فيما يروى، قال لبعض أعوانه حملوه، فلما حملوه، قال سبحان الله الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، فقال اطرحوه على الأرض، فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم إلى آخره. لكن الشاهد الآن هو الذي سيأتي، هذه إنما ذكرناها استطراداً.

الشاهد أن الحجاج قال للقبعثري لأحملنك على الأدهم، الأدهم في اللغة الأسود، لكن الحجاج ماذا يقصد؟ يقصد القيد؛ أي لأرمين بك في الحبس مقيداً. لأحملنك على الأدهم، فقال القبعثري- تأمل الجواب- مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب. مفهوم.

الأدهم هنا يقصد به الفرس الأدهم، الجواد الأدهم الذي لونه يعني يغلب سواده، والأشهب معروف. فحوّل مقصود مخاطبه الذي هو الحجاج من معنى إلى معنى آخر. كأنه يقول له إن الأولى بك أيها الأمير أن تحمل على الأدهم الذي هو الجواد هذا أولى بك من أن تقصد المعنى الذي قصده ابتداءً. قال له لأحملنك على الأدهم، قال مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب وهو يقصد بذلك الفرس؛ فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، كان وعيداً فجعله وعداً. الأشهب الفرس ذو اللون الأشهب الذي لونه أشهب يعني مائل إلى البياض نوع من البياض.

فقال الحجاج، هذا تمام الحكاية، قال ويلك إنه لحديد. ماذا يقصد؟ يعني يقصد انتبه أنا لا أقصد الأدهم الفرس، إنما أقصد الحديد، أقصد المعدن المعروف، أقصد القيد الذي هو حديد. القبعثري لأنه فصيح ماذا قال؟ قال لئن يكون حديدًا خير من أن يكون بليدًا. فحمل مرة أخرى كلامه على غير ما يريد، وخطأه، وتنبهًا له على أن الأليق به الوعد لا

الوعيد. يقول لئن يكون حديدًا الحديد ما معناه؟ هو ضد البليد من حدة الذهن، تقول مثلاً فلان ذهنه حديد، أو فلان حديد الذهن. فيقول هذا الفرس يقول ويملك إنه حديد، فيقول لئن يكون حديدًا لئن يكون هذا الفرس حديدًا حاد الذهن خير من أن يكون بليدًا.

فعلى كل حال أطلق سراحه؛ لأن الحجاج كان من الفصحاء ويحب مثل هذه الأمور الفصيحة. المقصود عندنا أن هذا يسمى أسلوب الحكيم، ويشبهه قول الشاعر:

قَلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيْدِي

قَلْتُ طَوَّلْتُ قَالَ لِي بَل تَطَوَّلْتُ وَأَبْرَمْتُ قَالَ حَبْلٌ وَدَادِي

شرح هذا. يقول: قلتُ ثقلتُ إذ أتيتُ مرارًا. قلتُ أثقلتُ عليك؛ لأنني أتيتُ كثيرًا.

ثقلتُ إذ أتيتُ مرارًا. قال، الآن يحمل الكلام على غير ذلك المعنى، قال ثقلت كاهلي بالأيادي؛ أي أثقلت كتفي بنعمك عليّ، فإنك حين تأتيني في الحقيقة أنت فعلاً تثقل لكن في الحقيقة تثقل كاهلي بما تنعم به عليّ من زيارتك لي. هذه الأولى.

قال طو قلتُ طوَّلتُ من التطويل؛ أي أطلت عليك. قلتُ طوَّلتُ، قال لي بل تطوَّلتُ، من التطول وهو الامتنان كأنه قال بل امتننت. وأبرمتُ أبرمتُ من... بمعنى أملتت، تقول شخص متبرم من شخص آخر؛ أي مله، وأبرمت يعني أملتت، قال حبلٌ ودادي، أي أبرمت فعلاً أبرمت، لكن أبرمت حبل ودادي. فجاء له من معنى إبرام الحبل جعل للوداد حبلًا وجعل مجيء هذا الرجل إبرامًا لهذا الحبل؛ أي فتلاً لهذا الحبل وإحكامًا له. فهذا يسمى أسلوب الحكيم، ويسميه أيضًا عبد القاهر كما ذكرنا يسميه مغالطة.

هذه الصورة الأولى وهي صورة تلقي كلام المخاطب بغير ما يترقب.

الصورة الثانية التي تدخل في أسلوب الحكيم إجابة السائل بغير ما يطلب.

ومثلوا له بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ

وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. بمعرفة سبب النزول يُعلم أنهم سألوا عن سبب اختلاف القمر،

كيف أنه يبدأ في أول الشهر دقيقًا ثم يزيد بعد ذلك حتى يكتمل، ثم يتناقص بعد ذلك حتى

يعود كما بدأ في أول الشهر. فهم يسألون عن سبب ذلك.

فمقتضى الظاهر أن يُجاب ببيان السبب، لكن أُجيب بغير ذلك، أُجيب ببيان الحكمة والغرض من هذا الاختلاف وهو في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. أي هذه الأهلة مواقيت للناس في أمور مختلفة، فإن شعائرهم الدينية متوقفة عليها في الحج والصيام والصلاة وغير ذلك، وأيضاً تنفعهم في الأمور الدنيوية في الزراعة والتجارة وغير ذلك. فكأن في هذا الجواب الذي هو من أسلوب الحكيم تبييناً لهم على أن الأولى بهم والأجدر أن يسألوا عن مثل هذا، لا أن يسألوا عن سبب الاختلاف وغير ذلك.

على كل حال هذا ما ذكر البلاغيون في هذه الآية. وهاك مسائل ذكرها بعضهم لا نطيل الآن بالكلام عليها.

ومثل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]. فهنا إن صح يعني من خلال ظاهر الآية دون النظر في أحتم حقيقة ما سألوا عنه كما هو مثبت في سبب النزول، ظاهر الآية أنهم يسألون عن جنس ما ينفقون، قالوا، قال: يسألونك ماذا ينفقون، يعني المقدار، المقدار الذي ينفقونه، والجنس، هل نفق مثلاً من الأغنام أم من الأبقار أم من الذهب؟ وما مقدار ذلك؟ (يسألونك ماذا ينفقون)، فأجيبوا بغير ما طلبوه: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥]. فاجيبوا عن مصارف الإنفاق لا عن جنس ما ينفق. مفهوم. فهذا إذن من أسلوب الحكيم تبييناً لهم على أن الأولى بالسؤال عنه هو المصارف لا جنس ما ينفق.

هذا أسلوب الحكيم. ثم الالتفات.

نعم. أظن... سنبدأ الالتفات في بضع دقائق لا أدري هل نهييه أم لا. الالتفات يسميه بعض علماء العربية أظنه ابن جني يقول شجاعة العربية الالتفات هو شجاعة العربية؛ لأن

الشجاعة هي الإقدام. والالتفات معناه الانتقال من أسلوب لآخر، وهذا الانتقال إلا لا يكون إلا بجرأة وشجاعة، لا يطيقه إلا الرجل الشجاع، لذلك قال شجاعة العربية.

طيب. الالتفات ما هو؟ في ذلك معنيان: معنى لجمهور البيان جمهور أهل البلاغة، ومعنى ذكره السكاكي.

فأولاً نبدأ ما ذكره الجمهور: عند الجمهور أحمم الالتفات هو التعبير عن معنىً بطريق من الطرق الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، ثم أن يُعبر عنه بعد ذلك بطريق أخرى من هذه الطرق. إذن عند الجمهور لا بد من تعبيرين، تعبير أول، مثلاً التعبير الأول على أسلوب التكلم وتعبير ثانٍ ينبغي أن يكون على خلاف التعبير الأول؛ فإذا كان الأول في التكلم، الثاني يكون في الخطاب أو الغيبة، والعكس إذا كان الأول في الخطاب، يكون الثاني في التكلم والغيبة وهكذا...

فإذن التعبير الثاني عندهم هو مخالف لما يقتضيه الظاهر وخروج عن مقتضى الظاهر. مثال ذلك، وهذا كثير جداً في القرآن الكريم، كثير جداً وهو آعني حسن وجميل وفصيح وفي أعلى درجات البلاغة على ما سيأتينا إن شاء الله تعالى.

مثال ذلك أحمم قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٨-٩].

التعبير الأول: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾، فعُبر عن الله سبحانه وتعالى بطريق الخطاب (ربنا) مخاطب، التعبير الثاني (إن الله لا يخلف الميعاد) فعبر عنه في هذا التعبير الثاني بطريق الغيبة. مفهوم. فانتقل من أسلوب لآخر، ألفت من أسلوب لآخر، هذا معنى الالتفات. كنا في الخطاب فصرنا في الغيبة.

وكان مقتضى الظاهر أن يقال في غير القرآن: (ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه إنك لا تخلف الميعاد)، فتبقى على الخطاب، لكن هذا الانتقال يسمى التفاتاً.

وهذا فيه يعني معروف جداً في اللغة العربية، وله نظائر من كلام الشعراء كثير من ذلك قول امرئ القيس:

تطاول ليلك - يخاطب نفسه النفس - تطاول ليلك بالأثمد (الأثمد مكان). وبات الخلي ولم ترقد *** وبات وبات له ليلة كليلة ذي العائر الأرمدم.

الشاهد أنه انتقل من الخطاب وهو قوله (تطاول ليلك) هذا خطاب إلى الغيبة، وذلك قوله وبات وبات وكان مقتضى الظاهر أن يقول وبات ها وبت وباتت لك ليلة وبت مفهوم. فهذا الانتقال كان مقتضى الظاهر أن يقول بت وباتت لك ليلة. مفهوم. وبت وباتت لك ليلة. على كل حال، المقصود أنه انتقل من خطاب من الخطاب إلى الغيبة. هذا يسمى الالتفات عند الجمهور.

أما عند السكاكي، فهو أعم من ذلك. بمعنى أن السكاكي لا يشترط وجود تعبيرين، فيقول الالتفات هو التعبير عن المعنى بطريق مخالف لمقتضى الظاهر من الطرق الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، سواء سبقه تعبير آخر بطريق المخالفة أو لم يسبقه.

مثال ما لم يسبقه قول الشاعر في البيت الذي ذكرنا آنفاً: إلهي عبدك العاصي أتاك، عند السكاكي هذا يسمى التفاتاً لما؟ لأنه عبر عن المعنى بما يخالف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر أن يأتي بضمير المتكلم، فيقول (أنا العاصي) إلهي أنا العاصي أتيتك. فلما خالف هذا المقتضى هذا اسم يعني جاء بضمير جاء بالغيبة بدلاً من التكلم، هذا يسمى التفاتاً عند السكاكي، ولا يسمى التفاتاً عند الجمهور لما؟ لأن الجمهور يشترطون وجود تعبير سابق، يقولون مثلاً (إلهي عبدك العاصي أتاك) هنا الغيبة يقول لكي يقولون لكي يكون هذا من الخروج عن مقتضى الظاهر، ينبغي أن يسبق بيت آخر مثلاً فيه الإتيان بهذا بطريقة بطريق أخرى غير الغيبة بالتكلم أو الخطاب.

فإذن هذا الفرق بين الالتفات عند الجمهور والالتفات عن السكاكي.

إذا علم هذا فإن طرق فإن صور الالتفات ست صور، لم؟

لأن القسمة العقلية تقتضي ذلك؛ لأن عندنا التعبير الأول إما أن يكون فيه تكلم أو الخطاب أو الغيبة، والتعبير الثاني إما أن يكون فيه تكلم أو خطاب أو غيبة، فحاصل ضرب اثنين في ثلاثة هو ستة؛ لأنك بيان ذلك أن الالتفات إما أن يكون من إما أن يكون من تكلم إلى خطاب، أو من تكلم إلى غيبة، أو من خطاب إلى تكلم، أو من خطاب إلى غيبة، أو من غيبة إلى تكلم، أو من غيبة إلى خطاب. فهذه ست صور لا يخرج الالتفات عنها. فهذه الصور الست سنشرحها - إن شاء الله تبارك وتعالى - في الدرس المقبل.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.



الدرس الثاني عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد، فإن أصدق الحديث كلام الله - تبارك وتعالى - وخير الهدى هدى محمد - ﷺ - وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرننا من النار.

نحن اليوم - إن شاء الله تعالى - مع الدرس الثاني عشر من سلسلة شرح "الجوهر المكنون في علم البلاغة" للأخضري، ونحن في أواخر الفصل الذي عقده الناظم - رَحِمَهُ اللهُ - للخروج عن مقتضى الظاهر، سأقرأ المتن ثم نثني بشيء من الشرح، يقول الناظم:

(فصل: في الخروج عن مقتضى الظاهر)

| | |
|---|--|
| وخرجوا عن مقتضى الظواهر | كَوْضِعِ مُضْمَرٍ مَكَانِ ظَاهِرٍ |
| لِنُكْتَةِ كَبْعَثٍ أَوْ كَمَالٍ | تَمْيِيزٍ أَوْ سُخْرِيَةِ إِجْهَالٍ |
| أَوْ عَكْسٍ أَوْ دَعْوَى الظُّهُورِ وَالْمَدَدِ | لِنُكْتَةِ التَّمْكِينِ كَ "اللَّهُ الصَّمَدُ" |
| وقصد الاستعطاف والإرهاب | نَحْوُ "الْأَمِيرُ وَقِفٌ بِالْبَابِ" |
| وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى صَرَفُ مُرَادٍ | ذِي نُطْقٍ أَوْ سُؤْلِ لِغَيْرِ مَا أَرَادَ |
| لِكَوْنِهِ أَوْلَى بِهِ وَأَجْدَرَا | كَقِصَّةِ الْحَجَّاجِ وَالْقَبْعَثَرِيِّ |
| والالتفات وهو الانتقال من | بَعْضِ الْأَسَالِبِ إِلَى بَعْضِ قُومِنَ |

وَنُكْتَةٍ تَخُصُّ بَعْضَ الْبَابِ
وَقَلَبُوا لِنُكْتَةٍ وَأَنْشَدُوا
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَهُ

وَالْوَجْهَ الْأَسْتِجْلَابُ لِلْخِطَابِ
وَصَيْغَةُ الْمَاضِي لَا تَأْتِي أَوْ رَدُّوا
وَمَهْمَهُ مُغْبَرَّةٌ أَرْجَاوَهُ
(الباب الثالث: المُسْنَدُ)

والتزموا قرينةً ليعلموا
فَعَلًا أَوْ اسْمًا فَيُقَيَّدُ الْمُخْبَرُ
وَسَبَبٌ كـ "الزهدُ رأسُ التزكية"
بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجْدِيدِ
وَقَيَّدُوا كَالْفِعْلِ رَغِيًّا لِلتَّمَامِ
كسُتْرَةٍ أَوْ أَنْتَهَازِ فُرْصَةٍ
وَتَرَكَوا الْمُقْتَضِيَّ خِلَافَهُ
فَلِمَعْنَى أَدْوَاتِ الشَّرْطِ
حَطًّا وَفَقْدَ عَهْدٍ أَوْ تَعْمِيمًا
بِنِسْبَةٍ أَوْ لِأَزْمٍ لِلْحُكْمِ
بِعَرْفِ جِنْسِهِ كـ "هِنْدٌ بِالْغَةِ"
كـ "الذكرُ يهْدِي لطريقِ التصفية"
وشرطها لنكتة جليية
لقضرمابه عليه يُحْكَمُ
كـ "فازَ بالحضرةِ ذو تصوفٍ"

يحذف مسندًا لما تقدا
وذكره لما مضى أو ليُرَى
وأفردوه لانعدامِ التَّقْوِيَةِ
وَكُونُهُ فَعَلًا فَلِلتَّقْيِيدِ
وَكُونُهُ اسْمًا لِلثَّبُوتِ وَالِدَّوَامِ
وَتَرَكَوا تَقْيِيدَهُ لِنُكْتَةٍ
وَخَصَّصُوا بِالْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ
وَكُونُهُ مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ
وَنَكَّروا اتِّبَاعًا أَوْ تَفْخِيمًا
وَعَرَّفُوا إِفَادَةَ لِلْعِلْمِ
وَقَصَّروا تَحْقِيقًا أَوْ مُبَالَغَةً
وجملة لسببٍ أو تقوية
واسمية الجملة والفعلية
وأخروا أصالة وقدموا
تنبيهه أو تفاءول تشوف

الشرح:

إذا ذكرنا في الدرس السابق أن من أساليب الخروج عن مقتضى الظاهر ما يسمى الالتفات، وذكرنا تعريفه على مذهب الجمهور، وعلى مذهب السكاكي، وذكرنا أن القسمة العقلية تقتضي أن يكون لهذا الالتفات صور ستة، هذه الصور هي أن يكون من التكلم إلى

الخطاب، أو أن يكون من التكلم إلى الغيبة، أو من الخطاب إلى التكلم، أو من الخطاب إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى التكلم، أو من الغيبة إلى الخطاب، وهذه الصور الستة هي التي عليها مدار أسلوب الالتفات، ونذكرها، ونذكر شيئاً من أمثلتها.

فالصورة الأولى التي فيها الانتقال من حال التكلم إلى حال الخطاب:

كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، فالتعبير في أول الآية بطريق التكلم ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾، ثم انتقل بعد ذلك فعبر بطريق الخطاب، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، فهذا على رأي الجمهور يسمى التفاتاً لوجود التعبيرين معاً، لأن مقتضى الظاهر أن يقال: (وإليه أرجع)، وهو أيضاً التفات على مذهب السكاكي، لمخالفته مقتضى الظاهر، لأن الأصل أن يؤتى بضمير المتكلم، فإذا هذا مثال على الانتقال من التكلم إلى الخطاب.

أما الصورة الثانية وهي الانتقال من التكلم إلى الغيبة:

فكما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، فالتعبير أولاً بطريق التكلم إذ قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ﴾، ثم انتقل بعد ذلك فعبر عن نفس المعنى بطريق الغيبة، قال: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: (لا تقنطوا من رحمتي)، لكن انتقل من التكلم إلى الغيبة، وهو التفات على المذهبين، أي على مذهب الجمهور وعلى مذهب السكاكي أيضاً، ومنه أيضاً قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]، (إنا أعطيناك) هذا التكلم، (فصل لربك) هذا صيغة الغائب.

الصورة الثالثة هي الانتقال من الخطاب إلى التكلم:

كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، فالتعبير أولاً عن الذات بطريق الخطاب، وذلك في قوله: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾، ثم التفت فعبر ثانياً بطريق التكلم، وذلك في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾، ففي

التعبير الثاني التفات على مذهب الجمهور، وعلى مذهب السكاكي، هذا في القرآن الكريم، ومنه أيضًا في الشعر قول الشاعر وهو علقمة بن عبدة في قصيدته المشهورة:

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقــــد شط وعادت عــــواذٍ بيننا وخطوب

فوجه الشاهد هو الانتقال من صيغة الخطاب إلى صيغة التكلم، لأنه -أولاً- يبدأ بالخطاب يقول: (طحا بك قلب في الحسان طروب)، ثم ينتقل بعد ذلك فيقول: (يكلفني) وهذا التفات، هذا صيغة التكلم، فهو التفات على مذهب الجمهور، وعلى مذهب السكاكي.

الصورة الرابعة من صور الالتفات الانتقال من الخطاب إلى الغيبة:

وذلك كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]، وهذا واضح، ابتداءً بالخطاب أولاً: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ﴾، ثم انتقل إلى صيغة الغيبة فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾، وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول في غير القرآن: (إنك لا تخلف الميعاد)، ومثله -أيضاً- قول الله سبحانه وتعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، فانتقل من الخطاب إلى الغيبة، وهذا ظاهر.

الصورة الخامسة الانتقال من الغيبة إلى التكلم:

كما في قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾ هذا التفات من الغيبة إلى التكلم، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾ هذا الغيبة، انتقل إلى التكلم وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾، نعم، فهو إذاً التفات من الغيبة إلى التكلم، كما ذكرنا آنفاً، نعم.

وأما الصورة السادسة فهي الانتقال من الغيبة إلى الخطاب:

كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤-٥]، ففي

قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ التفات من حال الغيبة إلى حال الخطاب، وذلك على المذهبين، أي على مذهب الجمهور ومذهب السكاكي معاً.

هذه صور الالتفات، وأما فائدة الالتفات فإنه يكسو الكلام طلاوة، وحلاوة، ويحدث متعة ولذة، وذلك بسبب ما يقع في الكلام من التجديد والانتقال، ومن المعلوم أن كل جديد له لذة تطرب النفس، وتجعل المخاطب نشطاً لسماع مزيد من الكلام، ونحو ذلك، وهذا معنى قول الناظم:

وَالْوَجْهُ الْاسْتِجْلَابُ لِلْخِطَابِ وَنُكْتَةٌ تَخُصُّ بَعْضَ الْبَابِ

أي نكته استجلاب نفس السامع، أي جلب نفس السامع إلى الكلام المخاطب به، كما قال الشارح، لأن النفس مجبولة على حب المتجدد، فإذا تجدد الكلام إلى أسلوب كان أدعى للإصغاء إليه، طيب، هذا ظاهر، نعم.

وقد تكلم بعض العلماء هنا على هذا الأمر، فقالوا:

إن كان هذا الالتفات سببه أو الحكمة منه أنه يكسو الكلام طلاوة، وحسنًا، فينبغي أن يكون من مباحث علم البديع، لأن علم البديع هو الذي يبحث فيما يكسو الكلام حلاوة، وطلاوة، وجمالاً، لكن في الحقيقة الجواب عن هذا أن المقام يقتضي مزيد إصغاء السامع، مفهوم، ويقتضي استرعاء اهتمامه لأهمية الكلام الذي سيلقى، وهذا من مباحث علم المعاني.

أما من جهة كونه يكسب الكلام طرافة وظرفاً، فهذا من مباحث علم البديع، فإذا في الحقيقة لا شك أن الالتفات يبحث في علم المعاني، لكن لا بأس من أن يقال: إن له أيضاً تعلقاً بعلم البديع.

ثم بعد الالتفات، نتقل إلى وجه آخر من أوجه الخروج عن مقتضى الظاهر، وهو التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، أو العكس، نعم، قال الناظم:

وَصَيغَةُ الْمَاضِي لِآتٍ أوردوا وَقَلَبُوا النُّكْتَةَ وَأَنْشَدُوا

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

إلى آخره، وصيغة الماضي لآت أوردوا، الآتي هو المضارع، فقصدته بهذا أنهم قد أوردوا الماضي، قد عبروا عن الشيء المستقبل الذي الأصل فيه أن يعبر عنه بالمضارع بلفظ الماضي، وعكس ذلك أيضًا، فمثال الأول، وهو التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي نكتته التنبيه على تحقق الوقوع، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، مع أن مقتضى الظاهر أن يقال (ينادي أصحاب الجنة) لأن نداءهم سيكون في المستقبل، لكن التعبير عنه بصيغة الماضي على خلاف مقتضى الظاهر، لعله ولحكمة، وهي التنبيه على تحقق الوقوع، لأن صيغة الماضي تفيد تحقق الوقوع.

ومثل ذلك أيضًا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧]، والمعنى فينزع، (ويوم ينفخ في الصور فينزع)، والتعبير بصيغة الماضي تنبيه على تحقق وقوع الفزع، ومثل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، التعبير عن المستقبل أيضًا باسم الفاعل، أو اسم المفعول؛ لأن التعبير باسم الفاعل واسم المفعول أيضًا هو في الحقيقة خلاف مقتضى الظاهر، وهو يفيد تحقق وقوع الفعل. مثال ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ [الذاريات: ٦]، الدين المقصود به الجزاء، إن الجزاء لواقع، ومقتضى الظاهر أن يقال: (ليقع)، لأن وقوع الدين الذي هو الجزاء أمر مستقبلي، سيكون يوم القيامة، وإنما عبر عنه بصيغة اسم الفاعل تنبيهًا على تحقق وقوع هذا الجزاء.

ومثال التعبير باسم المفعول قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، ومقتضى الظاهر (ذلك يوم يجمع له الناس)، إذًا هذا كله في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي.

وأما عكسه، وهو التعبير عن الماضي بصيغة المستقبل، فالنكته فيه استحضار الصورة العجيبة كما في قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩]، وكان مقتضى الظاهر أن يقال في غير القرآن: (والله الذي أرسل الرياح فأثارت سحبًا)، لأن الإشارة

قد وقعت في الماضي، ولأن الإثارة متعلقة بالإرسال، فإذا كان الإرسال وقع في الماضي، فالإثارة أيضًا وقعت في الماضي، لأنها متعلقة به، لكنه عبر بصيغة المضارع على خلاف مقتضى الظاهر لأجل استحضار هذه الصورة في ذهن السامع، فالسامع إذا سمع ﴿فَتَشِيرُ سَحَابًا﴾ بصيغة المضارع يستحضر هذه الصورة العجيبة في ذهنه وفي خياله كأنها واقعة أمامه، وهذا لا يتحقق بصيغة الماضي، مفهوم؟

ومثله أيضًا قول الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والمعنى: واتبعوا ما تلت الشياطين على ملك سليمان، فأيضًا عبر بصيغة المضارع لاستحضار هذه الصورة وهذه الحالة، فهذا معنى قول الناظم:

وصيغة الماضي لات أوردوا

ثم انتقل إلى وجه آخر من أوجه الخروج عن مقتضى الظاهر، وهو القلب، فقال:

وَقَلَّبُوا النُّكْتَةَ وَأَنْشَدُوا
وَمَهْمَهُ مُغْبَرَّةٌ أَزْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

طيب، القلب هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان جزء آخر، أي أن يقلب أحدهما فيوضع أحدهما مكان الآخر، مع إثبات حكم كل واحد للآخر، فهو إذا نوعان، النوع الأول ما يكون الموجب له تصحيح حكم لفظي، مع أن المعنى صحيح بدونه، كقول الشاعر مثلاً:

قفي قبل التفرّق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا

فلما نكر (موقف) وهو في موضع المبتدأ، وعرف (الوداع) وهو في موضع الخبر، فإن هذا من باب القلب، والأصل (ولايك الوداع موقفا منك) هذا الموجب الأول، إذا كأنه نوع تصحيح لحكم لفظي، وأما الموجب الثاني فهو تصحيح المعنى، وذلك كقول القائل مثلاً: (عَرَضْتُ الناقَةَ عَلَى الحَوْضِ)، ومقتضى الظاهر أن يقال: (عرضت الحوض على الناقة)، أي أظهرت الحوض للناقة لتشرب منه، لأن المعنى الأصلي المراد إنما أن الحوض هو المعروف، وأن الناقة هي المعروف عليها، لأن المعروف عليه هو الذي ينبغي أن يكون ذا

اختيار، وذا شعور به يميز بين أن يختار، يعني يختار بين أن يقبل المعروض أو لا يقبله، هذا من شأن الناقه، وليس من شأن الحوض، لكن وقع القلب على خلاف مقتضى الظاهر، وحل أحد جزئي الجملة مكان الآخر، وأعطي لكل منهما حكم الآخر، فقبل عرضت الناقه على الحوض، فكأن الناقه صارت هي المعروض، وصار الحوض هو المعروض عليه، والسبب في هذا القلب هو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض لأجل المعروض عليه، هذا هو الأصل.

يعني مثلاً أعرض عليك أكلاً أو طعاماً، فأتيك بالطعام، هذا هو الأصل، وهو المعتاد، ولكن هنا في هذه الصورة وقع العكس، فإن المعروض عليه هو الذي أتى به إلى المعروض، فأتى بالناقه إلى الحوض، فلما وقع هذا القلب في قضية إتيان المعروض أو المعروض عليه، حينئذ جعلت الناقه كأنها هي المعروضة، وجعل الحوض كأنه هو المعروض عليه، ونزل كل منهما منزلة الآخر.

ونظير ذلك قولهم، وهذا من كلام العرب المشهور عندهم قولهم مثلاً أدخلت الخاتم في الأصبع، وأدخلت القلنسوة في الرأس، مع أن مقتضى الظاهر أن يعكس هذا كله، فيقال أدخلت الأصبع في الخاتم، وأدخلت الرأس في القلنسوة، لأن القلنسوة كالظرف بالنسبة للرأس، والظرف هو الذي أدخل فيه، والمظروف هو الشيء الذي يدخل، والسبب في هذا السبب في وقوع هذا القلب أن العادة جرت بأن ينقل المظروف إلى الظرف، مفهوم؟ كما قلنا في المثال الأول، قضية الناقه مع الحوض، الأصل أن ينقل المظروف إلى الظرف.

فلما وقع عكس ذلك هنا، فنقل الظرف الذي هو الخاتم، أو القلنسوة إلى المظروف الذي هو الرأس أو الأصبع، حينئذ نزل أحدهما منزلة الآخر، ونقل كل واحد إلى موضع الآخر، وأعطي حكمه، هذا هو النكته، هذه النكته التي أشار إليها الناظم بقوله (وقلبوا لنكته) هذه النكته وقد شرحناها في مثال الحوض والناقه، وفي مثال الإصبع مع الخاتم، والقلنسوة مع الرأس، نعم.

أما مسألة قبوله أو رفضه، فهذه مسألة تكلم فيها أهل البلاغه، فذهب السكاكي إلى

قبوله مطلقاً، أي القلب عنده مقبول مطلقاً سواء تضمن هذا القلب اعتباراً حسناً لطيفاً، أم لا، وتعليل ذلك عنده أن قلب الكلام يحوج إلى التنبيه للأصل، وهذا مما يجعل الكلام ذا حسن وحلاوة، وأنكر بعض علماء البلاغة هذا، وقالوا: نحن نرد القلب مطلقاً، لم؟ قالوا: لأنه عكس المطلوب، عكس ما نقصده بالكلام، وكل ما ورد عليهم من الأمثلة التي فيها قلب جعلوها من قبيل التقديم والتأخير، والذي عليه بعض المحققين من البلاغيين أن القلب يقبل إن تضمن اعتباراً لطيفاً، كما في قول رؤبة بن العجاج:

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

هذا البيت الذي ضمنه الأخصري في "الجواهر المكنون"، وهو لرؤبة بن العجاج، ورؤبة راجز مشهور، ويحتج بكلامه وبلغته، هو وأبوه العجاج، فيقول:

ومهمه مغبرة أرجاؤه

المهمه هو المفازة الواسعة المليئة بالغبار ونحوه، يقول (ومهمه مغبرة أرجاؤه) أرجاؤه أي أطرافه ونواحيه مغبرة مليئة بالغبار، يقول: (كأن لون أرضه سماؤه) هذا تشبيه، هذا التشبيه الوارد في عجز هذا البيت من باب القلب، لأنه يريد أن يشبه لون سماء هذا المهمه بلون أرضه، فكان مقتضى الظاهر أن يقول (كأن لون سمائه لون أرضه) لم؟ لأنه لكثرة هذا الغبار المتصاعد من الأرض، صارت السماء ممتلئة بهذا الغبار، فصار لون السماء كلون الأرض، فهو يريد أن يشبه لون السماء بلون الأرض، لكنه خالف الظاهر فجعل المشبه به مشبهاً، وجعل المشبه مشبهاً به على طريق القلب، فقال: (كأن) لأن كأن هذه أداة تشبيه، (كأن لون أرضه سماؤه) كأن لون أرضه لون سمائه، وهذه مبالغة منه في وصف لون السماء، حتى صار هذا اللون لون السماء بحيث يشبه به لون الأرض، مع أن لون الأرض أصل في هذا التشبيه، فالأصل أن يكون لون الأرض هو المشبه به.

لكن لأنه يريد المبالغة، فصار كأن هذا اللون الذي بالسماء هو الأصل المشبه به، وصار لون الأرض هو المشبه، كما لو قلت مثلاً: الأسد كزيد الأصل أنك تشبه زيدياً بالأسد في

الشجاعة، لكن مبالغة منك في إثبات شجاعة زيد، ومشابهة زيد للأسد صرت تشبه الأسد بزيد، فتجعل زيداً أصلاً في الشجاعة، وتجعل الأسد فرعاً مشبهاً بعد أن كان مشبهاً به، فهذا الاعتبار اللطيف هو الذي يجعل القلب حسناً وسائغاً، ومقبولاً.

ومثاله المشهور أيضاً قول أبي تمام، وهو من الشعراء المعروفين بإتقان أساليب البلاغة يقول في وصف قلم الممدوح يقول:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأري الجنى اشتارته أيد عواسل

يقول: (أري الجنى) العسل الأري، أري الجنى المقصود به العسل، مفهوم؟ الأري هو نفسه العسل، فهذه إضافة بيانية، أري الجنى أي العسل، اشتارته أي جتته، أيد عواسل، أي الأيدي التي تجتني العسل، طيب...

لا يهمننا المصراع الثاني، لكن الذي يهمننا صدر البيت، وهو قوله في تشبيه القلم يقول: (لعاب الأفاعي القاتلات لعابه) فهذا المصراع من باب القلب، لأنه في الأصل يريد أن يشبه لعاب القلم، أي ما يخرج من هذا القلم من مداد، يكتب به كلام وشعر ونثر وغير ذلك، يريد أن يشبه لعاب القلم بلعاب الأفاعي، ووجه الشبه هو شدة وقع القلم، فقلب العبارة قصداً للمبالغة على مثل ما ذكرنا في بيت رؤبة بن العجاج.

وفي الحقيقة هذا الذي ذكرنا جعله، يعني هذا الذي ذكرنا في هذين البيتين من أنواع التشبيه المقلوب، وهو موضع اتفاق عند البلاغيين، خاصة أنه قد ورد في القرآن الكريم، وذلك في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، والأصل (إنما الربا مثل البيع)، فوقع القلب لأجل المبالغة، فهذا التشبيه المقلوب نوع من أنواع القلب، أننا ذكرنا آنفاً أن القلب ليس مختصاً بالقلب بين المشبه والمشبه به، بل هو أعم من ذلك، لكن المثال الذي ذكره الناظم، وهو من كلام رؤبة هو من باب التشبيه المقلوب، وقد ذكروا أمثلة أخرى تنظر في مظانها من كتب البلاغة، وشواهد أخرى للقلب مما ليس داخلها في باب التشبيه المقلوب.

ثم ننتقل إلى الباب الثالث، وهو المسند، أي أحوال المسند، وإنما آخر المسند عن المسند إليه لما ذكرناه آنفاً من أن المسند محكوم به، والمسند إليه محكوم عليه، والأصل أن تبدأ بالمحكوم عليه، أي الذات التي تريد أن تثبت الحكم لها، وهو المسند إليه، ثم بعد ذلك تأتي بما يراد الحكم به، وهو المسند، ولذلك آخر المسند عن المسند إليه، وذكر في هذا الفصل شيئاً من أحواله، فقال:

يَحْذِفُ مَسْنَدًا لِمَا تَقْدَمَا وَالتَّزْمُوا قَرِينَةً لِيُعْلَمَا
وَذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أَوْ لِيُرَى

إلى آخره، فبدأ من أحوال المسند بقضية الحذف، فالحذف قال: (يحذف مسند لما تقداً) أي لنفس الأسباب والعلل التي ذكرنا آنفاً في المسند إليه، فإننا ذكرنا في حذف المسند إليه أسباباً وعللاً فنفسها أيضاً ثابت للمسند، قال: (والتزموا قرينة ليعلموا) أي التزموا أن توجد قرينة ليعلم أن المسند محذوف، وشرح هذا يكون بذكر بعض الأمثلة، فإن في هذه الأمثلة بهذه الأمثلة يتبين المراد، المثال الأول قول ضابئ بن الحارث البرجمي من أبيات وهو حديث:

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

فهو يشكو غربته وبعده عن وطنه، وفي الحقيقة لفظ هذا البيت وإن كان خبراً، فإن معناه من قبيل الإنشاء، لأن معناه إظهار التوجع، والتحسر، والتألم، وقيار هذا اسم فرس للشاعر، فقال: (فإني وقيار بها لغريب)، طيب الشاهد في قوله: (وقيار بها لغريب) فحذف المسند إلى (وقيار) وهو غريب، وذلك لبعض النكت التي قدمنا آنفاً، إما للاحتياط من العبث أو للمحافظة على الوزن، أو لضيق المقام، أو نحو ذلك، لأن أصل الكلام أن يقول: لو لم يحذف المسند أن يقول: (فإني وقيار، فإنني غريب وقيار بها غريب، مفهوم، فحذف غريب المسند، وذلك لأحدى النكات المتقدمة.

وأما (لغريب) المثبتة في البيت فخبير إن، والسبب في كونها خبر إن، أو كوننا نجزم بأنها خبر إن وجود اللام فيها، فإذا حذف المسند لأجل بعض الأسباب التي ذكرنا آنفاً، (فإني وقيار بها لغريب).

ولا يصح أن تكون لغريب هذه المذكورة خبراً عن قيار، خبراً لقيار، يعني قيار مبتدأ ولغريب خبرها لا يصح ذلك لوجود اللام، التي تكون لام الابتداء، هذه إنما تدخل على الخبر، على خبر إن، ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ، بإن، نعم، فهذا مثال على حذف المسند، ومثال آخر قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

فكأنه يقول كل منا قانع برأيه، وراضٍ بما هو عليه من الرأي، وإن كان بيننا خلاف، ولكن نحن بما عندنا من رأي، وأنت بما عندك من الرأي راضٍ، والرأي بيننا مختلف، والشاهد أن المحذوف هنا خبر الأول (نحن بما عندنا) الأصل أن يكون الكلام (نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ) فحذف المسند، فالمحذوف هو خبر المبتدأ الأول، لم؟ لأنه لا يجوز أن يكون راضٍ خبراً عن نحن لعدم التطابق حيثئذ بين المبتدأ والخبر، ومن المعلوم أن التطابق بين المبتدأ والخبر لا بد منه.

فإذاً هذا المثال عكس البيت السابق، لأن المحذوف في البيت السابق الذي هو (وإني وقيار بها لغريب) المحذوف هو خبر الثاني، لأن خبر الأول المذكور، (فإني لغريب) خبر الأول المذكور وهو (لغريب)، والخبر الثاني أي خبر المبتدأ الثاني هو المحذوف، (وقيار) خبرها محذوف، أما البيت الذي عندنا هنا عكس ذلك، المحذوف هو خبر الأول، والمذكور خبر الثاني.

وأيضاً من المثال على ذلك قولك مثلاً: (خالد شجاع، وعلي) أي وعلي شجاع أيضاً، فحذف المسند إلى علي لبعض نكت الحذف المعروفة، وهذا قد يكون لأسباب كما ذكرنا آنفاً.

طيب، مثال أيضًا قول القائل: (رجعت فإذا رسول أخي) فحذف المسند إلى أخي لبعض الأسباب المذكورة آنفًا، كالاحتراز عن العبث، ونحو ذلك، وأصل الكلام وإذا رسول أخي موجود، أو واقف، أو حاضر، أو نحو ذلك، والسبب أن (إذا) هذه (فإذا رسول أخي) هذه تسمى في النحو إذا الفجائية، إنما تدل على الكون المطلق، فهي قرينة تقوم على المسند حتى لو صرح بهذا المسند كان عبثًا، مفهوم؟ هذا الأصل فيها تدل على كون عام، على كون مطلق، لذلك نقدر فإذا رسول أخي موجود، أو حاضر، أو نحو ذلك.

لكن إذا وجدت بعض القرائن، فإنها قد تدل على كون خاص، كقولك مثلاً: (خرجت فإذا رسول أخي)، فالتقدير فإذا رسول أخي واقف، نعم، طيب، إذاً هذا مثال على قضية حذف المسند، غير مفهوم؟ المثال غير مفهوم؟ طيب، رجعت فإذا رسول أخي، الأصل المسند هنا محذوف، رجعت فإذا رسول أخي، الأصل فإذا رسول أخي موجود، أو كائن، أو حاضر، ونحو ذلك، فالمسند محذوف، وقد يكون هذا المسند كونًا مطلقًا، كموجود، أو حاضر، أو نحو ذلك، وقد يكون بدلالة القرائن قد يكون كونًا مخصوصًا، خرجت فإذا رسول أخي مثلاً واقف، هذا كون خاص، وليس ككلمة موجود مثلاً التي هي على عمومها، نعم، وإلى غير ذلك من الأمثلة، لا نطيل بذكر الأمثلة.

من المثال أيضًا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فقد حذف فيه الفعل المسند إلى ضمير المخاطب، وهو أنتم، فأنتم فاعل لفعل محذوف، لأن لو هذه لا تدخل إلا على الأفعال، والأصل أن يقال: (لو تملكون) فلما حذف الفعل وهو تملكون الأول، قل لو تملكون، تملكون الثانية إنما هي توكيد لتملكون الأولى، فلما حذف الفعل الأول، انفصل الضمير الذي كان متصلًا به، يعني كان فيه ضمير متصل فانفصل، وصار ضميرًا منفصلاً، وهو أنتم، فصار الكلام: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾، ومثله القول المشهور (لو ذات سوار لطمتني).

فعلى كل حال، المقصود أن هذه كلها أمثلة لحذف المسند، وكقول الله سبحانه

وتعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، والمسند هنا نحتاج إلى تقديره، فالتقدير كما يقول بعض علماء التفسير (فصبر جميل أجمل) إذا قلنا صبر هذا مبتدأ، أين خبره؟ فصبر جميل أجمل أي مثلاً فصبر جميل أجمل من صبر غير جميل، ونحو ذلك، وقدر المسند غير ذلك بما يعلم من كتب التفسير.

إذاً هذا حذف المسند، وأما ذكر المسند، لكن هنا قبل الانتقال إلى ذكر المسند ذكرنا آنفاً أن قضية القرينة، قلنا (والتزموا قرينة ليعلمنا)، لا بد لحذف المسند من قرينة دالة عليه، لم؟ لأن الحذف خلاف الأصل، فلا يعدل عنه إلا لسبب يدعو إليه، ومع وجود قرينة دالة عليه، سواء كانت هذه القرينة حالية أو مقالية، مفهوم؟

واشترط القرينة لأن هذا المحذوف بدونها، إذا لم توجد هذه القرينة لا يمكن للسامع أن يعلم، فبذلك يقع الإخلال بالمعنى المقصود، مثال ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، والتقدير خلقهن الله، ليقولن خلقهن الله، فحذف المسند لأحد أسباب الحذف، والقرينة؟ الذي يهمننا الآن هو القرينة، القرينة على المحذوف هو أنه وقع في جواب السؤال الذي ذكرت صورته في الكلام في الآية المذكورة، فإن الآية فيها: ﴿وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، لا يلتبس هذا المحذوف، لم؟ لوجوب صورته في الكلام السابق، ولأن سألتهم من خلق السماوات والأرض، مفهوم؟

ومثال ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]، مفهوم؟ هنا قراءتان في (يسبح) قراءة ببناء الفعل للمعلوم، وقراءة ببناء الفعل للمجهول، الذي يهمننا هنا قراءة من بنى الفعل للمجهول، فحينئذ حذف المسند إلى رجال لوقوعه في جواب سؤال مقدر، كأن سائلاً سأله من يسبحه؟ فأجاب رجال، أي يسبحه رجال، تقدير الكلام على قراءة بناء الفعل للمجهول (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) هنا المسند محذوف، لأنه واقع في جواب السؤال المقدر، كأنه قيل من يسبحه؟

فحينئذ أجاب رجال، أما على قراءة (يُسبِح) البناء للمعلوم، فحينئذ رجال تكون فاعلاً ليسبح، ولا يكون في الآية شاهد لما نحن بصدده، ويشبه هذا قول الشاعر:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

فالشاعر يقصد أن أخاه كان موثلاً وملجأ لكل ضعيف وذليل، ولكل ذي حاجة منكوب، فليبكه هؤلاء المنكوبون والأذلاء وغيرهم، فليبكه ببحار الدمع، لما أصابهم حين موته من رزء وخطب جليل، فقال (ليبك يزيد ضارع لخصومة) ضارع بمعنى ضعيف وذليل، ولخصومة اللام هنا للتوقيت، أي وقت خصومته مع غيره، (ضارع لخصومة) أي ذليل وقت خصومته مع غيره، فهو في حال هذه الخصومة يكون محتاجاً أكثر ليزيد هذا، فيكون بكاؤه أظهر، قال: (ومختبط مما تطيح الطوائح)، مختبط هو المستجدي، مما تطيح الطوائح إلى آخر الكلام.

الشاهد كما ذكرنا أنه حذف المسند إلى ضارع، لأحد أسباب الحذف المذكورة آنفاً، وتقدير الكلام يبكيه ضارع، والقرينة على هذا المحذوف أنه وقع في جواب سؤال مقدر، (ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح)، نعم، وهذا معنى قول الناظم (والتزموا قرينة ليعلما).

ثم انتقل إلى الذكر، أي ذكر المسند، فقال:

وَذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أَوْ لِيُرَى فِعْلاً أَوْ اسْمًا فَيُفِيدُ الْمُخْبِرَ

ذكر المسند في الكلام يكون لأمرين، الأمر الأول ما تقدم من الدواعي المقتضية لذكر المسند إليه، ككون الذكر هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه، ونحو ذلك، مثال ذلك أن تقول: (قس بن ساعدة زعيم الخطباء في الجاهلية) هنا لا مقتضى للعدول عنه فتذكره، وغير ذلك من الأسباب كالاحتياط ونحوه مما ذكرنا آنفاً، هذا لا يهمنا لأنه ذكرناه فيما سبق في باب المسند إليه.

الذي يهمننا هو السبب الثاني، وهو أن يتعين بذكره، قال: (أو ليرى فعلاً أو اسماً فيفيد المخبراً)، معنى هذا أن يكون ذكره لا بد منه، لأجل إيراده اسماً فيفيد باسميته الثبوت والدوام، أو لأجل إيراده فعلاً، فيفيد بفعليته التجدد والحدوث، بخلاف ما لو حذفته رأساً، فحينئذ يبقى عندك الاحتمال، يحتمل أن يكون اسماً، ويحتمل أن يكون فعلاً، فلا تستطيع أن تذكر المعنى الذي تريده، والمعنى الذي تريده هو إثبات الثبوت والدوام، إن كنت تقصد ذلك، أو إثبات التجدد والحدوث، إن كنت تقصد ذلك.

فمثال الأول، أي ما يفيد الثبوت والدوام، قولك مثلاً: (محمد كاتب)، فذكر المسند هنا لأجل أن يتعين أنه اسم، فحين يتعين كونه اسماً يفيد أن الكتابة ثابتة له على الدوام، وهي صفة لازمة له، لأن هذا من خصائص الأسماء، (محمد كاتب) أي له خاصية، وصفة لازمة هي صفة الكتابة، أما لو قلت مثلاً محمد يكتب، وسألك سائل لم ذكرت المسند؟ تقول: ذكرت المسند ليتعين كونه فعلاً، وأريد بكونه فعلاً أن أقصد إلى أن الكتابة ليست صفة لازمة له، وإنما حدثت له على سبيل التجدد والحدوث، فهذا معنى قوله: (أو ليرى فعلاً أو اسماً فيفيد المخبراً)، وسيأتينا - إن شاء الله تعالى - تفصيل قضية إيراد المسند فعلاً، أو إيراده اسماً في قول الناظم:

وَكُونُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعِ إِفَادَةِ التَّجْدِيدِ
وَكُونُهُ اسْماً لِلثَّبُوتِ وَالِدَّوَامِ وَقَيَّدُوا كَالْفِعْلِ رَعِيًّا لِلتَّمَامِ

إلى آخره، أما هنا فالذي يهمننا هو مجرد الذكر، لم يذكر؟ ثم تطرق إلى مسألة أخرى هي أفراد المسند، أو إيراده جملة، أفراد المسند، أو إيراده جملة، قال:

وَأَفْرَدُوهُ لِانْعِدَامِ التَّقْوِيَةِ وَسَبَبِ كَـ "الزهد رأس التزكية"

نعم، يؤتى بالمسند مفرداً لغرض، وهو أن يكون غير سببي، السببي نسبة إلى السبب وهو الضمير، أن يكون غير سببي، ولا مفيد للتقوي، كما تقول مثلاً: زيد إنسان، أو زيد أسد، ونحو ذلك، فالمسند مفرد، وأتى به مفرداً بقصد أن يكون غير سببي، ولا مفيد للتقوية،

وهذا معنى قوله: (وأفردوه لانعدام التقوية، وسبب كالزهد رأس التزكية)، أما أنه غير سببي فيبان ذلك أن بعض علماء البلاغة فسروا السببية بأنه جملة علق على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة، كما في قولك مثلاً: زيد أبوه شجاع، فالمسند في هذا المثال سببي، لم؟

لأنه جملة علق على مبتدأ، الذي هو زيد، بعائد ليس مسنداً إليه فيها، مفهوم؟ زيد أبوه شجاع، العائد هو الضمير (أبوه) هو الذي يعود من الخبر على المبتدأ، وهذا العائد ليس مسنداً إليه في هذه الجملة، مفهوم، أبوه شجاع هذا العائد ليس مسنداً إليه، ففي هذا المثال نقول: هو المسند هنا سببي بخلاف المسند في المثال السابق الذي ذكرنا، حين قولنا مثلاً (زيد إنسان)، أو (زيد أسد)، فليس سببياً، لذلك قال: (وأفردوه لانعدام التقوية، وسبب) أي غرض الإتيان بالمسند مفرداً هو أن يكون غير سببي، وأنه غير مفيد لتقوية الحكم، فيبان ذلك أن التقوية معتمدة على تكرار الإسناد، ولا تكرار للإسناد في هذا المثال الذي ذكرنا، لم؟

لعدم تحمل المسند للضمير العائد على المسند إليه، وحيث لم يتحمل المسند لهذا الضمير، فإنه لا تكرار فيه، فانعدمت التقوية، هذا إذاً هذا الذي نذكره في هذا الباب الذي هو أفراد المسند أو إيراده جملة، نعم، (وأفردوه لانعدام التقوية، وسبب كالزهد رأس التزكية). وإذاً هذا الأفراد، وأما إيراده جملة فبعكس ذلك، يؤتى بالمسند جملة لواحد من الأمرين، إما لإفادة التقوي، أو لكون المسند سببياً، كأن تقول مثلاً في التقوية (علي سافر إلى ضيعته)، فأتيت بالمسند جملة لأجل غرض إفادة تقوية الحكم، الذي هو ثبوت السفر لعلي، بمعنى أن السفر تحقق من علي بدون ريب ولا شك، هذا معنى التقوية.

وبيان ذلك أن المبتدأ بما أنه مهتم به، ومجعول أو لا، فإنه يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى هذا المبتدأ، ولو كان ليس فيه ضمير، فإن ذلك، فإن المبتدأ يصرفه إلى نفسه، ويكون بينهما حكم، الحكم هو ثبوت الخبر لهذا المبتدأ، وإذا كان

الثاني قد تضمن، الثاني الذي هو الخبر - قد تضمن ضميره الذي يعتد به، كلفظ السفر المذكور في المثال، (علي سافر إلى ضيعته)، فإن ذلك يصرفه، يصرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً، لأن الضمير حينئذ مسند إليه، وهو نفسه المبتدأ، وإذا يكون قد أسند الفعل مرتين، ويؤدي ذلك إلى تكرر الإسناد، وتكرر الإسناد يجعل الحكم أقوى، يعني يكتسي بذلك الحكم قوة، مفهوم؟

إذاً (علي سافر إلى ضيعته) وقع نوع تكرار في الإسناد، وهذا التكرار يفيد تقوية الحكم، فهذا المعنى، العلة من إيراد المسند جملة، ونقف عند هذا القدر - بإذن الله سبحانه وتعالى - ونشرح في الدرس المقبل - إن شاء الله تعالى - كون المسند فعلاً، أو كونه اسماً. وأقول قولي هذا، وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثالث عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمدهُ ونستعينهُ ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله؛ أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى- وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. أسألك اللهم أن تجيرنا من النار بمنك وكرمك، ونسألك أن تنصر إخواننا المجاهدين على أرض فلسطين وغيرها من بلاد الإسلام، وأن يثبت أقدامهم ويسدد رميهم وأن يرحم هؤلاء المستضعفين في تلك الأرض، وييسر لهم أسباب النصر على عدوهم، وأن يغفر لنا تقصيرنا عن اللحاق بإخواننا وعن مساعدتهم بما يجب علينا من ألوان المساعدة بالنفس والمال والدعاء وغير ذلك، فاللهم أرحم تقصيرنا وأغفر لنا يا رب العالمين.

هذا هو الدرس الثالث عشر من سلسلة "شرح الجواهر المكنون" في صدف الثلاثة فنون في علم البلاغة.

ونحن في الباب الثالث والمتعلق بالمسند، أقرأ شيئاً من المتن، ثم نشرع في الشرح:

يقول الناظم -رحمته-:

يحذف مسند لما تقداً والتزموا قرينةً ليُعلموا

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أَوْ لِيُرَى
وَأَفْرَدُوهُ لِانْعِدَامِ التَّقْوِيَةِ
وَكَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ
وَكَوْنُهُ اسْمًا لِلثَّبُوتِ وَالِدَّوَامِ
وَتَرَكُوا تَقْيِيدَهُ لِنُكْتَةِ
وَخَصَّصُوا بِالْوَضْفِ وَالِإِضَافَةِ
وَكَوْنُهُ مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ
وَنَكَّروا اتِّبَاعًا أَوْ تَفْخِيمًا
وَعَرَّفُوا إِفَادَةَ لِلْعِلْمِ
وَقَصَّروا تَحْقِيقًا أَوْ مُبَالَغَةً
وَجُمْلَةً لِسَبَبٍ أَوْ تَقْوِيَةٍ
وَأَسْمِيَةَ الْجُمْلَةِ وَالْفَعْلِيَّةِ
وَأَخْرَجُوا أَصَالَهَ وَقَدَمُوا
تَنْبِيهًا أَوْ تَفْأُولَ تَشْوُوفٍ

فِعْلاً أَوْ اسْمًا فَيُفِيدُ الْمُخْبِرَا
وَسَبَبٍ كَ "الزَّهْدُ رَأْسُ التَّزْكِيَةِ"
بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجْدِيدِ
وَقَيَّدُوا كَالْفِعْلِ رَعِيًّا لِلتَّمَامِ
كَسُتْرَةٍ أَوْ انْتِهَازِ فُرْصَةٍ
وَتَرَكُوا الْمُقْتَضِ خِلَافَهُ
فَلَمَعَانِي أَدْوَاتِ الشَّرْطِ
حَطًّا وَقَدَّ عَهْدٍ أَوْ تَعْمِيمًا
بِنِسْبَةٍ أَوْ لِأَزْمِ لِلْحُكْمِ
بِعَرْفِ جِنْسِهِ كَ "هِنْدٌ بِالْغَةِ"
كَ "الذِّكْرُ يَهْدِي لِطَرِيقِ التَّصْفِيَةِ"
وَشَرَطَهَا لِنُكْتَةِ جَلِيَّةِ
لِقَضْرٍ مَا بِهِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ
كَ "فَازَ بِالْحَضْرَةِ ذُو تَصَوُّفٍ"

كنا قد وصلنا إلى مسألة إيراد المسند أسماً أو فعلاً، وذلك عند قول الناظم:

وَكَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجْدِيدِ

فقضية إيراد المسند أسماً أو فعلاً:

أما إيراد المسند فعلاً: فقد تقدم لنا أن الذي يقتضي ذكر المسند هو أن يتعين كونه فعلاً يفيد التجدد، أو كونه اسماً يفيد الثبوت، هذا ما ذكرناه آنفاً عند كلامنا في مبحث ذكر المسند.

أما الآن فما الذي يقتضي خصوص كون المسند فعلاً، الذي يقتضي ذلك هو إفادة التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة ولذلك قال:

وَكَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ

مع الاختصار، فقولك مثلاً: (خرج زيدٌ) هذا يفيد ثبوت الخروج لزيدٍ في الزمن الماضي، ولو قلت (يخرج زيدٌ) فإن ذلك يفيد ثبوت الخروج له في الزمن الحالي أو في المستقبل، مفهوم! فهذا معنى مقيدٌ بأحد الأزمنة الثلاثة.

ومع كونه مفيداً للتقيد بهذه الأزمنة الثلاثة فإنه يفيد التجدد كما ذكرنا آنفاً؛ لأن الزمنَ داخلٌ في مفهومه، ولا يمكن أن تجتمع أجزاءه في الوجود فيلزم من ذلك حدوث التجدد بخلاف الاسم فإنه يفيد الثبوت والاستقرار.

والتجدد المقصود به هنا: الحصول بلا عدم، الحصول بعد العدم، الحصول بعد العدم هذا معنى التجدد، سواءً كان ذلك مع الاستمرار أو دون الاستمرار.

فإذاً قد يفيد التجدد الاستمرارية، وقد يفيد التجدد دون مراعاة الاستمرار، لكن إفادته للتجدد الاستمراري يكون بمعونة القرائن مع كون الفعل مضارعاً كقول الشاعر مثلاً:

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيْسَهُمْ يَتَوَسَّمُ

والمعنى الذي يقصده أنه من أهل الشجاعة؛ حتى أشتهر، اشتهرت شجاعته وأشتهر فتكه في القبائل كلها، كل قبيلةٍ له فيها نكايَةٌ وأثر.

فإذا وردت هذه القبائل إلى عكاظ الذي هو مجمع القبائل، فكل واحدةٍ من هذه القبائل تبعثُ عريسهم أي تبعث شخصاً رائداً، يتوسم ويتعرف الوجوه لعله يعرفه فيأخذه بالثأر. فقال:

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيْسَهُمْ يَتَوَسَّمُ

فوجه الشاهد هنا: قوله يتوسَّم، المسند هنا فعلٌ مضارع، وأورده فعلاً مضارعاً لغرض التقيد بأحد الأزمنة الثلاثة، وهنا المقصود بذلك زمن الحال أو استقبال مع إفادة التجدد، وهذا في الأفعال كلها.

وإفادة الاستمرار أيضاً، فهذا من التجدد الاستمراري، وإفادته الاستمرار بقرينة كما ذكرت، والقرينة أن الغرض من هذا التوسم هو البحث عن هذا الشاعر وتمييزه، وهذا

التمييزُ لا يكون إلا بعد التأمل في الوجوه شيئاً بعد شيءٍ، وهذا التأمل يأخذ وقتاً، فهذا معنى الاستمرار فيه.

فالمقصود أن التجدد لا يقتضي الاستمرار، بل قد يكون مع الاستمرار أو مع عدمه بحسب القرائن.

ومثال ذلك أيضاً قول الله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]

فالمقصود إفادة وقوع هذا التسيب من الجبال وقتاً بعد وقتٍ، وحالاً بعد حالٍ: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ [ص: ١٨] نعم.

ومثاله أيضاً في كتب البلاغة قول الشاعر وهو الأعشى:

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ بِالْيَفَاقِ تَحَرَّقُ
تَشَبَّ لِمَقْرُرَيْنِ يَضُّ طَلْيَانَهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحَلَّقُ

"المحلَّق" هو ممدوحه، ممدوح الشاعر، يقول:

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحَلَّقُ

الندى هو الكرم، فكأنه يصف ممدوحه بأنه كريم؛ بحيث إن قدره على الموقد على النار دائماً، لا تنزل هذه القدر عن النار أو عن الموقد، وهذا لا يكون إلا بسبب كثرة الضيوف مع وجود الجود والسخاء.

الشاهد عندنا في البيت الأول وهو قوله:

إِلَى ضَوْءِ نَارٍ بِالْيَفَاقِ تَحَرَّقُ

أصلها تتحرك فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، والشاهد أنه أتى بالمسند فعلاً مضارعاً لإفادة الاستمرار، لإفادة التجدد الاستمراري.

والمعنى أن ناره أو موقده يتجدد فيه الالتهاب حيناً بعد حينٍ ووقتاً بعد وقت، هذا في كونه فعلاً.

أما إيرادهُ أسماً قال، نعم وقوله:

وَكُونُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعِ إِفَادَةِ التَّجْدِيدِ
وَكُونُهُ اسْمًا لِلثَّبُوتِ وَالِدَوَامِ وَقَيَّدُوا كَالْفِعْلِ رَغِيًّا لِلتَّمَامِ

أما إفادة، أما إيراد المسند أسماً فيؤتى باسمًا لإفادة الثبوت والدوام، من غير شيء يدل على معنى التجدد فيه؛ لأن إفادته للثبوت من أصل الوضع، كقولك مثلاً: (زيدٌ مسافرٌ) هذا لا يستفاد منه إلا ثبوت السفر لزيد، كما لو قلت مثلاً: (زيدٌ طويلٌ) أو (زيدٌ قصيرٌ) أو (زيدٌ أبيض اللون) أو نحو ذلك من الصفات الثابتة، ولا يراعى فيه معنى التجدد والحدوث، فقولك: (زيدٌ مسافرٌ) إنما تثبت به السفر لزيد.

وأما كونه قد يفيد الدوام والاستمرار فهذا ليس من أصل وضعه، بل من قرائن تحفُّ به تجعله يفيد الدوام أو الاستمرار مفهوم!

من هذه القرائن مثلاً ما جاء في قول الشاعر:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

يريد أن، أن يقول إن الدراهم المضروبة أي المصكوكة أن هذه الدراهم إذا دخلت الصرة فإنها تمر بها مروراً سريعاً، ثم تخرج إلى أهل الحاجات وإلى الفقراء والمساكين، وهذا قاله في مقام المدح يعني يمدح نفسه ويفتخر بالغنى وبالكرم.

موضع الشاهد قوله:

لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

فأورد المسند اسماً لأجل إفادة أن الانطلاق ثابتٌ للدراهم دوماً دون انقطاع وهذا كناية عن أن عطاياه وما يحبوا به الناس متواصلٌ غير منقطع، فهذا مناسبٌ لمقام المدح، مناسبٌ لمقام المدح.

فمقام المدح إذا قرينةٌ دلت على معنى الدوام والاستمرار، لكن هذا كما ذكرت لا يكون من أصل الوضع وإنما هو بقرينةٍ خارجية، كمثل هذه القرينة التي ذكرت الآن في هذا البيت، نعم.

ويكون المسند مقيداً، أو يكون غير مقيد لذلك قال:

وَقَيَّدُوا كَالْفِعْلِ رَعِيًّا لِلتَّمَامِ
وَتَرَكَوْا تَقْيِيدَهُ لِنُكْتَةِ كَسْرَتِهِ أَوْ أَنْتَهَا زِيَادَةَ

متى يكون المسند مقيداً؟ ومتى يكون غير مقيد؟

المقصود هنا بالتقييد هو أن يورد المسند متبوعاً بشيءٍ من المفاعيل، بأحد المفاعيل، يعني يؤتى بالمسند الذي هو فعلٌ مقيداً بأحد المفاعيل كالحال مثلاً، أو التمييز، أو الاستثناء أو المستثنى.

والفائدة هي: تربية الفائدة وتكثير الفائدة، لما؟ لأن الحكم إذا جيء به مطلقاً خالياً من القيود فإنه إنما يفيد نسبة المسند إلى المسند إليه، لكن كلما زدت قيوداً زادت الفائدة، وكلما كثرت القيود كثرت الفوائد.

فهذا معنى قوله: (رَعِيًّا لِلتَّمَامِ) أي لثمين الفائدة وتقويتها؛ لأنها كلما، كلما ازداد خصوصاً كلما قل الاحتمال فيه، وقلة الاحتمال تدفع إلى تكثير الفائدة وتقويتها.

مثال ذلك أن تقول: (زيدٌ جاهد) (زيدٌ جاهد) ما زدت على أن أفدت فائدةً واحدةً وهي نسبة الجهاد لزيد، فلو زدت قيوداً هو المفعول به مثلاً، (زيدٌ جاهد اليهود) مثلاً أو (قاتل اليهود)، هنا ازدادت الفائدة؛ لأن هذا القتال أو هذا الجهاد تعلق حينئذٍ بشيءٍ مخصوص.

فلو زدت قيوداً آخر فقلت: (زيدٌ جاهد اليهود على أرض غزة) هنا تكون الفائدة قد ازدادت أكثر وهو: بيان الفائدة التي زادت معرفة موضع هذا الجهاد ومكان حصوله وهكذا...

كلما زدت قيماً كلما ازدادت الفائدة، فهذا المقصود بإيراد المسند فعلاً مقيداً بأحد المفاعيل، طيب، هذا في النسبة لإيراده مقيداً.

أما ترك التقييد فهو يقول:

وَتَرَكَوْا تَقْيِيْدَهُ لِئُكْتَبَ كَسُوْرَةٌ أَوْ اَنْتِهَازِ فُرْصَةٍ

يؤتى بالمسند الفعلي غير مقيد بشيء مما ذكر من المفاعيل التي ذكرنا؛ لأجل مانع يحول بيننا وبين الرغبة في إيراد الفائدة، من ذلك انتهاز الفرصة أي خوف فوات الفرصة، وهذا قد ذكرنا نظيراً له فيما سبق.

مثلاً: أن تواجه، أن تخاطب صياداً فتقول له وقع، دون أن تقول (وقع في الشرك)، تقول مثلاً: (وقع الطائر)، لكن لا تزيد الفائدة، لا تقول (وقع الطائر في الشرك)، لما؟ انتهازاً لفرصة إدراك هذا الشيء الذي يصاد قبل فوات الأوان بأن يفر، أو يموت، أو نحو ذلك، إذا انتهاز الفرصة.

وأما السبب الثاني: فهو قال السترة: أي قصد الستر، وذلك بأن تريد وتقصد ألا يضطلع الحاضرون على مفعول على المفعول، أو على مكان الفعل، أو على زمان الفعل ونحو ذلك، فأنت تستر هذه المفاعيل وهذه القيود.

فكأنه تعارض لديك أمران:

الأمر الأول: الرغبة في تكثير الفائدة.

والأمر الثاني: الرغبة في ستر هذه الفائدة عن الحاضرين، فتغلب جانب الستر وتورد المسند غير مقيد بشيء مما ذكرنا آنفاً.

كأن تقول مثلاً: (فلان فعل كذا وكذا)، ولكن لا تذكر الوقت الذي وقع فيه الفعل، ولا تذكر المكان الذي وقع فيه الفعل، ولا تذكر شيئاً من هذه القيود، لما؟ لئلا تظهر ذلك أمام الحاضرين لسبب معين، وهذا إن شاء الله -تبارك وتعالى- واضح ظاهر.

وهناك أمرٌ آخر لم يرد في النظم، وهو عدم العلم بهذه القيود كأن تقول مثلاً: (ضربت أو ضربت) ولا تذكر مفعولاً، لم؟

لأنك لا تعلم من وقع عليه هذا الضرب، هذا عدم العلم يكون مانعاً من ذكر هذه القيود، وإن كان هذا المسألة عدم العلم ذكر البلاغيون اعتراضاً عليها، اعتراضاً على كون عدم العلم مانعاً، ولكن على كل حال هذا اعتراضٌ منطقيٌ وليس من صميم مضامين علم البلاغة.

لأنهم قالوا: لا يصح أن نجعل عدم العلم مانعاً؛ لأنه أمرٌ عدمي والمانع لا يكون إلا وجودياً، وهذه مسائلٌ منطقيةٌ يعني وليست من صميم الفن الذي نحن فيه. وعلى كل حال: الناظم لم يذكر عدم العلم مع أنه أيضاً من أهم الأسباب التي تجعل المتكلم يترك هذه القيود.

ثم قال: (وَخَصَّصُوا) الآن ننتقل إلى التخصيص بالوصف والإضافة، قال:

وَخَصَّصُوا بِالْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ وَتَرَكَوا الْمُقْتَضِ خِلَافَهُ

فإيراد المسند مخصصاً بالوصف أو بالإضافة يكون؛ لأجل أن تكون الفائدة أكمل وأتم كما ذكرنا بالنسبة للقيود يعني المفاعيل، وأيضاً؛ لأن هذه القيود هي نوع من التخصيص، فمثلاً قولك: (زيدٌ غنيٌّ بخيلاً) هنا قد خصصت، وقد زدت الفائدة أيضاً (زيدٌ) هذا جئت به (زيدٌ غنيٌّ بخيلاً).

إذاً المسند إليه هو زيد، المسند هو غني، والوصف هو بخيلٌ فجئنا بالمسند منعوتاً موصوفاً بوصفٍ بنعتٍ، على أن نجعل بخيلاً هنا نعتاً لغني ولا تكون خبراً ثانياً عن زيد، طيب.

إن جعلناها هكذا أي نعتاً لغني فنقول: أتينا بالمسند موصوفاً لزيادة الفائدة؛ لأن الفائدة الأصلية إثبات الغني لزيد فزدنا شيئاً آخر وهو إثبات البخل له.

وأيضاً للتخصيص؛ لأن أوصافه التي كنا نعلم عنه كانت غير منحصرة فخصصنا يعني كان يحتمل أن يكون مثلاً كريماً أو بخيلاً، فحين قلنا بخيلاً خصصنا وجعلناه مقصوراً على البخل، ونفينا عنه بذلك ضد البخل الذي هو الكرم، هذا بالنسبة للوصف.

والإضافة أيضاً مثل ذلك كأن تقول مثلاً: (زيدٌ غلام رجلٍ) (زيدٌ غلام رجلٍ) فهذه الإضافة تفيد التخصيص أو تفيد تكثير الفائدة فعرفنا أنه غلام رجلٍ لا غلام امرأة، وهكذا...

وَحَصَّصُوا بِالْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ وَتَرَكُوا الْمُقْتَضِيَ خِلَافَهُ

أي لشيءٍ يقتضي خلاف ذلك، فيؤتى بالمسند غير مقيد بوصفٍ ولا بإضافة لقيام المانع من إتمام الفائدة؛ كأن يكون المتكلم غير عالم بما يتخصص به المسند من وصفٍ أو إضافة، أو لقصد الإخفاء عن الحاضرين مثلاً لئلا يهان أو لئلا يقع عليه شيءٌ من الأذى أو نحو ذلك، إلى غير ذلك من الأغراض والأسباب.

فتقول مثلاً: (هذا غلامٌ) فتأتي بالمسند غير مقيد بوصفٍ ولا بإضافة وهذا كله إن شاء

الله -تبارك وتعالى- واضحٌ لا يحتاج إلى كبير بيان.

ثم نتقل إلى التقييد بالشرط قال:

وَكَوْنَهُ مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ فَلِمَعْنَانِي أَدْوَاتِ الشَّرْطِ

في الحقيقة قضية الشرط هذه مرتبطةً بالنحو؛ لأن كلام البلاغيين فيها مرتبطٌ بكلام النحاة؛ لأن النحاة هم الذين يتكلمون في هذا الباب ويذكرون معاني أدوات الشرط، ولذلك قال:

وَكَوْنَهُ مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ فَلِمَعْنَانِي أَدْوَاتِ الشَّرْطِ

فتأتي بالمسند الفعلي مقيداً بالشرط لأسبابٍ وأغراضٍ تقتضي هذا التقييد، وهذه الأسباب والأغراض لا يمكن العلم بها إلا بعد الوقوف على معاني أدوات الشرط.

فإن أدوات الشرط: (كان - وإذا - ولو - ومهما - ومتى - وأين) وغير ذلك ومن، وما وغير ذلك هذه الأدوات من أسماء وأفعال، كل أداة منها لها معانٍ خاصة وأغراضٌ مخصوصةٌ مميزةٌ لها عن غيرها.

فلذلك حين تأتي بالشرط فلأجل ذلك المعنى المقصود الذي ذكره النحاة لهذا لهذه الأداة، كمثلاً كقولهم: (إن وإذا تفيده الشرط في الاستقبال) لكن مع الفرق بينهما أن "إن" نعم من أسماءٍ وحروف، نعم أسماءٍ وحروف.

أدوات الشرط أسماءٍ أو حروف، نعم ولكن الفرق بين "إن" "وإذا"، أن (إن) مع الشك (وإذا) مع الجزم، وكقولهم مثلاً: أن لو للشرط في الماضي، وقولهم مثلاً: من لعموم العاقل، وما لعموم غير العاقل، أو العالم كما يعبر بعض العلماء يتركون التعبير بالعاقل ويعبرون بالعالم، وغير ذلك من الأمور.

وعلى كل حال: هذه الأمور كلها إنما تعلم من معاني أدوات الشرط وهذا يعلم من كتب النحو، وكقولك مثلاً على كل حال نذكر مثلاً: أن تقول مثلاً: (متى زارني أحدٌ رحبت به) (متى زارني أحدٌ رحبت به) فتأتي بالمسند معلقاً أو مقيداً بالشرط لإفادة هذا المعنى الذي يفيدته متى، فإن متى تفيده عموم الزمان: أي في أي وقتٍ جاء جاءني شخصٌ ما في أي وقتٍ فإنه يجد عندي الترحيب، فهذا معنى قولنا: لعموم الزمان.

فأنت إذا أردت أن تفيده هذا المعنى تحتاج إلى الإتيان بالشرط وتحتاج إلى الإتيان بهذه الأداة على وجه الخصوص.

ولا شك أن الجزاء هو الكلام المقصود بالإفادة، وأما جملة الشرط فليست كلاماً مقصوداً لذاته وإنما تذكر لتكون قيداً في الجواب، في جواب الشرط أو جزاء الشرط.

فقولك مثلاً: (إن جئتني أكرمتك) المقصود بالإفادة هنا هو أنك تخبر أنك تكرم هذا الجائي، وأما الشرط جملة الشرط، الشرط الذي هو جئتني فهو قيدٌ، هو قيدٌ كأنه من نوع

الفضلات وهذا باعتبار ما نذكره هنا في أبواب المعاني في أبواب علم المعاني، فهذا معنى قولهم التقييد بالشرط.

قال:

وَكُونَهُ مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ فَلَمَعَانِي أَدْوَاتِ الشَّرْطِ
وَنَكَّرُوا.....

الآن ينتقل إلى تنكير المسند، تنكير المسند متى يكون؟ قال:

وَنَكَّرُوا اتِّبَاعًا أَوْ تَفْخِيمًا حَطًّا وَفَقْدَ عَهْدٍ أَوْ تَعْمِيمًا

إذا يورد المسند منكرًا أو لا إتباعًا، قال: إتباعًا ومعنى ذلك أن تكون في هذا التنكير متبعًا للمسند إليه في تنكيره كقولك مثلاً: رجلٌ من الكرام حاضر هذا مثال الشارح، (رجلٌ من الكرام حاضرٌ) فائدة من الكرام أن تصوغ بها الابتداء بالنكرة وهذا لعله مأخوذ من الألفية، ورجل من الكرام عندنا فيما ذكره في الألفية في ألفية "ابن مالك" من مصوغات الابتداء بالنكرة.

على كل حال يقول: رجل من الكرام حاضرٌ، فهنا إذا سألت لما أتيت بحاضرٍ نكرة؟ نقول: لأن المسند إليه نكرة، ولا يكون المسند معرفة مع كون المسند إليه نكرة فهذا الأصل، إذاً هذا معنى قوله إتباعًا، ويصح ونكروا إتباعًا، تبعًا أو تفخيم أو إتباعًا على كل حال كلاهما من جهة المعنى صحيح.

قال:

.....أَوْ تَفْخِيمًا

المقصود بالتفخيم هو التعظيم والإشارة إلى أن المسند ذو شأن عظيم ومرتبة عالية، كما قال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فيقولون: إذا جعلنا (هدى) خبراً للمبتدأ الذي هو ذلك، ذلك الكتاب أو إن جعلناه خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديره هو أي هو هدى للمتقين في الحاليتين معاً هدى هنا مسند وأوتي به

منكرًا لإفادة فخامة هذه الهداية وكمالها وأن هذا لها غاية عظيمة وشأنًا كبيرًا جدًّا، مفهوم، طيب هذا هو التفخيم.

وأما التحقير وهو بده قال:

.....أو تفخيماحَطًّا.....

الحطُّ: يقصد به التحقير، التحقير والإهانة كأن تقول مثلًا هو الشارح مثل ب مع زيد شيئًا ولكن البلاغيون المحققون منهم ينكرون هذا التمثيل ويقولون في الحقيقة التحقير فيه لم يستفد من التنكير، ولذلك يمثلون بمثالٍ آخر فيقولون مثلًا: لو تقول مثلًا (نصيبي من هذا المال شيء) نصيبي: هذا المسند إليه، من المال شيء، شيء هذا المسند، المسند هنا نكرة، قالوا: جيء به نكرة لإفادة أنه حقيرٌ وتافهٌ، نصيبي من المال شيء أي شيء قليلٌ حقيرٌ تافهٌ، هذا معنى الحط.

قال:

وَفَقْدَ عَهْدٍ

المقصود بفقد العهد؟ إرادة عدم العهد والمقصود بقوله:

أو تعميمًا

إرادة عدم الحصر، إذا يمكننا أن نجمع هذين في معنى واحد لأنهما متقاربان شيئًا ما، فيقول:

وَفَقْدَ عَهْدٍ أَوْ تَعْمِيمًا

أي؛ لإرادة عدم العهد والحصر، بأن يريد المتكلم إفادة السامع عدم العهد في المسند وعدم حصر المسند في المسند إليه، مثلًا: لو قال زيدٌ شاعرٌ إذا أردت مجرد الإخبار بشبوت الشعر لزيد لا أن تحصر الشعر في زيد لأنك لو أتيت بالمسند معرفًا فقلت مثلًا زيدٌ الشاعرُ فحينئذٍ هذا يفيد حصر الشعر في علي، أي زيدٌ الشاعر لا غيره كما تقول مثلًا فلانٌ الفقيه، أي

هذا هو الفقيه حقاً لا غيره وهذا سيأتينا إن شاء الله تعالى في الباب الخامس الذي هو القصر سيأتينا أن القصر أنواع قد يكون حقيقياً وقد يكون ادعائياً إلى غير ذلك، فهذا قضية الحصر. لذلك أقول زيد شاعر أنت لا تريد الحصر فإذا لم ترد الحصر فهذا نوع من التعميم أو أيضاً قضية العهد لأنك لو أردت إفادة العهد لعرفت مثلاً ب(أل) المفيدة للعهدية، فتقول مثلاً عليّ الشاعر أو تعرف بالإضافة فتقول عليّ شاعر البلد، أو زيد شاعر البلد أو زيد الشاعر أو نحو ذلك، فحين تقول زيد الشاعر هنا تقصد بذلك صاحب الشعر المعهود ولكن تقول العهدية وحينئذ نرجع إلى ما كنا قد شرحنه آنفاً من أنواع العهدية هل هو عهدٌ ذكريٌّ أو غير ذلك.

المقصود أنك إذا نكرت فإنك لا تفيد الحصر ولا تفيد العهد هذا معنى قوله:

وَقَدْ عَهْدٍ أَوْ تَعْمِيمٍ

ثم ننتقل إلى التعريف، هذا التنكير، بقي التعريف، قال:

وَعَرَّفُوا إِفَادَةَ لِلْعِلْمِ بِنِسْبَةٍ أَوْ لِأَزْمٍ لِلْحُكْمِ

التعريف يعني فائدته إفادة المتكلم حكماً أو لازم حكمٍ بأمرٍ معلومٍ له بإحدى طرق التعريف، بإحدى طرق التعريف على أمرٍ آخر معلومٍ له أيضاً بإحدى هذه الطرق بإحدى طرق التعريف، طيب نشرح هذا بمثال: أنت الآن تعرف معرفتين عندك معرفتان يعني عندك مسندٌ ومسندٌ إليه وكلاهما معرفة، السامع يعلم زيداً والسامع يعرف أن له أخاً ولكن لا يعرف اسمه مفهوم؟ فتأتي أنت فتقول له زيدٌ أخوك ماذا حصل له من العلم؟ الذي يحصل له من العلم هو العلم بالنسبة التي كان يجهلها هو كان يعلم يعرف زيداً وكان له علمٌ بأخٍ لزيدٍ أخاً ولكنه لم يكن يعرف اسمه، فإذا الذي حصل له من العلم هو إثبات النسبة التي كان لا يعلمها مفهوم؟

هذا معنى قولنا السامع حكماً أو لازمه بأمرٍ معلومٍ له بإحدى طرق التعريف، إحدى طرق التعرف المقصود طرق التعريف المعروفة لدينا مثلاً العالمية، أو الإضمار، أو

الموصولية أو الإشارة إلى غير ذلك، فهنا إثبات أو إفادة هذا الحكم لأمرٍ معلوم بإحدى طرق التعريف على أمرٍ آخر معلوم له أيضًا بإحدى هذه الطرق، مفهوم؟
فإذاً بعبارةٍ أخرى نأخذ من هذا التعريف الذي ذكرنا هو أنه لا يمكن أن يكون المسند معرفاً حتى يكون المسند إليه معرفاً أيضًا؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب مسندٌ إليه نكرة ومسندٌ معرفة هذا الأصل يعني هنالك أمور يذكرها البلاغيون ولكن الأصل عندنا نكتفي به هنا هو أنه لا وجد عندهم مسندٌ إليه نكرة ومسند معرفة، طيب، هذا الذي يهمننا وهو قوله:

وَعَرَّفُوا إِفَادَةَ لِلْعِلْمِ بِنِسْبَةٍ أَوْ لِالْحُكْمِ

طيب هذا التعريف هذا بالنسبة لإفادة العلم إفادة الحكم أن إفادة لازم الحكم كقولك مثلاً: زيدٌ أخوك لشخصٍ مخاطب يعلم أنه أخوه لتفيده أنت بأنك أنت عالمٌ بذلك مفهوم؟ فهذا ليس الحكم أنت لا تفيد الحكم إنما تفيد لازم الحكم وهذا إن كنت تذكرين دروسنا السابقة وتحفظون المتن فستعلمون أننا ذكرنا شيئاً مشابهاً لهذا في أوائل هذه الدروس فذكرنا قضية لازم الفائدة، كما قال الناظم في الإسناد الخبري يعني في أوائل الأبواب:

فَأَوَّلُ فَائِدَةٍ وَالثَّانِي لَازِمُهَا عِنْدَ ذَوِي الْأَذْهَانِ

فهنا هنالك شيء اسمه الحكم أو الفائدة وهنالك شيء هو لازم الفائدة فقولك مثلاً زيد أخوك لمن يعلم هذا الأمر؟ يعلم بأن زيد يعني النسبة هو يعلمها فإذا أنت لا تفيده الحكم ولا تفيده النسبة وإنما تفيده شيئاً لازماً لهذه النسبة وهو ماذا؟ وهو أنك أنت تعلم ذلك؛ فهذا معنى قوله أو لازم الحكم يعني.

وَعَرَّفُوا إِفَادَةَ لِلْعِلْمِ بِنِسْبَةٍ أَوْ لِالْحُكْمِ

بنسبةٍ أو لازمٍ للحكم، هذا معنى الكلام طيب هذا هو الكلام في التعريف ثم قال:

وَقَصَّرُوا تَحْقِيقًا أَوْ مُبَالَغَةً بِعَرَفٍ جِنْسِهِ كَ "هِنْدٌ بِالْغَةِ"

هذا قضية القصر هذا تدخل في قضية التعريف أنها لست شيئاً مستقلاً، فالمسند قد يعرف لقصد قصره على المسند إليه، كقولك: هند البالغة، هند البالغة هذا مثالٌ للمصنف

لناظم ومعناه حصر المسند بالمسند إليه، هند البالغة كما تقول مثلاً في المثال الذي ذكرناه آنفاً تقول مثلاً: زيد الفقيه أو زيد الشاعر، فتحصر الفقه في زيد وتحصر الشعر في زيد وهذا في الحقيقة على سبيل الادعاء لا على سبيل الحقيقة كأنك لا تعتبر الفقه من غير زيد ولا تعتبر الشعر من غير زيد، أو كأنك تجعل الفقه الكامل إنما هو في زيد وتجعل زيدياً هو صاحب الشعر الكامل أما من سواه فشعرهم أو فقههم ناقص هذا يكون قصراً ولكنه قصرٌ لأجل المبالغة، وقد يكون القصر حقيقياً ليس ادعائياً كقولك مثلاً: في بلد لها أميرٌ واحدٌ تقول: زيدٌ الأمرُ فأنت فعلاً حصرت الإمارة في زيد وهذا حقيقياً وليس ادعائياً؛ لأنه فعلاً لا يوجد في البلد أمير غير زيد.

إذا مقصود القصر يكون حقيقياً ويكون ادعائياً لأجل مبالغة ولذلك قال:

وَقَصْرُوا تَحْقِيقًا أَوْ مُبَالَغَةً بَعَرَفِ جِنْسِهِ كَ "هِنْدُ بِالْغَةِ"

أي هذه المبالغة تكون بتعريف ما يدل على إرادة جنس المسند وهو (أل) الجنسية

كقوله مثلاً: هند البالغة ثم قال:

وَجُمْلَةٌ لِسَبَبٍ أَوْ تَقْوِيَةٍ كَ "الذَكَرُ يَهْدِي لِطَرِيقِ التَّصْفِيَةِ"

الخ، يعني متى يورد المسند جملةً يؤتى بالمسند جملةً لأحد أمرين: وهما أمران قد

ذكرناهما آنفاً عند كلامنا على الأفراد حين قلنا، قال الناظم:

وَأَفْرَدُوهُ لِانْعِدَامِ التَّقْوِيَةِ وَسَبَبٍ كَ "الزَّهْدُ رَأْسُ التَّزْكِيَةِ"

وأفردوه قلنا الأفراد هو ما يضاد التركيب، هو ما يضاد كونه جملةً، وليس المقصود

الأفراد الذي يضاد التسمية والجمع.

فإذاً لما كان الأفراد لانعدام التقوية وسببه، السبب المقصود منه الضبط، فإن إيراد

جملةً يكون لهذين أي للتقوية والسبب، ولذلك قال:

وَجُمْلَةٌ لِسَبَبٍ أَوْ تَقْوِيَةٍ

بمعنى يؤتى بالمسند جملةً لإفادة التقوي، أو لكون المسند سببياً، ومعنى كونه سببياً كما ذكرنا آنفاً: اشتماله على ضمير، كقولك مثلاً (زيدٌ أحببته) (زيدٌ أحببته) هذا تركيبٌ، المسند فيه جملةٌ (أحببته) وهذه جملة، جملةٌ فعلية، وهي قد علقت على المبتدأ وربطت بالمبتدأ بواسطة عائِدٍ، وهذا العائد هو هذا الضمير الموجود لذلك يسمونه سبباً، طيب.

وأما التقوية هذا أيضاً كله شرحناه لكن نعيده، التقوية كقولك مثلاً: (زيدٌ سافر إلى بلدته)، (زيدٌ سافر إلى بلدته) فتأتي في المسند جملةً لإفادة التقوية، معنى هذه التقوية وإن كان هذا شيءٌ، أو إن كان هذا شيئاً دقيقاً بعض الشيء وقد شرحناه آنفاً نعيده.

هذا المبتدأ لما تقول زيد هذا المبتدأ؛ لأنه مهتم به يجعله في أول التركيب، ولكونه مهتماً به يستدعي أن يسند إليه شيءٌ، فإذا جاء بعده شيءٌ يصلح أن يكون مسنداً فإن ذلك المبتدأ يصرفه إلى نفسه، وحينئذٍ ينعقد بينهما حكمٌ هو ثبوت الخبر للمبتدأ، طيب.

لكن إذا كان هذا الثاني متضمناً للأول ضميره الذي يعتد به كقولنا مثلاً: (زيدٌ سافر إلى بلدته) سافر هذه تصرف الضمير إلى المبتدأ مرةً أخرى، لما؟ لأن الضمير مسند إليه وهو المبتدأ بعينه.

فإذاً يكون هذا الفعل قد أسند مرتين، وبما أنه قد أسند مرتين فقد حصل تكرار للإسناد، وهذا التكرار يكفي به الحكم قوةً، فكأن إفادة التقوي حصلت بسبب هذا التكرار الحاصل؛ بسبب هذا الإسناد مرتين.

هذا الذي كنا قد شرحناه آنفاً وأعدناه هنا، شرحناه عند الكلام على الأفراد وأفردوه لانعدام التقوية، وذكرناه الآن عند:

وجملة لسببٍ أو تقويةً كـ "الذكر يهدي لطريق التصفية"

هذا المثال مثال ذكره على المسند جملةً وهو قوله: (يهدي لطريق التصفية) هذا المسند وهو الجملة.

بعد ذلك هذه الجملة قد تكون أسميةً، وقد تكون فعليةً، وقد تكون شرطية.

فلذلك قال: (واسمية الجملة والفعلية) أي كونها أسمية أو كونها فعلية، (وشرطها) أي كونها شرطية، (لنكتة جلية) هذا كله للنكتة الجلية.

والنكتة الجلية قد سبق ذكرها آنفاً، فالذي يقتضي خصوص كون هذه الجملة فعلية أو أسمية أو شرطية هي:

بالنسبة للفعلية: إفادة التجدد والحدوث مع الاختصار.

وبالنسبة للاسمية: إفادة الثبوت والدوام.

وبالنسبة للشرطية: مراعاة كل تلك الاعتبارات المختلفة التي تحصل من أدوات الشرط؛ لأن كل أداة شرط لها معنًا مخصوص.

ولهذا كله ذكرناه آنفاً، تقول مثلاً: (زيدٌ نجح في الاختبار) هذه جملة فعلية والمقصود بها إفادة التجدد وحدوث إلى آخره.

الاقتران بالزمن وكل هذا الذي ذكرناه آنفاً، أو تقول مثلاً: (زيدٌ فكره ناضجٌ) إذا إفادة الثبوت والدوام، أو تقول مثلاً: (زيدٌ إن أخلصت له كافأك) فتفيد معنًا مأخوذًا من (إن) التي هي أداة من أدوات الشرط.

قال:

وشرطها لنكتة جلية

بقي التأخير والتقديم قال: (وأخروا أصالة) إذا الأصل في المسند أن يكون مؤخرًا وهذا لا نحتاج فيه إلى بيان، ولذلك إذا وجدت المسند مؤخرًا وسئلت عن نكتة ذلك قد تقول هذا الأصل ولا يحتاج الأصل إلى دليل، لكن الذي يحتاج إلى الدليل إنما هو التقديم.

ولذلك قال: (وقدموا)، ثم ذكر الأسباب.

أولاً:

..... لقصر ما به عليه يُحَكَّمُ

تنبیهٍ أو تفأولٍ تشوُّفٍ كـ "فاز بالحضرة ذو تصوُّفٍ"

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

على طريقة الناظم في استغلاله كل فرصة تمثيلٍ لذكر الصوفية والتصوف والحضرة ونحو ذلك من مصطلحات القوم، وهذا لا يضرنا بحال؛ لأنه يكفيك في كل شيء من هذا أن تجعل مكان هذه الأمثلة التي يذكر أمثلةً أخرى من عندك ولا يضرّك في شيء.

يؤتى بالمسند مقدّمًا على المسند إليه لأغراضٍ منها:

تخصيص المسند بالمسند إليه، تخصيص المسند بالمسند إليه وهذا معنى القصر، معنى قوله القصر

لقصر ما به عليه يُحكّم

فتخصيصه بالمسند إليه كقولك مثلاً: ما أدري! تقول مثلاً: مثلاً: (طالبٌ أنا) (طالبٌ أنا) الأصل (أنا طالبٌ) إذا (أنا) هو المسند إليه (وطالبٌ) هو المسند، (طالبٌ أنا) فتقدم المسند؛ حين تقدم المسند فهذا تفيد به المعنى القصري: أي تقصر المتكلم على الطلب. (طالبٌ أنا) يعني إذا جاءك شخص يريد أن يستفتيك فكأنك تريد تقول له (طالبٌ أنا) أي أنا مقصودٌ في الطلب في طلب العلم ولست مفتياً، ولست عالماً فإن هذا معناه إفادة القصر.

ومن أمثلتهم التي يذكرونها في هذا الباب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧] والمعنى أن خمر الجنة لا غول فيها بخلاف خمر الدنيا؛ فإن فيها غول.

فتقدير المسند هنا، والمسند هو الجار والمجرور فيها، تقدير المسند لإفادة قصر المسند إليه على هذا المسند، لكن هنا وقع في هذه الآية شيء من الإشكال؛ لأجل يحتاج إلى شيء من التدبر والتأمل.

وهو أن أداة النفي هذه التي هي: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧] يمكن أن تعتبر في جانب المسند فتجعل جزءاً من المسند: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧] أو تعتبر في جانب المسند إليه.

والمعنى يختلف يسيراً بين هذين الاعتبارين، ولا أريد أن أخوض كثيراً في هذا التفصيل، ولكن؛ لأنه يحتاج إلى شيء من التدبر وشيئاً من التأمل ولعله أيضاً ليس موافقاً لهذا المتن الذي هو ليس من المتن المتقدمة في هذا الباب.

لكن الذي ينبغي أن نعرفه أن تقدير المسند هنا مفيدٌ للقصر، ثم بعد ذلك أداة النفي التي تدخل تغير شيئاً من معنى القصر هذا، طيب.

لقصر ما به عليه يحكم

(تنبيه): التنبيه هو التنبيه على أن المسند خبرٌ لا نعتٌ، كقول الشاعر مثلاً وهو حسان ابن ثابت - رضي الله عنه - وأرضاه في مدح النبي ﷺ:

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
يقصد أن همم الممدوح وهو النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، أن هممه العالية الكبيرة يعني لا منتهى لها، وأنه يعني صاحب عزائم وصاحب همم - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، وأن أصغر صغرى هممه فوق الدهر وأجل من الدهر. والمقصود بذلك أن الدهر لا يفل من عزائمها، ولا من هممه حتى من هممه الصغرى، فكيف بهممه الكبرى؟! طيب.

الشاهد عندنا هو قوله: (له همم) فإنه قدم المسند على المسند إليه، المسند هنا هو جار ومجرور (له)، ينبه بذلك على أنه خبر لا نعت؛ لأنه لو أخره فقال: (همم له) لوقع السامع في وهم أنه نعتٌ، وأن الخبر لم يذكر بعد سيذكر فيما بعد، (همم له) ثم ما ندري بعد ذلك قد يأتي الخبر!

فلدفع هذا الوهم يقدم المسند ويقال (له همم)، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] قدم المسند أيضاً لغرض التنبيه على أن المسند خبرٌ لا نعتٌ، نعم.

ثم قال: (أو تفاعول)، التفاعول هذا أيضًا واضح وهو سماع المخاطب من أول الأمر شيئًا يُسَّرُ ويتفاعل به؛ كأن تأتي مثلًا إلى مريضٍ فتقول له: (في عافية أنت) مفهوم! (في عافية أنت) فقدمت.

والأصل أنت تقول: (أنت في عافية)، لكن تقدم المسند الذي هو في عافية لإفادة التفاعول؛ ليقع المخاطب في شيءٍ من التفاعول؛ لأنه مريض ولما كان مريضًا فإنه يحتاج إلى سماع الأشياء التي تساعد في مرضه ويعني يتفاعل بها. وأيضًا كقول الشاعر:

عدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام

فقدم المسند بقصد إسماع المخاطب شيئًا يتفاعل به، نعم.

ويرد إشكالٌ هنا في هذا البيت وهو أن يقال هذا المسند هنا، يعني المثال أو لا لإشكال فيه؛ لأن المسند جار ومجرور، لكن هنا المسند فعلٌ والأصل أن الفعل يكون مقدمًا على، يجب تقديمه على الفاعل هذا على مذهب البصريين وهو الذي نختاره ونسير عليه، أما على مذهب الكوفيين فهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل، طيب.

على مذهب البصريين الذين يوجبون تقديم الفعل على الفاعل فهم يقولون: تقديم الفعل هنا ليس بالتفاعول وإنما؛ لأنه فعلٌ لا بد الأصل فيه أن يكون مقدمًا على فاعله، لكن يجاب عن هذا بأنه هذا الفعل يمكن تأخيره بنوع آخر من الترتيب بأن يقال: مثلاً:

(سعدت بغرة وجهك الأيام)، يقال: (الأيام سعدت بغرة وجهك) فهنا أخرجت الفعل

ويكون هذا من باب الإخبار عن المبتدأ بجملته فعلية، فأخرجت الفعل.

إذًا تقديم الفعل ليس متعينًا في مثل هذا الترتيب، ولذلك نقول: قدم الفعل هنا لإفادة

التفاعول لا لمجرد كونه فعلًا؛ ولأن الفعل يكون مقدمًا عن الفعل ضرورة، جيد.

هذا التفاعول ثم قال: (تشوُّفٍ) أو (تشوق).

(تشوُّفٍ) معناه التشويق إلى ذكر المسند إليه؛ بأن يكون في المسند ما يشوق النفس إلى

ذكر المسند إليه وسماع هذا المسند إليه.

ومثاله المشهور عندهم قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهم شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وهذا المثل ذكرناه آنفاً، فمقدره هنا (ثلاثة) يقدرها الخبر، ونقول: قدم الخبر ثلاثة

تشرق الشمس، (ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها) لاشتماله على وصف مشوقٍ لذكر المسند إليه؛

لأنه السامع حين يسمع:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهم

يتشوق يقول ما هذه الأشياء التي (تشرق الدنيا ببهجتها) وهكذا يمكن أن نجد يعني

أشياء أخرى، ومنه مثال المصنف فإنه هذا المثل، فإن هذا المثل خطأً وضلالاً من جهة

العقيدة، ولكنه صوابٌ من جهة ما نحن بصدد.

فإنه قال:

ك "فازَ بالحضرةِ ذو تصوّفٍ"

(ذو تصوّف) هذا مبتدأ، وآخر يعني قدم المسند الذي هو الجملة الفعلية: (فاز

بالحضرة)، ووجه تقديمه: أنك حين تقول: (فاز بالحضرة) يتشوق السامع إلى ما سيأتي فيما

بعد، لمن هذا الذي فاز بالحضرة؟ هذا وجه كونه من باب التشوق.

أو كما قالت الأخت الفاضلة: (فاز بالجنة ذو تنسك) لكن يبقى عندنا إشكال في القافية،

فلعلنا نتدبر فيما بعد إن شاء الله تعالى في مثالٍ يصلح في هذه القافية قافية (تشوّفٍ أو تشوق).

وهذا آخر ما سنذكره إن شاء الله تعالى في هذا الدرس، على أن يكون درسنا المقبل إن

شاء الله تعالى في متعلقات الفعل، وأسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وأن يجعلنا من

المرحومين، وأن ينصر إخواننا المجاهدين في فلسطين وفي كافة بلاد الإسلام، وأن يثبتنا

على السنة وعلى الإسلام، وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم.

والحمد لله رب العالمين.

الدرس الرابع عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار، نحن اليوم مع الدرس الرابع عشر من سلسلة شرح الجواهر المكنون، في صدف الثلاثة الفنون في علوم البلاغة الثلاثة، ونبدأ الباب الرابع من علم المعاني، وهو في متعلقات الفعل، قال الناظم:

| | |
|---|---|
| وَالفِعْلُ مَعَ مَفْعُولِهِ كَالفِعْلِ مَعَ | فَاعِلِهِ فِيمَا لَهُ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ |
| وَالغَرَضُ الإِشْعَارُ بِالتَّبَسُّسِ | بِوَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِيهِ فَاتَّسَسَ |
| وغيرُ قَاصِرٍ كقَاصِرٍ يُعَدُّ | مَهْمَا يَكُ المَقْصُودُ نِسْبَةً فَقَدْ |
| وَيُحذفُ المَفْعُولُ بِالتَّعْمِيمِ | وهُجْنَةٌ فَاصِلَةٌ تَفْهِيمِ |
| من بعد إبهامٍ ولاختصارٍ | كـ "بَلَّغِ المَوْلِعَ بِالأذْكَارِ" |
| وجاء للتخصيص قبل الفعلِ | تَهْمُومِ تَبَرُّكِ وَفَضْلِ |
| واحكم لمعلولاته بما ذكرُ | والسُّرْفِ فِي التَّرْتِيبِ فِيهَا مُشْتَهَرُ |

(الباب الخامس: القصر)

تخصيص أمر مطلقاً بأمرٍ هو الذي يدعونه بالقَصْرِ
 يكون في الموصوف والأوصافِ وَهُوَ حَقِيقِيٌّ كَمَا إِضَافِي
 لقلبٍ أو تعيينٍ أو أفرادٍ كـ "إنما ترقى بالاستعداد"
 وأدوات القصر إلا إنمّا عطفٌ وتقديمٌ كما تقدّمَا

إذن نبدأ الكلام في متعلقات الفعل، وهذا البحث يتعرض لمتعلقات الفعل، وبيان ذلك أن للفعل تعلقاً بكل من الفاعل والمفعول، وتعلقه بالفاعل هو من جهة وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول هو من جهة وقوعه عليه، فجهة التعلق اختلفت بين الفاعل والمفعول، ولأجل ذلك اختلف أثر العامل، فأثر الفعل في الفاعل الرفع، وأثر الفعل في المفعول النصب.

مثال ذلك: إذا قلت مثلاً: (أكرم زيداً) فغرضك بهذا أن تُبين أن الإكرام تعلق بزيد من حيث وقوعه منه، فأنت تُخاطب شخصاً يُسلم بوقوع الإكرام، ولكن يجهل ممن وقع هذا الإكرام، فإذا قلت: (أكرم عمرو) بالبناء للمجهول (أكرم عمرو) فقصدك بهذا أن تُبين أن الإكرام تعلق بعمرو من جهة وقوعه عليه، وتُخاطب بذلك شخصاً مسلماً بوقوع الإكرام، ولكنه يجهل على من وقع هذا الإكرام، فإذا أتيت بالفعل مع فاعله ومفعوله، فقلت: (أكرم زيداً عمرو) فإن الغرض حينئذ هو بيان وقوع الإكرام من زيد باعتبار تعلقه بعمرو، ويقول الخطاب مع من يُسلم بوقوع الإكرام بزيد من زيد، ويجهل تعلقه بعمرو.

فإذن الغرض من هذا التركيب ليس هو أن تُخبر بوقوع الفعل مطلقاً، ولكن إنما تأتي بالتركيب لغرض الإخبار بتعلق الفعل بفاعلٍ أو مفعولٍ؛ لأنه لو كان الغرض مثلاً أن تُخبر بوقوع الفعل فقط، لقلت مثلاً: (وقع الإكرام) ولكن ليس هذا مقصوداً لك، وإنما المقصود أن تُخبر بوقوع الإكرام من هذين الوجهين؛ أي من جهة تعلقه بفاعلٍ ومن جهة تعلقه بمفعولٍ أيضاً، وهذا معنى قول الناظم - رَحِمَهُ اللهُ تَبَارَكَ تَعَالَى -:

والفعلُ مَع مفعوله كالفعلِ مَع فاعله فيما له مَعهُ اجْتَمَع

وتقدير الكلام: الفعل مع مفعوله كالفعل مع فاعله في الشيء الذي فيما (هذا موصول) له (اللام هنا للتعليل؛ أي لأجل) أي في الشيء الذي لأجله اجتمع الفعل مع الفاعل، أو

اجتمع الفاعل مع الفعل، أو لمفعول أيضًا، يعني المقصود وقوع هذا الاجتماع. فإذاً معنى كلامه أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في كون الغرض من كلٍ منهما أن يُفيد التلبس به، لا أن يفيد مجرد وجوده، هذا معناه، وأيضًا قال:

وَالْغَرَضُ الْإِشْعَارُ بِالتَّلْبَسِ بِوَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِيهِ فَاتَّسِ

(بواحدٍ من صاحبيه) المقصود بهما الفاعل والمفعول (فاتَّسِ) هذا تنمةٌ للبيت، ثم بيّن حكم المتعدي وأنه قد يكون كاللزام، فقال:

وغيرُ قاصِرٍ كقاصِرٍ يُعَدُّ مَهْمَا يَكُ الْمَقْصُودُ نِسْبَةً فَقَدْ

(فقد) أي فقط، حسبُ بمعنى فقط بمعنى فحسب، طيب إذا علمنا ما سبق، فإن الفعل المتعدي إذا أُسند إلى فاعله، ولم يُذكر له مفعول، فلا يصل الحال من إحدى صورتين: الصورة الأولى: أن يكون الغرض مجرد إسناد الفعل إلى الفاعل، من غير اعتبار تعلقه بمفعول، ويكون الفعل المتعدي بمنزلة الفعل اللزام، فلا يُذكر مفعوله؛ لكي لا يفهم السامع أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول، لا لمجرد إفادة نسبه إلى الفاعل.

فإذاً هذا الفعل هو متعدي في الأصل، ولكنه يُنزل منزلة اللزام، وهو حيثئذ نوعان: أن يُذكر الفعل ولا ينوي له مفعولٌ أصلاً، فيكون الغرض أن تُثبت الفعل في نفسه، أو أن تنفيه، وذلك كما في قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، فالفعل الذي هو يعلمون متعدي إلى مفعول، كأن القصد والمعنى المراد: قل هل يستوي الذين يعلمون أمور الدين مثلاً، والذين لا يعلمون أمور الدين، فحذف هذا المفعول، ونزل الفعل منزلة اللزام، وصار المقصود بالفعل مجرد الحقيقة والماهية، كأن المعنى: هل يستوي من وُجد منهم حقيقة العلم مع الذين لم توجد منهم حقيقة العلم وماهية العلم، فيكون المعنى المراد نفي المساواة بين من هم من أهل العلم، ومن ليسوا من أهل العلم، نعم.

وبعض العلماء، هذا المثل مشهور عند البلاغيين، وأيضاً هو ما ذكره الشارح، بعض العلماء أنكر التمثيل بهذه الآية وقال: الآية استفهامية، والاستفهام من باب الإنشاء لا من باب الخبر، ونحن كلامنا كله إنما هو في الإسناد الخبري، فكان ينبغي أن يُمثل بآية فيها إسناداً خبري، كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿٥﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٦﴾﴾ [النجم: ٤٤، ٤٣] ولكن يُمكن أن يُجاب عن هذا بأن الاستفهام هنا إنكاري، والمعنى المراد لا يستوي، وليس المقصود حقيقة الاستفهام، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]؛ كأن المراد لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، طيب.

قلنا إذن: الفعل المنزلة الفاعل نوعان، هذا النوع الأول، النوع الثاني: أن يُذكر الفعل ويُنوي له في النفس مفعولٌ خاص، إلا أنك تجعل نفسك أنك تنساه، أو تناساه، وتتخيل أنك لم تقصد إلا إلى ذات الفعل، ولم تقصد إلى هذا المفعول، والغرض من ذلك المبالغة، ويتضح هذا بالمثل، وهو من شعر البُحترى، يمدح المعتز وهو خليفة عباسي، وأديبٌ وشاعر، ويُعرض في أثناء ذلك بأخ المعتز وهو المستعين بالله، وكانا متنافسين على الخلافة، فيقول البُحترى:

شَجْوُ حَسَادِهِ وَغَيْظُ عَدَاةِ أَنْ يَرَى مَبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ

ويرى ويسمع هذان فعلا متعديان، فالمعنى المقصود أن يرى مبصرٌ آثاره، وأن يسمع واعٍ أخباره، لكن نُزلا منزلة اللازم، كأن المقصود مجرد إثبات الرؤية والسمع من غير نظرٍ إلى تعلق هذين الفعلين بمفعولٍ خاص، وغرض الشاعر من هذا أن يُشعر الناس بأن فضائل ممدوحه قد بلغت من الاشتهار والوضوح حداً بحيث لا تخفى على ذي بصرٍ، ولا على ذي سمعٍ؛ كأنه يكفي في إدراكها أن يقع عليها البصر، أو أن يقع عليها السمع، فيعلم من رأى ومن سمع هذه الفضائل، فهذا إذاً قصده وهو نوعٌ من المبالغة. هذا كله في الصورة الأولى.

الصورة الثانية من صور ما أسند الفعل المتعدي فيه إلى فاعل، ولم يُذكر له مفعول أن يُقصد الفعل بمفعولٍ غير مذكور، وأن يُراعى في الكلام، وحينئذٍ لا بد من تقدير هذا

المفعول، وذلك بحسب القرينة التي تدل عليه، قد تكون هذه القرينة عامةً، فيُقدَّرُ عامًّا، وقد تكون القرينة خاصةً فيُقدَّرُ خاصًّا، وذلك كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] فلفظة يدعو هذا فعلٌ متعدٍ، والقرينة هنا تدل على العموم، فينبغي أن نُقدر المفعول عامًّا، فنقول: (والله يدعو إلى دار السلام)؛ أي يدعو كل أحدٍ مثلاً.

وقد تكون القرينة خاصةً كما في الحديث، حديث عائشة - رضي الله عنها - حين قالت: «ما رأيتُ منه ولا رأيَ مني» فنقدَّرُ هنا بقرينة السياق، نقدر المفعول: العورة، تقصد بذلك العورة؛ أي (ما رأيت عورته ولا رأيَ عورتي)، هذا إذا ما نذكره في هذا البيت، وهو معنى قول الناظم: (وغير قاصرٍ) القاصر هو اللازم؛ أي وغير قاصرٍ، غير القاصر إذاً هو المتعدي وغيـرُ قاصِرٍ كقاصِرٍ يُعَدُّ أي يُعد المتعدي كاللازم

مَهْمَا يَأْيَاكَ الْمَقْصُودُ وَذُنُوبُ نِسْبَةٍ فَقَدْ

أي إذا كان المقصود النسبة فقد، بطبيعة الحال الناظم لم يُعرج على هذه الصور، والحالات التي ذكرنا في الشرح، لكن نحن زدناها تفصيلاً وبيانياً، ثم هنا مسألة وهو أن هذا المفعول إنما يُحذف لأغراض، فانتقل الناظم إلى بيان الأغراض الموجبة للحذف، فقال:

ويُحذفُ المفعولُ بالتعميمِ وهُجْنَةٌ فَاصِلَةٌ تَفْهِيمِ
من بعد إبهامٍ ولاختصارٍ كـ "بَلَّغِ الْمَوْلِعَ بِالْأَذْكَارِ"

الأغراض الموجبة للحذف كثيرة، والناظم اقتصر على بعضها فقط، فأولها: التعميم، وقصد التعميم أي مع الاختصار، قصد التعميم في المفعول المحذوف مع الاختصار؛ كقولك مثلاً: (حدث منك ما يسر) المقصود ما يسر كل أحدٍ، فحذف المفعول لغرض إفادة التعميم بقرينة السياق، فإن السياق يدل على أنك تريد المبالغة في بيان كون ما فعل، أو ما حدث منه من المخاطب يسر الناس، يسر الآخرين، فأنت تريد المبالغة في هذا، وإذا أردت المبالغة، فأنت تقصد إلى التعميم بلا ريب.

ومثل ذلك ما ذكرناه آنفاً في قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي يدعو كل أحدٍ، أو جميع عباده، أو كل المكلفين، أو نحو ذلك. نعم.

وقولنا: (الاختصار) التعميم مع الاختصار، لم؟

لأن التعميم يمكن أن يُستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، هذا ممكن، فتقول مثلاً: (حدث منك ما يسرُّ كل أحدٍ) فتذكر المفعول، وتذكره بصيغةٍ من صيغ العموم المعروفة عند البلاغيين، لكن أنت الآن تريد الاختصار، تريد إفادة التعميم مع الاختصار، فلذلك تحذف المفعول.

وأيضاً في غير القرآن: (والله يدعو إلى دار السلام كل الناس) مثلاً، أو (كافة الناس) لكن يفوتك بهذا مطلبٌ آخر وهو مطلب الاختصار، **هذا التعميم**.

الغرض الثاني، قال: (هَجْنَةٌ)؛ أي استهجان ذكر المفعول، بأن يكون هذا المفعول مما يقبح ذكره، أو يُستهجن ذكره لسببٍ من الأسباب، وشاهده ما ذكرت لكم آنفاً من حديث عائشة - رضي الله عنها - حين قالت: «كنت أغتسل أن ورسول الله ﷺ من إناءٍ واحدٍ، فما رأيت منه ولا رأي مني» فهذا لثلاث تذكُر لفظة العورة، نعم لأجل الاستهجان.

الغرض الثالث، قال: (الفاصلة) الفاصلة المقصود بها، رعاية الفاصلة؛ أي المحافظة على رويها إن كان ذلك في النثر، أو يدخل في ذلك مراعاة الوزن إن كان ذلك في النظم، مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الضحى: ١-٣] والأصل: (وما قلاك) إذا أردت أن تذكر المحذوف، (وما قلاك، ما ودعك وما قلاك)؛ أي ما هجرك، فحذف المفعول محافظةً على الفاصلة؛ لتكون هذه الفاصلة متوافقةً مع ما قبلها مع وجود الاختصار أيضاً، وإن كان بعض العلماء يذكر في حذف المفعول هنا نكتةً أخرى، غير مراعاة الفاصلة، لكن ليس هذا من شأننا الآن؛ لأنهم يذكرون هذا بمعنى ودَّع، وبمعنى قلى، لكن هذا نتركه الآن.

وأيضاً مثال ذلك، قول الشاعر:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

بناها فأعلى، والقنى يقرع القنى وموج المنايا حولها متلاطم
وفي الشاهد قوله: (فأعلى) بناها فأعلى؛ أي بناها فأعلاها، فهو حذف المفعول لأجل
المحافظة على وزن البيت، وبعض العلماء يوردون إيراداً هنا ويقولون: هذا مسألة -مراعاة
الفواصل - هذا يدخل في باب البديع لا في المعاني، ولعلماء البلاغة جوابٌ تركه اقتصاراً.
رعاية الفاصلة قال: (تفهيم من بعد إبهام) التفهيم من بعد الإيهام؛ أي البيان بعد الإيهام،
عفوًا (من بعد إبهام) نعم البيان بعد الإيهام، وذلك يكون في فعل المشيئة إذا وقع شرطاً، فعل
المشيئة أي فعل شاء يشاء، وتصريفاته، إذا وقع شرطاً؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَوْ
شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] فعل المشيئة هنا: شاء، ووقع شرطاً؛ لأنه بعد أداة شرط،
هي (لو)، مفعول فعل المشيئة محذوف، والتقدير: (ولو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين).
فإن قيل: ما النكتة في حذف هذا المفعول؟ يُجاب النكتة البيان بعد الإيهام؛ لأنه لما
قيل: (لو شاء) عليم أو يعلم السامع أن هنالك شيئاً تعلق به المشيئة، لكنه شيءٌ غير
معروف، شيءٌ مبهم، فلما جاء جواب الشرط، وهو قوله: (لهداكم أجمعين) عليم أن المبهم
هو الهداية، فإذن في الحقيقة الشرط وجوابه كلاهما دلَّ على المفعول الذي هو الهداية،
ولكن الشرط دل عليه على سبيل الإجمال، والجواب دل عليه على سبيل التفصيل.
ومن المعلوم أن البيان بعد الإيهام له أثرٌ في النفس أعظم، ووقعٌ أشد؛ لأن السامع يسمع
(ولو شاء) تتشوق نفسه إلى معرفة ما تعلق به المشيئة، فحين يأتي بعد ذلك الجواب، يأتي
والنفس قد تشوقت، وترقت قدومه، وهذا كله من أبواب البلاغة، ولا شك أن القرآن في
أعلى مراتبها، بل هو في مراتب الإعجاز، نعم.

ومثل ذلك أيضاً، قول البحري:

لو شئت لم تُفسد سماحة حاتمٍ كرمًا ولم تهدم مآثر خالد
يُخاطب ممدوحه، (لو شئت) حذف المفعول، والتقدير: (لو شئت عدم إفساد سماحة
حاتمٍ لم تفسدها، ولو شئت عدم هدم مآثر خالدٍ لم تهدمها) فحذف المفعول لأجل هذا

الغرض، وقلنا: هذا خاصٌ بفعل المشيئة، ولكن يُحمل على فعل المشيئة ما في حكمه أيضًا؛ كقول الشاعر:

ولو أني استطعت خفضتُ طرفي فلم أبصر به حتى أراك

هنا ليس فعل المشيئة، ولكنه فعل استطاع، (ولو أني استطعت خفضتُ طرفي)، التقدير: (ولو أني استطعت خفض الطرف خفضتُ طرفي) فحذف المفعول لنفس النكتة السابقة التي ذكرنا، ثم قال: (والاختصار... ك"بلغ المولع بالأذكار") الاختصار هذا واضح، والمقصود به أن تقصد الاختصار مع كون ذلك مجردًا عن أي اعتبار، عن أي اعتبارٍ آخر من عمومٍ في المفعول، أو خصوصٍ فيه، أو نحو ذلك.

كقولهم مثلاً: (أصغيتُ إليه) المقصود (أصغيتُ إليه) أصغيتُ في الحقيقة هذا فعلٌ متعدٍ (أصغيتُ أذنه) لكن لكثرة استعمالهم هذا اللفظ، ورغبةً في الاختصار، فإنهم يحذفون كثيرًا مفعوله، فيقولون: (أصغيتُ إليه)، والأصل: (أصغيتُ أذني إليه)، وفي الحقيقة ما حذف المفعول هنا إلا لأجل الاختصار؛ لأن هذا الفعل يكثر استعماله.

قال: (ومثل ذلك أو منه) المثال الذي ذكر الناظم (بلغ المولع بالأذكار) بلغ ماذا؟ لأن بلغ هذا أيضًا فعلٌ متعدٍ، يُقال مثلاً كما قال الشارح: (بلغ الدرجة العليا مثلاً) وهذا صحيح، ثم انتقل بعد ذلك إلى شيءٍ آخر، وهو قضية تقديم المفعول، فقال:

وجاء للتخصيص قبل الفعل تَهْمَمُ تَبْرَكُ وَفَضَّلِ

أي يُقدّم المفعول، الأصل في المفعول أن يكون متأخرًا؛ لأن أصل الترتيب أن يأتي الفعل، وبعده الفاعل، وبعده المفعول، هذا الأصل، لكن قد يُعكس الأمر، فيتقدم المفعول ومثله فاعل المعمولات الأخرى على الفعل، وذلك يكون لغرض.

أهم هذه الأغراض، والأصل فيها، والأغلب عليها هو إفادة التخصيص؛ أي إفادة قصر الفعل على معموله، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] تقدير الكلام، الأصل في الكلام (نعبدك ونستعين بك) نعبدك؛ أي لم أوتي بالمفعول؛ لأن نعبد هذا فعل مضارع، وفاعله

ضميرٌ مستتر، والمفعول به هو الضمير المنفصل إِيَّاءَ المبني في محل نصب مفعولٌ به مقدم، فلما قُدِّمَ أفاد التخصيص والقصر؛ أي نخصك بالعبادة، نعبدك ولا نعبدُ غير، (وإياك نستعين) نفس الشيء نستعين بك ولا نستعين بغيرك.

ومثل ذلك لو قلت مثلاً: (محمدًا ﷺ أحببتُ)؛ أي أحببته ولم أحب غيره، فقصرت الحُبَّ على محمدٍ ﷺ كما سيأتينا إن شاء الله تعالى أن هذا من أساليب القصر، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يصح مثلاً أن نقول: (ما زيدًا أكرمتُ ولا غيره) لما؟ يعني أنت ترد على شخص يعتقد أنك أكرمت زيدًا، لا يصح أن تقول هذا، لما؟ لأن تقديم المفعول زيدًا يفيد وقوع الإكرام على غير زيد.

لما نقول: (زيدًا أكرمتُ) أي أكرمت زيدًا ولم أكرم غيره، فوقع الاختصاص، فحين تأتي بـ (ما زيدًا أكرمتُ ولا غيره) كلمة ولا غيره ينفي وقوع الإكرام على غير محمد، فيقع التناقض في هذه العبارة، ولذلك الأصل أن لا تأتي بها إلا في حالة استثنائية، وهي أن يكون التقديم لم تقصد به التخصيص والقصر، مع أننا نقول: أن الأصل في تقييم ما حقه التأخير بصفة عامة، وفي تقديم المفعول هنا، الأصل فيه إفادة القصر، لكن قد يكون لسببٍ آخر مما سيأتينا إن شاء الله تعالى، فحينئذٍ يجوز مثل هذا التركيب. نعم طيب.

قال:

وجاء للتخصيص قبل الفعلِ تَهَمُّمٌ تَبَرُّكٌ وَفَضْلٌ

الأغراض الأخرى، قال: (تهمم) المقصود بالتهمم الاهتمام؛ أي يقدم المفعول لمجرد الاهتمام بأمر المقدم، كما تقول مثلاً: (العلم طلبتُ)؛ أي طلبت العلم ولكن مع كونك تهتم بأمر العلم، فتذكره مقدمًا، فكأن الأهم هو تعلق الطلب بالعلم، فلاجل الاهتمام بالعلم تقدمه.

ولأجل ذلك قالوا: إن متعلق الجار والمجرور المحذوف في (بسم الله) قالوا: الأولى أن يُقدر مؤخرًا؛ يعني مثلاً (أفعل) هذا هو العامل، (أفعل بسم الله) بسم هذا الجار

والمجرور متعلق بالعامل، فهذا العامل على كل حال الذي يُقَدَّر فعلاً أو اسماً، لنفرض أنه قُدِّر فعلاً، هل يُقَدَّم مقدماً أم مؤخراً؟ قالوا: لأجل هذه النكتة التي ذكرنا الآن، الأولى أن يُقَدَّر مؤخراً، ويكون تقدير الكلام: (بسم الله أفعل) ليفيد الاهتمام بأمر المقدم، لأجل أنك تبدأ؛ لأنك لو عكست فقلت: (أفعل بسم الله) فحينئذٍ الكلام الذي فيه هذه التسمية، وفيه اسم الله - عز وجل - يكون مؤخراً، وقد كان من عادة المشركين أنهم يقولون: بسم اللات، بسم العزى إلى نحو ذلك، فُقصد بتقديم الاسم الكريم اسم الله - عز وجل -، تخصيصه بالابتداء به رداً عليه، فيكون هذا نوعاً من أنواع الاهتمام.

وأما قول الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] فلهم عليها جواب؛ لأن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ قالوا: لما؟ إن كان هذا الذي ذكرنا من أولوية تقدير العامل مؤخراً، فلما جاءت هذه الآية، وجاء العامل فيها مقدماً ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لا بسم ربك اقراً، فقالوا: هذا لأجل نكتةٍ أخرى صرفتنا عن هذا الأصل.

والنكتة أن هذه الآية من أوائل ما نزل، بل هي أول ما نزل من القرآن، وكان الأمر حينئذٍ بالقراءة أهم؛ كأن المقصود بالذات من هذا الإنزال - إنزال القرآن - هو حفظ هذا المنزل، وهذا الحفظ متوقفٌ على القراءة، فلأجل الاهتمام بالقراءة، قُدِّم العامل فهذا أمرٌ عارضٌ اقتضاه خصوص هذا المقام، أي خصوص مقام هذه الآية، وكونها نزلت في سياقٍ معين، وأول ما نزل إلى غير ذلك. فلأجل مراعاة هذا الأمر العارض، قُدِّم العامل والله تعالى أعلم. وقيل غير ذلك: قيل في ذلك غرضٌ آخر، لا نطيل بذكره، هذا الاهتمام.

ثم قال: (تبرُّك) (تَهَمُّمٌ تبرُّك) (التبرُّك هذا واضح، ويدخل معه أمورٌ أخرى، مثل ما ذكرنا في الأبواب السابقة، التعجيل بالتبرُّك، أو بالتلذذ، أو تقديم المسرة، وتقديم المساءة، ونحو ذلك؛ كقولك مثلاً: (محمدًا ﷺ أحببت) تقصد بذلك التبرُّك بهذا الاسم الكريم.

أو كقولك مثلاً: (ليلي لقيت) تقصد التلذذ باسم المحبوبة، أو قولك مثلاً: (خيرًا لقيت) فتريد التفاؤل بتعجيل المسرة، هذا كله أمثله ونظائره ذكرناه آنفًا في الأبواب السابقة.

الذي يهمننا هنا هذا أيضاً من الأغراض، وهذا لا يُنافي إرادة الغرض الأصلي الذي هو التخصيص، ولا توجد منافاة، نقول: نقصد مثلاً في قولنا: (محمدًا ﷺ أحببتُ) نقصد التخصيص والقصر، ونقصد أيضاً التعجيل بالتبرُّك، فهذا كله مقصودٌ، ولا منافاة بين الأمرين، بين قصد الأمرين.

ثم رعاية الفاصلة، كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلْوَهُ﴾ [الحاقة: ٣١] الأصل: (ثم صلوه الجحيم) فقدم المفعول - الجحيم - قدام المفعول لأجل رعاية الفاصلة، هذا واضح، ثم انتقل إلى شيءٍ آخر، فقال: (واحكم لمعلولاته) هنا ينتقل إلى معنىٍ آخر، ما ذكرناه في المفعول، نذكر مثله في المعمولات الأخرى، هذه المعمولات الأخرى؛ كالحال، والتمييز، وغيرها، مثلها مثل المفعول في كونها يمكن تقديمها لأجل غرضٍ من الأغراض، خاصةً لأجل غرض قصد الاختصاص.

كقولك مثلاً: (راكبًا جاء زيدٌ) فتفيد بذلك قصر مجيء زيدٍ على حالة الركوب فقط؛ لأن ركبًا هذه حال، فكأنك تقول: جاء زيدٌ في حالة الركوب وحدها لا في حالةٍ أخرى، فهذا نوعٌ من أنواع القصر، ومثل ذلك يُقال في المعمولات الأخرى، مع أن الأصل في ذلك تقدير بعضها للبعض الآخر، لذلك قال: (واحكم لمعلولاته بما ذُكر)؛ أي احكم بكل المعمولات الأخرى بما ذكرنا في المفعول.

قال: (والسر في الترتيب فيها مُشْتَهَرٌ)؛ أي ترتيب هذه المعمولات فيما بينها؛ كأن يؤتى بالفعل أولاً، وبعدها الفاعل، ثم المفعول، ثم يعني المفعول الأول إن كان الفعل من باب أعطى مما يكون له مفعولان، ثم يؤتى بعد ذلك بالمصدر، ثم المفعول له، ثم الظرف، ونحو ذلك.

هذا الترتيب معلومٌ من النحو، ويذكره النحاة، والسر في ذلك، لهم في ذلك تفصيلٌ، لا نُحب الآن أن نُفصل فيه، يعني مثلوا في تقديم هذا وتأخير ذاك إلى آخره، لكن المقصود عندنا أن هناك ترتيباً أصلياً، وأن العدول عن هذا الترتيب الأصلي، يكون لعلّةٍ وحكمةٍ

وغرض، الأغلب أن يكون ذلك لإرادة الاختصاص، وقد يكون لغير ذلك. مفهوم؛ أي قد يكون لاهتمام ونحوه، والله أعلم.

ثم ننتقل إلى الباب الخامس، وهو: (باب القصر) القصر في اللغة هو الحبس، ومنه قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]؛ أي محبوساتٍ فيها على أهل الجنة، وأما في الاصطلاح، فهو: تخصيص شيءٍ بشيءٍ بإحدى طرق القصر التي ستأتينا فيما بعض، ويكون الشيء الأول مقصوراً، ويكون الشيء الثاني مقصوراً عليه.
قال الناظم:

تخصيص أمر مطلقاً بأمر هو الذي يدعونه بالقصر
هذا تعريف القصر.

ثم انتقل بعد ذلك إلى مبحثٍ آخر، وهو أن هذا القصر يكون من قصر الصفة على الموصوف، أو من قصر الموصوف على الصفة، وكذلك ينقسم إلى: قصر حقيقي، وقصر إضافي، هذه تقسيمات القصر، والقصر الإضافي أيضاً ينقسم إلى: قلب، وتعيين، وإفراد على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

إذن المبحث الأول الذي نذكره، هو أن القصر باعتبار غرض المتكلم ينقسم إلى قسمين: إلى قصرٍ

حقيقي، وقصرٍ إضافي.

فالقصر الحقيقي ما هو؟ هو ما اختص فيه المقصور عليه بحيث لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً؛ أي بمعنى أنه ثابت له منتفياً عن غيره، سواءً كان ذلك حقيقةً أو ادعاءً، وعليه فإن هذا القصر الحقيقي، قد يكون حقيقياً فعلاً، وقد يكون حقيقياً ادعائياً.

بيان ذلك يكون بالمثل، إذا قلت مثلاً: (لا خطيب في البلد إلا زيد) ولو فرضنا أنه ليس في البلد خطيباً سوى زيد، فهذا قصرٌ حقيقيٌ حقيقةً؛ لأن الغرض أن تخصص الخطابة بزيد، وتقصرها عليه مع أن هذا هو فعلاً الواقع، هذا هو الواقع.

ومثله أن تقول: (لا معبود بحقٍ إلا الله) هذا قصرٌ بالنفي والاستثناء، وفعلاً العبادة بحقٍ؛

أي استحقاق العبادة هذا شيءٌ خاصٌّ بالله - سبحانه وتعالى -، لا تكون العبادة بحقٍ لأحدٍ سواه، لكن لو فرضنا أنك قلت: (لا خطيب في البلد إلا زيدٌ) وكان هنالك في البلد خطباء غيره، لكن زيداً متقدماً عليهم في فنون الخطابة، فهذا يكون قصراً حقيقياً ادعائياً؛ أي على سبيل الادعاء؛ لأن لما قلنا بأنه قصرٌ حقيقي؛ لأن الغرض هو تخصيص الخطابة بزيد، بحيث لا تتعداه إلى غيره، ولما قلنا إنه ادعائي؟ لأن هذا التخصيص ليس واقعياً، فالواقع أنه هنالك خطباء غيره، ولكن هذا إنما هو في ادعاء المتكلم، فالمتكلم يدعي أن زيداً هو الخطيب، فكأن من عداه من الخطباء في حكم العدم. جيد.

إذن الفرق بين القصر الحقيقي حقيقةً، والقصر الحقيقي ادعاءً، أن الأول تنظر فيه إلى

الحقيقة والواقع، وأما الثاني فتتنظر فيه إلى الادعاء، ادعاء المتكلم وافترض المتكلم، تنتقل الآن إلى الإضافي، القصر الإضافي.

القصر الإضافي هو: ما اختص فيه المقصور بالمقصور عليه بالنسبة إلى شيءٍ معين، لذلك سُمي إضافياً؛ أي بالإضافة إلى شيءٍ معين بحيث لا يتعداه إلى ذلك الشيء، معناه لا يتعداه إلى ذلك الشيء، ولكن يصح أن يتعداه إلى شيءٍ آخر.

مثلاً إذا قلت: ما كاتبٌ إلا زيدٌ، أي لا عمروٌ مثلاً، فغرضك بهذا الكلام ما هو؟ هو أن تخصص الكتابة بزيد، وتقصر الكتابة على زيدٍ بحيث لا تتجاوزهُ إلى عمرو، مع أنها هذه الكتابة يصح أن تكون لغير عمرو، لكن كلامك أنت ليس في الإطلاق، كلامك هو في الإضافة؛ أي هذا القصر بالإضافة إلى عمرو، فغرضك تخصيص الكتابة بزيدٍ بالنسبة لعمرو، لا مطلقاً، لذلك هذا يُسمى قصرًا إضافيًا.

لذلك على كل حال ينبغي أن نعلم الفرق بين القصر الحقيقي الادعائي، والقصر الإضافي. **الفرق بينهما:** أن القصر الحقيقي الادعائي، يُراعى فيه نفي الحكم عن ما عدا المقصور عليه، باعتبار أن هذا الغير في حكم المعدوم على سبيل المبالغة والادعاء. والقصر الإضافي يُراعى فيه نفي الحكم عن شيءٍ معين، لا عن كل ما عدا هذا المقصور عليه،

ولكن بالإضافة أو بالنسبة إلى شيءٍ مخصوص، فهذا الفرق بينهما. إذا علمنا هذا، فإن هذا القصر ينقسم كذلك، هذا القصر عفوًا هذا القصر الإضافي، ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام إلى: قصر قلب، وقصر أفراد، وقصر تعيين، جيد. بيان ذلك أن هذا القصر الإضافي، إذن هذه الأقسام الثلاثة هي من أقسام الإضافي، لذلك قوله: (وَهُوَ حَقِيقِيٌّ كَمَا إِضَافِيٌّ... لِقَلْبٍ أَوْ تَعْيِينٍ أَوْ إِفْرَادٍ) إذن هذه الأقسام الثلاثة خاصة بالقصر الإضافي.

معنى قصر القلب: قصر القلب تُخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي تريد أن تُثبتته، مثال ذلك: شخصٌ يعتقد أن زيدًا جبانٌ، فتقول له: (ما زيدٌ إلا شجاعٌ) فهذا قصر، وهو قصرٌ إضافيٌّ، وهو قصر قلب، لما؟ لأنك تقلب الحكم الذي يعتقد المخاطب، مفهوم؟ نعم. إذن هذه الحالة الأولى، أو النوع الأول، وهو: قصر القلب، إذن هذا شخص يعتقد اتصاف زيدٍ بالجبن لا بالشجاعة، إذن فتقول له: (ما زيدٌ إلا شجاعٌ)؛ أي ليس جبانًا، هذا قصرٌ إضافي بالنسبة إلى الجبن، المنفي هو الجبن، لكن أنت لا تنفي الصفات الأخرى، إذن ليس هذا قصرًا حقيقيًا، إنما هو قصرٌ إضافي، وهو من باب قصر القلب.

أما قصر الأفراد، فتُخاطب به من يعتقد الاشتراك، مثال ذلك: شخصٌ يعتقد أن زيدًا متصفًا بالكتابة والشعر معًا، فتقول له: (ما زيدٌ إلا كاتبٌ)، إذن تقصر زيدًا على واحدٍ من تلك الصفات التي كان مخاطبك يعتقد وقوع الاشتراك فيها؛ لأنه كان يعتقد أن زيدًا متصفٌ بهاتين الصفتين: بالكتابة والشعر، فتتني عنه صفة الشعر بقولك: (ما زيدٌ إلا كاتبٌ)، هذا قصرٌ أولًا؛ لأنه بالنفي والاستثناء، ثانيًا: هذا قصرٌ إضافيٌّ؛ لأنك إنما تقصر زيدًا على الكتابة بالنسبة للشعر؛ أي تنفي الشعر، وإن كان هذا لا يقتضي أنك تنفي الصفات الأخرى، ثم هذا قصر أفراد؛ لأن مخاطبك كان يعتقد الاشتراك، فأفردت الحكم؛ أي أتيت ببعضه دون بعض الآخر.

والنوع الثالث: قصر التعيين، وهذا تُخاطب به شخصًا مترددًا بين شيئين، مثال ذلك أن تقول مخاطبًا شخصًا مترددًا: هل زيدٌ نجح أم رسب؟ أي هو متردد، فتأتي له بالتعيين، فتقول له: (ما زيدٌ إلا ناجحٌ) هذا قصرٌ إضافيٌّ؛ لأنك تُثبت فيه النجاح بالنسبة للرسوب؛ أي تنفي الرسوب، ولا تهتمك الصفات الأخرى، وهو قصر تعيينٍ، لما؟ لأن المخاطب متردد بين أمرين فتُعَيِّن أحدهما، فهو متردد بين النجاح والرسوب، فتُعَيِّن أحدهما وهو النجاح، هذا إذا القصر. هذه عفوًا أنواع القصر الإضافي.

ثم قال: (يكون في الموصوف والأوصاف) هذا القصر نوعان، باعتبار حال المقصور، إما أن يكون قصر صفةٍ على موصوفٍ، وإما أن يكون قصر موصوفٍ على صفة، وهنا نُنبه أصلًا إلى أن الصفة المقصود بها الصفة المعنوية في المعنى، وفي اللغة، فلا يدخل في ذلك النعت فقط، النعت صفةٌ ولكن يدخل في ذلك أمورٌ أخرى؛ كالفعل، والظرف، والجار والمجرور، ونحو ذلك، كل ما كان صفةً في المعنى؛ أي في أصل اللغة، فلسنا هنا منضبطين باصطلاح أهل النحو، الذين عندهم الصفة والنعت النحوي المعروف، الذي هو أحد التوابع. طيب.

قصر صفةٍ على موصوفٍ، أو قصر موصوفٍ على صفة، الفرق بينهما: أن قصر الصفة على الموصوف، يكون بتقديم الصفة على الموصوف؛ كقولك مثلاً: (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) وأما قصر الموصوف على الصفة، فيكون بتقديم الموصوف على الصفة؛ كقولك: (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) مفهوم؟

ففي الحالة الأولى: (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) قلنا: هذا قصر صفةٍ على موصوفٍ، فقصرت الشعر على زيدٍ، حقيقياً كان هذا أو إضافياً هذا لا يهم، المقصود قصرت الشعر على زيدٍ؛ كأنه لا شاعرٌ إلا زيد، (ما شاعرٌ إلا زيدٌ).

أما قولك: (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) هذا قصر الموصوف على صفة، الموصوف هو زيد، والصفة هي الشعر؛ يعني هنا شاعر، فتقول: ما زيدٌ إلا شاعرٌ، قصرت زيداً على الشعر،

وبالتالي نفيت الصفات الأخرى له، فهذا من قصر الموصوف على الصفة.
 مثال ذلك مثلاً: كلمة الإخلاص المعروفة لدينا، لا إله إلا الله، فهذا من قصر الصفة على الموصوف، وهو من باب القصر الحقيقي حقيقةً، قصر الصفة على الموصوف، ما معنى ذلك؟ أنت تقصر صفة الألوهية على ذات الله - سبحانه وتعالى -، قصرًا حقيقيًا حقيقةً، مفهوم؟ تقصر صفة الألوهية، أو استحقاق الألوهية إن شئت إذا قدرت (لا إله ولا معبود)، وتقدر بحق، فتقول: (لا إله بحق، لا معبود بحق) فنقول: قصر صفة الألوهية، أو قصر صفة استحقاق العبادة على ذات الله - عز وجل -، فهذا من قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة هذا واضح.

إنما ذكرنا هذا المثال؛ لأن كلمة الإخلاص يكثر الكلام فيها، ويذكرون عندما يتكلمون عليها في كتب العقيدة ونحو ذلك، يذكرون قضية القصر، ويذكرون أداة القصر هنا، أو أسلوب القصر هنا وهو النفي والاستثناء، ويذكرون المحذوف، ما تقدير؟ إلى غير ذلك من أنواع المباحث التي تكون في كلمة الإخلاص، وهي مباحث نافعة لا بد من ضبطها ومعرفتها، لا بد لطالب العلم أن يكون عارفًا بها، نعم.

هذا ما ذكر، قال:

يكون في الموصوف والأوصافِ وَهُوَ حَقِيقِيٌّ كَمَا إِضَافِي
 لِقَلْبٍ أَوْ تَعْيِينٍ أَوْ إِفْرَادٍ كـ "إِنَّمَا تَرَقَى بِالِاسْتِعْدَادِ"

هذا مثال: (إنما ترقى بالاستعداد) على طريقته في إيراد الأمثلة على هذا المنوال الذي يمشي عليه دائماً، فإنما من أدوات القصر على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، قال: (وأدوات القصر) الآن أساليب القصر، قال:

وأدواتُ القصرِ إلا إنمّا عطفٌ وتقديّمٌ كما تقدّمّا
 القصر في الحقيقة له طرق كثيرة، الذي اصطلح عليه علماء البلاغة ستة، ستة من الأساليب، الناظم ذكر منها أربعة؛ لأنها هي التي فيها بحث وكلام، فالناظم ذكر إلا، ويقصد

بذلك الاستثناء، يعني النفي والاستثناء، وذكر إنما، وذكر العطف؛ أي العطف ببعض الأحرف المخصوصة بلا، أو ببل، أو بلكن، وذكر التقديم، وتقديم كما تقدم؛ أي كما سبق لنا في المباحث السابقة من أن التقديم يفيد الحصر، طيب.

بقي له أمران اثنان، نذكرهما اختصاراً، أولهما: ضمير الفصل، كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤] هو يقبل: هذا يفيد الحصر، وأيضاً من أدوات الحصر، وهو السادس: تعريف ركني الإسناد؛ أي إيراد المسند والمسند إليه معرفتين، كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَرَبُّكَ الْعَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾

[الكهف: ٥٨]، إذن هذان الخامس والسادس.

أما الأربعة المذكورة في كلام الناظم:

فأولها قال إلا، والمقصود بذلك النفي والاستثناء، والمقصود عليه هو ما يلي أداة الاستثناء؛ كقولك مثلاً: (ما شاعرٌ إلا زيدٌ)؛ أي لا غير زيدٍ، فإذا المقصود عليه هو ما بعد أداة الاستثناء، وهذا من قبيل قصر الصفة، وأما قصر الموصوف، فكقولك مثلاً - يعني نعكس - فنقول: (ما زيدٌ إلا شاعرٌ).

ثم إن أردت الأمثلة هذا يُعلم في المطولات، يمكن أن تأتي بكل أسلوبٍ من هذه الأساليب، ثم تورد الأمثلة على ما هو من قصر الصفة على الموصوف، وما هو من قصر الموصوف على الصفة، وما هو من قبيل القصر الحقيقي حقيقةً، وحقيقي ادعاءً، والإضافي، ثم ما كان من الإضافي على سبيل القلب، أو على سبيل التعيين، أو على سبيل الأفراد، لكن تكثير الأمثلة في هذا؛ يعني ليس مفيداً، ومن لم يفهم من مثالٍ واحدٍ أو مثالين، فلن يفهمه من عشرة من الأمثلة.

الأسلوب الثاني هو: إنما، والمقصود عليه فيها هو المؤخر؛ كقولك مثلاً: (إنما شوقي شاعرٌ) هذا من باب قصر الموصوف على الصفة؛ أي ليس خطيباً وإنما هو شاعر، فالمقصود عليه هو المؤخر (إنما شوقي شاعرٌ)؛ أي قصرناه على الشعر، فلم يتعد إلى غير

الشعر من خطابه ونحو ذلك، وإنما هذه في الحقيقية وجه إفادتها معنى القصر أنها تتضمن معنى النفي والاستثناء.

وأحسن مواقع إنما في الاستعمال، ما كان القصد فيه التعريض؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ **إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ** ﴾ [الرعد: ١٩]، فمن البديهي الواضح، أنه ليس الغرض من هذا الكلام ظاهره، وهو حصر التذكر والتعقل في ذوي العقول؛ فإن هذا معلوم، وإنما هذا في الحقيقة إنما أورد لأجل التعريض بدم الكفار، وأنهم لكثرة لجاجهم، وعنادهم للحق، صاروا في حكم من ليس له عقل، ليس له لب، لذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ** ﴾ [الرعد: ١٩]، هذا كأنه يُعرض بدمهم، فيقول لهم: أنتم لستم من أولي الألباب، ومثل ذلك قول الشاعر:

أنا لم أرزق محبتها إنما للبعد ما رزقا

إنما للبعد ما رزقا، هذا معروف وواضح، ليس هذا ما يريد الشاعر ذكره وبيانه، لكن مقصوده غير ذلك، نعم. مقصوده أنه ليس له طمعٌ في وصالها، وأنه يائسٌ من ذلك.

ثم قال: (عطف) العطف؛ أي بلا، وبيل، ولكن، ونحو ذلك، والمقصود عليه في العطف بلا هو المقابل لما بعدها، وفي العطف بيل ولكن هو ما بعدهما، فمثلاً في العطف بلا، تقول مثلاً: (زيدٌ شاعرٌ) لا غير زيدٍ، هذا من باب قصر الصفة، مفهوم؟

ومثال العطف بيل: (ما زيدٌ شاعرًا بل عمرو) أو (لكن عمرو) هذا أيضًا من باب الحصر بالعطف، وفي الحقيقة إذا كثر النفي في العطف بلا، فإنك تأتي بعبارة جامعة، بدلاً من أن تعطف، تقول: لا فلان ولا علان ولا كذا ولا كذا ولا كذا، تأتي بلفظة جامعة؛ كقولك: لا غير، أو ليس إلا؛ كقولك مثلاً: (زيدٌ تاجرٌ لا غير)؛ أي زيدٌ تاجرٌ لا غير زيدٍ، فهذا قائمٌ مقام قولك مثلاً: (زيدٌ تاجرٌ لا عمرو ولا محمدٌ ولا فلان ولا علان) فإذا كثر هذا النفي في العطف بلا، فإنك تستعمل مثل هذا التعبير، (لا غير، أو ليس إلا).

وآخر هذه الأربعة: تقديم ما حقه التأخير؛ كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول على الفعل، ونحو ذلك، وأمثلتها قد ذكرناها آنفاً فيما سبق، فلا نُعيد الآن بذكرها.

وبذلك نكون قد أنهينا هذا الباب الخامس، ونشرع إن شاء الله تعالى في الدرس المقبل في الباب السادس المتعلق بالإنشاء.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الخامس عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار، هذا هو الدرس الخامس عشر من سلسلة شرح الجوهر المكنون، في صدف الثلاثة الفنون في علوم البلاغة الثلاثة، وقد وصلنا إلى الباب السادس من أبواب علم المعاني، وهو الباب المتعلق بالإنشاء، بعد أن انتهينا من الأبواب المتعلقة بالخبر والإسناد الخبري، يقول الناظم **رحمته الله**:

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| والكذب الإنشاك "كن بالحق" | ما لم يكن محتملاً للصدق |
| أقسامه كثيرة ستنجلي | والطلب استدعاء ما لم يحصل |
| تمن استفهام اعطيت الهدى | أمر ونهي ودعاء وندا |
| وحرف حض والاستفهام هل | واستعملوا كلت لو وهل لعل |
| وكيف أني كم وهمز علما | أي متى أيان أين من وما |
| وبالذي يليه معناه حري | والهمز للتصديق والتصوير |
| ولفظ الاستفهام ربما عبر | وهل لتصديق بعكس ما عبر |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

لَأَمْرٍ اسْتَبْطَاءٍ أَوْ تَقْرِيرٍ تَعَجَّبٍ تَهَكُّمٍ تَحْقِيرِ
 تَنْبِيهِ اسْتِبْعَادٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ إِنْكَارِ ذِي تَوْبِيخٍ أَوْ تَكْذِيبِ
 وَقَدْ يَجِيْ أَمْرًا وَنَهْيًا وَنِدَا فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ لِأَمْرٍ قُصْدَا
 وَصِيغَةُ الْإِخْبَارِ تَأْتِي لِلطَّلَبِ لِفَالٍ أَوْ حِرْصٍ وَحَمَلٍ وَأَدَبِ

ونقرأ شيئاً أيضاً من الباب السابع، فقد نصل إليه،

(الباب السابع: الفصل والوصل)

الفصل ترك عطف جملة أنت مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسُ وَصَلٍ قَدْ ثَبَّتْ
 فافصل لدئ التوكيد والإبدال لِنُكْتَةِ وَنَيْتَةِ السُّوَالِ
 وعدم التشريك في حكم جرئ أَوْ اخْتِلَافِ طَلَبًا وَخَبَرَا
 وفقد جامع ومع إيهام عَطْفِ سِوَى الْمَقْصُودِ فِي الْكَلَامِ
 وصل لدئ التشريك في الإعراب وَقَصْدِ رَفْعِ اللَّبْسِ فِي الْجَوَابِ
 وفي اتفاق مع الاتصال فِي عَقْلِ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خِيَالِ
 والوصل مع تناسب في اسم وفي فِعْلٍ وَفَقْدِ مَانِعٍ قَدْ اضْطُفِي

وبقي أن نذكر أن البيت الذي قرأناه آنفاً في الباب السادس المتعلق بالإنشاء:

واستعملوا كليت لَوْ وَهَلْ لَعَلْ وَحَرْفَ حَضٍ وَالِاسْتِفْهَامَ هَلْ

وفي رواية أخرى: (وحرف تحضيضٍ والاستفهام هل) طيب. نشرع الآن إن شاء الله -

تبارك وتعالى- في شرح هذه الأبيات، أول ما بدأ به تعريف الإنشاء، فقال:

ما لم يكن محتملاً للصدق وَالْكَذِبِ الْإِنْشَاءُ كَمَا "كُنْ بِالْحَقِّ"

الإنشاء هو مركب لا يحتمل الصدق والكذب، لذلك قال: (ما لم يكن محتملاً للصدق... والكذب الإنشاء) تقدير الكلام: (الإنشاء ما لم يكن) فاسم الموصول ما هو الخبر عن المبتدأ المؤخر الإنشاء، وقصره لأجل الوزن، وإلا أصله الإنشاء، فأتى به مقصوراً الإنشاء، وقد سبق لنا أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء على الصحيح، وبعضهم يزيد قسمًا

ثالثاً، وأن الخبر هو ما احتمال الصدق والكذب لذاته.

فقولنا: (ما احتمال الصدق والكذب)؛ أي هو كلامٌ يحتمل إذا قاله المتكلم به، يحتمل أن يُقال له: صدقت في كلامك هذا، أو كذبت فيه، ولكن يزيدون قيداً، وهو قيد لذاته، وذلك أن بعض الكلام لا يحتمل الصدق، أو لا يحتمل الكذب، ولكن لا لذاته، وإنما لقرينة خارجية؛ كالأخبار الموجودة في القرآن الكريم مثلاً، أو في كلام سيد المرسلين، الصحيح الثابت عنه - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فمثل هذه الأخبار لا تحتمل الكذب، لكن ليس ذلك في لذات الخبر، أو لذات تركيبه، وإنما لقرينة خارجية هي علمنا بصدق المخبر. طيب.

يقول:

ما لم يكن محتملاً للصدق والكذب الإنشائي "كن بالحق"

والكذب الإنشائي ليس كما أراه عندكم الآن في المتن الكذب، إنما هو: (والكذب الإنشائي كـ "كن بالحق") هكذا يستقيم الوزن، طيب. (كـ "كن بالحق") هذا مثلاً، وهو من أنواع الإنشاء، بل هو على وجه الخصوص من أنواع الإنشاء الطلبي، فإنه أمرٌ، كن: هذا فعل أمر، وهذا التركيب أمرٌ، "كن بالحق" قال الشارح: الحق هو الله - سبحانه وتعالى -؛ أي كن بالله؛ أي في أقوالك وأفعالك، وجميع حركاتك، وسكناتك.

ثم اعلم أن هذا الإنشاء ينقسم إلى طلبي وغير طلبي.

فالإنشاء غير الطلبي: هو كصيغ المدح والذم التي تكون مع مثل نعم وبئس، وكصيغ العقود؛ (كبعثت كذا وكذا) أو (اشتريت كذا وكذا)، وكالقسم (والله فعلت كذا) أو (والله أفعل كذا)، وكفعل التعجب، ونحو ذلك، هذه كلها من أنواع الإنشاء؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، ولكن ليس فيها طلب.

والقسم الثاني: هو الطلبي، وهو الذي يهمننا البحث عنه في الآيات التالية إن شاء الله -

تبارك وتعالى -، قال: (والطلب استدعاءٌ ما لم يحصل)؛ أي الطلب هو، أو الإنشاء الطلبي

هو استدعاء مطلوبٍ غير حاصلٍ وقت الطلب، ولو في اعتقاد المتكلم، لما؟ لأن طلب الشيء الحاصل لا يليق، وإنما يُطلب وقوع شيءٍ غير حاصل؛ كقولك مثلاً: (اطلب العلم)، فأنت تُخاطب به شخصاً لا يطلب العلم الآن، فتقول له: اطلب العلم، أو إن قصدت بذلك للزيادة من طلب العلم، فالأمر سيان، فأنت تقول له: (اطلب العلم)؛ أي ازدد من طلب العلم.

بخلاف قولك مثلاً: (فلان زيدٌ يطلبُ العلمَ) فهذا خبرٌ وليس إنشَاءً، فأنت تُخبر عن كونه يطلب العلم، لكن لا تستدعيه حصول شيءٍ، فالطلب إذاً هو استدعاء غير حاصل، ويشمل ذلك الأمر، والنهي، ونحو ذلك. أما غير الطلبي، فهذا ليس فيه استدعاء حصول أصلاً؛ كقولك مثلاً: (نعم الرجلُ زيدٌ) أو (بئس) في الذم، فهذا ليس فيه اصطلاح حصول أصلاً، طيب.

أقسام الإنشاء الطلبي كثيرة جداً، لكن اقتصر الناظم على بعضها، وعلى وجه الخصوص اقتصر

على ستة منها، وهي: الأمر، والنهي، والدعاء، والنداء، والتمني، والاستفهام.

ولذلك قال: (أقسامه كثيرةٌ ستنجلي)؛ أي ستظهر لك، ثم ذكر فقال:

أمرٌ ونهيٌّ ودعاءٌ ونداءٌ تمنُّ استفهامٌ اعطيت الهدى

هذا تميمٌ للبيت، إذا نصح في شيءٍ من الكلام على هذه الأنواع الستة، أولها: الأمر، والأمر هو طلب حصول الفعل على جهة الاستعلاء، حقيقياً كان ذلك استعلاءً أو ادعائياً، فالحقيقي كالذي يقع مثلاً في خطاب الله - سبحانه وتعالى - لعباده، أو كقول السيد لعبد مثلاً: (افعل كذا) فهذا استعلاءً على جهة الحقيقة.

وأما الادعائي، فهو حين يدعي الشخص أنه مستعلٍ على مخاطبه، ولا يكون ذلك الاستعلاء حاصلًا في الحقيقة؛ كقول العبد لسيدته: (افعل كذا) على جهة التعظيم والتكبر، لا على جهة التواضع، فهذا الأمر وهذا تعريفه، ولا يخفى أنهم يفرقون في الاصطلاح بين الأمر، والدعاء، وللقصاص، وهذا اصطلاحٌ لبعض العلماء، أو لجماعةٍ من العلماء،

فيجعلون الأمر من فوق إلى الذي تحته؛ أي من الأعلى إلى الأدنى؛ كخطاب السيد لعبده، ويجعلون الدعاء بعكس ذلك؛ كخطاب العبد لسيدته، ويجعلون الانقماص عند التساوي؛ أي تساوي مقامين؛ كخطاب الرجل لمن يوازيه ويساويه في المقام.

وصيغ الأمر المشهورة أربعة، هي:

فعل الأمر، هذا أشهرها؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾

[مريم: ١٢] خذ: هذا فعل أمر من أخذ يأخذ، وفي علم الصرف يُعلم وجه الإتيان به على هذه الصورة - صورة خذ-، وأصلها: أأخذ.

والمضارع المقرون بلام الأمر هذه الصيغة الثانية، تأتي بفعل المضارع، وتأتي قبله بلام الأمر،

كما في القرآن الكريم: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، لينفق: هذا في نفس قوة قول القائل في غير القرآن: (أنفق من سعتك) (أنفق يا ذا السعة من سعتك) ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

والصيغة الثالثة في فعل الأمر: كشه، ومه، وحيا، وآمين، ونحو ذلك؛ كأن تقول لشخصٍ

مثلاً: (صه عن الغيبة، أو عن فحش الكلام، أو عن الكلام الفاحش)، وكقول المنادي بالأذان: (حي على الفلاح)، قالوا معناها: أقبل إلى الفلاح، إلى ما فيه فلاحك في الدنيا والآخرة، والصلاة فلاح، بل هي بريد كل خير في الدنيا وفي الآخرة، كما أن تركها بريد كل بالله-، وآمين: قالوا أيضاً معناها: استجب، (آمين اللهم استجب) هذه هي الصيغة الثالثة.

الصيغة الرابعة: المصدر النائب عن فعل الأمر، فإن المصادر أيضاً يمكن أن تأتي بها،

وتقصد بها ما يُفصل بفعل الأمر؛ كقولك مثلاً: (رفقاً بالمستضعفين) هذا في نفس قوة قولك: (ارفق بالمستضعفين)، وكقولك مثلاً: (صبراً على اللأواء والبأساء)؛ أي اصبر أو اصبروا، فهذه المصادر النابتة عن فعل الأمر المحذوف وجوباً.

وتكلم العلماء على الأمر، هل يفيد الفور أو التراخي؟

فذكروا ذلك في علم أصول الفقه خصوصاً، وذكروه أيضاً في علم البلاغة، وأيضاً

ذكروا، ولا نطيل الآن بيانه فهذا يُعلم في علم أصول الفقه، وذكروا أيضًا أن للأمر صيغًا مجازية؛ كالدعاء، والالتماس، والتهديد؛ كقول الله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] هذا للتهديد، وكالتعجيز (يال بكر أنشروا لي كليلًا) وهذا من الشواهد المشهورة، من شواهد العروض، والبلاغة، وغيرها، ومن كلام شعر المهلهل في قصته المعروفة، وفي حرب البسوس:

يا آل بكر انشروا لي كليلًا يا آل بكر أين أين الفرار

(انشروا لي كليلًا) هم لا يمكنهم أن يُنشروا؛ أي يُحيوه، فهذا على سبيل التعجيز، وأيضًا الإهانة؛ كقول الله تعالى: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] أو الإباحة؛ كما في قول الله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وغير ذلك، والامتنان أيضًا، كما ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٨] والإكرام ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦] إلى غير ذلك مما ذكره علماء أصول الفقه في هذا الأمر.

النوع الثاني هو: النهي، قال: (أمرٌ ونهيٌّ) والنهي ضد الأمر، وهو: طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء، حقيقياً كان الاستعلاء أو ادعائياً، فما ذكرناه في الأمر نذكره في النهي ولا فرق، إلا أن النهي له صيغةٌ واحدةٌ بخلاف الأمر، وصيغته الفعل المضارع المقرون بلا المفيدة للنهي، وهي لا الناهية؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، تفسدوا: فعلٌ مضارع مجزومٌ بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، فهذا النهي وهذه صيغته المشهورة، وأيضًا ذكروا أن للنهي معاني مجازية؛ كالدعاء، والالتماس، وهذا قد ذكرناه آنفًا، ولا فرق بين الأمر والنهي إلا من جهة أن أحدهما للإثبات والآخر للنفي.

وكالتهديد، والإرشاد، والتمني، والتيسيس، ونحو ذلك، التيسيس؛ كقول الله تعالى: ﴿لَا تَعْتَدِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧]؛ أي لا فائدة في الاعتذار، هذا ليس نهيًا عن الاعتذار، وإنما هذا

يُأسهم من الاعتذار، أي لا فائدة من اعتذاركم، أنتم في يأسٍ الآن، وكالإرشاد؛ كقول الله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] لا تسألوا عن أشياء: هذا إرشادٌ إلى أنه لا ينبغي التدخل في الإكثار من الأسئلة التي يؤدي الإكثار منها إلى ما لا تُحمد عقباه، إلى غير ذلك، فهذا النهي.

قال: (أمرٌ ونهيٌّ ودعاءٌ ونداءٌ) والدعاء هو طلب الفعل، فهو مثل الأمر، أو داخلٌ في الأمر عند جماعةٍ من علماء البلاغة، فيجعلون الدعاء داخلٌ في الأمر، أو داخلًا في النهي إن كان للنهي، إن كان دعاءً لطلب الفعل فهو داخلٌ في الأمر، وإن كان لطلب الكف عن الفعل فهو داخلٌ في النهي، ويجعلون الفرق بينه وبين الأمر، هو في مقام المخاطب مع المتكلم. فإذا الدعاء هو طلب الفعل مع التذلل والخضوع؛ كقولك مخاطبًا ربك - سبحانه وتعالى -: (اللهم اغفر) هذا في الصيغة النحوية أمرٌ (اغفر)، لكن في الحقيقة من باب الأدب، يُقال: هذا دعاء، وهذه مسائل اصطلاحية، بعضهم يجعل الدعاء قسيمًا للأمر، وبعضهم يجعله قسيمًا منه وداخلًا فيه.

قال: (ودعاءٌ ونداءٌ) والنداء هو طلب الإقبال بحرفٍ مخصوصٍ، وهذا الحرف على الصحيح عند النحاة، ينوب مناب فعلٍ هو أدعوا، ولذلك يُقررون أن قولك: (يا زيد) هو في أصله أدعوا زيدًا، فحذفوا الفعل وأتوا بهذه الأداة -أداة النداء- بديلًا عن هذا الفعل المحذوف؛ كقولك مثلًا: (يا كريم ارحمني) مثلًا أو (اغفر لي) فهذا مبحث النداء، طيب.

قال: (ونداء تمنٍّ) التمني هو طلب الشيء المحبوب الذي لا يُرجى حصوله، وذلك إما لكونه مستحيلًا، وإنما لكونه بعيد الحصول، فمثال المستحيل:

فأخبره بما فعل المشيبُ

ألا ليت الشباب يعود يومًا

فإن الشباب لا يعود، وكقول الآخر:

عقود مدحٍ فما أرضى لكم كلم

ليت الكواكب تدلو لي فأنظمها

ما أرضى لكم كلم؛ أي ما أرضى لمقامكم أيها الممدوح كلماتي، ولذلك أتمنى لو أن

الكواكب تقترب مني فأنظمها عقود مدح:

ليت الكواكب تدلو لي فأنظمها
عقود مدح فما أرضى لكم كلم
أي فلست أرضى، هذا للمستحيل، وأما بعيد الحصول، فكقول القائل مثلاً: (ليتني
أكون أميراً) يعني واحد من السوق ومن العامة، من عامة الناس، يقول: (ليتني أكون أميراً)،
أو (ليتني أكون وزيراً)، هذا ليس مستحيلاً، ولكنه بعيد الحصول.

أما إذا كان الشيء مترقب الحصول قريباً، فهذا يُسمى ترجياً، ولذلك يفرقون بين التمني
والترجي، فيجعلون التمني للذي لا يُرجى حصوله، ويجعلون الرجاء والترجي لقريب
الحصول، ويُعرف الترجي بأداة مثل: لعل، وعسى، ونحو ذلك، (لعل الله يحدث بعد ذلك
أمراً)، وهذا ليس من أقسام الطلب، فلا بحث لنا فيه، لما؟ لأنه عبارة عن ترقب حصول
الشيء محبوباً كان أو مكروهاً، وإذن هذا ليس من باب الطلب. طيب.

أما التمني فله صيغ، صيغة أصلية مشهورة هي ليت، وصيغ أخرى ستأتينا إن شاء الله -
تبارك وتعالى - في المبحث التالي، وهو قوله: (واستعملوا كليت لو... إلى آخره). إذن هذا
الخامس وهو التمني، ثم الاستفهام.

قال: (تمنّ استفهامٌ اعطيت الهدى) اعطيت الهدى هذا تتميمٌ للبيت، جيد، الاستفهام
هو طلب حصول ما في الخارج في الذهن، فيشمل التصور ويشمل التصديق، وسيأتينا إن شاء
الله تعالى الكلام على أدواته في البيت التالي، وهذه الأدوات لها معاني مختلفة، لكن قلنا إذاً
الاستفهام هذا تعريفه، أصلاً في اللغة هو طلب الفهم، وفي الاصطلاح قلنا: هو طلب حصول
ما في الخارج في الذهن، أو قالوا: هو طلب العلم بشيءٍ بواسطة أداة من أدواته، وهي إحدى
عشرة أداة، سيأتينا ذكرها إن شاء الله تعالى.

لكن قلنا: يشمل التصور والتصديق؛ أي هذا الذي في الذهن يشمل التصور والتصديق،
والفرق بينهما أنهما قسمان من الإدراك، فالإدراك إما أن يكون لتحصيل معنى مفردٍ من
المفردات، وإما أن يكون لغير ذلك، فإن كان لتحصيل معنى مفردٍ، فهذا يُسمى تصوراً؛

كقولك مثلاً (زيد) إدراك معنى زيد، إدراك هذا المعنى المفرد الذي هو زيد، هذا يُسمى تصوراً، ومثله إدراك القيام، هذا المعنى المفرد الذي هو القيام، هذا يُسمى أيضاً تصوراً. طيب.

أما إن كان الإدراك مركباً، بحيث فيه إدراك نسبة شيءٍ لآخر إثباتاً أو نفيًا، فهذا يُسمى تصديقاً، مثال ذلك: إذا قلت: (زيدٌ قائم) إدراك هذا المعنى المركب فيه عند التحقيق إدراك نسبة القيام لزيدٍ على سبيل إثبات ذلك، وعكسه (زيدٌ ليس قائماً)، فهذا فيه إدراك نسبة القيام إلى زيدٍ على جهة النفي، على جهة نفي ذلك، والمحققون يقولون: إن التصديق لا بد أن يشمل التصور، فإنه لا يكون تصديقاً إلا بعد تصورٍ، فإذا أردت أن تُدرك نسبة القيام لزيدٍ، هذا يقتضي أن تكون قد أدركت قبل ذلك تصور المعنى المفرد لزيد، وتصور المعنى المفرد للقيام، ثم تحكم لأحدهما بآخر، فتقول: (زيدٌ قائم).

أما لو كنت لا تتصور معنى زيد، ولا تتصور معنى القيام، فلا يمكنك إثبات أحدهما آخر، أو نفي أحدهما عن الآخر، فلا بد من التصور قبل التصديق، لكن هل تصور الطرفين داخٌ في ماهية التصديق أم لا؟ هذا خلاف عند المناطقة والأصوليين وغير ذلك، فهذا لا يهمنا كثيراً، الذي يهمنا أن نفهم معنى التصور، ونفهم معنى التصديق.

بعد ذلك نقول: الأدوات التي تُستعمل في الاستفهام، سيأتينا إن شاء الله تعالى أنها تنقسم لما يُفيد التصديق، ولما يفيد التصور، ولما يُفيدهما معاً على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله -تبارك وتعالى-.

ينتقل إلى مبحث الأدوات، فيقول:

واستعملوا كليتَ لَوْ وَهَلْ لَعَلْ وحرَفَ حَضٍ أَوْ وَحَرَفَ تَحْضِيضٍ

أي استعملوا كليت، فليت هي الأصل في أدوات التمني، والأدوات الأخرى مستعملةٌ كليت، إذاً الأداة الموضوعية للتمني أصالةً هي ليت، وقد ذكرنا أمثلتها آنفاً، ويُستعمل كليت؛ أي في إفادة التمني أدواتٌ أخرى، منها: هل، ويُتمنى بها، فتُعطى حكم ليت، ويُنصب

المضارع بعدها على إضمار أن، كما قال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣] المعنى ليت لنا شفعاءً، والنكتة هنا أن يظهر المتمنى الذي لا طمع في تحصيله في صورة المستفهم عنه، الذي يمكن وجوده، وذلك إظهاراً لكمال العناية به، وشدة الرغبة فيه، ولا يمكننا حملها على المعنى الأصلي الذي هو الاستفهام، لما؟ لعلمنا أنه لا شفعاء لهم، ولا شفاعة لهم، فهذه هل.

وهناك لو، وتُستعمل في التمني أيضاً، وأيضاً يُنصب في جوابها المضارع على إضمار أن؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي ليت لنا كرةً، وأيضاً نكتة استعمال هذه الأداة لأجل التمني، أن يظهر الشيء الذي يُتمنى في صورة الممتنع، لما؟ لأن لو في أصلها قبل أن تُستعمل للتمني، في أصلها هي حرف امتناع الامتناع، فكأنك تُظهر هذا الشيء الذي يُتمنى في صورة الشيء الممتنع، ولا يمكن حملها على معناها الحقيقي الذي هو الشرطية لنصب الفعل بعدها.

والثالث: لعل؛ أي الثالث مما يُحمل على ليت: لعل، فأيضاً تُعطى حكم ليت، ويُنصب الفعل المضارع بعدها على إضمار أن، كما ذكرنا آنفاً، وهذا كقول، كما حكاه الله - سبحانه وتعالى - عن فرعون، حين قال: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٧] فهذا على معنى ليتني أبلغ الأسباب، ولا تُحمل على معناها الحقيقي الذي هو الرجاء؛ لأن لعل موضوعة في الأصل للرجاء لا للتمني، لما؟ لاستحالة بلوغ الأسباب، هو لا يمكنه أن يبلغ أسباب السماوات، فلذلك لا بد من حملها على التمني لا على الرجاء، ونكتة استعمالها في التمني أن يظهر الشيء الذي يُتمنى، وهو بعيد الحصول في صورة القريب الذي يُرجى حصوله؛ لإظهار كمال العناية به والشوق إليه، فهذا لعل.

وكما تُستعمل لعل في مقام التمني، أيضاً يُعكس الأمر، فتُستعمل ليت في مقام الترجي، وذلك لنكتة إبراز هذا الشيء الذي يُرجى حصوله، ويُرتقب حصوله في صورة البعيد الحصول؛ يعني عكس ما ذكرنا في الأول؛ كقول الشاعر مثلاً:

فِيَا لَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ
 نعم. ثم حرف تحضيض، أو حرف حضٍ نحو: (هلا أكرمت زيدًا) على معنى التمني،
 والعلماء يقولون: هلا هذه مركبةٌ من هل مع حرف لا، ويُمكن أن تُقلب الهاء همزةً، فيُقال:
 ألا، كما أن لو يمكن أن يُضم إليها حرف لا، أو حرف ما، فيُقال: لولا ولوما، فيتحصل لدينا
 حروفٌ أربعة هي: هلا، وألا، ولوما، ولولا، هذه الحروف تصلح كلها للتمني بها، كقولك
 مثلًا - كما ذكرنا آنفًا -: (هلا أكرمت زيدًا، هلا سافرت، لولا سافرت) هذه كلها في نفس
 درجة قولك: (ليتك سافرت، وليتك أكرمت زيدًا) إلى آخره.

إذن قال: (وحرف حضٍ) ثم انتقل للاستفهام، فقال: (والاستفهام هل... أي متى أيان)
 إلى آخره، إذن هذه أدوات الاستفهام، فذكر إحدى عشرة أداةً، وهي: الهمزة، وذكرها في
 آخر البيت، قال: (وهمزٌ علم) الهمزة، وذكر في أول هذه الأدوات: هل، فبدأها بهل، وختم
 بالهمزة، وهل والهمزة حرفان، وكل ما عدى هذين الحرفين من الأدوات المذكورة هنا هي
 أسماء.

فإذن بدأ بحرفٍ وختم بحرفٍ، وكل الأدوات الأخرى أسماء، قال:

أَيُّ مَتَى أَيَّانَ مَنْ وَمَا وَكَيْفَ أَنَّى كَمْ وَهَمْزٌ عَلِيمًا

جيد، يقسمون هذه الأدوات إلى ما يُطلب به التصور فقط، وإلى ما يُطلب به التصديق
 فقط، وإلى ما يُطلب به التصور تارةً والتصديق تارةً أخرى، فالذي يُطلب به التصور تارةً
 والتصوير تارةً أخرى هو الهمزة، فإذن الهمزة إن سُئلت هل تفيد التصور أو التصديق؟ هذا
 نقول: بحسب الأحوال.

فإذًا لها حالتان:

الحالة الأولى: أن يُطلب بها تصور المفرد؛ كإدراك المسند إليه وحده، أو إدراك المسند
 وحده؛ كقولك مثلًا: (أزيدٌ مسافرٌ أم عمرو؟) وأنت تعرف أن أحدهما مسافر، ولكنك لا
 تعرف المسافر بعينه، هل هو زيدٌ أم عمرو، فلذلك الغرض من سؤالك هو تعيين المسافر،

فتقول: (أزيدُ مسافرٌ أم عمرو؟) فيكون الجواب: زيدٌ مثلاً، فهذا في طلب تصور أو إدراك المسند إليه.

وقد يُعكس، فيكون في طلب تصور المسند؛ كقولك مثلاً: (أزيدُ شاعرٌ أم كاتبٌ؟) وأنت تعرف أن أحد الوصفين ثابتٌ له، ولكن لا تعرف ذلك الوصف على التعيين، فغرضك بالسؤال تعيين الوصف، فتُجاب مثلاً: شاعرٌ، وهكذا، فالهمزة تفيده إذا التصور، هذه حالتها الأولى، نعم، ولذلك يقولون: هي أم أدوات الاستفهام، الهمزة هي أم أدوات الاستفهام، نعم.

والحالة الثانية: أن تفيده أو يُطلب بها التصديق بنسبة سيءٍ لآخر على جهة الثبوت أو النفي، فإذا الذي نسأل عنه الآن هو: نسبة يتردد عقل المخاطب بين ثبوتها ونفيها، عقل السائل بين ثبوتها أو نفيها، هل هي متحققةٌ في خارجه أو غير متحققة، فتسأل عنها بالهمزة، كقولك مثلاً: (أقدم صديقك؟) الغالب تُستعمل في الجملة الفعلية، ولكن أيضاً يمكن استعمالها في الجملة الاسمية، لكن على جهة القلة (أقدم صديقك؟) أنت لا تسأل عن تصور القدوم، هذا المعنى المفرد للقدوم، ولا عن تصور ذات هذا الصديق، ولكنك تسأل عن نسبة القدوم للصديق، هل هذه النسبة متحققة في الخارج بعد تصورها في الذهن أم لا؟ ومثالها في الجملة الاسمية، قولك مثلاً: (أزيدُ مسافرٌ؟) فأنت تسأل عن نسبة السفر بزيد، هل هي حاصلة أم لا، ويكون الجواب: نعم زيدٌ مسافرٌ، أو نعم قدم صديقك، أو لا، إما على جهة الإثبات أو النفي. جيد.

والمطلوب بهذه الهمزة ما يليها، فيكون فعلاً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، فمثال كونه فعلاً: إذا سأل سائلٌ (أفهمتَ الدرسَ؟)، ومثال الذي يكون فاعلاً كقولك مثلاً: (أأنت عملتَ به؟)، ومثاله في المفعول قولك مثلاً: (أرضى اللهُ طلبتَ؟) هذه أمثلة الشارح صاحب حلية اللب المصون، فهذه إذاً المطلوب بها ما يليها، ولذلك قال:

والمهمزُ للتصديق والتصوير وبالذي يليه معناه حَرِي

أي جديرٌ، (بالذي يليه)؛ أي معناه معنى الهمزة، جديرٌ وحقيقٌ، معنى الهمزة ما هو؟ هو الاستفهام، جديرٌ وحقيقٌ بما يلي الهمزة، هذا معنى الكلام، (وبالذي يليه)؛ أي وبالذي لي الهمزة معناه: معنى الهمز وهو الاستفهام، حي: أي جديرٌ وحقيقٌ، نهم. هذه قلنا النوع الأول من الأدوات وهو الهمزة.

النوع الثاني: ما يُطلب به التصديق فقط، وهو: هل، لذلك قال:

وَهَلْ لَتَصَدِّقَ بِعَكْسِ مَا عَبَّرَ

نعم، هل للتصديق، وهل هذه التي تفيد التصديق، تختص إذا بطلب التصديق، بنسبة بين شيئين: إما على جهة الثبوت، وإما على جهة النفي، كما ذكرنا في الحالة الثانية للهمزة، وأيضاً تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، مثال دخولها على الجملة الفعلية: قولك مثلاً: (هل قدم صديقك؟) كما ذكرنا في (أقدم صديقك).

وإن شئنا أن نجعلها داخلة على الجملة الاسمية، فنقول: (هل صديقك قادم؟)، وفيهما معاً تريد السؤال عن نسبة القدوم إلى هذا الصديق، هل هي حاصلة في الخارج في الواقع؟ أم هي غير حاصلة؟ ولأن هل مختصة بطلب التصديق، فإنه يمتنع استعمالها في صورة كالتي نُمثل لها الآن، وهي قولك مثلاً: (هل قدم زيدٌ أم عمرو؟) قالوا: يمتنع هذا التركيب، لما؟ وجه المنع منه: أن ذكر هذا الذي يُسمونه معاداً أم عمرو يُفيد بحسب ما تقرر عند البلاغيين، وهو المقرر عند العرب، أن السائل عالمٌ بالقدوم، يعني (هل قدم زيدٌ؟) أن السائل عالمٌ ومصدقٌ بأصل القدوم، بأصل هذا الحكم وهو القدوم، وإنما يسأل فقط عن فاعل هذا القدوم، هل هو زيدٌ أم عمرو؟ مفهوم؟ والحال أن هل تفيد أن السائل جاهلٌ بأصل الحكم، لما؟ لأن هل لطلب التصديق.

فإذاً هذا التركيب يؤدي إلى تناقض؛ لأن هل تفيد بأثر بوضعها السؤال عن التصديق فقط، وإذا ذكرنا أن عمرو، قلنا: (هل قدم زيدٌ أم عمرو؟) ذكر المعادل يُفيد بحسب الطريقة العربية، والذوق البلاغي أن السائل مصدقٌ بأصل الحكم، وإنما يسأل عن الفاعل فقط،

فوق التناقض، لذلك قالوا: يمتنع أن تقول مثلاً: (هل قديم زيدٌ أم عمرو؟)، وإنما تقول: (هل قديم زيدٌ؟) فتسأل عنه، وهذا في الحقيقة بعض الناس لا يتنبه له، لذلك لا يفرقون في بعض الأحيان بين الهمزة وهل، وبينهما فرقٌ كما قررناه الآن. هذه الصورة ممتعة في هل.

وهناك صورةٌ ليست ممتعةً، ولكنها قبيحة في الاستعمال، وهي قولك مثلاً: (هل زيداً قابلت؟) (هل عندك أقام؟) ونحو ذلك، والجامع بين هذه التراكيب التي قلنا بقبحها، تقدّم المعمول على العامل، ووجه القبح ما هو؟ وجه القبح أن تقديم المعمول على العامل، يُفيد كما تقرر لدينا في الباب السابق القصر؛ أي تخصيص العامل بالمعمول، فحين تقول مثلاً: زيداً قابلت، فهذا يفيد اختصاص زيدٍ بهذه المقابلة دون سواه.

وإذن، فحين تسأل (هل زيداً قابلت؟) هذا السائل حين تضع هذا السؤال، السائل هنا مصدقٌ بوقوع المقابلة من الفاعل، وإنما يسأل فقط عن من اختص بهذه المقابلة دون غيره، أهو زيدٌ أم غيره؟ وحينئذٍ فتقديم المعمول على العامل يقتضي التصديق بأصل الحكم، وهل لطلب التصديق بأصل الحكم، فإذا يؤول الأمر لدينا إلى طلب حصول الحاصل، وهذا مخالفٌ للكلام البليغ، ولأصول البلاغة العربية، مفهومٌ هذا الكلام.

أي هل عندنا مفيدةٌ لمعنى أصلي، وهو طلب التصديق بأصل الحكم، وتقديم المعمول على العامل يقتضي أيضاً التصديق بأصل الحكم، فيُسأل عنه حين تقول: (هل زيداً قابلت؟) فيؤدي ذلك إلى أنك تطلب التصديق بأصل الحكم؛ يعني كأنك تطلب شيئاً حاصلاً، كأنك تطلب حصول الحاصل، وهذا نوعٌ من العادات. جيد. في ذلك قالوا: هذا التركيب قبيحٌ، والله تعالى أعلم، يعني ليس ممتنعاً؛ لأن العلة التي ذكرنا إنما تجعل التركيب مخالفاً للفصيح من الكلام، والبليغ من الكلام، ولا تجعله يعني ممتنعاً، غاية الأمر أنه قبيح، والله تعالى أعلم، هذه هل.

ثم بقي لدينا النوع الثالث من أدوات الاستفهام، وهذا النوع فيه ما يُطلب به التصور فقط، وهو بقية أدوات الاستفهام، فكل أدوات الاستفهام الأخرى تفيد طلب، أو يُطلب بها التصور

فقط، وهي هذه التي ذكر، قال:

أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَنْ وَمَا وَكَيْفَ أَنَّى كَمْ
 هذه الأدوات التسعة كلها تفيد طلب التصور فقط، مفهوم؟ على كل حال ما أدري هل نذكر معانيها، وإن كان هذا قد يطول بنا بعض الشيء، أو نشير لذلك على وجه الاختصار، مثلاً نقول: (ما) هذه للسؤال عن غير العاقل، وبعض العلماء يقولون: لغير العالم، وهذا أولى، فتشمل ما يُطلب به إيضاح الاسم وشره؛ كقولك مثلاً: (ما الغضنفر؟) فيقال لك: الأسد، وتشمل ما يُطلب به ماهية المسمى وحقيقته؛ كقولك مثلاً: (ما الإنسان؟) هذا المثال المشهور عند المناطقة، (ما الإنسان؟) فتُجيب، أو تُجاب: حيوانٌ ناطقٌ أي عاقلٌ، وهكذا، فهذه ما.

ومن مثلها لكن يُسأل بها عن العاقل، كقولك مثلاً: (من خليفة رسول الله ﷺ؟)، فتُجاب: أبو بكرٍ - رضي الله عنه وأرضاه -، ومتى هذه يُسأل بها عن الزما سواءً كان ماضياً أو مستقبلاً، تقول مثلاً: (متى قدم زيد؟) أي ما زمن قدومه؟ ويكون الجواب: أمس، أو تسأل عن المستقبل فتقول: (متى تطلب العلم؟ أو متى تحفظ هذا المتن؟) فتُجاب: في الأسبوع القادم إن شاء الله تعالى أحفظه، وهكذا.

وأيان هذه يُسأل بها عن الزمان المستقبلي خاصةً، فتقول مثلاً، أو يقول القائل مثلاً: (أيان ينضج هذا الثمر؟) فتُجاب: بعد شهرٍ، أو بعد شهرين، ومنه قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦]، فاستعملت هنا في موضع التفخيم والتهويل.

وأين يُسأل بها عن المكان، فتقول مثلاً: (أين المسجد؟ أو أين ذهبت؟) وكيف يُسأل بها عن الحال، فتسأل مثلاً: (كيف صحتك؟) أو (كيف وجدت المريض الذي عودته؟) وهكذا، وأن لها استعمالان في الحقيقة، تُستعمل بمعنى كيف؛ كقول الله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، كيف يكون له ولد، فهذه على معنى كيف، وتُستعمل بمعنى من أين، كما في القرآن الكريم: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي من أين لك هذا الذي أجده عندك من الرزق؟.

وكم هذه للسؤال عن العدد المبهم، ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، وفي قول القائل مثلاً: (كم عمرك؟) أو (كم كتاباً قرأت؟) وهكذا، وأيُّ هذه يُطلب بها تعيين واحدٍ مما أُضيفت إليه ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]، فيكون الجواب: الفريق الفلاني المؤمنون، المفلحون، وهكذا، فالجواب يكون بتعيين واحدٍ من المضاف إليه، وهي أيُّ هذه تكون للزمان، وتكون للمكان هذا بحسب ما أُضيفت عليه، وتكون للحال، ولكون للعدد، وهكذا.

فهذه الأدوات التسعة التي لطلب التصور فقط، وهي:

أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَنْ وَمَا وَكَيْفَ أَنَّى كَيْمٌ
وأما الهمزة (وهمزٌ علماً) الهمزة ذكرناها آنفاً، قال:

والهمزُ للتصديق والتصوير وبالذي يليه معناه حَرِي
وَهَلْ لِتَصْدِيقٍ بَعْكَسٍ مَا غَبَرُ ولفظُ الاستفهام ربّما عَبَرُ
لأمرٍ استبطاءٍ أو تقريرٍ تعجّبٍ تهكّمٍ تحقيرٍ

إلى آخر ما قال، (ربّما عَبَرُ)؛ أي ربما تجاوز، معنى ذلك أن لفظ الاستفهام يمكن أن يتجاوز يعبر، يمكن أن يتجاوز معنى الاستفهام إلى معنى آخر من هذه المعاني التي يذكرها، التي قد أشرنا لها آنفاً، فهذه المعاني أولها: الأمر، أي لفظ الاستفهام قد يُستعمل في الأمر، كما في قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]

معنى ذلك: انتهوا، هذا أمرٌ بالانتهاء عما يفعلونه، وفي قوله تعالى: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل

عمران: ٢٠] أي أسلموا، وهكذا، فهذا المعنى الأول وهو الأمر.

المعنى الثاني: الاستبطاء؛ كقولك لمن دعوته فأبطأ في الإجابة: (كم دعوتك؟) يعني مثلاً شخصٌ دعوته مرةً ومرتين وثلاثاً، فتقول: (كم دعوتك؟) وأنت لا تريد أن تسأل عن عدد هذه الدعوات التي دعوته إياها، ولكن أنت تريد أن تستبطأه؛ أي تُظهر أنه تلكأ في الإجابة، ولم يُسارع إليها.

وبعد الاستبطاء قال: التقرير، والتقرير معناه حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، كما في قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] فحمل الاستفهام على حقيقته ممتنع، هذا ببداهة العقول؛ لأن هذا قول الله - سبحانه وتعالى -، هذا ليس استفهاماً على الحقيقة، وإنما المقصود حمل المخاطب وهو محمد ﷺ على الإقرار والاعتراف، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وفي قوله تعالى أيضاً في قصة موسى - عليه السلام -: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨] هم يعلمون هذا، يعلمون أنهم ربوه فيهم وليداً، ولا يستفهمون عن ذلك، وإنما يريدون حمل المخاطب على الإقرار بشيء معروف لديه ولديهم.

ثم التعجب، كيف قال: قال: أليس كذلك، نعم.

لأمر استبطاءٍ أو تقريرٍ تعجبٍ.....

التعجب كما في قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] ليس الغرض الاستفهام، وإنما الغرض أن يقع التعجب من هذه الحال التي في هذا الرسول، فهم يتعجبون، يعني هم يريدون أن يكون الرسول ملكياً لا يأكل الطعام؛ أي ولا يقع منه ما يقع من آكل الطعام من الحاجة إلى قضاء الحاجة ونحو ذلك، (وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ) كغيره من الناس، فهم لا يستفهمون وإنما يتعجبون، وكقول الله تعالى على لسان سليمان - عليه السلام -: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠] هذا تعجب.

قال: (تعجبٍ تهكمٍ تحقيرٍ) التهكم والاستهزاء: كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أَصْلَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود: ٨٧] هذا ليس استفهاماً على معناه الحقيقي، وغنما المقصود الاستهزاء والسخرية والتهكم.

التحقير؛ كقول شخصٍ لآخر يريد أن يُحَقِّرَ شأنه، فيقول له: (من أنت؟) وهو يعرف من هو، لكن يريد أن يستخف به ويزدري لحاله، (من أنت؟)، قال: (تنبيه استبعادٍ أو ترهيبٍ) التنبيه المقصود التنبيه على ضلالٍ، كما في قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾

[التكوير: ٢٦] ليس الغرض الاستفهام عن مكان الذهب، وإنما المراد تنبيههم على أنهم ضالون، وأنه لا مفر لهم من عذاب الله - سبحانه وتعالى -، فهذا العذاب لاحقٌ بهم حيث ما ذهبوا، وحيث ما فروا، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] ليس لكم عن عذاب الله مكان ذهابٍ، طيب.

ثم الاستبعاد، نعم، الاستبعاد كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان: ١٣]، فالمقصود بهذا التركيب استبعاد تذكركم، بدليل قوله: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان: ١٣] كأنه يقول لهم: مين أين لهم التذکر والاعتبار والرُجوع إلى الحق، وقد جاءهم رسولٌ واضح الحُجة، ومع ذلك أعرضوا عنه، فهذا استبعادٌ لتذكركم واعتبارهم. الاستبعاد والترهيب.

الترهيب مثل ماذا؟ قال: الترهيب، نعم الترهيب هو التخويف، كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] هذا لأجل التخويف، تخويفهم، تخويف المخاطبين بما وقع لغيرهم، أي الأولين، قال: إنه ما وقع للأولين، يُخاف حصولهم لغيرهم من المخاطبين.

ثم الإنكار، قال: (إنكارٍ ذي توبيخٍ أو تكذيبٍ) الإنكار كقولك مثلاً لمن يشرب الخمر: (أتشرب الخمر؟) أنت ما تسأله، وليس الاستفهام على حقيقته، وإنما تريد أن تنكر هذا الفعل، وأن تنكر على هذا الفاعل فعله، فيسمى الاستفهام حينئذٍ إنكارياً، والاستفهام الإنكاري نوعان: إما توبيخي، وإما إبطائي تكذيبي، بعضهم يسمونه إبطائي، وآخرون يسمونه تكذيبياً.

صنفعدنا نوعان في الإنكار: التوبيخي هو على أمرٍ وقع فيما مضى، بمعنى ما كان ينبغي، فأنت توبخ مخاطبك، أو على أمرٍ خيف وقوعه في المستقبل؛ أي بمعنى لا ينبغي أن يكون، فمثال ذلك، مثال الأول: قولك لمن وقع في إثمٍ أو فاحشة، تقول له: (أعصيت ربك؟) أي ما كان ينبغي أن تعصي ربك، والثاني لشخصٍ يريد أن أو يعزم على أن يقع في إثمٍ أو معصية، فتقول له: (أتعصي ربك؟) أي لا ينبغي أن يقع منك هذا العصيان، هذا الإنكار التوبيخي.

وأما الإنكار الإبطالي، وهو الذي سماه الناظم تكديباً، فيكون أيضاً في أمر مضى، بمعنى لم يكن، أو سيأتي بمعنى لن يكون، وذلك كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء: ٤٠] أي لم يكن هذا الاتخاذ، ولم يكن هذا الإصفاء، وأنتم كاذبون في دعواكم هذه - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -، فإذا المراد هنا تكديبهم في دعواهم هذه، فهذا في الأمر الذي مضى.

وأما في الأمر الذي سيأتي، فكقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أَنْزَلْنَا مُكْمُوها وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: ٢٨] الضمير يرجع على الحجة؛ أي أنكروهاكم ولنزلمكم على قبول هذه الحجة، حال كونكم كارهين لها، هنا لن يكون هذا الإلزام لن يكون، مفهوم؟ والذي أنا مطالبٌ به، هذا كلام النبي، والذي أنا مطالبٌ به أن أعلمكم وأرشدكم وأبين لكم، أما الإلزام فلا يمكنني أن ألزمكم بشيء بحجة أنتم كارهون لها، فهذا معنى التكذيب وهو كما قلنا: الإنكار الإبطالي، وهذا معنى قول الناظم: (إنكار ذي توبيخ أو تكذيب).

وقد داهمنا الوقت، فنقف عند هذا القدر إن شاء الله تعالى، وبقي لنا قول الناظم:

وقد يجي أمراً ونهياً ونداً
في غير معناه لأمرٍ قَصِداً
وصيغة الإخبار تأتي للطلب
لفألٍ أو حرصٍ وحمَلٍ وأدبٍ

هذا إن شاء الله تعالى نذكره في الدرس المقبل، ثم نشرح في الباب السابع الذي هو الفصل والوصل، وما بقي لنا من علم المعاني إلا بابان صغيران، هما: الفصل والوصل، وبعده باب الإيجاز والإطناب والمساواة، وبعد ذلك نتقل إن شاء الله تعالى إلى علم البيان، وهو العلم الثاني من علوم البلاغة، نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا من المرحومين، وأن ينصر إخواننا المجاهدين في كل مكان في فلسطين، وفي غيرها من بلاد الإسلام، وأن يوفقنا لنصرتهم بما نقدر عليه، وأن يعذرنا ويغفر لنا تقصيرنا في مثل هذه الأمور، أسأل الله - سبحانه وتعالى - الثبات لي ولكم على السنة والإسلام، وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.

الدرس السادس عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار اللهم أجرنا من النار. هذا الدرس السادس عشر من سلسلة شرح الجواهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون في علوم البلاغة المعاني، والبيان، والبديع، ونحن في أواخر الباب السادس من علم المعاني، وهو الباب المعقود للكلام على الإنشاء، فنشرح البيتين الأخيرين من هذا الباب، ثم نتقل إلى الباب السابع المعقود للفصل والوصف.

يقول الناظم رَحِمَهُ اللهُ في آخر الباب السادس:

| | |
|------------------------------|---------------------------------------|
| وقد يجي أمرٌ ونهيٌ ونِدا | في غيرِ معناه لأمرٍ قُصِدا |
| وصيغَةُ الإخبارِ تأتي للطلبِ | لِقَالٍ أَوْ حِرْصٍ وَحَمَلٍ وَأَدَبِ |
| (الباب السابع: الفصل والوصل) | |
| الفصل ترك عطف جملة أتت | من بعد أخرى عكس وصلٍ قد ثبت |
| فأفصل لدئ التوكيد والإبدال | لِنُكْتَةٍ وَنِيَّةِ السُّؤَالِ |
| وعدم التشريك في حكم جرى | أَوْ اخْتِلَافِ طَلَبٍ وَخَبَرِ |

وَفَقْدِ جَامِعٍ وَمَعِ إِهَامٍ
وَصِلَ لَدَى التَّشْرِيكِ فِي الإِعْرَابِ
وَفِي اتِّفَاقٍ مَعَ الاتِّصَالِ
وَالوَصْلِ مَعَ تَنَاسُبِ فِي اسْمٍ وَفِي
عَطْفِ سِوَى المقصودِ فِي الكَلَامِ
وَقَصْدِ رَفْعِ اللَّبْسِ فِي الجَوَابِ
فِي عَقْلِ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خِيَالِ
فِعْلٍ وَفَقْدِ مَانِعٍ قَدْ اصْطَفَى

هذا الباب المتعلق بالفصل والوصل، أما مبحثنا اليوم فقد ذكرنا آنفا تعريف الإنشاء، وذكرنا الكلام وذكرنا القلم وأنه استدعاء ما يحصل وذكرنا أقسامه من أمر ونهي ودعاء ونداء وتمني واستفهام، وذكرنا أدوات الاستفهام وشيء من البحث في الأمر والنهي ونحو ذلك من الأمور التي ذكرنا آنفا.

بقي لنا هنا مبحث كنا قد أشرنا إليه إشارة عابرة وهو أن هذه الأقسام من أمر ونهي ونداء قد تأتي في غير المعاني الحقيقية الأصلية لها، وذلك لنقطة المقصودة بالأصالة، فهذا معني قول الناظم: وقد يجيء حذف الهمزة للتخفيف.

قال: وقد يجيء أمر ونهي ونداء في غير معناه لأمر قصد، فالأمر فصيح الأمر يمكن أن تخرج عن معانيها الحقيقية إلى بعض المعاني الأخرى تفهم من سياق الكلام، من هذه المعاني الدعاء كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ﴾ [النمل: ١٩].

فأوزعني هنا أمر لأنه فعل الأمر من جهة النحو هو فعل أمر، لكن يدل على الدعاء، ويفيد الالتماس أيضًا وقد ذكرنا أن الالتماس ما كان بين ندين متساويين في المقام والرتبة والسن ونحو ذلك، وقد يكون الأمر أو قد تأتي صيغة الأمر للتهديد إذا استعملت في مقام عدم الرضا بالشيء المأمور به، وذلك كما في قول الله عز وجل: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] فهذا ليس أمرًا وقرينة ذلك أن هذا العمل أن أمرهم بأن يعملوا ما شاءوا ليس أمرًا مرضي الله عز وجل ولا مرغوب فيه.

فهذا إذا محمول على التهديد لا على حقيقة الأمر، وقد يراد بصيغة الأمر التعجيز،

كقول الشاعر:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

يا بكرة أنشروا لي كليب يا كليب أين أين الفرار
 فإعادة الحياة لكليب ليست في طاقة المخاطبين ولا في وسعهم، فالمراد تعجيزهم في ذلك وهذا قد ذكرناه آنفاً، وأيضاً قد يراد بصيغة الأمر التسخير إذا استعملت هذه الصيغة في سياق يكون المأمور فيه منقاد لما أمر به كقول الله عز وجل: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] وقد يراد به الإباحة، إذا استعملت صيغة الأمر في مقام يتوهم المخاطب عدم جواز الإتيان بالشيء حرمه الإتيان بالشيء، فيؤتى بالصيغة بإفادة إباحة هذا الشيء، فقول الله عز وجل: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فالمراد بيان إباحة الأكل والشرب في ليل رمضان أو في ليل الصيام، وقد يراد بصيغة الأمر التسوية بين الشئين إذا كان المقام يتوهم المخاطب فيه أن أحد الطرفين أرجح من الطرف الآخر؛ فيؤتى بالصيغة لإفادة أن الطرفين معاً متساويين كقول الله عز وجل: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦] أي؛ هما سيان وكقول الله سبحانه وتعالى: ﴿انْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣] فهذا يبين التسوية بين الحالين.

وقد يؤتى بصيغة الأمر للامتنان كما في القرآن الكريم ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١١٤] والله عز وجل يمتن على عباده بما حباهم من النعم والآلاء، وقد يراد بالأمر أو بصيغة الأمر التمني، إذا استعملت هذه الصيغة في معنى لا يطمع في تحصيله كقول امرؤ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي لصبح وما الإصباح منك بأمثل
 فلا وجه لأن يأمر الليل بشيء فالليل ليس مما يؤمر أو ينهى، وإنما الشاعر يتمني أن يكون هذا الليل أقصر مما عليه وأن ينجلي بصبح ليتخلص الشاعر من أمور السهر وما في الليل من آلام وأحزان وهكذا، وقد يراد بالأمر الإكراه، وقد يراد به الأذن، وقد يراد به الإرشاد وغير ذلك مما يعلم من مواضعه، وقد اعتنى الأصوليون خاصة بتحصيل هذه المقامات وهذه المعاني التي تصرف صيغة الأمر إليها، فكتب الأصول الجامعة تجدها مفصلة لهذا الأمر كجمع الجوامع للسلكي ونحو ذلك.

هذا الأمر قال: أمراً ونهياً، النهي كذلك قد يصرف من المعنى الأصلي إلى بعض المعاني التي تفهم من سياق الكلام، منها الدعاء إذا كانت هذه الصيغة واردة في سياق الخضوع والاستعطاف كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] هذا دعاء، وقد يكون للالتماس كما ذكرنا في الأمر.

إذا كان المتكلم ندا للمخاطب، كأن تقول لمخاطبك وهو نذك في سنه ومقامه أن تقول له مثلاً: "لا تخرج من البيت" فهذا التماس، وقد يراد بالنهي التهديد كقول السيد لعبده الذي خرج عن طاعته "لا تمتثل أمري" فهذا تهديد وليس نهي.

والدليل هو القرينة الخارجية التي تدلنا على أن السيد لا يمكنه أن ينهى عبده عن امتثال أمره، بل عكس ذلك هو الصحيح، فهو في الأصل يريد أن ينهيه عن عصيان أمره، يريد أن يأمره بامتثال أمره، فكأنه يقول له: "لا تمتثل أمري" أي؛ كأنه يقول "إن أنت لم تمتثل أمري فسيأتيك من العقوبة ما يضرك وما يسوقك" فهذا تهديد وليس نهي.

وقد ترد صيغة النهي للإرشاد كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] فهذا إرشاد إلى أنه ينبغي عدم التدخل في أمور لا يسر العلم بها، وقد يراد بها التيسير كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧] أي لا فائدة من الاعتذار اليوم، وقد يراد به التمني كقول الشاعر مثلاً: "يا ليل قل، يا نوم جل، يا صبح قف، لا تطلعي" هذا ليس مستعملاً في حقيقته في حقيقة النهي، فالصبح لا يؤمر ولا ينهى وإنما الغرض التمني، أي يطلب من الصبح عدم الطلوع، معناه أنه يتمنه أن لا يطلع الصبح، ليدوم ما في الليل من مسرات بخلاف ما ذكرنا آنفاً من بيت امرؤ القيس وهكذا.

وأما النداء فهو أيضاً يأتي في بعض المعاني غير المعنى الأصلي الذي هو طلب الإقبال، فهناك معاني أخرى منها الإغراء وهو الحث على التزام الشيء والتمسك به، كما لو خاطبت شخصاً مثلاً جاء يتظلم فتخاطبه وتقول له: "يا مظلوم" وهنا ليس الغرض أن تطلب إقباله عليك، فهذا المعنى الأصلي من نداء غير مراد، لأن الإقبال حاصل أصلاً، فالشخص

قد أقبل عندك فلا معنى لأن تطلب شيء حاصل، وإنما الغرض إغراء المخاطب أي أن تحسه على زيادة التظلم وإظهار الشكوى وبيان الحال، فتقول: "يا مظلوم" وتتعمد ذكر هذا اللفظ لفظ المظلوم الذي فيه من الإغراء على التظلم ما فيه، وأيضاً من المعاني الاستغاثة والندبة وهذا يعرف في علم النحو، فإن لذلك صيغ معروفة عندهم، كقولك مثلاً في الاستغاثة: "يا لله للمسلمين" ونحو ذلك أو ما ورد في التاريخ من قول قائلة: "ومعتصماه" ونحو ذلك، ومما كان منه جائز وغير جائز يعني من جهة الفقه، الذي يهمننا الآن هو من جهة البلاغة، قد يكون غير جائز من جهة الفقه أو من جهة الشرع، لكن كلامنا عنه الآن من جهة البلاغة ومن جهة المعاني اللغوية.

وقد يراد بالنداء مثلاً الاختصاص وهو تخصيص الشيء من بين أمثاله بما نسب إليه، كأن يقول شخص مثلاً: "أنا أكرم الضيف أيها الرجل" يقصد بذلك أنه مختص من بين الرجال بإكرام الضيف، وهكذا.

وأيضاً من المعاني على كل حال الشارح صاحب حلية اللب المصون، ما ذكر من هذه المعاني إلا معني واحد هو الإغراء، لكن هناك معاني أخرى يذكرها أهل البلاغة، ويصعب أن نحيط بها إحاطة تامة، فلذلك إنما نذكر بعضها من أراد التوسع يرجع إلى كتب البلاغة، فإنها تذكر من ذلك ما أغفلناه هنا، هذا بالنسبة للنداء.

قال: وصيغة الإخبار تأتي للطلب لسأل أو حرص وحمل وأدب طيب، صيغة الإخبار معني ذلك أن صيغة الخبر قد يقصد بها خبر وذلك لنقطة، أن تكون صيغة الجملة صيغة خبرية ولكن يكون المقصود بها طلبية، وهذا معني قولهم: هذه مثلاً سنة خبرية لفظاً إنشائية أو طلبية معني، وذلك يكون لأسباب وأغراض ذكر منها الفأل والحرص والحمل والأدب هذه أربعة؛ فالفأل معناه التفاؤل كأن تقول مثلاً: "وقفنا الله لما فيه رضاه" فالمقصود هنا طلب التوفيق والأصل إن أردت أن تطلب التوفيق أن تقول: "اللهم وفقنا لما فيه رضاك" فتأتي بصيغة الأمر الدالة على الدعاء.

لكن هنا أورد بصيغة الخبر والسبب في ذلك التفاؤل، فجاء بصيغة فعل الماضي التي تدل على أن الشيء قد وقع، وأن هذا التوفيق قد وقع وحصل، وذلك وفاء بتحقيقه، فلاجل التفاؤل تأتي بهذه الصيغة كأن المطلوب قد تحقق، وأما الحرص فمعناه إظهار الحرص في وقوع الشيء، كـ لو قال شخص مثلاً: شخص استوطأك ومعنى استوطأك أنه قرر عليك النداء مرارا طالب في ذلك أن تسرع في إتيانه فتجيبه وتقول: "أتيتك" فهذا لأجل إظهار الحرص على الوقوع، فكأنه لشدة حرص هذا المنادى على إتيانه، فإنه يأتي بهذه الصيغة الخبرية مستعملاً إياها في الطلب هكذا قرره بعض علماء البلاغة في هذا الموضوع وذكروا هذا المثال، وإن كانت الحقيقة في هذا المثال لا يسمو لشيء من التأمل والنظر، لكن هكذا ذكروه والله أعلم.

وقد يبحث عن مثال آخر يكون أظهر وأسلم من الاعتراض، هذا إظهار الحرص، والثالث قال: وحمل وأدب نعم، هذا معناه مثلاً يعني معناه أن تحمل مخاطبك على الفعل بلفظ مثال ذلك أن تقول لشخص: لا يحب تكذيبك تقول له: "تأتينا غدا" فهذا الشخص لأنه لا يحب تكذيبك، فإنه يأتيك فعلاً غداً أي؛ يحقق مطلوبك.

كان بإمكانك أن تأتي بالصيغة الطلبية فتقول له: "أتينا غدا" ولكن في هذا الأمر شيء من العنف، وأن تريد أن تحمله على المجيء بلطف، فتأتي بهذه الصيغة الخبرية لتحمله على الإتيان إليك ولكن بلطف لما؟ لأنك تعلم أنه معتاد أن يصدقك، فهذا الحمل.

وأما التأديب فمعناه أنك تحاول اجتناب صيغة الأمر مع مخاطب تحترمه وتقدره وتريد أن تتأدب معه، فتقول له مثلاً مخاطب الأمير تقول له مثلاً: "الأمير يقضي حاجاتي" بدلاً من أن تقول: "أيها الأمير اقضي حاجاتي" بصيغة الأمر، فتقول "الأمير يقضي حاجاتي" هذا إتيان بصيغة الخبر مع إفادة الطلب لأجل غرض التأديب والله أعلم.

وبذلك انتهينا من الإنشاء ومنتقل إلى الفصل والوصل، هذا الباب السابع المعقود للفصل والوصل، والفصل في اللغة هو القطع، تفصل الشيء عن الآخر تقطعه عنه، وأما في

الاصطلاح فالفصل هو ضد الوصل، والوصل هو عطف جملة فأكثر على أخرى. فإذا كان الفصل ضده، فالفصل إذاً هو ترك هذا العطف، أي ترك عطف جملة على أخرى، والكلام إنما هو في العطف بالواو لا غير، لما لأن الواو لمطلق الجمع؛ فيقع فيها لأجل ذلك الاشتباه، يعني لما نقول لمطلق الجمع من جهة المعنى وأيضاً من جهة الوظيفة النحوية، فالواو للتشريك في الإعراب بمعنى أنه تأتي بلفظ وتأتي بلفظ بعده معطوف عليه بالواو لأجل تشريفه معه في إعرابه، فإن كان الأول مرفوعاً كان الثاني مرفوعاً، وإن كان منصوباً كان الثاني منصوباً وهكذا.

فهذا تشريك في الإعراب، هذا من جهة الوظيفة النحوية، أما من جهة المعنى فالواو لمطلق الجمع، ولما كانت لمطلق الجمع؛ فلا بد إذاً من معنى يجمع بين العطفين يصحح هذا العطف أو يحسنه بخلاف حروف العطف الأخرى، فحروف العطف الأخرى مع كونها تفيد التشريك في الإعراب، فإنها تفيد معنى آخر، فالفاء مثلاً تفيد الترتيب مع التعقيب، وثم تفيد الترتيب مع التراخي، والتراخي في الزمن، وأو تفيد التخيير والإباحة. فإذاً هذه الحروف العاطفة تفيد التشريك في الإعراب، وتفيد معنى آخر، فنحن إذاً الأمر عندنا سهل مع هذه الحروف إذا تحقق هذا المعنى الآخر، فإن العطف يكون مطلوب، وإن لم يتحقق هذا المعنى الآخر، كان العطف غير مطلوب.

أن في الواو عندنا فيها إشكال، لأنها مطلق الجمع فمتى يصح الوصل ومتى يصح الفصل ومتى يحسن أحدها ويقبح الآخر؟ وهذا من دقائق علم البلاغة ولا يمكن للشخص للمتكلم للغة العربية أن يوفق إلى تمييز مواضع الفصل ومواضع الوصل؛ إلا أن كان قد أوتي ذوق لغوي رفيع وقريحة وقادة وذكاء ظاهر، ودرية لأساليب العرب في كلامهم؛ وإلا إن لم يكن عندهم هذا فإنه لا يعرف مواضع الوصل من مواضع الفصل حتى قالوا: هذا الباب الذي هو باب الفصل والوصل من أغمض أبواب علم المعاني، وحتى سئل بعض العلماء عن البلاغة ما هي؟ فقال: معرفة الفصل والوصل هذا مبحث مهم جداً.

والحقيقة ما سنذكره هنا إنما هو تقريب لمواضع الفصل والوصل ولهذا المبحث، وإلا فهو مبحث دقيق فيه غموض وفيه كثير من الأشياء المرتبطة بالذوق وبالسمع من العرب، كعندك علم البلاغة لكن هذا مبحث أكثر من غيره، لكن نحن نحاول أن نقرب ونأتي بالقواعد، نحاول الإتيان بالتنزيل.

يقول الناظم: الفصل ترك عطف جملة أتت من بعد أخرى عكس وصل قد ثبت، هذا المعنى واضح، هذا التعريف للفصل والوصل، فالوصل هو العطف، والفصل هو ترك العطف جيد، **الآن يبدأ بذكر مواضع الفصل، فيقول:**

| | |
|---|--|
| فَأَفْصَلُ لَدَى التَّوَكُّيدِ وَالْإِبْدَالِ | لِنُكْتَةِ وَنَيْتَةِ السُّؤَالِ |
| وَعَدَمِ التَّشْرِيكِ فِي حُكْمِ جَرِي | أَوْ اخْتِلَافِ طَلْبًا وَخَبْرًا |
| وَفَقْدِ جَامِعٍ وَمَعِ إِيهَامِ | عَطْفِ سِوَى الْمُقْصُودِ فِي الْكَلَامِ |

هذه مواضع الفصل، أول هذه المواضع من مواضع الفصل قال: التأكيد فافصل لدي التوكيد.

إذاً معنى التوكيد أن يكون عندنا جملتان وتكون الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى، إما تأكيداً لغوياً، وإما تأكيداً معنوياً، فالتأكيد اللفظي بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو نفسه مضمون الجملة الأولى، لكن لأجل دفع توهم الغلط أو السهو في الجملة الأولى، فيؤتى بهذه في الجملة الثانية كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهْلَهُمْ رُويِدًا﴾ [الطارق: ١٧] فصل بين الجملتين فمهّل الكافرين أمهلهم رويداً بحرف العطف فصل بين الجملتين لأن الجملة الثانية أمهلهم رويداً، هي بمثابة التأكيد اللفظي من الجملة الأولى.

أما التأكيد المعنوي فإن يحترز المفهومان بين الجملتين، ولكن يلزم من تقرر معني إحداهما تقرر معني الأخرى، والغرض هو دفع توهم التجوز في الجملة الأولى، الجملة الأولى فيها إيهام بوجود التجوز، فلدفع هذا التوهم يؤتى بالفصل، يعني يأتي بالجملة الثانية

بصيغة التأكيد المعنوي في الفصل، وهذا كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

فإذا قصر بين الجملتين، لأن الجملة الثانية بمنزلة التأكيد المعنوي للجملة الأولى لما؟ لأن مفهوم الجملتين مختلف ما هذا بشر إن هذا إلا ملك كريم، ومفهوم الجملة الثانية مقرر لمضمون الجملة الأولى بمعنى؛ إذا كان يوسف عليه السلام ملك لم يكن بشر.

فإذا إثبات كونه ملك تحقيق وتأكيد لنفي كونه بشر، ما هذا بشر إن هذا إلا ملك كريم المفهوم بين الجملتين مختلف، فالأولى فيها نفي بشرية، والجملة الثانية فيها إثبات ملكيته، فالمفهوم يختلف لكن الثانية محررة للأولى؛ لأنه يلزم من كونه ملكا نفي كونه بشر، هذا بخلاف الجملة الأولى التي ذكرنا الآية الأولى: ﴿فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُلَهُمْ رُؤِيدًا﴾ [الطارق: ١٧] فإن معنى فمهل الكافرين هو نفس معنى أمهلهم رويدا.

فإذا المعني واحد فيكون من باب التوكيد اللفظي، إذا لعله تبيين الآن الفرق بين التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي، التوكيد اللفظي فيه يكون مضمون الجملة الأولى هو نفسه مضمون الجملة الثانية بخلاف التوكيد المعنوي؛ فيبينهما بين الجملتين خلاف في المعني طيب هذا التوكيد.

ثم الإبدال جيد الإبدال معناه أن تكون الجملة الثانية بدلا من الجملة الأولى، البديل بالمعني المذكور عند النحاة، كيف ذلك؟ تكون الجملة الأولى قاصرة في معناها أو فيها شيء من الخفاء، فتأتي الثانية بتمام المعني أو تكون هي أوفي بالمعني من الجملة الأولى.

ومن المعلوم أن البديل عند النحاة ينقسم إلى أقسام ثلاثة، هي:

• بديل بعضي.

• وبديل اشتمالي.

• وبديل كلي.

هذه الأنواع تأتي إليها الآن في الجمل طيب وبالمثال يتضح المعني.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

النوع الأول: - بدل البعض مثاله يقولون قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿٥٦﴾ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٤] فصل بين الجملتين، الجملة الأولى أمدكم بما تعلمون والجملة الثانية أمدكم بأنعام، ما أتى بحرف العطف لا يقل: وأمدكم بأنعام قالوا لم؟

لأن الثانية بمثابة بدل البعض من الأولى، لأن المعني المراد هو بيان نعم الله سبحانه وتعالى وإيضاح هذه النعم وبيانها؛ فالجملة الأولى ليس فيها تعداد هذه النعم، ولا ذكرها على جهة التفصيل، بخلاف الجملة الثانية التي هي أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون، ففيها تفصيل هذه النعم، فإذا الجملة الثانية تفي بالمعني أكثر من الجملة الأولى التي إنما تدل على المعني إجمالاً.

فكأن الجملة الثانية بدل بعض من الأولى، لم هو بدل بعض؟

لأن ما ذكر في الجملة الثانية من النعم، بعض ما ذكر في الجملة الأولى، لأن هذه النعم التي هي الأنعام والبنون والجنات والعيون هي بعض من مما تعلمون، أو لا يقول: أمدكم بما تعلمون ثم فصل وذكر بعض هذا الذي تعلمون، فذكر منه الأنعام والبنين والجنات والعيون، فهذا بمثابة بدل بعض طيب.

ثم هنالك بدل الاشتمال، وهو كقوله سبحانه وتعالى هنا البدلي أظنه واضح أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون هذا واضح طيب.

الآن بدل الاشتمال في قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٥٦﴾ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠-٢١] الجملة الثانية أوفى في تأدية المعني المقصود من الجملة الأولى، والمعني المقصود ما هو؟ هو حث المخاطبين على إتباع الرسل، الجملة الأولى فيها أمرهم بذلك اتبعوا المرسلين لكن الجملة الثانية فيها أن المخاطبين لا يختارون مع هؤلاء الرسل شيء من دنياهم لما؟ لأن هؤلاء المرسلون لا يسألون أجراً. فإذا لم تعطوهم أجراً ولم تخسروا شيء من دنياكم ولا من مالكم إذ أنتم أتبعتم المرسلين وبالمقابل فسوف تحصلون خيراً أخروياً كبيراً جداً لما؟ لأن فيها وهم مهتدون.

فإذا الجملة الثانية تفصل أكثر، ولما قلنا أنها بدل اشتمال لما؟ لأن إتباع الرسل الذي ذكر في الجملة الأولى اتبعوا المرسلين يتضمن هذا الإتيان الذي فيه الهداية وفيه عدم الخسران لأجل عدم سؤال الأجر في الدنيا، فإتباع المرسلين هذا شامل لهذا الإتيان المخصوص الذي هو مقرون بالهداية وبالسعادة الدنيوية والأخروية، فهذا من قبيل بدل الاشتمال، ومثله قول الشاعر: أقول له ارحل لا تقيمن إلا فكن في السر والجهر مسلما يقول له: أنت ظاهر ك وباطنك على طرفي نقيض، فارحل ولا تقم بيننا، وإلا فأقل شيء إن لم تستطع ذلك فعلى الأقل كون على ما يكون عليه المسلم من موافقة بين ظاهره وباطنه، وإلا كن في السر والجهر مسلما، الشاهد قوله ارحل لا تقيمن عندنا، لا قال ارحل ولا تقيمن عندنا لأن الجملة الثانية بدل من الجملة الأولى ارحل لا تقيمن عندنا.

قالوا: وهي بدل اشتمال لم؟

لأنها أوفى في تأدية المراد الذي هو إظهار كراهية كرامة هذا المخاطب مفهوم، وفيها تأكيد ليس في الأولى لأن الأولى ارحل أمر، أما الثانية ففيها تأكيد نون التوكيد لا تقيمن عندنا، وإنما هو اشتمال لأنه في حال متضمن عدم الإقامة ومشمول على عدم الإقامة، وقد يشتمل عند بعض الناس أن يكون هذا بدلي الكل إذا اعتبرنا أن مفهوم الارتحال هو نفسه مفهوم عدم الإقامة، لكن في الحقيقة بينهما فرق فالارتحال شامل لعدم الإقامة نعم، لأنه قد ترتحل لا تقيم ولكن هذا يشمل معني آخر هو أنك تذهب إلى مكان آخر أو غير ذلك.

ثم بدل الكل وذلك كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوْلُونَ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨١-٨٢] فأبدلت كلمة قالوا الثانية من جملة قالوا الأولى، بل قالوا مثل ما قال الأولون ماذا قالوا؟ قالوا أئذا متنا وكنا ترابا إلى آخره، والثانية مفصلة للمقول فهي أوفى من الأولى في تأدية المعني المقصود، وهي بدل كل لما؟ لأن الجملتين بمعني واحد، قالوا مثلما قال الأولون، قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما، فالمقول في الأولى هو نفسه المقول في الثانية.

وإنما الفرق بين الجملتين إنما هو في الإجمال والتفصيل، فالأولى أجملت المقول والثانية فصلت هذه المقولة، هذا إذا ما نقوله في الإبدال.

قال: والإبدال لنكتة ونية السؤال، نية السؤال معني ذلك أن تكون الجملة الثانية جوابا لسؤال نشأ عن الجملة الأولى، بعبارة أخرى لما ينطق المتكلم بالجملة الأولى، فإنه ينشأ عن هذه الجملة سؤال، فيؤتى بالجملة الثانية جوابا لهذا السؤال، وتفصل الجملة الثانية عن الجملة الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال.

ويشمل هذا أمور ثلاثة:

- فإما أن يكون السؤال الناشئ عن الجملة الأولى سببا عاما للحكم.
- وإما أن يكون سببا خاصا للحكم.
- وإما أن يكون عن غيرهما أي لا عن سبب عام أو عن سبب خاص.

مثال ذلك:

في الصورة الأولى، التي هي أن يكون السؤال عن سبب عام للحكم الذي تضمنته الجملة الأولى بمعنى أن السائل يجهل السبب من أصله كقول الشاعر:

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

الشاهد عليل سهر، التقدير الجملة الأولى هي عليل تقديرها أنا عليل، فصلت عن الجملة التي بعدها لما؟ لأنك حين لأن الشاعر حين قال عليل أي؛ أنا عليل نشأ عن ذلك سؤال؛ كأن المخاطب يسأله يقول: ما سبب علتك؟ أنا لا أعرف السبب الذي لأجله أنت عليل، فيجيب سهر دائم وحزن طويل، ومنه قول الشاعر أيضا:

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوي من صديقي

هنا لما قال: (جزى الله الشدائد من كل خير) فإن سائل يسأله لما تدعو للشدائد بالخير؟ مع أن هذا خلاف الأصل؛ فالأصل أن الناس يبتعدون عن الشدائد ويكرهونها، فلما تدعو لها بالخير؛ فيجيب عرفت بها عدو وصدوق.

إذًا هذا السؤال عن السبب إعلام للحكم، يعني أنا لا أعرف السبب من أصله.

الصورة الثانية، السؤال عن سبب خاص بالحكم بمعناه هل هو حاصل أو غير حاصل يعني هذا السبب المخصوص هل هو حاصل أم غير حاصل، مثال ذلك أن تقول: "إني لأتهم نفسي إن النفس نازعة إلى الشر" كما قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣] هناك أن السائل لما تقول: إني لأتهم نفسي، كأن السائل يسأل لما كأنك تتهم نفسك لأنها نازعة إلى الشر أم لسبب آخر؟ فتجيب إن النفس نازعة إلى الشر، فهنا السؤال ليس عن السبب العام، وإنما هو عن سبب المخصوص الذي هو كون النفس ميالة إلى الشر، هل هذا السبب حاصل أم غير حاصل.

والصورة الثالثة، ألا يكون سؤال عن سبب عام ولا خاص، ولكن عن شيء آخر كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِئُونَ﴾ [الحجر: ٥٣] قال سلام فلم يأتي إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما وقال سلاما فصل لما؟ لأن الثانية جوابا عن سؤال الناشئ عن الأولى، فقالوا سلاما كأن سائل سئل، فماذا قال إبراهيم عليه السلام رد لتحية هؤلاء الذين سلموا عليه؛ فالجواب: قالوا سلاما.

ومثل قول الشاعر أيضا:

زعم العواهل أنني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

إذًا اتهم العواهل زعم العواهل أنني في غمرة أي؛ في شدة وكرب طيب، وقد سبقوا فيما قالوا غير أن هذا الكرب لا ينجلي عني، الشاهد أنه قال صدقوا بالفصل لأن الجملة جواب سؤال ناشئ عن الأولى، كأن القائل الشاعر لما قال: زعم العواهل أنني في غمرة؛ حينذاك لما يقول هذا الكلام السامع يقع في ذهنه سؤال، هل صدقوا أصدقوا في هذا الزعم أم كذبوا فيه؟ خاصة زعم هذه التي تفيد شيء من الشك والتردد عند المخاطب، فالمخاطب يسأل أصدقوا في هذا الزعم أم كذبوا؛ فيجيب صدقوا مفهوم، وهذا ليس جوابا عن سبب عام ولا عن سبب خاص، وإنما هو جواب عن شيء آخر، فهذا معنى قولنا نية السؤال.

قال: **وعدم التشريف في حكم جرى أي**؛ معني ذلك الثانية مع الأولى في الحكم، فيكون عندنا جملتان لأولهما حكم لا يصح تشريك الثانية فيه لما يترتب على هذا التشريك من اختلال في المعني ومثاله المشهور عند البلاغيين قول الله عز وجل: **﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾** [البقرة: ١٤-١٥] وما قال والله يستهزئ بهم لما؟ لأنه لو أتى بالعطف؛ فحينئذ لو قال: والله يستهزئ بهم؛ فحينئذ يحتمل أن تكون جملة الله يستهزئ بهم معطوفة على قالوا على جملة قالوا التي وقعت في جواب الشرط، وإذا خلوا إلى شياطينكم قالوا إنا معكم والله يستهزئ بهم، وإما أن تكون جملة الله يستهزئ بهم معطوفة على إنا معكم، قالوا إنا معكم ثم والله يستهزئ بهم معطوفة على إنما جيد.

إذا فرضنا أنها معطوفة على جملة قالوا التي هي واقعة في جواب الشرط، فيلزم من ذلك فساد في المعني، لأن الجملة قالوا هذه مقيدة بالظرف الذي هو إذا بمعني أنهم إنما يقولون هذا القول الذي هو إنا معكم وإنما نحن مستهزئون وقت خلوهم بشياطينهم فقط، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم، فلو عطفنا عليها جملة الله يستهزئ بهم لزم أن تكون هذه الجملة الثانية المعطوفة مشاركة للجملة الأولى في كونها مقيدة بالظرف المذكور الذي هو إذا.

فيكون المعني حينئذ الله يستهزئ بهم وقت خلوهم بشياطينهم كما لو قلنا وإذا خلوا إلى شياطينهم الله يستهزئ بهم، وهذا غير صحيح هذا المعني غير صحيح وغير مراد، لأن استهزاء الله تعالى بهم ليس مقيد بهذا أو الظرفي، ولا يراد به تقييده بهذا.

فهذا الفساد في المعني الحاصل من العطف الأول، الذي يحصل من العطف الثاني وهو أن نجعل الله يستهزئ بهم معطوفة على جملة إنا معكم، إنا معكم هذه ما هي؟ ما إعرابها هذه واقعة هذه في محل نصب مفعول به للقول لفعل قالوا مقول القول طيب، فلو عطفنا الله يستهزئ بهم يلزم من ذلك أن تكون هذه الجملة التي هي الله يستهزئ بهم أيضًا مقولا

للقول، فتكون مفعول به لفعل قالوا ومعني ذلك أن تكون جملة الله يستهزئ بهم من مقول المنافقين أيضا لمعناه قالوا أمرين قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون وقالوا أيضا الله يستهزئ بهم وهذا غير صحيح، هذا اختلال في المعني، وليس مراد لأن الجملة الله يستهزئ بهم من قول الله سبحانه وتعالى، وليست من قول المنافقين.

إذاً فهما أننا لو أتينا بحرف العطف؛ فوصلنا للزم من ذلك تشريك هذه الجملة الثانية مع جملة سابقة لها في الحكم، مع أن هذا التشريك في هذا الحكم يلزم منه فساد في المعني أو اختلال في المعني، فلذلك قال: وعدم التشريك في حكم جرى ثم قال: أو اختلاف طلبا أو خبرا بمعني ماذا؟ بمعني من أسباب الفصل اختلاف جملتين خبرا وإنشاء، بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعني أو معني فقط، وتكون الأخرى إنشاء لفظا ومعني أو معني فقط. فالمدار في هذا الاختلاف إنما هو الاختلاف في المعني، ولا يهمننا الاختلاف في اللفظ، فإنه إن اختلفت الجملتان في اللفظ فقط، فإنه يجب الوصل يتعين الوصل، وإنما يقال بالفصل عند الاختلاف المعني سواء كان معه اختلاف في اللفظ أو لم يكن معه، مثال ذلك قول الشاعر:

وقال رائداهم أرسوا نزاولها فحتف كل امرئ يجري بمقدار

الرائد معروف هو الذي يبحث عن الكلاء والماء ونحو ذلك، لكن المقصود هنا رائد الكون بطلهم وشجاعهم، يقول لهم: أرسوا، أي أقيموا؛ نزاولها أي نحاولها ونعالجها؛ فحتف كل امرئ يجري بمقدار، بمعني يقول لهم أقيموا في هذا المكان لنقاتل العدو فيه ولا تهربوا ولا تفروا مخافة الموت، فإن الموت (الحتف) لا بد منه وهو يجري على الناس بأقدار إلهية ثابتة لا تميل إلى الفرار منها، فحتف كل امرئ يجري بمقدار.

الشاهد قوله: أرسوا نزاولها هنا عندنا جملتان الجملة الأولى أرسوا هذه جملة إنشائية، ونزاولها جملة خبرية ففصلت الجملة الثانية عن الجملة الأولى وقع الفصل بينهما لاختلافهما للاختلاف بينهما خبراً وإنشاء، وهنالك أمثلة أخرى لا نطيل بذكرها لكن هذا

المثال المشهور عند أهل البلاغة يكفيننا إن شاء الله تعالى.

وقد يفصل العلماء في هذه الأمثلة، فيذكرون مثال للاختلاف لفظاً ومعناً، والجملة الأولى هي الإنشاء، والجملة الأولى هي الخبر واختلاف لا معني لا لفظاً، وحينئذ ينظر في يعطي مثال ما كانت الجملتان فيه خبرين معاً، أو إنشائيين معاً إلى آخر من التفريعات التي يذكرها البلاغيون ويذكرها أمثله لكن نحن نكتفي بمثال واحد إن شاء الله تعالى.

ثم قال: **وفقد جامع ومع إيهام عطف إلى آخره**، وفقد جامع معني وفقد جامع أي؛ أن تتفق الجملتان خبراً وإنشاءً، الآن هذا مخالف للمثال السابق للحالة السابقة، هنا الجملتان متفقتان خبراً وإنشاءً ولكن لا تناسب بينهما في المعني، هذا معني قوله عدم الجامع مثال ذلك أن يقول القائل مثلاً: "خرجت من داري أبداع ما قيل في الشعر كذا وكذا" هنا فصل بين الجملة الثانية والجملة الأولى مع أنهما متفقتان في كونهما خبريتين هما جملتان خبريتان ولكن فصل بينهما بعدم المناسبة بينهما في المعني.

المعني الأول يتكلم عن الخروج من الدار، والمعني الثاني فيه الإبداع والشعر وكذا، لا مناسبة بينهما عدم الجامع لا يوجد بين الجملتين جامع يجمع بينهما، كأن تقول مثلاً مثال الشعر: "زيد عالم وعمرو قائم" لا تقول "زيد عالم وعمرو قائم" لم؟ لعدم الجامع وإنما تقول: "زيد عالم وعمرو قائم" لأنه لا جامع بين علم زيد وقيام عمرو.

قال الشارح بخلاف قولك مثلاً: زيد عالم وعمرو جاهل، فيجوز لك أن تأتي بالوصل أي بالواو لما؟ لأن هنالك مناسبة بين علم زيد وجاهل عمرو، هنالك مناسبة في الكلام عن العلم، الأولى فيها إثبات العلم، والثانية فيها نفي العلم إثبات الجهل، بخلاف الجملة الأولى التي ذكرنا "زيد عالم وعمرو قائم" فلا مناسبة بينهما، الجملة الأولى تتكلم في العلم، والجملة الثانية في القيام، فلا مناسبة بين العلم والقيام، فهذا معني قوله عدم الجامع.

ثم قال: **ومع إيهام عطف سوى المقصود في الكلام**، معني ذلك أنه من مواضع الفصل إيهام العطف خلاف المقصود، بمعني أن يكون عطف الجملة الثانية على الأولى موهما لعطفها

على غيرها وهو غير مقصود لما؟ لأن هذا العطف على غيرها يؤدي إلى خلل في المعنى،
بعبارة أخرى يكون عندنا جملة هذه الجملة الثانية مسبوقه بجملتين وتكون هذه الجملة
الثانية يصح عطفها على إحدى الجملتين ولا يصح عطفها على الجملة الأخرى، لأن عطفها
على إحدى الجملتين فيه مناسبة فيكون مناسب يعني فيصح هذا العطف والعطف على
الجملة الأخرى يؤدي إلى فساد في المعنى.

مثاله المشهور وبه يتضح الكلام قول الشاعر:

وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا أراها في الضلال تهيم

فأتي بالفصل قال أراها في الضلال ولم يقول أراها لما؟ لأنه يمكن أن يعرف هذه الجملة
التي هي أراها في الضلال تهيم على الجملة الأولى أعيد البيت عندنا جملة أراها في الضلال
تهيم قبلها جملتان:

– الجملة الأولى وتظن سلمى إلى آخره أنني إلى آخره.

– والجملة الثانية أبغي بها بدلا.

جيد يمكن للشاعر أن يعطف جملة أراها في الضلال تهيم على جملة تظن سلمى ولكن
لو فعل ذلك لآتي بحرف العطف، لتوهم المخاطب أن هذه الجملة معطوفة على الجملة
الثانية التي هي أبغي بها بدلا، فتكون الجملة الأخيرة حيثئذ التي هي أراها في الضلال تهيم
تكون حيثئذ مما تظنه سلمى.

بعبارة أخرى يصير المعنى هكذا، تظن سلمى أمرين اثنين:

أولهما: أنني أبغي بها بدلا.

والأمر الثاني: الذي تظنه سلمى أنني أراها في الضلال تهيم، وهذا ليس مقصود للشاعر

بل مقصوده أن سلمى أخطأت في زعمها أنني أبغي بها بدلا، فهي مخطئة في الضلال تهيم،
هي مخطئة جدا في هذا الظن مفهوم.

فإذاً بما أن هذه الجملة الأخيرة يكون عطفها على الجملة الأولى التي هي تظن سلمى موهم لعطفها على الجملة الثانية التي هي أبغي بها بدلا فحينئذ يؤتى بالفصل لقطع هذا التوهم من أصله مفهوم فهذا معني قوله ومع إيهام عطف سوى المقصود في الكلام أي؛ ومع إيهام العطف أي شيء العطف يوهم سوى المقصود في الكلام أي غير ما هو مقصود في الكلام، فهذه مواضع الفصل وبعدها تأتي مواضع الوصل ثم محسنات الوصل متى يحسن الوصل، وبعده ننتقل إلى الإيجاز والإطناب والمساواة.

والله تعالى أعلم، والحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله.



الدرس السابع عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد، فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. اللهم أجرنا من النار.

درسنا اليوم هو **الدرس السابع عشر من سلسلة شرح الجواهر المكنون للأخضري في علم البلاغة**. نتابع فيه ما بقي لنا من **باب الفصل والوصل**، ثم نتقل إلى **باب الإيجاز والإطناب والمساواة**:

وقد وصلنا إلى قول الناظم:

وَقَصْدِ رَفَعِ اللَّبْسِ فِي الْجَوَابِ
فِي عَقْلِ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خِيَالِ
فِعْلٍ وَفَقْدِ مَانِعٍ قَدْ اضْطَفِي

وَصِلْ لَدَى التَّشْرِيكِ فِي الإِعْرَابِ
وَفِي اتِّفَاقِ مَعَ الاتِّصَالِ
وَالْوَصْلِ مَعَ تَنَاسُبِ فِي اسْمٍ وَفِي

الباب الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة:

هِيَ الْمَسَاوَاةُ كَ "سِرِّ بَذِكْرِهِ"

تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ قَدْرِهِ
وَفِي نَسْخَةِ: كَ "سُدِّ بَذِكْرِهِ".

وَهُوَ إِلَى قَصْرِ وَحَذْفٍ يَنْقَسِمُ

وَبِأَقْلٍ مِنْهُ إِيجَازٌ عَلِيمٌ

ولا تُصاحب فاسقاً فتردى
 كـ "الزم رعاك الله قرع الباب"
 لشوقٍ أو تمكُّنٍ في النفسِ
 تكريراً اعتراضٍ أو تكميلِ
 وقفٍ ذي التخصيصِ ذا التعميمِ
 والحشوِ مردودٌ بلا تفصيلِ

كـ "عن مجالسِ الفسوقِ بعداً"
 وعكسه يُعرفُ بالإطنابِ
 يجيءُ بالإيضاحِ بعدَ اللبسِ
 وجاءَ بالإيغالِ والتذييلِ
 يُدعى بالاحتراسِ والتتميمِ
 ووصمةُ الإخلالِ والتطويلِ

ذكرنا **مواضع الفصل** آنفاً، وبقي لنا أن نذكر **مواضع الوصل**، أي متى يكون الوصل؟ بأن

يُذكر حرف العطف الذي هو (الواو) بين الجملتين.

فأما الموضع الأول فهو **التشريك في الإعراب**، قال:

وصل لدى التشريك في الإعراب

معني ذلك أن يكون للجمله الأولى حكمٌ في الإعراب، ويُراد أن تكون الثانية مشاركةً للأولى فيه - إذا لم يوجد مانعٌ من ذلك - مثلاً ذلك قولك: (زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه). ويشمل ذلك أحوالاً من الإعراب؛ كقولك... كأن يكون... كأن تكون الجملة الأولى خبراً مبتدأً كهذا الذي ذكرنا، أو كأن تكون حالاً، في قولك مثلاً: (قام زيدٌ يخطب ويَشعرُ). أي حال كونه يخطب، وحال كونه يَشعرُ. فالجملة الأولى واقعةٌ حالاً، ويُراد إشراك الثانية في هذا المعنى الإعرابي. أو أن يكون صفةً؛ مررتُ.... كقولك مثلاً: (مررتُ برجلٍ يشرب ويَطرب). فهذه الجملة الأولى التي هي: (يشرب). في موضع النعت للنكرة الذي هو: رجل. كما أن (يخطب) الأولى في موضع الحال. للمعرفة الذي هو العلم: محمد، وهكذا. وقد تكون مفعولاً وغير ذلك.

لا يهمننا هذه التفصيلات الإعرابية؛ إنما الذي يهمننا أن الوصل يكون لأجل التشريك في

الإعراب. وهذا ظاهرٌ إن شاء الله تعالى.

الغرض الثاني: هو قصد رفع إيهام خلاف المراد من الجواب، **قال الناظم:**

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَقَصْدِ رَفْعِ اللَّبْسِ فِي الْجَوَابِ

ومعنى ذلك أن تكون الجملتان مختلفتين -خبراً وإنشاءً- ولكن فصل إحداهما عن الأخرى يُوهِمُ خلاف المقصود. كقولك -مثلاً- إذا أردت أن تنفي شيئاً، مع إرادتك الدعاء للمُخاطَبِ بالتوفيق. تقول: لا.. يعني لنفرض أن مُخاطَبَكَ سَأَلَكَ شيئاً معيناً، وجوابك عن هذا السؤال هو: لا. وتريد أن تزيد بعده دعاءً للمُخاطَبِ بالتوفيق. فلا بد من.. يعني تقول: (لا ووفقك الله).. (لا ووفقك الله)، فقولك: (لا) هو للجواب على سؤاله، وقولك (ووفقك الله).. إذن (لا) هذا في موضع الجملة الخبرية؛ لأنه جوابٌ عن سؤال. وقولك: (ووفقك الله) هو جملةٌ إنشائيةٌ؛ لأنه دعاءٌ.

فإذن الجملة الأولى جملةٌ خبريةٌ، والثانية جملةٌ إنشائيةٌ؛ فكان ينبغي الفصل بينهما؛ بأن تقول: (لا ووفقك الله) فتأتي بالفصل - كان ينبغي ذلك - لكن وجب الوصل هنا دفعاً لإيهام خلاف المراد؛ لأنه لو تركت... لأنك لو تركت الوصل؛ فقلت: (لا ووفقك الله)... عفواً... أخطأت...

قلت آنفاً: كان... يعني أخطأت في بيان معنى الفصل. قلت: كان ينبغي الفصل لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً، والفصل ما هو؟ الفصل هو عدم الإتيان بالواو. هذا أخطأت فيه. الفصل هو عدم الإتيان بهذه الواو. فكان ينبغي عدم الإتيان بالواو؛ لكن عدم الإتيان بالواو يُوهِمُ شيئاً خلاف المراد؛ لأنك لو فصلت؛ فقلت: (لا ووفقك الله) فهذا يُوهِمُ أنك تدعو على المُخاطَبِ بعدم التوفيق؛ ولذلك دفعاً لهذا الإيهام؛ فإنك تأتي بالواو؛ أي تأتي بالوصل. فتقول: (لا ووفقك الله). أو تقول مثلاً: (لا وشفاه الله) ونحو ذلك من الأحوال.

فإذن هذا معنى قولنا: نأتي بالوصل لقصد رفع إيهام خلاف المراد من الجواب، وهذا كثير، ويقع فيه بعض المبتدئين في هذا العلم، وفي هذا الفن. ويحصل منهم أن يذكروا مثل هذا؛ فيأتون بالفصل في هذا الموضع، ويكون قبيحاً لمن تدبَّره. وإن كان بعض الناس قد لا يتببه له، لكن من كان ذا ذائقةٍ عربيةٍ سليمةٍ؛ فإنه يتببه لمثل هذا، ويظهر له أنه كأنه دعاء على

المُخَاطَبُ: (لا وفقه الله)... (لا وفقك الله)... (لا سدك الله)... إلى غير ذلك. المتعين هنا الإتيان بالوصل بحرف الواو.

ثم قال:

وَفِي اتِّفَاقٍ مَعَ الاتِّصَالِ فِي عَقْلِ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خِيَالٍ
معنى هذا أنه يؤتى بالوصل عند الاتفاق بين الجملتين في الخبرية والإنشائية، بأن يكونا معًا خبريتين، أو يكونا معًا إنشائيتين. كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٤﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤] فهاتان الجملتان متفقتان في كونهما خبريتين معًا: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ و﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ والجامع بين هاتين الجملتين هو التضاد، فحال الأبرار على الضد من حال الفجار؛ لذلك قال:

وَفِي اتِّفَاقٍ مَعَ الاتِّصَالِ فِي عَقْلِ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خِيَالٍ
هذا الذي يُسمى الجامع، أي مع وجود جامع بين الجملتين. وهذا الجامع قد يكون التضاد كهذا الذي ذكرنا، وقد يكون غير ذلك. وهنا - في الحقيقة - علماء البلاغة يدخلون في بعض المسائل الكلامية والفلسفية؛ فيذكرون معنى العقل، ومعنى الوهم، ومعنى الخيال. والفروق بين هذه الأمور الثلاثة. ويذكرون أن الجامع يكون عقليًا أو وهميًا أو خياليًا، وهم في ذلك مُتَّبِعُونَ **للسكاكي** في كتابه، وبعده **القزويني** في **التلخيص**، فإنه لخص كلام **السكاكي**، وإن كان قد أدخل ببعض كلامه، كما نبه عليه **السعد** في شرحه، لكن المقصود أنهم في ذلك تابعون لمن سبق.

وفي الحقيقة أنا أرى أنه ليس من النافع أن نبحث في هذا الموضوع: لأنه يقتضي منا الإيغال في بعض المسائل الكلامية والفلسفية التي لا نخرج منها بفائدة بلاغية حقيقية في صميم الموضوع الذي نحن بصدده. ولكن لنكتفي بأن نقول: إن العقلي - الجامع العقلي - هو معناه يشمل أمرين: يشمل الاتحاد في التصور؛ كأن يكون مثلاً.. كأن تقول مثلاً: (قام زيد أمس وقام زيد أمس). مريدًا بذلك قيامًا واحدًا للتأكيد. كما في قول الله سبحانه وتعالى:

﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤٣].

وقد يكون الاتحاد في التضاييف، بأن يكون كلُّ من الشئيين لا يمكن تعقله إلا بالقياس إلى تعقل الآخر كالأصغر والأكبر -مثلاً- حين تقول: الأصغر. هذا لا يمكن فهمه إلا بعد فهم عكسه: الأكبر. أو الأعلى والأسفل. أو الأقل والأكثر، ونحو ذلك. هذا بالنسبة **للجامع العقلي**، وأما **الجامع الوهمي**؛ فيمثلون له بما يكون بين التصورين شبه تماثل، كلوني البياض والصفرة. فإن الوهم يمكنه أن يبرز هذين اللونين في معرض المثلين، كأنهما متمثالان. بسبب تقاربهما؛ مع أن العقل يميز بينهما، ويجعلهما نوعين متباينين. **وأما الجامع الخيالي**، فبأن يكون بين تصوريهما اقترانٌ في الخيال. وهذا يكون لأسبابٍ تؤدي إلى ذلك. وهذا شيءٌ نسبيٌّ -إن صح هذا التعبير- لأن الشئيين قد يجتمعان في خيال زيدٍ من الناس دون خيال عمرو، والسبب في اجتماعهما في خيال زيدٍ؛ وجود ملابسةٍ لهما دون غيره، ونحو ذلك. ويمثلون لذلك بقول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] يقولون: تصوّر هذه الأمور المجتمعة يكون في خيال أهل البوادي أكثر من غيرهم. لِمَ؟ لأن... لأجل انتفاعهم بالإبل وانتفاعهم بالمرعى الناشئ عن المطر النازل من السماء، ونحو ذلك من الأمور.

على كل حال يصعب جداً أن نشرح هذه الأمور الثلاثة بتفصيل. من أراد تفصيل ذلك؛ فليرجع إلى شروح التلخيص، فإنه يجد بغيته. ونحن في هذا المتن المختصر، نكتفي بهذا القدر، على أنه... على أن حُذِّق المؤلفين في علم البلاغة من المعاصرين، يتركون هذا رأساً؛ وإنما يذكرون الاتفاق بين الجملتين في الخبرية والإنشائية -مع وجود جامعٍ- ثم لا يهتم قضية هذا الجامع، هل هو في العقل، أو هو في الوهم، أو في الخيال. فهذا الذي نذكره في هذا السياق.

السكاكي في كتابه **مفتاح العلوم**، السائل يقول: السكاكي في أي كتاب؟ في كتابه **مفتاح العلوم**، الذي لخصه **القرويني** في التلخيص، **تلخيص المفتاح**، لخص قسم البلاغة منه. في كتابه

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

تلخيص المفتاح، وهو الكتاب الذي اشتهر، وصار عمدةً للمتأخرين في علم البلاغة.
جيد، بعد أن ذكرنا مواضع الوصل، بقي لنا أن نقول: إن هنالك أمورًا تزيد الوصل
حُسناً. هذا الذي يُسمى محسنات الوصل. ولذلك قال:

والوصل مع تناسبٍ في اسمٍ وفي
فِعْلٍ وَفَقْدِ مَانِعٍ قَدِ اضْطَفِي
أي قد اضطفِي... اختيار واجتبي الوصل في هذه الأحوال الثلاثة، التي هي التناسب في
الاسم، وفي الفعل، وفقد مانع.

وقوله: [قد اضطفِي] هذا المقصود منه في الحقيقة؛ أن الوصل إذا وُجدت هذه المناسبة -
التي سنذكر أو التي سنشرح إن شاء الله - أو لى منه، أي من الوصل، مع عدم هذه المناسبة.
وإن كان ظاهر كلام صاحب المتن في هذا البيت، أنه... أن الوصل مع المناسبة أو لى من
الفصل، وليس كذلك. فالمقصود عندنا أن هذا يُحسّن الوصل؛ بمعنى يكون الوصل مع هذه
المناسبة التي سنذكر، أو لى منه مع عدم هذه المناسبة. والمقصود هنا بذكرنا المناسبة؛ أن
يوجد الاتفاق بين الجملتين في الاسمية والفعلية، إذا كانت... بمعنى أن تكون الجملتان معاً
إسميتين، أو أن تكون الجملتان معاً فعليتين. هذه هي المسألة الأولى.

وإذا كانت الجملتان إسميتين، فإن يقع الاتفاق في نوع المُسند، من حيث الأفراد، أو
كونه جملةً، أو ظرفاً. وإذا كانت الجملتان فعليتين؛ أن يقع الاتفاق في نوع الفعل، من حيث
كون الفعلين ماضيين أو مضارعين. فكلما كثر الاتفاق بين الجملتين، من جهة الاسمية
والفعلية، وداخل الاسمية في نوع المُسند، وداخل الفعلية في نوع الفعل؛ كلما كان الوصل
أحسن وأفضل... وأفضل في الذوق البلاغي. مثال ذلك... يُحسن أن تقول: (محمدٌ كاتبٌ
وأحمدٌ شاعرٌ) فالجملتان اسميتان، واتفقتا أيضاً في نوع المسند من حيث كونه مفرداً؛ أي
ليس جملة. مفهوم؟ وبخلاف ذلك أيضاً لو أتيت بالجملتين إسميتين، ولكن كلاهما
المُسند في كليهما جملة؛ كقولك مثلاً: (محمدٌ يُحسن الخطابة وأحمدٌ يُحسن قرض الشعر)
فالجملتان إسميتان، وفيهما المُسند جملة؛ فهذا اتحادٌ أيضاً في نوع المسند. وهكذا لو أتيت
بالجملتين فعليتين، إلى غير ذلك.

وأيضاً يدخل في هذا الاتفاق، الاتفاق أيضاً في الإطلاق والتقييد؛ فيحسن الوصل مثلاً في قولك: (محمدٌ يُبَدَعُ إذا خطب، وزيدٌ يُحَسِّنُ إذا شعر) أي إذا قرض الشعر؛ فهنا أيضاً وقع التقييد في الجملتين بالشرط. وهذا التقييد بالشرط لكونه حاصلًا في الجملتين؛ فإن هذا يُحَسِّنُ الوصل أكثر؛ وإنما يَحَسِّنُ الوصل فيما ذكرنا آنفًا؛ إذا كان المقصود من الجملتين معًا، إما الثبوت والدوام في الجملتين الإسميتين، أو التجدد والحدوث في الجملتين الفعليتين.

أما لو فرضنا أنك تريد في إحداهما الثبوت والدوام، وتريد في الأخرى التجدد والحدوث؛ فحينئذٍ يمتنع التناسب بين الجملتين، ويؤتى بهما على وفق المقصود منهما؛ أو مثلاً لو فرضنا أنك تريد في إحداهما: المُضَيِّ، وفي الأخرى المضارعة، فإنه يمتنع التناسب بين الجملتين. كقولك مثلاً: (خَطَبَ زيدٌ وعمروٌ شاعر) فأنت تريد في الأولى: الإخبار بحدوث الخطابة من زيد، وتريد بالجملة الثانية، الإخبار بأن عمراً ثبت له وصف الشعر، فتأتي بالجملة الأولى فعليةً، وبالجملة الثانية إسميةً. مفهوم؟

وهذا معنى قوله: **وققد مانع، قال: والوصل مع تناسب في اسم وفي فعل وققد مانع،** أي ما لم يمنع من هذه المناسبة مانع؛ فحينئذٍ يجب ترك هذه المناسبة، ولا يكون الوصل على الحال التي اقتضاها هذا المانع من إرادة التجدد في إحداهما، والثبوت في الأخرى، أو من إرادة المُضَيِّ في إحداهما، والمباراة في أخرى، ونحو ذلك. هذا معنى قوله: **وققد مانع قد اصطفني** أي قد اصطفني هذا الوصل في هذه الحال.

جيد، ثم نتقل في **مبحث الإيجاز والإطناب والمساواة. قال:**

تأدية المعنى بلفظٍ قَدْرِهِ هِيَ المساواةُ كَـ "سِرْبِذِكْرِهِ"
وفي نسخة: **كـ** "سُدْ بِذِكْرِهِ".

وبعض العلماء يُرجح هذه الرواية الثانية "سُدْ بِذِكْرِهِ" يقول: هذا مثالٌ حقيقيٌّ عن المساواة، بخلاف "سِرْبِذِكْرِهِ" فإن فيها إيجازًا، فقد تكون مثالاً عن الإيجاز، لا عن

المساواة، لِمَ؟ لأن فيها نقص شيء معين، فيمكن أن تقول: "سِرُّ بذكره" سبحانه وتعالى؛ "سِرُّ بذكره" إذ لقضاء حاجتك مثلاً، مفهوم؟ بخلاف "سُدُّ بذكره" من السؤدد، فهذا لا يحتاج إلى مفعول.

جيد، الآن نشرح الكلام، يقول: **تأدية المعنى بلفظ قدره:**

(قدره): هذا بدل من لفظ، هي المساواة، المساواة إذا أن يُؤدَّى المعنى المراد بعبارة مساوية له، لا تزيد ولا تنقص. والضابط في ذلك أن تكون العبارة على الحد الذي جرى في عُرف الناس، في محاوراتهم المتعارف عليها بينهم. وأوساط الناس في هذا هم الذين لم يرتقوا إلى درجة البلغاء الأفحاح، ولم ينحطوا إلى درجة الفهاهة والعيب.

فالمساواة إذن حدٌ يفصل بين الإيجاز والإطناب. والكلام لا يمكن أن يخرج عن هذه الثلاثة؛ لأن القسمة العقلية تقتضي ذلك، فالكلام إما أن يكون... فاللفظ إما أن يكون مساوياً للمعنى، فهذه المساواة، هذا الذي يُسمى المساواة. وإما أن يكون اللفظ أقل من المعنى، فهذا الإيجاز، وإما أن يكون اللفظ أكثر من المعنى، فهذا الإطناب.

انتهينا من المساواة، وليس فيها كلامٌ كثير. وأمثلتها كثيرة في القرآن وفي السنة، وفي كلام الناس. كقول الله سبحانه وتعالى مثلاً: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠] فهذا مساواة، اللفظ مساوٍ للمعنى، لا يزيد ولا ينقص.

أما الإيجاز، ما هو؟ **يقول:**

وَبِأَقْلٍ مِنْهُ إِيجَازٌ عُلْمٌ وَهُوَ إِلَى قَصْرِ وَحَذْفٍ يَنْقَسِمُ

الإيجاز إذا... هو أن يُؤدَّى المعنى بعبارة أقل مما يستحق، بحسب ما يتعارف عليه الناس في... أوساط الناس في عباراتهم المتعارف عليها. فإذا الإيجاز هو اندراج المعنى الكثير في اللفظ القليل. لكن مع شرط؛ هذا الشرط ما هو؟

هو ألا يكون... أن تكون العبارة وافيةً بالغرض المطلوب، وألا يكون فيها إخلالٌ بالمعنى المراد؛ وإلا لم يكن هذا إيجازاً، وإنما يُسمى إخلالاً.

ويمثلون للإخلال الذي هو نقصٌ؛ لكن ليس فيه إيجاز، بقول الشاعر: (والعيش خيرٌ في ظلال النَّوْكِ ممن عاش كدًّا) النَّوْكِ هو الحُمق والجهل. يقول: والعيش خيرٌ في ظلال النَّوْكِ ممن عاش كدًّا. يريد أن يقول: أن العيش في ظل الحمق والجهل؛ إذا كان ناعماً، أو خشناً، فإنه في جميع الأحوال خيرٌ من عيش المكدود. الكد: هو الشدة والجفاء. خيرٌ من عيش المكدود. سواءً أكان هذا المكدود عاقلاً أو جاهلاً. هذا هو الذي يُستفاد من البيت... من ظاهر البيت. والعيش خيرٌ في ظلال النَّوْكِ ممن عاش كدًّا. يعني العيش في ظلال النَّوْكِ بإطلاقٍ خيرٌ من العيش المكدود بإطلاق.

ولكن ليس هذا الذي يريده الناظم أو الشاعر؛ إنما الذي يريد أن يقول: إن العيش الناعم مع الجهل، خيرٌ من العيش الجاف مع العقل. فأنت ترى أن اللفظ الذي أتى به في هذا البيت، يُخل بهذا المعنى، لأن المعنى ليس مفهوماً من ألفاظ البيت. هذا لا يُسمى إيجازاً؛ وإنما يُسمى إخلالاً.

جيد، أما **الإيجاز** الذي هو ضربٌ من... نوعٌ من أنواع البلاغة، فهو نوعان:

- إيجاز قصرٍ.
- وإيجاز حذفٍ.

فأما **إيجاز القصر**: فهو أن تُؤدَّى المعاني الكثيرة بعبارةٍ قصيرةٍ؛ ولكن دون حذفٍ؛ وإلا كان من قبيل إيجاز الحذف. وإيجاز القصر هذا هو من أفضل ما يتبارى البُلغاء في تحقيقه؛ ولذلك إيجاز القصر في القرآن الكريم كثيرٌ جداً.

فتجد في القرآن كثيراً من الآيات التي تشتمل على معانٍ كثيرةٍ، مع كون ألفاظها قليلةً، ودون أن يوجد في الكلام حذف - أي شيءٌ محذوفٌ - كقول الله سبحانه وتعالى مثلاً: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] هذه جملةٌ جامعةٌ لأنها تتضمن حكماً وأسراراً إلهيةً في شريعة القصاص كثيرةٌ جداً.

ولذلك تبارى علماء البلاغة في المقارنة بين هذه الآية، وبين ما اشتهر في كلام العرب

من قولهم: (القتلُ أنفى للقتل).. (القتلُ أنفى للقتل) فعلماء البلاغة يذكرون كيف تفوقت العبارة القرآنية على هذه العبارة العربية من أوجه كثيرة جداً. من أرادها يمكن أن يرجع إليها في كتب البلاغة عند هذا الموضوع، موضع إيجاز القصر. أو عند كتب التفسير، أيضاً المفسرون لهم في هذا كلام، وكثيرٌ من الآيات القرآنية تدخل في هذا الباب.

وأيضاً كثيرٌ من أحاديث رسول الله ﷺ، تدخل في هذا الباب. لأنه عليه الصلاة والسلام، قد أوتي جوامع الكلم. ومن... ومن الأشياء التي... من الوجوه التي شرح بها كونه أوتي جوامع الكلم؛ أنه أوتي إيجازه، الإيجاز في الكلام، إيجاز القصر على وجه الخصوص. وهذا أكثر من أن يُحصى في حديث رسول الله ﷺ، وفي كلام الله تعالى.

أما **إيجاز الحذف**، فيقصد فيه إلى إكثار المعنى، ولكن مع حذف شيء من الترتيب. ومع دلالة القرينة على هذا الشيء المحذوف. وهذا الشيء المحذوف أنواع:

فقد يكون حرفاً: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] أصلها: ولم أكن بغياً. وحذف النون هنا تخفيف.

وقد يكون المحذوف مفرداً مضافاً أو مضافاً إليه، كما في قوله الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي إن أردنا.. إن كان المقصود بالقرية هنا: المكان؛ فمعنى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي واسأل أهل القرية. وإلا فقد يُراد بالأهل... وإلا فقد يُراد بلفظ القرية أهلها؛ ولكن على سبيل المجاز المرسل - كما سيأتينا إن شاء الله تعالى في موضعه - لكن إن أردنا بالقرية المكان؛ فلا بد من حذف، وإذن نقدر هذا المحذوف لفظاً مفرداً هو أهل: واسأل أهل القرية.

مثال ذلك مثلاً قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [الأعراف: ١٤٢] أي بعشر ليالٍ. وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] أي من قبل ذلك، ومن بعد ذلك، فحذف المضاف إليه. ولما انقطع الظرف عن الإضافة بُني على الضم. فقيل: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾.

وقد يكون هذا المحذوف موصوفاً، وهذا كثيرٌ جداً في القرآن الكريم، وفي غيره، كقول الله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي دروعاً سابغاتٍ، فحُذِفَ الموصوف وبقيت الصفة دالةً عليه. وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢] أي حورٌ قاصرات الطرف أتراب. ومنه البيت المشهور الذي خطب به الحجاج على منبر الكوفة:

إنا ابن جلا وطلأع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

الشاهد منه (أنا ابن جلا) قالوا معناه: أنا ابن رجلٍ جلا: أي اتضح أمره وانكشف أمره بحيث لا يخفى على أحد.

وقد يكون المحذوف صفةً، وهذا أقل من سابقه، كقول الله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] هنا لا بد من تقدير، يأخذ كل سفينة سليمة غصباً، والدليل على ذلك سياق الكلام الآتي بعد ذلك، وهو قوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] فإن هذا يدل على أن الملك لن يأخذ السفينة المعيبة غير السليمة.

وقد يكون هذا المحذوف شرطاً، وقد يكون جواب شرطٍ، مثاله في الشرط قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] التقدير: إن تتبعوني يحبيكم الله، وهذا له أصلٌ في كلام النحاة عند قضية جواب الأمر؛ فإن النحاة بعضهم يجعل جواب الأمر مجزوماً؛ لأنه جواب الأمر، والآخرين يُقدِّرون شرطاً.. يُقدِّرون شرطاً هذا يعلموه في كتب النحو.

وأما جواب الشرط، فهذا أيضاً موجودٌ في القرآن الكريم، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] لم يُذكر جواب الشرط. وجواب الشرط يمكن تقديره هنا: أعربوا؛ بدليل ما جاء في الآية بعد ذلك: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: ٤٦] فيمكن تقدير الجواب هكذا. وهذا من مجالات إبداع المفسرين؛ فإنهم يتكلمون في هذا كثيراً، ويذكرون في هذا الباب المحذوف وتقديره، وما يستلزم هذا التقدير، إلى غير ذلك. وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] أيضاً لم يُذكر جواب الشرط، ولا بد من تقديره، وهكذا.

والمقصود هنا المبالغة، وقد يُقصد مجرد الاختصار؛ لأن جواب الشرط قد يكون معلوماً، إلى آخر ذلك.

وقد يكون المحذوف قسماً، أو جواب القسم. وقد يكون معطوفاً. مثلاً... مثال المعطوف قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] فحُذِفَ المعطوف على من أنفق، والتقدير: لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح، ومن أنفق من بعده وقاتل.

وقد يكون المحذوف جملةً أو عدة جمل، مثاله قوله تعالى مثلاً: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] هنا شيءٌ محذوف تقديره: فقلنا اضرب بعصاك الحجر فضربه بالعصا، أو فضربه بها، فانفجرت، فحُذِفَ هذا.

وقد يكون عدة جمل، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] والتقدير في هذه الجمل أن يُقال: أنا أنبئكم بتأويله، فأرسلوني إلى يوسف، فأرسلوه إليه فأتاه، وقال له: يا يوسف. هذا كله حُذِفَ. وهذه المحذوفات يدل عليها سياق الكلام، لأنه لما قال: ﴿يُوسُفُ﴾ وناداه، فهذا النداء يقصد به أنه أتاه، وإتيانه يوسف عليه السلام متوقفٌ على كونه قد أُرسِلَ؛ لأنه طلب الإرسال - ما ذهب من تلقاء نفسه - وهكذا. فالمقصود أن هذا الحذف كثيرٌ جداً في القرآن الكريم.

جيد، وهذا الحذف قد يوجد شيءٌ يدل عليه، وقد يكون... يعني قد يُؤْتَى بشيءٍ يقوم مقام المحذوف، وقد لا يُؤْتَى بشيءٍ يقوم مقامه؛ ولكن يدل على هذا المحذوف قرينةٌ من العقل أو العرف أو نحو ذلك. فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] هذا ليس جواب الشرط، جواب الشرط في الحقيقة محذوف. وتقدير الكلام: وإن يكذبوك فاصبر لأنه قد كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قبلك. فجواب الشرط حُذِفَ، وجيء بشيءٍ قام مقامه، وهذا الشيء الذي أقيم مقام المحذوف يدل على المحذوف؛ لأن جواب الشرط لا يمكن أن يكون هو - في المعنى - هو قوله: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾... ﴿وَإِنْ

يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ ﴿ هذا ليس مترتباً على الأول، فليس جزاءً للشرط. إذن هنا أوتي بشيء قام مقام المحذوف.

قلنا وقد يكون الدليل على المحذوف قرينةً، مثلاً في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] لا بد من تقدير شيء، أي: حُرِّمَ عليكم أكلها... أكل الميتة، أو حُرِّمَ عليكم مثلاً الانتفاع بها. لم؟ لأن الأعيان لا يتعلق بها تحريم، التحريم والتحليل يتعلق بأفعال المكلفين... يعني أكلنا من الميتة، أو انتفاعنا بالميتة، هذا الذي يتعلق به التحريم. فقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ لا شك أن هنالك شيئاً محذوفاً هو أكل الميتة، أو الانتفاع بالميتة أو نحو ذلك. فهذا... العقل يدل على وجود الحذف، ثم معرفة هذا الشيء المحذوف، يمكن معرفته بالعرف، فإن العرف يدلنا على أن الميتة إنما تُستعمل في الأكل، أو في الانتفاع بها، ونحو ذلك، فنقدّر المحذوف الأكل أو الانتفاع، أو نحو ذلك، وهكذا.

فهذا إذن ما نقوله في الإيجاز، ثم ننتقل إلى **الإطناب**. نعم، قال:

وَهُوَ إِلَى قَصْرِ وَحَذْفٍ يَنْقَسِمُ كَ "عَنْ مَجَالِسِ الْفُسُوقِ بُعْدًا
هذا مثال الناظم: عن مجالس الفسوق بُعْدًا، فحذف الفعل: (ابْتَعَدَ بُعْدًا) -مثلاً- هذا إيجاز. وهو من قبيل إيجاز الحذف. وأما قوله:

وَلَا تُصَاحِبُ فَاسِقًا فَتَرْدِي

هذا تميمٌ للبيت كما قال الشارح. **قال:**

وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ بِالْإِطْنَابِ كَ "الزَّمْ رِعَاكَ اللَّهُ قَرَعَ الْبَابِ"

الإطناب ما هو؟ عكس الإيجاز. فهو إذن أن يؤدَّى المعنى بعبارة زائدة عما يستحق بحسب المتعارف، مثال ذلك قول الله تعالى حكايةً عن زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] لو كان هذا في غير القرآن، وأردنا أن نعبر عن هذا المعنى لقلنا: ربي إني شخْتُ. ربي إني صرت شيخاً، ونحو ذلك، لكن لما كان المقام مقام شكوى وبثٍ وحزنٍ وطلبٍ للرحمة؛ ناسب ذلك أن يؤتى بألفاظٍ كثيرةٍ تؤدي هذا المعنى؛

فجيء بهذه الألفاظ من قبيل الإطناب: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] إلى آخره.

لكن هذا قلنا هذا الإطناب إنما يكون بليغاً وموافقاً للفصاحة والبلاغة إذا كان لفائدة؛ وإلا فإن لم يكن لفائدة؛ لم يكن الكلام إطناباً، وكان الكلام غير بليغ.

وذلك يكون في صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون الزائد - هذا الشيء الذي زيد - أن يكون الزائد غير متعين.

والصورة الثانية: أن يكون هذا الزائد متعيناً.

إذن عندنا صورتان في الزيادة التي تكون لغير فائدة؛ فلا تدخل في الإطناب.

الصورة الأولى يكون الزائد فيها غير متعين، فيسمى ذلك تطويلاً. مثاله قول الشاعر:

وَأَلْفِي قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا.

الشاهد عندنا قوله: **وَأَلْفِي قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا**، في اللغة (المين) هو الكذب، ولا فرق، فهذا

يُسمى تطويلاً، لأنه لا فائدة من الجمع بين الكذب والمين، فإذا... بمعنى وكذلك بما أنه لا

فائدة من الجمع بينهما؛ فهذا ليس إطناباً. بقي لنا أن نعرف هذا الشيء الزائد، هل هو مُتعين،

هنا ليس متعيناً، لم يتعين أحدهما للزيادة. قد يكون الزائد هو (كذباً) وقد يكون الزائد هو

(ميناً) لم يتعين، فيسمى هذا تطويلاً.

ومثله قول الشاعر أيضاً:

أَلَا حَبَا هَنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هَنْدٌ وَهَنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

هذا تطويل؛ لأن النَّأْيَ هو نفسه البعد، ولا فائدة في الجمع بينهما، ولم يتعين أحدهما

للزيادة، إذن هذا تطويل.

الصورة الثانية أن يكون الزائد متعيناً، فحينئذ يُسمى ذلك: الحشو... الحشو. وقد

يكون هذا الحشو مُفْسِداً للمعنى، وقد يكون غير مُفْسِدٍ للمعنى.

مثال الحشو المُفْسِدِ للمعنى، قول **أبي الطيب المتنبي**، يرثي: (ولا فضل فيها) أي في

الدنيا:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
شعوب هي الموت، ولا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر لولا لقاء شعوب... لولا لقاء
الموت هذا ظاهر وهو معنى جميل. لِمَ؟ لأن عدم الموت... لو فرضنا أن الموت لم يكن
موجوداً؛ فإن الشجاعة حينئذٍ تكون سهلة، كل الناس يكونون شجعاناً؛ لكن لما كان الموت
موجوداً؛ فإن في الشجاعة فضلاً. ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة -نترك الندى- وصبر
الفتى لولا لقاء شعوب. هذا كلامٌ حسن؛ لكنه أدخل الندى، والندى هو الكرم، فهذا زائدٌ،
وهو زائدٌ لغير فائدةٍ. وهو متعین، يعني نحن نعرف أن الزائد هو الندى، ليس الشجاعة
وليس صبر الفتى، وهو مفسدٌ للمعنى. لِمَ؟

لأن الأمر في الكرم بعكس ذلك، فإنه لو أيقن الإنسان أنه لن يموت، اشتد حرصه على
المال مخافة أن ينفذ منه. مفهوم؟ بخلاف ما لو علم أنه سيموت ويترك ماله لورثته
وللآخرين، فإنه حينئذٍ لا يهتم بهذا المال، ويهون عليه بذله، فإذا إدخال الندى في هذا
السياق غير صحيحٍ من جهة المعنى، ولو ترك الشجاعة والصبر فقط لكان المعنى حسناً،
فهذا حشوٌ مفسدٌ للمعنى.

وأما الحشو غير المفسد للمعنى فكقول **زهير** في قصيدته:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عم
هذا كلام حسن، لكن قوله: والأمس قبله وأعلم علم اليوم والأمس قبله، هذا حشوٌ؛
لأنه زيادةٌ متعينةٌ لا لفائدةٍ -لا فائدةٍ منه- لأن الأمس يفيد القبلية، فزيادة قبله هذا جائز..
يعني لغير فائدةٍ، فهذا إذن حشوٌ لأنه زيادة متعينة لا لفائدة ولكن حشوٌ غير مفسد للمعنى بل
هو مؤكّدٌ للمعنى. إذن هذا الحشو ونوعاه، الحشو المفسد للمعنى، وغير المفسد للمعنى.
ومن هنا نفهم التطويل ونفهم الحشو، ولذلك قال في البيت الأخير من هذا الباب:

وَوَضُمَةُ الإِخْلَالِ وَالتَّطْوِيلِ وَالحَشْوِ مَرْدُودٌ بِلَا تَفْصِيلِ

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

معناه أن هذه الأمور الثلاثة التي هي الإخلال، وهو يكون في الإيجاز - كما ذكرناه آنفاً - يعني هذا يكون في قلة اللفظ بحيث لا يفي بالمعنى، فلا يكون إيجازاً، وإنما يُسمى إخلالاً. والتطويل والحشو وقد شرحناهم الآن - هذه الأمور الثلاثة مردودةٌ عند علماء البلاغة.

بعد هذا نقول: الإطناب يكون لأغراضٍ أو لأمرٍ هي التي ذكر في قوله: **يجيءُ بالإيضاح**

بَعْدَ اللَّبْسِ إِلَى آخِرِهِ. قال:

وَعَكَسَهُ يُعْرَفُ بِالْإِطْنَابِ كـ "الزَّمُّ رِعَاكَ اللهُ قَرَعَ الْبَابِ"

الزم رعاك الله... رعاك الله هذه جملةٌ اعتراضية، فهذا من قبيل الإطناب: الزم قرع

الباب رعاك الله. الآن نذكر الأمور التي يكون... يأتي الإطناب لها، قال:

يَجِيءُ بِالْإِيضَاحِ بَعْدَ اللَّبْسِ لِشَوْقٍ أَوْ تَمَكُّنٍ فِي النَّفْسِ

هذا كله هو معنى قولهم: الإيضاح بعد الإبهام.

فإذن من أسباب... من الأحوال التي يُؤتى فيها بالإطناب، إرادة الإيضاح بعد الإبهام.

ونكتته أن يُعرض المعنى في صورتين مختلفتين، وتكون الصورة الأولى مبهمَةً والثانية

موضحة. وهذا شيءٌ مستحسنٌ في نفوس السامعين، وهو من الأمور البلاغية الحسنة.

مثال ذلك أن تأتي إلى شخصٍ فتقول له: (هل أدلك على أعلم الناس، وأفضلهم ديناً،

وأشدهم عبادةً، وأقواهم ورعاً)، ثم تقول: (فلان). فهذا أوقع في النفس مما لو قلت: فلان

الأورع، والأكثر عبادةً، والأعلم، ونحو ذلك.

ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ ثم وضحه بقوله تعالى:

﴿أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] ولو قلنا مثلاً في غير القرآن: وقضينا إليه أن

دابِر هؤلاءِ مقطوعٌ مصبحين؛ لم يكن له هذا الموقع الحساس، فيؤتى بالإطناب.. يُزاد في

اللفظ لأجل الإيضاح بعد الإبهام. **قال:**

بِالْإِيضَاحِ بَعْدَ اللَّبْسِ لِشَوْقٍ أَوْ تَمَكُّنٍ فِي النَّفْسِ

فهذا الإيضاح بعد الإبهام يؤدي إلى الشوق والتمكُن في النفس. **قال:**

وجاءَ بالإيغالِ والتذييلِ تَكْرِيرِ اعْتِرَاضٍ أَوْ تَكْمِيلِ الإيغالِ هو في اللغة المبالغة، والمقصود به ختم الكلام بما يفيد نُكْتَةً يتم المعنى بدونها، كالمبالغة في التشبيه، أو المبالغة في الحثِّ على شيءٍ معين، أو في الترغيب فيه، ونحو ذلك. مثاله قول **الخنساء** في رثاء أخيها صخرٍ:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمَّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ
كان يكفيها أن تقول: كأنه عَلَمٌ، أي جبل، لكن قولها: في رأسه نارٌ إيغالٌ. لأن المقصود تم بالعلم، بذكرها كأنه عَلَمٌ، هذا التشبيه؛ لكنها تريد المبالغة في التشبيه؛ فجعلت في رأس العلم نارًا، مبالغةً في هذا التشبيه؛ لما في وجود النار على رأس العلم من الظهور والاشتهار. وكقول **أمرئ القيس**:

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خُبَائِنَا وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يَثْقُبِ
يُشَبِّهُ كَثْرَةَ الصَّيْدِ، مِنْ عَادَاتِهِمْ أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ عِيُونَ الْوَحْشِ، وَيَطْرَحُونَهَا حَوْلَ أَخْيَتِهِمْ وَأَرْحُلِهِمْ، فَيَشْبَهُ هَذِهِ الْعِيُونَ بِالْجَزْعِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعَقِيقِ. وَكَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَشْبَهُهُ بِالْجَزْعِ: فَقَوْلُهُ: (الَّذِي لَمْ يَثْقُبِ) إِيغَالٌ لِأَنَّهُ مَبَالِغَةٌ فِي التَّشْبِيهِ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الْجَزْعَ... هَذِهِ الْعِيُونَ تَشْبَهُ الْجَزْعَ، لَكِنَّ الْجَزْعَ إِذَا كَانَ مُثَقَّبًا يَخَالِفُ الْعِيُونَ فِي الشَّكْلِ إِلَى حَدِّ مَا. فَيَزِيدُ وَيَبَالِغُ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ، بَأَن يَزِيدُ هَذَا الْوَصْفَ. فَهَذَا إِيغَالٌ لِأَجْلِ غَرَضِ الْمَبَالِغَةِ فِي التَّشْبِيهِ.

ومثله لأجل غرض المبالغة في الحث والترهيب قول الله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس: ٢٠، ٢١] فقوله تعالى: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ إِيغَالٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى قَدْ تَمَّ قَبْلَ ذَلِكَ؛ إِذْ كَلَّ الرِّسْلَ مُهْتَدُونَ لَا مُحَالَةَ، وَالتَّصْرِيحَ بِقَوْلِهِ مُهْتَدِينَ مِمَّا يَزِيدُ فِي الْحَثِّ عَلَى اتِّبَاعِهِمْ. فَهَذَا الْإِيغَالُ.

قال: **بالإيغال والتذييل** التذييل هو ما يؤتى به.. يعنى أن يؤتى بعد الجملة بجملةٍ أخرى تشتمل على معناها تأكيداً لها. وهذا نوعان: إما أن يخرج مخرج المثل، وإما ألا يخرج مجرى المثل. فالذي لم يخرج مجرى المثل هو الذي لا يستقل بإفادته المعنى؛ بل

يكون متوقفاً على ما قبله. كقول... قلنا جذعه والعقيق الذي يُستعمل، يعني يكون على شكل دوائر ونحو ذلك، وإذا تُقَّب يُستعمل في العقود وفي القلادات التي تتزين النسوة بها.

نرجع إلى **التذييل**، قلنا الذي... التذييل الذي لا يجري مجرى المثل، كقوله تعالى:

﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] فَصَدْرُ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ

جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ مُصْرَحٌ بِأَنَّ الْجِزَاءَ لِأَجْلِ كَفَرِهِمْ. وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا

الْكَفُورَ﴾ تَذْيِيلٌ جِيءَ بِهِ تَأْكِيدًا، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا لَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْمَثَلِ. لِمَ؟

لأنه لا يمكنه أن يستقل بنفسه، هو متوقف على ما قبله؛ لأن المراد بالجزاء هو الجزاء

المخصوص المذكور في هذه الآية. مفهوم؟

يعني قضية: أن أرسل عليهم سيل العرم، وأبدلت جنتاهم إلى آخره. هذا إذن ليس

مطلق جزاء. أما الذي يجري مجرى المثل قالوا كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ

الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ تَذْيِيلٌ جِيءَ بِهِ

تَأْكِيدًا لِمَا قَبْلَهُ، مَفْهُومٌ؟ وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْمَثَلِ لِكُونِهِ مُسْتَقِلًّا عَمَّا قَبْلَهُ. يُمْكِنُ أَنْ

يَسْتَقِلَّ عَمَّا قَبْلَهُ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى كَلِيًّا: ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ هَذَا مَعْنَى التَّذْيِيلِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ

أنواع التأكيد.

أما **التكرير**، قال: **تكرير**؛ التكرير يكون لأغراضٍ متعددة:

منها مثلاً لأجل الردع والإنذار كقوله تعالى: ﴿كَأَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [ثُمَّ كَأَلَّا سَوْفَ

تَعْلَمُونَ﴾ [النكاثر: ٤، ٣] وَمِنْهُ مَا يَكُونُ لِأَجْلِ اسْتِمَالَةِ الْمُخَاطَبِ لِتَقْبُلِ الْخُطَابِ، كَقَوْلِ اللَّهِ

تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا

مَتَاعٌ﴾ [غافر: ٣٩] فَتَكَرَّرَ ﴿يَا قَوْمِ﴾ لِأَجْلِ اسْتِمَالَةِ الْمُخَاطَبِينَ.

وقد يأتي لأجل قصد الاستيعاب كقولك مثلاً: (قرأت هذا الكتاب ورقةً ورقةً). أي وقع

استيعابه، استوعبته بالقراءة، ما قرأته قراءةً سريعةً. وقد يؤتى أيضاً بالتكرار لأجل التنويه

بشأن المذكور. كقولهم مثلاً: (الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن يوسف بن يعقوب

بن اسحق بن إبراهيم).

وقد يؤتى بال تكرار - أيضاً - لطول الفصل، فأما -مثلاً- قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠] فتكرر إن مع اسمها: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ ثم ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ لِمَ؟ لأن الفصل كان طويلاً، ولما كان طويلاً يُخشى أن ينسى المُخاطَب ما ذُكر أولاً؛ فيكرر له الكلام. ومنه قول الشاعر:

وإن امرءا دامت موثيق عهده فعلى مثل هذا إنه لكريم
فكرر، وقد كان يكفيه أن يقول: وإن امرءا دامت موثيق عهده على مثل هذا كريم (أو لكريم)، ولكنه كرر (إن واسمها) لأجل طول الفصل. وقد يكون التكرار لغير ذلك من الأغراض، كإظهار التحسر ونحو ذلك.

قال: تكرير اعتراض:

الاعتراض هذا واضح، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام بجملة أو أكثر، وهذه الجملة التي تُسمى جملة اعتراضية لا يكون لها محل من الإعراب. قد يؤتى بها للتنزيه مثلاً كقول الله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] جملة: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ جملة اعتراضية لأجل تنزيه الله سبحانه وتعالى عما يقول هؤلاء، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقد يكون لأجل الدعاء، يعني تأتي بجملة اعتراضية للدعاء، كقول الشاعر، وهو كلامٌ مشهور:

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان
يقول إن الثمانين - هو قد بلغ من السن ثمانين - يقول: إن الثمانين قد أحوجت سمعي إلى ترجمان، ثم يأتي بجملة اعتراضية، يخاطب بها ممدوحه، أو الأمير الذي يُنشده، فيقول: إن الثمانين وبلغتها، أي أدعوك أن تبلغ الثمانين. وقد يكون الاعتراض لزيادة التأكيد مثلاً. وقد يكون لغير ذلك. قال:

تكرير اعتراض أو تكميل:

التكميل يسميه بعضهم الاحتراس، وهو أن يُؤتى في كلامٍ يوهم خلاف المراد بشيءٍ يدفعه، مثاله قول **المتنبي**:

غير اختيارٍ قَبِلتِ بَرَكٌ بي والجوع يُرضي الأسود بالحيف
 تنبه هذا كلام حسن، هذا شعرٌ طيب. يقول: قَبِلتِ بَرَكٌ بي وإحسانك إليّ؛ لا عن رضىٍ به، واشتهاءٍ له، لذلك قال: غير اختيارٍ قَبِلتِ بَرَكٌ بي. هذا يُسمى احتراساً أو تكميلاً، فأُتي في الكلام الذي يوهم خلاف المراد بما يدفعه؛ فجاء بقوله: غير اختيارٍ. فدفع ما يمكن توهمه من أن قبول بَرّه هو لرضاه بذلك واشتهائه له. ومثل قول المعتز الخليفة العباسي الشاعر، يذكر الخيل فيقول:

صَبِينَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٌ وَأَرْجُلُ
 صَبِينَا عَلَيْهَا سَيَاطِنَا: أي ضربناها بسياطنا، فطارت بها أيدي سِرَاعٌ وأرجلُ: فأسرعت في السير. لكن جاء بجملة ظالمين. لِمَ؟

لأنه لو قال: صَبِينَا عَلَيْهَا سَيَاطِنَا؛ قد يتوهم المُخاطَب أنها تستحق الضرب لبلادتها وضعفها في السير، فيقول: لا، هذه الخيل خيلٌ نجبيةٌ عتاقٌ لا تستحق هذا الضرب، وإنما ضربناها ظالمين لها:

صَبِينَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٌ وَأَرْجُلُ
 ومثل قول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] فقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ احتراسٌ قُصِدَ به دفع إيهام أن وَصْفهم بالذلة لهوانهم مثلاً، لأن شأن المتذلل أن يكون مهيناً، فهذا الوهم دُفِعَ بأن تَذَلُّلهم للمؤمنين ليس عن مهانةٍ؛ وإنما هو لتواضعهم والتزامهم بأحكام الله عز وجل، ودليل ذلك أنهم أعزّةٌ على الكافرين، فهذا احتراس، نعم. هكذا قالوا، وقد يكون في الحقيقة ليس من قبيل الاحتراس، وإنما هو كلامٌ مقصودٌ لذاته. عزتهم على الكافرين مقصودةٌ، هذا الكلام

مقصودٌ لذاته، وليس فقط لأجل الاحتراس. قلنا الاحتراس هو أن يؤتى في كلامٍ يوهم خلاف المراد بما يدفعه. هذا هو الاحتراس، أو هو... أو يُسمى أيضًا التكميل. قال:

أو تكميل يُدعى بالاحتراس والتتميم:

بقي لنا التتميم. التتميم هو أن يؤتى في الكلام بفضلةٍ لنكتةٍ سوى ما سبق، أي سوى دفع توهم غير المراد. مثاله قول الله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨] فقوله: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ أي على حب الطعام، والضمير هنا عن القول بأنه يعود على الطعام تتميمٌ المراد به المبالغة في مدحهم بالكرم، أي يطعمون الطعام مع حبهم لهذا الطعام واحتياجهم إليه. فهذا أبلغ في المدح بالكرم من مجرد إطعام الطعام. فهذا يُسمى تتميمًا، فهو إذن يؤتى في الكلام بشيء زائدٍ لنكتةٍ غير دفع توهم غير المراد. هذه النكتة هنا هي المبالغة، مبالغة في المدح مثلاً. هذا التتميم، ثم قال:

وَقَفُو ذِي التخصيصِ ذا التعميمِ

إذن من الأغراض التي يؤتى بالإطناب لأجلها، عطف الخاص على العام، وأيضًا عطف العام على الخاص. عطف الخاص على العام نُكتته التنبية على فضل الخاص، حتى كأنه لفضله شيءٌ مغايرٌ لما قبله. كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] الصلاة الوسطى داخلَةٌ في الصلوات، فالإتيان بهذا الخاص معطوفًا على العام لأجل هذه النكتة، هذا إطناب. وأيضًا من الإطناب عطف العام على الخاص، ونُكتته غير نُكتة عطف الخاص على العام. نُكتة عطف العام على الخاص باهتمامه بالخاص بذكره في عنوانٍ عامٍ بعد ذكره في العنوان الخاص به، كقول الله تعالى:

﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]

هذا من.. المؤمنين والمؤمنات هذا عامٌ، وما ذكر قبله داخلٌ فيه، فعطف العام على الخاص لأجل الاهتمام بهذا الخاص: ﴿اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ فذكرت هذه الأمور مخصوصةً بعنوانٍ خاصٍ بها، ثم ذكرت داخلَةً في العام.. في سياق العام،

وهو المؤمن والمؤمنات. وهكذا، وأمثله - في القرآن وفي غير القرآن - كثيرة جدًا. وأما قوله في البيت الأخير، فهذا قد شرحناه وهو أن الإخلال والتطويل والحشو كلها مخالفة للبلاغة.

وبهذا نكون إن شاء الله تعالى قد انتهينا من هذا الباب وانتهينا من **علم المعاني**، ونشرع بإذن الله عز وجل في الدرس المقبل في الفن الثاني من فنون البلاغة، وهو **علم البيان**.
أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا مرحومين برحمته الواسعة.
وأقول قولِي هذا وأستغفر الله لي ولكم والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثامن عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله تعالى، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، هذا هو الدرس الثامن عشر من سلسلة شرح متن الجواهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون في علم البلاغة، وفنونها الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، وقد انتهينا بحمد الله - عز وجل - ومنتته من علم المعاني، ونشرع إن شاء الله تعالى في الفن الثاني الذي هو علم البيان، قال الناظم **رحمته الله**:

(الفن الثاني: علم البيان)

فَنُ البِيانِ عِلْمٌ ما بِهِ عُرِفَ
وَضَوْحُها واحْصِرُهُ في ثِلاثَةِ
تأدية المعنى بِطُرُقٍ مَخْتَلِفٍ
تَشْبِيهِهِ او مَجَازٍ او كِنايَةِ
(فصل: في الدلالة الوضعية)

والقَصْدُ بالدلالة الوضعية
أقاسمها ثلاثَةٌ مُطابِقَةٌ
على الأصحَّ الفهمُ لا الحِثِّيَّةُ
تضمَّنُ التزمُّمَ أمَّا السابِقَةُ
بَحْثٌ لها وَعَكْسُها العَقْلِيَّتَانِ
فهي الحِقيقةُ لَيْسَ في البِيانِ
(البابُ الأوَّلُ: التشبيه)

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

تشبيها دلالة على اشتراك
أركانها أربعة وجوه أداة
فصل، وحسيان منه الطرفان
والوجه ما يشتركان فيه
وخارج ووصف حقيقي جلا
وواحداً يكون أو مؤلفاً
بحس أو عقل وتشبيه نمي
أمرين في معنى بالآية أتاك
وطرفاه فاتبع سبل النجاة
أيضاً وعقليان أو مختلفان
وإخلاً وخارجاً تُلفيه
بحس أو عقل ونسبي تلا
أو مُتعدداً وكل عُرفاً
في الضد للتميح والتهم

علم البيان، قد ذكرنا في الدروس السابقة في أوائل شرح هذا المتن، أن علم البيان أحد علوم البلاغة الثلاثة، بل ذكرنا أن لفظ البيان قد يُطلق، ويُراد به علم البلاغة كله، وقد ذكرنا أن أول من أول من وضع كتاباً في هذا العلم أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي المعروف، وهو الكتاب المسمى بـ (مجاز القرآن).

وذكرنا ما يتناقله علماء هذا الشأن من سبب تأليفه هذا الكتاب، وبعده تتابع جمع من العلماء، فألفوا في هذا الفن تُتفاً؛ كالجاحظ، وهو من الأئمة المشهورين في علم البيان، وكالمبرد، وقدامة بن جعفر، وأبي ظلال العسكري وغيرهم.

لكن لا شك أن من جمع كل ما تفرّق في كلام سابقه هو الإمام عبد القاهر الجرجاني، فجمع وصنف ورتب ونسق، وذلك في كتابيه المشهورين: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، فما كتبه أيضاً من بعض الرسائل المتفرقة، فهو بهذا الاعتبار، هو واضع علم البيان، وبعد ذلك جاء أبو الفتح السكاكي، فكتب في مفتاح العلوم ما كتب، ولخصه القزويني فاشتهر التلخيص وتتابع الناس على شرحه ونظمه، ووضع الحواشي عليه بما لا مزيد عليه.

وهذا العلم يأتي في الترتيب بعد علم المعاني، وكنا قد ذكرنا في أوائل هذا المتن، قول

الناظم:

وحافظُ تأديّة المعاني عن خطأ يُعرف بالمعاني

وما من التعقيد في المعنى يقى له البيان عندهم قد انتقى
 فعلم البيان إذا ما هو؟ قال الناظم:
 فن البيان علم ما به عرف تأدية المعنى بطرقٍ مختلفٍ
 وضوحها.....

ففي هذين البيتين تضميم، وهو أن يتعلق البيت الثاني بالبيت الأول، بحيث لا يتم المعنى عند قراءة البيت الأول، بل يحتاج إلى البيت الثاني، وتقدير الكلام: فن البيان علم يُعرف به تأدية المعنى بطرقٍ مختلفٍ وضوحها، البيان في اللغة الكشف والإيضاح، ويُقال: فلانٌ أبين من فلان؛ أي أفصح منه، وكلامه أوضح من كلام الأول.

وأما في الاصطلاح فقالوا: هو علمٌ يُعرف به إيراد المعنى الواحد في طرقٍ وتراكيبٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة عليه، فقولنا: علمٌ هذا يشمل أمرين اثنين: أولهما: قواعد هذا الفن وأصوله، والثاني: الملكة؛ أي الصفة الراسخة في النفس، والتي تحصل بممارسة قواعد هذا الفن وأصوله، ولفظ علمٍ إذاً في قولنا: (علمٌ يُعرف به إلى آخره) يشمل هذين الأمرين، فقد يُراد به الملكة الحاصلة، وقد يُراد به قواعد الفن، وهذا عامٌ في كثيرٍ من تعريفات العلوم.

أما قولنا في التعريف: إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة عليه، فمعنى ذلك أنك تُعبر عن المعنى الواحد بجملةٍ من التراكيب، وتكون بعض هذه التراكيب أوضح دلالةً من بعضها الآخر، وهذه التراكيب قد تكون من قبيل التشبيه، أو المجاز، أو الكناية، مثال ذلك وبالمثال يتضح هذا المعنى: معنى الكرم، تريد أن تُعبر عن معنى الكرم، فإذا كنت عارفاً بقواعد هذا الفن، ومطلعاً على تصرفات الأدباء والشعراء، فيمكن أن تؤدي هذا المعنى بطرقٍ مختلفة.

فمن طريق التشبيه مثلاً تقول: (زيدٌ كالبحر في إمداده) أو تقول: (زيدٌ كالبحر)، أو تقول: (زيدٌ بحرٌ)، فلاحظ معي أنك عبرت من طريق التشبيه بتراكيب ثلاثة، كلها تدل على معنى الجود والكرم، لكن بعضها أوضح من بعضها الآخر، فالتعبير الأول وهو قولك: (زيدٌ كالبحر في إمداده) أوضح، لما؟ لأن فيه التصريح بوجه الشبه.

أي ما وجه الشبه بين زيدٍ والبحر؟ هو إمداده. فالبحر يمدك بالجواهر الكريمة مثلاً، فزيدٌ كذلك يُمدك بماله، يُنفق عليك، وأيضاً صرّح فيه بأداة التشبيه وهي الكاف (زيدٌ كالبحر)، فلاجل ذلك كان هذا التقدير أوضح، ثم يليه في الوضوح التقدير الآخر، الثاني، وهو قولك: (زيدٌ كالبحر)، فإن فيه التصريح بأداة التشبيه التي هي الكاف، وليس فيه التصريح بوجه الشبه، وأقل هذه التعبيرات الثلاثة وضوحاً: الثالث؛ لن فيه إغفال ذكر وجه الشبه وأداة التشبيه معاً، فتقول: (زيدٌ بحرٌ) نعم. هذا إن أردت مثلاً طريق التشبيه.

وكذلك إن أردت طريق المجاز على ما سيأتي توضيحه، لكن نحن فقط نذكر هذه الأمثلة لإيضاح المعنى، معنى علم البيان، وأيضاً لفتح الشهية لما سيأتي إن شاء الله تعالى من مباحث هذا الفن، فمن طريق المجاز تقول مثلاً: (رأيتُ بحرٌ في بيتنا)، وتقصد بذلك زيداً، فتشبهه إذاً بالبحر في الجود والكرم، ثم تستعير لفظ البحر، فتقول: (رأيتُ بحرٌ في بيتنا)، وقد تزيد فتقول مثلاً: (غمرَ زيدٌ بفضلِه كل الناس)، فلفظة غمر هذه هي من أوصاف البحر، فتستعمل هذا الوصف أيضاً من قبيل الاستعارة، أو تقول مثلاً: (لُجة زيدٍ متلاطمٌ بالأمواج)، فلا تذكر لفظ البحر، ولكن لفظ اللُجة، ولفظ التلاطم بالأمواج من أوصاف البحر.

هذه كلها تدور على طريق المجاز، أو طريق الاستعارة على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى من العلاقة بين المجاز والاستعارة، وبعضها أكثر وضوحاً من بعضها الآخر، فقولك: (رأيتُ بحرٌ في بيتنا) أكثر وضوحاً من قولك مثلاً: (لُجة زيدٍ متلاطمٌ بالأمواج) لما في الأولى من وضوح، وفي الثانية شيءٍ من الغموض.

وقد يؤتى بهذه الأساليب من طريق الكناية؛ كأن تقول مثلاً: (زيدٌ كثير الرماد، ومهزول الفصيل، وجبان الكلب) هذه كلها تُسمى كنايات، وهي كناياتٌ مأثورةٌ عن العرب للتعبير عن معنى الجود، فقولنا: (كثير الرماد) كثرة الرماد كنايةٌ عن كثرة إحراق الحطب لأجل الطبخ، وهذا يكون لأجل إكرام الضيوف وإطعامهم، فكثرة الرماد كنايةٌ عن الجود والكرم في الإطعام.

(ومهزول الفصيل) الفصيل هو ابن الناقة، فقوله: (المهزول)؛ أي به هزال، لم؟ لأن لبن أمه يُقدَّم للضيوف، فلا يرتضع هذا الفصيل من أمه، أو لأن أمه تُذبح وتُقدَّم طعامًا للضيوف، فلا يجد الفصيل من يرتضع منه، فجعلوا هذه كناية عن الجود والكرم، (فلان زيدٌ مهزول الفصيل).

ومثله (زيدٌ جبان الكلب)؛ أي أن كلبه لا ينبح إذا سمع الضيوف مقبلين، لم؟ لأنه اعتاد ذلك من صاحبه، اعتاد أن يُقدَّم عليهم جمعٌ من الضيوف، فلكثره الضيوف القادمين، لم يعد ينبح، فهو جبانٌ من هذا الوجه، جبان الكلب، فلان جبان الكلب، فهذه كله كنياتٌ، أنت ترى معي أنك يمكن أن تعبر عن معنى الكرم من طريق التشبيه بطرقٍ مختلفة، ومن طريق المجاز بطرقٍ مختلفة، ومن طريق الكناية بطرقٍ مختلفة، وكل هذه الطرق بعضها أوضح من البعض الآخر.

فعلم البيان هو العلم الذي يرصد ما للعرب من التوسع في هذا الباب، فعلم البيان لا يأتي ليس قواعد يعني خارجةً عن كلام العرب، إنما هو علمٌ يبحث في كلام العرب، ويستخرج منه طرقهم وأساليبهم المتنوعة المتفننة في الدلالة على المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة، نعم.

ثم قولنا في التعريف: (المعنى الواحد... إيراد المعنى الواحد) هذا احترازٌ عن المعاني المتعددة التي تؤدي بطرقٍ متفاوتة، فلو فرضنا مثلاً أنك تريد أن تعبر عن معنى الجود والكرم، بطريقٍ ما، وعن معنى الشجاعة بأسلوبٍ آخر، وكان مثلاً عبرت عن الجود بقولك: (زيدٌ كالسحاب في الإمداد والفيض)، وعبرت عن الشجاعة بقولك مثلاً: (زيدٌ أسدٌ) فهنا لاشك أن التعبير الأول أوضح من التعبير الثاني؛ لأن الأول فيه ذكر وجه الشبه، وذكر أداة التشبيه، لكن هذه المقارنة غير سليمة؛ لأن الأول هو تعبيرٌ عن معنى الجود، وأما الثاني فتعبيرٌ عن معنى الشجاعة، فإذاً لا يكون هذا من قبيل مباحث علم البيان؛ لأن المعنى ليس واحداً، بل هما معنيان مختلفان.

وأيضًا هنا مسألة مهمة، وهي أن كوننا إيراد المعنى الواحد في طرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة عليه، قولنا: (في وضوح الدلالة عليه) أي لا بمجرد الاختلاف في اللفظ والعبارة، فلو فرضنا أن هنالك اختلافًا في اللفظ والعبارة، لم يكن هذا من مباحث علم البيان، مثال ذلك أن تقول مثلًا: (زيدٌ كالأسد)، وتقول أيضًا: (زيدٌ كالرأبال) هنا اختلف لفظ الجملتين، الرأبال هو الأسد، اختلف لفظ الجملتين، لكن هذا ليس من مباحث علم البيان؛ لأن هذا الاختلاف هو في العبارة واللفظ، لا في وضوح الدلالة، فإنهما معًا في نفس المرتبة من جهة وضوح الدلالة، ففيهما معًا حذف وجه الشبه، وذكر أداة التشبيه. فإذن قولنا: (في وضوح الدلالة) لا بد منه.

وهنا أيضًا مسألةٌ نزيدها، وهي أنه يُشترط في المعنى الذي يُراد إيراده بطرقٍ مختلفة، أن يكون قبل ذلك مدلولًا عليه بكلامٍ مطابقٍ لمقتضى الحال، وعبارةٍ أخرى، فغن علم البيان لا بد فيه من الإتيان بعلم المعاني قبل ذلك، ولذلك أخوا ذكر علم البيان، وجعلوه بعد علم المعاني.

مثال ذلك: لو أردت أن تُخاطب شخصًا منكرًا لكرم زيد من الناس، وخاطبته بقولك: (زيدٌ كالسحاب في الفيض) لم يكن هذا بيانًا، لما؟ لفقدان شرط المطابقة لمقتضى حال المخاطب، ومقتضى حال المخاطب، أن يؤتى بلفظٍ فيه التوكيد وجوبًا، لما؟ لأن المخاطب منكرٌ، وقد تقرر في علم المعاني الذي به يُعرف مطابقة الكلام بمقتضى الحال، ان المنكر لا بد أن يؤتى له بكلامٍ مؤكد، فكان ينبغي أن يقال مثلًا: (إن زيدًا كالسحاب) أو (إن زيدًا كالسحاب في فيضه وإمداده).

فإذن البيان يأتي بعد المعاني، ولذلك بعض الناس؛ كصاحب حلية اللب المصون مثلًا يذكر في تعريف البيان، يقول: هو علمٌ يُعرف به إيراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلامٍ مطابقٍ لمقتضى الحال في طرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة عليه، ويزيد في التعريف كون هذا المعنى الواحد مدلولًا عليه بكلامٍ مطابقٍ لمقتضى الحال على ما تقرر في علم المعاني، هذا

شرح قول الناظم:

فَنَّ الْبَيَانَ عِلْمٌ مَا بِهِ عُرِفَ تَأْيِيدَةُ الْمَعْنَى بِطُرُقٍ مُخْتَلِفٍ
وَضُوحَهَا
ثم قال:

وَاحْصِرْهُ فِي ثَلَاثَةِ تَشْبِيهِهِ أَوْ مَجَازٍ أَوْ كُنَايَةِ
أَيُّ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْبَيَانِ، ثَلَاثَةٌ هِيَ: التَّشْبِيهِ، وَالْمَجَازِ، وَالْكُنَايَةِ، وَسَيَأْتِي تَعْرِيفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَلَا فَائِدَةَ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهَا الْآنَ، نَعَمْ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَبْحَثِ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ، فَقَالَ:

(فصل: في الدلالة الوضعية)

وَالْقَصْدُ بِالدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ الْفَهْمُ لَا الْحَيْثِيَّةُ
أَقَاسِمَهَا ثَلَاثَةٌ مُطَابِقَةٌ تَضَمَّنُ التَّزَامُ أَمَّا السَّابِقَةُ
فَهِيَ الْحَقِيقَةُ لَيْسَ فِي الْبَيَانِ بَحْثٌ لَهَا وَعَكْسُهَا الْعَقْلِيَّتَانِ
أَوَّلًا قَوْلُهُ - مِنْ بَابِ فَفَقَطِ تَوْضِيحِ الْمَتْنِ -، يَقُولُ: (تَضَمَّنَ التَّزَامُ)؛ يَعْنِي تَضَمَّنَ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ مِنْ تَضَمَّنَ لِأَجْلِ ضَرُورَةِ الْوِزْنِ، (تَضَمَّنَ التَّزَامُ أَمَّا السَّابِقَةُ) بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ مِنْ أَمَّا، فَتُصْبِحُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ، ثُمَّ (فَهِيَ الْحَقِيقَةُ) بِالتَّسْكِينِ فِي الْهَاءِ، (لَيْسَ فِي فَنِ الْبَيَانِ... بَحْثٌ لَهَا وَعَكْسُهَا الْعَقْلِيَّتَانِ) وَأَتَى بِالتَّدْلِيلِ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَرَارًا فِي شَرْحِ هَذَا الْمَتْنِ، نَعَمْ.

أَمَا شَرْحُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا، فَتَقُولُ: الدَّلَالَةُ عَرَفَهَا الْعُلَمَاءُ بِتَعْرِيفَيْنِ: قَالُوا: هِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ، هَذَا التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ. وَالتَّعْرِيفُ الثَّانِي، قَالُوا: هِيَ فَهْمٌ أَمْرٌ مِنْ أَمْرٍ، وَالنَّاظِمُ يَمِيلُ إِلَى هَذَا التَّعْرِيفِ الثَّانِي، لِذَلِكَ قَالَ:

وَالْقَصْدُ بِالدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ الْفَهْمُ لَا الْحَيْثِيَّةُ
أَيُّ هُوَ يَقْدَمُ هَذَا التَّعْرِيفُ الَّذِي فِيهِ فَهْمٌ أَمْرٌ مِنْ أَمْرٍ عَلَى التَّعْرِيفِ الْآخَرَ الَّذِي فِيهِ الْحَيْثِيَّةُ، كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِأَشْيَاءٍ آخَرَ، وَأَمَّا وَجْهُ تَقْدِيمِهِ، فَهَذَا فِي

الحقيقة لم يذكره الشارح، لكن ذكر صاحب الحاشية أن التقديم لسببٍ نحويٍّ متعلقٍ لفظة حيث، ودخول حرف الجر عليها، ونحو ذلك، فالله أعلم هل هذا فعلاً ما يقصده، أم التقديم من ناحيةٍ معنوية.

على كل حال، قولنا مثلاً: (زيد) هذا لفظ، هذا اللفظ يدل على ذات المعينة المعروفة هي ذات زيد، فكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، فدلالة لفظ زيدٍ على هذه الذات المعينة، لما؟ لأنه يلزم من العلم بزيد؛ أي من العلم بوضعه لهذه الذات المعينة، العلم بهذه الذات، وحينئذٍ الأول الذي هو زيد هو الدال، والثاني الذي هو ذات زيد هو المدلول.

وكذلك لو أخذنا التعريف الثاني الذي هو فهم أمرٍ من أمرٍ، فأيضاً نقول: فهم ذات زيدٍ من لفظ زيد، وحينئذٍ الأمر الأول في هذا العبارة فهم أمرٍ من أمرٍ، الأمر الأول: هو المدلول، هو الذي يفهم، والأمر الثاني: هو الدال الذي منه نفهم، هذا شرح التعريف، ثم بعد ذلك نقول: هذه الدلالة إما لفظيةٌ وإما غير لفظية، فغير اللفظية؛ كالذي يحدث مثلاً بالإشارة؛ كأن تشير برأسك أي نعم، أو تشير بمعنى لا، وكدلالة الدخان المنبعث من مكانٍ ما على وجود النار، هذه الدلالة غير اللفظية لا تهمنا، وليست من مباحث علم البيان.

وإنما الذي يهمنا الدلالة اللفظية، وهذه الدلالة اللفظية يتكلم يبحث فيها المناطقة والبيانين، سنذكر تقسيم المناطقة أولاً، ثم نذكر ما للبيانين من فرقٍ أو مخالفةٍ لطريقة المناطقة، فالمناطقة يقولون: هذه الدلالة اللفظية تنقسم إلى أقسامٍ ثلاثة: الدلالة الوضعية، والعقلية، والطبيعية، فالوضعية هي ما كان للوضع فيها مدخلٌ، ومثالهم المشهور: دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، وقولهم: الناطق؛ أي العاقل، فالربط بين هذا اللفظ وهذا المعنى هو من وضع الواضع، والواضع هو الذي عيّن هذا اللفظ لهذا المعنى، فُسمى هذه الدلالة إذاً دلالةً وضعية؛ لأنها مأخوذة من وضع الواضع.

أما الدلالة العقلية، فهي المبنية على عقل؛ كدلالة الصوت مثلاً على حياة صاحبه، مثلاً إذا سمعت صوت إنسانٍ، ولم يكن وكان بينك وبينه ساترٌ، فأنت تحكم بأنه حيٌّ، والذي ربط بين الدال والمدلول هو العقل، فهذه تُسمى دلالةً عقليةً.

وأما الدلالة الطبيعية، فهي الراجعة إلى الطبع، ويذكرون لها مثلاً دلالة التأوه على وجود الألم والوجع، فالذي يربط بين الدال والمدلول هو الطبع، لما؟ لأن طبع المريض المتألم، أنه يتأوه ويتوجع عندما يشعر بالألم، والذي يهمننا إنما هو الدلالة الوضعية الأولى، أما الدلالة العقلية باصطلاح المناطقة، كما يسميها المناطقة، أما الدلالة العقلية والطبيعية، فليست من مباحثنا في علم البيان، جيد.

هذه الدلالة الأولى التي هي الدلالة الوضعية، إذا اللفظية الوضعية تنقسم إلى أقسامٍ ثلاثة؛ لأنها إما دلالة مطابقة، أو تضمن، أو التزام، فأما دلالة المطابقة، فهي أن يدل اللفظ على كامل معناه الذي وُضع له، مثال ذلك: (دلالة الإنسان على الحيوان والناطق) فلفظ الإنسان يدل على هذين المعنيين: على معنى الحيواني؛ أي الحياة، على كونه كائنًا حيًا، والناطقية؛ أي كونه ذا عقلٍ.

وكدلالة لفظ الأسد على الحيوان والمفترس، نقول: الأسد مثلاً لو عرفناه، فنقول: الأسد الحيوان المفترس مثلاً، فدلالة هذا اللفظ على معنى الحيوان، وعلى معنى المفترس، هذه دلالة مطابقة، وسميت دلالة مطابقة؛ لتطابق اللفظ والمعنى؛ أي لكونهما متساويين، لما؟ لأن الواضع حين وضع لفظ إنسان، فإنما وضعه ليبدل على مجموع هذين المعنيين: معنى الحيوان ومعنى الناطق، نعم.

وأما دلالة التضمن، فهي أن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له، كدلالة الإنسان على معنى الحيوان فقط، أو على معنى الناطق فقط، مفهوم؟ فإن لفظ الإنسان وُضع لمعنى يشمل هذين معًا، معنى الحيوان، ومعنى الناطق، فحين دل اللفظ على الحيوان فقط، كانت هذه الدلالة دلالةً تضمنيةً.

وأما دلالة الالتزام، فهي أن يدل اللفظ على لازم معناه الذي وُضع له، كدلالة الإنسان على الضحك مثلاً، وكدلالة الأسد - لفظ الأسد - على الجرأة، ولما سمية هذه دلالة التزام؟ لأن الضحك ليس مطابقاً لمعنى الإنسان، ولا هو جزءٌ من معنى الإنسان، وإنما هو في الحقيقة أمرٌ خارجٌ عن معنى الإنسان، ولكنه لازمٌ له؛ أي يلزم من الإنسانية القابلية للضحك، كما يلزم من كون الأسد أسداً كونه ذا جرأة، هذا لازمٌ للمعنى الذي وُضع له.

ومن الأمثلة التي يذكرها علماء العقيدة؛ كشيخ الإسلام بن تيمية وغيره، أسماء الله - سبحانه وتعالى - الحسنى، فإنها تدل بهذه الدلالات الثلاثة على معانٍ مختلفة، فمثلاً: اسم الحي يدل على نفس على ذات الله - سبحانه وتعالى - وأوصافه كلها بلالة المطابقة، الحي هو نفسه؛ يعني بدلالة المطابقة الله - سبحانه وتعالى - بذاته وصفاته، مفهوم. فإذاً هذا دلالة المطابقة.

وأما دلالة على الذات فقط مثلاً، هذه دلالة تضمّن، وأما دلالة على معنى السمع والبصر مثلاً، فهذه دلالة التزام، لما؟ لأنه يلزم من الحياة السمع والبصر، السمع لازمٌ للحياة، فإذاً هذه من قبيل دلالة الالتزام، وهكذا في أمثلةٍ أخرى متعددة تُفهم بها هذه الدلالة، جيد.

الآن هنا مسألةٌ ذكرناها آنفاً، قلنا هذا تقسيم المناطقة، فإنهم يذكرون الدلالة اللفظية، ويذكرون أن اللفظية منقسمةٌ إلى وضعيّةٌ وعقليّةٌ وطبيعيةٌ، أما الوضعية هي التي يقسمون إلى: مطابقةٍ، وتضمنٍ، والتزام، لكن عند البيانين، فإنهم يجعلون دلالة المطابقة وضعيةً؛ أي يصطلحون على كونها وضعيةً، ويصطلحون على تسمية دلالة التضمن والالتزام معاً عقليتين، وهذا معنى قول الناظم:

أقسامها ثلاثة مطابقةً تضمّنُ التزمّ أمّا السابقة
فهي الحقيقة.....

السابقة هي المطابقة، (هي الحقيقة)، معنى ذلك أنها في الحقيقة هي الموافقة لمعنى الدلالة الوضعية؛ أي هي المستحقة لأن تُسمى دلالة وضعية دون قسيمها الذين هما: دلالة التضمن، والالتزام.

(ليس في فن البيان بحثٌ لها)؛ أي علم البيان لا يبحث في هذه الدلالة الوضعية، (وعكسه العقليتان)؛ أي دلالة التضمن، ودلالة الالتزام يُسميها البيانون دالتين عقليتين، وفي الحقيقة هذا اصطلاحٌ خاصٌ للبيانين، لكن له حظٌ من النظر، لما؟ لأنك إذا تأملت في دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، وجدت انهما معاً فيهما شيءٌ من الوضع، وفيهما شيءٌ من العقل، فالعقل والوضع كلاهما سبب في هذين الدالتين.

لكن يُنظر حينئذٍ، هل الأقرب سببية العقل أم سببية الوضع؟ يعني مثلاً دلالة لفظ إنسان على جزء معناه، هذا يحتاج إلى الوضع، ويحتاج إلى العقل، يحتاج إلى الوضع؛ لأنك تحتاج أن تعرف أولاً أن لفظ إنسان موضوعٌ للحيوان الناطق، ثم بعد ذلك لكي تفهم أن حيوان جزء هذا المعنى، هذا يحتاج فيه إلى العقل. فإذا دلالة التضمن من هذه الحيثية عقلية، ومن حيث كونها معتمدةً على الوضع الأصلي هي دلالةٌ وضعيه.

وكذا في الالتزام، فإن الالتزام العقل فيه أوضح؛ يعني لزوم الشيء عن الآخر هو فيه سببية العقل بشكلٍ أوضح، لكن لا بد أيضاً من الوضع ابتداءً؛ لأن تحتاج إلى معرفة أن لفظ الإنسان لم يوضع لمعنى الضحك، وإنما وضع لمعنى الحيوان الناطق، فإذاً تحتاج إلى الوضع، ثم تحتاج إلى العقل ليدرك أن الضحك لازمٌ من لفظ إنسان، وهكذا.

والبيانون يجعلون هاتين الدالتين عقليتين، والمقصود بالبحث في هذا الفن الذي هو فن البيان، هو الدلالة العقلية بنوعيتها: التضمنية والإلزامية؛ لأنهما هما اللذان يتأتى فيهما الاختلاف في الوضوح على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، والاختلاف في الوضوح هو موضوع علم البيان، نعم.

ثم بعد ذلك ننتقل إلى التشبيه، قال: الباب الأول: التشبيه:

تشبيها دلالة على اشتراك
أمرين في معنىً بآلة أتاك
أركانها أربعة وجوه أداة

إلى آخره، التشبيه من أعظم مباحث علم البيان، بل علم البلاغة، وهو من المباحث التي لها خطرٌ وشأنٌ عظيمٌ جداً، واستعمال التشبيه يُكسب الكلام رونقاً، ويقرب ما استعصى من المعاني، ويجعل المعاني ذات سموٍ ورفعةٍ، بحيث يجعل المعنى العقلي في صورة الحسي المدرك بالعيان، وهكذا.

ولا شك أن التشبيه يتفرع عنه مباحث أخرى، على ما سيأتينا إن شاء الله تعالى، ولا فصل ذلك الآن، لكن لا شك أن التشبيه سابقٌ عن الاستعارة التي هي أحد أقسام المجاز، كما سيأتينا إن شاء الله تعالى، لذلك لا بد من بحث التشبيه أولاً؛ لأنه الأساس الذي تُبنى عليه مباحث علم البيان الأخرى، فكأنه أصلٌ وما سيأتي من استعارةٍ وكنايةٍ ونحو ذلك فروعٌ متفرعةٌ عنه.

والتشبيه بالاصطلاح هو الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنىٍ بإحدى أدوات التشبيه لفظاً أو تقديراً، قال:

تشبيها دلالة على اشتراك
أمرين في معنىً بآلة

المقصود بالآلة أداة التشبيه، (أتاك) هذا تميمٌ للبيت، فإذا قلنا: هو الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنىٍ بإحدى أدوات التشبيه لفظاً أو تقديراً، ومن هذا التعريف نستخلص أركان التشبيه، فقولنا: (الدلالة على مشاركة أمرٍ) الأمر الأول: هو المشبه، (لأمرٍ)، الأمر الثاني: هو المشبه به، (في معنىٍ) هذا المعنى هو الذي يُسمى وجه الشبه، (بإحدى أدوات التشبيه لفظاً أو تقديراً) هذا الركن الرابع، وهو ركن أداة التشبيه.

فإذن نستخلص من هذا أن أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به، ويُسميان الطرفين، والمعنى المشترك بينهما، ويُسمى وجه الشبه، والرابع: أداة التشبيه، وهذا معنى قول الناظم:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أركانُهُ أربَعَةٌ وَجْهٌ أَدَاةٌ وَطَرْفَاهُ فَاتَّبِعْ سُبُلَ النَّجَاةِ
 أي الوجه هو وجه الشبه: المعنى المشترك، (أداة) أي أداة التشبيه، (وطرفاه)؛ أي
 المشبه والمشبه به، (فاتبع سبل النجاة) هذا تميمٌ للبيت، فقولك مثلاً: (زيدٌ كالأسد في
 الجرأة) زيد هو: المشبه، الأسد: هو المشبه به، والكاف: أداة التشبيه، والجرأة: هي وجه
 الشبه، ويجوز حذف وجه الشبه مع بقاء الأداة، كأن تقول مثلاً: (زيدٌ كالأسد) ويجوز
 العكس؛ أي أن تحذف الأداة مع بقاء الوجه، أو مع حذف الوجه، (زيدٌ أسد في الجرأة) أو
 (زيدٌ أسدٌ) فتحذف الأداة ووجه الشبه معاً، نعم.

فالذي يتضح إذاً، أنه لا بد في التشبيه من ذكر الطرفين، وهما: المشبه والمشبه به، هذان
 لا بد منهما، لا بد من ذكرهما على وجهٍ يُنبئ عن التشبيه، أما وجه الشبه فقد يُذكر وقد
 يُحذف، وأما الأداة فقد تكون أيضاً ملحوظتان، وقد تكون مقدرتان، على ما سبق بيانه إن
 شاء الله تعالى. جيد.

ثم انتقل فقال، انتقل إلى مبحث الطرفين: المبحث الأول: مبحث الطرفين، ثم سيذكر
 مبحثاً خاصاً بوجه الشبه، ثم سيذكر مبحثاً خاصاً بأداة التشبيه، مبحث الطرفين، قال فيه:

فَصِلْ، وَحَسِيَانٍ مِنْهُ الطَّرْفَانِ أَيْضًا وَعَقْلِيَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ

(الطرفان) وهما المشبه والمشبه به، يمكن تقسيم التشبيه باعتبار حسية الطرفين،
 وعقليتهما إلى أقسامٍ أربعة: القسم الأول: أن يكون الطرفان حسيين، والقسم الثاني: أن
 يكونا عقليين، والقسم الثالث: أن يكون المشبه عقلياً، والمشبه به حسيّاً، والقسم الرابع:
 العكس؛ أي أن يكون المشبه حسيّاً، والمشبه به عقلياً.

فأما القسم الأول الذي طرفاه حسيان، فهذا كثيرٌ ومستعملٌ جداً، ومعنى كون الطرفين
 حسيين؛ أي هما مدركان بإحدى الحواس الخمس التي هي: البصر، والسمع، والشم،
 والذوق، واللمس، فقولك مثلاً: (وجهه كالبدر) هذان حسيان؛ لأن الوجه والبدر كلاهما
 يُدرك بحاسة البصر، وقولك مثلاً: (سمعتُ صوتاً كتغريد العصفور) هذا أيضاً الطرفان هنا

حسيان، وكلاهما يُدرك بحاسة السمع، وقولك مثلاً: (رائحته كأريج المسك) هذا أيضاً من هذا الباب، وهما مدركان بحاسة الشم، وهكذا في حاسة اللمس؛ كقولك مثلاً: (خشونة هذا الثوب كخشونة جلد القنفذ) مثلاً هذا يُدرك بالحس، ويدرك على الخصوص بحاسة اللمس، وكذا الذوق، بأن تسبه شيئاً ما بالعسل، وهكذا، هذا واضح.

أن يكون الطرفان عقليين، معنى ذلك أن يكونا معاً مدركين بالعقل، كقولك مثلاً: (العلم كالحياة) فالعلم والحياة معاً أمران عقليان، والعكس؛ كقول: (الجهل كالموت) فالجهل والعلم والحياة والموت كلها ليست أموراً حسية تُدرك بالحس، بالبصر، أو السمع، أو الشم، أو الذوق، أو اللمس، وإنما هي من المعاني العقلية التي يدركها العقل. جيد. ومختلفان، لذلك قال:

وَحَسِّيَّانِ مِنْهُ الطَّرْفَانِ أَيْضاً وَعَقْلِيَّانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ

مختلفان هذا يشمل القسم الثالث والرابع، أن يكون أحدهما حسياً والآخر عقلياً، فالقسم الثالث: أن يكون المشبه عقلياً، والمشبه به حسياً؛ كقولهم مثلاً في تشبيه الرأي الحسن، كقولك مثلاً: (هذا رأيٌ كفلق الصبح) فتُشبه الرأي وهو شيءٌ عقليٌّ، بفلق الصبح وهو شيءٌ حسِّيٌّ يُدرك بحاسة البصر، ووجه الشبه كونهما معاً واضحين جليين، أو كقولك مثلاً: (خلق فلان كشذا المسك) مثلاً، وهكذا.

الرابع: أن يكون المشبه حسياً، والمشبه به عقلياً، وهذا أقل من الثالث، وفيه قلبٌ، القالب أن يكون مقلوباً، لما؟ لأنك في الغالب الأمور الحسية هي أمور سهلة الإدراك، والأمور العقلية: أمورٌ تحتاج إلى إعمال العقل، فالأصل إذاً أن تُشبه العقلي بالحسي؛ لكي يفهم عنك المخاطب ما تريد إيصاله من المعاني، بخلاف تشبيه الحسي بالعقلي، فهذا فيه قلفٌ، لما؟ لأن إدراك الأشياء المحسوسة أوضح، فكيف تُشبه الشيء الواضح بالشيء الذي هو أقل وضوحاً منه، ولذلك هذا لا يكون في الحقيقة إلا على سبيل القلف، كقول الشاعر مثلاً:

وفتكت بالمال الجزيل وبالعدا فتك الصبابة بالمحب المغرم
فتأمل أن الفتك الأول الذي هو الفتك بالمال الجزيل وبالعدا، الفتك بالمال الجزيل
كنايةً عن الإنفاق، كونه يُنفق، والفتك بالعدا هو ظاهر، أي قتل الأعداء، الفتك الأول هذا
حسيٌّ، وأما الفتك الثاني الذي جعله مشبهً به، فهو أمرٌ عقلي: فتك الصبابة بالمحب المغرم،
وهذا من التشبيهات الحسنة جدًا، التي فيها إبداع، فهذا كما ذكرت كقول الشاعر أيضًا:

وأرضٍ كـ أخلاق الكـ ريم قطعته

هذا تشبهٌ عجيبٌ جدًا، فهو يُشبه الأرض بأخلاق الكرم، ووجه الشبه الرحابة
والإتساع، هذه الأرض واسعةٌ جدًا مثل خلق الكريم، الشخص الكريم يكون خلقه واسعًا
رحبًا، ففي الحقيقة هذا يُشبه خلق الكريم بالأرض الواسعة، لكنه جاء به هنا بهذا الترتيب
فجاء تشبيهًا حسنًا، ونفيسًا جدًا، جيد.

وهنا ينبغي أن ننبه معنىً، وهو أن من الحسي ما لا تدركه الحواس بذاته، ولكن تُدرك
مادته، فيُسمى خياليًا، مثال ذلك قول الشاعر:

وكان مُحمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد أعلام ياقوتٍ نُشرن على رماح من زبرجد
الشقيق المقصود به الشقائق النعمان، وهي أزهارٌ معروفة، نوعٌ من الورود حمراء
اللون، فيقول: (وكان مُحمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد)؛ أي إذا نزل، تصوب معنى نزل،
وتصعد مال إلى جهة العلو، يُشبهها بأي شيء؟ يقول: (أعلام ياقوتٍ نُشرن على رماح من
زبرجد) طيب هذه الصورة التي هي ياقوتٌ أعلامٍ من ياقوتٍ منشورةٍ على رماحٍ من زبرجد،
هذا غير موجودٍ في الحقيقة، لكن مادته موجودة، فالياقوت والأعلام والرماح والزبرجد،
هذه المادة.

هذه الأشياء الأربعة كلها معروفةٌ مدركةٌ بالحس، وإنما تركيبها بهذا الشكل بأن تكون
الأعلام من الياقوت منشورةً على رماحٍ من الزبرجد، هذا التركيب غير موجودٍ في الخارج،
ولكن العقل يمكنه أن يتخيل ذلك، إذا كانت المادة معروفةً بالحس، ويُسمى هذا خياليًا،

فلذلك نجعل هذا من قبيل الحسي، وإن كانت الصورة الإجمالية التركيبية غير مدركة بالحس؛ لأنها غير موجودة أصلاً في الخارج.

فنقول إذاً في تعريف الحسي، هو ما يُدرك بذاته أو بمادته بإحدى الحواس الخمسة، فما يُدرك بذاته هذا ظاهر، وما يُدرك بمادته هو كهذا المثال الذي ذكرنا، وكمثالٍ آخر، قول الشاعر - ولعله أوضح -:

كأن الحُباب المستدير برأسها

هذا يُشبه الفقاقيع التي تكون على رأس الكأس، التي تكون في الكأس - كأس الخمر -، يقول: (كأن الحُباب) الحُباب هذه هي الفقاقيع.

كأن الحُباب المستدير برأسها كواكبٌ درّ حشوهن عقيقٌ

فالكواكب والدر والعقيق هذه كلها أمورٌ مدركةٌ بالحس، لكن تجميع هذا وتركيبه، هذا شيءٌ خيالي، فالمشبه به إذاً خيالي لا يُدرك بالحس؛ لأنه غير موجودٍ خارج الأعيان، ولكن مادته مدركةٌ بالحس، فلاجل ذلك نقول: إنه يدخل في باب الحسي، هذا ما نُنبه عليه في قضية الحسي.

وأيضاً في العقلي، فإننا نقول: هو ما لا يُدرك هو ولا مادته بإحدى الحواس الظاهرة، وعدم وجوده في الخارج، ولكنه لو وُجد لم يُدرك إلا بها، يُسمى يعني عفواً، هذا العقلي يدخل فيه ما لا يوجد في الخارج، نُعيد شرح هذه المسألة.

العقلي يدخل فيه ما لا يوجد في الخارج، ولكنه لو وُجد لم يُدرك إلا بالحواس، فيُسمى وهمياً، وهو الذي يخترعه الوهم من عند نفسه، وإن كان غير موجودٍ في الخارج ولا مادته موجودةٌ في الخارج، ومثاله المشهور: البيت الذي ذكرناه في أوائل هذا الشرح، وهو قول الشاعر:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنِيَابِ أَعْوَالِ

فَأَنْيَابُ الْأَغْوَالِ، الْأَغْوَالُ جَمْعُ غَوْلٍ، لَا تُدْرِكُ بِالْحَسِّ مَفْهُومٌ؟ لَكِنْ يَعْنِي لَوْ وُجِدَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْخَارِجِ، وَلَوْ وَجَدَتْ هَذِهِ الْأَنْيَابُ فِي الْخَمْسِ، فَإِنَّهَا لَا تُدْرِكُ إِلَّا بِالْحَوَاسِّ، لَوْ وَجَدَتْ فِي الْخَارِجِ، فَإِنَّهَا لَا تُدْرِكُ إِلَّا بِالْحَوَاسِّ، فَهَذَا يُسَمَّى وَهْمِيًّا، وَهَمٌّ يَدْخُلُونَهُ فِي الْعَقْلِيِّ، مَفْهُومٌ؟ فَأَنْيَابُ الْأَغْوَالِ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً، وَلَا مَادَّتُهَا مَوْجُودَةٌ، مَعْرُوفَةٌ فِي الْخَارِجِ، وَلَكِنْ لَوْ وَجَدَتْ فَإِنَّهَا لَنْ تُدْرِكُ إِلَّا بِالْحَسِّ، جَيِّدٌ، فَهَذَا مَا نَذَكُرُ إِذَا فِي شَرْحِ هَذَا الْحَسِّيِّ وَالْعَقْلِيِّ.

وَيَدْخُلُ فِي الْعَقْلِيِّ أَيْضًا مَا يُدْرِكُ بِالْوَجْدَانِ، وَيُسَمَّى وَجْدَانِيًّا، كَالْأَلَمِ، وَالْفَرْحِ، وَالْغَضَبِ، وَالْجُوعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، هَذِهِ الْأُمُورُ لَا تُدْرِكُهَا الْحَوَاسُّ الظَّاهِرَةُ، وَلَا يُدْرِكُهَا الْعَقْلُ الصَّرْفُ، وَإِنَّمَا هِيَ إِحْسَاسَاتٌ بَاطِنِيَّةٌ، تُدْرِكُ بِالْوَجْدَانِ فَتُسَمَّى وَجْدَانِيَّةً، فَهَذِهِ يُدْخِلُونَهَا فِي الْعَقْلِ، جَيِّدٌ، فَإِذَنْ هَذَا مَبْحَثُ الطَّرْفَيْنِ، وَنَشْرَعُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدَّرْسِ الْمَقْبَلِ، فِي مَبْحَثِ وَجْهِ الشَّبْهِ، وَقَوْلِهِ:

وَالْوَجْهُ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ وَدَاخِلًا وَخَارِجًا تُلْفِيهِ
إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.



الدرس التاسع عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

هذا الدرس التاسع عشر من سلسلة شرح "الجواهر الممكنون في صدف الثلاثة الفنون" من علم البلاغة، ونحن اليوم في درس جديد متعلق بالفن الثاني الذي هو علم البيان، وكنا قد أسلفنا في درس سابق شيئاً من تعريف علم البيان والدلالة الوضعية، وبدأنا بتعريف التشبيه وذكر أركانه الأربعة، ثم ذكرنا تقسيم هذه الأركان، بل ذكرنا تقسيم الطرفين من جهة كونهما عقليين أو حسيين أو كونهما مختلفين، ثم نتقل إن شاء الله تبارك وتعالى إلى مبحث الوجه أي وجه الشبه، ونقرأ المتن.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

يقول الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

(البابُ الأوَّلُ: التشبيه)

تشبيها دلالةً على اشتراك
أركانهُ أربعةٌ وجّههُ أداةُ
فصلٌ، وحسّيانٌ منه الطرفانُ
والوجهُ ما يشتركان فيه
وخارجٌ وصفٌ حقيقيٌّ جلا
وواحداً يكونُ أو مؤلّفاً
بحسّ أو عقلٍ وتشبيهٍ نُمي
أداتُهُ كافٌ كأنَّ مثلُ
إيلاءٍ ما كالكافِ ما شُبّهَ بهُ
وغايةُ التشبيهِ كشفُ الحالِ
تزيينٍ أو تشويهٍ اهتِمامِ
رُجحانُهُ في الوجهِ بالمقلوبِ
وباعتبارِ طرفيّهِ ينقِسمُ
وباعتبارِ عددِ ملفوفٍ أو
وباعتبارِ الوجهِ تمثيلٌ إذا
وباعتبارِ الوجهِ أيضاً مجملٌ
ومنهُ باعتبارِه أيضاً قريبٌ
لكثرةِ التفصيلِ أو لنُدرةِ
وباعتبارِ آلةِ مؤكّدٍ
ومنهُ مقبولٌ بغايةٍ نفسي
وأبلغُ التشبيهِ ما منه حُذفُ

أميرين في معنىً بالآلةِ أتاكُ
وطرفاهُ فاتبّعُ سُبُلَ النّجاةِ
أيضاً وعقليّانِ أو مُختلفانِ
وداخلًا وخارجًا تُلفيه
بحسّ أو عقلٍ ونسبيّ تلا
أو مُتعدّدًا وكلُّ عُرْفِنا
في الضدِّ للتمليحِ والتّهمِ
وكلُّ ما ضاهاهما ثمَّ الأصلُ
بعكسِ ما سواهُ فاعلمْ وانتبه
مقدارٍ أو إمكانيٍّ أو إيصالِ
تنويهٍ استتِرافٍ أو إيهامِ
كالليثِ مثلُ الفاسِقِ المّضحوبِ
أربعةً تركيباً افراداً علمِ
مفروقٍ أو تسويةٍ جمْعٍ رأوا
من مُتعدّدٍ تراهُ أخذًا
خفيٍّ أو جليٍّ أو مُفصّلٍ
وهو جليُّ الوجهِ عكسهُ الغريبُ
في الدّهنِ كالتركيبِ في كـ "نهيّة"
بحذفِها ومُرسلٌ إذ تُوجَدُ
وعكسهُ المرْدودُ ذو التّعسّفِ
وجهٌ وآلةٌ يليه ما عُرِفُ

إذا ذكرنا أنفاً أن أركان التشبيه أربعة هي:

الطرفان وهما:

- المشبه به.
- والمشبه.
- ثم وجه الشبه.
- ثم الأداة، أي أداة التشبيه.

فوجه الشبه ما هو؟ هو المعنى الذي يوجد في المشبه به وفي المشبه ويراد بالتشبيه تشريك المشبه به والمشبه في هذا المعنى، كقولنا مثلاً:
زيدٌ كالأسد في الشجاعة.

فزيد والأسد هما الطرفان، والكاف هي أداة التشبيه، والشجاعة هي وجه الشبه، أي هي المعنى الذي يراد تشبيهه زيد بالأسد فيه، لذلك قال:
وَالْوَجْهُ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ

أي وجه الشبه هو المعنى الذي يقصد اشتراك الطرفين فيه، ثم إن وجه الشبه يكون داخلياً في حقيقة الطرفين أو خارجاً عنها، لذلك قال:
وَدَاخِلًا وَخَارِجًا تُلْفِيهِ

فمثال ما هو داخل في حقيقة الطرفين أن تقول مثلاً: هذا القميص مثل هذا القميص الآخر في كونهما معاً مصنوعين من الكتان.

فكونهما كتاناً هذا داخل في حقيقة القميص، فلو أردنا أن نعرف هذا القميص بذكر ذاتياته على ما تقرر في أن التعريف يذكر فيه الذاتيات فإننا نذكر أنه من كتان مثلاً، فكونه كتاناً داخل في حقيقة القميص، فإذا وجه الشبه هذا داخل في الحقيقة، وأما ما هو خارج عن الحقيقة فكالمثال الذي ذكرنا أنفاً وهو قولنا: زيدٌ كالأسد في الشجاعة.

فإن الشجاعة وصف خارجي، ليس داخلياً في حقيقة زيد ولا هو من حقيقة الأسد.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

ثم قال:

وْخَارِجٌ وَوَصْفٌ حَقِيقِيٌّ جَلَا بِحِسِّ اوْ عَقْلِ وِنَسْبِيٍّ تَلَا
أَيُّ أَنْ هَذَا وَجْهَ الشَّبْهِ الَّذِي يَكُونُ خَارِجًا فَإِنَّهُ إِمَّا وَصْفٌ حَقِيقِيٌّ وَإِمَّا وَصْفٌ إِضَافِيٌّ،
فَالْوَصْفُ الْحَقِيقِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى: حَسِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ.

وَالْحَسِيٌّ هُوَ: مَا كَانَ مَدْرَكًا بِأَحَدِي الْحَوَاسِ الْخَمْسِ، كَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَلْوَانِ مَثَلًا،
وَهِيَ تَدْرِكُ بِالْبَصْرِ، أَوْ كَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَصْوَاتِ الَّتِي تَدْرِكُ بِالسَّمْعِ، أَوْ كَأَنْ يَكُونَ مِنَ
الْأَشْيَاءِ الْمَطْعُومَةِ الَّتِي تَدْرِكُ بِحَاسَةِ الذَّوْقِ، أَوْ كَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَشْمُومَةِ الَّتِي تَدْرِكُ
بِحَاسَةِ الشَّمِّ، يَعْنِي مَثَلًا مِنَ الرِّوَائِحِ وَغَيْرِهَا، أَوْ أَنْ يَكُونَ مَثَلًا كَالْخَشُونَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالصَّلَابَةِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَدْرِكُ بِحَاسَةِ اللَّمَسِ، فَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي مَا هُوَ حَسِيٌّ.

وَأَمَّا الْعَقْلِيُّ: فَكُلُّ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَدْرِكُ بِالْعَقْلِ وَلَا مَدْخَلَ لِلْحَسِّ فِيهَا، كَالشَّجَاعَةِ فِي
الْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنْفَاءً، وَكَالْكَرَمِ وَالْبَخْلِ وَالْجَبْنَ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْغَرَائِزِ وَالْأَحْوَالِ
النَّفْسَانِيَّةِ.

فهذان القسمان يشكّلان ما يسمى الوصف الحقيقي، قال:

وْخَارِجٌ وَوَصْفٌ حَقِيقِيٌّ جَلَا بِحِسِّ اوْ عَقْلِ وِنَسْبِيٍّ تَلَا
النَّسْبِيُّ هُوَ الْإِضَافِيُّ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ إِضَافِيًّا أَيُّ نَسْبِيًّا أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِشَيْئَيْنِ كَتَشْبِيهِنَا الْحِجَّةَ
بِالشَّمْسِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِمَا مَعًا يَزِيلَانِ حِجَابَ، أَيُّ كَمَا أَنَّ الشَّمْسَ تَزِيلُ الْحِجَابَ حِجَابَ
الظُّلْمَةِ مَثَلًا، فَإِنَّ الْحِجَّةَ تَزِيلُ حِجَابَ الْجَهْلِ، فَإِزَالَةُ الْحِجَابِ لَيْسَتْ هَيْئَةً مُتَقَرَّرَةً فِي الْحِجَّةِ
أَيُّ فِي ذَاتِ الْحِجَّةِ وَلَا فِي ذَاتِ الشَّمْسِ، أَيُّ فِي الطَّرْفَيْنِ، وَلِذَلِكَ فَوَجْهَ الشَّبْهِ هَذَا إِضَافِيٌّ
وَلَيْسَ حَقِيقِيًّا.

ثم إن وجه الشبه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وذلك أنه:

- إما أن يكون واحدًا.
- وإما أن يكون مركبًا.

• وإما أن يكون أن متعدداً.
فالواحد ظاهر، والمركب هو الذي يكون مركباً تركيباً من أشياء متعددة بأن يشكل ذلك هيئة عامة، سواء كانت هذه الهيئة حقيقية أو كانت اعتبارية بأن يكون العقل أدرك هذه الهيئة أو انتزعها واستحضرها من أمور متعددة، ولو لم تكن هذه الهيئة موجودة في الخارج. والمتعدد لا يُنظر فيه إلى هيئة مركبة من أشياء متعددة، وإنما ينظر فيه إلى عدة أمور مختلفة، وبالأمثلة إن شاء الله تعالى يتبين المراد.

يقول الناظم:

وواحدًا يكونُ أو مؤلَّفًا أو مُتَعَدِّدًا وكلُّ عُرْفًا
بِحسِّ أو عقلٍ.....

أي يكون واحدًا، ويكون مؤلَّفًا وهو الذي سميناه مركبًا، ويكون متعدداً، ثم كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة إما أن يكون حسيًّا وإما أن يكون عقليًّا، فهذه إذاً أقسام ستة وهو حاصل ضرب اثنين في ثلاثة، ويضاف قسم سابع، وذلك لأن المتعدد يكون عندنا فيه قسم آخر وهو حين يكون بعضه حسيًّا وبعضه عقليًّا.

فالمتعدد إذاً فيه أقسام ثلاث:

- متعدد حسيّ كله.
- ومتعدد عقلي كله.
- ومتعدد بعضه حسي وبعضه عقلي.

ثم نذكر الأمثلة على ما ذكر الشارح وغيره من البيانين.

- ١- أما الواحد الحسي فهذا ظاهر، كأن تشبه مثلاً كتاباً بأخر في لونه.
- ٢- وأما الواحد العقلي فكأن تشبه العلم بالنور في الاهتداء، فهذا واحد وهو عقلي، لأن الاهتداء معنى عقلي لا يُدرك بالحس.

٣- الآن ننتقل إلى المركب، وهو إما حسي وإما عقلي، مثال المركب الحسي:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

قول الشاعر مثلاً:

وقد لآخ بالفجرِ الثريَّا كما ترى كعُنُقودٍ مُلآحيَّةٍ حينَ نورًا

الملاحية: نوع من العنب الأبيض، ومعلوم أن الثريا مكونة من نجوم متشابكة فيما بينها تشبه العنقود، تشبه عنقود العنب، ولذلك يكثر في كلام الشعراء تشبيه الثريا بعنقود العنب. فوجه الشبه هنا هو تلك الهيئة المجتمعة المركبة التي تحصل من اقتران هذه الأجزاء البيضاء الصغيرة المستديرة، فهذه الهيئة الإجمالية تدرك بالحس، لأن المرجع في هذا إلى حاسة البصر، وكما أنها موجودة في الثريا فهي موجودة في عنقود العنب، فهذا إذاً من قبيل وجه الشبه المركب الحسي.

وأما المركب العقلي فكقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، فهنا وجه الشبه مركب من هيئة إجمالية فيها أشياء مختلفة، فُشِبَّه هؤلاء اليهود بالحمار من أوجه:

أولاً: هم يحملون التوراة، المقصود بحملهم التوراة أنها بين أيديهم، عندهم ويملكونها وباستطاعتهم أن ينظروا فيها، فهم يحملون التوراة كما أن الحمار يحمل تلك الأسفار. وهم أهل جهل كما أن الحمار معروف بالجهل وبالبلادة. وهم لا يقرأون هذه التوراة التي بين أيديهم كما أن الحمار لا يقرأ الأسفار التي يحملها.

والتوراة كتاب علم ونور وهداية وهذه الأسفار العلمية التي يحملها الحمار فوقه هي أيضاً كتب علم وهداية.

فإذاً هذه أوجه مختلفة من الشبه رُكبت في هيئة إجمالية، فُشِبَّه اليهود الذين يحملون التوراة ومع ذلك لا يفهمون ما فيها ولا يدرسونها ولا يعملون بأحكامها بالحمار الذي يحمل فوق ظهره أسفاراً من العلم ولا يستفيد منها، فهذا إذاً من قبيل المركب، وهو مركب عقلي لأن هذه الهيئة الإجمالية يستحضرها العقل وليس مرجعها إلى الحس، لأنه لا يوجد

عندنا الآن حمار يحمل أسفاراً، وليس عندنا اليهود يحملون تورا، ولكن هذا الوجه وجه الشبه الإجمالي هذا مرجعه إلى العقل.

بقي لنا المتعدد، فالمتعدد الحسي: كأن تشبه مثلاً وردة بأخرى أو زهرة بأخرى في لونها ورائحتها مثلاً، هذا تعدد، إذا الوجه هنا متعدد، هو اللون والرائحة.

والمثال العقلي: أن تشبه رجلاً بآخر في علمه وشجاعته مثلاً، فهذان وجهان، فإذا هذا وجه المتعدد، وهو عقلي لأن العلم والشجاعة من الصفات النفسانية التي مرجع إدراكها إلى العقل لا إلى الفكر.

ومثال المتعدد المختلف، أي الذي بعضه حسي وبعضه عقلي:

مثلاً أن تشبه رجلاً بالشمس في علو المرتبة وبهاء الوجه، فهذا إذا وجه شبه متعدد لأن عندنا أمرين اثنين، وأحد هذين حسي والآخر عقلي، لأن علو المرتبة أمر عقلي، الشرف أمر عقلي يعني يُدرك بالعقل، وبهاء الوجه أمر حسي، فهذا إذا مثال المتعدد المختلف.

ثم انتقل إلى مبحث آخر فقال:

بِحِسِّ أَوْ عَقْلٍ وَتَشْبِيهِ نُمِي فِي الضِّدِّ لِلتَّمْلِيحِ وَالتَّهْكُمِ

تشبيه هذا: مبتدأ. ونمي: خبره.

وجه الشبه قد يكون مأخوذاً من التضاد، وينزل هذا منزلة التناسب، لأن الأصل في التشبيه أن يكون بين المشبه والمشبه به تناسب، لكن قد يشبه الشيء بما قام به معنى مضاد لما قام بذلك المشبه، وهذا يكون لأحد غرضين، قال: للتمليح والتهكم.

فالتمليح معناه: جعل الكلام مليحاً مستظرفاً.

والتهكم هذا واضح: هو الاستهزاء والسخرية.

مثال ذلك: رجل بخيل. فتقول: فلان مثل حاتم.

تشبيه بحاتم، وحاتم يُضرب به المثل في الكرم، فتشبيه البخيل به هو تشبيه على سبيل

التضاد لا التناسب، وإذا هذا يكون إما للتهكم به وإما لغرض التمليح.

ثم بعد هذا ننتقل إلى أداة التشبيه وغايته وأقسامه.

والمبحث الأول هو: مبحث أداة التشبيه.

يقول الناظم:

أَدَاتُهُ كَافٌ كَأَنَّ مِثْلُ وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ.....

إذا أداة التشبيه هي: اللفظ الذي يدل على معنى التشبيه، كالكاف مثلاً في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، فهذه الكاف هي الأداة الدالة على معنى التشبيه.

ومثل الكاف كل لفظ يدل على هذا المعنى، فيكون حرفاً: كالكاف وكأن، ويكون اسماً كلفظ: مثل، وشبه. تقول مثلاً: زيدٌ مثل الأسد.

ويكون فعلاً، كقولك مثلاً: زيدٌ يحاكي الأسد، أو يشابه الأسد، أو يماثل الأسد.

فهذه الألفاظ كلها هي أدوات للتشبيه لأنها ألفاظ دالة على هذا المعنى الذي يشابه معنى الكاف، ولذلك قال:

أَدَاتُهُ كَافٌ كَأَنَّ مِثْلُ وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ.....

أي كل ما أشبه هذا من الألفاظ.

ثم قال:

..... ثُمَّ الْأَصْلُ

إِيْلَاءُ مَا كَالْكَافِ مَا شُبِّهَ بِهِ بِعَكْسِ مَا سِوَاهُ فَاعْلَمْ وَانْتَبِهْ

يريد أن يقول هنا: إن الأصل في الكاف وما جرى مجراها أن يليها المشبه به لفظاً أو تقديرًا.

لفظاً كقولنا مثلاً: زيدٌ كالأسد. فالكاف هنا تبعها المشبه به الذي هو الأسد.

أو تقديرًا كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ

يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، قال العلماء: إن هنا محذوفاً تقديره -أو كصيب-:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

كمثل ذوي صيب، فتقدير ذوي هنا ويكون المشبه به قد تبع الكاف ولكن تقديرًا لا لفظًا، أما لم هذا التقدير وسببه وغير ذلك؟ هذا إن شاء الله يُذكر في المباحث المتخصصة، يعني في بعض المتون المفصلة، عند دراسة المتون المفصلة كالتلخيص وغيره هنا يُبحث مثل هذا، أما هنا فنكتفي بأن نقول: إن الأصل في الكاف أن يليها المشبه به لفظًا أو تقديرًا بخلاف غير الكاف مثل: كَأَنَّ.

فكأن الدالة على التشبيه الأصل فيها أن يليها المشبه بعكس الكاف وأخواتها، فتقول مثلًا: كأن زيدًا أسدًا.

فهنا كأن يتبعها المشبه الذي هو زيد.

وفي القرآن الكريم في سورة الرحمن: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨]، فالضمير ضمير النسوة هنَّ هذا هو المشبه بعد كأن، أما الياقوت والمرجان فهذا المشبه به. ومثل كأن في هذا الحكم الأفعال التي مثل: مائل أو شابه أو يشابه أو حاكي أو يحاكي ونحوها.

فتقول مثلًا: يشبه زيدًا الأسد. هذه مثل كأن.

هذا معنى قوله إَذَا: **ثم الأصل إيلاء، أي إتباع، ما كالكاف ما شُبه به،**

أي المشبه به الأصل أن يتبع الكاف وما هو كالكاف **بعكس ما سواه فاعلم وانتبه.**

ثم انتقل إلى مبحث غاية التشبيه أي أغراض التشبيه.

يُساق التشبيه لأغراض مختلفة ذكر منها الناظم هنا بعض الأغراض فقال:

وَعَايَةُ التَّشْبِيهِ كَشْفُ الْحَالِ **مِقْدَارٍ أَوْ إِمْكَانٍ أَوْ...إِلخ**

طيب، الغرض الأول الذي ذكره الناظم: كشف الحال، معنى كشف الحال أو بيان الحال: بيان حال المشبه، أي بيان وصفه الذي هو عليه، وذلك يستعمل إذا كان المخاطب يجهل حال هذا المشبه ولا يعرفه ويريد أن يعرفه فتأتي بمشبه به معروف لديه ثم تشبه هذا المشبه المجهول بذلك المشبه به المعروف فيتبين حال المشبه، وأمثله كثيرة، بل هذا لعله

هو الأكثر في التشبيه، فعندما تأتي مخاطبًا وتشرح له شيئًا معينًا فلا يدركه تشبه له بشيء آخر، مثال ذلك مثلًا:

قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

لدى وكرها: هنا يقصد وكر العقاب، يقول: قلوب الطيور التي يصطادها هذا العقاب مفرقة ومشتتة قرب الوكر، ثم هذه القلوب بعضها رطب وبعضها يابس، فيشبه ما كان منها رطبًا بالعناب، وما كان منها يابسًا بالحشف البالي، العناب هو نبت معروف يكون أحمر اللون، والحشف البالي أي التمر البالي القديم، فيشبه بهذين، وهذا تشبيه لذيذ في الحقيقة، وهو لأجل بيان الحال، من جهة بيان الوصف، بيان الشكل والمقدار واللون ونحو ذلك. ولا بد لتحقيق هذا الغرض أن يكون المشبه به معروفًا عند المخاطب وإلا فلا يتحقق هذا الغرض، وهذا ظاهر.

الغرض الثاني قال: **مقدار**

ومعنى ذلك بيان مقدار حال المشبه من القوة أو الضعف ونحو ذلك، وهذا يكون إذا كان المخاطب يعلم حال المشبه ولكن يجهل مقدار هذه الحال، إذاً هنا شيء زائد على ما ذكرنا في الغرض الأول، فهو يريد الوقوف على هذا المقدار، فيؤتى بهذا التشبيه ليعلم هذا المخاطب مقدار الحال، ويمثلون له مثلًا بقول الشاعر:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

وهذا من شواهد النحو أيضًا في مبحث الحال وغيره.

فهنا سودًا كخافية: الخافية هذا ريش، ريش عند الطائر، سمي كذلك لأنه إذا ضم الطائر جناحيه اختفى، فهذه تسمى الخوافي.

والغراب الأسحم: أي الأسود، شديد السواد.

يقول: **سودًا كخافية** كذا وكذا.

هنا قوله سودًا، هذا يشير إلى هذه الصفة المشتركة، والمخاطب يعلم حال المشبه ويعلم أنه أسود اللون ولكن كأنه لا يدري إلى أي حد وصل هذا السواد، هل هو سواد شديد أم قليل؟ فيأتي التشبيه ليبين بأن هذا السواد سواد شديد لأنه يشبه في حلكته خافية الغراب الأسحم.

وهكذا في غير هذه الأمثلة: كأن يشبه الصوت الضعيف مثلًا بالهمس، ويشبه الصوت القوي بالرعد، فهنا لو قلت: صوت قوي. هذا يكفي في معرفته، لكن لو قلت: هو كالرعد. هذا يبين لك مقدار هذا الصوت.

قال: مقدار أو إمكان أو إيصال

فالإمكان ماذا يقصد به؟ يقصد ببيان إمكان المشبه، أي بيان أن المشبه أمر ممكن الحدوث، ومتى يكون هذا؟ يكون إذا كان أمرًا يَنَازَعُ في وجوده ويمكن أن يُدَّعى كونه ممتنعًا في الوجود، فحينئذ يشبه بشيء مسلم الوجود ومسلم الوقوع، فيكون كالدليل على ثبوت الأول، ومثاله المشهور عندهم:

قول المتنبي في قصيدة له يرثي بها أم سيف الدولة، يخاطب سيف الدولة فيقول:

فَإِنْ تَفَقَّ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

أي هنا دعوة ادعائها السائل على طريقة المتنبي في المبالغة، فهو يبالغ فيقول:

إنك يا سيف الدولة قد فقت الأنام أي الناس، الجنس البشري كله، هذا لا شك أنه من المبالغة المذمومة لكن نحن الآن لسنا بصدد الأحكام الشرعية لكن بصدد المعاني البلاغية، يقول: أنت قد فقت الأنام كلهم مع أنك واحد منهم، وهذا شيء كأنه يحتاج إلى دليل، يقول: فإنك إن تفق الأنام وأنت منهم، فهذا كأنه غريب وكأن العقول تستبعده فيحتاج إلى

دليل للبرهنة على إمكان هذا الذي يدعيه، فيقول: **فإن المسك بعض دم الغزال**

وذلك أن المسك كما هو معروف يتكون من الغزال، يعني من دم له يتجمد بشكل معين

في بطن الغزال ثم يؤخذ فيكون مسكًا، فيقول: **فإن المسك بعض دم الغزال**

أي بعبارة أخرى: هذا المسك الذي هو من أفضل ما يُشَمُّ ومن أفضل ما يُتَمَتَّنَى ويُتَغَالَى فيه ويُهدى وغير ذلك هذا المسك فاق أصله الذي هو الدم، دم الغزال، مع أنه منه، فكذلك لا يُستبعد أن تفوق أنت جنس البشر مع أنك منهم، فهذا هو الذي يسمى غرض الإمكان، أي بيان الإمكان.

ومثله: قول الشاعر أيضًا:

وَإِنْ تَكُنْ تَغْلِبُ الْعَلْبَاءُ عُنُصْرَهَا فَإِنَّ فِي الْخَمْرِ مَعْنَى لَيْسَ فِي الْعِنَبِ

يعني يتكلم عن امرأة معينة فيقول: إن كانت هذه المرأة من قبيلة تغلب فإن فيها من معاني الكمال ما يجعلها تفوقت على تغلب هذه، والدليل قال: الدليل أن العنب - وهي أصل الخمر - العنب أصل الخمر، ولكن مع ذلك تحولت إلى شيء آخر، وأصبح المعنى الذي في الخمر ليس الذي العنب، فإن الخمر الشعراء الغاؤون يحبون الخمر لما فيها من إسكار ونشاط ونحو ذلك، يقول: **فإن في الخمر معنى ليس في العنب**

وهذا المعنى الذي يقصدونه ليس موجودًا في العنب، فكذلك - يقول: - هذه المرأة ما فيها ليس في قومها فلا امتناع في أن تُبَزَّ قومها وتفوقهم وتتفوق عليهم، هذا الإمكان.

ثم قال: **أو إيمان أو إيصال**

الإيصال معناه: تقرير حال المشبه وتمكينها في نفس السامع بأن تظهرها في صورة تكون واضحة لدى المخاطب، والغالب أن هذا يكون في الأشياء المحسوسة، الغالب أنك تشبه الشيء العقلي بالشيء المحسوس، لم؟ لأن الشيء المحسوس يكون أظهر وأوضح في الغالب، مثال ذلك:

قولهم مثلًا في تشبيه من يعمل ويسعى ولكن من غير فائدة فتشبيه بالذي يرقم على الماء مثلًا، يكتب على الماء، فهذا التشبيه لأجل التقرير، لأجل التوضيح، لأن هذه الصورة الحسية واضحة وظاهرة، فتقول: سعيك في كذا وكذا من غير فائدة ومن غير طائل كالذي يكتب على الماء، أو كالذي ينقش في الهواء، ومعلوم أن كتابتك على الماء لا تبقى، وهذه

صورة حسية يستوي في معرفتها كل الناس .

ومثال ذلك أيضًا: قول الشاعر:

إِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا تَنَافَرَتْ وَدَّهَا مِثْلُ الزُّجَاجَةِ كَسْرُهَا لَا يُجْبَرُ

هذا معنى جميل، والتشبيه أيضًا حسن، يقول: القلوب التي يقع بينها جفوة يصعب أن يُسترد ما كان بينها من ود، مثل: الزجاج، إذا كسرتها يصعب بل يستحيل أن ترجعها كما كانت، كسرها لا يجبر، فيشبه إذا هيئة هذه القلوب التي تنافرت بعد اجتماع هيئة الزجاج التي تكسرت بعد التتام، وهذا تشبيه لأجل التقرير وهو الذي سماه الإيصال، وأمثلة هذا كثيرة جدًا وله نظائر في كلام البلغاء كثير لا سبيل إلى إقصائه هنا.

ثم يقول: **أو إيصال**

تزيين أو تشويه... إلخ

التزيين معناه تزيين المشبه للمخاطب، بأن يُصور في صورة جميلة تستحسنها النفوس وتحبها النفوس وتعلق في القلوب، فيرغب المخاطب فيها، فإذا يكون عندك غرض في تحبيبها إلى المخاطب، والغالب أن هذا التزيين يكون في شيء الأصل فيه أنه مما يُستقبح أو على الأقل مما ينفر منه المخاطب، فتزيينه بتشبيه، وهذا مجال واسع لتباري البلغاء وتنافس الفصحاء من الشعراء والأدباء، وقد أطنبوا في هذا وأتوا فيه بالعجب العجاب، كتباريهم مثلاً في تزيين السواد، وهذا كثير في شعرهم، منه قول شاعر مثلاً:

سَوْدَاءُ وَاضِحَةُ الْجَبِينِ كَمُقَلَّةِ الظُّبْيِ الْغَرِيرِ

الغريز: أي الحسن الجميل.

فهنا الوجه الأسود الأصل فيه أنه لا يُستحسن، فلاجل تزيينه شُبّه بمقلة الظبي، ومعلوم أن مقلة الظبي يُضرب بها المثل في الجمال، وإن كان هذا فيه شيء من المغالطة لأن الجمال ليس من جهة لونه لكن من جهة أشياء أخرى، على كل حال هذا لأجل التزيين.

أو كأمثلة لهم كثيرة في تزيين السواد، تشبيهه بالخال، لأن الخال أسود، ومعلوم أن

الخال من الأشياء التي يستحسنها العرب... إلى غير ذلك.

ومنه في ضد هذا أي في ضد السواد البياض، بياض الشيء، هذا مما يستقبح في الأصل،

لكن يقول الشاعر:

تَفَارِيقُ شَيْبٍ فِي الشَّبَابِ لَوَامِعٌ وَمَا حُسْنُ لَيْلٍ لَيْسَ فِيهِ نَجُومٌ

فهنا جعل هيئة ظهور بياض الشيب لامعاً وسط السواد -سواد الشباب- جعل هذه

الهيئة تشبه النجوم التي تتألق في حلقة الليل البهيم، يريد أن يقول: الليل بدون نجوم لا

يحسن، فكذاك سواد الشعر دون هذه الشعيرات البيضاء فيه مما لا يجمل ولا يحسن، فهذا

لأجل التزيين.

طيب، وعكسه التشويه أو التقيح، أي تقيح المشبه وتصويره للمخاطب بصورة قبيحة

بحيث ينفر القلب منه وتشمئز النفس منه، وللمتنبي في هجائه من هذا القبيل أشياء أبدع فيها،

في قوله مثلاً في الهجاء:

وَإِذَا أَشَارَ مُحَدَّثًا فَكَأَنَّهُ قَرْدٌ يَقْهَقُهُ أَوْ عَجُوزٌ تَلْطِمُ

فهذه الصورة مبغضة جداً، فيشبه هذا الشخص الذي يهجو به هيئة قبيحة هي هيئة قرد

يضحك يقهقه، أو هيئة عجوز تلطم، لا شك أن هذا مما يُستبشع.

ولهم أيضاً في هجاء القمر، يقول بعض الشعراء... معلوم أن القمر ليست صفحته بيضاء

ناصعة البياض، بل فيها بعض البقع كأنها سوداء بعض الشيء، هذا كالكلف الذي يعلو

الوجه، فيخاطب القمر فيقول:

كَلْفٌ فِي شُحُوبٍ وَجْهَكَ يَحْكِي نَكْتًا فَوْقَ وَجْنَةٍ بَرِّصَاءِ

هذا لأجل التقيح.

قال: **تزيين أو تشويه اهتمام تنويه**... إلخ.

اهتمام، الاهتمام ماذا يقصد به الناظم؟ يقصد به بيان اهتمام المتكلم بالمشبه به.

مثال ذلك: شخص جائع، فيشبهه وجه ممدوحٍ مثلاً بالرغيف في الاستدارة، لا شك أنه

في الحقيقة ما ذكر الرغيف إلا ليشير إلى أنه في حالة تجعله مهتمًا بالرغيف، لا شك، يعني هنالك وجه شبه معين وهو الاستدارة لكن ذكر الرغيف في هذا المقام ما أتى به إلا الجوع، ولم يأت به الرغبة في الفصاحة أو البلاغة أو نحو ذلك، فكأنه يريد أن يقول: لشدة جوعي فإن الرغيف لا يكاد يخرج من ذهني ولا يخرج من خاطري حتى لما أردت أن أشبه الوجه بدلاً من أن أشبهه بشيء مثلاً بالقمر أو غيره ما شبهته إلا بالرغيف، لأنه ما حضر في ذهني إلا الرغيف هذه الساعة.

ويسمون هذا النوع من التشبيه: إظهار المطلوب.

وقد ذكروا أن أحد القضاة دخل على الصاحب بن عباد - المشهور الوزير المعتزلي الفصيح - فمدحه حتى قال خلال الكلام: **وعالمٌ يُعرف بالتجزي.**

التجزي نسبة إلى تجستان، فأشار الصاحب بن عباد إلى ندمائه أن يتمموا هذا البيت على نفس الوزن، فقال أحدهم:

وعالمٌ يُعرف بالتجزي **أشهى إلى النفس من الخبز**

ففهم الصاحب مراده وأنه ما ذكر الخبز إلا لجوع، فأمر بالموائد أن تُنصب للأكل. على كل حال هذا يسمى إظهار المطلوب وهو الاهتمام.

قال: **اهتمام تنويه**

التنويه هو معناه: التنويه بالمشبه في إظهاره وشهرته، كما قال الشارح: تشبيه رجل حامل الذكر برجل مجهول مشهور مثلاً بين الناس، فتنوه بذكره، أي كأنك تُشهره وتظهره بمثل هذا التشبيه.

وأما الاستطراف فمعناه: استطراف المشبه، أي جعله طريقاً بديعاً، ويكون هذا في العادة بأحد أمرين:

إما بأن يُظهر في صورة ممتنعة الوجود في الخارج عادةً أو على الأقل نادرة الحضور، أو أن يشبه بشيء يندر حضوره في الذهن عند حضور المشبه لما بينهما من البعد في المناسبة.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

إما أن يندر حضور هذه الصورة مطلقاً، وإما يندر حضورها مع حضور المشبه، لما بين الطرفين من بعد المناسبة.

فمثال ذلك: أن يشبه الفحم الذي سرت فيه النار ببحر من المسك مَوْجُه الذهب، فهذه الصورة التي يشبه بها صورة غير موجودة، ممتنعة الوجود، نادرة الوجود في الذهن، وهي ممتنعة الوجود في الخارج، لأنه لا نعرف بحرًا من المسك موجه الذهب، هذه الصورة صورة غير موجودة في الخارج، يعني ممتنعة - في العادة لا في العقل - ممتنعة في العادة أن توجد في الخارج، ونادرة الحضور في الذهن، فهذا التشبيه لأجل الاستطراف، أي لجعل المشبه طريفًا بديعًا، وإلا فالأصل الفحم ليس طريفًا ولا بديعًا.

وأما الصورة الثانية أو الأمر الثاني فكقول الشاعر يصف قرن الغزال:

تُزْجِي أَعْنَ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مَدَادَهَا

فهو يشبه صورة قرن الغزال وعلى رأسه سواد بصورة قلم عليه أثر المداد، فصورة القلم الذي على طرفه مداد هذه ليست صورة ممتنعة في الخارج ولا هي نادرة الحضور في الذهن، فإذا هذا مخالف للمثال الأول الذي ذكرنا فيه بحر المسك الذي موجه من ذهب، ولكن يندر أن يخطر ببالك صورة هذا القلم حين تتصور قرن الغزال الذي طرفه أسود، لم؟ لأنه لا مناسبة بين الأمرين، لا توجد مناسبة بين قرن الغزال وبين القلم، ما جمع بينهما إلا خيال الشاعر، فهذا سبب في وجود الاستطراف في هذا التشبيه، فكأنه جمع بين أمرين متباعدين، ومن هنا جاء الاستطراف.

قال: **استطراف أو إيها مرجحانه في الوجه بالقلوب... إلخ**

أو إيها مرجحانه، معنى هذا الكلام ما هو؟ معناه إيها المخاطب أن المشبه أقوى وأتم من المشبه به في وجه الشبه، وهذا يكون في التشبيه الذي يسمى تشبيهاً مقلوباً وهو: أن يجعل المشبه في مكان المشبه به ويُدعى أن المشبه أكمل في معنى وجه الشبه من المشبه به على سبيل المبالغة، فكأننا نجعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، لم؟ لأن الأصل عندنا ما هو؟

الأصل عندنا، القاعدة الأصلية في التشبيه أن المشبه به يكون وجه الشبه أقوى فيه وأتم مما هو في المشبه، هذا الأصل لكن نحن ندعي العكس، مثاله المشهور قول الشاعر يمدح الخليفة المأمون:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجَهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِحُ

هنا يصف الصباح فيشبهه بوجه الخليفة حين يمدح، ففي الحقيقة ما الذي يريده الشاعر، يريد عكس هذا، يريد أن يشبه وجه الخليفة بغرة الصباح في الضياء وفي الإشراق، خاصة حين يُمدح، أي أنه ليس المقصود فقط وصفه بالإشراق مطلقاً، لكن وصفه بالإشراق حين يُمدح، فهذا يدل على أنه رجل كريم؛ لأن البخيل إذا امتدح انقبض وجهه لأنه لا يريد أن يعطي مآلاً لقاء هذا المدح، وهذا على العكس، حين يمدح تتهلل أساريره فيشبه حينئذ غرة الصباح، لكنه يقلب التشبيه ليوهم أن هذا الإشراق أتم في وجه الخليفة منه في الصباح لدرجة أنه صح له أن يشبه الصباح بوجه الخليفة لا العكس، فهذا يسمى تشبيهاً مقلوباً، والغرض منه ما هو؟

قلنا: هو إيهام الرجحان، أي يوهم أن وجه الشبه أرجح في المشبه منه في المشبه به.

قال: **أو إيهام رجحانه في الوجه بالمقلوب**

أي في التشبيه المقلوب.

مثاله أيضاً: قول البحري يصف بركة الخليفة المتوكل:

كَأَنَّهَا حِينَ لَجَّتْ فِي تَدَفَّقِهَا يَدُ الخَلِيفَةِ لَمَّا سَالَ وَاذِيهَا

وهذا من السحر الحلال، هو في الحقيقة يريد أن يصف يد الخليفة بأنها يد كريمة معطاء فيسيل واديتها بالعطاء، فتشبه حينئذ هذه البركة ذات اللجة المتدفقة، فيقلب التشبيه ويجعل البركة هي التي تشبه يد الخليفة.

كَأَنَّهَا حِينَ لَجَّتْ فِي تَدَفَّقِهَا يَدُ الخَلِيفَةِ لَمَّا سَالَ وَاذِيهَا

وهذا كثير في كلام البلغاء والفصحاء والشعراء.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

قال:

رُجْحَانُهُ فِي الْوَجْهِ بِالْمَقْلُوبِ كَاللَّيْثِ مِثْلُ الْفَاسِقِ الْمَصْحُوبِ
 هذا مثال الناظم وهو كما ترى، أين هو من هذا الذي ذكرنا، من بيت وهيب بن الورد أو
 من بيت البحري؟ لكنه بيت.. على كل حال مثال يوضح المقصود، فالقصد هنا أن الفاسق
 المصحوب، أن الفاسق الذي تصاحبه يشبه الأسد، الأصل عندنا أننا نشبه بالأسد في
 الشجاعة، لكن هنا يشبهه بالأسد من جهة أنه لا يؤمن، بحيث يمكنه أن يعود على صاحب
 بالضرر، هذا معروف، الفاسق إذا صاحبه يمكن أن يعود عليك بالضرر، فهو مثل ما لو
 صاحبت أسدًا، فيمكنه في أي وقت من الأوقات أن يضر بك ويلحق بك أعظم الضرر،
 فقلب التشبيه وجعل الليث مشبهاً بالفاسق المصحوب فقال:

الليث مثل الفاسق المصحوب

ثم قال:

وَبَاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً تَرْكِيبًا أَفْرَادًا عَلِيمٌ
 مقصوده هنا أن التشبيه ينقسم باعتبار الطرفين من جهة الأفراد والتركيب إلى أربعة
 أقسام:

- إما أن يكون الطرفان مفردين.
 - وإما أن يكونا مركبين.
 - وإما أن يكون المشبه مفردًا والمشبه به مركبًا.
 - أو أن يكون المشبه مركبًا والمشبه به مفردًا.
- فهذه أقسام أربعة.

القسم الأول هو أن يكون مع المفردين، وهذا ظاهر وأمثله كثيرة وقد ذكرناها آنفًا:

زيدٌ كالأسد مثلاً، هذا واضح، الطرفان مفردان.

الآن أن يكون طرفاه مركبين، ومعنى التركيب فيهما: أن يُقصد إلى عدة أشياء مختلفة في

كل من الطرفين ثم يُتزع من هذه الأشياء هيئتان تكون إحدى الهيئتين مشبهاً وتكون الأخرى مشبهاً به.

مثاله المشهور قول بشار بن برد، وهذا من الأبيات المشهورة في الأدب العربي التي ينبغي حفظها:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

يشبه هنا معركة بين جيشين، وقد وقع القتال بين الجيشين بالسيوف، وعليهما غبار كثيف جداً، هذا غبار النقع الذي تثيره الخيل.

فإذا هنا عندنا صورة كأنها لوحة، فيها غبار كثيف فوق رؤوس الجنود، وسيوفهم تلمع وسط هذا الغبار، يشبه هذه الهيئة وهذه الصورة بليل بهيم تتهاوى أي تتساقط كواكبه، كأن هذه السيوف المتلاحمة التي تلمع وسط الغبار كأنها كواكب تتهاوى وسط الليل، لا شك أن هذه صورة عجيبة، والأعجب منها أن صاحبها كان أعمى، فإن بشاراً كان أعمى، فهذا من عبقرية الرجل على أنه كان غير مريضٍ في دينه، لكن في الشعر كان فحلاً.

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

جيد، هذا الطرفان مركبان.

القسم الثالث: أن يكون المشبه مفرداً والمشبه به مركباً، وهذا كالمثال الذي ذكرنا في الدرس السابق:

وَكَأَنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ أَعْلَامٌ يَأْقُوتِ نُشْرِنَ عَلِيٍّ رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجِدٍ

فإن الشقائق شقائق النعمان هذا مفرد، إن كان مقيداً بصفة وهو كونه أحمر اللون، هذا المشبه، وأما المشبه به فمركب لأنه هيئة إجمالية، **أَعْلَامٌ يَأْقُوتِ نُشْرِنَ عَلِيٍّ رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجِدٍ** فهذه هيئة إجمالية فإذا مركب.

ومثاله: قول الخنساء الذي سبق لنا أيضاً:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

المشبه هو صخر، والمشبه به مركب من العلم أي الجبل الذي على رأسه نار.

القسم الرابع: أن يكون المشبه مركبًا والمشبه به مفردًا، مثاله قول أبي تمام:

يا صاحبي تَقْصِّيا نَظْرَيْكُما تريا وجوه الأرض كيف تُصوِّرُ
ترياً نهاراً مُشْمِساً قد شابه زَهْرُ الرُّبَا فكأنما هو مُقْمِرُ

فهنا يصف أبو تمام هذه الصورة الإجمالية، المشبه هنا مركب، يعني النبات لشدة اخضراره وكثافته صار لونه قريباً من السواد حتى وصل إلى درجة أنه يُنقص من ضوء النهار المشرق، وكأنه ليل سرى فيه ضوء القمر، فهو يريد أن يشبه هيئة النهار المشرق وقد خالطه زهر الربا فنقص ضوءه، يشبهه بليل بزغ قمره، فالمشبه مركب من النهار التي تألقت شمسه ومن الزهر الذي نبت فوق الربا، أما المشبه به فمفرد وإن كان مقيداً بصفة وهو الليل المقمر.

ويمكنك أن تجد أمثلة أخرى، كقولك مثلاً:

الأبطال في ساحة الحرب كالأسود.

فالأبطال في ساحة الحرب، هذا المشبه، وهو مركب من الأبطال ومن ساحة الحرب، والليوث أو الأسود هذا هو المشبه به فهو مفرد.

فإذاً هذا معنى قول الناظم:

وباعتبارِ طَرَفَيْهِ يَنْقَسِمُ أربعةً تركيباً افراداً عِلْمُ

ونقف عند هذا القدر، ونذكر في الدرس المقبل إن شاء الله تعالى تقسيمات أخرى.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا ممن يستمع القول فيتبع أحسنه، وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.

الدرس العشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار، نلتقي اليوم مع درسنا العشرين من سلسلة شرح الجوهر المكنون في علم البلاغة، ونحن في علم البيان، وهو الفن الثاني من فنون البلاغة الثلاثة، وفي الباب الأول منه، وهو الباب المتعلق بالتشبيه، وفي الفصل الذي عقده الناظم لأداة التشبيه، وغايته، وأقسامه، نعيد قراءة شيء من المتن الذي درسناه في الدرس السابق، ثم نواصل بما تبقى، يقول الناظم:

(فصل: في أداة التشبيه وغايته وأقسامه)

| | |
|--|---|
| وَكُلُّ مَا ضَاهَاها تُنَمُّ الْأَصْلُ | أَدَاتُهُ كَافٌ كَأَنَّ مِثْلُ |
| بِعَكْسِ مَا سِوَاهُ فَاعْلَمْ وَانْتَبِهْ | إِيْلَاءُ مَا كَالْكَافِ مَا شُبِّهَ بِهِ |
| مَقْدَارٍ أَوْ إِمْكَانٍ أَوْ إِيْصَالِ | وَعَايَةُ التَّشْبِيهِ كَشْفُ الْحَالِ |
| تَنْوِيهِ اسْتِطْرَافٍ أَوْ إِيْهَامِ | تَزْيِينٍ أَوْ تَشْوِيهِ اهْتِمَامِ |
| كَالْيَيْتِ مِثْلُ الْفَاسِقِ الْمَضْحُوبِ | رُجْحَانُهُ فِي الْوَجْهِ بِالْمَقْلُوبِ |
| أَرْبَعَةٌ تَرْكِيْبًا أَفْرَادًا عِلْمٌ | وَباعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ يَنْقَسِمُ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وباعتبارِ عَدَدِ مَلْفُوفٍ أَوْ
وباعتبارِ الْوَجْهِ تَمَثِيلٌ إِذَا
وباعتبارِ الْوَجْهِ أَيْضًا مُجْمَلٌ
وَمِنْهُ بَاعْتِبَارُهُ أَيْضًا قَرِيبٌ
لِكثْرَةِ التَّفْصِيلِ أَوْ لِنُدْرَةِ
وباعتبارِ آلَةِ مُؤَكَّدٌ
وَمِنْهُ مَقْبُولٌ بِغَايَةِ تَفْهِي
وَأَبْلَغُ التَّشْبِيهِ مَا مِنْهُ حُذْفٌ
حَقِيقَةٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعَ
ثُمَّ الْمَجَازُ قَدْ يَجِيءُ مُفْرَدًا
كَلِمَةً غَابَرَتْ الْمَوْضُوعَ مَعَ
كَاخْلَعُ نِعَالَ الْكُونِ كَيْ تَرَاهُ
كِلَاهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ
أَوْ لُغَوِيٌّ وَالْمَجَازُ مُرْسَلٌ
فَمَا سِوَى تَشَابُهِهِ عِلَاقَتُهُ
ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ مُسَبَّبٌ سَبَبٌ

إذن، ذكرنا في درسنا السابق أن التشبيه ينقسم باعتبار الطرفين إلى أربعة أقسام: التركيب

بحسب كونه مركبًا أو مفردًا، وهو ما عقده الناظم بقوله:

وباعتبارِ الطَّرْفَيْنِ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً تَرْكِيبًا أَوْ مُفْرَدًا عِلْمٌ

ثم بعد هذا يتطرق الناظم إلى تقسيم التشبيه باعتبار آخر، وهو قوله:

وباعتبارِ عَدَدِ مَلْفُوفٍ أَوْ مَفْرُوقٍ أَوْ تَسْوِيَّةٍ جَمْعٌ رَأْوًا

نعم، معنى هذا الكلام أن التشبيه ينقسم باعتبار التعدد؛ أي تعدد الطرفين، أو تعدد

أحدهما على أربعة أقسام، وهذه الأقسام هي: الملفوف، والمفروق، والتسوية، والجمع،

وبيان ذلك أن التشبيه إذا تعدد طرفاه، وُجمع كل طرفٍ مع مثله بأن أوتي بالمشبهات أولاً، معطوفاً بعضها على بعض الآخر، ثم بالمشبهات بها؛ كذلك، هذا يُسمى تشبيهاً ملفوفاً.

ومثاله البيت الذي ذكرنا في الدرس السابق، وهو قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَقَرِّهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

فامرئ القيس يُشبه قلوب الطير حال كونها رطبةً بالعُنَاب، في شكلها، ومقدارها، ولونها، ويُشبه هذه القلوب إن كانت يابسةً بالحشف البالي، فالمشبه متعدد، والمشبه به متعددٌ كذلك، وقد ذكر المشبهين؛ لأنهما هنا اثنان، ذكرهما أولاً معطوفاً أحدهما على الآخر بحرف العطف، ثم ذكر المشبه بهما أيضاً أحدهما معطوفاً على الآخر، فهذا يُسمى تشبيهاً ملفوفاً.

هذا الغالب أن يكون بطريق العطف؛ أي أحد والمشبهين معطوفاً على الآخر، وكذا في المشبه به، لكن قد يكون بطريق آخر؛ كقول القائل مثلاً: (والداك القمران) فالطرفان متعددان لكن من غير عطف، أو يكون مختلفاً، بعضه معطوفاً، وبعضه الآخر غير معطوف؛ كقول القائل مثلاً: (أبوك وأمك القمران) فالمشبهان وهما الأب والأم وردا معطوفين، وأما المشبه به فهو متعدد لكنه بغير طريق العطف، هذا الملفوف.

وأما المفروق، فهو أن يتعدد الطرفان، ويُجمع كل طرفٌ مع صاحبه، بأن يُجمع كل مشبهٍ مع المشبه به الذي يوافقه، ومن أشهر أمثله البيت المشهور الذي له شهرةٌ بالغةٌ في كتب البلاغة، وهو قول الشاعر:

النَّشْرُ مَسْكٌ وَالْوَجْوهُ دَنَانِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

فالنشر هو الرائحة الطيبة، والعنن هذا شجرٌ له يعني ثمره تُشبه به أطراف الأصابع إذا كانت مخضبة؛ لأن لونها أحمر، فتُشبه به أطراف الأصابع المخضوبة بالحناء ونحو ذلك، فيقول هنا:

النَّشْرُ مَسْكٌ وَالْوَجْوهُ دَنَانِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

فعدنا مشبه أول هو النشر هي الرائحة، والمشبه به هو: المسك، ثم مشبه ثانٍ هو: الوجوه، ووشبهها بالدنانير، ثم المشبه الثالث: أطراف الأكف، والمشبه به: العنن، فهذا يُسمى تشبيهاً مفروقاً.

أما تشبيه التسوية، فهو أن يتعدد المشبه دون المشبه به، ومثاله قول الشاعر:

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي.

هذا من المجتث، يُشبه هنا صدغ الحبيب وحاله؛ أي حال الشاعر، يُشبههما معاً بالليالي في السواد، في كونهما معاً أسودين، فالمشبه هنا متعدد، وهو أمران اثنان: الصدغ، والحال - حال الشاعر -، وأما المشبه به فواحد هو الليالي، وكذا في البيت الثاني:

وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي.

يُشبه ثغره في استواء أسنانه باللآلي؛ أي الجواهر، وفي صفاءها أيضاً، وهو قد صرح هنا بوجه الشبه، بقوله: (في صفاء)، وأدمع، ويُشبه أدمعه أي أدمع الشاعر أيضاً باللآلي، فهنا يتعدد المشبه دون المشبه به.

وأما تشبيه الجمع، فهو العكس، عكس التسوية، وهو أن يتعدد المشبه به دون المشبه، كما في قول البحرين قصيدة له:

باتَ نديماً لي، حتى الصِّباح أغيدُ مجدولُ مكانِ الوِشاحِ
كأنَّما يبسُّمُ عن لؤلؤٍ مُنظَّمٍ أو بَرَدٍ أو أقباحِ

وجه الشاهد: الشاهد في البيت الثاني، وهو قوله:

كأنَّما يبسُّمُ عن لؤلؤٍ مُنظَّمٍ أو بَرَدٍ أو أقباحِ

فالبُحْثري يُشبه الثغر بأشياء ثلاثة: أولها: اللؤلؤ، وهو الجواهر الكريمة المعروفة، اللؤلؤ المنظم؛ أي المرتب ترتيباً حسناً، والمشبه به الثاني هو البرد، وهو معروف، هو حب الغمام، ما ينزل من السماء بشكلٍ على شكلٍ كروي، وتكون صغيرة كالحبوب، والمشبه به

الثالث: هو الأفاح، وهي جمع أقحوان، وهو نوعٌ من الزهور المتفتحة تكون مثل الورد، وأوراقه تكون بيضاء، فتُشبه بها الأسنان في بياضها.

الشاهد عندنا أن المشبه شيءٌ واحد هو الثغر، وأما المشبه به فمتعدد كما رأينا، ومثاله أيضًا قول الشاعر الآخر، والشعراء يتفننون في مثل هذا:

ذاتِ حُسْنٍ لو استزادت من الحسن لَمَّا أَصَابَتْ مَزِيدًا
فهِيَ الشَّمْسُ بهجَةً وَالْقَضِيبُ اللَّدْنُ قَدًّا وَالرَّيْمُ طَرْفًا وَجِدًّا

نعم. الآن نتقل بعد هذا إلى قوله: (وباعتبار الوجه) هذا تقسيمٌ آخر، ما يذكره هنا اصطلاحات وتقسيمات للتشبيه، فيقول:

وباعتبارِ الوجهِ تمثيلٌ إذا مِنْ مُتَعَدِّدٍ تَرَاهُ أُخِذَا

ينقسم التشبيه باعتبار الوجه أيضًا إلى قسمين: أولهما: التمثيل، والآخر: ما ليس تمثيلاً غير التمثيل، فالتمثيل إذا يقول: (إِذَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ تَرَاهُ أُخِذَا)؛ أي إذا انتزع وأخذ من متعدد، بعبارةٍ أخرى التشبيه الذي يُسمى تمثيلاً، هو ما كان وجه الشبه فيه هيئةً منتزعةً من أمرين فأكثر، سواءً أكان حسيًا أو غير حسي، على قول الجمهور؛ لن هنالك أقوالٌ أخرى لبعض البيانين، لا نخوض في ذكرها؛ كقول: عبد القاهر الجرجاني، وقول: السكاكي، لكن نكتفي هنا بقول جمهور البيانين، ويجعلون التمثيل شاملاً للحسي وغير الحسي.

مثال الحسي ما مر لدينا من بيت بشار بن بُرد:

كَأَنَّ مَسَارَ النَّعْرِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ

وأيضًا كالمثال الذي سبق لنا في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية إذا نور، ونحو ذلك من الأمثلة التي يكون وجه الشبه فيها منتزعةً هيئةً كاملة، هيئةً منتزعةً من عدة أمور، وغير الحسي كآية الكريمة التي فيها تشبيه حال اليهود بحال الحمار: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة: ٥] الآية.

وأما غير التمثيل فما لم يكن وجه الشبه هيئةً منتزعةً من متعدد، بأن كان أمرًا واحدًا أو

متعددًا، لكن في جميع الأحوال لا يكون هيئَةً، مكتملةً منتزعةً من متعدد، وأمثله كثيرة؛ كتشبيهه مثلاً، كتشبيهه فاكهةً بأخرى في لونها، أو كتشبيهه الصوت الحسن بتغريد الطيور، ونحو ذلك، هذا معنى التمثيل وغيره.

ثم قال:

وباعتبارِ الوجهِ أَيْضًا مُجْمَلٌ خَفِيٌّ أَوْ جَلِيٌّ أَوْ مُفَصَّلٌ

أي ينقسم التشبيه أيضًا باعتبار الوجه على قسمين: إلى مفصلٍ ومجملٍ، وهذا المجمل ينقسم إلى خفيٍّ وجليٍّ، هذا معنى قوله:

وباعتبارِ الوجهِ أَيْضًا مُجْمَلٌ خَفِيٌّ أَوْ جَلِيٌّ

بمعنى أن هذا المجمل يكون خفيًّا ويكون جليًّا، ثم إلى مفصلٍ وهو عكس المجمل. فأما المفصل هو ما صُرح فيه بذكر وجه الشبه، وذكر وجه الشبه يكون إما منصوبًا على التمييز، وإما مجرورًا بفي؛ كقولك مثلاً: (زيدٌ كالأسدِ في الشجاعة) مجرورٌ بفي، أو يكون منصوبًا على التمييز؛ كقولك مثلاً: (يدهُ كالسحابِ أيضًا) أو (وجههُ كالبدْرِ حسنًا) منصوبٌ على التمييز، فهذا يُسمى مفصلاً، ما ذُكر فيه وجه الشبه. نعم.

وأما المجمل فعكسه، وهو ما لم يُصرح فيه بذكر وجه الشبه، وهو ينقسم كما ذكرت آنفًا إلى قسمين: إلى خفيٍّ وجليٍّ، فالقسم الأول هو: الجلي، وهو الذي يكون الوجه فيه ظاهرًا، بحيث يستوي في إدراكه كل الناس، عامتهم وخاصتهم، كتشبيهنا مثلاً الوجه بالبدْرِ، وكتشبيه الشعر الأسود بالليل، ونحو ذلك، فأوجه الشبه هذه واضحةٌ جليةٌ لا تحتاج إلى كبير تأمل.

وقد يكون الوجه خفيًّا بحيث لا يُدرك إلا بعد التدبر والتأمل، ومثاله المشهور عندهم، قول فاطمة بن الخُرشد الأنمارية: لما سُئلت عن بيها الأربعة، وكان لها أربعةٌ من الأولاد، فسُئلت عن أيهم أفضل، فقالت: فلان، ثم بدلها غيره، فقالت: لأبل فلان، ثم قالت: لأبل فلان، حتى تحيرت ثم قالت: ثكلتهم عن علمت أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى

أين طرفاها. طيب.

هنا الآن تُشبه أولادها الأربعة بهذه الحلقة المتصلة التي يعني كل أجزاءها كما تعلمون من علم الهندسة، أن الدائرة كل النقط فيها متساوية في صورتها بحسب؛ يعني متساوية بالنسبة إلى مركز الدائرة، بخلاف مثلًا المربع ونحو ذلك، فالحلقة المفرغة المتصلة الجوانب، لها أجزاء متناسبة في الصورة، لا يمكن تمايز بعضها عن بعضها الآخر.

فهي تريد أن تقول: إن أولادها الأربعة متشابهون، متناسبون في شرفهم وشجاعتهم، ونحو ذلك، بحيث يمتنع تفضيل أحدهم على الآخر، كما أن النقط التي توجد في هذه الدائرة لا يمكن أن يُميز أحدها عن أحدها الآخر، ولا شك أن هذا الوجه يحتاج إلى شيءٍ من التأمل، مع أنها قد ذكرت وصفًا يساعد على معرفة وجه الشبه هذا وإدراكه، وهو قولها: (لا يُدرى أين طرفاها)، يعني لا يمكن أن تقول: هذه بداية الدائرة، أو هذه نهايتها، (لا يُدرى أين طرفاها)، فهذا الوصف يساعد شيئًا ما في إدراك وجه الشبه، ولكن مع ذلك هذا لا يُخرجه عن كونه وجهًا خفيًا، وهذا الوصف المشعر بوجه الشبه لا يُخرج عن الإجمال؛ لأن المجمل قلنا: هو ما لم يذكر فيه وجه الشبه، وهنا لم يُذكر وجه الشبه، وإنما ذكر وصفٌ يُشعر به.

القاعدة عنهم: أن التشبيه المجمل لا يُخرجه عن إجماله أن يُذكر لأحد طرفيه وصفٌ مشعرٌ بوجه الشبه، مثل قولها: (لا يُدرى أين طرفاها)، أو كقول الشاعر مثلًا:

فإننا وما تلقى لنا إن هجوتنا

يُخاطب شخصًا يهجو ويهجو قومه، فيقول:

فإننا وما تلقى لنا إن هجوتنا لك البحرِ مهما تلقى في البحر يغرق

فهو لم يذكر هنا وجه الشبه، لكن ذكر وصفًا يُشعر به، وهو قوله: (مهما تلقى في البحر يغرق) يريد أن يقول: إنه وقومه كالبحر العظيم الذي لا يتأثر بما يُلقى فيه من القاذورات ونحو ذلك، فإنها مهما عظمت تغرق في البحر، وتغيب فيه، فكذلك نحن نُشبه البحر، بحيث

مهما هجوتنا لم يؤثر هجاؤك فينا شيئاً، هذا التشبيه وهو لم يذكر وجه الشبه، ولكن ذكر وصفاً يفيد في معرفة وجه الشبه.

وأيضاً فيما يُنسب حديثاً إلى رسول الله ﷺ وهو لا يصح، وعلى شهرته في كتب العلم، وهو قوله -عليه الصلاة والسلام- فيما نُسب إليه: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، فوجه الشبه غير مذكور، أصحابي: المشبه، الكاف: أداة الشبه، النجوم: المشبه به، لكن أين وجه الشبه؟ غير مذكور، لكن ذكر معه، فإذاً هذا مجمل، لكن ذكر معه وصف مشعرٌ بوجه الشبه، وهو قوله: «بأيهم اقتديتم اهتديتم» فتبين أن وجه الشبه هو الهداية؛ أي كما أن النجوم تهدي الساري في الصحراء وحده، فكذلك أصحاب رسول الله ﷺ يهدون الناس؛ لأنهم هم نقلة الدين، وهم حملة الشريعة -رضي الله عنهم وأرضاهم ولعن شائئهم-

هذا إذا قول الناظم:

وباعتبارِ الوجهِ أيضاً مُجْمَلٌ خَفِيٌّ أَوْ جَلِيٌّ
قسمٌ آخر هو قوله:

ومنهُ باعتبارِه أيضاً قَرِيبٌ وَهُوَ جَلِيٌّ الْوَجْهِ عَكْسُهُ الْغَرِيبُ

إذن ينقسم التشبيه إلى قسمين أيضاً باعتبار الوجه: قريبٌ مبتذل، وبعيدٌ غريب، ومعنى كونه قريباً أنه في تناول العامة وغيرهم؛ أي متداول، مشهورٌ، ومعروف، ينتقل الذهن من المشبه إلى المشبه به من غير تأملٍ ولا نظر، مفهوم؟ كالأمثلة المشهورة، كتشبيه الشجاع بالأسد، وتشبيه حسن الوجه بالقمر، وتشبيه حسن الصوت بتغريد البلبل، ونحو ذلك، فهذه مشهورةٌ قريبةٌ مبتذلةٌ متداولةٌ بين عوام الناس وخواصهم.

والغالب أن سبب الوضوح يكون من أوجه متعددة، منها: أن الوجه يكون شيئاً واحداً غير متعدٍ، ومنها أيضاً: أن وجه الشبه يكون فيه شيءٌ من التفصيل، يحتاج إلى تعدد الملاحظة، غير أنه يكثر حضور صورة المشبه به في الذهن عند استحضار صورة المشبه، لما

بين صورتَي المشبه والمشبه به من شدة التناسب.

فإذن وجود التناسب، أو شدة التناسب بين المشبه والمشبه به تجعل وجه الشبه واضحًا، وأيضًا إذا كان حضور صورة المشبه به في الذهن مطلقًا؛ يعني كلما ذكر المشبه يعني صورة المشبه به بصفة عامة لا تحتاج إلى كبير تأملٍ لاستحضارها، فهذه كلها من الأوجه التي تجعل وجه الشبه واضحًا.

وأما أسباب خفاء وجه الشبه، فبعكس ذلك بان يكون مثلًا وجه الشبه فيه شيء من التفصيل، يحتاج على كثرة الملاحظة؛ كتشبيهم مثلًا الذي ذكرنا آنفًا، يعني قول بشار بن برد في تشبيه مصار النقع فوق الرؤوس مع السيوف بالليل الذي تهاوى كواكبه، فهذا يحتاج إلى كثيرٍ من الملاحظة والتأمل، لما؟ لكثرة التفصيل فيه.

وأيضًا من الأسباب التي تجعل وجه الشبه خفيًا: نضرة حضور صورة المشبه به في الذهن عند استحضار صورة المشبه؛ لعدم التناسب بين الصورتين، أو لبعد التناسب بين الصورتين؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] العرجون هذا الذي يكون يحمل البلح، هذا لا يوجد تناسبٌ كبير بين القمر والعرجون، فهذا وجه الشبه إذًا فيه شيءٌ من الخفاء، يحتاج على شيءٍ من التأمل، فإذا تأملت ظهرت لك بلاغة هذا التشبيه، لما؟ لأن صورة العرجون في حد ذاتها، ليست نادرة الحضور في الذهن، ولكن ينضر أن تستحضر العرجون عند استحضار القمر؛ لأن هنالك دونا شاسعًا بين شيءٍ في السماء، وشيءٍ في الأرض، لكن عند التأمل تظهر لك هذه، يظهر لك هذا التشبيه ووجه الشبه فيه.

أو كقول القائل مثلًا:

ولا زوردية تزهب بزرقتها

بين الرياض على حمر اليواقيت

كأنها فوق قاماتٍ ضعفن بها

أوائل النار في أطراف كبريت

فهذه اللازوردية يعني يشبهها بشيءٍ عجيب، يشبهها بأوائل النار؛ يعني عندما

اللازوردية هي الأزهار من البنفسج، مفهوم؟ هي أزهار من البنفسج في لونها زرقاء، وتزهو بزرقتهما، يقول:

تزهو بزرقتهما _____
بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قاماتٍ ضعفن بها
أوائل النار في أطراف كبريتٍ

فيُشبهه صورة أزهار البنفسج وهي على سيقانها بالنار أول شوبها في أطراف الكبريت، مفهوم؟ فهذا في الحقيقة وجه الشبه هنا الذي هو هذه الهيئة الحاصلة من هذه الأجرام الصغيرة الزرقاء، على هذه السيقان ذات اللون الخاص إلى آخرها، تشبيهاً بالنار في أطراف الكبريت، هذا التناسب بين الصورتين فيه بعد، ولذلك يكون هذا وجهاً من أوجه الخفاء، نعم.

أو تكون الصورة أصلاً - صورة المشبه به أصلاً - نادرة؛ كالمثال الذي ذكرنا آنفاً: الأعلام من الياقات المنشورة على رماحٍ من زبرجد، أو نحو ذلك من الأمثلة، أو كأنياب الأغوال، ونحو ذلك يكون مثلاً المشبه به وهمياً أو غير ذلك.

المقصود عندنا أن أوجه خفاء وجه الشبه إما أن يكون في الوجه تفصيلاً كثير، وغما أن تكون صورة المشبه به غير متناسبة مع صورة المشبه، وإما بأن تكون صورة المشبه به نادرة الحضور في الذهن مطلقاً، فلاجل ذلك يكون هذا الوجه غريباً بعيداً، وعكسه القريب المبتذل.

قال: (لكثرة التفصيل) هذا ذكرناه، (أو لندرة... في الذهن كالتركيب في كـ "نُهية") يقصد النُهية هي العقل، النُهية: العقل، يقصد كالتركيب في العقلي؛ أي كالمركب العقلي، فإن المركب العقلي؛ كمثلاً المثال الذي ذكرنا في الآية الكريمة: ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمُلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] هذا يحتاج إلى تأملٍ ونظرٍ ونحو ذلك، فلاجل ذلك مثل به، قال: (كالتركيب في كـ "نُهية")؛ أي كالمركب العقلي.

وقد ورد هذا البيت في نسخةٍ أخرى بروايةٍ أخرى يقول: (لكثرة التفصيل بُعد النسبة...)

في الذهن كالتركيب في ك "نُهْيَةٍ" مفهوم؟ (لكثرة التفصيل بعد النسبة) فهذا بعد النسبة هو التباعد في التناسب بين صورة المشبه، وصورة المشبه به، والنُدرة في الذهن المقصود بها الندرة في الذهن مطلقاً، لا في خصوص ما بين المشبه به والمشبه، نعم.

ثم يقول الناظم: (وباعتبار آلة) الآن هذا قسم آخر من أقسام التشبيه وهو تقسيمٌ باعتبار الآلة:

وباعتبارِ آلةٍ مُؤكِّدٌ بِحذفِها ومُرسلٌ إذ تُوجَدُ
إذن التشبيه باعتبار أداة التشبيه ينقسم إلى مرسلٍ ومؤكِّد، فالمرسل هو ما ذكرت فيه أداة التشبيه؛ كالأمثلة المشهورة عندنا؛ كقولنا مثلاً: (زيدٌ كالأسدِ، وتغريده كتغريد الحمام) أو مثلاً: (كأن زيدٌ الأسدُ) ونحو ذلك.

وأما المؤكِّد فهو ما تركت فيه أداة التشبيه، وصار نظم الكلام من حيث الظاهر، كأن المشبه هو عين المشبه به على سبيل المبالغة؛ كأن تقول مثلاً: (زيدٌ أسدٌ) مفهوم؟ أو تقول مثلاً: (سجعه سجع الحمام)، وهكذا، فحين تحذف أداة التشبيه لاشك أنك كأنك تدعي أن المشبه والمشبه به شيءٌ واحد، على سبيل المبالغة في التشبيه، جيد. طيب، ثم قال:

وَمِنْهُ مَقْبُولٌ بِغَايَةٍ يَفِي وَعَكْسُهُ الْمَرْدُودُ ذُو التَّعْسُفِ

أيضاً هذا تقسيمٌ آخر، وهو تقسيم التشبيه إلى: مقبولٍ ومردود، قوله: (ذو التَّعْسُفِ)؛ أي مردودٌ غير مقبول، نعم. التشبيه إذا كان وافيًا بالغرض الذي سيق لأجله يكون مقبولاً، معنى هذا إن كان الغرض مثلاً، الأغراض هي الأغراض التي ذكرنا آنفاً، في قول الناظم:

وَعَايَةُ التَّشْبِيهِ كَشْفُ الْحَالِ مِقْدَارٍ أَوْ إِمْكَانٍ أَوْ إِيصَالِ

إلى غيرهِ، هذه الأغراض، طيب. بحسب هذه الأغراض ينبغي أن يكون التشبيه وافيًا بهذا الغرض؛ أي يؤدي ذلك الغرض الذي سيق لأجله تأديةً تامةً كاملة، مثلاً إذا كان الغرض بيان حال المشبه، فحينئذٍ ينبغي أن يكون المشبه به معروفًا بوجه الشبه عند المخاطب، وإلا أدى هذا إلى التشبيه بالمجهول، مثلاً أنا أريد أن أشبه زيداً في الشجاعة، فأنا أشبهه بالأسد،

لما؟ لأن المخاطب يعلم بأن الأسد مشهورٌ بالشجاعة أو الجرأة. لكن لو فرضنا أنني أشبهه زيدًا بشيءٍ آخر، مثلًا بحيوانٍ آخر، أو غيره، والمخاطب لا يعلم أن هذا المشبه به ذو شجاعةٍ، فحينئذٍ لا يكون هذا التشبيه وافيًا بالعرض الذي سيق لأجله، فيكون مردودًا، إذن المقبول ما كان وافيًا بالعرض الذي سيق لأجله، والمردود ما لم يكن وافيًا للعرض الذي سيق لأجله.

مثلاً: إذا كان العرض بيان المقدار، حينئذٍ يجب ان يكون المشبه به على حد المشبه في وجه الشبه، فلا يكون أكثر منه ولا أقل، وإلا لم يفي بالعرض، أيضًا مثلًا إذا كان العرض بيان الإمكان حينئذٍ ينبغي أن يكون المشبه به، أن يكون وجه الشبه مسلم الوقوع في المشبه به، مفهوم؟ وإلا لو كان المخاطب لا يُسلم لنا أن وجه الشبه ممكن، أو واقع في المشبه به، فلا فائدة من التشبيه، يكون حينئذٍ التشبيه مردودًا غير مقبول.

إذا كان مثلًا العرض هو التذييل أو التقيح، فينبغي أن يكون المشبه به أتم في وجه الشبه من المشبه، إذا كان العرض الاستطراف على ما ذكرناه آنفًا، فيجب أن يكون المشبه به مستطرفًا غريبًا في بابه، أو بعيد التصور، وإلا فلا استطراف. المقصود عندنا ان كل تشبيه يفي بالعرض الذي سيق لأجله فهو مقبول، وإلا فيكون مردودًا، ثم قال:

وَأَبْلَغُ التَّشْبِيهِ مَا مِنْهُ حُذْفٌ وَجَهٌ وَالْأَلَّةُ يَلِيهِ مَا عُرِفَ

هذا مبحثٌ في المقارنة بين أنواع التشبيه من جهة الأبلغية؛ أي أي أنواع التشبيه أبلغ؟ يقولون: إن للتشبيه مراتب ثلاثة باعتبار الأداة والوجه، وهذه المراتب متفاوتة في القوة والضعف، فيقولون: المرتبة الأولى وهي الأعلى، فهي العليا من جهة البلاغة، هي: ما ترك فيها ذكر الوجه والأداة معًا؛ كقولك مثلًا: (زيدٌ أسدٌ) ما ذكرت وجه الشبه أي (زيدٌ أسدٌ في الشجاعة)، ولا ذكرت أداة التشبيه (زيدٌ كالأسد)، فهذا التشبيه يفيد مبالغة عظيمة في اقتران المشبه بالمشبه به، ولذلك كان أبلغ من غيره.

ووجه ذلك أنه يشتمل على معنى الاتحاد بين الطرفين، بين المشبه والمشبه به؛ لأن

ترك الوجه؛ أي وجه الشبه، يفيد عموم جهة الإلحاق بين المشبه والمشبه به، كما لو قلت: إن المشبه يُماثل المشبه به في صفاتٍ متعددة، في كل صفاته من القوة والضخامة والإقدام والشجاعة ونحو ذلك، كأنك زعمت هذا؛ لأنك لم تُخصص بالذكر، لم تقول: في الشجاعة، حتى صار كلامك كالدعوى التي تدعي فيها الاتحاد بين المشبه والمشبه به؛ لأجل ذلك كان أبلغ من غيره.

وأيضاً ترك الأداة، يفيد أن المشبه به محمولٌ على المشبه، والحمل يقتضي اتحادهما في المعنى، مفهوم؟ لأنه لا يصح الحمل إذا كان الطرفين متباينين، بخلاف ما لو ذكرت الأداة فقلت: (زيدٌ كالأسد) فأنت تقول: أنا الآن أشبه، صيغتي الآن صيغة تشبيه، أما حين تقول: (زيدٌ أسدٌ) فكأنك تدعي أنك لا تُشبهه، وإنما تحمل الأسد على زيدٍ، تُسند أحدهما للآخر، فهذا يفيد مطلق الاتحاد بينهما، فلأجل ذلك كانت هذه المرتبة أعلى المراتب الثلاثة.

وأما المرتبة الثانية -وهي الوسطى-: فهي ما ترك فيها ذكر أحدهما؛ إما الوجه، وإما الأداة؛ كأن تقول مثلاً: (زيدٌ كالأسد)، وتسكت، فتترك وجه الشبه، أو تقول: (زيدٌ أسدٌ في الجرأة) فتحذف أداة التشبيه، ولكن تُثبت وجه الشبه، فلا شك أن هذه أقل من المرتبة الأولى. ثم زادوا زاد البيانين فقالوا: إذا قارنا بين الصورتين، فإن الصورة التي تُركت فيها الأداة دون الوجه، أقوى مبالغةً من الصورة التي تُركت فيها وجه الشبه دون الأداة، مفهوم؟ الصورة التي تُركت فيها الأداة؛ كقولك مثلاً: (زيدٌ أسدٌ في الجرأة) يقولون: هذه أبلغ من قولك: (زيدٌ كالأسد)، لما؟ لأن وجود الأداة التي هي الكاف كأنه يُضعف دعوى التماثل، لكن حين تُزيل الأداة، ويبقى وجه الشبه، فلا شك أن هذه أقوى؛ لأن حين أزلت الأداة فكأنك تحمل أحد الطرفين على الآخر، وما بقي إلا ماذا؟ ما بقي إلا وجه الشبه، فيقولون: بأن هذه الصورة أبلغ من الأخرى.

ثم المرتبة الأخيرة هي: ما ذكر فيها الوجه والأداة معاً؛ كقولك: (زيدٌ كالأسد في الشجاعة) فهذا ظاهر. نعم، وهنا نحن نتكلم الآن على حذف الأداة وحذف وجه الشبه،

لكن ماذا عن حذف الطرفين؟ لأ، نقول: لا بد من وجود الطرفين؛ أي المشبه والمشبّه به، لا بد من ذكرهما؛ لأنه لا تشبيه إلا بهما؛ لأن المشبه به هو الأصل الذي يُقاس عليه، والمشبّه هو الفرع الذي يُقاس على غيره، لكن يُمكن أن يُترك ذكر المشبه في اللفظ فقط، إذا وُجدت قرينة دالة عليه.

مثلاً يأتي شخصٌ فيسألك مثلاً: (كيف ترى زيداً في شجاعته؟) فتجيبه وتقول: أسدٌ، فهنا في اللفظ لم تذكر المشبه الذي هو زيدٌ، لما؟ لأن هنالك قرينة خارجية تدل على أن المقصود زيدٌ، ففي الحقيقة هذا لا يُسمى حذفاً حقيقياً، وإنما هو حذفٌ لفظي فقط، وتقديره موجود، فلا بد أن يُقدَّر (زيدٌ أسدٌ)، مفهوم. فإذا لم يُذكر المشبه لدلالة سياق الكلام عليه، لكن لا بد من تقديره.

وأما لو حُذف المشبه، فنحن حينئذٍ يعني حذفاً حقيقياً لا في اللفظ فقط، فحينئذٍ نحن نخرج من دائرة التشبيه ونتقل إلى شيءٍ آخر هو: الاستعارة على ما سيأتينا إن شاء الله - تبار وتعالى -. هذا معنى قول الناظم:

وَأَبْلَغُ التَّشْبِيهِ مَا مِنْهُ حُذِفَ وَجَهٌ وَأَلَةٌ يَلِيهِ مَا عُرِفَ

انتهى الكلام في هذا الباب المتعلق بالتشبيه، ثم نتقل إلى الباب الثاني في الحقيقة والمجاز، يقول الناظم:

حَقِيقَةٌ مَسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ بُعْرِفَ ذِي الْخِطَابِ فَاتَّبَعُ
ثُمَّ الْمَجَازُ قَدْ يَجِيءُ مُفْرَدًا وَقَدْ يَجِيءُ مُرَكَّبًا فَالْمُبْتَدَأُ
كَلِمَةٌ غَايَرَتِ الْمَوْضُوعَ مَعَ قَرِينَةٍ لِعَلْقَةٍ نَلَّتِ الْوَرَعُ

إلى آخره، الحقيقة والمجاز، في الحقيقة علم البيان إنما يهتم بالمجاز لا بالحقيقة، وذلك أن المجاز هو الذي يتأتى فيه اختلاف الطرق في وضوح الدلالة على المعنى المراد، وعلم البيان يبحث في هذا الاختلاف في اختلاف الأساليب والطرق في الوضوح، في وضوح الدلالة.

أما الحقيقة فلا يتأتى فيها ذلك؛ لأنها وضعت لشيءٍ مخصوصٍ بعينه تُستعمل فيه، فإذا كان المخاطب عالمًا بالوضع، فإنه لا تفاوت، وإن لم يكن عالمًا بالوضع، فلا يفهم شيئًا أصلاً، إذن في الحقيقة المقصود الأصلي من علم البيان هو المجاز، لكن لما كانت الحقيقة بمثابة الأصل بالنسبة للمجاز، وبمثابة مقابله؛ أي ما يُقابله، كان لابد لهم من بحث الحقيقة والمجاز معاً.

فالحقيقة في الاصطلاح هي الكلمة المستعملة في ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، لذلك قال:

حَقِيقَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ بِعُرْفِ ذِي الْخِطَابِ
أي يعرف المخاطب، (فاتَّبِعْ... ثم المجاز) إلى آخره وعبارة أخرى عندنا هنا قيودٌ
ثلاثة في هذا التعريف، قلنا:

- الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب، إذا المستعملة.
- ثانياً: فيما وضعت له.
- وثالثاً: في اصطلاح التخاطب.

هذه القيود وضعت لإخراج أو الاحتراز عن أشياء، فقولنا: المستعملة خرج بها المهمل، وهو غير المستعمل أصلاً، أو خرجت به الكلمة قبل الاستعمال، فإنها لا تكون حقيقةً ولا مجازاً.

والقيد الثاني، وهو قولنا: (فيما وضعت له) هذا القيد احتُز به عن شيئين اثنين:

أولهما: الغلط الذي قع في اللسان، فقد يستعمل الشخص لفظةً في غير ما وضعت له، لكنه لم يتعمد ذلك الاستعمال، وإنما أخطأ لسانه به؛ كأن يُشير شخصٌ مثلاً إلى كتابٍ، ويقول: ناولني هذا الحجر، فهذا ليس مما نحن فيه، وإنما هذا من قبيل الغلط، هذا لا يكون حقيقةً، ولا يكون أيضاً مجازاً. لا يكون حقيقةً هذا ظاهر؛ لأننا أخرجناه، احترزنا عنه، ولا يكون مجازاً لعدم وجود العلاقة، لا توجد علاقة بين الكتاب والحجر، وسيأتينا أن المجاوز

لا بد فيه من العلاقة.

وهذا القيد، قلنا: القيد الثاني الذي هو فيما وضعت، أخرجنا به الغلط، وأخرجنا به شيئاً آخر وهو المجاز، لما؟ لأن المجاز هو ما استعمل في غير ما وضع له، ولكن بعلاقة؛ كقولنا مثلاً: (الأسد) هذه اللفظة إذا استعملناها في الرجل الشجاع؛ في قولنا مثلاً: (رأيتُ أسداً راكباً على فرسٍ) توجد العلاقة وتوجد القرينة على ما سيأتي.

وأما القيد الثالث وهو قولنا: في اصطلاح التخاطب، فنحترز به عن الكلمة التي استعملت فيما وضعت له، لكن في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي وقع به التخاطب، مثال ذلك: (لفظ الصلاة) لفظ الصلاة هذا اللفظ إذا استعملها المتكلم بعرف الشرع في الدعاء، فليست بحقيقة، وأنها لم تستعمل فيما وضعت له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب، وهو الشرع. وإن استعملت فيما وضعت له في اصطلاح آخر وهو اللغة، مفهوم؟ لأن الصلاة في اللغة هي الدعاء، وفي عرف الشرع هي الأركان المخصوصة المعروفة التي تبدأ بالتكبير، وتنتهي بالتسليم.

الشاهد عندنا أن هذه اللفظة إذا استعملها المتكلم بعرف الشرع في معنى الدعاء، فليست حقيقة؛ لأنها استعملت في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، لنفرض أن نفس اللفظة وهي لفظ الصلاة، استعملها المتكلم بعرف اللغة في تلك الأركان المخصوصة، التي تبدأ بالتكبير وتنتهي بالتسليم، فهذه ليست حقيقةً أيضاً، لما؟ لأنها لم تستعمل فيما وضعت له في اصطلاح أهل اللغة، وإن كانت قد استعملت فيما وضعت له في اصطلاح أهل الشرح، مفهوم؟

فإذاً بعبارةٍ أخرى، المدار في كون اللفظة حقيقةً أو لا على أن تكون الكلمة مستعملةً فيما وضعت له عند أهل الاصطلاح الذي وقع به التخاطب، فهذه القیوم الثلاثة التي تُذكر في مبحث الحقيقة.

قال:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

حقيقتُهُ مستعملٌ فيما وُضِعَ لَهُ بِعُرْفِ ذِي الْخِطَابِ
يقول الناظم:

ثُمَّ الْمَجَازُ قَدْ يَجِيءُ مُفْرَدًا وَقَدْ يَجِيءُ مُرَكَّبًا فَالْمُبْتَدَأُ
كَلِمَةٌ غَايَرَتِ الْمَوْضُوعَ

إلى آخره، المجاز أصله مما جاز إذا؛ يعني من معنى الجواز والتعدية، من قولهم مثلاً: (جعلت هذا مجازاً إلى حاجتي)؛ أي طريقاً لها، وهذا المجاز نوعان: مفردٌ ومركب، فالمجاز المفرد هو الذي عرفه هنا، لذلك قوله: (فالمبتدا) أي الأول، أي المفرد، يقول:

كَلِمَةٌ غَايَرَتِ الْمَوْضُوعَ مَعَ قَرِينَةٍ لِعَلْقَةٍ

إذن عندنا هنا المجاز المفرد هو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب بعلاقة بين المعنى الأول والثاني مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأول.

إذاً هذه أمورٌ أو قيودٌ لا بد منها في تعريف المجاز، والعلاقة هي المناسبة الخاصة بين المعنى الأصلي الذي وُضِعَ له اللفظ، وبين المعنى المقصود، وأما القرينة فهو الأمر الذي يجعله المتكلم دليلاً على أنه أراد بهذا اللفظ غير المعنى الذي وضع له.

فقولنا مثلاً: (رأيتُ أسداً راكباً على فرسٍ) هنا لفظ الأسد استعمل في الرجل الشجاع، والعلاقة بين المعنى الأصلي الذي هو الحيوان المفترس، وبين المعنى الفرعي الذي استعمل فيه هو الشجاعة في هذه العلاقة، وأما القرينة التي تمنع من إرادة المعنى الأصلي فهو قولنا مثلاً: (راكباً فرسه)؛ لأنه ليس من شأن الأسد الحيوان المفترس أن يركب الفرس، أو مثلاً: (في الحمام أسدٌ) ليس من طبيعة الأسد أن يكون في الحمام، وهكذا. فإذن هذه القرينة. جيد.

إذن في هذا التعريف قيودٌ خمسة:

- أولها: الكلمة المستعملة.
- ثانياً: في غير ما وضعت له.

- ثالثاً: في اصطلاح التخاطب.
- رابعاً: لملاحظة علاقة.
- وخامساً: مع قرينة مانعة.

القيد الأول: الذي هو المستعملة أخرجنا به اللفظ المهمل غير المستعمل، فهو قبل الاستعمال كما ذكرنا لا يُسمى حقيقةً ولا مجازاً.

والقيد الثاني: احترزنا به عن الحقيقة وهي الكلمة المستعملة فيما وُضعت له، فحين قلنا: في غير ما وضعت له أخرجنا الحقيقة؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له، مفهوم.

وأما القيد الثالث: وهو في اصطلاح التخاطب، فاحترزنا به عن الكلمة إذا استُعملت في غير ما وضعت له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي وقع به التخاطب؛ كلفظ الصلاة مثلاً، لو فرضنا أن متكلماً بعُرف الشرع استعمل لفظ الصلاة في معنى الأركان المخصوصة التي تبدأ بالتكبير وتنتهي بالتسليم، فهذا ليس مجازاً، لما؟ لأنه اللفظة لم تُستعمل في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب وهو الشرع، وإن كانت مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح أهل اللغة، ولكن هذا اصطلاح آخر، والذي يهمنا هو اصطلاح المخاطب، اصطلاح التخاطب.

نفس اللفظة مثلاً (الصلاة) لو فرضنا أن المتكلم بعرف اللغة هذه المرة، مثلاً شخص لغوي الآن استعملها في معنى الدعاء، فحينئذٍ ليست مجازاً، لما؟ لأنها لم تُستعمل في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب وهو اللغة، وإن كانت أي لا يقول: هذه مجاز؛ لأنها استُعملت في غير ما وضعت له في الاصطلاح الشرعي، لا يهم؛ لأن هذا الاصطلاح الشرعي الآن ليس هو اصطلاح التخاطب، فعبارة أخرى المدار في المجاز، أن تكون الكلمة مستعملة في غير ما وضعت له عند أهل الاصطلاح الذي وقع به التخاطب بهذه الكلمة التي استُعملت.

بقي لنا القيد الرابع، وهو: لملاحظة علاقة، فهذا احترزنا به عن الغلط اللساني؛ لأنه قول القائل مثلاً: شخصٌ لم يتعمد، فأشار إلى مثلاً كتابٍ وقال: (خذ هذا الحجر) هذا ليس مجازاً، وإن كان اللفظ قد استعمل في غير ما وضع له، ولكنه ليس مجازاً، لما؟ لأنه لا علاقة بين الكتاب والحجر، وبعبارةٍ أخرى لا بد للمجاز من علاقة، وهي المناسبة التي تكون بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي؛ كالمشابهة مثلاً في مجاز الاستعارة، وكالعلاقات الأخرى في المجاز المرسل، وسيأتينا بعضها كالسببية والمسببية ونحو ذلك، على ما سيأتينا تفصيله إن شاء الله - تبارك وتعالى -.

والقيد الخامس، قوله: (مع قرينة مانعة)؛ أي لا بد من هذه القرينة، نحترز بذلك عن الكناية، على قول بعض البيانين، المهم عندنا أن هذه الكناية، لما نحترز بهذا القيد عن الكناية؟ لأن قولنا مثلاً: (فلانٌ طويلٌ النجاد) أو (فلانٌ مهزولٌ الفصيل)، (فلانٌ مهزولٌ الفصيل) على ما ذكرنا في بعض الأمثلة السابقة، نُكني بذلك عن كرمه، هذه كنايةٌ عن الكرم، أو (كثير الرماد) كنايةٌ عن الكرم، لكن قولنا: (فلانٌ كثير الرماد) نقصد بذلك فلانٌ كريم، لكن هل يمتنع المعنى الحقيقي؟ هل يمكن أن نقول: إن المعنى الحقيقي غير المراد؟ لأ لا نستطيع ذلك؛ لأنه قد يوجد المعنى الحقيقي أيضاً؛ يعني قد يكون فعلاً كثير الرماد، وقد يكون هذا الشخص فعلاً مهزول الفصيل، مفهوم.

فبعبارةٍ أخرى القرينة غير مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقي، بحيث تجوز في الكناية أن يُراد المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي معاً، لما أقول: (فلانٌ كثير الرماد) هو فعلاً رماده كثير، وهو فعلاً كريم، فبهذا القيد الذي قلنا إنه مع قرينة مانعةٍ؛ أي قرينة مانعةٍ من إرادة المعنى الأصلي، فأخرجنا بذلك الكناية؛ لأنه في الكناية لا يمتنع إرادة المعنى الحقيقي الأصلي أيضاً كما يُراد المعنى الكنائي، فهذا تعريف المجاز الذي ذكر الناظم بقوله:

كَلِمَةٌ غَايَرَتِ الْمَوْضُوعَ مَعَ قَرِينَةٍ لِعَلْقَةٍ نَلَّتِ الْوَرَعَ

نلت الورع: هذا تتميمٌ للبيت، وبعد هذا ذكر مثالين قال:

كَاخْلَعُ نِعَالَ الْكَوْنِ كَيْ تَرَاهُ وَغُضَّ طَرْفَ الْقَلْبِ عَنْ سِوَاهُ

هذان مثالان على طريقة الناظم من الإتيان بالأمثلة الصوفية في مباحثه، فيعني لا يهمنا كثيراً هذا البيت، والأمثلة الأخرى التي تُذكر في شواهد البلاغة أفضل من هذا، لكن هكذا ذكر، (كاخْلَعُ نِعَالَ الْكَوْنِ) يقصد اخلع الدنيا واخلع الكون كله، (كَيْ تَرَاهُ) أي كي تصل إلى مقام أن تعبد الله كأنك تراه، مقام الإحسان، (وَغُضَّ طَرْفَ الْقَلْبِ) جعل القلب كأن له طرفاً أي عيناً يُدرك بها، (غُضَّ طَرْفَ الْقَلْبِ عَنْ سِوَاهُ) فلا تُشاهد بأفعالك وتصرفاتك إلا الله - عز وجل - أي اخلص لله - سبحانه وتعالى - في أفعالك كلها وهكذا.

ثم قال:

كَلَاهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ

هذا هو ما سنذكر إن شاء الله - تبارك وتعالى - في الدرس المقبل، ونكتفي بها القدر، وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الحادي والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

إن أصدق الحديث كلامُ الله سبحانه وتعالى، وإن الهدى هدى محمدٍ ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكلُّ مُحدثَةٍ بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار، هذا الدرسُ الواحدُ والعشرون من سلسلة شرح الجواهر الممكنون في صورة الثلاثة الفنون في علوم البلاغة الثلاثة، ونحن في الباب الثاني من الفن الثاني الذي هو علمُ البيان، وهذا الباب معقودٌ للحقيقة والمجاز، قال الناظم **رحمته الله**:

| | |
|--|---|
| لَهُ بِعُرْفِ ذِي الْخِطَابِ فَاتَّبِعْ | حَقِيقَةً مَسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعَ |
| وَقَدْ يَجِي مُرَكَّبًا فَالْمُبْتَدَأُ | ثُمَّ الْمَجَازُ قَدْ يَجِي مُفْرَدًا |
| فَرِينَةٌ لِعَلْقَةٍ نَلَّتِ الْوَرَعُ | كَلِمَةٌ غَابَرَتِ الْمَوْضُوعَ مَعُ |
| وَعُضُّ طَرْفِ الْقَلْبِ عَنِ سِوَاهُ | كَاخْلَعِ نِعَالَ الْكُونِ كَيْ تَرَاهُ |
| نَحْوُ "ازْتَقَى لِلْحَضْرَةِ الصُّوفِيِّ" | كِلَاهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ |
| أَوْ اسْتَعَارَةٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ | أَوْ لُغَوِيٌّ وَالْمَجَازُ مُرْسَلٌ |
| جُزْءٌ وَكُلٌّ أَوْ مَحَلٌّ أَلْتُّهُ | فَمَا سِوَى تَشَابُهِهِ عِلَاقَتُهُ |
| وَصَفٌّ لِمَاضٍ أَوْ مَالٍ مُرْتَقِبٌ | ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ مُسَبَّبٌ سَبَبٌ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

فصل في الاستعارات:

والاستعارة مجازٌ عُلِّقَتْهُ
 وَهِيَ مجازٌ لُغَةٌ عَلَى الْأَصْح
 وَفَرْدًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مُؤَلَّفًا
 وَمَع تنافي طَرَفَيْهَا تَنَمِّي
 ثُمَّ العنَادِيَّةُ تَلْمِيحِيَّةٌ
 وباعتبارِ جامعِ قَرِيبَةٍ
 وباعتبارِ جامعِ وطَرَفَيْنِ
 وَاللَّفْظُ إن جِنْسًا فَقُلْ أَصْلِيَّةٌ
 والفعلِ والحرفِ كـ "حَالِ الصُّوفِي
 وَأُطْلِقَتْ وَهِيَ التي لم تَقْتَرِنِ
 وَجُرِدَتْ بلائِقٍ بالفَضْلِ
 نَحْوُ "ازْتَقَى إِلَى سَمَاءِ الْقُدْسِ
 أَبْلَغُهَا التَّرْشِيحُ لابتِنَائِهِ
 تشابهُه كَأَسَدٍ شَجَاعَتُهُ
 وَمُنِعَتْ فِي عِلْمٍ لِمَا اتَّضَحَ
 مِنْهُ قَرِينَةٌ لَهَا قَدْ أَلْفَا
 إِلَى العنَادِ لا الوِفاقِ فاعْلَمِ
 تُلْفِي كَمَا تُلْفِي تَهَكُّمِيَّةٌ
 كـ "قَمَرٍ يَقْرَأُ" أَوْ غَرِيبَةٍ
 عَقْلًا وَحِسًّا سِتَّةً بغيرِ مَعْنَى
 وَتَبَعِيَّةٌ لَدَى الوَصْفِيَّةِ
 يَنْطِقُ أَنَّهُ المَنِيبُ المُوفِي"
 بِوَصْفٍ أَوْ تَفْرِيعِ أَمْرٍ فَاسْتَبِنِ
 وَرُشِّحَتْ بلائِقٍ بِالْأَصْلِ
 ففاقَ مَنْ خَلْفَ أَرْضِ الحَسِّ"
 عَلَى تَناسِي الشَّبهِ وابتِنَائِهِ

ذكرنا في الدرس السابق تعريف الحقيقة وتعريف المجاز، وذكرنا أن المجاز قد يكون مفردًا، وقد يكون مركبًا، وعرفنا المجاز بما يُعْنَى عن الرجوع إليه في هذا الدرس، ثم نتقل إلى أقسام المجاز، وهو قول الناظم:

كِلَاهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ
 نَحْوُ "ازْتَقَى لِلْحَضْرَةِ الصُّوفِي"
 كلاهما شرعي، أو عرفي في الحقيقة ينقسم كل من الحقيقة والمجاز إلى أقسام، فيسمى كل منهما بأسماء وهذه الأسماء تختلف باختلاف الواضع، أو باختلاف الاصطلاح، واختلاف الواضع بالنسبة للحقيقة، وباختلاف الاصطلاح بالنسبة للمجاز.

فأما الحقيقة فإن كان الواضع من أهل اللغة، فإنها تسمى حقيقة لغوية، كلغو الأسد مثلاً إذا استعمل في المعنى الذي وضعه له أهل اللغة، وهو الحيوان المفترس المعروف، أما إن

كان الواضع من أهل الشرع، فإنها تسمى حقيقةً شرعية؛ كلفظ الصلاة، والصلاة هذا اللفظ إذا استعمل بالمعنى الذي وضعه له الشارع، وهو الأفعال والأقوال المخصوصة المفتوحة بالتكبير، والمختمة بالتسليم، فإنه يُسمى حينئذٍ حقيقةً شرعية، وأن كان الواضع طائفةً، فإما أن تكون طائفةً خاصةً معينة، وإما أن تكون طائفةً لا بعينها.

فهنا قسمان يدخلان في قسم الحقيقة العرفية، فإن كان الواضع طائفةً خاصةً؛ كالنحاة مثلاً، فإنها تسمى حقيقةً عرفيةً خاصةً، كلفظ الفاعل وضعه النحاة لمعنى الاسم المرفوع بعد فعلٍ على ما ذكره في التاريخ، هذا فعلٍ مبني للمعلوم، أو شبه كالأشياء التي تعمل عمل الفعل، أو تحتاج إلى فاعلٍ كالفعل، فالمقصود أن النحاة وضعوا هذا اللفظ لهذا المعنى.

فإذا استعمل لفظ الفاعل في هذا المعنى الذي وضعه له النحاة، سُمى حقيقةً عرفيةً خاصةً، أو حقيقةً اصطلاحيةً، وأما إن كان الواضع طائفةً لا بعينها، فإنها تسمى حينئذٍ حقيقةً عرفيةً عامةً، وذلك كلفظ الدابة، فهذا اللفظ إذا استعمل في المعنى الذي تواضع عليه عموم الناس، وهو ذوات الأربع؛ كالفرس والبغل والحمار ونحوها، حينئذٍ يُسمى حقيقةً عرفيةً عامةً، هذا بالنسبة للحقيقة.

إذاً الحقيقة تنقسم إلى هذه الأقسام، وكذلك المجاز ينقسم إلى هذه الأقسام، وبيان ذلك مع ذكر الأمثلة كما يلي، ونحن سنستعمل نفس الأمثلة التي ذكرنا في الحقيقة، نستعملها في المجاز، ولكن نغير في المعنى الذي تستعمل فيه هذه الألفاظ، ففي المجاز إذا كان المستعمل هو من أهل اصطلاح اللغة، فإنه يُسمى مجازاً لغوياً، كلفظ الأسد إذا استعمل في الرجل الشجاع، هذا مجازاً لغوياً، وإذا كان المستعمل له من أهل الشرع يُسمى مجازاً شرعياً؛ كلفظ الصلاة لو استعملها أهل الشرع بمعنى الدعاء.

وتنبه لهذا المعنى، فإن الصلاة مع إقرارنا بأنها في اللغة بمعنى الدعاء، لكن في الشرع ذكرنا أنها، أن حقيقتها في الشرع هي الأفعال والأقوال المخصوصة، فلو استعملت عند أهل الشرع بمعنى الدعاء، كانت مجازاً شرعياً، وإذا كان المستعمل لهذا اللفظ طائفةً خاصةً، فإنه

يسمى مجازاً عرفياً خاصاً، أو مجازاً اصطلاحياً، كلفظ الفاعل لو استعمله النحاة في معنى الذي وقع منه الفعل، هذا مجاز، وليس مجازاً عرفياً، وليس حقيقةً، لم؟ لأن الحقيقة العرفية عند النحاة أن الفاعل هو ذلك الاسم المرفوع الواقع بعد فعلٍ إلى آخره. فإذا استعمله النحاة فيمن وقع منه الفعل كان مجازاً عرفياً خاصاً، وإذا كان المستعمل له فائدة لا بعينها سُمي مجازاً عرفياً عاماً، كلفظ دابة، كلفظ دابة إذا استعمله أهل العرف العام يعني عموم الناس إذا استعملوه في الإنسان الحقيق، في معنى الإنسان الحقيق، فإنه حينئذ يكون من قبيل المزاج العرفي العام، نعم. وهذا معنى قوله:

كِلَاهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ نَحْوُ "ازْتَقَى لِلْحَضْرَةِ الصُّوفِيِّ"

وهذا المثال الذي ذكره على عادة الناظم بالإتيان بالأمثلة الصوفية؛ لأن الرجل مغرُق فيها، هذا المثال مبني على أن الارتقاء حقيقةً في الأشياء المحسوسة، وهو مجاز في الأشياء المعنوية، فالمقصود هنا شيء معنوي ارتقى، لم يرتقي سلالمة محسوسة، وإنما ارتقى مقامات السلوك مثلاً، فهذا نقل، نقل أهل هذا العرف الذين هم الصوفية نقلوا لفظة الحضرة من الأشياء المحسوسة إلى شيء معنوي الذي هو مثلاً تلك الدرجة المعنوية التي يصل إليها الذي يقبل على السلوك إلى درجة معينة، ثم قال:

كِلَاهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ نَحْوُ "ازْتَقَى لِلْحَضْرَةِ الصُّوفِيِّ"

أو لغوي، الأقسام الثلاثة للمجاز، وللحقيقة والمجاز؛ لأنه قال كلاهما، ثم انتقل إلى مبحث آخر، فقسم هذا المجاز إلى قسمين، إلى مرسل، واستعارة، فقال:

أَوْ لُغَوِيٌّ وَالْمَجَازُ مُرْسَلٌ أَوْ اسْتِعَارَةٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ

فأما الأول فهو انتقل إلى بحث المجاز المرسل، هذا المجاز كيف نقسمه إلى هذين القسمين؟ نقول إن المجاز قد سبق لنا أنه لا بد له من علاقة، وهي تلك المناسبة التي توجد بين المعنى الحقيقي الأصلي، والمعنى المجازي المنقول إليه، فالمجاز يأتي بعد هذه

العلاقة يمكن تقسيمه إلى قسمين، إلى استعارةٍ ومجازٍ مرسلٍ وبيان ذلك أن هذه العلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي إذا كانت هي المشابهة سمي المجاز حينئذٍ استعارةً، كلفظٍ أسد مثلاً إذا استعير بالرجل الشجاع.

فقل مثلاً: رأيتُ أسداً يرمي عن القوس، فإن هنا استعارة، وهي مجازٌ مبنيٌ على المشابهة؛ لأن العلاقة بين المعنى الأصلي الذي هو الحيوان المفترس، وبين المعنى المجازي هي علاقة المشابهة بين هذا الرجل وبين الأسد في الإقدام والشجاعة، وإن كانت العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي شيئاً آخر غير المشابهة، سُمي اللفظ مجازاً مرسلًا، كلفظ الغيث مثلاً إذا استعملناه في النبات، فقلنا مثلاً: رعت الماشية، رعت الماشية الغيث، فالعلاقة بين الغيث والنبات ليست المشابهة، إذ لا مشابهة بين الغيث والنبات، وإنما العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي إنما هي السببية؛ لأن الغيث أي المطر النازل من السماء سببٌ في طلوع النبات. فإذا هذا يُسمى مجازاً مرسلًا.

ثم بدأ بالمجاز المرسل؛ لأن الحال فيه، لأن الأمر فيه سهلٌ، فسيذكرُ يعني الأشياء، أنواع العلاقات في المجاز المرسل، ثم بعد ذلك ينتقل إلى الاستعارة لأن الكلام فيها يطول، قال:

فَأَمَّا الْأَوَّلُ

فَمَا سِوَى تَشَابُهٍ عِلَاقَتُهُ

إذ الأول الذي هو المجاز المرسل هو كل ما كانت علاقته غير الشبه، غير التشابه، فهذا يسمى مجازاً مرسلًا، قال:

جُزْءٌ وَكُلٌّ أَوْ مَحَلٌّ أَلْتُهُ

ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ

إلى آخره، هنا سرد بعض العلاقات، وما سردها كلها، لكن سرد أهمها، وأشهرها، وإلا فعلاقات المجاز المرسل كبيرةٌ جداً، يصعب حصرها في مثل هذا المتن، وقد يعني سعي

بعض العلماء إلى ذكر أكبر عددٍ منها، فذكروا من ذلك عددًا كبير، لكن الشاهدُ عندنا هو المقصود عندنا إنما هو ذكر هذه العلاقات التي ذكرها صاحب المتن.

فالعلاقة الأولى التي ذكرها هي الجزئية، ومعناه استعمال الجزء في الكل، قال: جزءٌ، ومعنى ذلك أن يكون المعنى الحقيقي للفظ جزءً من المعنى المجازي، فيُطلق، فيُطلق اسم الجزء، ويراد به الكل، ومثاله قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، معنى ذلك فتحريْرُ عبدٍ مؤمن، أو إنسانٍ مؤمن، رقيق مؤمن، وذكر لفظة الرقبة مجازاً مرسل علاقته الجزئية؛ لأن المعنى الحقيقي للرقبة، وهي العنق، يعني جزءً عضوً من أعضاء الإنسان، هذا المعنى الحقيقي جزءٌ من العبد، جزءٌ من العبد، والقرينة في هذا المجال هي لفظة فتحريْر؛ لأن التحريْر إنما يكون لذات العبد كلها، ولا يكون لجزءٍ منها، ولا يقع العتق على جزءٍ من الإنسان.

ومثاله أيضاً، قول القائل مثلاً: بث الأميرُ عيونَه، يقصد جواسيسه، هذا مجازٌ مرسل علاقته الجزئية؛ لأن المعنى الأصلي للعين جزءٌ من المعنى المجازي، فهو الجاسوس، نعم، ومثاله أيضاً قول الشاعر:

وكم علمته نظم القوافي فلما قال نظم قافية هجاني

لفظ القافية مستعملٌ هنا في القصيدة، مستعملٌ في القصيدة، والقافية في الحقيقة جزءٌ من القصيدة، فلذلك قد يقال إن هذا من قبيل المجاز المرسل، وهكذا قاله بعد العلماء من البيانيين، لكن يحتاج إلى أن يُثبت؛ لأن لفظة القافية لا تستعمل في القصيدة كلها بأصل الوضع، أي بأصل وضع أهل هذا الفن من الشعراء، أو العروبيين، فإن ثبت ذلك فنعم يكون ذلك من قبيل المجاز المرسل، ويكون استعمال القافية في القصيدة من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الجزئية، نعم.

ثم قال: وكلُّ، العلاقة الثانية هي الكلية، وهي عكسُ العلاقة الأولى التي هي الجزئية، ومعنى ذلك أن يكون المعنى الأصلي كلاً متضمناً للمعنى المجازي، فيطلق اسم الكل ويراد

به الجزء، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، ومن المعلوم أنهم لا يمكن أن يضعوا الأصابع كلها، وإنما يضعون الأنامل، وهي أطراف الأصابع، فإذا هذا من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكلية؛ لأن معنى الإصبع، المعنى الأصلي لها شاملٌ للأنملة، أو متضمنٌ للأنملة؛ لأنه كله بالنسبة للأنملة.

وقرينةٌ كون هذا مجازًا الاستحالة في العادة؛ لأنه في العادة يستحيل أن يدخل الإنسان أصبعه كاملة في أذنه، وإنما يدخل أنامله، نعم، وكقول القائل مثلاً: شربت ماء النيل، فماء النيل مجازٌ مرسل علاقته الكلية، فالذي يُراد إنما هو بعضه، أي شربت بعض ماء النيل، وليس المراد كله، وليس المراد كله، قال: جزءٌ وكلُّ أو محلُّ آتته، إلى آخره، أو محلُّ هذا يدخل فيه أمران الحالية والمحلية.

الأول وهو الحالية أن يكون المعنى الأصلي للفظ الذي ذكر حالاً في المعنى المراد، فيطلق اسمُ الحال ويراد المحل، مثال ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، معناه خذوا لباسكم، البسوا لباسكم، فلفظ زينتكم مجازٌ مرسل علاقته الحالية؛ لأن الزينة ستحل في اللباس، أو كقول القائل مثلاً: نزلت بالقوم، والمعنى نزلت بدارهم، أو نزلت مكان انتجاعهم، أو نحو ذلك. ففي لفظ نزلت بالقوم، لفظ القوم مجازٌ مرسل علاقته الحالية؛ لأنه أطلق الحالة وهو القوم، وأراد به المحل الذي يحل فيه، وهو دارهم، أو مكان نزوله.

وعكس هذا المحلية وهو أن يذكر اسم المحل، ويراد بذلك الحال عكس الذي سبق، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]، النادي هو مكان اجتماع القوم، ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]، معناه في الحقيقة فليدعو أهل ناديه، فهذا مجازٌ مرسل علاقته المحلية؛ لأن النادي محلٌّ لأهله، والقرينة لفظ فليدعو، لأنه في العادة يستحيل أن يدعى الموضوع، يدعى النادي، وإنما الذي يدعاهم الناس الذين يحلون في هذا النادي.

ومثله أيضًا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، معناها واسأل أهل القرية ففيه مجازٌ مرسلٌ علاقته المحلية، نعم، علاقته المحلية، وهو واضح؛ لأن أهل القرية حالون في القرية، فالقرية هي محل بالنسبة لأهلها، وهذا أحد الاحتمالين في هذه المسألة، وإلا لعلكم حضرتكم دروس أصول الفقه تعلمون أن، أن هذه الآية هنالك من يذكرها على أنها من قبيل مجاز الحذف. فإذا هنالك احتمالان، هنالك احتمالان لهذه الآية، أن تكون من قبيل المجال للحذف، أو أن تكون من قبيل المجاز للمرسل.

نعم، ثم قال الناظم: آله، هذه العلاقة هي علاقة الآلية، وهي أن يطلق اسم الآلة ويراد أثرها الذي ينتج عنها، كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، المقصود بذلك أي اجعلي ذكرًا صادقًا وثناءً عند الناس فيمن يأتي من بعدي، ففي قول لسان صدقٍ في هذا اللفظ مجازٌ مرسلٌ علاقته الآلية؛ لأن اللسان بمعناه الحقيقي هو آلةٌ للذكر الحسن الذي هو المعنى المرادف، والقرينة إما قوله تعالى في الآخريين، كقرينة الحال؛ لأنه إذا قال، إذا جعلنا القرين وفي الآخريين، فذلك لاستحالة بقاء هذه الجارحة التي هي اللسان بمعناها الأصلي، واستحالة بقاءها فيمن يأتي من الأمم من بعدي، نعم.

وكقول القائل مثلاً: **أتاني لسان منك لا أستسيغه**، أي أتاني ذكرٌ منك لا أستسيغه، والعلاقة هذا مجازٌ مرسل علاقته الآلية، ثم قال: ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ، في الحقيقة عند التأمل لا، هذه العلاقة يُستغنى عنها بالحالية والمحلية، فإنه لا يوجد كبير فرقٍ بين الحال، والمحل، وبين الظرف والمظروف.

وإن تكلف الشارح فذكر مثالين للظرف والمظروف، لكن في الحقيقة يُستغنى بذكر الحال والمحل عن الظرف والمظروف، ثم قال: مُسَبَّبٌ سَبَبٌ، المسببية معناها إطلاق المسبب على السبب، والسببية العطف، فالمسببية إذاً هي أن يكون المعنى الأصلي للفظ مسبباً عن المعنى المراد، فيُطلق اسم المسبب ويراد السبب، كقول القائل مثلاً: أمطرت

السماء نباتاً، ويقصد بذلك ماءً، فالنبات مجازٌ مرسل، علاقته المسببية، وأن المعنى الأصلي للنبات ما هو؟ المعنى الأصلي هو الذي يخرج من الأرض.

هذا المعنى الأصلي مسببٌ عن المعنى المجازي الذي هو الماء، فالماء السبب في خروج هذا النبات، وقرينة المجاز لفظُ أمطرت، أمطرت السماء؛ لأن النبات بمعناه الأصلي لا يمطر، لا ينزل من السماء، وكقول الله سبحانه وتعالى مثلاً، أو كقول القائل مثلاً، نعم.

كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي

بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، هذا على أحد التفسيرين يكون من قبيل المجاز المرسل، وذلك بأن يجعل لفظ النار، يعني المقصود إنما يأكلون في بطونهم ناراً، أي يأكلون في بطونهم شيئاً تتسبب، يقولون: مالا، أو شيئاً، أو أي شيء تسبب عنه النار، مفهوم؟ هذا أحد التفسيرين، وإلا فقد قال قومٌ أنه على حقيقته، أي يوم القيامة يأكلون في بطونهم ناراً، لكن على القول الأول مجازٌ مرسلٌ علاقته المسببية، والقرينة هي لفظ يأكلون في بطونهم، فإن هذا دليلٌ على أن المقصود يأكلون المال، أو يأكلون مالا، أو شيئاً معيناً.

وأما عكس المسببية فهو السببية، ومعناه أن يكون المعنى الحقيقي للفظ سبباً في المعنى المجازي، فيُطلق اسمُ السببِ ويراد المسبب؛ كقولنا مثلاً: راعت الماشية الغيث، تقصدُ النبات، فالغيث مجازٌ مرسلٌ علاقته السببية؛ لأن المعنى الحقيقي للغيث سببٌ في المعنى المجازي الذي هو النبات، فقرينة المجاز قولك راعت الماشية، فإن الغيث الذي ينزل من السماء لا يُرعى، وإنما الذي يُرعى هو ما ينتج عنه وهو النبات الذي يخرج من الأرض.

ثم قال: **وَصَفَّ لِمَاضٍ أَوْ مَالٍ مُرْتَقِبٌ**، وصفٌ لماضٍ هذا معناه اعتبار ما كان، يسميه بعض علماء البيان علاقةً اسمها اعتبارٌ ما كان، والمال المرتقب يسمونه اعتباراً ما يكون، فاعتبار ما كان هو تسمية الشيء باسم ما كان عليه من قبل، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، واليتيم هو الطريق الذي فقد أباه.

فإذا ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢] معناه أتوا الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد

احتلام كما صح، وإنما سماهم يتامى باعتبار ما كانوا عليه من وصف اليتيم، فإذا هذا الإطلاق، أي إطلاق اسم اليتامى على البالغين الذين كانوا يتامى مجازاً مرسلً علاقته اعتبار ما كان، والقريئة أن المراد القريئة على ذلك أن، أنه قال: وآتوا، فهذا الأمر بدفع الأموال لهم، وتمكينهم من التصرف فيها لا يكون إلا بعد البلوغ، فإذا هذا يدل على أنهم بالغون لا صغار.

وأما اعتبار ما يكون، فهو تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه في المستقبل، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، أي أعصرُ عنباً يؤول بعد عصره إلى خمرٍ، فإذا لفظ خمر، خمرًا هنا مجازٌ مرسلٌ علاقته اعتبار ما يكون، أي ما يؤول إليه العنب من الاختمار فيما بعد، فهذا معنى قول الناظم: وَصَفٌ لِمَاضٍ أَوْ مَالٍ مُرْتَقَبٌ.

ثم ننتقل إلى الاستعارة، قال فصلٌ في الاستعارات:

والاستعارة مجازٌ علقته تشابه كأسدٍ شجاعته

إذا الاستعارة هي الكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له وعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، أو من إرادة المعنى الذي وضعت له، إذا الاستعارة في تعريفها نجعل التعريف كتعريف المجاز إلا أننا نزيد أن هذه العلاقة هي المشابهة، فالاستعارة إذا جزءٌ من المجال، وهي التي تكون علاقتها المشابهة،

والاستعارة مجازٌ علقته تشابه كأسدٍ شجاعته

أي كالشجاعة في لفظ الأسد، إذا استعير بالرجل الشجاع، مفهوم؟ وهذه الشجاعة هي التي تجعل المشابهة قائمة بين الرجل الشجاع، وبين الأسد، نعم، طيب، هذا تعريف الاستعارة، ومثاله مثلاً ما دمنا نذكر الأسد مثاله قول زهير وهو من الأبيات المشهورة:

لدى أسدٍ شاف السلاح مقذِفٍ له لبدٌ أحفاره لم تُقَلِّمِ

يقول: لدى أسدٍ، يعني لدى رجل، وهو الذي يقصد أنه لدى رجلٍ شجاعٍ، لكنه زاد بعد ذلك أموراً، كل هذه الأمور مختصةً بالأسد، وهو ذكر اللبد، وذكر الأحفار، ونحو ذلك،

على كل حال كيف نُجرى الاستعارة؟ لأن هذه الطريقة يتعلم الطالب كيف يجريها في كل استعارة، فإذا ذكر إن اللفظ الفلاني استعارة، فإنه يذكر طريقة إجراءها، كما في المجاز مثلاً إذا قال هذا اللفظ مجاز، يقول هذا اللفظ مجاز؛ لأن المعنى الأصلي هو كذا، والمعنى المراد كذا، والعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي كذا، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي كذا، فيذكر هذا كله ليستدل به على أن اللفظ مجاز، فإنه لا يقول هكذا مجاز ثم يمر؛ لأنه قد ينازع في قوله مجازاً.

فطريقة إجراء الاستعارة مثلاً في استعارة لفظ الأسد للرجل الشجاع أن يقال أولاً: يُشبهه الرجل بالأسد في الشجاعة، ثم يُتناسى التشبيه لدرجة أن يُدعى أن المشبه فردٌ من أفراد المشبه به، كأنه داخل في جنس المشبه به، ثم يُستعار لفظ المشبه به وهو الأسد للمشبه وهو الرجل الشجاع، ويُطلق عليه باعتباره أحد أفرادها، فإن هذه طريقة إجراء الاستعارة.

في أي مثال كيفما كان، أول شيء نذكر التشبيه، شبهنا كذا بكذا، ثم بعد ذلك نقول تناسى التشبيه، أي في الحقيقة لا ننسأه، وإنما تنسأه، أي نتمد نسيانه، كأننا ننسأه، فإذا تناسينا ما الذي يحصل؟ الذي يحصل أننا ندعي الدعوة وهي أن المشبه طار من أفراد المشبه به، داخل في جنس المشبه به، فحينئذ لما طار داخلًا في جنس المشبه به، نستعير له لفظ المشبه به، ويُطلق عليه باعتباره أحد أفرادها، نعم، وهذه طريقة إجراء الاستعارة.

أو كقول الله تعالى مثلاً: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، الصراط في اللغة الطريق، لكن المقصود هنا ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] على أقوال المفسرين المتعددة، لكن هي ترجع إلى معنى واحد الدين، أو دين الإسلام، أو دين الحق، أو كلمة التوحيد أو ما شابه ذلك، لنقل أنها الدين الحق مثلاً.

الذي حصل هنا أنه وقع التشبيه بين الدين الحق وبين الطريق المستقيم الذي لا عوج فيه، ثم تنوسي التشبيه، واعتبر المشبه فردًا من أفراد المشبه به، ثم استعير له لفظ المشبه به الذي هو الصراط، فقليل كما في القرآن الكريم ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وعليه فإن للاستعارة أركاناً، وهي:

- المستعار منه.
- والمستعار له.
- والمستعار.

ففي مثالنا المشهور، وهو تشبيه الأسد بالرجل الشجاع، وهذا المثال الذي يتكرر دائماً، كما يتكرر عند النحاة ضرب زيدٍ لعمرٍ، ونحو هذه الأمثلة التي تتكرر، ولا سبيل لنا إلى نحوها أو استبدال غيرها بها، إنما نحن نسير على خطاهم، وهذا أيسر في الحقيقة؛ لأننا إذا تكلفنا أمثلةً أخرى قد نقع في معارضةٍ، معارضةٍ من بعض المتبعين، أو النقاد، أو قد يكون المثال المختار غير صريحٍ في المراد ونحو ذلك، ولذلك نختار المثال المشهور عندهم.

في استعارة لفظ الأسد للرجل الشجاع، نقول: إن المستعار منه هو ذات المشبه به، وهو ذلك الحيوان المفترس، والمستعار له هو ذات المشبه، وهو الرجل الشجاع، والمستعار، ما هو؟ ما هو الشيء الذي استعرناه؟ استعرناه من المستعار منه للمستعار له؟ هو لفظ الأسد، فهذا اللفظ كأننا أخذناه من المستعار منه وهو ذات المشبه به، واستعملناه أو أعطيناه لذات المشبه وهو الرجل الشجاع.

فإذا أركان الاستعارة ثلاثٌ وهي المستعار منه، والمستعار له، والمستعار، بعد ذلك يقول الناظم: وَهِيَ مجازٌ لُغَةٌ على الأصح، بعبارةٍ أخرى قوله على الأصح هذا حكايةٌ خلافٍ، فهو يقول: إن الاستعارة اختلف فيها، فقال بعض العلماء هي من قبيل المجاز اللغوي، وقال آخرون هي من قبيل المجاز العقلي، وهو يقول: إنها مجازٌ لغويٌّ لا عقليٌّ، وهذا مذهب جمهور البيانين.

فإنها مجازٌ لغويٌّ عندهم، بمعنى أنها لفظٌ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، على ما سبق ذكره، فإذا التصرف الذي وقع في الاستعارة هو في نقل اللفظ من معناه الموضوع له في اللغة إلى معنى آخر، فلأجل ذلك جعلنا هذا من قبيل المجاز اللغوي، وهذا

واضح، لكن قال بعض أهل العلم من البيانين إنها من قبيل المجاز العقلي، بمعنى أنها تصرف في أمر عقلي لا لغوي.

ودليلهم في ذلك أن الذي يقول مثلاً: رأيت أسداً حاملاً سيفه فهو يريد بذلك أن يثبت معنى الأسدية لرجلٍ شجاعٍ، وأن ينقل هذا الرجل الشجاع من جنس الإنسان إلى جنس الأسد، كأنه يدعي أنه فردٌ من أفراد جنس الأسود حقيقةً، فيقول هذا من قبيل الأمور العقلية لا اللغوية.

وفي الحقيقة البيانون يعني أنكروا هذا أو أهل الفريق الأول أنكروا هذا، وقالوا بأن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي بأن يكون لفظ المشبه به مستعملاً فيما وضع له، بل هو مستعملٌ في غير ما وُضع له، أي مجالٌ لغوي، لم؟ لأن هذا الادعاء، أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبنيٌّ على أنهم جعلوا أفراد الأسدِ على قسمين؛ قسمٌ متعارفٌ متداولٌ بين الناس وهو الحيوان المعروف، وقسمٌ غيرٌ متعارف، وهو ما كان له شجاعة الأسد، ولكن ليس له هيكلُ الأسد وشكله.

فلفظُ الأسدِ إنما في الحقيقة موضوعٌ للقسم الأول المتعارف، فإذا استعملناه في القسم الثاني غير المتعارف، فإنه يكون استعمالاً للفظ في غير ما وضع له، وتكون القرينة مانعةً من إرادة المعنى المتعارف، فإذاً بعبارةٍ أخرى ينشأ من هذا أن اللفظ مستعمل في غير ما وضع له، فهذا معنى كونه مجازاً لغوياً.

وبعض العلماء يقولُ الخلافُ لفظيٌّ بين هذين القولين، لم؟ لأن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مسلمٌ عند من يقول بأن الاستعارة مجازٌ لغوي، وكون اللفظ المستعار مستعملٌ في غير معناه الأصلي أيضاً مسلمٌ عند أهل المجاز العقلي، فإذاً ما بقي إلا نزاعٌ في اللفظ، وفي الأسماء، وبما أنه نزاعٌ في الألفاظ وفي الأسماء، فهذا يكونُ خلافاً لفظياً لا خلافاً حقيقياً.

يعني من نظر في حقيقة الأمر يجعله مجازاً لغوياً؛ لأنه استعمال لفظٍ في غير ما وضع له، ومن نظر إلى جهة الادعاء والمبالغة وهي مسألة عقليةً مرجعها إلى العقل يسمه مجازاً عقلياً، وعلى كل حال هذا لا يترتب عليه كبير الشيء.

قال: وَمُنِعَتْ فِي عِلْمٍ لِمَا اتَّضَحَّ، معناه أن الاستعارة لا تكون في العلم، أي في علم الشخص، لم؟ لأن معنى العلم جزئي؛ لأنه متعين، فعندما تتصور معنى هذا العلم، فتصوره يمنع من وقوع الاشتراك فيه، كلفظ زيد مثلاً هذا علم، لفظُ زيد الأصل أنه لا يصحُّ جعله استعارةً لشخصٍ بينه وبين زيدٍ مشابهةً ما، لم؟ لأننا لو جعلناه استعارةً يترتبُ على ذلك أي شيء؟ يترتب عليه أن تدعي دخول المشبه في جنس المشبه به كأنه أحد أفراد، وهذا يقتضي أن المشبه به عام؛ لأنه يشبه الأفراد.

والفردُ عندنا أن المشبه به هو زيد، وزيد علم معين مشخص في شخصٍ معين لا شمول فيه، فهو لا يشمل غير مسماه الذي وُضع له، وعليه فلا يمكن الاستعارة في علم الشخص، ولكن هنا مسألة وهي أن هذا العلم إذا عُرف بوصفٍ معين، واشتهر في هذا الوصف، فإنه حينئذٍ يصحُّ جعله معنىً كلياً باعتبار هذا الوصف، كلفظِ حاتمِ علمٍ على ذلك الرجل المعروف، حاتم طيء، هذا الرجل مشهورٌ بالكرم، لدرجة أن لفظَ حاتم مع كونه علماً فإنه مشتملٌ على وصف الكرم والجود، فصح من هذه الحيثية أن يعد هذا العلم شاملاً لأفرادٍ متعددين، وإذا صح شموله لأفرادٍ متعددين هم أهل الكرم، وحينئذٍ تصحُّ الاستعارة فيه.

فيجوزُ مثلاً أن أقول: رأيتُ اليوم حاكماً يتكرمُ على الفقراء بأمواله، وأنت تقصد بذلك شخصاً اسمه زيد، أو عمرو، أو أي شيء، وهو يُشبه حاكم الطائفة في جوده وكرمه، مفهوم؟ ففي الحقيقة هنا الفرقُ بين العلم إذا اعتبر أصله، والعلم إذا اعتبر وصفه، نعم، ولكن هذا لا يصحُّ في كل الأعلام، إنما هو في أعلامٍ مخصوصة.

ثم قال:

وَفَرْدًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مُؤَلَّفًا مِنْهُ قَرِينَةٌ لَهَا قَدْ أَلْفًا

القرينةُ قرينةُ الاستعارة بمعنى الاستعارة نوع من المجاز، وبمعنى المجاز لا بد فيه من قرينة، وهذه القرينة هي التي تبين استحالة المعنى الأصلي، وترشدنا إلى المعنى المراد، حيثُذ فالاستعارة أيضًا لا بد فيها من قرينة، وهذه القرينة قد تكون لفظيةً، وقد تكون غير لفظية.

فالقرينةُ اللفظية هي لفظٌ يلائم المشبه، ويذكر في الكلام ليصرفه عن إرادة المعنى الأصلي، كقولك مثلاً: حدثني شمسٌ، تقصدُ بذلك امرأةً جميلةً مثلاً، فاستعرت لفظَ شمسٍ للمرأة الجميلة بقرينة ماذا؟ بقرينة المشابهة، عفوًا بعلاقة المشابهة، العلاقة بين المرأة وبين الشمس المشابهة. طيب، التشبيه.

الآن ما القرينةُ المانعةُ من إرادة المعنى الأصلي؟ هي قرينةٌ أصلية، وهي لفظٌ حدثني، فإن التحديث لا يكونُ من الشمس الحقيقية التي هي ذلك النجمُ المعروف، فهذه قرينةٌ لفظية، وقد تكون القرينةُ غير لفظية، فالقرينة الغير اللفظية هي أمرٌ خارجٌ عن اللفظ يصرفُ الكلامُ عن إرادة معناه الحقيقي، كدلالة الحال مثلاً في قولك: أشرق القمرُ، تقصدُ بذلك أن شخصًا جميلًا أقبل، فتقول: أشرق القمرُ، فهنا لا توجدُ قرينةٌ لفظية، لم؟

لأن لفظة أشرق يصحُ أن تكون من القمر الحقيقي، من الكوكب المعروف المسمى بالقمر، لكن القرينة هنا هي قرينةُ الحال، هي قرينة الحال، أي دلالة الحال، كأن تكون مثلاً جالسًا ويطلع ذلك الشخصُ الجميل، فتقولُ أشرق القمرُ، فدلالة الحال تدلُ على أن المراد هو الشخصُ الجميل، أو يكونُ مثلاً تكون في وقت النهار، ووقتُ النهار ليس وقتًا لشروق القمر، فهذه قرينةٌ دالة على إرادة المعنى، المعنى المجازي في هذه الاستعارة، جيد.

هذه القرينةُ تنقسمُ إلى أقسام؛ إما أن تكون فردًا، أو معدودًا، أو مؤلفًا، فهذه القرينة إما أن تكون أمرًا واحدًا لا تعدد فيه، وهذا هو الكثير المشهور في أكثر الأمثلة التي ذكرنا آنفًا، وإما أن تكون هذه القرينة مكونةً من أكثر من أمرٍ واحد، كأن تقول مثلاً: رأيتُ أسدًا يرمى على فرسه في الهيجاء، رأيتُ أسدًا استعرت لفظ الأسد للرجل الشجاع، بعلاقة المشابهة،

والقرينةُ المانعةُ من إرادة المعنى الأصلي؛ لأن لو قلت رأيتُ أسدًا لانصرف الذهن إلى المعنى الأصلي، الذي هو الحيوان المفترس، لكن لما قلت يرمي هذه قرينةُ مانعة؛ لأن الرمي ليس من شأن الأسود المفترسة، ثم زدت قرينةً ثانيةً ثم قلت على فرسه، والأصل في الأسد أنه لا يركب فرسًا، ثم زدت قرينةً ثالثةً فقلت في الهيجاء، والأصل أن الهيجاء التي هي الحربُ معتركُ البشر، لا الأسود، لا الحيوانات المفترسة.

فإذا ذكرت أكثر من قرينة، فهذه قرينةٌ متعددة، قال: وَفَرْدًا أَوْ مَعْدودًا أَوْ مُؤَلِّفًا، أي قد تكونُ القرينة معاني مؤلفةً وملتئمةً من، حيث تتكون القرينة من مجموعها، كأنها قرينةٌ مركبة، ومثاله قول البحرني:

وصاعقةٍ من نصله تنكفي بها على رأس الأقران خمس سحائب

وهذا في الحقيقة من أجمل الشعر، يقول: وصاعقة، والصاعقة معروفة، وهي تلك النارُ التي تنزل من السماء، والنصل هو حدُ السيف، وتنكفي بها أي تنقلبُ بها، على رأسِ الأقران، أي النظراء، خمسُ سحائبٍ يريدُ أن يقول ونارٍ نازلةٍ من حد سيفه، من حد سيف هذا الرجل، تهوي بها على رؤوسِ أُناده أنامله الخمس، هذه الأناملُ الخمسُ تشبه في الجود والكرم السحائب، أي الغمام، فهو وصفه في هذا البيت الواحد بوصف الشجاعة والكرم معًا دون أن يذكر ذلك تصريحًا، وإنما جاء بهذه الاستعارة اللطيفة الحسنة، وهذا من محاسن شعر البحرني.

فإذاً هو يشبه أنامل ممدوحه بالسحائب في الجود والكرم، ثم استعار لفظ السحائب للأنامل، وجعل القرينة على هذه الاستعارة مجموع أشياء؛ أولها صاعقة، وهذه الصاعقةُ نازلةٌ من سيفه، أو من حد سيفه، وأن هذه الصاعقةُ منقلبة على رؤوس الأقران، وأن، أنها خمسٌ بقدر أصابع اليد؛ لأن أصابع اليد خمسة، فبمجموع هذا كله، بمجموع هذه الصور المؤلفة يتلخص لنا أن غرضه من لفظة السحائب هو أنامل الممدوح، والعلاقةُ هي المشابهةُ بين السحب، وأنامله في عموم النفع، والجود والكرم، فهذه تسمى إذا قرينةً مؤلفة.

ثم قال:

وَمَعُ تَنَافِي طَرْفَيْهَا تَتَمِّي إِلَى الْعِنَادِ لَا الْوِفَاقِ فَاغْلَمِ
 إِذَا الْإِسْتِعَارَةُ أَيْضًا تَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْقَرِينَةِ إِلَى قَسْمَيْنِ، هُنَا سَيَبْدَأُ فِي ذِكْرِ أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ مِنَ
 الْإِسْتِعَارَةِ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ قَدْ يَعْنِي تَتَفَلَّتْ مِنَ الذَّهْنِ لِكَثْرَتِهَا، فَهِيَ اصْطِلَاحَاتٌ كَثِيرَةٌ،
 وَفِي الْحَقِيقَةِ الْإِسْطِلَاحَاتِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْبَلَاغِيُونَ هِيَ كَثِيرَةٌ جَدًّا مِثْلُهَا مِثْلُ اصْطِلَاحَاتِ
 الْعَرَبِيِّينَ، لَكِنْ كَثُرَ الْإِنْتِقَادُ مِنَ الْعَرَبِيِّينَ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْإِسْطِلَاحَاتِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ لَمْ
 يَتَفَرَّدُوا بِذَلِكَ، فَالْحَقِيقَةُ أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلُومِ فِيهَا اصْطِلَاحَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ الْآنَ أَنَّ فِي
 الْبَلَاغَةِ اصْطِلَاحَاتٌ كَثِيرَةٌ، لَوْ جُمِعَتْ لَجَاءَ مِنْهَا عَدَدٌ كَبِيرٌ.

نَرْجِعُ إِلَى كَلَامِنَا الَّذِي كُنَّا بِصَدَدِهِ الْعِنَادُ وَالْوِفَاقُ، الْإِسْتِعَارَةُ الْعِنَادِيَّةُ وَالْوِفَاقِيَّةُ،
 الْإِسْتِعَارَةُ الْوِفَاقِيَّةُ هِيَ مَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ طَرَفَيْهَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ لِمَا بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ مِنَ الْوِفَاقِ،
 أَي مِنَ التَّنَاسُبِ.

مِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ مِثْلًا: فَلَانَ أَحْيَيْتَهُ الْمَوْعِظَةَ، أَي هَدَيْتَهُ إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ، فَشَبَّهْتَ الْهَدَايَةَ
 بِالْإِحْيَاءِ بِجَامِعِ مَا يَتَرْتَبُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الْمَنَافِعِ، ثُمَّ وَقَعَ تَنَاسُبُ التَّشْبِيهِ، وَادَّعَى أَنْ
 الْمَشْبَهَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمَشْبَهِ بِهِ، وَاسْتَعِيرَ لَفْظَ الْإِحْيَاءِ بِالْهَدَايَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَعِيرَ الْفِعْلَ
 الَّذِي هُوَ فِعْلٌ أَحْيَى مِنْ فِعْلِ هَدَى، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِسْتِعَارَةِ التَّبْعِيَّةِ. وَإِذَا
 هَذِهِ الْإِسْتِعَارَةُ تُسَمَّى وَفَاقِيَّةً لَمْ؟

لَأَنَّ الْحَيَاةَ وَالْهَدَايَةَ مِمَّا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ يُمْكِنُ أَنْ
 يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْحَيَاةِ وَالْهَدَايَةِ مَعًا، فَاسْتِعَارَةُ الْإِحْيَاءِ لِلْهَدَايَةِ تُسَمَّى وَفَاقِيَّةً.

أَمَّا الْعِنَادِيَّةُ فَهِيَ مَا لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ طَرَفَيْهَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ لَمْ؟ لَوْ قَوَّعَ التَّعَانُدِ ضِدَّ
 الْوِفَاقِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ فِي اسْتِعْمَالِ اسْتِعَارَةِ اسْمِ لَفْظٍ، كَاسْتِعَارَةِ لَفْظٍ مَعْدُومٍ لِلشَّيْءِ الْمَوْجُودِ
 الَّذِي لَا يَنْفَعُ، أَوْ اسْتِعَارَةِ لَفْظِ الْمَيْتِ لِلرَّجْلِ الْجَاهِلِ، مِثْلًا فِي حِينِ اسْتِعَارَةِ لَفْظِ الْمَيْتِ
 لِلرَّجْلِ الْجَاهِلِ، يُشَبَّهُ الْجَهْلَ بِالْمَوْتِ بِجَامِعِ عَدَمِ النِّفْعِ فِيهِمَا، وَيُتَنَاسَبُ التَّشْبِيهِ، وَيُدْعَى أَنْ
 الْمَشْبَهَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمَشْبَهِ بِهِ، وَيُسْتَعَارُ لَفْظُ الْمَيْتِ لِلجَاهِلِ.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

الآن هذا، هذه طريقة إجراء الاستعارة، طيب لم سميت عنادية؟ لأن الجهل والموت لا يجتمعان في شيء واحد، لأن الميت لا يوصف بالجهل، الشخص الميت لا يوصف لا بعلم، ولا بجهل، فإذا لما كان الجهل والموت لا يجتمعان في شيء واحد سُميت الاستعارة حينئذٍ عنادية، وقد ذكروا أن الاستعارة الوفاقية والعنادية معًا اجتمعتا في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، بمعنى أن من كان ضالًا فهديناه.

فاستعير لفظ الميت للضال، وهما أمران لا يجتمعان في شيء واحد؛ لأن الميت لا يوصف بالضلال، وهذه استعارة عنادية، واستعير لفظ الإحياء للهداية، والحياة والهداية يجتمعان على ما ذكرنا أنفاً فالاستعارة وفافية، فهي عنادية بعدها وفافية، جيد.

ثم يقول، فإنه قال:

وَمَع تَنَافِي طَرَفَيْهَا تَنَمِّي
إِلَى الْعِنَادِ لَا الْوِفَاقِ فَاغْلَمِ
ثُمَّ الْعِنَادِيَّةُ تَلْمِيحِيَّةٌ
تُلْفِي كَمَا تُلْفِي تَهْكَمِيَّةٌ

أي من أقسام العنادية وليس معنى ذلك أن العنادية ليس فيها إلا هذان اللذان هما التلميحية، والتهكمية، لكن من أقسام العنادية التلميحية والتهكمية، بمعنى، معنى التلميحية والتهكمية، مرة أخرى أخطيء في هذا فأقول التلميحية بدل التلميحية، المقصود هنا التلميحية، جيد.

معنى التلميحية هي ما يُنزل التضاد، أو التناقض منزلة التناسب، ويُستعمل اللفظ في ضد معناه، إبرازاً للشيء الحقيق في صورة الشيء الشريف، وهذا إما أن تقصد به الإيذاء والسخرية والتحكم، وإما أن يُقصد به التلميح والتبرك، مفهوم؟ وهذا قد ذكرنا مثلاً له أنفاً في موضع آخر، لكن المقصود عندنا أن الاستعارة أيضاً تكون من هذا القبيل، كقول القائل مثلاً، كأن يُستعار لفظ الكريم للبخيل، أو يُستعار لفظ الأسد للجبان، كأن تقول مثلاً: رأيت فرقا جبناً، فتقول: رأيت أسداً على الفرق، مفهوم؟ فهذا من قبيل الاستعارة التهكمية أو التلميحية.

ثم قال:

وباعتبارِ جامعِ قريبةً كـ "قَمَرٍ يَقْرَأُ" أو غريبةً
 أي تنقسمُ الاستعارةُ باعتبارِ الجامعِ إلى استعارةٍ مبتدلةٍ قريبةٍ، يظهرُ فيها الجامعُ
 للجميع، بحيث يدركه عامةُ الناس، كإطلاقِ الأسدِ على الرجلِ الجريءِ، وكقولك مثلاً:
 قمرٌ يقرأ، رأيتُ قمرًا يقرأ، فإطلاقُ لفظِ القمرِ استعارةً لفظِ القمرِ للرجلِ الجليلِ، أو للمرأةِ
 الجليلِ هذا مبتدئٌ، وقد تكون هذه الاستعارةُ غريبةً، فيكون الجامعُ فيها لا يدركه إلا من
 ارتفع عن طبقةِ العامة، وأكثر التأمّل والتدبر فيه، فهذه تُسمى استعارةً غريبةً، أو خاصةً.
 والأولى تُسمى قريبةً، أو مبتدلةً، أو عاميةً، ومثالُ الاستعارةِ الغريبةِ قول الشاعر: عودته
 فيما أزورُ حبائبي، يتكلم عن فرسه، يقول:

عودته فيما أزورُ حبائبي إهماله وكذاك كل مخاطرٍ
 وإذا احتبى قربوسه بعنانه علك الشكيمة إلى انصرافٍ دائمٍ

يقول بأنه القربوس هو المقدم الفرسى الذي يكون على ظهر الفرس، فهو يقول: إنه

يترك فرسه إذا دخل لرؤية أحبته، فيتركه، وعوده ذلك، عوده أن يهمله وأن يتركه

عودته فيما أزورُ حبائبي إهماله وكذاك كل مخاطرٍ
 لكن الشاهدُ عندنا في البيت الثاني، يقول: وإذا احتبى قربوسه بعنانه، أو وإذا احتبى
 قربوسه بعنانه، روايتان

وإذا احتبى قربوسه بعنانه علك الشكيمة إلى انصرافٍ دائمٍ
 أي عندما يحتبى قربوسه بعنانه، وسيأتينا موضع الاستعارة هنا، فإنه يعلك في فمه
 الشكيمة، وهي تلك الحديدية التي تكون في فم الفرس إلى أن يعلكها، أي يلوکها ويمضغها
 إلى أن ينصرف الزائل، أي ينصرف الشاعرُ الذي جاء لزيارة أحبته، فيبقى واقفاً يعلكُ
 الشكيمة، محتبياً قربوسه بعنانه.

وجه الشاهد عندنا هو لفظُ احتبى في هذا الموضوع، فهو يُشبه جمع القربوس إلى جانين فم الفرس بالعنان، يشبهه بالاحتباء، والاحتباء ما هو، هذه جنسةٌ معروفة، وهي أن يجمع المحتبى ركبتيه منضمتين إلى بطنه، بثوبٍ أو نحوه، فاستعير لفظ الاحتباء لهذا المعنى الذي هو جمعُ القربوس منضمًّا إلى جانبي فم الفرس بالعنان، واشتق منه لفظ احتبى، ولاشك أن هذه الاستعارة غريبةٌ بعض الشيء؛ لأنها على نمطٍ غير مألوفٍ في الاستعارات المعروفة، ولا تقع في كلامهم إلا نادرًا، ويحتاج المتأمل إلى كثيرٍ من التدبر، لكي يفهم هذه الاستعارة على وجهها، خاصةً أن بين المعنيين كثيرٌ من البعد. فأحد المعنيين متعلقٌ بالركوب، والمعنى الآخر متعلقٌ بالقعود، وبينهما كثيرٌ من البعد، وهذا الذي جعل هذه الاستعارة استعارةً غريبةً، أو خاصةً.

والله سبحانه وتعالى أعلم، ونقف عند هذا القدر على أن نكمل درسنا المتعلق بالاستعارات وأقسامها في لقاءٍ مقبلٍ إن شاء الله تبارك وتعالى، أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثاني والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار، نحن اليوم مع الدرس الثاني والعشرين من سلسلة شرح متن الجوهر الممكنون، في صدف ثلاثة الفنون في علم البلاغة، ونحن على وجه الخصوص في علم البيان، وفي الكلام على الاستعارات، قال الناظم -رحمه الله تعالى-:

(فصل: في الاستعارة)

| | |
|--|---|
| تَشَابُهُ كَأَسَدٍ شَجَاعَتُهُ | والاستعارة مجازٌ عُلِّقَتْهُ |
| وَمُنَعَتْ فِي عِلْمٍ لِمَا اتَّضَحَ | وَهِيَ مجازٌ لُغَةٌ عَلَى الْأَصْح |
| مِنْهُ قَرِينَةٌ لَهَا قَدْ أَلْفَا | وَقَرْدًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مُؤَلَّفَا |
| إِلَى الْعِنَادِ لَا الْوِفَاقِ فَاَعْلَمِ | وَمَعَ تَنَافِي طَرَفَيْهَا تَتَمِّي |
| تُلْفَى كَمَا تُلْفَى تَهَكُّمِيَّة | ثُمَّ الْعِنَادِيَّةُ تُلْمِيحِيَّةٌ |
| كَـ "قَمَرٍ يَقْرَأُ" أَوْ غَرِيْبَةٌ | وَبَاعْتِبَارِ جَامِعِ قَرِيْبَةٍ |
| عَقْلًا وَحِسًّا سِتَّةٌ بَغِيْرَ مَيْنِ | وَبَاعْتِبَارِ جَامِعِ وَطَرَفَيْنِ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَاللَّفْظُ إِنْ جِنْسًا فَقُلُّ أَصْلِيَّةٌ
وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ كـ "حَالِ الصَّوْفِيِّ
وَأُطْلِقَتْ وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَقْتَرِنْ
وَجُرِدَتْ بِلَائِقٍ بِالْفَضْلِ
نَحْوُ "ارْتَقَى إِلَى سَمَاءِ الْقُدْسِ
أَبْغَهَا التَّرْشِيحُ لِابْتِنَائِهِ
(فصل: في التحقيقية والعقلية)

وَذَاتٌ مَعْنَى ثَابِتٍ بِحِسِّ أَوْ
كـ "أَشْرَقَتْ بِصَائِرِ الصُّوفِيَّةِ
(فصل: في المكنية)

وَحَيْثُ تَشْبِيهُ بِنَفْسٍ أُضْمَرَ
وَدَلَّ لِإِزْمٍ لِمَا شُبِّهَ بِهِ
يُعْرَفُ بِاسْتِعَارَةِ الْكِنَايَةِ
كـ "أَنْشَبَتْ مَنِيَّةً أَظْفَارَهَا
وَمَا سِوَى مُشَبَّهِ لَمْ يُذْكَرَا
فَذَلِكَ التَّشْبِيهُ عِنْدَ الْمُتَبَيَّنِ
وَذِكْرُ لَازِمٍ بِتَخْيِيلِيَّةٍ
وَأَشْرَقَتْ حَضْرَتُنَا أَنْوَارَهَا"

ذكرنا في الدرس السابق تعريف الاستعارة، وذكرنا شيئاً من أقسامها، ونحن اليوم بصدد الكلام في بعض الأقسام الأخرى للاستعارة، وذلك باعتبارياتٍ مختلفة، فتنقسم الاستعارة باعتبار الجامع والطرفين إلى ستة أقسام، وذلك أن المستعار منه والمستعار له إما أن يكونا حسيين، وإما أن يكون عقليين، وإما أن يكون المستعار منه حسيًّا والمستعار عقليًّا، أو العكس، فهذه أربعة أقسام.

لكن الأقسام الثلاثة الأخيرة، وهي حين يكون الطرفان عقليين، أو يكون أحدهما حسيًّا والآخر عقليًّا، فالجامع فيها؛ أي في هذه الثلاثة الأخيرة، لا يكون إلا عقليًّا، لما؟ لأن وجه الشبه وهو الجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معًا، فإذا كان أحد الطرفين عقليًّا، فيلزم أن يكون وجه الشبه عقليًّا، إذا ثبت هذا فحينئذٍ تكون عندنا أقسامٌ ستة فقط؛ لأن القسم الأول، وهو:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

ما كان الطرفان فيه حسيين، له ثلاثة صور؛ لأن الجامع إما أن يكون حسيًا، وإما أن يكون عقليًا، وإما أن يكون مختلفًا، فهذه ثلاثة أقسام.

ثم الأقسام الثلاثة الأخرى، لا يكون الجامع فيها إلا عقليًا، فهذه ثلاثة أقسامٍ أخرى، فتتج من هذا ستة أقسام، وتفصيلها كالتالي، وهذا معنى ما ذكر الناظم بقوله:

وباعتبارِ جامعٍ وطرفَيْنِ عقلاً وحسّاً سِتَّةً بغيرِ مَينِ
أي بغير كذب، تتميمٌ للبيت.

القسم الأول: استعارة المحسوس بالمحسوس، ويكون الجامع حسيًا، وهذا كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ﴾ [طه: ٨٨]، فالمستعار منه هو العجل؛ يعني ولد البقرة، والمستعار له هو ذلك الشيء الذي صنعه هؤلاء القوم من حليهم في القصة المعروفة، فالطرفان إذاً حسيان؛ المستعار له والمستعار منه، والجامع أيضًا حسي؛ لأن الجامع؛ أي وجه الشبه هو الشكل العام.

وقضية الصوت؛ يعني إصدار هذا الصوت الخوار، قال الله تعالى: ﴿لَهُ خُورٌ﴾ [طه: ٨٨]، يعني هذا الصوت الذي يخرج من العجل، هذا الحيوان المصنوع يشبه العجل في شكله وفي صوته، فهذه إذاً استعارة طرفاها حسيان، والجامع فيها حسي أيضًا، وكقول الله - سبحانه وتعالى - أيضًا: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، فهنا تشبيه هذه الحركة التي فيها اضطرابٌ واختلاطٌ، شُبّهت بحركة الماء، وبحركة الموج، ثم استعير هذا اللفظ الذي هو لفظ (يموج)، فإذاً الطرفان حسيان، والجامع أيضًا وهو هذا الذي يُشاهد من حركة واضطرابٍ أيضًا حسيًا، هذا القسم الأول.

القسم الثاني: أن يكون الطرفان حسيين، لكن الجامع عقلي، مثاله قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]، فالمستعار منه هنا هو سلخ الجلد عن الشاة؛ أي كسطه وإزالته، والمستعار له هو إزالة ضوء النهار من الليل، أو انتزاعه من الليل، فهذان طرفن حسيان، ولكن الجامع بينهما عقلي؛ لأن الجامع هو ترتب

شيءٍ على آخر، ففي المستعار منه الذي هو كشط الجلد وسلخه، ترتب ظهور اللحم على سلخ الجلد، هذا شيءٌ عقلي، وفي المستعار له ترتب ظهور الظلام على إزالة ضوء النهار، فإذا هم مظلّمون، فإذن هذا معنى قول جامعٍ عقلياً.

وأما القسم الثالث: فهو حين يكون الطرفان حسيين، ويكون الجامع مختلفاً، معنى كونه مختلفاً؛ أي بعضه حسيٌ وبعضه عقليٌ؛ كقولك مثلاً: (رأيت قمرًا يتكلم) وأنت تريد بهذا شخصاً من البشر يُشبه القمر في أمرين: في جمال الوجه واستنارته، وفي الشرف وعلو المرتبة، فالطرفان حسيان، ولكن الجامع؛ أي وجه الشبه مختلف، بعضه حسيٌ وهو الجمال والاستنارة، وبعضه عقليٌ وهو الشرف والتقدم في المرتبة والمنزلة.

القسم الرابع: استعارة عقليٌ لعقلي؛ أي الطرفان عقليان، وحينئذٍ فإن وجه الشبه لا يكون إلا عقلياً، في هذه الأقسام الثلاثة التي ستأتي، وجه الشبه؛ أي الجامع عقليٌ، مثال ذلك: قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢] إذا جعلنا المرقد على أحد التفسيرين، إذا جعلناه مصدرًا ميميًا بمعنى الرقاد، (من بعثنا من رقادنا) هذا المعنى، وقيل: غير ذلك، فحينئذٍ المستعار منه هو: الرقاء أي النوم، والمستعار له: الموت؛ لأن هؤلاء بُعثوا من الموت، فهذان أمران عقليان؛ لأن فيهما فقدًا للإحساس، ووجه الشبه: عدم ظهور الفعل؛ يعني غياب الحركة، وغياب الفعل بحيث يُشبه الموت بالنوم، أو النوم بالموت في غياب الفعل، أو عدم ظهوره على الأقل.

وإن كان يعني في الحقيقة الأصل أن يُشبه النوم بالموت؛ لأن الجامع؛ أي وجه الشبه وهو الذي يُسمى جامعاً في الاستعارة، يجب أن يكون في المستعار منه أقوى منه في المستعار له، لكن هنا عكس؛ لأن عدم ظهور الأفعال وعدم الحركة في الموت أقوى منها في النوم، مفهوم؟ ولذلك قد يُنزع في وجه الشبه هذا، لكن نبقى على هذا الذي ذكره جماعة من البيانين، فنقول حينئذٍ: إن الطرفين في هذه الآية عقليان، وإن الجامع أيضاً عقليٌ، نعم.

ثم القسم الخامس، وهو: استعارة محسوسٍ لمعقول؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤] المستعار منه هو: الصدع بمعنى الكسر؛ أس كسر الزجاجة ونحوها، وكسر الزجاجة لا يلتأم بعد ذلك، إذا وقع الكسر في الزجاجة، فإنه لا سبيل إلى التئامه، هذا شيءٌ حسي، وهو المستعار منه.

وأما المستعار له فهو: تبليغ الرسالة لهؤلاء الذين بُعث إليهم رسول الله ﷺ، وهذا أمرٌ عقلي، تبليغ الرسالة شيءٌ عقلي، الجامع بين المستعار له والمستعار منه هو التأثير لدرجة عدم الرجوع إلى الحالة الأصلية؛ بمعنى عليك أن تبلغهم هذه الرسالة، وتؤثر فيهم بهذا التبليغ، بحيث لا يرجعون إلى حال الكفر الذي كانوا عليه، كما أن الزجاجة إذا كُسرت وصدعت، فإنها لا ترجع بعد ذلك إلى الالتئام، فالمستعار منه حسي، والمستعار له عقلي، والجامع عقلي كما ذكرنا آنفاً.

وبقي القسم السادس وهو الأخير، وهو: استعارة معقولٍ لمحسوس؛ كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] طغى الماء بمعنى كثر الماء، فالمستعار منه هو: الطغيان، وهو بمعنى التكبر والتعالي، وهذا أمرٌ عقلي، والمستعار له: كثرة الماء، وهذا أمرٌ حسي، والجامع بينهما معاً: مجاوزة الحد، ﴿لَمَّا طَغَى الْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١]؛ أي كثر الماء حتى جاوز الحد المتعارف عليه، كما أن الطغيان هو مجاوزة الحد في التكبر والتجبر والظلم ونحو ذلك.

ومثله قول الله تعالى: ﴿فَأَهْلِكُوا بَرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦] عاتية في الأصل من العتو، وهذا أمرٌ عقلي، مفهوم؟ وهو أيضاً بمعنى التجبر والتكبر ونحو ذلك، والجامع عقلي كما ذكرنا من قبل. إذن هذا تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع والطرفين.

ثم بعد ذلك ينتقل إلى شيءٍ آخر، وهو: تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية، يقول:

واللفظُ إن جنسًا فقلُّ أصليةً وتبعيةً لَدَى الوضْفِيَّةِ
والفعلُ والحرفُ

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أو وتبعيةً، أي تكون تبعيةً لدى الوصفية، ولدى الفعل، ولدى الحرف؛ كالجمله كلها محكيةً هنا، لا تقول: كحال الصوفي، ولكن:

كـ "حَالِ الصَّوْفِيِّ يَنْطِقُ أَنَّهُ الْمَنِيبُ الْمُوفِيُّ"

والجمله كلها محكيةً في محل جرٍ بأداة الكاف؛ يعني بحرف الكاف الذي هو أداة التشبيه، جيد، ينبغي أن يُعلم أن الاستعارة تكون إما تصرّحية، وإما مكنية، وبيان ذلك أنها؛ لأن الاستعارة في الأصل إنما تكون حين يُذكر أحد طرفيها دون الآخر، فإن كان المذكور هو المشبه به، فالاستعارة تُسمى تصرّحيةً، وإن كان المذكور هو المشبه والمشبه به محذوفٌ، فالاستعارة مكنية.

الآن الذي يهمنا هو الاستعارة التصريحية، إذن قلنا: الاستعارة التصريحية هي التي ذُكر فيها لفظ المشبه به، وحُذف لفظ المشبه، هذه الاستعارة التصريحية، تنقسم باعتبار لفظ المشبه به المذكور، إلى قسمين: إلى أصليةٍ وتبعيةٍ، وبيان ذلك أنها إن كان هذا المشبه به اسم جنسٍ غير مشتقٍ، فإنها تُسمى أصليةً، وإن كان المشبه به صفةً أو مشتقاً؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، ونحو ذلك، أو حرفاً، فإنها تُسمى استعارةً تبعيةً.

نشرح هذا، في الاستعارة الأصلية، يكون اللفظ المستعار؛ بمعنى اللفظ المشبه به اسم جنسٍ غير مشتقٍ، وقد يكون اسم عينٍ، أو اسم معنىً، اسم عينٍ كالأسد مثلاً، واسم معنىً كالقتل أو الضرب ونحو ذلك.

مثال الأول وهو اسم الجنس الحقيقية، أن تقول مثلاً: (رأيتُ أسدًا يُقاتلُ في المعركة) تقصد رأيتُ رجلاً شجاعاً، وإجراء الاستعارة فيه أن يُقال: شُبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الشجاعة أو الجرأة فيهما معاً، ثم ادّعي يعني تُنوسى التشبيه، وادّعي أن هذا الرجل الشجاع فردٌ من أفراد الأسد، وداخلٌ في جنس الأسود، ثم استُعير اسم المشبه به بالمشبه على سبيل الاستعارة الأصلية، لما؟ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ (الأسد) اسم جنسٍ حقيقةً؛ لأنه يسبق على كل فردٍ من أفراد هذا الحيوان المفترس المعروف.

وقد يكون اسم الجنس غير حقيقي، بل يكون على سبيل التأويل، فالذي ذكرنا آنفاً في لفظ (حاتم)، فإن حاتمًا في الأصل علمٌ، أو ذكرناه في الدرس السابق، وقلنا: بأن العلم بأنه لا تجري فيه الاستعارة، وقال: (ومُنعت في علمٍ لما اتضح)، لكن قلنا: إن هذا العلم إذا اشتهر بصفةٍ معينة، فإنه يجوز أن تُجرى فيه الاستعارة، ويكون من قديم اسم الجنس التأويلي والحقيقي.

فلفظ (حاتم)، تقول مثلاً: (التقيت اليوم حاتمًا) تقصد بذلك رجلاً كريماً، وأجريت فيه استعارةً، فقد شبهت هذا الرجل بحاتمٍ بجامع الكرم فيهما، ثم تُنوسي التشبيه، وأدعي أن هذا الرجل الكريم أحدُ أفراد حاتم؛ أي أحد أفراد اسم الجنس الذي يصدق عليه لفظ (حاتم)، باعتبار المفهوم الكلي للفظ (حاتم)، وهو مفهومٌ تأويلي غير حقيقي، ثم استُعير اسم المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة الأصلية، لما هي أصليةٌ؟ لأن هذا اللفظ المستعار والذي هو (حاتمٌ) اسم جنسٍ، وإن كان تأويلاً لا حقيقةً.

قلنا: وقد يكون اسم الجنس اسم معنيٌ؛ أي لا اسم عينٍ؛ مقولك مثلاً: (آلمني قتلُك فلاناً)، وتقصد بالقتل هنا الضرب الشديد، وسبيل إجراء الاستعارة فيه أن تقول: شبهنا الضرب الشديد بالقتل بجامع الألم فيهما مثلاً، وتُنوسي التشبيه وأدعي أن الضرب الشديد داخلٌ في جنس القتل، وفردٌ من أفرادهِ، ثم استُعير لفظ المشبه به وهو القتل من المشبه الذي هو الضرب الشديد، استعارةً أصليةً، لما هي أصليةٌ؟ لأن اللفظ المستعار وهو القتل اسمٌ جنسٍ، وهو من قبيل أسماء الجنس المعنوية، اسم جنس معنيٌ، وليس اسم عينٍ، نعم.

نحن نتعمد في أكثر الأحيان أن نذكر طريقة إجراء الاستعارة:

أولاً: للتدريب عليها؛ لأن هذا من أهم ما يُحفظ ويُفهم في دروس علم البيان، سواءً في التشبيه أو المجاز أو الاستعارة أو الكناية.

وثانياً: لأن هذا كثيرٌ في كُتُب العلم من شروح الحديث، وكتب التفسير، وكتب الفقه، وغير ذلك في كل الكتب العلم، تجدون فيها - خصوصاً في كتب المتأخرين من أصحاب الشروح والحواشي - تجدون فيها هذه استعارةً تخيليةً، هذه استعارةً أصليةً.

وقد يذكر في بعض الأحيان طريقة إجراء الاستعارة، فيقول مثلاً: شُبه كذا بكذا بجامع كذا، ويعني مثلاً تُنوسِي التشبيه، ثم ادَّعي أن هذا الشيء داخلٌ في الآخر وهو فردٌ من أفرادهِ، ثم استُعيِر اللفظ إلى آخره، طريقة إجراء الاستعارة، أو طريقة التشبيه، أو نحو ذلك، هذه الأمور كلها مما يكثرُ تردده في كتب التراث، وغير المتخصص في علم البلاغة، يحتاج إلى فهم هذه الألفاظ والجمل والعبارات الموجودة في كتب العلم، فضلاً عن المتخصص.

والمتخصص في العلوم العربية، والمتخصص في علم البلاغة على وجه الخصوص، فهذا ينبغي أن يمضي في هذا الباب إلى أبعد حدوده، أما غير المتخصص، فهذا يحتاج إلى فهم مثل هذه الأمور، وقبيحٌ بطالب العلم أنه يمر مثلاً في فتح الباري، أو في تفسير روح المعاني، ونحو ذلك، يمر على مثل هذه الألفاظ، فيقف عندها مشدوهاً لا يُقدِّم ولا يؤخر، هذا مما يقبح بطالب العلم، أقل الأحوال أنك حتى إذا لم تستحضر ذلك، يمكنك بالرجوع إلى المتن الذي تحفظه في البلاغة، وإلى كتب البلاغة التي تعرفها، يمكنك بعد الرجوع أن تفهم المقصود، هذا أقل شيء. نعم. هذه الاستعارة الأصلية.

أما الاستعارة التبعية، فتكون في الصفة، ومعنى الصفة، عفوًا تكون في الوصف والفعل والحرف، مفهوم؟ تكون في الوصف والفعل والحرف، لعلني أخطأت آنفاً حين ذكرت في الوصف والمشتقات والحرف؛ لأن الوصف هو نفسه المشتقات، وإنما المقصود في ثلاثة أشياء هي: الوصف والفعل والحرف.

فأما في الفعل، فمثاله أن تقول مثلاً: (من غرسَ المعروفَ في أهلِهِ محبوبٌ) لفظة (غرس) وهو فعلٌ فيه استعارةٌ تصرّحيةٌ تبعية، وطريقة إجرائها أن يقال: شُبه الفعل الجميل بالغرس، بجامع ماذا؟ بجامع أن كليهما مثمرٌ، بجامع انتظار الثمرة كلها معاً، ثم تُنوسِي

التشبيه، وأدعي أن الفعل الجميل فردٌ من أفراد جنس الغرس، واستُعير لفظ (الغرس) للفعل الجميل، ثم استُق من الغرس بهذا المعنى؛ لأن الغرس صار هنا هو الفعل الجميل، اشتق من الغرس فعلٌ هو فعل غرس على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، مفهوم؟ فهذا معنى الاستعارة في الفعل.

وكقولك مثلاً: (نطقت حالك بجودك أو بفقرك أو بغير ذلك) فالنطق هذا وصفٌ من أوصاف الإنسان في الحقيقة، والأصل أنه ليس من أوصاف الأحوال، تقرير الاستعارة أن يُقال: شُبهت الدلالة الواضحة بالنطق، بجامع إيضاح المعنى وإظهاره، ثم استُعير لفظ النطق للدلالة الواضحة، فصار النطق بمعنى الدلالة الواضحة، ثم اشتق من النطق بهذا المعنى؛ أي بمعنى الدلالة الواضحة، فعلٌ هو فعل نطق على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، فإلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة. هذا في الفعل.

وأما في الوصف، والمقصود بالوصف المشتقات كاسم الفاعل، واسم المفعول، ونحو ذلك، فكثير؛ كقولك مثلاً: (أعمالك ناطقةٌ بحسن باطنك) أو (بجمال باطنك) لفظ (ناطقَةٌ) هذا اسم الفاعل، وفيه استعارة تبعية، وطريقة إجرائها أن يُقال: شُبهت (يعني كما ذكرنا في نطقت حالك في الفعل نذكر نفسه في اسم الفاعل)؛ يعني شُبهت الدلالة الواضحة بالنطق إلى آخره، ثم اشتقنا، الآن ما اشتقنا الفعل وإنما اشتقنا اسم الفاعل، وهو ناطقٌ أو ناطقةٌ على سبيل الاستعارة ماذا؟ التصريحية التبعية.

وكقولك مثلاً: (مقتولك هنا) تقصد الذي ضربته ضرباً شديداً، فُشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع الإيلام، أو بجامع شدة الألم، وتنوسي التشبيه، واستُعير لفظ القتل بالضرب الشديد، فصار القتل بمعنى الضرب الشديد، ثم استُعير من القتل بمعنى الضرب الشديد؛ أي بهذا المعنى الجديد، اشتق منه عفوًا اسم المفعول وهو (مقتول)، بمعنى مضروبٍ ضرباً شديداً على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، هذا في المشتق.

وأما في الحرف، يعني مثاله، في الحرف مثاله مثلاً أن تقول: (زيدٌ في سرورٍ) فلفظ (في) في الأصل موضوعٌ للظرفية، لتلبس الظرف بالمظروف، فحين استعملته في قولك: (زيدٌ في سرورٍ) فهذا اللفظ على مذهب من يذهب إلى هذا، هذا اللفظ حينئذٍ مستعملٌ في غير ما وضع له، فُشبه السرور بالظرف الحقيقي بجامع الاشتمال والتمكن فيهما معاً؛ أي في الظرف وفي السرور، وسرى هذا التشبيه إلى تشبيه تلبس السرور بزيدٍ بتلبس الظرف بالمظروف، بجامع مطلق تلبس شيءٍ بشيءٍ آخر.

إذن وقع تشبيهٌ أول، ثم تشبيهٌ ثاني، إذ أتنبه أن هنا تشبيهين: التشبيه الأول: هو تشبيه السرور بالظرف الحقيقي، والتشبيه الثاني: هو تشبيه تلبس السرور بزيدٍ بتلبس الظرف بالمظروف، ثم استعير لفظ (في) الذي وضع لتلبس الظرف بالمظروف، استعير لتلبس السرور بزيدٍ على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

ومن هنا نفهم أن الاستعارة في الحرف، لا بد فيها من تشبيهين يسبقانها، التشبيه الأول في مدخول الحرف؛ كقولنا: (زيدٌ في سرورٍ) إذن التشبيه الأول: هو تشبيه السرور الذي هو مدخول الحرف بالظرف الحقيقي، والتشبيه الثاني: في معناه في معنى الحرف، وهو في المثال الذي ذكرناه، تشبيه تلبس السرور بزيدٍ، تشبيهه بتلبس الظرف بالمظروف، نعم هذا على كل حال معنى الاستعارة في الحرف.

وهذا هو مذهب بعض البيانين، وهو بخلاف مذهب الجمهور في هذه المسألة، وليس من منهجنا أن ندخل في الخلافات، في الغالب لا ندخل في الخلافات في مثل هذه المسائل؛ لن هذا يلائم المطولات؛ كشرح التلخيص ونحوه، وأما هذا المتن فليس موضوعاً لمثل هذه الخلافات والتفصيلات، ولذلك نكتفي بتقرير مذهب الخطيب، ومن معه من البيانين، الخطيب القزويني في الإيضاح، ومن أراد التفصيل، أو من أراد الخلاف يرجع إلى المطولات.

وبعضهم يذكر مثلاً على الاستعارة في الحرف، قوله تعالى: ﴿فَالْتَفَتَهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] ويجعل اللام هنا في ليكون لام العلة، ثم يذكر معنى الاستعارة هنا، وفي هذا نظر؛ لأن الأرجح والأظهر أن اللام هنا ليست لام العلة، وإنما لام العاقبة، (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم في العاقبة؛ أي فيما يكون فيما بعد عدوًا وحرنا)، جيد.

هذا إذن معنى قول الناظم: (واللفظ إن جنسًا)؛ أي إن كانت من جنس (فقل أصلية... وتبعية) أي وقل: تبعية، أو وهي تبعية، كلاهما صحيح (لدى الوصفية... والفعل والحرف) ك، وذكر المثال، وهو: (ك "حال الصوفي") على طريقته في الأمثلة الصوفية لا ينتهي من هذا كـ "حال الصوفي ينطق أنه المنيب الموفي" فإن في لفظ (ينطق)، هذا فعل فيه استعارة تصريحية تبعية، على ما ذكرنا آنفاً، ثم انتقل إلى تقسيم الاستعارة إلى: مطلقة، ومجردة، ومرشحة، وذلك بقوله:

وأطلقَت وَهِيَ التِي لَمْ تَقْتَرِنِ
بَوْصْفٍ أَوْ تَفْرِيعٍ أَمْرٍ فَاسْتَبِينَ
وَجُرَدَتْ بِلَائِقٍ بِالْفَضْلِ
وَرُشِّحَتْ بِلَائِقٍ بِالْأَصْلِ
نَحْوُ "ارْتَقَى إِلَى سَمَاءِ الْقُدْسِ
فَفَاقَ مَنْ خَلْفَ أَرْضِ الْحَسِّ"

ثم انتقل إلى المقارنة بين هذه الاستعارات الثلاث، جيد. الآن الاستعارة باعتبار ذكر المناسب لأحد الطرفين، أو عدم ذكره تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى مرشحة، ومجردة، ومطلقة، نبدأ بالمرشحة أو الترشيحية.

الاستعارة المرشحة ما هي؟

هي ما قرنت بما يُلائم (أي يناسب) بما يلائم المستعار منه؛ أي المشبه به، وهذا الملائم قد يكون صفةً أو تفریعاً، والصفة قد تكون صفةً نحويةً، أو معنويةً، مفهوم؟ هذا معنى قوله: (ورُشِّحَتْ بِلَائِقٍ بِالْأَصْلِ) والأصل معناه المستعار منه المشبه به، طيب.

ما الفرق بين الصفة والتفريع؟

الفرق بين الصفة والتفريع أن الملائم إن كان من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة، فإنه يكون صفةً، وإن كان كلاماً مستقلاً جيء به بعد انتهاء الكلام الذي فيه الاستعارة، فإنه يُسمى تفريعاً، مفهوم؟ والاعتبار في هذا - في التفريق بين الصفة والتفريع - هو بالقصد، إن قصدت انتهاء الكلام، واستئناف كلام مستقل، فهذا يكون تفريعاً، وإلا فإنه يكون صفةً، جيد.

مثال الاستعارة الترشيحية التي فيها صفةٌ نحوية: قولك مثلاً: (رأيتُ أسداً) الصفة النحوية هي الناس، (رأيتُ أسداً حاداً الأنيابِ) فهنا استُعيِرَ لفظ الأسد للرجل الشجاع، ثم وُصِفَ المستعار منه بما يلائمه وهو حدة الأنياب، حدة الأنياب هل هي مناسبةٌ للحيوان المفترس، أم مناسبةٌ للرجل الشجاع؟ لا شك أنها تناسب وتلائم الحيوان المفترس الذي هو المستعار منه، فإذاً هذا معنى قولنا إنها ترشيحيةٌ أو مرشحةٌ. أو كأن تقول مثلاً: (منتفش اللبْد) أو نحو ذلك.

أما الترشيح بالصفة المعنوية، فمثاله قول الشاعر - وهذا يحتاج إلى شرح -:

يُنَازِعَنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدُكَ يَا أَخَا عَمْرٍو بَكَرٍ
لِي الشُّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي وَدُونُكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرٍ

يعني ماذا يقصد؟ يقصد هنا السيف، يقول: (يُنَازِعَنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو) يقول: سماهُ رداءً وهو السيف، يقول: يُنَازِعَنِي فُلَانُ عَبْدُ عَمْرٍو سِيفِي، ثم يقول: (رُوَيْدُكَ) أي تمهل، فلا أقسم بيني وبينك، كيف سنقسم؟ يقول: (لِي الشُّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي) أي آخذ من هذا السيف المقضب - مقضب السيف - يعني القائم - قائم السيف -، آخذ قائم السيف؛ لأنه هذا الذي تملك يمينه، وأما أنت فماذا أعطيك؟ أعطيك الشطر الآخر وهو الحد - حد السيف -، ومعنى أنني أعطيك حد السيف، أنني أضربك بهذا السيف؛ أي بحد السيف، مفهوم؟

يقول:

لِي الشُّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي وَدُونُكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرٍ

والاعتجار ما هو؟ يُقال: (اعتجُرَ بعمامةٍ)؛ أي وضع عمامةً على رأسه، فيقول: (وَدُونِكَ فاعتجُرَ منه بِشَطْرٍ)؛ أي سأعطيك الشطر الآخر وهو حد السيف، (فأعطيك)؛ أي سأضربك به على رأسك، حتى أشق رأسك، فكأنه اعتجار، الآن وصف الرداء الذي هو المستعار منه، الآن المستعار منه هو: الرداء، والمستعار له هو: السيف؛ لأنه شُبه السيف بالرداء، طيب.

وصف الرداء بما يُلائمه وهو الاعتجار؛ لأن الاعتجار يلائم الرداء ولا يلائم السيف؛ لأنه من صفات الأثواب، من صفات الرداء يعني ما يُلبس، وصف الرداء بما يُلائمه من الاعتجار، ترشيحٌ للاستعارة، فهذه إذاً استعارةٌ ترشيحيةٌ، جيد.

بقيت لنا الاستعارة الترشيحية بالتفريع، مثال ذلك: قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] استعير الاشتراء للاختيار - اختيار الضلالة على الهدى -، واشتق منه الفعل الذي هو (اشترى) بمعنى اختاروا، فإذاً هذه بما أنها استعارةٌ في الفعل الذي اشتق من المصدر، إذاً هذه استعارةٌ تبعيةٌ.

ثم ذكر بعده شيءٌ مفرغٌ عليه، وهو قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وهذا الشيء المفرغ، هل هو مما يُلائم المستعار منه أم المستعار له؟ هذا يُلائم المستعار منه، مفهوم؟ لأن الربح يلائم التجارة الحقيقية، ولا يلائم المستعار له الذي هو الاختيار، فهذا التفريع ترشيحٌ للاستعارة، فهذه إذن استعارةٌ تصريحيةٌ تبعيةٌ ترشيحيةٌ، مفهوم؟ جيد.

انتهاء من الترشيح، الآن ننتقل إلى التجريد، وهو الاستعارة المجردة، قال: (وَجُرَدَتْ بلائِقُ بالفصل) بمعنى أن المجردة هي ما قرنت بما يلائم المستعار له لا المستعار منه، وأيضاً سواءً أكان هذا الملائم صفةً نحويةً أو معنويةً أو تفريعاً، أو كان تفريعاً.

مثال الصفة النحوية: قول البحتري يصف ممدوحه، يقول:

يؤدون التحية من بعيدٍ إلى قمرٍ من الإيوانِ بادي

الإيوان: هو البناء الكبير الضخم، ومنه إيوان قصرى المعروف، يقول:

تنبيه: تم تفريع المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

يؤدون التحية من بعيدٍ إلى قمرٍ من الإيوانِ بادي
 ظاهر، استعار القمر بالإنسان الجميل وهو ممدوحه، ثم وقف المستعار له بما يُلائمه
 من كونه مطلاً من الإيوان -تنبه- ما الذي يُمكنه أن يُطل من الإيوان؟ الرجل أم القمر
 الحقيقي الكوكب المعروف؟ لاشك أن الإطلال من الإيوان من البناء ملائمٌ للرجل، أي
 للمستعار له، مفهوم؟ فإذا هذا تجريدٌ للاستعارة، وتسمى هذه استعارةً تجريديةً، وهذا من
 قبيل ماذا؟ من قبيل الصفة النحوية؛ لأن قوله: (إلى قمرٍ بادٍ) بادٍ نعت لقمر.

وأما في الصفة المعنوية، فقول الشاعر:

غمرَ الرداءُ إذا تبسّمَ ضاحكًا غلقت لضحكته رقابَ المالِ
 الغمر في الأصل هو الماء الكثير الذي يملأ مكانًا معينًا، يملأ اليابسة مثلًا، وهنا
 استعمل بمعنى كثرة العطاء، كثرة العطايا، يقول: (غمرَ الرداءُ إذا تبسّمَ ضاحكًا) يقول: إن
 ممدوحه كثير العطاء إذا ابتسم لطالب المعروف، فإن رقاب أمواله تتمكن من أيديهم،
 ويتعذر انفكاكها كالرهن الذي يتعذر انفكاكه في يد، يحاول الراهن أن يسترده لكن الرهن
 حديثٌ لا يمكن انفكاكه.

هذه الصورة يعني تحتاج إلى تأمل، لكن الشاهد عندنا ما هو؟ الشاهد هو استعارة
 الرداء للعطاء، يعني شبه العطاء بالرداء، والجامع فيهما معًا الصيانة، فكما أن الرداء يصون
 العورة، فإن المال والعطاء يصون العرض؛ لأنك إذا أعطيت الناس أمنت شرهم، جيد.
 ثم وُصف الرداء بالغمر، بكونه يغمُر، وهذا اللفظ ملائمٌ للمستعار له، مفهوم؟ على
 سبيل التجريد للاستعارة، مفهوم؟ هذا إذا جعلنا غمر بمعنى... في الحقيقة هذا يحتاج إلى
 توقف؛ لأن لفظ (غمر) إما أن يكون من (غمر الماء إذا كثر)، وإما أن يكون من قولهم:
 (فيضٌ غامرٌ) أي واسعٌ، فإذن إما أن يكون ترشيحًا وإما أن يكون تجريدًا؛ لأنه بحسب هل
 هذا الشيء ملائمٌ للماء، عفوًا هل هو ملائمٌ للرداء، أم ملائمٌ للمال الذي يصون العرض،

الذي تُبْهَ يعنى العطايا، ففي الحقيقة هذا فيه تأمل؛ لأنه بحسب هذا اللفظ، هذه الصفة المعنوية.

أما التفرّيع، فكقولهم مثلاً: (رأيتُ أسدًا في المعركةِ فلجأتُ إلى ظلِّ رمحه) فاستُعير الأسد للرجل الشجاع، والقريضة هي كونها في المعركة، وفي معركةٍ، ثم فُرِعَ عليه ما يلائم المستعار له، وهو قضية (لجأتُ إلى ظلِّ رمحه)، فإن الأسدَ بمعنى الحيوان المفترس لا رمح له، وليس له رمحٌ يظله إلى آخره. (فلجأتُ إلى ظلِّ رمحه) هذا لا يكون إلا في أي شيء؟ في الرجل حقيقةً في الرجل الشجاع. فهذا تجريدٌ للاستعارة؛ لأنك ذكرت شيئاً ملائماً للمستعار له.

وفي البيت الذي ذكرنا في الدرس السابق -بيت زهير-، وهو قوله:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

هذا اجتمع فيه الترشيح والتجريد كلاهما؛ لأنه استعار الأسد للرجل الشجاع، ثم أتى بأشياء كثيرةٍ بعضهما ملائمٌ للمستعار له، وبعضها ملائمٌ للمستعار منه، بل بعضها مشتركٌ بينهما، (لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ) (شَاكِي السَّلَاحِ) هذا تجريد؛ لأنه يلائم المستعار له، يلائم الرجل، قوله: (لَهُ لَيْدٌ) اللبد ترشيح؛ لأنه يلائم المستعار منه، وهو الحيوان المفترس، لفظ (مُقَدِّفٍ) يحتمل لأنه إن أُريدَ به مُقَدِّفٍ بمعنى يقذف بنفسه في المعارك، مفهوم، فهذا في الحقيقة.

أيضاً فيه تفصيل؛ يقذف بنفسه في المعارك، قد يكون بآلة حربٍ أو غيرها، فإن كان بآلة الحرب فهو تجريد؛ لأنه إنما يُناسب الرجل الشجاع؛ لن الرجل هو الذي يحمل السلاح، وإن كان غيرها، فيحتمل أنه مشتركٌ بينهما؛ لأن الذي يقذف بنفسه في المعارك بغير آلة حربٍ، كلاهما في الأسد وفي الرجل الشجاع، وقد يكون (مُقَدِّفٍ) بمعنى المقذوف باللحم، وهذا كنايةٌ عن عِظَمِ الجثة، فهذا مشتركٌ بينهما، فليس تجريداً وليس ترشيحاً؛ لأن ضخامة الجثة تكون في الرجل الشجاع، وتكون في الأسد.

وقوله: (أظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ) هنا أُريدُ به أن الأسد ليس من الجنس الذي قُلِّمت أظفاره، فهذا ترشيح، وإن جُعل كناية عن نفي الضعف مطلقاً، فهذا ليس ترشيحاً ولا تجريداً؛ لأنه مشتركٌ بين الطرفين؛ لن الرجل الشجاع أيضاً يصح أن يُقال عنه لم تُقَلِّمْ أظفاره، كناية عن كونه ليس ضعيفاً، كما انه يُستعمل في الأسد، وهكذا. وهذا المثال يُبين لك أهمية فهم المعنى؛ لأنك حين تفهم المعنى، يسهل عليك أن تقول: أن هذه الاستعارة ترشيحية أو تجريدية إلى آخره.

وفي قول الشاعر أيضاً:

رمتني بسهمٍ ريشه الكحل لم يضر ظواهر جلدِي وهو للقلب جارحُ

فهنا شبه النظر بالسهم، وهذا كثيرٌ في تصرفات الشعراء، بجامع التأثير الشديد فيهما معاً، ثم استُعير السهم للنظر، والريش ذكر الريش ترشيحاً، لما؟ لأن الريش إنما يكون في السهم الحقيقي؛ لأنه يلائم المستعار منه، وأما الكحل فتجريد؛ لأنه يلائم المستعار، وهو النظر، وهو عين هذا الذي ينظر.

رمتني بسهمٍ ريشه الكحل لم يضر ظواهر جلدِي وهو للقلب جارحُ

في الحقيقة هنا مسألة، يذكرها البيانون ينبغي أن نوضحها، وهي أن كلامنا عن التجريد والترشيح إنما يكون بعد أن تستوفي الاستعارة قرينتها، فإذا قلت مثلاً: (رأيتُ أسداً يرمي) هذه استعارةٌ ليس فيها ترشيحٌ ولا تجريد، لما؟ لأن قولك، لأنه قد يأتي القائل فيقول: (يرمي) هذا تجريد؛ لأنه يلائم المستعار له وهو الرجل الشجاع.

ولكن هذا فيه نظر، لم؟

لأن لفظة (يرمي) هي قرينة الاستعارة؛ لأنك لو قلت: (رأيتُ أسداً) ووقفت، لم يكن في الأمر استعارةً أصلاً، ما القرينة على أن في الجملة استعارة؟ القرينة قولك: (يرمي) مفهوم؟ فإذا لفظة (يرمي) لا تُعتبر لا من قبيل الترشيح، ولا من قبيل التجريد، وإنما هي

القرينة، ولذلك فنقول: إن الترشيح والتجريد إنما يُعتبران بعد تمام الاستعارة، والاستعارة لا تتم إلا بوجود القرينة، مفهوم؟ هذا أن القرينة لفظية.

أما إن كانت القرينة؛ لأن هذا أيضًا شيءٌ ظهر لي الآن، أما إن كانت القرينة حاليةً، فهذا يمكن، يعني تجعل، مثلًا تقول، أو مثلًا أنت جالس، فترى رجلًا شجاعًا، فتقول: (أرى أسدًا يرمي) مفهوم؟ فالقرينة حالية؛ لأن مخاطبك يعلم أنك لا ترى حيوانًا مفترسًا، وإنما ترى رجلًا شجاعًا، فالقرينة على الاستعارة حاليةً، هي الحال العام، الحالة العامة التي أنت فيها، فحينئذٍ لما استوفت الاستعارة قرينتها، وهي قرينة الحالية يصح حينئذٍ أن تقول: (يرمي) تجريد، مفهوم، والله أعلم، فهذا معنى قول الناظم: (وَجُرَدَتْ بِلَائِقٍ بِالْفَضْلِ).

بقي لنا المطلقة، المطلقة هذه واضحة، وهي ما لم تقترن بشيءٍ من ملائمت أحد الطرفين، كقولك مثلًا: (رأيت بحرًا في السوق) تقصد رجلًا شديد الكرم، فهذه الاستعارة مطلقة؛ لأنها لم تقترن بما يلائم أحد الطرفين، وقولك: (في السوق) هذا كما ذكرنا أنفًا هي القرينة، قرينة اللفظية، وكالمثال الذي ذكرنا أنفًا: (رأيت أسدًا يرمي) فعالًا ما قصدك؟ إيه تقصد بأن البحر بمعنى العالم، نعم أيضًا، فالبحر تُشبه به أشياء كثيرة، جيد.

فإذاً الشاهد عندنا أنها مطلقة، أي ليس فيها ترشيحٌ، ولا تجريد، أو أيضًا إذا اجتمع فيها الترشيح والتجريد -تنبه-، فالمطلقة إما أنه ليس فيها ترشيحٌ ولا تجريد، وإما اجتمع فيها الترشيح والتجريد، وحين اجتماعهما تساقطًا، فكأنه لا ترشيح ولا تجريد. كما في المثال الذي ذكرنا أنفًا لدى السلاح إلى آخره، فنقول: إنها مطلقة، وهذا معنى قول الناظم:

وَأَطْلَقْتُ وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَقْتَرِنْ
بِوَصْفٍ أَوْ تَفْرِيعٍ أَمْرٍ فَاسْتَبَيْنُ
هذا ظاهر.

وَجُرَدَتْ بِلَائِقٍ بِالْفَضْلِ
نَحْوُ "ازْتَقَى إِلَى سَمَاءِ الْقُدْسِ
وَرُشِّحَتْ بِلَائِقٍ بِالْأَضْلِ

هذا في الحقيقة حشو، هذا حشو في الحقيقة، يعني من أراد أن يحفظ المتن، يمكنه أن يتناسى مثل هذه الأبيات؛ لأنها زائدة في الحقيقة، وفي الكثير من الأحيان لا يمثل لبعض الأشياء المهمة، ثم يأتي إلى بعض الأشياء الأخرى، ويمثل لها في بيت كامل، لا فائدة من هذا، مع أن إن كان التمثيل في آخر البيت أو في وسطه، نقول: لا بد منه، يعني مثل تمييزاً للبيت وتكميلاً له، أما الإتيان ببيت كامل فقط للتمثيل، هذا فيه نظر.

نَحْوُ "ارْتَقَى إِلَى سَمَاءِ الْقُدْسِ فَفَاقَ مَنْ خَلْفَ أَرْضِ الْحَسِّ"

هذا أيضاً من أمثله الصوفية المعروفة، ومعناه ظاهر، يعني المستعار منه هنا هو: السماء، والمستعار له: (أعلى مراتب القدس)؛ يعني أعلى مراتب التنزه، ولفظ (ارتقى) من الرقي هذا ترشيح؛ لأنه يلائم المستعار منه، (ففاقَ مَنْ خَلْفَ أَرْضِ الْحَسِّ) يقول الشارح: إنها استعارة تجريدية؛ لأنه استعير الأرض للصفات الدنيئة، والحس يلائم هذه الصفات الدنيئة، فهو من قبيل التجريد.

ثم بقي لنا شيءٌ أخير، وهو هذه الاستعارات الثلاثة ما أبلغها؟

يعني مقارن بينها في الأبلغية، فيقول الناظم:

أَبْلَغُهَا التَّرْشِيحُ لِابْتِنَائِهِ عَلَى تَنَاسِي الشَّبْهِ وَانْتِفَائِهِ

الاستعارة المرشحة لا شك أنها أبلغ من غيرها، لما؟ لأن ذكر ما يلائم المستعار منه؛ أي المشبه به فيه قوة مبالغة؛ لأن مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه، وادعاء أن المشبه هو المشبه به، لا شيء غيره، والترشيح حين تأتي به، هو ذكر ملائم للمشبه به، فهو زيادة وإمعاناً في هذا التناسي، وزيادة في ادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به، كأنه ليس هنالك استعارة أصلاً، وبمراجعة الأمثلة التي ذكرنا آنفاً، يتضح لك هذا.

بخلاف التجريد، فإن التجريد، بخلاف ذلك؛ لأن التجريد في الحقيقة يجعلك تتذكر التشبيه؛ لأنك حين تذكر شيئاً يلائم المستعار له، فحينئذ لا تتناسى التشبيه، وإنما تتذكره،

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

فلذلك كانت المرشحة في القوة أقوى من التجريدية، والمرشحة أقوى من المطلقة أيضًا، مفهوم.

ولو أردنا الترتيب بينها نقول: أبلغها المرشحة، وبعدها المطلقة، وبعدها المجردة، لما؟ لأن المرشحة زدنا فيها شيئاً يقوي الشبه بالمستعار منه، يعني عفواً مش يقوي، يعني معناها يجعلك تتناسى التشبيه، والمطلقة بينهما، ووسطاً بين الأمرين، والمجردة جئت بشيء يلائم المشبه، فهو بمعنى يلائم المشبه، فهو كيف؟ فهو يجعلك تتذكر التشبيه، ولا تتناسه، ولذلك فالاستعارة المجردة في المرتبة الدنيا؛ لأنها تشتمل على ما يلائم المشبه، وهذا يتعارض مع ما تقتضيه الاستعارة في الأصل من تناسي التشبيه، ودعوى الاتحاد لأجل المبالغة في معنى الاستعارة، لذلك أبلغها الترشيح؛ لابتناؤه على تناسي الشبه وانتفاءه، مفهوم؟

وهذا نعم أبلغ المعنى، أكثرها بلاغةً، أو أشدها بلاغةً، أو معناها أقربها من أكثرها مبالغةً إن صح هذا التعبير، هذا معنى أبلغ؛ أي مما يزيد الاستعارة قوة مبالغته أن تكون مرشحةً، والله تعالى أعلم، والحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله، وإن شاء الله تعالى في الدرس المقبل، ننتقل إلى الفصل المعقود للتحقيقية والعقلية والممكنية ونحو ذلك. وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي لكم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.



الدرس الثالث والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار، نحن اليوم مع الدرس الثالث والعشرين من سلسلة شرح متن الجواهر المكنون، في علم البلاغة الثلاثة، ونحن في أواخر علم البيان، وقد عقدنا دروساً سابقة لمباحث الحقيقة والمجاز والاستعارات، ونحن اليوم نكمل هذا المباحث، قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

(فصل: في التحقيقية والعقلية)

وذا تُ معنَى ثابِتٍ بِجِسِّ أو
عَقْلٍ فَتَحْقِيقِيَّةٌ كَذا رَأوا
كـ "أشْرَقَتْ بَصَائِرُ الصُّوفِيَّةِ
بنورِ شَمْسِ الحَضْرَةِ القُدْسِيَّةِ"

(فصل: في المكنية)

وحيثُ تشبِهُ بِنَفْسٍ أُضْمَرا
وما سِوى مُشَبَّهِ لَمْ يُذْكَرا
وَدَلٌّ لَازِمٌ لِمَا شُبَّ بِه
فذلك التشبيه عند المُتَبِّه
يُعرَفُ بِاسْتِعارةِ الكِنايَةِ
وذا كُـرُ لَازِمٌ بِتَخيلِيَّةِ
كـ "أَنشَبَتْ مَنِيَّةُ أَظْفارِها
وأشْرَقَتْ حَضْرَتُنا أنوارَها"

(فصل: في تحسين الاستعارة)

مُحَسَّنٌ اسْتِعَارَةٌ تَدْرِيبُهُ
وَالْبُعْدُ عَنِ رَائِحَةِ التَّشْبِيهِ فِي
بِرْعَائِي وَجْهِ الحُسْنِ لِلتَّشْبِيهِ
لَفْظٍ وَلَيْسَ الْوَجْهُ الْغَازَا قُفْي
(فصل: في تركيب المجاز)

مُرَكَّبُ الْمَجَازِ مَا تَحَصَّلَا
وَإِنْ أَتَى اسْتِعَارَةٌ مَرَكَّبٌ
فِي نِسْبَةٍ أَوْ مِثْلٍ تَمَثِيلٍ جَلَا
فَمَثَلًا يُدْعَى وَلَا يُنَكَّبُ
(فصل: في تغيير الإعراب)

وَمِنْهُ مَا إِعْرَابُهُ تَغَيَّرَا
(الباب الثالث: في الكناية)

لَفْظٌ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ قُصِدُ
إِلَى اخْتِصَاصِ الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ
مَعَ جَوَازِ قُصْدِهِ مَعَهُ يَرِدُ
كـ "الخيرُ في العزلةِ يا ذا الصُّوفي"
وَنَفْسٍ مَوْصُوفٍ وَوَصْفٍ وَالغَرَضُ
أَوْ انْتِفَاءِ اللَّفْظِ لِاسْتِهْجَانِ
وَنَحْوِهِ كَاللَّمْسِ وَالإِتْيَانِ
(فصل: في مراتب الكناية)

ثُمَّ الْمَجَازُ وَالْكُنْيَةُ أَبْلَغُ مِنْ
فِي الْفَنِّ تَقْدِيمُ اسْتِعَارَةٍ عَلَيَّ
تَضْرِيحٍ أَوْ حَقِيقَةٍ كَذَا زُكِنُ
تَشْبِيهِهِ أَيْضًا بِاتِّفَاقِ الْعُقُلَا

نعم، عقد فصلاً في الاستعارة التحقيقية والعقلية، ومراده بالعقلية التخيلية، ما يُسميه علماء البيان الاستعارة التخيلية، فإذا تنقسم الاستعارة إلى قسمين: إلى تحقيقية وتخيلية، فالاستعارة إذا تحققت معناها، سواءً أكان ذلك في الحس أو في العقل، فإنها تُسمى استعارة تحقيقية.

مثال تحققت معناها في الحس، قولك: (رأيت أسداً راكباً على فرس)، ومثال تحققت معناها في العقل: قول الله - سبحانه وتعالى - من سورة الفاتحة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وقد ذكرنا في شرح هذا المثال أنّها المستعار له، هو مجموع هذه الشريعة؛ لأنها

كلها مشبهةٌ بالصراط المستقيم الذي لا اعوجاج فيه، ومجموع الشريعة محققةٌ عقلاً. أما إن كانت هذه الاستعارة إن كان معناها لم يتحقق لا في الحس ولا في العقل، وإنما كان أمراً متوهماً، فهذه تُسمى استعارةً تخيليةً، وهي التي سماها عقليةً، سماه الناظم عقليةً؛ كالمثال المشهور الذي ذكرناه ونذكره فيما بعد، وهو: (أنشبت المنيّة أظفارها)، على ما سيأتينا إن شاء الله -تبارك وتعالى-، فإن هذا لم يتحقق، ولم يوجد في الحقيقة لا حساً ولا عقلاً، فتكون هذه استعارةً تخيليةً، وكمثال الناظم، وهو قوله: (أشْرَقَتْ بَصَائِرُ الصُّوفِيَّةِ) البصائر جمع بصيرة، (بشَمْسِ نَوْرِ الْحَضْرَةِ الْقُدْسِيَّةِ)

هذه اصطلاحاتٌ تخيليةٌ لا نُطيل بالتوقف عنها؛ لئلا نخرج عن المقصود، فهذا مثالٌ على ما ذكر الشارح، مثالٌ للاستعارة التحقيقية، لما؟ لأنه قال: إن معناها متحققٌ عقلاً؛ لأن الذي استُعير منه هو الاستنارة بالنور المحسوس، والذي استُعير له هو مثلاً انشراح الصدر، وهذا أمرٌ محققٌ عقلاً، وليس أمراً متوهماً، فلذلك يقول: هذه استعارةٌ تحقيقية، والله أعلم. هذا كله شرحٌ للبيتين الذين ذكرهما الناظم، وهو قوله:

وذا تُ معنًى ثابتٌ بحسٍّ أو عقلاً فتَحْقِيقِيَّةٌ كذا رأوا
كـ "أشْرَقَتْ بَصَائِرُ الصُّوفِيَّةِ" بنورِ شَمْسِ الْحَضْرَةِ الْقُدْسِيَّةِ"

وعكسها أي الاستعارة التخيلية تُعرف بعكس ما ذكر الآن، ثم انتق إلى فصلٍ عقدة للمكنية؛ أي الاستعارة المكنية، وهي قوله:

وحيثُ تشبیهٌ بنفسٍ أضمرًا وما سوى مُشَبَّهٍ لم يُذكرًا
ودلٌّ لازمٌ لمَّا شُبَّهَ بِهِ فذلك التشبیهُ عند المُتَبَّه
يُعرفُ باستعارة الكناية وذكُرُ لازمٌ بتخييلٍ

أي ذكر لازمها يُسمى استعارة تخيلية، وذكر لذلك مثلاً فقال:

كـ "أَنْشَبَتْ مَنِيَّةٌ أَظْفَارَهَا وَأَشْرَقَتْ حَضْرَتُنَا أَنْوَارَهَا"

الاستعارة المكنية في الحقيقة، عندهم في تعريفها خلاف، فذهب جمهور البيانين إلى

أنها لفظ المشبه به الذي استُعير في النفس للمشبه، والمحذوف المدلول عليه بذكر شيءٍ من لوازمه أو خواصه، ومثاله عندهم، قول الشاعر:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمية لا تنفع

بعبارةٍ أخرى: إذا جاء الموت فلا ينفعك لرده حضرٌ، قضاء الله لا يُرد، والموت من قضاء الله، يقول: (ألفت)؛ أي وجدت كل تميمية لا تنفع، لا ينفعك عند ذلك تميميةٌ ولا غيرها، فهو إذن شبه المنية بالأسد، في كونها معاً يحصل منهما القتل، وإزهاق النفس، ثم استعار في نفسه لفظ الأسد للمنية؛ أي الموت بعد تناسي التشبيه، وإدعاء أن المشبه من جنس المشبه به، ثم قدّر حذفه، وجعل شيئاً يدل عليه مذكوراً هو من خواصه وهو الأظفار؛ لأن الأظفار من خواص السباع بصفةٍ عامة، من خواص الأسد أيضاً، وأثبت هذا الشيء الذي هو من خواص المحذوف، وهو الأظفار، أثبتة للمشبه الذي هو المنية على سبيل الاستعارة المكنية.

فإذن بهذا المثال، وبشرحنا لطريقة إجراء الاستعارة المكنية، يتبين لنا معنى تعريف جمهور البيانين للاستعارة المكنية، نعم. فهذا المثال، وهو أيضاً المثال الذي ذكر الناظم، قوله: (ك" أنشبت منيّة أظفارها) نعم.

ومن أمثلة الاستعارة المكنية أيضاً، قول الشاعر:

إذا هزه في عظم قرنٍ تهللت نواجذ أفواه المنيا الضواحك

(إذا هزه) يقصد السيف؛ أي إذا هز السيف، (في عظم قرنٍ) القرن هو النُدُّ، (إذا هزه في عظم قرنٍ تهللت) التهلل هو إشراق الوجه وتلاؤه، يُقال مثلاً: (تهلل وجهه فرحاً)، (تهللت نواجذ أفواه المنيا الضواحك) فهو إذاً شبه المنية بإنسانٍ يضحك، لأجل وجود دواعي الضحك، ثم استعار في نفسه لفظ المشبه به، وهو الإنسان الضاحك للمنيا، بعد تناسي التشبيه، وادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، ثم حذفه ودل عليه بذكر شيءٍ من لوازمه، وهو: (تهلل النواجذ)؛ لأن تهلل النواجذ من خواص ومن لوازم الإنسان الضاحك، وأثبت

هذا اللازم للمنايا على سبيل الاستعارة المكنية، ومن هنا نفهم هذا التعريف الأول. إذن بعبارةٍ أخرى، في هذين المثالين الذي يمكننا أن نتذكره هو أن لفظ المشبه به حُذِفَ، وأنه ذُكِرَ لازمه، وأن هذا اللازم أُثْبِتَ للمشبه المذكور، وكل ما كان من هذا القبيل سُمِّيَ استعارةً مكنيةً، حذف لفظ المشبه به، وذكر لازمه، وإثبات هذا اللازم للمشبه المذكور، لكن ذهب الخطيب القزويني صاحب التلخيص إلى أن الاستعارة المكنية هي التشبيه المضمّر في النهي، المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، كما في المثال الذي ذكرنا آنفاً، قول الشاعر:

وَإِذَا المِنيَةُ أَنشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

و طريقة إجراء الاستعارة على هذا المذهب الثاني -مذهب القزويني- أن يُقال: شُبّهت المنية بالسُّبُعِ، تشبيهاً مضمراً في النفس بجامع القتل، ثم تُنسى التشبيه، وادعي أن المشبه من أفراد المشبه به، ثم أُثْبِتَ لازم المشبه به وهو الأظفار للمشبه على سبيل الاستعارة المكنية. فإذن على هذا المذهب الثاني، تخرج الاستعارة عن أن تكون من أفراد المجاز اللغوي، لما؟ لأن المجاز اللغوي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، والاستعارة المكنية على هذا المذهب هي كما ذكرنا التشبيه المضمّر في النفس إلى آخره، وهذا فعلٌ من أفعال المتكلم، بخلاف الاستعارة المكنية على مذهب الجمهور، فإنها من قبيل المجاز اللغوي؛ لأننا قلنا في التعريف: هي لفظ المشبه به المستعار للمشبه المرموز له بشيءٍ من لوازم إلى آخره.

فإذن إطلاق لفظ الاستعارة على المكنية على رأي الخطيب، مجرد تسمية، وأما إطلاق لفظ المكنية عليها، فأمرٌ ظاهر؛ لأنه لم يُصرح فيها بالتشبيه، وإنما كنَّ عن التشبيه بذكر لازم المشبه به وإثباته للمشبه، فإذن نستخلص في الحقيقة هذا ليس خلافاً يترتب عليه عمل، أو يترتب عليه شيءٌ كبير، خاصةً بالنسبة للمبتدئين، لكن فقط من جهة تدقيق التعريفات، فمذهب الجمهور فيه أن الاستعارة كما ذكرنا لفظ المشبه به إلى آخره، ومذهب القزويني

هي التشبيه المضمّر في النفس المدلول عليه إلى آخره، وعلى مذهب القزويني صار الناظم؛ لأنه قال:

وحيثُ تشبیهٌ بِنَفْسٍ أُضْمِرَا وما سِوَى مُشَبَّهِ لَمْ يُذْكَرَا
إلى آخره، فهذا على ما ذكر الشارح، الناظم صار على الأصل، والأصل عنده هو التلخيص للخطيب القزويني، نعم. ثم للمكنية قرينةٌ وهي: إثبات لازم المشبه به المحذوف للمشبه المذكور، كإثبات الأظفار للمنية في البيت الذي ذكرنا آنفاً، وكإثبات تهليل النواجذ للمنايا في البيت الثاني الذي ذكرنا، فإثبات هذه الأشياء قرينةٌ على أن في الكلام استعارةٌ مكنية، وهذا الإثبات هو الذي يُسمى عندهم استعارة تخيلية، لذلك قال:

فذلك التشبيه عند المتببه
يُعرفُ باستعارة الكنايةِ وذكُرُ لازمٍ بتخيلىةِ
أي ذكر اللازم يُعرف بالاستعارة التخيلية، أما انه استعارةٌ؛ فلأن اللازم المذكور وهو الأمر اللازم الذي من خواص المشبه به، هذا الأمر استُعيرَ بالمشبه واستعمل معه، فإذا هذه استعارةٌ، وأما انه استعارةٌ تخيليةٌ؛ فلأن هذا اللازم لما نُقل واستعمل مع المشبه، خيّل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به، فلأجل ذلك جعلوها استعارةً تخيلية، وقرينة المكنية إذا استعارةٌ تخيليةٌ دائماً، مفهوم؟ لأنها إثبات لازم المشبه به للمشبه، وهما متلازمان، فلا يمكن أن توجد استعارة مكنية إلا وتوجد معها استعارة تخيلية؛ لأنها في ذكر اللازم، وذكر اللازم استعارةٌ تخيلية.

إذن هذا شرح قول الناظم في الاستعارة المكنية، ثم انتقل إلى فصلٍ آخر في تحسين الاستعارة، فقال:

مُحَسِّنُ اسْتِعَارَةٍ تَدْرِيبِيهِ بَرَعِي وَجْهِ الْحُسْنِ لِلتَّشْبِيهِ
والبُعْدِ عَنِ رَائِحَةِ التَّشْبِيهِ فِي لَفْظٍ وَلَيْسَ الْوَجْهُ أَلْغَاؤًا قُفِي

لا تقعد استعارة مقبولةً حسنةً إلا إذا توفرت فيها أمور:

الأمر الأول: رعاية جهات حسن التشبيه؛ أي بعبارةٍ أخرى: مراعاة الأسباب التي تجعل التشبيه حسناً؛ لأن الاستعارة مبنية على التشبيه، فإن كان التشبيه الذي بُني عليه حسناً كانت حسنة، وإن كان التشبيه الذي بُني عليه قبيحاً، كانت الاستعارة قبيحة تبعاً له.

ومن جهات حسن التشبيه أشياء، وقد ذكرنا بعضها في مباحث التشبيه، منها: أن يكون وافيًا لإفادة الغرض منه، فمثلاً إن كان الغرض منه تزيين المشبه، فينبغي أن يؤتى باستعارة، أن يُستعار له لفظٌ يؤدي إلى التزيين؛ كأن يُقال مثلاً في تشبيه وجهٍ أسود، يمكن مثلاً أن يُشبه بمقلاة الطهي، ومقلاة الطهي معروفةٌ بأنها ذات سوادٍ جميل، ثم يُستعار له لفظه، فيقال مثلاً: (رأيتُ مقلاةً طهي) وأنت تريد بذلك وجهًا أسود، مفهوم؟ طيب.

هنا الاستعارة حسنٌ؛ لأن التشبيه يفي بالغرض، وهو غرض التزيين، لكن لو فرضنا أنك تريد التزيين، ولكن تأتي بتشبيه لا يفيد هذا الغرض؛ كأن تُشبه الوجه الأسود بالفحم مثلاً، وتستعير له لفظه، فتقول مثلاً: (رأيتُ فحمًا) وأنت تريد بذلك وجهًا أسود تريد تزيينه، حينئذٍ لم تحسن الاستعارة، لما؟ لعد حسن التشبيه، ولما لم يحسن التشبيه؟ لأنه لم يف بالغرض المطلوب.

ونفس الشيء لو أردنا التقبيح لا التزيين، لو أردنا تقبيح الوجه الأسود ونحو ذلك، وأيضاً من جهات حسن التشبيه أن يكون وجه الشبه غير مبتذلٍ، وذلك بأن يكون قريباً لطيفاً، كأن يكون فيه تفصيلٌ كثير، أو أن يكون نادر الحضور في الذهن، ونحو ذلك مما سبق بيانه في بعض الأمثلة التي ذكرنا في مباحث التشبيه؛ كتشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل، وكتشبيه مثلاً زهرة البنفسج بأوائل النار في أطراف الكبريت، ونحو ذلك من المباحث التي ذكرنا من قبل. جيد، إذن هذه من جهات حسن التشبيه.

قلنا: رعاية جهات حسن التشبيه.

الشيء الثاني: أن يزداد بعدها عن الحقيقة بالترشيح، ولذلك ذكرنا أن الاستعارة المرشحة أكثر قبولاً عند البلغاء والفصحاء من الاستعارة المجردة والمطلقة على ما ذكرنا آنفاً. وثالثاً: ان لا يُشم في الاستعارة رائحة التشبيه لفظاً، بأن لا يُذكر في الكلام لفظٌ يدل على المشبه، مفهوم؟ فإذا قلت مثلاً: (أزارني بدرٌ في بيت هنا؟) هذه الاستعارة تحسُن؛ لأن ليس في العبارة لفظٌ يدل على المشبه، ليس هنالك لفظٌ يدل على المشبه، جيد.

وبخلاف قول الشاعر -لعلنا ذكرناه من قبل-:

لا تعجبوا من بلا غلاته قد زر أزراره على القمر

هذه استعارة يقول: تُشم فيها رائحة التشبيه، لما؟ لأجل ذكر لفظٍ دالٍ على المشبه وهو الضمير في أزراره، والضمير في غلاته، وهذا يتنافى مع ما ترمي إليه الاستعارة، لذلك قالوا: هذه ناقصةٌ شيئاً ما في مال الحسن، ومسألةٌ أخرى: ألا يكون وجه الشبه -هذا معنى قول إذن شرح كلام الناظم-، قال:

مُحَسَّنٌ اسْتِعَارَةٌ تَدْرِيبُهُ بَرَعِي وَجْهِ الْحُسْنِ لِلتَّشْبِيهِ

إذن هذا الذي ذكرنا آنفاً أن تراعى جهات حسن التشبيه، ثم قال:

والبُعْدِ عَنِ رَائِحَةِ التَّشْبِيهِ فِي لَفْظٍ.....

أي لا يُشم في الاستعارة رائحة التشبيه لفظاً، وإنما شرطوا ذلك في اللفظ؛ لأن شَم رائحة التشبيه من جهة المعنى لا بد منه؛ لأن كل استعارة عندها قرينة، والقرينة في الاستعارة هي التشبيه، هذا أصلاً تعريف الاستعارة، فإذا لا بد لنا من التشبيه، ولا بد أن تُشم رائحة التشبيه في المعنى، لكن المقصود هنا ألا تُشم رائحته لفظاً.

قال: (وليس الوجهُ أَلْغَاظاً فُفِي) معنى هذا ألا يكون وجه الشبه خفياً جداً، بحي لا يُدرك إلا بتأملٍ ونظرٍ كبيرين، مثال ذلك: أن تستعير لفظ الأسد للرجل الأبخر، الأبخر هو الذي له رائحةٌ كريهة في فمه، ولا شك أن الأسد أبخر، معروف بهذا، لكن هذه الاستعارة وجه الشبه فيها خفي؛ لن انتقال الذهن من معنى الأسد إلى الرجل إنما يكون باعتبار المعنى المشهور المعروف في الأسد وهو الجرأة والشجاعة.

أما معنى آخر؛ كرائحة الفم، فهذا يحتاج إلى تدبرٍ وتأملٍ، فاستعارة لفظ الأسد للأبخر حينئذٍ تكون من قبيل الألباز والتعمية، مفهوم؟ جيد، وهنا يعني لا تعارض بين قولنا: ألا يكون الوجه ألبازًا، وبين قولنا: ألا يكون الوجه مبتدلاً، مفهوم؟ ألا يكون وجه الشبه مبتدلاً، وأيضاً لا يكون خفياً لدرجة الإلباز، لا تعارض بين الأمرين، المقصود أن يكون وسطاً بين الحالتين، فلا يكون واضحاً جداً مبتدلاً، ولا يكون خفياً جداً شبيهاً بالألباز. ثم قال:

(فصل: في تركيب المجاز)

مُرْكَبُ الْمَجَازِ مَا تَحَصَّلَ فِي نِسْبَةٍ أَوْ مِثْلٍ تَمَثِيلٍ جَلَا
وإن أتى استعارةً مَرَكَّبُ فَمَثَلًا يُدْعَى وَلَا يُنَكَّبُ

طيب، المجاز المركب يُقسم إلى قسمين: الأول: ما تحصَّل، يقول: (مُرْكَبُ الْمَجَازِ مَا تَحَصَّلَ) يقصد بذلك ما تقدَّم لنا في أبواب الإسناد الخبري، والثاني: ما استعمل فيما شُبه بمعناه الأصلي، وكان وجه الشبه هيئةً منتزعةً من متعدد، وهذا الذي يُسمى استعارةً تمثيليةً، لذلك قال: (ما تَحَصَّلَ... في نِسْبَةٍ) كما سبق، (أَوْ مِثْلٍ تَمَثِيلٍ جَلَا) أي ظهر كتشبيه التمثيل. كقولك مثلاً المثال الذي ذكره الشارح، يقول: (إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) وهذا يُستعمل في أي شيء؟ يُستعمل في شخصٍ مترددٍ في أمره، لا يدري هل يُقدِّم على فعلٍ يفعله، أو لا يُقدِّم، فشُبهت هذه الصورة الإجمالية، وهي صورة تردده في الأمر، بصورة من قام يريد المشي، فمرةً يُقدِّم رجله، ومرةً أخرى يؤخرها، فإذا طرفا التشبيه والجامع الذي هو وجه الشبه، هيئةً منتزعةً من متعدد، مفهوم؟ فإذا هذا معنى قوله:

فِي نِسْبَةٍ أَوْ مِثْلٍ تَمَثِيلٍ جَلَا
وإن أتى استعارةً مَرَكَّبُ فَمَثَلًا يُدْعَى وَلَا يُنَكَّبُ

هنا الذي يريد أن يقصد أن هذا الذي ذكرنا يُسمى استعارةً تمثيليةً، ويُسمى أيضاً مثلاً، مفهوم؟ قال الشارح: وشرط هذه التسمية: حشو الاستعمال في الاستعارة دون التشبيه،

فقول: (ولا يُنكَبُ) أي لا يُحوّل اللفظ الدال على المشبه، لوجوب بقاء الاستعارة على الهيئة التي يستحقها المشبه به، والمقصود عندنا أن عندهم نظراً في الاصطلاح المستعمل، فيُستعمل لفظ الاستعارة التمثيلية، ويُستعمل أيضاً المفعول، هذا الفصل الذي عقده في تركيب المجاز، ثم قال:

(فصل: في تغيير الإعراب)

ومنهُ ما إعرابُهُ تَغَيَّرَ بِحَذْفِ لَفْظٍ أَوْ زِيَادَةِ تُرَى
أي من المجاز نوعٌ آخر غير ما تقدّم، وهو الكلمة التي تغير إعرابها إما بنقص أو بزيادة؛ أي إما بحذف لفظه أو زيادة لفظ، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، هذا المبحث موجود عند الأصوليين، يذكره علماء الأصول فقط، مجال الحذف، ومجال الزيادة، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، قالوا: الكاف زائدة؛ أي ليس مثله شيء، فالحكم الأصلي في لفظة مثل، الحكم الإعرابي الأصلي لها: النصب، ليس مثله شيء، فتغير هذا الحكم الإعرابي بهذه الزيادة التي وقعت، وهي زيادة الكاف، تغير من النصب إلى الجر، مفهوم؟ جيد.

وقد ذكروا أن هذا الاسم والحرف، حذفاً وزيادة، فمثال حذف الاسم، قول الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، قالوا: معناه واسأل أهل القرية؛ لانه من المعلوم أن القرية التي هي أبنية لا يقع سؤالها، وإنما السؤال يقع على الناس القاطنين بها؛ أي أهلها، إلا أن يُقال: إن القرية - لفظ القرية - مستعمل في ما يشمل الأبنية وسكانها، فحينئذ هذا شيء آخر، ولا يكون من قبيل مجاز الحذف.

ومثال حذف الحرف: قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] قالوا: أصلها تالله لا تفتأ تذكر يوسف على ما تقرر في علم النحو في هذا اللفظ، أنه يكون مسبوفاً بنفي (لا تفتأ، ما تفتأ) إلى آخره، وأما في الزيادة - زيادة الاسم - قالوا مثاله قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٦] على بعض التفاسير المقصود فرعون نفسه، والمقصود فرعون نفسه، فيكون هذا من قبيل مجاز الزيادة.

وأما زيادة الحرف، فالمثال الذي ذكرناه من قبل، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فالكاف هنا زائدة، جيد، هذا الفصل المعقود لتغيير الإعراب، ثم نتقل إلى الباب الثالث وهو: الكناية، قال:

لَفْظٌ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ قُصِدُ مَعَ جَوَازٍ قَصِدِهِ مَعَهُ يَرِدُ
إِلَى اخْتِصَاصِ الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ كـ "الْخَيْرُ فِي الْعَزَلَةِ يَا ذَا الصَّوْفِي"

إلى آخره، الكناية ما تعريفها؟ الكناية في اللغة هي أن تقول الشيء، وتقصد غيره، فتقول مثلاً: (كنت بكذا عن كذا)؛ أي لم أُصِرَّ به، فالكناية ضد التصريح، وأما تعريفها في الاصطلاح - في اصطلاح البيانين -: فهي لفظٌ أُطلق، وأريد به لازم معناه الحقيقي؛ لقرينة لا تمنع من إرادة هذا المعنى مع المعنى المراد، -أعيد التعريف- لفظٌ أُطلق، وأريد به لازم معناه الحقيقي؛ لقرينة لا تمنع من إرادة هذا المعنى مع المعنى المراد.

فقولنا في التعريف: (اللفظ أو لفظٌ) أخرجنا بذلك ما ليس لفظاً، هذا واضح، وقولنا: (وأريد به لازم معناه الحقيقي) أخرجنا بذلك اللفظ الذي أريد به المعنى الحقيقي نفسه لا لازمه، هذا ليس من الكناية في شيء، وخرج بقولنا - هذا المحترز الثالث والقيد الثالث وهو مهمٌ جداً -: وخرج بقولنا: (لقرينة لا تمنع من إرادة هذا المعنى مع المعنى المراد) خرج بذلك المجاز، لما؟ لأن المجاز لا بد فيه من قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي.

فإذن حين نقول مثلاً: (كلمتُ أسداً) هنا نقول: هذا مجاز عن رجلٍ شجاعٍ ذي جرأة، ونقول: القرينة هي مثلاً لفظ كلمت؛ لأن الأصل أن السباع المفترسة لا تكلم، طيب، هذه القرينة نقول: إنها تمنع من إرادة المعنى الحقيقي الذي هو الحيوان المفترس، تمنع من ذلك، فلا يمكن أن يُراد هذا المعنى الحقيقي، بخلاف الكناية، فإنها كما سيأتي في الأمثلة لا يمتنع إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المراد، يعني لا يمتنع أن يُراد المعنيان معاً.

وبذلك تعلم أن الكناية كالواسطة بين الحقيقة والمجاز، فهي ليست حقيقة؛ لأن اللفظ

لم يُرد به معناه الحقيقي، وإنما أُريد لازمه، وهي ليست بمجاز؛ لأن المجاز كما ذكرنا يمتنع فيه إرادة المعنى الحقيقي، أما الكناية فلا يمتنع ذلك.

مثال الكناية، قولهم: (فلان طويل النجاد) النجاد هو حمائل السيف التي توضع على العاتق، حمائل السيف، طيب إذا كانت حمائل سيفك طويلةً، فهذا يستلزم أن تكون قامتك طويلةً، مفهوم؟ فإذا قولنا: (فلانٌ طويلُ النجادِ) المعنى الحقيقي للفظ هو أن النجاد طويل؛ يعني حمائل السيف طويلة، ولكن ليس هذا المراد، وإنما المعنى المراد لازمه وهو طول القامة؛ لأنه يلزم في العادة من طول النجد طول القامة، طيب.

سؤال: هل يمتنع أن يراد المعنى الحقيقي؟

لا يُمتنع؛ لأنه يصح مع هذا إرادة المعنى الحقيقي أيضًا، فيصح أن يُقال بعد أن نسمع هذه الكناية، يصح أن نفهم من ذلك إرادة معنيين: طول القامة، وطول النجاد، أو كقولك مثلاً: (زيدٌ نظيفُ اليد)، وتقصد بذلك النزاهة وعدم الوقوع في الغش ونحو ذلك، هذه الكناية، هذا المعنى المراد وهو اللازم، لكن لا يمتنع إرادة المعنى الأصلي، فهو نظيف اليد أيضًا بالمعنى الحقيقي، ونظيف اليد بمعنى النزاهة.

أو كقولهم - وهذا مما كان تُمدح به النسوة في القديم - يقولون: (فلانة نؤوم الضحى)؛ أي تناوم في الضحى كثيرًا؛ لأن نؤوم هذه صيغة مبالغة (فعل)، فهذا في الحقيقية كناية عن كونها مطرفة لها من يخدمها، ويقوم بشؤونها، والمعنى الحقيقي أنها تنام في الضحى، أو تنام إلى الضحى، وهذا ليس المراد كونها تنام إلى الضحى، لكن المراد أنها لا تحتاج إلى النهوض من نومها للقيام بشؤونها؛ لأن عندها من يقوم بشؤونها، هي امرأة مطرفة، لكن لا يمتنع إرادة المعنى الحقيقي، فإذا هذه أيضًا كناية، وهذه الأمثلة نكون قد فهمنا إن شاء الله - تبارك وتعالى - معنى الكناية.

بقي لنا أن هذه الكناية تنقسم إلى أقسام، وذلك باعتبار ما يُكنى عنه تنقسم إلى ثلاثة أقسام: كناية يُطلب بها صفةٌ، وكناية يُطلب بها موصوفٌ، وكناية يُطلب بها نسبةٌ بين صفةٍ وموصوفٍ، أو نسبة صفةٍ إلى موصوفٍ، وليس هذا ترتيب الناظم، فإن الناظم بدأ بالثالثة؛

لأنه قال: (مَعَ جَوَازِ قَصْدِهِ مَعَهُ يَرِدُ... إِلَى اخْتِصَاصِ الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ) (اختصاصِ الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ) هذا هو الذي عبرنا عنه بالكناية التي يُطلب بها نسبة صفةٍ إلى موصوف، ثم قال: (وَنَفْسِ مَوْصُوفٍ وَوَصْفٍ) كناية يُطلب بها موصوف، وكناية يُطلب بها صفة.

القسم الأول بترتيب الناظم، هو كما ذكرنا: الكناية التي يُطلب بها نسبة صفةٍ إلى موصوف، ضابطها أن يُصرَّح بالموصوف، وبالصفة، ولا يُصرَّح بالنسبة بينهما، ولكن يُذكر مكان هذه النسبة، نسبةً أخرى تستلزمها، مثال ذلك أن تقول: (المجدُّ بين بُردي زيدٌ) كنايةٌ هذا كنايةٌ عن إثبات المجد لزيد، فصرحنا هنا بالموصوف، وهو زيد، وصرحنا بالصفة وهي المجد، ولم نُصرَّح بنسبة الصفة إلى الموصوف، وإنما ذكرنا مكانها نسبة المجد إلى بُردين، ونسبة المجد إلى بردين هذه النسبة تستلزم نسبة المجد إليه من حيث وجوده بين بُرديه، مفهوم؟ فهذه نسبةٌ تستلزم نسبةً أخرى.

وكقول الشاعر:

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

لم يُثبت هذه السماحة والمروة والندى لهذا الشخص مباشرةً، وإنما أثبت ذلك للقبه المضروبة عليه، نفس المثل يُفهم كما فهمنا المثل الذي قبله، جيد.

أما الكناية التي يُطلب بها الموصوف، فضابطها أن يُصرَّح بالصفة، وأن يُصرَّح بالنسبة، ولا يُصرَّح بالموصوف الذي يُطلب النسبة إليه، ولكن يُذكر مكانه صفةً أو مجموع صفاتٍ تختص به، كقول القائل مثلاً: (فلان صفا لي مجمعٌ لبي) وتقصد بذلك قلبه، فصرَّح في هذه الكناية بالصفة، وهي مجمع اللب، وصرَّح بالنسبة وهو قوله: صفا لي، وهذه إسناد الصفاء إليها، ولم يُصرَّح بالموصوف الذي تُطلب نسبة الصفاء إليه، وهو القلب، ولكن ذكر مكانه وصفٌ خاصٌّ به، وهو كونه مجمع اللب، مفهوم؟ مجمع اللب أي مجمع العقل، مجمع التفكير، فهذا القسم الثاني.

وأما القسم الثالث، فهو الكناية التي يُطلب بها صفةٌ، وضابطها: أن يُصرح بالوصوف، وان يُصرح بالنسبة إليه، ولا يُصرَّح بالصفة المطلوب نسبتها وإثباتها، ولكن يُذكر مكانها صفة تستلزمها؛ كقولنا مثلاً: (زيدٌ طويل النجاد) كنايةً عن طول قامته، فقد صرحنا بالوصوف وهو زيد، وصرحنا بالنسبة وهي إسناد طول النجاد إليه، ولم نُصرح بالصفة المطلوب نسبتها وهي طول القامة، ولكن ذكرنا مكانها صفةً أخرى تستلزمها، وهي طول النجاد، وكالمثال الآخر الذي ذكرنا وهو: (فلانة نؤوم الضحى)، ونحو ذلك. جيد.

وقد تكون الكناية قريبةً، وقد تكون بعيدةً، وقد تكون واضحةً، وقد تكون خفيةً، لكن لا نريد أن نخوض في هذه التفصيلات؛ كقولهم مثلاً: (فلان جبان الكلب، ومهزول الفصيل) هذا قد شرحناه من قبل، فعلى كل حال لا نُطيل بذكر هذه الأقسام.

ثم انتقل إلى ذكر الغرض؛ أي ما الغرض الذي من أجله تُذكر هذه الكناية؟ قال:

.....وَالغَرَضُ
إيضاح اختصارٍ أو صَوْنٍ عَرَضٍ
أو انتفاء اللَّفْظِ لاسْتَهْجَانٍ وَنَحْوِهِ كَاللَّمْسِ وَالإِتْيَانِ

إذن الغرض من الكناية: إما الإيضاح، الإيضاح الفكرة، وبيانها، كقولنا: (طويل النجاد) تريد بذلك طول القامة، هذا لأجل الإيضاح فقط، أو الاختصار؛ كقولك: (زيدٌ مهزول الفصيل)، وتقصد بذلك أن زيداً كريمٌ يُكرم ضيوفه بكثرة نحر النوق، ونحره لهذه الأمهات -لهذه النوق- تجعل كل فصيلٍ عنده -وهو ابن الناقة- تجعل كل فصيلٍ عنده مهزولاً؛ لأنه لا يأخذ حقه من رعاية أمه، ورضاعه من أمه، ونحو ذلك، فلأجل اختصار هذا المعنى الطويل، يؤتى بهذه الكناية، فإذا الغرض منها الاختصار.

قال: (أو صَوْنٍ عَرَضٍ) تقصد بذلك الستر؛ كقولك مثلاً: (الأهل) أو (أهل الدار) تقصد بذلك الزوجة، سترًا عليها، وصيانةً لها من الكلام، ومن الابتدال في الألفاظ وفي الكلام، تستعمل هذه الكناية، تقول: (الأهل) أو (أهل الدار) نعم.

قال: (أو انتفاء اللَّفْظِ لاسْتَهْجَانٍ وَنَحْوِهِ) المقصود بذلك انتفاء اللفظ؛ أي اختيار

الفصحاء المرجوع إلى فصاحتهم لهذا اللفظ؛ لأجل استهجانهم للشيء الذي يُكنى عنه؛ كقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فكُنِيَ بالمباشرة عن الوطاء، أو استعمال لفظ اللمس، مثلاً فلان يلس زوجته أو نحو ذلك، أو الإتيان (فلان يأتي زوجته) هذا كله كناية عن الوطاء، فالاستهجان اللفظ الأصلي تُذكر هذه الكنايات، وهذا نحن فيه تابعون للفصحاء، الفصحاء، وأهل البلاغة، وأهل اللغة اختاروا هذه الألفاظ؛ لاستهجانهم الألفاظ الأخرى، فتبعناهم على ذلك.

ثم فصلٌ أخيرٌ في مراتب المجاز والكنى، قال:

ثمَّ المجازُ والكنى أبلغُ من تَصْرِيحٍ أو حَقِيقَةٍ كَذَا زُكِنُ
فِي الفَنِّ تَقْدِيمُ استِعَارَةٍ عَلَى تشبِيهِهِ ايضًا باتِّفَاقِ العُقَلَا

زُكِنُ: أي عَلِمَ، كَذَا عَلِمَ، هذا الفصل الصغير معقودٌ للمقارنة بين هذه الأنواع، فاتفق علماء البيان على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، أبلغ بمعنى أفضل في الحُسن وفي القبول، وعلى أن الكناية أبلغ من التصريح، وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه، هذا ما ذكره الناظم، قال:

ثمَّ المجازُ والكنى أبلغُ من تَصْرِيحٍ أو حَقِيقَةٍ
على سبيل اللف والنشر غير المرتب، يعني المجاز أبلغ من الحقيقة، والكنى أبلغ من التصريح.

..... كَذَا زُكِنُ
فِي الفَنِّ تَقْدِيمُ استِعَارَةٍ عَلَى تشبِيهِهِ

أما وجه أبلغية المجاز والكناية، فلأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فلاجل ذلك بمعنى الانتقال يكون من الملزوم إلى اللازم، فهما كالدعوى بينة، طيب مثال، تقول مثلاً: (رأيتُ رجلاً مقدماً على المنبر) هذه دعوى، قام عليها دليلها، وهي إثبات معنى الأسد له، إذا يلزم من كونه أسداً أن يكون مقدماً، وأن يكون شجاعاً.

وأيضاً حين تقول في الكناية: (زيدٌ طويل النجاد) فأنت تريد أن تقول: زيدٌ طويل القامة، وهذه أيضاً دعوى، والدليل الذي قام عليها: اتصافه بطول النجاد، فإذا لو عكست، لو استعملت الحقيقة بدل المجاز، فقلت: (رأيتُ رجلاً شجاعاً على المنبر) هذه دعوى، كأن سائل يقول: ما دليلك على أنه رجلٌ شجاع؟ تحتاج إلى دليل، أما لو قلت كما سبق: (رأيتُ أسداً على المنبر) فأنت ذكرت ما تريد، المعنى الذي تريده، واستدللت على كونه شجاعاً بكونه يُشبه الأسد، ونفس الشيء في (محمد طويل النجاد) أو (زيدٌ طويل النجاد) كناية نفس الشيء.

لكن لو قلت: (زيدٌ طويل القامة) هذه الدعوى تحتاج إلى دليل، قالوا: لأجل ذلك فإن المجاز أبلغ من الحقيقة، والكناية أبلغ من التصريح، وأما تقديم الاستعارة على التشبيه، فظاهر أيضاً؛ لن الاستعارة كما ذكرنا تُبنى على دعوى اتحاد المشبه مع المشبه به، فهي نوعٌ من المجاز، أما التشبيه فهو نوعٌ من الحقيقة، وقد سبق أن المجاز أبلغ من الحقيقة، فتكون الاستعارة أبلغ من التشبيه؛ لأن الاستعارة نوعٌ من المجاز، والتشبيه نوعٌ من الحقيقة على الراجح من كلام البيانين.

وقد ذكر العلماء -علماء البيان- شيئاً آخر لم يذكره الناظم، فذكروا أن الاستعارة أبلغ من المجاز المرسل، وأبلغ من الكناية، ووجه كونها أبلغ من المجاز المرسل، ما فيها من دعوى الاتحاد في اللفظ والمعنى، في اللفظ؛ لأن يُطلق فيها لفظ المشبه به على المشبه، وفي المعنى؛ لأن المشبه تُدخله في جنس المشبه به، وتعتبره فرداً من أفرادها، بخلاف المجاز المرسل، فإن دعوى الاتحاد فيه في اللفظ فقط لا في المعنى.

وأما وجه كون الاستعارة أبلغ من الكناية؛ فلأن في الاستعارة جمعاً بين الكناية والاستعارة، من حيث أن فيها انتقالاً من الملزوم إلى اللازم، مفهوم؟ ومن حيث أن فيها استعمال اللفظ في غير المعنى الموضوع له بعلاقة المشابهة، وأيضاً يمكن أن نقارن بين الاستعارة والكناية من جهةٍ أخرى، وهي أن الاستعارة متفقٌ على كونها مجازاً، وأما الكناية فبعضهم يقول: هي مجاز، وبعضهم يقول: ليست مجازاً.

وقد ذكرنا أن المجاز أبلغ من الحقيقة، فيلزم من هذا أن ما هو مجازٌ قطعاً أبلغ مما هو مختلفٌ في كونه مجازاً، والله أعلم، وعلى كل حال الناظم اكتفى بالأمر الواضحة، فاكتمل بالمقارنة بين المجاز والحقيقة، وبين الكناية والتصريح، وبين الاستعارة والتشبيه، وهذه الثلاثة، هذه المقارنات الثلاثة واضحةٌ ظاهرة، وبهذا نكون قد انتهينا من علم البيان، وهو العلم الثاني من علوم البلاغة الثلاثة.

ونشرع إن شاء الله -تبارك وتعالى- في الدرس المقبل في العلم الثالث، وهو العلم الأخير، وهو علم البديع، وهو في نظري أسهل من العلمين الأولين، وأيضاً أوثق بالمشتهرين بالأدب على وجه الخصوص، وفيه جمالٌ وذوقٌ وحسنٌ إن شاء الله تعالى يروق للمتبعين من المعتنين بعلوم اللغة، وعلوم الأدب وغيرها، وإن شاء الله -تبارك وتعالى- في الدرس المقبل نشرع فيه، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الرابع والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد...

إن أصدق الحديث كلامُ الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمدٍ ﷺ، وشر الأمور مُحدثاتها، وكل مُحدثةٌ بدعة، وكل بدعةٌ ضلالة، وكل ضلالةٌ في النار، اللهم أجزنا من النار بمنك وكرمك يا أرحم الراحمين.

درسنا اليوم هو الدرس الرابع والعشرون من سلسلة شرح الجواهر الممكنون في صدف الثلاثة الفنون في علوم البلاغة الثلاثة، وقد انتهينا والحمد لله على نعمه من علمي المعاني والبيان، ونشرع اليوم إن شاء الله تعالى في العلم الثالث الذي هو البديع، نقرأ أولاً كلام الناظم رحمته الله، ثم نشرح بما تيسر، يقول الناظم:

الفن الثالث علم البديع:

عِلْمٌ بِهِ وَجْوهُ تَحْسِينِ الْكَلَامِ
تُعْرَفُ بَعْدَ رَغْبِي سَابِقِ الْمَرَامِ
ثُمَّ وَجْوهُ حُسْنِهِ ضَرْبَانِ
بِحَسَبِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي

الضرب الأول المعنوي:

وَعُدَّةٌ مِنْ أَلْقَابِهِ الْمَطَابِقَةُ
تَشَابُهُ الْأَطْرَافِ وَالْمُؤَافَقَةُ
وَالْعَكْسُ وَالتَّسْهِيمُ وَالْمَشَاكَلَةُ
تَزَاوُجُ رَجْوَعُ أَوْ مُقَابَلَةُ

تنبيه: تم تفرغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

تورِيَةٌ تُدْعَى بِإِيهَامٍ لِمَا
وَرُشِّحَتْ بِمَا يَلَائِمُ الْقَرِيبُ
جَمْعٌ وَتَفْرِيقٌ وَتَقْسِيمٌ وَمَع
وَاللَّفُ وَالنَّشْرُ وَالِاسْتِخْدَامُ
ثُمَّ الْمَبَالِغَةُ وَضَفٌّ يُدْعَى
أَوْ نَائِيًا وَهُوَ عَلَى أَنْحَاءِ
مَقْبُولًا أَوْ مَرْدُودًا التَّفْرِيعُ
وَقَدْ أَتَوْا فِي الْمَذْهَبِ الْكَلَامِيِّ
وَأَكْدُوا مَدْحًا بِشَبِّهِ الدَّمِّ
وَجَاءَ الْإِسْتِتْبَاعُ وَالتَّوْجِيهُ مَا
وَمِنْهُ قَصْدُ الْجِدِّ بِالْهَزْلِ كَمَا
وَسَوْقُ مَعْلُومٍ مَسَاقٍ مَا جَهْلُ
وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ قُلُّ ضَرْبَانِ
وَالِاطْرَادُ الْعَطْفُ بِالْأَبَاءِ

أولاً علمُ البديع سبق أن ذكرنا في أوائل ما ذكرناه عن علم البلاغة أن هذا العلم أول من كتب فيه الخليفة العباسي المقتول عبد الله بن المعتز، وكان شاعراً أديباً، وقد توفي سنة ست وتسعين ومائتين من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولا يعنى أنه أول من أتى بشيء من البديع في شعره وأدبه، فقد كان الشعراء قبله يأتون بأنواعٍ من البديع؛ منهم أبو تمام، وقد اشتهر بذلك اشتهاراً معروفاً في كتب الأدب، ومنهم بشار بن بُردٍ، ومسلم بن الوليد صريع الغواني، وأمثال هؤلاء، لكن إنما نقول إن ابن المعتز جمع من أنواع البديع سبعة عشر نوعاً، وصنفها في كتاب لعله يكون أول كتاب مصنف في هذا العلم.

وقد جاء معاصره قدامة بن جعفر، فجمع من أنواع البديع عشرين نوعاً اتفق مع ابن

المعتز على سبعةٍ منها، وسلم له ثلاثة عشر نوعاً أضيفت إلى السبعة عشر، تتلخص من المجموع ثلاثون نوعاً، ثم جاء آخرون بعد هذين الرائدتين؛ كأبي هلالٍ العسكري صاحب الصناعتين، وابن رشيق القيرواني صاحب العمدة، وكل هؤلاء يذكرون ألواناً وأنواعاً من البديع.

كل واحدٍ يأتي فيزيد نوعاً من البديع إما أن يكون هذا النوع موجوداً في أشعار العرب، لكن أرسله من جمع الأنواع قبله، وإما أن يكون نوعاً مستحدثاً، وتبارى المتأخرون في هذا المجال كثيراً، أي تباروا في مجال استحداث أنواعٍ جديدةٍ من البديع، ولعل مرحلة فاصلةً في هذا العلم هي مرحلة صفي الدين الحلي الشاعر المشهور الذي توفي سنة خمسين وسبعمئة، أظنها هكذا، نعم، أظنه توفي سنة خمسين وسبعمئة.

فإضافة الحلي أنه نظم قصيدةً في مدح النبي ﷺ، وجمع فيها أنواعاً من البديع بحيث يذكر تقريباً في كل بيتٍ اسم نوعٍ من أنواع البديع، ويذكر يعني يذكر نوع من أنواع البديع ويذكر اسمه بجانب كل بيتٍ من هذه الأبيات، فاشتهرت هذه القصيدة بالبديعية، ببديعة صفي الدين الحلي.

ثم جاء آخرون بعد صفي الدين الحلي، فوجدوا في هذه الطريقة سبيلاً لحدًا، فصاروا ينظمون هذه البديعيات، والغالب أنها تكون في مدح النبي ﷺ، وتكون قصائد يُذكر فيها أكبر عددٍ ممكن من أنواع البديع، يلتزمون مثلاً أن تكون، أن يكون كل بيتٍ فيه نوعٍ من أنواع البديع، أو شيءٍ من هذا.

المقصود تكاثرت هذه البديعيات كثرةً بالغة، وأولع المتأخرون بهذا الفن كثيراً، هنا إذاً هذا تاريخٌ مختصرٌ جداً لعلم البديع، لكن لا بد أن نذكر شيئاً مهماً، وهو أن البديع كأنه زائلٌ على علمي البلاغة الأصليين اللذين هما المعاني والبيان، ولذلك يؤخر في بحثه ودراسته.

فإن المعاني والبيان هما الأصل، والبديع يأتي بعدهما، فعلم المعاني، وعلم البيان

كلاهما يبحثُ في المعنى المراد، إنما الفرقُ بينهما على ما ذكرنا في تعريفهما أن علم المعاني يبحثُ في هذا المعنى المراد من جهةٍ مطابقتها لمقتضى الحال، وعلمُ البيان يبحثُ في هذا المعنى من جهةٍ تأديته بطرقٍ مختلفةٍ في الوضوح كما عرفناه آنفاً.

أما علمُ البديع فليس كذلك، وإنما هو يبحثُ في المعنى واللفظ من حيث التزيين فقط، فإذا ليس مبحثُ علم البديع في صلبُ المعنى، وإنما هو في تزيين المعنى، وإلباسه ثوباً من الجمال، والحسن، لكن لا شك أن هذا الجمالَ والحسنَ المقصودين في علم البديع لا يتمان، ولا يُقبلان إلا بعد توفر الشرطين الواردين في علم المعاني وعلم البيان.

بمعنى لا بد أن يكونَ الكلامُ أصلاً مطابقاً لمقتضى الحال، ولا بد أن يكون واضح الدلالة على المعنى المراد، ثم بعد ذلك نبحثُ عن تزيينه بنوعٍ من أنواع علم البديع، فالذي يبحثُ عن التزيين قبل تصحيح المعنى لا شك أن ذلك لا يكون مقبولاً منه، كذاك الذي يقومُ بطلاء بيته والبيت لم يكتمل بناؤه بعد، لا شك أن هذا خطأ.

إذاً هذه العلاقة بين علم البديع، وعلمي المعاني والبيان، أما تعريفه فالناظم رحمه الله

تعالى يقول:

عِلْمٌ بِهِ وَجْوهٌ تَحْسِينِ الْكَلَامِ تُعْرِفُ بَعْدَ رَغْبِي سَابِقِ الْمَرَامِ
 علمٌ هذا خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره البديع علمٌ، أو علمُ البديع علمٌ، أو هو علمٌ به وجوه تحسين الكلام تُعرف، أو يُعرف، تعرف بعد رأس سابق المرام، المقصودُ برأي سابق المرام مراعاة ما ذكر في علمي المعاني والبيان، أي مراعاة مطابقتها لمقتضى الحال، ومراعاة انتصاح الدلالة، ووضوح الدلالة على المعنى المراد.

إذاً يمكن أن نعرف علم البديع بأنه علمٌ يُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ووضوح الدلالة على المعنى المراد، ثم بعد ذلك ينبغي أن نعلم أن وجوه التحسين هذه تنقسم إلى قسمين؛ لأنها إما معنوية، وإما لفظية.

فالمعنوية هي التي ترجع إلى المعنى أصالةً، واللفظية هي التي ترجع إلى تحسين اللفظ

أصالةً، فهذا معنى قول الناظم:

ثُمَّ وَجوهٌ حُسْنِيَّةٌ ضَرْبانِ بِحَسَبِ الألفاظِ والمعاني
أي وجوه التحسين إما معنوية، وإما لفظية، ولذلك سيعقد فصلاً في الضرب الأول المعنوي، وفصلاً آخر في الضرب الثاني اللفظي، ينبغي أن يُعلم أن هذه المحسنات التي تُسمى محسناتٍ بديعية، وهي وجوه تحسين الكلام، هذه المحسنات لا ينبغي الإكثار منها، ولا ينبغي الاسترسال فيها حتى تغطي على أصل ما عُقد الكلام لأجله من المعنى، فإن المتأخرين كما ذكرت أنفاً صار لهم بعلم البديع ولعٌ شديد، فصاروا يأتون بالكلام لأجل البديع، لأجل إيراد تلك النكتة البديعية، وذلك المحسن البديعي الرائق، ولا يهمهم قبل ذلك، ولا بعده أن يكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، أو أن يكون الكلام واضح الدلالة على المعنى المراد، حتى صار كلام المتأخرين بعيداً جداً عن ضروب الفصاحة التي عُرف بها المتقدمون من العرب الأحقاح.

نبدأ إذاً بالمبحث الأول، وهو المعنوي، بمعنى وجوب تحسين، أو المحسنات المعنوية، وجوب تحسين الكلام من النوع المعنوي، قال الناظم:

وَعُدَّ مِنْ ألقابِهِ المطابقةُ تشابهُه الأَطرافِ والموافقَةُ

هنا ذكر الناظم ألقاباً ثلاثة، هي: المطابقة، وتشابه الأطراف، والموافقة.

فأما المطابقة فهي أن يجمع في كلامٍ واحدٍ بين معنى، ومقابله أو ضده، وتسمى أيضاً الطباق، فمن ذلك أن يكون هذان اللفظان اثنين، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَتَحَسَّبَهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، فالأيقاظ والرُقود بينهما مطابقة؛ لأن الأيقظة ضد الرُقود، وكلاهما اسمٌ، وهذان اسمان بينهما مطابقة.

وقد يكونان فعلين، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤]، يموتٌ ويحيى متقابلان فيبينهما طباق، وهما معاً فعلٌ، وقد يكون هذان اللفظان حرفين كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فالمقابلة هنا بين

اللامِ وعلى؛ لها عليها، وهنا مطابقة؛ لأن الأصل في المعنى المراد من اللام جلبُ المنفعة، والمرادُ، المعنى المرادُ من على هنا معنى المبررة، لها ما كسبت من شيءٍ نافعٍ حسنٍ، وعليها ما اكتسبت من ضد ذلك.

إذاً هذا، هذه أمثلةٌ ثلاثة لورود اللفظين اسمين، وفعلين، وحرّفين، وقد يُخلط بين هذه الأنواع، بحيث يكون اللفظان من نوعين مختلفين، وكذلك كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، هنا مرةً أخرى المقابلةُ بين الموت والحياة، ولكن اللفظُ الأوّل اسمٌ وهو لفظ مَيِّتًا، واللفظ الثاني فعلٌ، وهو لفظُ فَأَحْيَيْنَاهُ، أحيينا، أحيًا.

فإذاً مقابلةٌ بين اسمٍ وفعلٍ، وبينهما تقابلٌ وتضادٌ في المعنى، وأيضًا يذكرُ أهل البديع أن هذين المعنيين المتقابلين قد يكونان متفقين من جهة الإثبات والنفي، وقد يختلفان بأن يكون أحدهما مثبتًا والآخر منفيًا، مثال ذلك قول الله سبحانه وتعالى، أي مثال ما جاء فيه الاختلاف، وإلا فما جاء فيه التوافق، كل الأمثلة التي ذكرتها آنفًا، لكن مثال ما ورد فيه الاختلاف قول الله عز وجل: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٧]، **الدُّنْيَا** [الروم: ٦، ٧].

والجمعُ هنا بين لفظٍ لا يعلم، وله يعلم فيه مطابقة؛ لأن هذين المعنيين متقابلان من جهة الإيجاب والسلب، من جهة الإثبات والنفي، وكقوله تعالى أيضًا: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، فلا تخشوا، واخشوا، هنا تقابلٌ أيضًا بين مثبتٍ ومنفي، وهذا يسمى طباق السلب، فيمكن إذاً لمن يريد ذكر اصطلاح خاصٍ بهذا أن يقول: النوع الأول الذي فيه التوافق يسمى طباق الإيجاب، والنوع الثاني الذي فيه اختلافٌ يسمى طباق السلب.

إذاً المطابق، قال: تشابهُ الأطراف، تشابه الأطراف هذا يسميه بعض العلماء الآخرين التناسب، وهو أن يختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى، هو أن يُختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى، وقد يكون التناسب ظاهرًا، وقد يكون فيه نوع خفاء، فمثال الظاهر قول الله

سبحانه وتعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، قالوا: إن اسم اللطيف مناسبٌ للمعنى الأول، هو قوله تعالى: لا تدركه الأبصار، واسمُ الخبير مناسبٌ للمعنى الثاني الذي هو وهو يدرك الأبصار، هكذا قاله الله تعالى.

ومثال ما فيه نوعُ خفاءٍ قول الله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، فالمتسرع قد يقول: المناسب أن يقول وإن تغفر لهم، فإنك أنت الغفور الرحيم، لكن من تأمل وتدبر وجد أن هنالك مناسبةً ظاهرةً بين العزيز الحكيم، وبين المغفرة، وبيان ذلك أن الذي يمكنه كما يقولون، الذي يمكنه أن يغفر بمن استحق العذاب إنما هو من لا ينازع في حكمه ولا في عزه سبحانه وتعالى.

فإذاً هذا وجه المناسبة، ولا شك أن فيه نوعاً من الخفاء، ويحتاج إلى شيءٍ من التدبر، ثم اللقب الثالث الموافقة، ولها أسماء، فبعضهم يسميها التناسب، أو التوافق، أو مراعاة النظر، ويسميها ابن القيم رحمه الله تعالى المؤاخاة، المؤاخاة، فهذه المؤاخاة هي أن يجمع الناظم، أو الناثر أمراً ولا يناسبه، لا مع ذكر التضاد، وإلا صار من قبيل المطابقة.

فإما أن يجمع الناظم أو الناثر، أن يجمع المتكلم أمراً مع مناسبه، لكن لا مع ذكر التضاد؛ لأنه وجد مع التضاد فإن ذلك يكون مطابقةً، فنحن نحترز هنا عن المطابقة بقولنا: لا مع ذكر التضاد، وسواءً كانت هذه المناسبة لفظاً لمعنى، أو كانت لفظاً للفظ، أو كانت معنىً لمعنى، المقصود أن يجمع شيء إلى ما يناسبه، من أحد وجوه المناسبة.

هي أنواع يعني المؤاخاة أنواع، لكن العلماء يقولون تكون في اللفظ، تكون المؤاخاة، أو الموافقة، تكون في اللفظ، وتكون في المعنى، مفهوم؟ يذكرون مثلاً قول في باب المؤاخاة اللفظية، المؤاخاة اللفظية يقصدون بها مراعاة الأحكام اللفظية؛ كالإفراد، والتثنية، والجمع، ونحو ذلك، فإذا كان الأول مفرداً، فإنهم يستحبون أن يكون في مقابله مفرداً مثله، وهكذا إذا كان مثني، أو جمعاً. ولذلك أنكروا على أبي تمام مثلاً قوله، كيف قال؟

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

مَثَقَفَاتٌ سَلَبْنَ الْعُرْبَ سَمَرْتَهَا وَالرُّومَ زَرْقَتَهَا وَالْعَاشِقَ الْقَصَصِ
يقول هذا فيه يعني ينكرون عليه هذا؛ لأن، لأنه جمع في موضعٍ وأفرد في موضعٍ آخر،
فذكر العاشق مفردًا، وذكر الروم والعرب على سبيل الجمع، وأيضًا أنكر على أبي نواف
قوله:

صَفْرَاءٌ مَجْرَدًا مَرَاتِبَهَا جَلَّتْ عَنِ النَّظَرِ وَالْمِثْلِ
فجمع النظراء، وأفرد المثل، وكان من الأحسن أن يقال: جلت عن النظراء والأمثال،
لكن ألجأه النظم إلى أن يُفرد المثل، فهذا إذا شيءٌ من المؤاخاة اللفظية.
وأما المؤاخاة المعنوية، فكبيرةٌ في فواصل القرآن الكريم، كقول الله سبحانه وتعالى:
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج: ٦٣]،
فالفاصلة في الآية، وهي قوله تعالى: لطيفٌ خبير فيه من المطابقة لمعنى الآية ما هو ظاهر،
لأنه ظهر الرحمة للخلق بإنزال الغيب بما فيه مما ينفعهم، وينفع أنعامهم بعد ذلك، فهذا فيه
لطفٌ بهم، وأيضًا فيه خبرة بمصالحهم.

فكانت هذا الذي ختم به الكلام مناسبًا لما سبق، وهذا يشبه ما ذكرنا في قولنا من تشابه
الأفراد، لكن هو أيضًا يدخل في ذلك المؤاخاة، نعم، وهكذا في مواضع أخرى كثيرة، نعم،
فهذا الذي يُسمى الموافقة، أو التناسب، ومراعاة النظير.

وأيضًا مثاله ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، وهذا مثال الشارح صاحب حلية
اللب الموصول، ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، فبين الشمس والقمر تناسبٌ، لكن
لا بالتضاد، إنما تناسب من جهة أن الشمس والقمر كلاهما جسمٌ نورانيٌّ سماويٌّ إلى آخر،
فبينهما تناسب، ولكن ليس من قبيل أن الشمس ضد القمر، وإلا لو كان ضدين لكان هذا من
المطابقة، لا من الموافقة.

ثم انتقل إلى ألقابٍ أخرى، فقال:

وَالْعَكْسُ وَالتَّسْهِيمُ وَالْمَشَاكَلَةُ تَزَاوُجٌ رَجْوَعٌ أَوْ مَقَابِلَةٌ

هنا ذكر ستة ألقابٍ في هذا البيت، اللقبُ الأول هو العكس، ويسميه بعض أهل البديع التبديل، وهو أن تعكس الكلام فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأول، التبديل أو العكس أن تعكس الكلام فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأول، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١].

فأنت ترى أن في الشطر الثاني من الآية ذكر عكسُ الترتيب الذي ذكر في الشطر الأول منها، فذكر الحي والميت أولاً، ثم ذكر الميت والحي بعد ذلك، وكقولهم من أمثالهم المشهورة: عادات السادات سادات العادات، عادات السادات، عادات مبتدأ وهو مضاف، السادات مضافٌ إليه، ساداتٌ هذا خبر، وهو مضاف، العادات مضاف إليه، بمعنى أن الأشياء التي تكون من عادة أهل الشرف والسؤدد هي أفضل العادات وأولاها بأن تكون مقدمةً على غيرها، عادات السادات، سادات العادات، وكقول الشاعر:

لساني كـتـومٌ لأسـراركم ودمعي نمومٌ لسري مـذيعٌ
فلولا دموعي كتمتُ الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموعٌ

الشاهد هنا في البيت الثاني قوله: دموعي كتمت الهوى، فذكر الدموع ثم الهوى، ثم عكس في الشطر الثاني فقال: ولولا الهوى لم تكن لي دموع، وقد عرفه بعضهم بقوله: هو أن يُقدم في الكلام جزءً ألفاظه منظومةً نظاماً تاماً، فيُجعل، فيُجعل ما كان مقدماً في الأول متأخراً في الثاني، ومثل له بقول القائل: اشكر لمن أنعم عليك، وأنعم علي من شكرك، هذا العكس فيها واضح. اشكر، فذكر الشكر والإنعام، ثم عكس في الشطر الثاني، فذكر الإنعام ثم الشكر، اشكر لمن أنعم عليك، وأنعم علي من شكرك.

وأنواعه ذكرها بعضهم، فقال: من أنواعه أن يقع بين أحدي طرفي الجملة، وما أضيف إليه، كالمثال الذي ذكرنا عادات السادات، سادات العادات، والنوع الثاني أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين اسميتين، كقول الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ [الممتحنة]:

[١٠]، مفهوم؟

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وكقول المتنبي أيضًا:

فلا مجدَ في الدنيا لمن قلَّ ماله ولا مالَ في الدنيا لمن قلَّ مجده

طيب، وذكروا نوعًا ثالثًا وهو أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين، كآية التي ذكرنا آنفًا، قول الله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١]، فهنا هذا في متعلق الفعل، وهو يخرج، نعم. جيد هذا العكس.

النوع الثاني هو التميم، ويسمى أيضًا الإرصاء، ومعناه أن يجعل قبل العضد، قبل آخر البيت، أو آخر الفقرة من النثر ما يدل عليه إذا عرف الروي، إذا كنا نعرف الروي الذي سينتهي به البيت، أو سينتهي به كلامنا، الكلام المنشور، الفقرة في هذا الكلام المنشور، فإن الإرصاء هو أن نجعل قبل آخره ما يدل عليه.

يذكرون لذلك مثلًا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، فأنت إذا قرأت قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، أنت تتوقع أن يقال بعد ذلك يظلمون، إذا كنت تعرف بأن الفواصل في هذه الآيات هي نومية.

وفي الشعر كقول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فإذا قرأت أوله، وهو إذا لم تستطع شيئاً فدعه، وجاوزه إلى ما، وكنت تعرف أن القصيدة التي منها هذا البيت علمية، فأنت تتوقع أن يقال بعد ذلك تستطيع، فهذا يسمى إرصاءً، ويسمى أيضًا تميمًا، واشترطنا معرفة الراوي؛ لأنه إن لم نكن نعرفه، فإننا لا نتوقع الكلمة بالضبط، وإنما قد نتوقعها، ونتوقع غيرها.

وذكر بعض أهل البلاغة مثلًا على ذلك في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩]، يقول: لولا أن نعرف أن الفاصلة منتهية بالنون، يمكننا أن نتوقع غير كلمة يختلفون،

كأن نتوقع مثلاً لقضي بينهم فيما فيه، في غير القرآن لقضي بينهم فيما فيه اختلفوا، أو لقضي بينهم فيما اختلفوا فيه، أو نحو ذلك، فهذا التتميم أو الإحصاء.

اللقب الثالث المشاكلة، والمشاكلة هي أن يُذكر الشيء بلفظ غيره لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير، مفهوم؟ أن يُذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ففي الحقيقة الجزاء على السيئة عقوبة، وليس سيئة؛ لأنها عقوبة خاصة إنما أريد بها الإصلاح، لا الإساءة.

فجزاء المعنى إذاً هو جزاء سيئة عقوبة تعادل تلك السيئة في قوتها مثلاً، لكن التعبير في الشرط الثاني من الآية بلفظ السيئة مشاكلة لوقوعه في صحبة ذلك اللفظ، ومثاله أيضاً قول الشاعر:

قالوا اقترح شيئاً نُجدله طبخه قلتُ اطبخوا لي جبةً وقميصاً

هنا للمعلوم أن الجبة لا تطبخ، وأن القميص لا يُطبخ، فتعبيره عن خياطة الجبة بالطبخ مشاكلة لوقوعه في صحبة كلامٍ عن طبخ الطعام، مفهوم؟ هذا المشاكلة، نعم.

ثم اللقب الرابع المزاجية، والمزاجية أن يُقرن أي يُزاج بين معنيين في الشرط والجزاء، تنبه أن يُقارن بين معنيين في الشرط والجزاء، بمعنى أن يُجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين، كيف؟ بأن يرتب على كلٍ منهما معنىً مرتباً على الآخر، مثال ذلك قول الشاعر:

إذا ما نهى الناهي فلجى بي الهوى فصاغت إلى الواشي فلج بها الهجرُ

هنا زواج.. أولاً: هنا عندنا شرط وجزاء في هذا البيت، وهو زواج الشاعر بين نهى الناهي، وبين إصاقتها، أي استماعها إلى الواشي.

إذا ما نهى الناهي فلجى بي الهوى فصاغت إلى الوادي فلج بها الهجرُ

وهما واقعان في الشرط والجزاء، كيف زواج بينهما؟ زواج بينهما بأن ركب عليهما معاً

لجى شيءٌ معين في الأول لجى بي الهوى، وفي الثاني لجى الهجر بها، هذا الذي يُسمى مزوجة، ومثاله أيضًا قول الشاعر:

إذا احتربت يوماً كفاضت دماؤها تذكر في القربى ففارت دموعها

ثم بعد المزوجة، الرجوع، والرجوع هو أن يُرجع بالنقض والإبطال على كلام سابق تذكر من قبل، بمعنى أن يُذكر كلام ما، ثم يرجى عليه بالنقض والإبطال، في لفظة معينة، مثاله قول الشاعر:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والدين

أولاً الأرواح هي جمع ريح، الرياح، والدين جمع دينة وهي السحابة الممطرة، أول أمره يذكر أن هذه الديار التي يريد الوقوف بها لن يؤثر فيها القدم شيئاً، فيستدرك وينقص هذا المعنى ويطلبه، ويقول: بلى تغيرت هذه الديار بفعل الرياح السّافية، وبفعل السحاب الممطر. والنكته في ذلك إظهار كونه متردداً متحيراً، كأنه أخبر أولاً بشيء معين صحيح، ثم استدرك، كأنه أفاق من حيرته، فأبطل كلامه الأول، وذكر الكلام الصحيح، هذا الرجوع.

اللقب السادس المذكور في هذا البيت هو المقابلة، المقابلة، والمقابلة أن يُؤتى بمعنيين غير متقابلين أو أكثر، ثم يُؤتى بما يقابل كلاً على ترتيبها في اللفظ، إذاً أن يُؤتى بمعنيين أو أكثر غير متقابلين، ثم يُؤتى بما يقابل كلاً على نفس الترتيب، وتكون المقابلة بين معنيين، وثلاثة وأربعة وخمسة وستة كما سنذكره في الأمثلة إن شاء الله تعالى.

فمثال المقابلة بين المعنيين قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا

كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢]، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢]، فأتى بالضحك والقلّة

أولاً، ثم بما يقابل كلاً منهما وهو البكاء والكثرة على نفس الترتيب، مفهوم؟ فإذا هل ينطبق التعريف على هذه الآية؟ نعم، حين قلنا تعريف المقابلة أن يُؤتى بمعنيين، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، أن يُؤتى بمعنيين غير متقابلين، هل المعنيان هنا غير متقابلين؟ لا شك؛ لأنه لا يوجد بين الضحك والقلّة تقابل، كما أنه لا يوجد بين البكاء والكثرة تقابل.

فإذا جئنا، جيء في هذه الآية بمعنيين غير متقابلين، وجيء بما يقابل كل منهما على نفس الترتيب، فالترتيب أولاً الضحك، ثم القلة، كذلك بعده البكاء ثم الكثرة، هو قد يقع شيء من الاشتباك مع المطابقة، بين المقابلة والمطابقة، فنحن نقول المقابلة نوع من المطابقة، من حيث إن فيهما معاً أي في المقابلة والمطابقة جمعاً بين متقابلين، لكن الشرط في المقابلة أن يكون التقابل فيها بين معنيين على الأقل، وبين ما يقابلهما، مفهوم؟

لا بد أن يوجد عندنا في المقابلة معنيان، أو ثلاثة، أو أربعة كما سيأتي، ثم يؤتى بما يقابلها، أما المطابقة فإنما تكون بين معنى واحد ومقابلة، فلو أننا جعلنا المطابقة، جعلنا تعريف المطابقة عامّاً لأمكن إدخال المقابلة فيه، وإلا فنكتفي بأن نجعل المطابقة خاصة بالمعنى الواحد، والمقابلة شاملة لما فوق المعنى الواحد، أي شاملة، شاملة لمعنيين أو ثلاثة، أو أكثر.

لا ليست المقابلة مرتبطة بجمل، والمطابقة بالمفرد؛ لأن المثال الذي ذكرت لكم الآن في المقابلة ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢]، هذا معنيان مفردان، معنى الضحك مقابله معنى البكاء، معنى القلة قليلاً، يقابله معنى الكثرة، فهذان معنيان، وليس تقابلاً بين جملة وجملة أخرى، نعم.

ثم تكون المقابلة بين معنيين، وتكون أيضاً بين ثلاثة من المعاني، كقول الشاعر

ما أحسن الدين والغنى إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

فجاء بالحسن ما أحسن، وجاء بالدين وجاء بالدنيا التي هي بمعنى المال، والغنى، ثم جاء بعد ذلك بما يقابلها، وهو القبح، فقال وأقبح، والكفر وهو مقابل للدين، والإفلاس وهو الفقر مقابل للغنى، إذا فهذه ثلاثة في مقابل ثلاثة، ويمكن أيضاً أن يمثل لها بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، يحل في مقابلة يحرم، لهم اللام في مقابلة عليهم على، ونحن ذكرنا في المطابقة المقابلة بين اللام وعلى في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وثالثاً الطيبات في

مقابلة الخبائث.

وأيضًا يمكن أن تكون المقابلة بين أربعة كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥ - ١٠]، فعندنا أعطى الإعطاء واتقى، والتصديق، واليسر، هذه أربعة، مقابلها على نفس الترتيب: بخل البخل في مقابلة الإعطاء، واستغنى الاستغناء في مقابلة الاتقاء، وكذب التكذيب في مقابلة التصديق، وأخيرًا العسر في مقابلة اليسر، وهذه أربعة في مقابلة أربعة.

لكن هنالك شيء من الخفاء في وجه المقابلة بين الاستغناء والاتقاء، يعني يحتاج إلى شيء من التأمل، وإن ذكر علماء البلاغة، وإن حاولوا ذكر وجه المقابلة، لكن شيئًا ظاهرًا واضحًا، بل فيه نعم شيء من الخفاء.

يمكن أن تكون أيضًا بين خمسة، كقول الشاعر، وهو أبو الطيب:

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأنثني وبياض الصبح يغري بي

عندنا خمسة في مقابلة خمسة، أولاً الزيارة، السواد، الليل، الشفاعة له، مفهوم؟ ويقابلها الانثناء انثنى في مقابل الزيارة، البياض في مقابلة السواد، الصبح في مقابلة الليل، الإغراء في مقابلة الشفاعة، وبه في مقابلة له.

وتكون بين ستة في قول الشاعر:

على رأس عبد تاج عزيزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه

فقول الشاعر على هذا في مقابلته وفي، رأس في مقابلة رجل، عبد في مقابلة حر، تاج في مقابلة قيد، عز يقابله ذل، ويزين مقابله يشين، فإذا عندنا ستة من المعاني في مقابلة ستة أخرى

على رأس عبد تابعي يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه

نعم، هذه إذا المقابلة، ثم بعد ذلك نتقل إلى التورية، يقول:

تورية تُدعى بإيهامٍ لما أريدَ معناه البعيدُ منهما

وَرُشِّحَتْ بِمَا يَلَائِمُ الْقَرِيبُ وَجُرِّدَتْ بِفَقْدِهِ فَكُنْ مُنِيبُ
التورية ما هي؟ التورية أصلاً من المباحث البديعية المشهورة جداً، ولذلك اشتهرت
اشتهاراً بالغاً عند المتأخرين خصوصاً، وإن كانت لم تكن معروفة كثيراً عند المتقدمين من
الشعراء، لكن المتأخرين أقبلوا عليها، وأكثروا منها، وتنبهوا لحسنها، وأثرها البالغ في نفس
المستمع، فأكثروا منها إكثاراً كبيراً جداً.

ويقال بأن المتنبي هو أول من كشف غطاء التورية، وذلك في قوله:

برغم شبيبٍ فارق السيف كفه وكان على العلات يصطحبان
كأن رقاب الناس قالت لسيفه رفيقك قيسي وأنت يماني

فوجه التورية هنا: أنه يقول إن شبيباً هذا وسيفه متنافران، لا يجتمعان، فكأن رقاب
الناس قالت لسيفه رفيقك قيسي، أي من بني قيس، وأنت يماني، أي السيف يماني، ومعروف
أن السيف يُسمى اليماني، مفهوم؟ فهذا من أسماء السيف، ولكن هنا معنى آخر، وهو
المنسوب إلى اليمن، ومعلوم ما بين القيسيين واليمانيين من التنافر، هذا من العصبية
المشهورة في تاريخ العرب، التنافر بين القيسية واليمانية، فإذا هنا معنيان؛ المعنى القريب،
والمعنى البعيد، فلا شك أن المراد إنما هو المعنى البعيد؛ لأن لا معنى لأن يكون السيف
يمانياً بمعنى أنه منسوب إلى اليمن، وأنه بينه وبين المنسولين إلى قيسٍ تنافراً، فهذا في
الحقيقة لا معنى له، ولكن المقصود أنك أنت اسمك اليماني، اسم السيف.

فإذا وجوب معنى قريب، ومعنى آخر بعيد، وأن يكون المعنى البعيد هو المراد، هذا
الذي يُسمى تورية، فإذا تعريف التورية، التورية أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان؛
أحدهما قريب بمعنى دلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد أي دلالة اللفظ عليه خفية،
ويريد المتكلم المعنى البعيد، ويوري عنه بالمعنى القريب؛ لكي يتوهم السامع أنه يريد
القريب، وليس كذلك، وإنما هو يريد المعنى البعيد.

ولذلك تسمى التورية أيضاً إيهاماً، نعم، فكالمثال الذي ذكرناه، المثال في شعر المتنبي،

ثم يمكننا أن نقول إن هذه التورية على أنواع، التورية على أنواع؛ فإما أن تكون مبنية، وإما أن تكون مجردة، وإما أن تكون مرشحة.

الناظم رحمه الله تعالى ذكر الترشيح والتجريد، ولم يذكر القسم الأول الذي سأذكره الآن إن شاء الله تبارك وتعالى، فالتورية المبنية هي أن يُذكر فيها لازمٌ مُورئ عنه، قبل أن نقول هذا، نُذكر بأن المُورئ عنه هو المعنى البعيد، والمُورئ به هو المعنى القريب، جيد.

الآن نقول: التورية المبنية هي ما دُكر فيها لازمٌ مُورئ عنه، سواءً أكان ذلك قبل لفظ التورية أو بعده، مفهوم؟ كقول البُحْثري مثلاً:

ووراء تسدية الوشاح مليئةً بالحسن تملحُ في القلوب وتعدبُ

فلفظة تملح هذه تحتمل أن تكون من الملوحة، وهذا المعنى القريب المُورئ به، وتحتمل أن تكون من الملاحه، أي الحسن، وهو المعنى البعيد المُورئ عنه، لكن تقدم في الكلام شيءٌ من لوازم المُورئ عنه، وهو قوله مليئة بالحسن، فذكر الحسن يجعل هذا من لوازم المُورئ عنه، نعم.

وأما التجريد في التورية، أي التورية المجردة هي التي لن يُذكر فيها لازمٌ من لوازم المُورئ به، أي المعنى القريب، ولا من لوازم المُورئ عنه، وهو المعنى البعيد، وذلك في قول رسول الله ﷺ حين كان خارجاً إلى بدرٍ عليه الصلاة والسلام، فلما سُئل من أين أنتم، ولم يشأ عليه الصلاة والسلام أن يبين من أي القوم هو وري، فقال: من ماء، هو يريد المعنى البعيد الذي هو نحن مخلوقون من ماء، ولاشك أن البشر كلهم مخلوقون من ماء، والمعنى القريب الذي لم يرده رسول الله ﷺ أنه من ماءٍ معين؛ لأن من المعروف أن القبائل تنتجع الماء، فتنسب إليه، أي من قبيلةٍ معينة في مستقرة قرب ماءٍ معين.

فلذلك السائل بقي الأمر مبهماً عليه، يقول: من أي ماء؟ مفهوم؟ وأيضا كقول أبي بكرٍ رضي الله عنه لما كانت الهجرة، وقد سُئل عن رسول الله ﷺ، قيل له: من هذا، فقال: هادٍ

يهديني، فالمعنى القريب غير المراد هو الذي يكون دليلاً في السفر، والمعنى البعيد والذي يريده أبو بكر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي يهديه ويرشده إلى الإسلام، وإلى الحق، فهذه تورية مجردة؛ لأنه ليس فيها ذكر شيء من لوازم المورى به، ولا من لوازم المورى عنه.

بقي لنا التورية المرشحة، وهي التي يُذكر فيها لازم المورى به، وتسمى بذلك لأنها تقوت بذكر لازم المورى به، مفهوم؟ فمثال ذلك قول الشاعر

فلما نأت عنا العشيرة كلها أنخنا فحالتنا السيوف على الدهر
فما أسلمتنا عند يوم كربةهية ولا نحن أغضينا الجفون على وتر

الإغضاء هذا يلائم جفن العين، تغضي جفن عينك، لا جفن السيف، وجفن السيف هو الغماد، أو الجراب الذي يوضع فيه السيف، لكن المراد به هنا إغماد السيوف، لأنه السيف إذا أُغمد يعني يغلق عليه الجفن، وإذا جرد وأخرج من جفنه، انفتح.

فإذاً هذا من قبيل التورية المرشحة، وأيضاً كقول الشاعر:

مذهمت من وجهي في خالها ولم أصل منه إلى الجفن
قالت: سمعوا ما جرى خالي قدهام به عمي

فالخال هنا يحتمل معنيين؛ المعنى القريب المورى به هو خال النسب، يعني أخو الأم ومن إليه، والمعنى البعيد هو الخال الذي يكون في الوجه، فذكر هنا لازم المعنى القريب المورى به، وهو العم، فلما ذكر العم كان هذا من قبيل الترشيح لهذه التورية، فإذا هذه التورية، وهذا معنى قول الناظم: تورية تدعى بإيهام، أي من أسمائها الإيهام، لما، لما أريد معناه البعيد منهما، فيها إيهام؛ لأنك تريد المعنى البعيد لا المعنى القريب، ورشحت بما يلائم القريب، أي بذكر لازم من لوازم المعنى القريب، وجردت بفقده فكن منيب، في الحقيقة التجريد على الصحيح هو بذكر هو بعدم ذكر شيء من لوازم القريب، ولا من لوازم البعيد، مفهوم؟

وإلا فإن ذكر ما يلائم البعيد، فهذه في السنة توريةً مبنية على ما ذكرنا، فكن منيب، أصلها فكن منيباً، وسكن على ما قال الشارح، وقف عليها بالسكون على لغة ربيعة. فهذا كلام عن التورية، وبقي لنا ألقاب أخرى داخلية في المحسنات المعنوية، نبدأ إن شاء الله تبارك وتعالى في الدرس المقبل الكلام فيها، وهي الجمع والتفريق والتقسيم ونحو ذلك.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأقول قولي هذا، واستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الخامس والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أما بعد...

فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، نسألك اللهم أن تجرينا من النار بمنك وكرمك يا أرحم الراحمين.

درسنا اليوم هو الدرس الخامس والعشرون من سلسلة شرح الجواهر الممكنون في صدف الثلاثة الفنون في علوم البلاغة الثلاثة ونحن في علم البديع مع الضرب الأول منه وهو في المحسنات المعنوية، وقد ذكرنا من ذلك طرفا ونزيد اليوم بذكر ألقاب أخرى داخله في هذه المحسنات المعنوية، وقبل ذلك فإننا نقرأ شيئا من المتن فنقول قال الناظم رحمه الله

تعالى:

(الضرب الأول: المعنوي)

| | |
|---|---|
| تَشَابُهُ الْأَطْرَافِ وَالْمُؤَافَقَةُ | وَعُدَّةٌ مِنْ أَلْقَابِهِ الْمَطَابِقَةُ |
| تَزَاوُجُ رَجُوعٍ أَوْ مُقَابَلَةُ | وَالْعَكْسُ وَالتَّسْهِيمُ وَالْمَشَاكَلَةُ |
| أُرِيدَ مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ مِنْهُمَا | تُورِيَةُ تُدْعَى بِأَيْهَامٍ لِمَا |
| وَجُرِّدَتْ بِفَقْدِهِ فَكُنْ مُنِيبٌ | وَرُشِّحَتْ بِمَا يَلَائِمُ الْقَرِيبُ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

جمعٌ وتفريقٌ وتقسيمٌ ومَعٌ كليهما أو واحدٍ جمعٌ يَقَعُ
واللَّفُ والنشْرُ والاستخدامُ أيضاً وتجريدٌ له أقسامٌ
ثمَّ المبالغةُ وُضْفٌ يُدْعَى بلوغُهُ قَدْرًا يُرَى ممتنعا
أو نائياً وَهُوَ عَلَى أَنْحَاءِ تبليغٍ اغراقٍ غُلُوٍّ جَاءِ
مقبولاً أو مردوداً التَّفْرِيعُ وحُسْنُ تعليلٍ لَهُ تنويعُ

وقفت هنا على مقبولا ومردودا لأن التقسيم إلى مقبول ومردود هو لما سبق، لا للتفريع وأما التفريع فهذا مبتدأ على ما سيأتي يعني ابتداء الكلام به، على ما سيأتينا إن شاء الله تعالى لكن لأجل الوزن لا بد من قرائتها دون وقف، فنقول:

مقبولاً أو مردوداً التَّفْرِيعُ وحُسْنُ تعليلٍ لَهُ تنويعُ
وقد أتوا في المذهبِ الكلامي بحججٍ كَمَهْيَعِ الكلامِ
وأكدوا مَدْحًا بِشِبْهِ الدَّمِّ كالعكسِ والإدماجِ مِنْ ذَا العِلْمِ
وجاء الاستتباعُ والتوجيهُ ما يَحْتَمِلُ الوجْهينِ عِنْدَ العُلَمَاءِ
وَمِنْهُ قَصْدُ الجِدِّ بِالهَزْلِ كما يُنْنَى على الفخورِ ضِدَّ ما اعْتَمَى
وَسَوْفُ معلومٍ مساقٍ ما جهلٍ لنكتةٍ تجاهلٍ عنهم نُقِلَ
والقولُ بالموجبِ قُلْ ضربانٍ كلاهُما في الفَنِّ معلومانِ
والاطرادُ العطفُ بالأبواءِ للشخصِ مطلقاً على الولاءِ

كما قد وقفنا في الدرس السابق، عند مبحث التورية وذكرنا أنها تكون مبنية ومرشحة ومجردة، وأن الناظم اكتفى بذكر ترشيحها وتجريدها، ونحن اليوم مع ألقاب أخرى وهي الجمع والتفريق والتقسيم وذلك في قوله:

جمعٌ وتفريقٌ وتقسيمٌ ومع كليهما أو واحد جمع يقع، يتحصل لدينا في هذا البيت ستة من الألقاب وذلك

أولاً: الألقاب الثلاثة وهي الجمع والتفريق والتقسيم، ثم بعد ذلك الجمع مع كل واحد منهما.

إذا اللقب الرابع الجمع مع التفريق، واللقب الخامس الجمع مع التقسيم، وثالثا الجمع مع كليهما أي الجمع مع التفريق والتقسيم، فإذا هذه هي الألقاب الستة المذكورة في هذا البيت ونبدأ بالجمع.

فإما الجمع فمعناه أن يجمع بين شيئين فأكثر في حكم واحد، وذلك كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٦] وهنا جمع بين أمرين هما: المال والبنون في حكم واحد هو كونهما زينة الحياة الدنيا، ومثال ذلك أيضًا: قول الشاعر وهو ابن الرومي

أرائكم ووجوهكم وسيوفكم في الحادثات إذا دجون نجوم
في الحادثات إذا دجون أي؛ إذا أظلمن، في الحادثات أي؛ النائبات، نجوم إذا جمع بين ثلاثة أشياء هي آراء الممدوح ووجوههم وسيوفهم، فهذه ثلاثة أشياء جمع بينها في حكم واحد، وهي كونها كالنجوم أو كونها نجوم عند الحادثات عند إظلام الحادثات.

ومعلوم أن كل هذه الأمور الثلاثة تشبه باللزوم في التألق واللمعان، الآراء لأنها تنير ما أظلم من الأمور الشائكة والوجوه توصف بالتألق واللمعان، والسيوف أيضًا توصف بالبيت فهذا الجمع.

وأما التفريق فهو أن يفرق المتكلم بين أمرين مندرجين تحت جنس واحد، مثال ذلك قول الشاعر:

مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت سخاء
فنوال الأمير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء
يريد هنا أن يعقد مقارنة بين عطاء الغمام وعطاء الأمير الممدوح، فيقول مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت سخاء، أي وقت كرم وجود، فنوال الأمير بدرة عين والبدرة هي الكيس الذي توضع فيه الدراهم، فقد تكون البذرة ألف درهما أو عشرة آلاف درهم، فنوال الأمير بدرة عين أي كيس في عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء، فالأمران هنا

هما النوالان، نوال الغمام ونوال الأمير، وهما معا مندرجان تحت جنس واحد وهو العطاء، لكن فرق الشاعر بينهما بأن جعل نوال الأمير متقدما في الدرجة إذا قورن بنوال الغمام، كأن الأول يعني نفعه أعظم من الثاني، هذا على سبيل المبالغة التي يسلكها كثير من الشعراء. فإذا ينطبق على هذين البيتين قولنا في تعريف التفريق، هو أن يفرق بين أمرين مندرجين تحت جنس واحد، وأيضا كقول الشاعر:

من قاس جدواك بالغمام فما أنصف في الحكم بين مثلين
أنت إذا جدت ضاحك أبدا وهو إذا جاد دامع العين
نفس الشيء يفرق بين الجودين والكرمين، لكن وهما معا مندرجان في جنس واحد، يفرق بينهما من هذه الحيشة يعني يجعل أحدهما يعني إذا جاد يكون ضاحكا وهذا كأنه أقبلي وأعلى مرتبة لأن الذي يجود وهو فرح، هذا أجود من الذي يجود وهو منقبض القلب، لأن ذلك في الأول يدل على أن الجود له سخية، بخلاف الثاني فهو يدل على أنه متكلف لجود كأنه مكرها عليه.

فلذلك يقول أنت إذا جدت ضاحك أبدا وهو إذا جاد دامع العين، ولا يخفي في هذا التعليل من الحسن والجمال، هذا التفريق.

اللقب الثالث هو التقسيم، والتقسيم أن يذكر متعدد ثم يضاف إلى كل من أحاده ما يخصه، لكن على التعيين فنبه لابد من هذا القيد على التعيين، أن يذكر متعدد أن تذكر أشياء متعددة ثم يضاف إلى كل واحد منها ما يلائمه ويحثه على التعيين، بأن يعين لكل واحد ما يخصه لابد من هذا.

أما لو تركنا هذا القيد، فإنه حينئذ يكون من قبيل ما يسمي باللف والنشر عليكم السلام ورحمة الله وبركاته يكون من قبيل اللف والنشر.

إذا هذا القيد وهو قولنا في التعريف على التعيين، هذا القيد به يفترق التقسيم عن اللف والنشر، لأن اللف والنشر لا تعيين فيه، على ما سيأتينا إن شاء الله تبارك وتعالى، فمثال

التقسيم البيتان المشهوران قول الشاعر:

ولا يقيموا على ضيم يراد به إلا الأذنان عير الحي والوتد
هذا على الخزف مربوط برمته وذا يشج فلا يصله أحد

وهذه من الأبيات عالية الدرجة جدا، من الأبيات التي بلغت شأنا بالغاً في الجمال والحسن والقوة وشدة الأثر، فيقول لا يقيم على ضيم أي ذل يراد به إلا الأذنان، العير والوتد العير هو الحمار عير الحي، والوتد معروف هو ما يوضع فيه قطعة خشب توضع في الأرض تربط بها حبال الخيمة والخباء ونحو ذلك جيد.

يقول بعد أن ذكر هذا المتعدد وهو عير الحي والوتد بعد ذلك يضيف لكل واحد من هذين شيئاً يخصه ولكن على التعيين، فيقول هذا يعين هذا على الخزف مربوط برمته أي مربوط بحبله الرمة هي قطعة الحبل، هذا على الخزف أي؛ على ما هو فيه من هوان مربوط برمته، هذا العير وأما الوتد يقول وذا يشج أي يضرب فلا يفصله أحد.

فإذاً هذا من قبيل التقسيم، الآن بعد أن عرفنا هذه الألقاب الثلاثة بقي لنا ألقاب ثلاثة أخرى مركبة مما سبق، فاللقب الرابع هو الجمع مع التفريق، وهو أن يدخل شيئان في معني واحد، ويفرق بين جهتي إدخال، بين جهتي دخولهما في هذا المعني مفهوم.

كقول القائل مثلاً: "فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها" فأدخل هذان الشئان الذي هو في معني واحد هو مشابهة النار، لكن فرق بينهما في جهة الإدخال، فالوجه شبه بالنار من جهة ووجه الشبه بينهما الضوء والإنارة، والقلب شبه بالنار من جهة الوقوع في الحرارة وشدة السخونة نعم.

اللقب الخامس الجمع مع التقسيم، فإذاً يكون جمع مع التقسيم بأن يجمع متعدد تحت حكم واحد، ثم يقسم أو العكس يقع التقسيم أولاً ثم يقع الجمع بعده، مثال ذلك قول الشاعر:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرَشَنَةٍ تَشَقَّى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبَيْعُ

لِلْسَّبِي مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا
 إِذَا هُنَا جَمَعَ أَوْلَا ثُمَّ قَسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ، كَيْفَ جَمَعَ؟ جَمَعَ أَوْلَا بِقَوْلِهِ الرُّومَ هَكَذَا قَرَّرَهُ
 جَمَعَ مِنْ شَرَاخِ التَّقْسِيمِ كَمَا تَجَدُّهُ مِثْلًا فِي حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ وَغَيْرِهِ، جَمَعَ أَوْلَا الرُّومَ فَقَالَ
 تَشَقَّى بِهِ الرُّومَ وَالصُّلْبَانَ وَالْبَيْعَ، فَجَمَعَ الرُّومَ وَلَفْظَةَ الرُّومِ هَذِهِ تَشْمَلُ النِّسَاءَ وَالْأَوْلَادَ
 وَالْمَالَ وَالزَّرْعَ، جَمَعَهُ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ هُوَ الشَّقَاءُ تَشَقَّى بِهِ ثُمَّ قَسَمَ الْحُكْمَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سَبِي
 وَقَتْلٍ وَنَهْبٍ وَحَرْقٍ، فَقَالَ: لِلْسَّبِي مَا نَكَحُوا يَقْصِدُ النِّسَاءَ، وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا يَقْصِدُ الذَّرِيَّةَ،
 وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا إِحْرَاقَ الزَّرْعِ.

إِذَا هَذَا مِثَالٌ عَلَى الْجَمْعِ مَعَ التَّقْسِيمِ نَعَمْ، أَمَّا اللَّقْبُ السَّادِسُ وَهُوَ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ
 وَالتَّقْسِيمِ، فَذَكَرُوا لَهُ مِثَالًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ
 شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
 السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٠٥﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ
 خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٥﴾ [هود: ١٠٥-
 ١٠٨] طيب.

أَوْلَا وَقَعَ الْجَمْعُ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ نَفْسًا فَإِنَّ نَفْسَ هَذِهِ
 نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، وَكَمَا تَقَرَّرُ فَإِنَّ النُّكْرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُ وَتَشْمَلُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَّقَ
 وَقَعَ التَّفْرِيقَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ.

إِذَا وَقَعَ التَّفْرِيقُ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ شَقِيٌّ وَبَعْضُهُمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ وَقَعَ التَّقْسِيمُ بِأَنَّ أَضْيَفَ إِلَى
 الْأَشْقِيَاءِ مَا لَهُمْ مِنْ جَزَاءٍ، وَلِلسَّعْدَاءِ مَا لَهُمْ مِنْ جَزَاءٍ، فَجَعَلَ لِلْأَشْقِيَاءِ الْعَذَابَ عَذَابَ النَّارِ،
 وَجَعَلَ لِأَهْلِ السَّعَادَةِ نَعِيمَ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا إِلَى آخِرِ
 الْآيَةِ، وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

إِذَا هَذَا شَاهِدٌ عَلَى اجْتِمَاعِ الْجَمْعِ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ، وَبِذَلِكَ نُنْتَهِي مِنْ شَرْحِ قَوْلِ
 النَّازِمِ رَحِمَهُ اللهُ جَمَعَ وَتَفْرِيقَ وَتَقْسِيمَ وَمَعَ كِلَاهُمَا أَوْ وَاحِدَ جَمَعَ يَقَعُ أَيُّ؛ يَقَعُ وَيَقَعُ مَعَ كِلَيْهِمَا

أو ويقع الجمع مع كليهما أو مع واحد منهما.
بعد ذلك يقول: واللف والنشر والاستخدام أيضًا وتجريد له أقسام، عندنا هنا ثلاثة من الألقاب البديعية من وجوه تحسين الكلام المعنوية، وهي اللفظ والنشر والاستخدام والتجريد، أما اللقب الأول وهو اللف والنشر، فكما ذكرت آنفا كما أسلفت عند شرح التقسيم، اللف والنشر هو أن يذكر متعدد ثم بعد ذلك يذكر ما لكل واحد من أفرادها، من الأشياء التي تخصه لكن من دون تعيين طيب.

إذا كان ذلك من غير تعيين، فكأن سائل يقول: كيف السبيل إلى معرفة ما لكل واحد مما يخصه؟ يقال في الجواب: يتكل المتكلم في هذا على فهم السامع، بحيث أن لفهم السامع ما يكفي لرد كل واحد إلى ما يليق بي نعم.

ثم ذكر البلاغيون أن اللف والنشر قد يكون مفصلاً، وقد يكون مجملاً، فإما المفصل فهو أن يذكر المتعدد على سبيل التفصيل لفاً، ثم يذكر ما لكل واحد نشرًا، هذا يسمى لفاً ونشرًا مفصلاً يعني؛ نذكر أولاً اللف مفصلاً، ونذكر بعده النشر مفصلاً، سواء أكان النشر على ترتيب اللف أو على غير ترتيبه، فإن كان على ترتيبه سمي لفاً ونشرًا مرتبًا، وإن كان على غير ترتيب سمي لفاً ونشرًا غير مرتب.

فمثاله قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧٣] تنبه اللف هنا ذكر المتعدد مفصلاً الليل والنهار، والنشر ذكر ما يخص كل واحد منهما تفصيلاً فإن في قوله سبحانه لتسكنوا فيه هذا خاص بالليل، ولتبتغوا من فضله هذا خاص بالنهار، وهل هو مرتب أو غير مرتب؟ هو مرتب لأن في اللف قدم الليل على النهار، وفي النشر قدم ما يخص الليل على ما يخص النهار، فهذا من اللف ومن النشر المرتب المفصل.

ومثاله قول الشاعر أيضا:

ألسنت أنت الذي من ورد نعمته وورد رائقته أجنبي وأغترف

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أعيد البيت هذا جميل

ألسـت أنت الـذي من ورد نعمته وورد رائحته أجنبي وأغترف
ذكر متعدد على سبيل التفصيل، وهو ورد النعمة الورد معروف هو نوع من الزهور،
والورد من ورود الماء، وورود الراحة هي اليد الكف جيد، وذكر أولاً هذا المتعدد مفصلاً
ورد النعمة وورد الراحة، ثم ذكر ما يخص كل واحد أيضاً مفصلاً وعلى نفس الترتيب، فإن
الذي يجنى هو الورد، والذي يغترف منه هو الماء أي الورد، فهذا أيضاً من اللف والنشر
المفصل والمرتب.

وأما اللف والنشر غير المرتب فمثاله قول الشاعر: هذا من الغزل ونحن في الحقيقة
نضطر في بعض الأحيان إلى ذكر بعض الأبيات الغزلية لأن البلاغيين يتواردن عليها ويقدم
بطالب العلم أن لا يعلمها ولا يعرفها فنحن نذكرها كما هي ونستغفر الله طيب يقول الشاعر:

كيف أسـلو وأنت حقـف وغصن وغزال لحظ وقد وردف

فهذا من قبيل اللف والنشر لكنه غير مرتب، الحقف هو الرمل المتراكم، ومنه الأحقاف
المذكورة في القرآن، الذي يلاءم الحقف هو الردف والذي يلاءم الغصن هو القد، والذي
يلاءم الغزال هو اللحظ هو النظر العين يعني، هذا معكوس غير مرتب ومعكوس، لأنه لم
يذكر النشر على نفس تفصيل اللف جيد.

هذا في المفصل وأما المجمع فإن يذكر المتعدد على سبيل الإجمال، ثم يذكر بعده ما
لكل واحد من أفراد كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ
نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] الآن ذكر المتعدد
مجملاً وهو الواو واو الجماعة من قالوا، لأن قالوا هذه شاملة لليهود والنصارى، ثم ذكر ما
يخص كل من الفريقين وذلك في قوله: إلا من كان هوداً أو نصارى، معني ذلك قالت اليهود
لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، لأن
المعلوم أن هاتين الأمتين بينهم التكفير والعداوة، فلا يمكن أن يكون اليهود مثلاً يقولون لن

يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى لأنهم أصلا لا يعترفون بدين النصرانية مفهوم. فإذا لابد من هذا التفسير، وهو أن اليهود قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا والنصاري قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، ويكون هذا من قبيل اللف والنشر المجمل لأن اللف المذكور فيه على سبيل الإجمال ثم بعد ذلك ذكر ما يخص كل واحد من أحد.

هذا اللف والنشر ثم؛ بعده الاستخدام جيد الاستخدام ما هو؟ هو أن يذكر لفظ بمعنى ويعاد عليه ضمير بمعنى آخر، أو يعاد عليه ضميران يراد بثنائيهما غير ما يراد بأولهما، مثال ذلك يعني بالمثل يتضح هذا مثال ذلك قول الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاب

جيد السماء هنا بمعنى الغيث ذكرها بمعنى الغيث، فقال إذا نزل السماء أي المطر الغيث، ثم أعاد عليه الضمير في رعيناه بمعنى آخر وهو معنى النبات لأن الذي يرعى هو النبات، ولا يرعى الغيث.

فإذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاب، فإذا ذكر اللفظ أولا بمعنى وهو معنى المطر، وأعيد عليه ضمير ولكن بمعنى آخر، وكقول الشاعر:

فسقي الغضا وساكنيه وإن هم شبوه بين جوانح وضلوع

شبوه شب النار أوقدها بين جوانح وضلوع فإذا الشاعر هنا يدعو للساكين في هذا المكان بأن يسقوا يدعو لهم بالسقاية وإن أحرقوا قلبه بنار المحبة والجواب ونحو ذلك، والغضا هذا معروف شجر شديد الاشتعال، ولذلك يضرب به المثل في هذا يقول اشتعل النار في الغضا ونحو ذلك فهذا الغضا معروف، وهنا أعيد عليه ضميران.

أولهما: مجرور بالإضافة وهو في قوله الساكنيه وأريد به المكان، فسقا الغضا والساكنين أي ساكنين هذا المكان جيد.

والثاني: منصوب على كونه مفعول في قوله: شبوه فإن هم شبوه ماذا؟ شبوا النار

المشتعلة من الغضا من شجر الغضا مفهوم.

فإذا هنا أعيد عليه ضمير أريد به غير ما أريد بالأول، فالضمير الأول رجع على الغضا، كلاهما يرجع على الغضا، لكن الأول في الساكنين رجع عليه بمعنى المكان، لأن المكان هو الذي يسكن، والثاني رجع على الغضا بمعنى النار المشتعلة منها، فهذا يسمى استخدام جيد. بعد هذا التجريد لأنه قال: واللف والنشر والاستخدام أيضا وتجريد له أقسام، التجريد من الأساليب العربية القديمة جدًا، وقد استعمل في أشعار عربية مشهورة والغالب فيها أن يجرد الشاعر من نفسه شخص يخاطبه، وذلك كقول الأعشى:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداع أيها الرجل

هو يخاطب نفسه لكن يجرد من نفسه من يخاطب جيد.

هذا التجريد يعني تكلم البلاغيون في تاريخه، وفي أول من أحدثه، وأول من تكلم به إلى غير ذلك بما لا نطيل بحثه، لكن المقصود عندنا أن على ما ذكر ابن جني في بعض ما كتب كان أبو علي الفارسي وهو شيخ ابن جني، من أوائل ما تعرضوا لهذا المعنى وهو الذي سماه تجريد مفهوم.

فيقول ابن الجني في الخصائص أقرأ لكم شيء من كلامه يقول:

اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن ورأيت أبا علي **رَحِمَهُ اللهُ** يقصد أبي علي الفارسي ورأيت أبي علي به غري معني ولم يفرد له بابا لكنّه واسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة فاستقرت منه إلى أن قال: ومعناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء نفسه معني آخر كأنه حقيقته ومحصوله.

وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليها معانيها وذلك نحو قولهم: لأن لقيت زيد لتلقين منه الأسد ولأن سألته لتسألن البحر، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسد وبحراً وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هنالك شيء منفصل عنه وممتاز منه، وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، فهذا كلام ابن جني يلخص معني التجريد.

يقول: ما معناه في قولهم لئن لقيت زيد لتلقين منه الأسد، كأن الأسد غير هذا الرجل المسمى زيد وليس كذلك، وإنما هو يريد أن يقول أن زيد أسد مفهوم، لكن يقولها بهذه الطريقة على سبيل التجريد.

قال: ومنه هذا الذي ذكرت أنفا في مثل شعر الأعشى من أنه يخاطب الإنسان نفسه حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، وقد ذكروا أن للتجريد فوائد منها:

طلب التوسع في الكلام، وأيضا من ذلك أن يتمكن المخاطب أن يجري الأوصاف التي تقصد من مدح أو غيره على نفسه، لأنه يكون مخاطباً بها غيره؛ فكأنه يعني يخرج من عهدة مدح النفس، هذا شخص يريد أن يمدح نفسه مثلا فيجرد من نفسه شخص يخاطبه ويمدح هذا الشخص، فكأن ذلك يكون يعني مخرجا له ومبرئ له من عهدة مدح النفس.

مثال ذلك قول المتنبي:

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم تسعد الحال
وأجزى الأمير الذي نعماه فاجئه بغير قوم ونعم القوم أقوال

هذا من الشعر الحسن، فهو إذا يخاطب نفسه بنفس الأمر، لا أدري أن ذموا في ذم النفس، لكن هم ذكروا هذا في مدح النفس، لا أستحضر الآن شخص يقول هذا في باب الذم قد يكون قد يوجد في بعض الملوعين بدم أنفسهم كالخطيئة ومن أشبهه، لكن الآن لم أستحضر من ذلك الشيء، لكن هذا كثير عند الشعراء بصفة عامة يعني ليس مخصوص بمدح ولا ذم، لكن المقصود أنه يخاطب نفسه بأي نوع من أنواع الخطاب، يعاتب نفسه أو يصف حال نفسه أو يأمر نفسه بأي شيء، هذا كثير كما ذكرت الآن في أبيات المتنبي وغيرها، فالمقصود أن التجريد هذا كثير جدا.

وقد ذكروا أن له أقسام، منها أن يكون بمن التجريدية التي تدخل على المنتزع منه، أن تقول مثلا بدلا من أن تقول "فلان صديق حميم لي" يقولون إذا أرادوا التجريد بمن يقولون "لي من فلان صديق حميم" وأيضا الباء التجريدية التي تدخل على المنتزع منه، فإنها تدخل

في هذا الباب كقول قائل مثلاً الذي ذكرناه آنفاً "لئن سألت فلان لتسألن به البحر" مفهوم. وغير ذلك مما لا سبيل إلى إحصاءه، على كل حال الكتب المتخصصة في علم البلاغة تذكر هذه الأقسام، فلا نطيل بها أكثر طيب، بعد هذا أي بعد التجريد نتقل إلى البيت الذي بعده وهو قوله:

ثم المبالغة وصف يدعى بلوغه قدر يرى ممتنع أو تابعا وهو على أنحاء تبليغ إغراق غلو جاء مقبولا أو مردود، إلى هنا هذا كله في المبالغة ثم يقول التفريع هذا لقب ثاني ثم يذكر لقب ثالث وهو قوله: وحسن تعليل له تنويع.

إذاً في هذه الأبيات الثلاثة عندنا ثلاثة من الألقاب، اللقب الأول: هو المبالغة، والمبالغة هي أن يدعى بلوغ وصف معين في شدته أو في ضعفه درجة عالية جداً لدرجة الاستحالة أو البعد، لذلك قال ثم المبالغة وصف يدعى بلوغه قدراً يرى أي؛ يرى هذا القدر ممتنع عفواً هذه أقرأها تابعا لأنني أصف المتن الذي أمامي فيه أخطاء هذه ليست تابع هذه نائي ولا أدري من أين جاء هذا التصحيح نائي أي بعيد يرى ممتنع أو نائي جيد.

طيب ثم المبالغة وصف يدعى بلوغه قدر يرى ممتنع أو نائي أي بعيد، فإذاً يمكننا أن نقسم المبالغة إلى ثلاثة أقسام:

التبليغ، والإغراق، والغلو.

فالتبليغ ما يكون المدعى فيه ممكن عقلاً وعادة.

والإغراق ما يكون المدعى فيه ممكن عقلاً لا عادة.

والغلو ما يكون المدعى فيه غير ممكن عقلاً ولا عادة، وهو نوعان أي الغلو مقبول، ومردود ثم سنشرح ذلك إن شاء الله تبارك وتعالى.

هذا معني قول الناظم: وهو على أنحاء تبليغ إغراق غلو جاء مقبول أو مردود، أي جاء هذا اسم فاعل من جاء مقبولا أو مردود، مثال التبليغ وهو ما يكون المدعى فيه ممكن عقلاً وعادة قول امرؤ القيس:

فعاذي عدا بين ثور ونعجة دراكالم ينضح بماء فيغسل
يقصد الثور الذي يجري يعدو، وعداء شديداً بين ثور ونعجة مفهوم لا هو يصف فرسه
طيب يصف الفرس بأنه يعدو بين ثور ونعجة، الثور يقصد بالثور الذكر من بقر الوحش،
والنعجة الأنثى من بقر الوحش، فعاد عداً شديداً بين ثور ونعجة ومع ذلك لم ينضح بماء
يغسل أي؛ لم يصبه عرق مع شدة عدوه.

هذا الأمر ليس مستحيلاً لا في العقل ولا في العادة، فهذا ممكن ولكن وقوعه نادر ندره
شديدة، فهذا يسمى تبليغ لأنه أمر ممكن في العقل والعادة، وأما مثال الإغراق وهو ما يكون
المدعي فيه ممكن عقلاً لا عادة قول أبو الطيب المتنبّي:

روح تردد في مثل الخلال إذا أطارت الريح عنها الثوب لم تبني
كفي بجسمي نحول إنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني
هذه مبالغة يقول: وصلت في النحول والهزال درجة أنني لولا مخاطبتي إياك لم ترني،
من جهة العقل هذا ممكن، لا شيء يمنع في العقل أن يصل النحول إلى هذه الدرجة، لكن
من جهة العادة هذا ممتنع وغير موجود، وأحسن ما يكون من هذا الإغراق ما يقترن به شيء
يقربه من الإمكان، نحو لو ولولا ويكاد ونحو ذلك مفهوم.

كقول المتنبّي **لولا مخاطبتي إياك لم ترني** وغيره، التبليغ والإغراق معا مقبولان، أما
الغلو وهو الذي سنذكره الآن فهذا فيه مقبول وفيه مردود، والغلو قلنا هو ما يكون المدعي
فيه غير ممكن لا في العقل ولا في العادة، فالمقبول يشمل على ما ذكر أهل هذا الفن أنواع
ثلاثة:

النوع الأول: ما اقترن به ما يقربه إلى الإمكان نحو لفظ يكاد من قول الله سبحانه
وتعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ
وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥] في العقل والعادة يمتنع أن
تضيء زيت دون أن تمسها نار، ولكن الذي قرب هذا إلى الإمكان وجعله مستساغ حسنا هو

لفظ يكاد، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، هذا النوع الأول من المقبول.
النوع الثاني من المقبول: أن يكون متضمن حسن تخييل ومثلوا له بقول المتنبي تأمل
فإنه معني طريف:

عقدت سنابكها عليها عثيرا لو تبتغي عنقا عليه لأمكننا
يصف الخيل التي تسير بسنابكها غبار كثيفا متصاعداً فوقها، يقول عقدت سنابكها أي
سنابك الخيل عليها أي فوقها عثير والعثير هو الغبار، لو تبتغي عنقا هو ضرب من
الجري السير لو تبتغي عنقا لأمكن يعني لو شاءت هذه الخيل أن تعدو فوق هذا العثير، فوق
هذا الغبار المتصاعد لأمكنها ذلك.

إذاً هذه مبالغة وهي أيضا من الغلو، لأن هذا الشيء الذي ادعاه المتنبي هنا ممتنع في
العقل والعادة جيد، لكن الذي جعله هنا مقبولا مستساغاً ما هو؟ هو أنه تضمن تخييل
حسنا، وهذا التخييل هو ادعاه كثرة الغبار وتكافئه لدرجة أنه صار كالأرض المعلقة في
الهواء بحيث يمكن للخيل أن تسير فوقه، فهذا تخييل حسن، وأيضا منه قول المعري يصف
سيف:

يذيب الرعب منه كل غضب فلولو الغمد يمسكه لسالا
وهذا أيضا فيه مبحث نحوي لا نذكره الآن في قوله فلولو الغمد يمسكه لسال، لكن
الذي يهمننا الآن هو حسن التخييل في هذا الغلو، يذيب الرعب منه كل غضب الغضب هو
الصارم السيف، فلولو الغمد يعني فلولو أن الغمد يمسك هذا الغضب لسال فصار سائلا.
النوع الثالث من أنواع الغلو ما خرج منخرج الخلاعة والمجون ومثلوا له بقول الشاعر
والعياذ بالله: هذا أيضا مما ننقله كما هو على طريقتهم في نقل هذه الأبيات لكن نذكرها
ونستفيد منها من معانيها دون النظر فيما وراء ذلك من الخلاعة.

الغضب هو السيف نعم يقول الشاعر:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشرب غدا إن ذا من العجب

هذا رجل مشغول ومشغوف بالشرب والخمر والعياذ بالله، فيقول: وصل إلى درجة أنه يسكر بالأمس إذا عزم على الشرب غدا، فهذا يعني من المحال في العقل والعادة لكنه جاء به على سبيل المتون والدعابة ونحو ذلك فلذلك قالوا هذا مقبول، ومثله في الغزل قول الآخر:

ومر بفكري خاطرا فجرحته ولم أر خلقا قط يجرحه الفكر

يقول: محبوبه مر بخاطره مر بفكره على أنه خاطر يعني ما خاطر مرة، يقول: فجرحته يعني من شدة رفته جرحه عندما مر على فكره خاطر، قال: ولم أرى خلقا قط يجرحه الفكر، وهذا المدعي أيضا من قبيل الممتنع في العقل والعادة، ولكن خرج هذا المخرج.

هذا المقبول؛ وأما المردود فكل ما لم يكن من داخلا في أحد الأنواع الثلاثة التي ذكرنا في المقبول، ومثلوا له بقول أبو نواس يمدح هارون الرشيد فيقول:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق

فيمدح الخليفة بأنه أخاف الكفار المشركين لدرجة أن إخافته وصلت إلى النطف التي لم تخلق بعد، وليس كأن هذا محال في العقل والعادة، وهذا يذكرونه على أنه من الغلو المردود، غير المستحسن لأنه لم يشتمل على شيء من الأشياء الأنواع الثلاثة السابقة.

إذا هذا ما نذكره في المبالغة، بقي لنا الآن التفريع والتفريع ما هو؟ التفريع أن يثبت المتكلم لا شك نعم أيضا من هذه الحيثية أيضا أن هذا الغلو قد يكون فيه أيضًا نظر من جهة أخرى لا من الجهة الحسن فقط، ومن جهة كونه مردود لأنه قبيح وغير مستساغ ولكن أيضا قد يصل إلى درجة الإخلال بالعقائد الدينية والعياذ بالله تعالى.

والمبالغة والغلو بصفة عامة لا يأتي بخير لا في البلاغة ولا في غيرها، فلذلك هذا الغلو الذي يقع من كثير من الشعراء ينبغي التحرز منه لمن يمارس الشعر من طلبة العلم، ينبغي أن يتحرز من متابعة الشعراء في مثل هذا؛ أما حكاية شعرهم للاستفادة من أدبهم والاستفادة من معانيهم الحسنة ومن لغتهم ومما في شعرهم من مباحث نحوية وبلاغية ونحو ذلك فهذا لا حرج فيه إن شاء الله تعالى.

أقول التفريع: أن يثبت المتكلم لمتعلق أمر حكما بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع، ومثلوا له بقول الشاعر:

أَحْلَامُكُمْ لَسَقَامِ الْجَهْلِ كَمَا دَمَاؤُكُمْ يُشْفِي بِهَا الْكَلْبُ

الكلب داء معروف يقع بسبب عضه الكلب، والعياذ بالله تعالى، ويقولون بأن من أنفع الأدوية هذا الكلب دماء الأشرى هكذا يقولون، فهذا الذي يقصده الشاعر بهذا البيت يقول أحلامكم أي عقولكم الأحلام هي العقول أحلامكم سقي من جهل سقام كما دماؤكم تشفي من الكلب، ففرع على وصفهم أولا بأن أحلامهم تشفي من داء الزهر، وصفهم بأن دماءكم تشفي من داء الكلب؛ فهذا الذي يسمى تفريع.

وبقي لنا بعد التفريع حسن التعليل، وقوله وحسن تعليل له تنويع أي؛ الأنواع فحسن التعليل هو أن يدعى لوصف علة مناسبة ليست له في الواقع، وهذا الوصف لا يخلو من أمرين:

إما أن يكون ثابت؛ فيقصد المتكلم بيان علته، وإما أن يكون غير ثابت؛ فيريد المتكلم إثباته بعلّة مدعى.

إذاً عندنا قسمان:

– أن يكون ثابت وأن يكون غير ثابت، والقسم الأول وهو حين يكون هذا الوصف ثابت.

– إما أن لا تظهر له في العادة علة، وإما أن تظهر له علة لكن تكون غير العلة التي يدعيها المتكلم.

إذاً هذان قسمان في النوع الأول، وأيضا في النوع الثاني وهو حين يكون الوصف غير ثابت، هذا الوصف إما أن يكون ممكناً وإما أن يكون غير ممكن، فتلخص لدينا أربعة أنواع:

- **النوع الأول:** أن يكون الوصف ثابت، وتظهر له في العادة علة.
- **النوع الثاني:** أن يكون الوصف ثابت، ولم تظهر له علة وظهرت له علة لكنها غير

العلة المدعاة من طرف المتكلم.

- **النوع الثالث:** أن يكون غير ثابت، مع كونه ممكناً.
- **النوع الرابع:** أن يكون غير ثابت، مع كونه غير ممكناً.

ثم نشرح هذه الأنواع الأربعة ونمثل لها.

فأما النوع الأول ففي قول الشاعر:

زعم البنفسج أنه كعداره حسنا فسلوا من قفاه لسانه

الآن ورقة البنفسج تكون خارجة إلى الخلف هذا وصف ثابت في البنفسج، لكن لا علة له ليست له علة ظاهرة لنا في العادة، الآن الشاعر يريد أن يذكر له علة، وقد علله بما ليس له علة في الواقع، ما هي العلة التي ادعي له الشاعر؟ قال: أن لسانه قد سل من قفاه على طريقة العقوبة المشهورة التي يسألها بعض الأمراء والجبابرة وبعض الناس، سل لسانه من قفاه لما سل لسانه من قفاه؟ قال: لأنه زعم أي؛ هذا البنفسج المسكين زعم أنه يشبه عذار الحبيب في الحسن والحق أنه كاذب في ذلك، وإنه لا يصل إلى مرتبة الحبيب في العذر، فهذا مثال الأول.

مثال النوع الثاني: قول أبي الطيب المتنبي

مابه قتل أعاديهِ ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب

هذا أيضا يحتاج إلى تأمل، ما به قتل أعاديهِ ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب، ماذا يريد أن يقول المتنبي هنا؟ يريد أن يقول هذا الممدوح ليس هنالك شيء يجزعه إلى قتل أعدائه ما هنا نافية، يعني ليس عنده حقد معين أو قتل معين لأعدائه لكن الذي يحمله على قتل أعدائه ما هو؟ هو أنه لا يريد إخلاف ما ترجوه الذئاب منه، وما الذي ترجوه الذئاب؟ الذئاب ترجو إطعامه إياه من لحوم هذه الأعداء، فهو كأنه لا يريد أن يخيب رجاء هذه الذئاب فيه.

فالآن نرجع قتل الأعادي هذا وصف ثابت، إذًا نحن في النوع الأول هل هذا الوصف لم

تظهر له في العادة علة مثل قضية الخروج ورقة البنفسج من الخلف، أم له علة؟ لا؛ له علة ولكن هذه العلة ليست هي العلة التي يدعي المتنبي هنا، لا العلة واضحة يعني سبب قتل الممدوح لأعدائه مثلاً لأنهم ينازعونه أو لأنهم كفار أو غير ذلك من الأمور، لكن هذا لا يهمننا الآن.

الشاعر اخترع على سبيل التصرف علة أخرى ليست لهذا الوصف في الواقع، وهي ما ذكرنا من قضية أنه يريد أن يحقق رجاء الذئب في أكل لحوم هذه الأعداء.

النوع الثالث هو الوصف غير الثابت، مع كونه ممكناً مثاله قول مسلم بن الوليد صريح

غواني

يا واشيا حسنت فينا إساءته نجى حذارك إنساني من الغرق

تنبه يا واشيا حسنت فينا إساءته نجى حذارك إنساني من الغرق، الواشي معروف هو الذي ينمم يعني يأتي بالنميمة ويشي بالمحبوبين ونحو ذلك، نجى حذارك إنسان المقصود بإنسان العين جيد.

استحسان إساءة الواشي هذا وصف غير ثابت في العادة، لأن الأصل أن الناس لا يستحسنون إساءة الواشي؛ بل هذا من الأمور القبيحة عندهم.

إذاً هذا وصف غير ثابت هل هو ممكن أو غير ممكن؟ هو ممكن طيب، الآن الشاعر يريد إثباته بتعليل، فعلة الشاعر بعلة تقتضي وقوعه بحسب ما يزعم، ما هذه العلة؟ هي حذراه من أن يشعر الواشي بما عنده؛ فيشمت به ولأجل ذلك امتنع من البكاء، فسلمت عينه من الغرق هذا يحتاج إلى شيء من التدبر، الآن هو يريد أن يقول: لا أريد أن أشمت الواشي بي؛ فلذلك امتنع من البكاء مفهوم.

فلأجل ذلك هذا حسنت إساءة هذا الواشي فينا، أما لو كان الوصف غير ممكن،

فكقول الشاعر:

لم لو تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق

الجوزاء معروفة من النجوم العلوية، فيقول هذه الجوزاء تريد خدمة الممدوح، ولا شك أن خدمة الجوزاء لهذا الرجل هذا وصف غير ثابت، وهل هو ممكن؟ لا غير ممكن الأصل.

إذاً هذا النوع الرابع غير ثابت وغير ممكن، ويريد إثباتها بعله يقول: لأنها منتطقة، أي شدت على وسطها نطاق كما يفعل الخدم، الخادم إذا أراد أن يعمل في البيت أو غير ذلك يريد أن يخدم مخدومة فإنه يشد على وسطه نطاق، أو منطقة فهذا الجوزاء لما وجد فيها هذا العقد الذي يشبه النطاق جعل الشاعر ذلك علة لكونها تنوي خدمة الممدوح.

وهذا أيضا يدخل في الغلو، لكنه هنا نذكره من في باب حسن التعليل، لكن على أنه من قبيل الوصف غير الثابت وغير الممكن، وبذلك نكون قد انتهينا من هذه الأبيات الثلاثة وما تضمنتها من الألقاب الثلاثة.

وإن شاء الله تبارك وتعالى نواصل في درسنا المقبل ما بعده وهو قوله وقد أتوا في المذهب الكلام بحجج كما هي الكلام إلى آخره.
أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم والحمد لله رب العالمين.



الدرس السادس والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

درسنا اليوم هو الدرس السادس والعشرون من سلسلة شرح الجواهر المكنون، في صدف الثلاثة فنون، في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، ونحن نتدارس المحسنات المعنوية، وهي الضرب الأول من ضربي وجوه تحسين الكلام، وقد ذكرنا منها ألقاباً وبقي لنا ألقاب آخر نذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى في هذا الدرس.

وقبل ذلك كعادتنا نقرأ شيئاً من المتن، وذلك قول الناظم **رحمه الله تعالى**:

(الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْمَعْنَوِيّ)

| | |
|---|---|
| وَعُدَّ مِنْ أَلْقَابِهِ الْمَطَابِقَةُ | تَشَابُهُ الْأَطْرَافِ وَالْمَوَافَقَةُ |
| وَالْعَكْسُ وَالتَّسْهِيمُ وَالْمَشَاكِلَةُ | تَزَاوُجُ رَجْوَعٍ أَوْ مَقَابِلَةٍ |
| تَوْرِيَةٌ تُدْعَى بِإِيهَامٍ لِمَا | أُرِيدَ مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ مِنْهُمَا |
| وَرُشِّحَتْ بِمَا يَلَائِمُ الْقَرِيبَ | وَجُرِّدَتْ بِفَقْدِهِ فَكُنْ مُنِيبَ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

كليهما أو واحد جمع يقع
أيضاً وتجريداً له أقسام
بلوغه قدراً يُرى ممتعا
تبليغ اغراق غلوّ جاء
وحسن تعليل له تنويع
بحجج كهميغ الكلام
كالعكس والإدماج من ذا العلم
يحتمل الوجهين عند العلماء
يثنى على الفخور ضد ما اعتمى
لنكتة تجاهل عنهم نقل
كلاهما في الفن معلومان
للشخص مطلقاً على الولاء

جمع وتفريق وتقسيم ومع
واللف والنشر والاستخدام
ثم المبالغة وصف يُدعى
أو نائياً وهو على أنحاء
مقبولاً أو مردوداً التفريع
وقد أتوا في المذهب الكلامي
وأكدوا مدحاً بشبه الدم
وجاء الاستتباع والتوجيه ما
ومنه قصد الجد بالهزل كما
وسوق معلوم مساق ما جهل
والقول بالموجب قل ضربان
والاطراد العطف بالآباء
(الضرب الثاني: اللفظي)

مع اتحاد الحرف والنظام
نوعاً ومستوفياً إذا النوع اختلف
فاخرج عن الكون تكن مشاهدا
خطاً ومفروق بلا تشابه
فهو الذي يدعونه المحرفا
وشرط خلف النوع واحد فقد
ومع تباعد بلا حق وصف
ترتيبها للكُل والبعض أضف
بيتاً فكان فاتحاً وخاتماً
مزدوجاً كل جناس ألفا

منه الجناس وهو ذو تمام
ومتماثلاً دُعي إن اختلف
"لن يعرف الواحد إلا واحدا"
ومنه ذو التركيب ذو تشابه
وإن بهيئة الحروف اختلفا
وناقص مع اختلاف في العدد
ومع تقارب مضارعاً ألف
وهو جناس القلب حيث يختلف
مجنحاً يُدعى إذا تقاسما
ومع توالي الطرفين عرفا

تَنَاسُبُ اللَّفْظَيْنِ فِي اشْتِقَاقِ
وَيَرْدُ التَّجْنِيسِ بِالِإِشَارَةِ
وَمِنْهُ رُدُّ عَجْزِ اللَّفْظِ عَلَى
مَكْتَنَفًا وَالنَّظْمُ الْأَوَّلُ أَوْلَا
مُكَرَّرًا مَجَانِسًا وَمَا التَّحَقُّقُ
وَشَبُّهُ فَنَازَكَ ذُو التَّحْقَاقِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُذَكَّرَ بِالْعِبَارَةِ
صَدْرٍ فَفِي نَشْرِ بِفَقْرَةٍ جَلَا
آخِرُ مِضْرَاعٍ فَمَا قَبْلُ تَلَا
يَأْتِي كـ "تَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ"

وكنا قد وصلنا إلى مبحثنا المتعلق بالمذهب الكلامي، وهو قول الناظم:

وقد أتوا في المذهب الكلامي بِحُجَجٍ كَمَهَيِّعِ الْكَلَامِ

المذهب الكلامي هكذا يسميه، بعض البلاغيين وآخرون يسمونه الاحتجاج النظري، وهكذا سماه جماعة من أهل العلم مثل أبي حيان الأندلسي، وابن القيم وغيره، ويسميه آخرون إلزام الخصم بالحجة، وحقيقة هذا الاحتجاج أو هذا المعنى أن المتكلم يحتج على خصمه بحجة تقطع عناده، وتوجب له أن يقر بما ادعاه المتكلم، وسمي المذهب الكلامي لأنه يسلك فيه أصحابه مذهب أهل الكلام في استدلاله، والمقصود بأهل الكلام معروف علماء أصول الدين من المتكلمين.

وهذا المذهب الكلامي ذكره متقدمو أهل التصنيف في علم البديع كابن المعتز، فإنه هو الفن الخامس من بديع ابن المعتز، ونقل ابن المعتز عن الجاحظ أنه هو الذي سماه المذهب الكلامي، والجاحظ معروف هو أيضا من أهل الكلام كما أنه من أهل الأدب.

ويمكن أن نقول إن المذهب الكلامي عند المتأخرين من أهل البداية: هو إيراد حجة، للشيء المطلوب على طريقة أهل الكلام، وذلك بأن يكون مكونا من مقدمات، مستلزمة للمطلوب وتكون هذه المقدمات إذا سلم بها السامع، يسلم بالمطلوب، مفهوم؟

وقد ذكروا له أمثلة كثيرة من القرآن الكريم وغيره، ذكروا مثلا قول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا

أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ [يس: ٧٨-٧٩]

فهذا الذي ينكر إمكانية بعث الناس بعد موتهم، يجابه بالخلق الأول، فالذي بدأ الخلق قادر على أن يعيد إحياءه من جديد، بل ذلك أهون من الأول، الثاني أهون من الأول، الثاني الذي هو إعادة إحياء من مات، أهون على الله سبحانه وتعالى من الخلق الأول، فلذلك هذا احتجاج ظاهر في القرآن الكريم، وهو يتكرر في مواضع كثيرة من القرآن، وأما عند أهل الأدب فذكروا لذلك أمثلة منها قول أبي نواس في بيتين له:

سختت من شدة البرودة حتى صرت عندي كأنك النار
لا يعجب السامعون من صفتي كذلك الثلج بارد حار

فيقول بعض من تكلم على هذين البيتين هذا مذهب كلامي فلسفي، لأنه يذكر أولاً شيئاً، يدعي دعوى، وهي قوله: سختت من شدة البرودة إلى آخره، ثم بعد هذه الدعوى ينتقل إلى إثباتها بطريقة منطقية كلامية، وهي أن يورد مثالا آخر ينقض به ما يمكن أن يخطر ببال السامع المنكر، السامع المنكر يخطر بباله الإنكار، فيأتيه المتكلم الذي هو الشاعر هنا يأتيه بمثال تحقق فيه نظير ما يدعيه، فكأنه يقول له إذا أمكن هذا الذي أذكره لك من كون الثلج باردا حارا، فكذلك يمكن غيره من هذا الذي أدعيه وغيره من أنواع الدعوى، إذن هذا يسمى عندهم مذهبا كلاميا، وله أمثلة كثيرة في كلام الشعراء وتصرفاتهم في الشعر.

ثم بعد هذا انتقل الناظم إلى ألقاب أخرى، فقال:

وأكدوا مَدْحًا بِشِبْهِ الدَّمِّ كالعكس والإدماج من ذا العلم

إذن هنا ثلاثة ألقاب في هذا البيت:

- أولها: تأكيد المدح بما يشبه الدم.
- ثم تأكيد الدم بما يشبه المدح وهو الذي قصده بقوله **كالعكس**.
- ثم ثالثاً الإدماج.

فأما الأول: وهو تأكيد المدح بما يشبه الدم، فصورته... فله صورتان في الحقيقة:

صورته الأولى: أن يستثني المتكلم من صفة ذم منفية، صفة مدح بتقدير دخولها فيها، هي أن - تأكيد المدح بما يشبه الدم - أن يستثني من صفة ذم منفية عن شيء ما صفة مدح بتقدير

دخولها فيها، ومثاله المشهور عندهم قول الشاعر:

ولا عيب فيه غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

ولا عيب فيهم يقول: ليس فيهم عيب غير أنهم، ما هذا العيب الذي يستثنيه؟ يقول إن سيوفهم بهن فلول، أي آثارٌ من قراع الكتائب أي من كثرة دخولهم في الحروب والمعارك ومجاولاتهم، ومصاولاتهم مع الجيوش الأخرى، مع جيوش الأعداء.

وفي الحقيقة عند التأمل هذا ليس عيباً، كون سيوفهم بها فلول من قراع الكتائب، هذا ليس عيباً وإنما مدح، فإذا نطبق التعريف على هذا المثال، يقول التعريف: أن يستثنى من صفة ذم منفية، صفة الذم هنا هي العيب وهي منفية، لأنه قال: **ولا عيب فيهم** نفاهاً، يستثنى أداة الاستثناء هي (غير)، غير أن سيوفهم، يستثنى ماذا؟ يستثنى صفة مدح بتقدير دخولها في الذي استثنى منه، بعبارة أخرى، إذا كانت فلول السيوف عيباً فأنا أثبت شيئاً منه على تقدير كونه عيباً، ولكن الحق أن هذا ليس عيباً، فإذا هذا هو مقصود ما بهذا، تأكيد المدح بما يشبه الذم، فهو في ظاهره يشبه الذم، وفي اللفظ يشبه كونه ذماً، ولكنه عند التأمل مدح.

والتأكيد فيه، لأننا نقول: تأكيد المدح بما يشبه الذم، التأكيد فيه جاء من كون هذه دعوة يدعيها الشاعر، والأصل في الاستثناء أنه متصل، فذكر هذا الاستثناء هنا يوهم إخراج شيء مما قبله.

يقول لا عيب فيهم غير أن سيوفهم... إلى آخره، فإذا جاء بعد هذا الاستثناء، هذا إذا ذكرت أداة الاستثناء، فإذا جاء بعد أداة الاستثناء صفة مدح جاء منها التأكيد، إذن هذه الصورة الأولى لتأكيد المدح بما يشبه الذم.

الصورة الثانية: أن تأتي صفة مدح مثبتة، ثم يؤتى بعدها بأداة استثناء، وبعدها صفة مدح أخرى.

إذن الفرق بين الصورة الثانية، والصورة الأولى أن ما قبل الاستثناء في الصورة الأولى منفي، صفة ذم منفية، وما قبل الاستثناء في الصورة الثانية صفة مدح مثبتة؛ ومثلوا له بقول

رسول الله ﷺ: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش»، بيد أن بمعنى غير أن، بيد أني من قريش؛ أنا أفصح من نطق بالضاد، هذه صفة مدح مثبتة، بيد هذه أداة الاستثناء، أي من قريش هذه أيضا صفة مدح لكن أتى بها، بعد أداة الاستفهام فأشبهت في ظاهرها صفة الذم، مع أنها إنما جيء بها للمدح...

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

... العكس الذي هو تأكيد الذم بما يشبه المدح، هو أيضا ضربان كالأول، لكن ينبغي أن يقال بأن الأول أغلب وأكثر انتشارا، يعني تأكيد المدح بما يشبه الذم كثير جدا في أشعار العرب وفي كلامهم بصفة عامة، بخلاف العكس الذي هو الثاني.

لكن نفس الشيء ما قلناه في الأول، نقوله في الثاني:

مثلا **الصورة الأولى منه**، أن تقول مثلا: فلان لا خير فيه، إلا أنه... فلان لا خير فيه، هذه ماذا؟ صفة مدح منفية، فلان لا خير فيه إلا أنه جبان، إذن أتى بعد الاستثناء بصفة ذم أيضا، فهذه الصورة الأولى.

والصورة الثانية: أن تقول فلان فاجر، إلا أنه أو بيد أنه أو غير أنه جاهل، فهذه أيضا بنفس المعنى الذي ذكرناه في الأول.

ثم تنتقل إلى ما يسمى الإدماج قال الناظم: **والإدماج من ذا العلم** الإدماج ما هو؟ الإدماج أن تضمن كلاما سيق لمعنى معين معنى آخر، وبالمثال يتضح يقول الشاعر:

أقلب فيه أجفاني كأي أعد بها على الدهر الذنوب

هذا على ما يتوارد عليه الشعراء من كلامهم في الدهر، ونحن نعرف ما جاء فيه في

الشرع، سيأتي النهي عن ذلك، لكن نحن الآن ننقل كلامهم كما هو، يقول:

أقلب فيه أجفاني كأي أعد بها على الدهر الذنوب

المعنى الأصلي الذي يريد أن يذكره في هذا البيت، هو وصفه الليل بالطول، أقلب فيه

أجفاني: يعني ليلي طويل جدا، فأنا أقلب أجفاني فيه لطوله.

كأني أعد به على الدهر الذنوب: يذكر تشبيها ويضمن هذا المعنى الأصلي معنى آخر، وهو الشكوى من الدهر، كأني أعد فيه ذنوب الدهر، أو الذنوب التي لي على الدهر، هذا الإدماج.

والاستتباع الذي سيذكره فيما بعد وهو قوله: **وجاء الاستتباع** والاستتباع هو كالإدماج لكن هو أخص منه، لم هو أخص؟ لأنه مختص بالمدح بخلاف الإدماج فإنه يعم كل ما توفر فيه معنيان ضمن الثاني منه ما في الأول، أما الاستتباع فهو المدح بشيء على صفة ووجه يستتبع المدح بشيء آخر، فمن هذه الحثية هو أخص من الإدماج، ومثاله قول الشاعر:

نهبـت من الأعمار مالـو حويـتـه لهنـت الدنيا بأنك خالد
تنه، **نهبـت من الأعمار:** أي قتلت من أعدائك خلقا عظيما جدا...

نهبـت من الأعمار مالـو حويـتـه لهنـت الدنيا بأنك خالد
أي لو أنك هذه الأعمار التي أخذتها لو أنك حويتها، أي اشتملت عليها وزدتها في عمرك لكنت خالدا، إذن هذا هو المعنى الأصلي الذي يريد أن يقوله، يريد أن يقول إنك قد قتلت خلقا من الناس حتى لو أنك أضفت أعمارهم على عمرك، لكنت خالدا.

لكنه ضمن هذا مدحا بشيء آخر، وهو قوله: لهنت الدنيا بأنك خالد، ولم يقل ما لم حويته لكنت خالدا، يقول لهنت الدنيا، أي أنت تمدح بشيء آخر وهو أنك سبب لصلاح الدنيا، فلما كنت سببا لصلاح الدنيا فإن الدنيا تنهأ إذا أنت بقيت فيها مدة طويلة. يقول: **لهنت الدنيا بأنك خالد**، يعني خلودك فيه صلاح للدنيا، فهذا تضمين معنى في معنى آخر فيسمى استتباع.

وأما التوجيه، يقول:

وجاء الاستتباع والتوجيه ما يَحْتَمِلُ الوجهين عِنْدَ العُلَمَاءِ

التوجيه ما هو؟

التوجيه أن يكون الكلام محتملا لمعنيين متباينين أو متضادين، ويحتملها على

السواء، خاصة إن كان هذان المعنيان مدحا وهجاءً.

وهذا التوجيه يسمونه أيضا الإيهام، هذا التوجيه يصل به قائله إلى غرضه دون أن ينكر عليه، فيقول كلام يحتمل أنه مدح ويحتمل أنه هجاء، بعد ذلك أن محمد بن حزم هنا الحسن بن سهل، وهو أحد وزراء الدولة العباسية المشهورين وابنته بوران، هي التي تزوجها المأمون، وجعل لزوجهما حفلة باهرة جدا مذكورة في التاريخ.

يقول محمد بن حزم هنا إذن الحسن بن لسهل بزواج ابنته بوران من الخليفة، فالحسن بن سهل أعطى الذين هناؤه عطاء جزيلا، ولم يعط محمد بن حزم هذا، فكتب له يقول: "إن أنت تماديت في حرمانى قلت فيك بيتا لا يعرف أمدح هو أم هجاء"، فطلبه ليأتي عنده، فقال له... الحسن بن السهل قال للشاعر: لا أعطيك حتى تقول لي هذا البيت أو هذا الشعر الذي لا يعرف هل هو مدح أم هجاء، فقال محمد بن حزم:

بارك الله للحسن ولبوران في الختن (الختن هو الصهر) يا إمام الهدى ظفرت ولكن بينت من

فقوله (ظفرت ولكن بينت من)، بنت من في أي شيء، بنت من يحتمل أمرين، ظفرت بينت من في العظمة وعلو الشأن، أو ظفرت بينت من في عكس ذلك في الدناءة والخسة ونحو ذلك.

فأجازه الحسن بن السهل وأعجبه هذا، وسأله هذا منك أو من غيرك، فقال بل هذا أخذته من بشار بن برد، وبشار بن برد معروف بمثل هذا، ومما يروى عن بشار بن برد هذا وهو من أحد الشعراء في الدولة العباسية، من متقدميهم، مما يروى عنه في هذا المعنى، بمعنى التوجيه، أنه طلب من خياط أعور، والأعور هو ذاهب إحدى العينين، طلب منه أن يخط له شيئا معينا، فقال له الخياط، يعني يريد أن يمازحه، فقال له: سأخط فلا تدري أجبة هو أم قباء، نوعان من الملابس، سأخطه فلا تدري أهو جبة أم قباء فقال له بشار: إذن أنظم فيك شعرا لا يدري من سمعه أدعوت لك أم دعوت عليك، فلما خاط له هذه هذا الشيء الذي طلب منه قال بشار: **خاط لي عمرو قباء** - عمرو هذا اسم الخياط -:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قل لمن يعرف هذا أمديح أم هجاء
فقوله ليت عينيه سواء، يحتمل أنه دعا له ويحتمل أنه دعا عليه، يحتمل أنه يقول أطلب
الله عز وجل أو أتمنى أن تكون عيناه صحيحتين، أو يحتمل أنه يتمنى أن تكون عيناه معا غير
صحيحتين.

فهذا الذي يسمى عندهم توجيها أو إيهاما، وهو من وسائل العبث عند الشعراء، لأنهم
يهجون من حيث يظن أنهم يمدحون.

طيب الآن هذا الاستتباع وبعده التوجيه، قال:

وَمِنْهُ قَصْدُ الْجِدِّ بِالْهَزْلِ كَمَا يُثْنِي عَلَى الْفَخُورِ ضِدًّا مَا اعْتَمَى

قصد الجد بالهزل معناه أن يذكر شيئا من الجد يورده في قالب من الهزل مفهوم؟ مثاله

قول الشاعر:

إذا ما تميمي أتاك مفاخر اقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

طيب هنا إذا جاءك... يقول الشاعر: إذا جاءك شخص من قبيلة... من بني تميم،
مفهوم؟ يريد أن يفاخرك، فقل له لا تفتخر علي، اترك عنك هذا عد عن ذا، أترك عنك هذا،
ولكن أخبرني كيف تأكل الضب؟ هذا وارد في قالب الهزل، كأنه يمازحه، ولكن في الحقيقة
أراد به الجد، لأنه أراد بذلك أن يعييه بأن ينسبه إلى أكل الضب، واكل الضب عندهم مما
يتباعد عنه أهل الشرف على ما ذكروه، لأنه في العادة يكون في... عند الأعراب ونحو ذلك،
فهذا الذي ذكروه، يقولون أكل الضب شيء من الأشياء التي لا يمتدحون بها، بل على
العكس من ذلك، فإذا هذا قصد الجد بالهزل.

قال: كما **يُثْنِي عَلَى الْفَخُورِ**، يشير إلى ذكر هذا المثال الذي ذكرناه، **يُثْنِي عَلَى الْفَخُورِ ضِدًّا**

مَا اعْتَمَى، أي ضد ما اختاره، مفهوم؟

أي يعطف ويرد على الفخور أي الذي يريد أن يفاخر الذي يفتخر يرد عليه بضد ما

اختار لنفسه.

ثم قال:

وَسَوْقٌ مَعْلُومٌ مَسَاقٌ مَا جَهْلٌ لِنَكْتَةٍ تَجَاهُلٍ عَنْهُمْ نُقِلَ
أي هذا الذي يسمى 'تجاهل العارف'، ويسميه آخرون سوق ما علم مساق ما جهل،
ويكون ذلك لنكتة معينة من ذلك للمبالغة في المدح، كقول الشاعر:

ألمع برق سرى أم ضوء صباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي
الضاحي أي الظاهر، فكأنه يدعي عدم العلم، يدعي الجهل، وهو في الحقيقة عالم بما
كان، ومثاله أيضا من المشهور قوله المجنون، مجنون ليلى:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر
يدعي الجهل ويتساءل ويظهر الحيرة والاضطراب، هل ليلى منكن أي من الظباء، أم
هل من البشر! مع أنه عارف بذلك، فهذا الذي يسمى 'تجاهل العارف'.

ثم قال:

والقول بالموجبِ قُلْ ضَرَبَانِ كلاهما في الفن معلومان
القول في الموجب قل ضربان كلاهما في الفن قل معلومان، كلاهما في الفن، الأصل أن
يقول: كلاهما في الفن معلوم، فيأتي بصيغة الإفراد، لكنه جاء به بصيغة التثنية لأجل مراعاة
المعنى.

والأكثر خلاف ذلك، تقول مثلا: زيد وعمرو كلاهما قائم، فتأتي به بصيغة الإفراد
مراعاة للفظ فهذا الأكثر والأغلب، لكن هنا جاء به مراعاة للمعنى، فقال: كلاهما معلومان.
طيب القول بالموجب، له نوعان، لذلك قال: **هما ضربان**، قل ضربان:

الضرب الأول: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم ما، فتشبهت أنت
لغيره من غير تعرض لثبوته له أو انتفائه عنه.

من ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ
وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، هنا العزة صفة وقعت في كلام هؤلاء

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

المنافقين، وهم يريدون بها فريقهم فريق المنافقين، ويريدون بالأذل أو بالذلة فريق المؤمنين، هذا الذي يقصدونه، إذن قلنا أن تقع صفة في كلام الغير - هنا هم المنافقون - كناية عن شيء أثبت له حكمه، فيثبتها المتكلم لغيره من غير تعرض لحدوث... لثبوت له أو انتفائه عنه.

الله عز وجل أثبت... يعني هؤلاء المنافقون ماذا فعلوا؟

أولا قلنا الأعز والأذل كناية عن فريقين عندهم، فالأعز كناية عن فريق المنافقين، والأذل كناية عن فريق المؤمنين، وقد اثبتوا حكما، ما هذا الحكم؟ أثبتوا أن المنافقين يخرجون المؤمنين من المدينة، الله عز وجل جعل تلك الصفة ثابتة لغير من أراد هؤلاء المنافقين، فجعل الصفة ثابتة لله ولرسوله وللمؤمنين خلاف ما أراد المنافقون، وفي ذلك رد عليهم، ولم يتعرض لإثبات الحكم أو نفيه.

يعني لم يقل: والله العزة ولرسوله وللمؤمنين، وهؤلاء سيخرجون المنافقون من المدينة، لا، لم يتعرض لحكم الإخراج المذكور في كلام المنافقين، فهذا يسمى القول بالموجب، هذا الضرب الأول من القول بالموجب.

وأما الضرب الثاني: أن يحمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده بذكر متعلقه،

وقد ذكرنا هذا المثال الذي سنذكره الآن، ذكرناه في علم المعاني، يقول الشاعر:

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيادي

فالغير وقع في كلامه لفظ هو لفظ ثقل، فحملته أنت - أي حملة المتكلم - على خلاف

مراده، يقول: **قلت ثقلت إذ أتيت مرارا**، فحملة على خلاف مراده، قال: **ثقلت كاهلي بالأيادي**،

وذكر متعلقه وهو بالأيادي، مفهوم؟

وذكره **بالأيادي** دليل أو قرينة على هذا الذي يحتمله، على هذا المعنى الثاني الذي يريده

المتكلم مما يحتمله اللفظ.

أو كقول القائل مثلا... يقول لك شخص مثلا أنا أعلم منك. فتجيبه: نعم بطرق

الضلال. أي نعم أنت أعلم منه ولكن بطرق الضلال فتحمل كلامه - لفظ (أعلم) - تحمله على غير ما أراده منه، جيد، هذا الضرب الثاني من القول بالموجب.
ثم بعد ذلك قال:

والاطرادُ العطفُ بالآباءِ للشخصِ مطلقاً على الولاءِ

هذا سهل جدا، **الاطراد هو** أن تذكر في كلام واحد، بيت واحد أو سياق واحد، أن تأتي بأسماء... شخص تمدحه مثلاً، وتذكر اسمه وتذكر آباؤه على ترتيب الولادة، لكن يشترط ألا يكون فيه تكلف، مثال ذلك قول الشاعر:

إن يقتلوك فقد سللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

هنا ما الذي ذكر؟ ذكر الاسم الممدوح مع آبائه في نسق واحد، ومثاله قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**»، نعم، هذا الاطراد، قال:

والاطرادُ العطفُ بالآباءِ للشخصِ مطلقاً على الولاءِ

أي بالتتابع وعلى ترتيب الولادة.

ثم انتقل إلى الضرب الثاني وهو المحسنات اللفظية، وأهمهما وأخطرها هو الجناس، أو التجنيس، لذلك قال:

منه الجناسُ وهو ذو تمام مع اتحاد الحرف والنظام

... إلى آخره.

الجناس... أولاً نعرفه ثم نذكر أقسامه، فإنها كثيرة...

الجناس: هو أن يتفق اللفظان في وجه من الوجوه التي ستأتينا فيما بعد مع اختلاف

المعنى، أن يتفق اللفظان في وجه من الوجوه التي ستأتي مع اختلاف المعنى.

ويسمى أيضاً تجنيساً ومجانسةً وتجانساً، وهو مما أكثر منه المتأخرون جداً، ولا شك

أنه في الأصل يضيفي على الكلام حسناً ورونقاً، لكن إذا أكثر المتكلم منه، أو تكلف في

إيراده، فإنه يكون ثقيلاً، ويسبب للكلام بعداً عن أساليب الفصاحة، وصار المتأخرون يتفننون فيه ويظهرون فيه براعتهم، وذكاهم.

هذا الجنس ينقسم إلى قسمين: إلى تام وغير تام.

يقول:

منه الجنس وهو ذو تمام مَعَ اتِّحَادِ الحرفِ والنَّظَامِ

إذن الجنس التام: هو ما اتفق فيه اللفظان في أربعة أشياء:

• في نوع الحروف.

• وفي عدد الحروف.

• وفي هيئتها.

• وفي ترتيبها.

في النوع والعدد والهيئة والترتيب، وعندما سنذكر أنواع الجنس غير التام سيتبين لنا الفروق في هذه الأربع، وكيف يمكن أن يفترق اللفظان في شيء من هذه الأربعة.

مثال الجنس التام قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا

لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾ [الروم: ٥٥]

الساعة الأولى المقصود بها: يوم القيامة، والساعة الثانية المقصود بها: الساعة الزمنية

التي تتداول بها، ويوم تقوم الساعة: أي يوم تقوم القيامة، يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة زمنية، جيد.

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

• أي المتماثل ويسمى أيضاً المماثل.

• والمستوفى.

• والمركب.

يقول:

وَمُتَمَّاثاً دُعِيَّ إِنِ اتَّكَلَفَ نَوْعاً وَمُسْتَوْفِيَّ إِذَا النُّوعُ اخْتَلَفَ

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

ثم يذكر مثالا من عنده:

"لَنْ يَعْرِفَ الْوَاحِدَ إِلَّا وَاحِدًا" فاخرج عن الكون تكن مشاهدا

المماثل أو المتماثل هو أن يتفق اللفظان في نوع الكلمة، والمقصود بنوع الكلمة، كونها اسما أو فعلا أو حرفا، بمعنى أن الجنس التام المماثل هو الذي يكون فيه اللفظان اثنين أو فعلين أو حرفين، مثال الاسمين الآية القرآنية التي ذكرناها آنفا: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾ [الروم: ٥٥]، فهذان اسمان. وكقول الشاعر:

حَدَقَ الْأَجَالَ أَجَالَ وَالْهُوَى لِلْمَرْءِ قِتَالَ

الآجال الأولى جمع إجـل وهي القطيع من بقر الوحش، والآجال الثانية جمع أجـل وهو عمر الإنسان أو أمد عمر الإنسان، فيقول: **حدق الآجال آجال**، الحدق هو العيون، ومعروف أن العرب يشبهون العيون الجميلة بعيون البقر الوحشي، أو بعيون الطباء، فيقول هذه الحدق آجال:

حَدَقَ الْأَجَالَ أَجَالَ وَالْهُوَى لِلْمَرْءِ قِتَالَ

مثال كونه... كون اللفظين لفعالين قول القائل: "فلان يضرب في البيداء فلا يضل ويضرب في الهيجاء فلا يكل".

يضرب الأولى معناها يسافر ويقطع المسافات، يضرب في البيداء أي الصحراء الواسعة فلا يضل، أي لا يضل هذه واضحة، **ويضرب في الهيجاء** أي في الحرب فلا يكل. إذن هنا فعلان، يضرب مع يضرب جيد، **إذن هذا الجنس التام المماثل**.

وأما المستوفى فقال:

..... ومُسْتَوْفَى إِذَا النُّوعُ اخْتَلَفَ

أي المستوفى أن يختلف اللفظان في نوع الكلمة، بأن يكون أحدهما اسما والآخر فعلا، أو أحدهما حرفا والآخر اسما، وهكذا.

مثال الاسم مع الفعل قول أبي تمام الشاعر:

مَامَات مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيِي لَدَيْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

يحيى بن عبد الله هذا البرمكي، وهو أحد الوزراء المشهورين، ممدوح الشعر، يقول ما مات، يعني ما مات الذي مات من كرم الزمان، أي من كرم الزمان الماضي، ما مات وانقضى ولم نعد نسمع به ولا نرى له أثرا، فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله، فيحيى الأولى فعل مضارع ويحيى الثانية اسم.

وكقول القائل:

إِذَا رَمَاكَ الدَّهْرُ فِي مَعْشَرٍ قَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَيَّ بِغَضِهِمْ

فَدَارِهِمْ مَا دَمْتُ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دَمْتُ فِي أَرْضِهِمْ

فدأرهه الأولى هذه فعل، دار، من دارى يدارى، ودار الثانية اسم لأنها الدار، هي الدار يعني، **وأرضهه ما دمت في أرضهه** الأولى فعل من أرضى فعل أمر من أرضى يرضى، والأرض الثانية اسم.

وكقول القائل أيضا:

رَبُّ رَجُلٍ شَرِبَ رُبَّ رَجُلٍ آخَرَ

رب الأولى حرف جر، ورب الثانية هو ذاك الشيء الذي يصنع من العنب ونحوه، الرب، عصير يستخرج من العنب ونحوه.

أو كقولك مثلا: على على الأنام، فلان على على الأنام، على الأولى فعل، وعلى الثانية حرف جر، وهكذا.

إذن هنا انتهينا من المماثل والمستوفى ومثال الناظم، قال:

"لَنْ يَعْرِفَ الْوَاحِدَ إِلَّا وَاحِدًا"

هذا على طريقته في الإتيان بهذه الأمثلة الصوفية، وإن كان هذا المثال لا حرج فيه

مجملاً إن وجه توجيهها حسناً، فهو يقول:

"لَنْ يُعْرِفَ الْوَاحِدَ إِلَّا وَاحِدًا"

فالواحد الأول يريد به الشخص الذي يفنى عن شهود الكون والانشغال به، والواحد الثاني هذا اسم من أسماء الله عز وجل، لن يعرف الواحد إلا واحداً، بعبارة أخرى: الذي لا ينشغل بالكون ولا ينشغل بالناس، وإنما يقبل على الله سبحانه وتعالى فإنه حينئذ يعرف الله سبحانه وتعالى حق المعرفة.

فاخرج عن الكون تكن مشاهداً، فاخرج عن الكون أي عن شهوده، ما يسميه بعضهم شهود السوءى، فاخرج عن الكون تكن مشاهداً لله سبحانه وتعالى، أي بعين بصيرة، هذا مثال الناظم.

ثم نتقل إلى المرتب، قال:

وَمِنْهُ ذُو التَّرْكِيبِ ذُو تَشَابُهِهِ خَطًّا وَمَفْرُوقٌ بِلَا تَشَابُهِهِ

ذو التركيب هو أن يكون كلا اللفظين أو أحدهما مرتباً، فالأول وهو حين يكون كلا اللفظين مرتباً قول الشاعر مثلاً:

فلم تضع الأعادي قدر شاني ولا قالوا فلان قدر شاني

فلم تضع الأعادي قدر شاني بتخفيف الهمزة، أصلها: قدر شاني، أي لم يضع أعدائي قدر شاني، **ولا قالوا فلان قدر شاني** هنا فعل من الرشوة، ويسمون هذا جناساً ملفقاً.

إذن هذا النوع الأول من الجناس المركب هو أن يكون كلا اللفظين مركباً، فإن اللفظ الأول مركب من اسمين أحدهما مضاف للآخر قدر مع الشأن، والثاني مكون من حرف وفعل، قد مع رشا، جيد.

هو مع ما يتبعها من سائل ونحو ذلك.

النوع الثاني هو ما يكون فيه أحد اللفظين مركباً والآخر غير مركب، ويشتمل هذا على ثلاثة أنواع: المرفوف، والمتشابه، والمفروق.

إذن ما يكون أحد اللفظين فيه مركبا أنواع ثلاثة، مرفو ومتشابه ومفروق.
والناظم ذكر المتشابه والمفروق ولم يذكر المرفو، فقال: ذو تشابه خطأ ومفروق بلا تشابه، نحن سنذكر المرفو لنكمل القسمة، المرفو ما كان اللفظ المركب فيه مركبا من كلمة وجزء كلمة، كقولهم: **أهذا مصاب أم طعم صاب**

مصاب هذه، معروفة، اسم مفعول من أصاب يصيب، هذه مصيبة، أهذا مصاب أم طعم صاب الصاب هو العلقم، فيشبهه المصيبة بطعم العلقم يصيب.

هنا هذا مرفو، مرفو من رفا الثوب إذ خاطه وجمع ما تمزق منه، فهذا المرفو اللفظ المركب فيه مركب من كلمة وجزء كلمة، مصاب مركب من الميم التي هي جزء من كلمة (طعم) مع (صاب) الذي هو كلمة، أما اللفظ الآخر فليس مركبا أصلا (مصاب)، فكأنه وقعت خياطة لهذا الجزء من الكلمة مع الكلمة الأخرى، كأننا أخذنا الميم من طعم ورفأنا بها صاب فصارت مصاب، هذا المرفو.

المتشابه هذا ذكره الناظم وقال، هو قوله: **متشابه خطأ**.

المتشابه ما كان اللفظ المركب فيه مركبا من كلمتين مع الاتفاق في الخط، كقول الشاعر:

إذا ملك لم يكن ذاهبة فدعه فدولته ذاهبة

اللفظ الأول مركب من كلمتين وهما (ذا) مع (هبة)، الهبة العطية، واللفظ الثاني مفرد لأنه اسم فاعل من ذهب، ذاهب: ذاهبة، يقول إذا كان الملك إذا لم يكن ذا عطاء فإن دولت ستهب:

إذا ملك لم يكن ذاهبة فدعه فدولته ذاهبة

هذا يسمى متشابه، لم سمي متشابه؟

لوقوع الاتفاق بين اللفظين في الخط، لأن ذاهبة الأولى تكتب بالضبط كذاهبة الثانية، ومثاله قول القائل مثلا:

يامغرور أمسك وقس يومك بأمسك

فاللفظ الأول مفرد، لأنه فعل، أمسك يمسك، وهو فعل أمر مشتق من الإمساك:

يامغرور أمسك وقس يومك بأمسك

أمسك الثانية هذه مكونة من كلمتين هما أمس مع كاف الخطاب (بأمسك)، ووقع الاتفاق بين اللفظين، بين اللفظ الأول المفرد، وبين اللفظ الثاني المركب إذن هذا من المتشابه.

وأما المفروق، فيقول: **ومفروق بلا تشابه.**

إذن المفروق هو ما كان اللفظ المركب فيه مركبا من كلمتين، ولكن مع اختلاف اللفظين في الخط، كقول الشاعر:

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جام لنا

الجام هو الكأس، **كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا**، لا هنا النافية للجنس واسمها لنا متعلق بالخبر، ولا جام لنا **ما الذي ضر مدير الجام**، أي الذي يدير الكؤوس علينا، ما الذي ضره **لو جام لنا**، جام لنا هذه مكونة من فعل، وفاعله ومفعوله من جامل يجامل مجاملة، إذن هذا اللفظ المركب الذي هو الأول الذي هو (جام) مع (لنا) وقع اختلاف في الخط بينهم، لأنها تفصل بين الميم واللام، إذا أردت **لا جام لنا** في الأول فافصل بين الميم واللام، فتجعل الميم... فتخط الميم أو تكتبها متطرفة، لكن في **جام لنا** التي هي فعل، جملة فعلية يعني هنا تصل الميم باللام، فوقع الاختلاف في الخط عفوا، فيسمى مفروقا.
ومثاله أيضا قول الشاعر:

لا تعرضن على الرواة قصيدة ما لم تكن بالغت في تهذيبها

فإذا عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وساوسا تهذي بها الناس بين تهذيبها في البيت الأول وتهذيبها في البيت الثاني، اللفظ الأول مفرد وهو مصدر هذب بالتضعيف، هذب يهذب التهذيب، وجعل... قد يقول قائل هذا مركب أيضا لأنه من

اسم مع ضميره، لكن هنا نفترض أن هذا الضمير بمثابة جزء منه، لأن الضمير أصلاً يتكرر أيضاً في اللفظ الثاني المركب، فإذاً نجعل الضمير كأنه جزء من الكلمة وأما اللفظ الثاني فهو مركب من كلمتين هما (تهذي) من الهذيان فعل من الهذيان، مع (بها) الذي هو جار ومجرور.

واختلف اللفظان في الخط لأنك تصل في اللفظ الأول، وتفصل بين الكلمتين خطأ في اللفظ الثاني، فتكتب تهذي مستقلاً وبها بعده، هذا إذن هو الجناس التام. ثم سيبدأ الكلام أو سيبدأ مبحث الجناس غير التام، والجناس غير التام هو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من تلك الأشياء الأربعة التي ذكرناها، وهي: نوع الحروف، وعددها وهيئتها وترتيبها؛ إذن تبعاً للاختلاف في هذه الأنواع الأربعة يتحصل لدينا أنواع م الجناس غير التام.

وبدأ الناظم بالجناس غير التام الذي يكون بسبب اختلاف الهيئة، اختلاف هيئة الحروف، فقال:

وإن بهيئة الحروف اختلفا فهو الذي يدعونه المحرفا

الاختلاف في الهيئة معناه أن يختلف اللفظان في هيئة الحروف، ويشمل ذلك نوعين: المحرف والمصحف، اكتفى الناظم على طريقتيه في الاختصار بالنوع المحرف.

فالمحرف: ما اختلف فيه اللفظان في الحركات والسكنات، كقولهم:

جُبَّةُ الْبُرْدِ جَنَّةُ الْبُرْدِ

البرد الأولى نوع من الثياب، والبرد الثانية ضد الحر، فيقول: **جُبَّةُ الْبُرْدِ جَنَّةُ** أي وقاية من البرد، بين البُرْدِ والْبُرْدِ جناس لكنه جناس محرف، جناس غير تام وهو من نوع الجناس المحرف، لم هو جناس غير تام؟

لأنه وقع الاختلاف في هيئة الحروف، وهذا الاختلاف راجع إلى الحركات والسكنات، فهذا إذن جناس غير تام من النوع المحرف، جيد.

وكقولك مثلاً: **فلان مُفْرَطٌ أو مُفْرَطٌ** فهذا اختلاف أيضاً في الهيئة بسبب الحركات والسكنات، الأولى: مفْرَط بسكون الفاء وكسر الراء، والثانية مفْرَط بفتح الفاء، وكسر الراء المشددة، هذا أيضاً داخل في المحرف.

وأما المصحف فهو الاختلاف في الهيئة الراجع إلى النقط، بحيث لو فرضنا إزالة النقط، أي الإعجام من أحدهما أو من كليهما لم يمكن تمييز أحدهما من الآخر، كقول أبي نواس: **من بحر شعرك أعترف وبفويض علمك أعترف** بين أعترف وأعترف جناس مصحف، لم؟

لأن الخلاف بين الفظين في النقط فقط، بحيث لو فرضنا إزالة النقط من هاتين الكلمتين لم يتميز أحدهما من الآخر، هذا إذن الجناس المصحف.

ولعل الناظم يسير على مذهب من لا يفرط في الاصطلاح في التحريف والتصحيف، وهذا مذهب لبعضهم، لكن الذي استقر عند جماعة العلماء أن التحريف راجع إلى الحركات والسكنات ونحوها، وأن التصحيف راجع إلى التنقيط، هذا معنى قول الناظم:

وإن بهيئة الحروف اختلفا فهو الذي يدعونه المحرفا
ثم بعد ذلك سيتقل إلى الاختلاف في الأنواع الثلاثة... عفواً في الأحوال الثلاثة المتبقية، وهي: الاختلاف في نوع الحروف، وفي عدد الحروف، وفي ترتيب الحروف، وذلك سنؤجله إن شاء الله تبارك وتعالى إلى الدرس المقبل.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم والحمد لله رب العالمين.



الدرس السابع والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.
أما بعد...

فإن أسبق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. اللهم أجرنا من النار!

درسنا اليوم: هو السابع والعشرون من سلسلة (شرح الجواهر المكنون في علم البلاغة).

وكلامنا -إن شاء الله تعالى- يكون في محسنات اللغوية، وفي الجينات على وجه الخصوص. فقد ذكرنا منه أقساماً، وبقي لنا أقساماً أخرى. نذكرها اليوم -إن شاء الله-.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

| | |
|---------------------------------------|--|
| مَعِ اتِّحَادِ الْحَرْفِ وَالنِّظَامِ | منه الجناسُ وهُوَ ذُو تَمَامٍ |
| نوعاً ومُستوفياً إذا النوعُ اختلفَ | وَمُتَمَّاتِلاً دُعِيَّيْ إِنْ ائْتَكُفَ |
| فاخرج عن الكونِ تَكُنْ مشاهداً | "لَنْ يَعْرِفَ الْوَاحِدَ إِلَّا وَاحِداً" |
| خطاً ومفروقاً بلا تشابهِ | وَمِنْهُ ذُو التَّرْكِيبِ ذُو تَشَابُهُ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

فَهُوَ الَّذِي يَدْعُونَهُ الْمَحْرَفَا
وَشَرَطُ خُلْفِ النَّوْعِ وَاحِدٌ فَقَدْ
وَمَعَ تَبَاعُدٍ بِلا حَقِّ وَصِفُ
تَرْتِيبِهَا لِلْكَلِّ وَالْبَعْضُ أَضْفُ
بِتِياً فَكَانَ فَاتِحاً وَخَاتِماً
مُزْدَوِجاً كُلُّ جِنَاسٍ أُلْفَا
وَشَبَّهَهُ فَذَلِكَ ذُو التَّحْقَاقِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُذَكَّرَ بِالْعِبَارَةِ

وَأِنْ بَهِيئَةَ الْحُرُوفِ اخْتَلَفَا
وَنَاقِصٌ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْعَدَدِ
وَمَعَ تَقَارُبٍ مُضَارِعاً أُلْفُ
وَهُوَ جِنَاسُ الْقَلْبِ حَيْثُ يَخْتَلِفُ
مُجْتَنِحاً يُدْعَى إِذَا تَقَاسَمَا
وَمَعَ تَوَالِي الطَّرْفَيْنِ عُرِفَا
تَنَاسُبُ اللَّفْظَيْنِ فِي اشْتِقَاقِ
وَيَرُدُّ التَّجْنِيسُ بِالِإِشَارَةِ

أوبالإشارة والعبارة.

صَدْرٍ فَفِي تَثْرٍ بِفَقْرَةٍ جَلَا
آخِرُ مِضْرَاعٍ فَمَا قَبْلُ تَلَا
يَأْتِي كـ "تَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ"

وَمِنْهُ رَدُّ عَجْزِ اللَّفْظِ عَلَى
مَكْتَنَفاً وَالنَّظْمُ الْأَوَّلُ أَوْ لَا
مُكَرَّراً مُجَانِساً وَمَا التَّحَقُّ
(فصل: في السجع)

مُشَبَّهَةٌ قَافِيَةٌ فِي الشُّعْرِ
مَطْرَفٌ مَعَ اخْتِلَافِ الْوِزْنِ
أَوْ جُلُّهُ عَلَى وَفَاقِ الْمَاضِيَةِ
كَـ "سُرُرٍ مَرْفُوعَةٍ" فِي الذِّكْرِ
أُخْرَى الْقَرِينَتَيْنِ فِيهِ أَكْثَرَا
وَمُطْلَقاً أَعْجَازُهَا تُسَكَّنُ
فِي الْآخِرِ التَّشْطِيرُ عِنْدَ الْعُلَمَا

وَالسَّجْعُ فِي فَوَاصِلِ فِي التَّشْرِ
ضُرُوبُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْفَنِّ
مُرَصَّعٌ إِنْ كَانَ مَا فِي الثَّانِيَةِ
وَمَا سِوَاهُ الْمُتَوَازِ فَآدِرُ
أَبْلَغُ ذَلِكَ مُسْتَوٍ فَمَا تَرَى
وَالعَكْسُ إِنْ يَكْثُرُ فَلَيْسَ يَحْسُنُ
وَجَعَلَ سَجْعٌ كُلُّ غَيْرِ مَا

كنا قد ذكرنا في درسنا السابق أن الجناس ينقسم إلى أقسام، وأنه تامٌ وغير تام، وشرحنا الجناس التام. وذكرنا أن غير التام يكون بسبب؛ الاختلاف في نوع الحروف، أو في عددها، أو في هيئتها، أو في ترتيبها. فهذه الأمور الأربعة.

وذكرنا أولاً: الاختلاف في الهيئة. وهو قول الناظم:

وإن بهيئة الحُرُوفِ اِخْتَلَفَا فَهُوَ الَّذِي يَدْعُوْنَهُ المَحْرَفَا

وذكرنا أن بعض البلاغيين، أو جماعة من البلاغيين يذكروا المحرّف والمصحّف معاً.

ثم ننتقل إلى الناقص: وهو ما يقع فيه الاختلاف في العدد على ما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -، فإذا وقع الاختلاف في العدد، فمعنى ذلك أن يختلف اللغوان في عدد الحروف؛ لأن يكون عدد أحد اللفظين زائداً على الآخر؛ فهذا يُسمى (جناس ناقص) بنقصان أحد اللفظين عن الآخر.

قال:

وِنَاقِصٌ مَعَ اِخْتِلَافٍ فِي العَدَدِ

وَيُشْتَرَطُ...

نعم، سيأتي بعده...

ثم هذا الاختلاف في العدد على ثلاثة أنواع:

مُتْرَسٌ وَمُكْتَنَفٌ وَمُزِيلٌ، أَوْ مُكْتَنَفٌ وَمُزِيلٌ.

فأولها وهو المترس: هو ما كانت فيه الزيادة في أول اللفظ. كما في قول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَالْتَقَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٦٦﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٣٠]. فأنت ترى أن في اللفظ

الثاني: وهو (المساق) زيادة في أوله وهي زيادة الميم، وأن المكتنف أو المكتنف: فهو ما

كانت فيه الزيادة في وسط اللفظ، فقولهم مثلاً: جَدِّي جَهْدِي، جَدِّي جَهْدِي!، ففي اللفظ

الثاني ترى أن الهاء زيدت في وسط اللفظ.

وأن المزيل: فهو ما كانت الزيادة في آخر اللفظ.

ومثاله قول أبي تمام الشاعر:

يَمدون من أيدِ عواصِ عواصِمِ تصول بأسيافِ قواصِ قواصِبِ

يَمدون من أيدِ عواصِ عواصِمِ

عواصِ جمع عاصية من العصيان، والعواصم جمع عاصمة من العُصمة. فهذه الأيدِ

عاصيةً على الأعداء، وهي عاصمةٌ للأصحاب والأولياء. تصولُ هذه الأيدي.

تصول بأسياف قواضٍ قواضب

قواضٍ جمع (قاضية) من (القضاء) بمعناه ٠٧:٣٨ وهو القتل، وقواضب جمع (قاضبة) من القضب وهو (القطع). وهذه السيوف وصفها بكونها قاتلةً قاطعةً. وفي هذا المثال نرى أنه زاد الميم في عواصم؛ فسارت عواصم، وزاد الباء في آخر قواضب؛ فسارت قواضب. فهذا من المزيل.

ومثله أيضاً قول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

إن البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح

الجوى والجوانح بينهما جناسٌ مزيل، وأن في الثاني زيادةً بحرفين على الأول. هذا الاختلاف في العدد.

وأما الاختلاف في النوع: فهو أن يختلف اللفظان في نوع الحروف، ويشمل ذلك نوعين: المضارع واللاحق. فالمضارع: ما كان فيه الحرفان اللذان يقع بينهما الاختلاف متقاربين في المخرج، ويشمل ذلك: أن يكون الحرفان في أول اللفظ، أو في وسطه، أو في آخره. هذا تعريف المضارع.

وأما اللاحق: فهو ما كان فيه الحرفان المختلفان متباعدين في المخرج، وأيضاً يشمل ذلك: أن يكون في أول اللفظ، أو في وسطه، أو في آخره.

فنرجع إلى المضارع لذا لما كان الحرفان فيه في أول اللفظ. قولهم:

بيني وبينهم ليل دامس وطريق طامس

هنا جناسٌ بين دامس وطامس، والحرف المختلف بين اللفظين، الحرفان المختلفان هما الدال والطاء. ووقعا في أول اللفظ. وهل الدال والطاء من مخرجٍ أم من مخرجين؟ هما من مخرجٍ واحد؛ لأنه معروف أن الدال والطاء وأيضاً التاء كلها من مخرجٍ واحد. كما قال:

وَالطَّاءُ وَالذَّالُّ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عَلِيَا الثَّنَايَا.

منه: أي من اللسان، **ومن عليا الثنايا والصفير مُسْتَكِنٌ...** وإلخ.

فإذاً هذه الثلاثة من مخرج واحد، فهذا إذاً من قبيل المضارع.

لذا للثاني: وهو ما كان الحرفان فيه في وسط اللفظ.

قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]. بين ينهون وينأون

جناسٌ مضارعٌ أيضاً؛ لأن الهاء والهمزة كلاهما من مخرج واحد وهو (الحلق). ومعلوم أن

الهمزة والهاء كلاهما من حروف الحلق، بل كلاهما من مخرج فرعي واحد. المخرج

الأصلي: وهو الحلق، والمخرج الفرعي: كلاهما من أقصى الحلق، فهما إذاً حرفان من

مخرج واحد. فهذا يُسمى (مضارعاً).

والثالث: وهو أن يكون الحرفان في آخر اللفظ.

كقول النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «**الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ**». بين

الخيول والخير جناس، وهذا الجناس من قبيل المختلف في النوع المضارع؛ لأن بين اللام

والراء اختلافًا، وهما متقاربان في المخرج. من المعلوم أن اللام والراء متقاربان في المخرج،

واللام أدناها لمتناها، نعم:

وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِأَمْتَتِهَا ١٠

وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا وَالرَّاءُ يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخَلُوا

إذاً الراء واللام والنون كلها متقاربة في المخرج، جيد.

هذه الثلاثة إذاً أمثلة للاختلاف في النوع فلذلك...

أمثلة عفوًا للمضارع.

فلذلك نتقل إلى اللاحق إذا ما كان الحرفان مختلفان متباعدين في المخرج. مثاله قوله

سبحانه وتعالى:

﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُْمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]. بين همزة ولُْمزة جناس، لكنه من قبيل اللاحق. وهو

من النوع الأول؛ لأن الحرفين مختلفين في أول اللفظ، وهما متباعدين في المخرج. فالهاء حرف حلقي واللام لساني. ومثال ورودهما في وسط اللفظ. قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: ٧-٨]. شهيد وشديد إذا الهاء والذال، وهما في وسط اللفظ. الهاء حرفٌ كما ذكرنا حلقي، والذال حرفٌ لساني.

ومثال ورود الحرفين في آخر اللفظ قول الشاعر:

هل لمافات من تلاقٍ تلافٍ أم لشاكٍ من الصبابة شافٍ؟

هل لما فات من تلاقٍ تلافٍ

أو هل يمكن تلافٍ ما فات من التلاقي؟ بين (تلاقٍ) و (تلافٍ) جناسٌ، والحرف الأخير مختلف وهو القاف والفاء. ولا شك أن القاف والفاء متضامنان في المخرج. القاف هذه من أقصى اللسان، والقاف أقصى اللسان فوقه، وأن الفاء فهذه من بطن الشفة مع... يعني لوضع الثنايا على...، يعني من بطن الشفة مع أطراف الثنايا العلوية (العلوي)، ومن بطن الشفة الفاء، ومن أطراف الثنايا المشرفة؛ لوضع الثنايا العلوي، وهي التي سماها المشرفة على بطن الشفة، والمقصود (الشفة السفلى)، لكن لم يذكر لكن مقصود (الشفة السفلى)، جيد. إذاً هذا مثلاً على اللاحق.

ينبغي أن يُعلم بأنه يُشترط في اللفظين المختلفين في نوع الحروف، ألا يقع الاختلاف في أكثر من حرفٍ واحد، فلو وقع الاختلاف في أكثر من حرفٍ واحد؛ لم يبقَ بين اللفظين جناسٌ أصلاً. وإن وقع الخلاف في حرفين مثلاً؛ فإن الجناس يكون منتقياً حينئذ.

هذا معنى قوله:

وَشَرَطُ خُلْفِ النَّوعِ وَاحِدٌ فَقَدْ

فقد هنا معناها: فقط.

وَمَعَ تَقَارُبٍ مُضَارِعاً أَلْفٌ

أي مع تقاربٍ في المخرج، مضارع ألف.

يعني لوضع اللام، والثنايا العليا، وهي التي سماها المشرفة على بطن الشفة، والمقصود الشفة السفلى، لكن لم يذكرها، ولكن المقصود الشفة السفلى. جيد. إذاً هذا مثالٌ على اللاحق.

ينبغي أن يُعلم بأنه يُشترط في اللفظين المختلفين في نوع الحروف ألا يقع الاختلاف في أكثر من حرفٍ واحد، فلو وقع الاختلاف في أكثر من حرفٍ واحد لم يبقَ بين اللفظين جناسٌ أصلاً.

لو وقع الخلاف في حرفين مثلاً فإن الجناس يكون منتقِضاً حينئذ، وهذا معنى قوله: "وشرط خُلف النوع واحد فقد". فقد؛ بمعنى فقط.

"ومع تقارب مضارع ألف؛ أي مع تقارب في المخرج مضارع ألف.
"وما تباعد بلاحق وُصِف".

بعد ذلك ننتقل إلى الاختلاف في الترتيب، وهو المسمى بجناس القلب:

قال: "وهو جناس القلب حيث يختلف ترتيبها للكل، والبعض أضف مجنحاً يدعى إذا تقاسم، إلى آخره".

إذا اختلف اللفظان في تركيب الحروف فإنه يسمى جناس القلب، وهو على أربعة أنواع لم يذكرها الناظم كلها، **وإنما ذكر منها ثلاثة:**

ذكر قلب الكل، وقلب البعض، والمجنح، وأغفل ذكر المستوي.

فإذاً الأنواع الأربعة هي:

- قلب الكل.
- وقلب البعض.
- والمجنح.
- والمستوي.

فقلب الكل: هو ما انعكس فيه التركيب، كقولهم: "سيفه فتح لأوليائه، وحتفٌ لأعدائه"

بين فتحٍ وحتفٍ جناس قلبٍ كلي؛ لانعكاس التركيب بين اللفظين انعكاسًا تامًّا، فإنك إذا تأملت لفظة (حتف) وجدتها هي مقلوب لفظة (فتح).

وأما القلب الجزئي: فهو ما انعكس فيه الترتيب بعضًا لا كلاً، ومثال ذلك: الدعاء المشهور المأثور: "اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا" بين (عورات) و(روعات) قلبٌ انعكس فيه ترتيب الحروف، ولكن لا كليًّا، وإنما جزئيًّا.

وأما المجنح: وهو خاصُّ بالشعر فيما قيل، فهو ما يكون فيه أحد اللفظين الذين وقع بينهما القلب في أول البيت، ويكون الآخر في آخره، فكأن للبيت جناحين، كقول الشاعر:

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال

الشطر الأول هو:

لاح أنوار الهدى من

والشطر الثاني:

كفه في كل حال

وهذا من مجزوء الرمل، اللفظ الأول: (لاح) وقد وقع في أول الصدر؛ أي في أول المصراع الأول، واللفظ الثاني هو (حال) ووقع في آخر العجز أي المصراع الثاني، فيسمى هذا مجنحًا.

وأما المستوي: هو ما كان اللفظ فيه بحيث لو عكس وبدأ بحرفه الأخير إلى الأول لم يتغير، كقول القائل مثلاً وهو مأخوذ من القرآن، لكن يستأ فيه بهذه الكلمات: ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣] فإنك لو عكست التركيب، وبدأت بالحرف الأخير متجهًا إلى الحرف الأول لجاءك نفس الكلام ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، مفهوم؟

وهذا من المباحث التي يعتني بها المتأخرون من أهل البديع، وقد ألفت فيها رسائل كثيرة، يحاولون أن يجمعوا ما أمكن من ذلك.

هذا إذا معني قول الناظم: "وهو جناسُ القلب حيث يختلف تركيبها للكل والبعض أضف، مجنحًا يدعى إذا تقاسم بيتًا، فكان فاتحًا وخاتمًا، ومع توالي الطرفين عُرف مزدوجًا كل جناسٍ أُلِفَ".

"ومع توالي الطرفين": هذا يسمى المزدوج وهو إذا ولي أحد المتجانسين الآخر، كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] فإذا تابع المتجانسان سمي هذا جناسًا مزدوجًا.

ولذلك قال: "ومع توالي الطرفين عُرف مزدوجًا كل جناسٍ أُلِفَ".

بعد ذلك ننتقل إلى التجنيس بالإشارة وهو قول الناظم: "تناسب اللفظين باشتقاق وشبيه، فذاك ذو التحاق".

"تناسب اللفظين": قبل التجنيس بالإشارة أولاً، "تناسب اللفظين باشتقاق.. إلى آخره".

الذي يذكره الناظم هنا هو الذي يسميه البلاغيون تجنيس المشابهة أولاً لحظة:

"تناسب اللفظين باشتقاق وشبيه، فذاك ذو التحاق"

أولاً قبل تجنيس المشابهة تجنيس الاشتقاق، تجنيس الاشتقاق هذا ظاهر، وهو أن يُجمع لفظان في عبارة ما، ويكون بين اللفظين اشتقاق، كقوله -سبحانه وتعالى-: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣] بين ﴿أَقِمْ﴾، و﴿الْقَيِّمِ﴾ اشتقاق؛ لأن كلاهما مشتق من مصدر واحد، جيد. فإذا بين اللفظين اشتقاق، فهذا يسمى تجنيس الاشتقاق، أو الجناس المشتق.

قال: "وشبهه".

وشبهه هذا هو الذي يسمى تجنيس المشابهة، طيب، أرجع وأقول: **تجنيس الاشتقاق:** هو أن يوجد بين اللفظين، هذا ليس جناسًا، وإنما يلحق بالجناس، تنبه، هذا ليس جناسًا،

وإنما يُلحق بالجناس. **لما ليس جناساً؛** لأن ما سبق لنا في تعريف الجناس وأنواعه لا ينطبق عليه، لكن يُلحق بالجناس؛ لذلك قال: "تناسب اللفظين باشتقاق وشبيهه، فذاك ذو التحاق" أي يُلحق بالجناس، فيُلحق بالجناس إذاً أن يُجمَع لفظان، أن يوجد لفظان يجمع بينهما اشتقاقٌ كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم:٤٣] بين ﴿فَأَقِمْ﴾، و﴿الْقَيِّمِ﴾ اشتقاق، هما مشتقان من شيء واحد، فهذا يُلحق بالجناس، والاشتقاق معروف، **الاشتقاق:** ما له توافق الكلمتين في الحروف الأصول، مع الاتفاق في أصل المعنى.

فهنا ﴿أَقِمْ﴾ مع ﴿الْقَيِّمِ﴾ الحروف الأصول هما متفقان فيها مع وجود الاتفاق في أصل المعنى؛ يعني لو رجعنا إلى الأصل للمعنى في كل منهما نجده شيء واحدًا، لكن المشكلة الآن هي فيما يُشبه الاشتقاق، وبعضهم يسميه كما قلنا: تجنيس المشابهة، أو بعضهم يسميه التشبيه المغاير.

هذا يذكرون له مثالاً:

بقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن:٥٤] فهذا في الحقيقة عند التأمل لا يوجد بين هذين اللفظين الذين هما ﴿وَجَنَى﴾ و﴿الْجَنَّتَيْنِ﴾ لا يوجد بينهما اشتقاق، لا يجمع بينهما اشتقاق، ولكن هذا يمكن أن يُلحق بالاشتقاق؛ لوجود المشابهة بين اللفظين، فهذا يسمونه تجنيس المشابهة، وهو نادرٌ جدًّا وقلٌّ من يتفطن له، أو من يتنبه له من الذين يكتبون في هذا الفن.

بعد ذلك التجنيس بالإشارة:

وهو قوله: "ويرد التجنيس بالإشارة، من غير أن يذكر في العبارة.. إلى آخره"

التجنيس بالإشارة: معناه ألا يُذكر أحد المتجانسين في الكلام، ولكن يشار إليه بما يدل

عليه، **وسأعطيكُم مثالاً يتبين به المقاصد:**

كقول الشاعر:

حُلِقَتْ لحيّة موسى باسمه

هذا رجل اسمه موسى

حُلِقَتْ لِحِيَةَ مُوسَىٰ بِاسْمِهِ وَبِهَارُونَ إِذَا مَا قُلِبَ
حُلِقَتْ لِحِيَةَ مُوسَىٰ بِاسْمِهِ؛ أي بالموسى، الموسى هي الأداة التي تستعمل في الحلق
 والقطع ونحوه.

وبهارون إذا ما قلب؛ لأن هارون إذا قلب يتكون لنا لفظ التورة، النورة هي تلك المادة
 المعروفة التي تستعمل في إزالة الشعر. جيد.
الشاهد عندنا: قوله:

حُلِقَتْ لِحِيَةَ مُوسَىٰ بِاسْمِهِ
 فهنا جناس بين موسى وموسى، موسى اسم رجل، وموسى السكين، ولكن أحد
 المتجانسين لم يُذكر، وإنما أُشير إليه بما يدل عليه.
 وقد ذكر بعض العلماء أن الذي يبعث الشاعر مثلاً على عدم ذكر هذا اللفظ في الغالب
 هو أنه لا يوافق النظم، أو القافية، أو الوزن، لا يمكنه الوزن والقافية من ذكر هذا اللفظ،
 فيذكره بشيء آخر يشير به إليه، كقول الشاعر مثلاً:

فما مكثنا دام الجمال عليكما بسهلان إلا أن تُشدَّ الأباغرُ
 فهو في الحقيقة يريد أن يجعل جناساً بين الجمال والجمال.

الجمال بمعنى الحسن، والجمال جمع جمل الإبل، لكن الوزن لا يناسبه، ولا يوافقه
 لذكرهما معاً، فحينئذ يذكر أحدهما ويشير للآخر:

فما مكثنا دام الجمال عليكما بسهلان إلا أن تُشدَّ الأباغرُ
 الأباغر هي الجمال. هذا هو تجنيس الإشارة **وهو قول الناظم:** "ويرد التجنيس بالإشارة
 من غير أن يُذكر في العبارة".

بعد ذلك ينتقل إلى "رد العجز على الصدر".

قال: "ومنه رد عجز اللفظ على صدر، ففي نهر بفقرة جلى مكتنفاً... إلى آخره".
 "رد العجز على الصدر" يكون في النثر، ويكون في النظم:

فأما في النشر: فهو أن يُجعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين في اللفظ دون

المعنى، أو الملحقين بالمتجانسين في أول الفقرة، ويُجعل اللفظ الثاني في آخر الفقرة.

مثال ذلك: قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾

[الأحزاب: ٣٧] وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: "كتخشى الناس والله أحق".

فإذا جُعِلَ أحد اللفظين المكررين؛ لأن هنا اللفظ تكرر كما هو بنفس اللفظ وب نفس

المعنى (تخشى) (تخشى) جُعِلَ أحد اللفظين المكررين في أول الفقرة، والثاني في آخرها

﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقد يكون اللفظان متجانسين في اللفظ دون المعنى:

أي لا يكونان مكررين، وإنما يكونان متجانسين في اللفظ دون المعنى كقول القائل:

"سائل اللئيم يرجع ودمه سائل" (سائل، سائل) لكن هنا تكرر اللفظ لكن بمعنى مغاير، فإن

السائل الأولي من السؤال بمعنى اسأل، وسائل الثانية: اسم فاعل من السيلان، سال يسيل

فهو سائل.

ومثال الملحقين بالمتجانسين:

يعني أن يكون اللفظان ليسا مكررين، وليسا متجانسين في اللفظ بدون المعنى، وإنما

هما ملحقان بالمتجانسين؛ أي بمعنى يجمعهم الاشتقاق أو شبهه.

مثاله: قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] فاللفظان

﴿اسْتَغْفِرُوا﴾ مع ﴿غَفَّارًا﴾ ورد أحدهما في أول الفقرة، والثاني في آخرها، فهذان اللفظان

ليسا مكررين، وليسا متجانسين في اللفظ دون المعنى، وإنما هما ملحقان بالمتجانسين من

جهة كونهما مجتمعين في الاشتقاق؛ لأن (استغفر) و(غفار) كلاهما مشتق من (الغفران أو

المغفرة).

ومثال شبه الاشتقاق: قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾

[الشعراء: ١٦٨]، ﴿قَالَ﴾ مع ﴿الْقَالِينَ﴾ هذا بينهما شبه اشتقاق ليسا بينهما اشتقاق، لكن بينهما

شبه اشتقاق من حيث أن الحروف الأصول وهي القاف واللام مكررة فيهما، لكن مصدر ﴿قَالَ﴾ هو القول، وأما ﴿الْقَالِينَ﴾ فهذا من (قلى) بمعنى هجر وأبغض. إذا هذا كله في النثر.

قال: "ومنه رد عجز اللفظ على صدر، ففي نثر بفقرة جلي مكتنفاً"

مكتنفاً بمعنى: أن اللفظين يأتيان في أول الفقرة وآخرها، ويأتي الكلام وسطهما.

ثم ينتقل إلى النظم فيقول: "والنظم لَوَّلُ أول آخر مصراع فما قبله تلا" معنى هذا

والنظم: أي في النظم، **الأول:** أي اللفظ الأول يكون أول آخر مصراع. ما هو آخر

مصراع؟ هو الصراع الثاني، إذا هو عجز البيت.

إذا معنى الكلام: اللفظ الأول يكون في أول عجز البيت فما قبل؛ أي يمكن أن يكون في

أول كما قلنا: في أول العجز، أو قبل ذلك بأن يكون في آخر الصدر، أو في حشو الصدر، أو

أول الصدر.

إذا هنا مواضع أربعة يمكن أن يكون فيها اللفظ الأول، وأما اللفظ الثاني فإنه يكون في

آخر البيت، فتأمل هذه الطريقة التي نظم بها الناظم هذا المعنى.

يقول: "والنظم لَوَّلُ"؛ أي النظم الأول "أول آخر مصراع فما قبل"؛ أي يكون في أول

العجز فما قبل، وأما اللفظ الثاني فهذا لا شك أنه يكون في آخر البيت.

قال: "تلا مكرراً مجانساً وما التحق يأتيك ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾"

[الأحزاب: ٣٧]" هذا الذي شرحناه يكون مكرراً ويكون مجانساً، ويكون ملحقاً بالمجانس وهو

ما يجمع اللفظين اشتقاق أو شبهه.

الآن نعطي بعض الأمثلة لهذا الذي ذكرنا في النظم:

مثال ذلك قول الشاعر:

سريعٌ إلى ابن العم يوطل وجهه وليس إلى داعي الندى سريع

هذا مثال للمكررين في أول البيت وفي آخر.

وقد يرد المكرر بشكل آخر كقول الشاعر:

تمتّع من شميم عرار نجدٍ فما بعد العشيّة من عرار
العرار هذا نبت طيب الرائحة يكون في البادية.

يقول:

تمتّع من شميم عرار نجدٍ فما بعد العشيّة من عرار
الشاهد: أن عندنا لفظين مكررين هما: (عرار) أحدهما في آخر البيت، والثاني في حشو
المصراع الأول.

مثال آخر قول الشاعر:

ومن كان بيض الكواعب مغرماً فما زلت بالبيض القواضب مغرماً
يعني من كان بالبيض الكواعب؛ يقصد بهن النسوة البيض من البياض، والكواعب
جمع كاعب وهي الجارية التي كعب ثديها.

"فما زلت بالبيض القواضب": البيض القواضب يقصد بها السيوف؛ لأنها بياض؛
ولأنها قواضب أي قاطعة.

"فما زلت بالبيض القواضب مغرماً": عندنا لفظان مكرران هما (مغرم) أولهما في آخر
المصراع الأول، والثاني في آخر البيت.

ومثال رابع هو قول الشاعر:

وإن لم يكن إلا مُعَرِّج ساعة قليلاً فإني نافعٌ لي قليلها
يعني إذا كان تعريجي على تلك الديار لساعة قليلاً، فإنني ينفعني هذا القليل، المُعَرِّج
بمعنى المسبر، أي التعريج.

وإن لم يكن إلا مُعَرِّج ساعة قليلاً فإني نافعٌ لي قليلها
هنا اللفظ هو (قليل) تكرر في أول المصراع الثاني، وفي آخر البيت.

إِذَا مِنْ هَذِهِ الأَمْثَلَةِ الأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، ذَكَرْنَا أَمْثَلَةً:

- لورود اللفظ الأول في أول البيت.
- وفي حشو المصراع الأول.
- وفي آخر المصراع الأول.
- وفي أول المصراع الثاني.

إِذَا هَذِهِ أَرْبَعَةٌ كُلُّهَا لِلْمَكْرَرِ، يُمْكِنُكَ أَنْ تَبْحَثَ عَنْ أَمْثَلَةٍ لِهَذِهِ الأَرْبَعَةِ، وَلَكِنْ فِي المِتْجَانَسِ، وَأَمْثَلَةٍ لِهَذِهِ الأَرْبَعَةِ فِي المَلْحَقِ بِالمِتْجَانَسِ بِالاشْتِقَاقِ، وَأَمْثَلَةٍ لِهَذِهِ الأَرْبَعَةِ فِي المَلْحَقِ بِالمِتْجَانَسِ بِمَا يَشْبَهُ الِاشْتِقَاقِ.

فِإِذَا مَجْمُوعُ الأنواعِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ نَحْصِلَ عَلَيْهَا سِتَّةَ عَشْرَةَ نَوْعًا وَهُوَ حَاصِلُ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ، لَكِنْ نَحْنُ الآنَ اكْتَفِينَا بِذِكْرِ أَمْثَلَةِ أَرْبَعَةٍ مِنَ النُّوعِ الأَوَّلِ وَهُوَ **المَكْرَرُ**. جَيِّدٌ. وَبِذَلِكَ نُنْتَهِي مِنْ هَذَا المَبْحَثِ المَتَعَلِّقِ بِالجِنَاسِ، وَنُنْتَقِلُ إِلَى السَّجْعِ.

السَّجْعُ**قال: "فصلٌ في السَّجْعِ"**

السَّجْعُ كَمَا سَيَأْتِينَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى هُوَ أَنْ يَرِدَ فِي النُّثْرِ قَافِيَةٌ تُشَبِّهُ الشَّعْرَ.

قال:

وَالسَّجْعُ فِي فَوَاصِلِ فِي النُّثْرِ مَشَبَّهُةٌ قَافِيَةٌ فِي الشَّعْرِ

إِذَا هُوَ تَوَافَقَ الفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النُّثْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي آخِرِهِ يَشْبَهُ مَا تَكُونُ عَلَيْهِ القَافِيَةُ فِي الشَّعْرِ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ؛ يَعْنِي عِنْدَنَا الآنَ جُمْلَتَانِ إِحْدَى الجُمْلَتَيْنِ فِي آخِرِهَا قَافِيَةٌ، وَفِي الجُمْلَةِ الأُخْرَى فِي آخِرِهَا قَافِيَةٌ مِمَّاثِلَةٌ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ يُسَمَّى قَرِينَةً أَوْ فِقْرَةً.

والسَّجْعُ قَدْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ العُلَمَاءِ إنْكَارُ وَرُودِهِ فِي القُرْآنِ مُطْلَقًا:

وَمِنْ أَشْهَرِ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ البَاقِلَانِي فِي كِتَابِهِ (عِجَازُ القُرْآنِ) وَتَعَقَّبَهُ مَحْقُقُ الكِتَابِ السَّيِّدِ

أَحْمَدُ صَقْرٌ بِمَا هُوَ مُفِيدٌ إِنْ شَاءَ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-.

واستدل المنكرون لوروده في القرآن بأدلة من بينها:

أن السجع في الأصل هو هديل الحمام، وينبغي أن يُنزّه كلام الله -عز وجل- عن أن يوصف بمثل هذا.

واستدلوا أيضًا بأن السجع لا يكون إلا بتكلف، وكلام الله -عز وجل- ينزه عن التكلف.

واستدلوا بما رأوا أنه نهى من رسول الله ﷺ عن السجع، وذلك في مثل الحديث المشهور لما ضربت إحدى النسوة ضررتها، فأسقطت جنينها، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو أمة، فقال أخو تلك المرأة: أنغرّم ما لا أكل ولا شرب ولا استهل فمثل ذلك يُطل؟!، فقال النبي ﷺ: «أسجع كسجع الأعراب؟!» وفي بعض الروايات «أسجع كسجع الجاهلية؟!».

كيف نغرّم، كيف ندي؛ نعطي الدية فيما لم يأكل، ولم يشرب، ولم يستهل صارخًا، فمثل ذلك يُطل؛ أي يهدر دمه، فأنكر عليه رسول الله ﷺ.

أما المثبتون لوجود السجع في القرآن فيقولون:

إن إنكار وجود توافق بين الفواصل في فقر أو آيات من القرآن الكريم هو نوع من المكابرة؛ لأن ذلك موجود ولا ريب، وهو موجود في كلام الله -عز وجل-، وفي حديث رسول الله ﷺ بكثرة، وفي كلام السلف -رضوان الله عليهم-، فلا سبيل إلى إنكار وجوده.

أما ما ذكرتم عن سجع الحمام، فنقول: إن كان هذا اللفظ يحمل هذا المعنى في أصله، فمن باب الأدب مع كلام الله -عز وجل- نترك كلمة السجع في القرآن، ونذكر بدلها مثلًا فواصل الآي، أو الفواصل بصفة عامة، ونقول: في القرآن فواصل، أو فواصل الآيات، ولا نذكر كلمة السجع، ولكن حينئذ يكون الخلاف لفظيًا اصطلاحيًا فقط، ولا مشاحة فيه.

وما ذكرتم من أن السجع لا يكون إلا متكلفًا هذا لا نوافق عليه، بل السجع قد يكون

بتكلفٍ، وقد يكون بغيره، وقد ورد في كلام رسول الله ﷺ مما لا شك أنه نوع من السجع، لكن لا شك أن رسول الله ﷺ ما تكلف فيه البتة.

وإنما يُذمُّ من السجع ما كان صناعة لفظية متكلفة، وأكثر من ذلك يُذمُّ منه ما كان المعنى فيه تبعاً للفظ بحيث يتحرى صاحب السجعة أن يأتي بالألفاظ التي يتوافق فيها تتوافق فيها القوافي، ولو غير ذلك من المعنى الذي يريده، فلا شك أن هذا مذموم، وليس هو من طريقة السلف -رضوان الله عليهم- في خطبهم، وكتاباتهم، وكلامهم بصفة عامة. فإذا لا نُسلم أن السجع كله متكلفٌ، وإنما منه متكلفٌ كحال أغلب الكتاب المتأخرين من أصحاب صناعة الإنشاء، فهؤلاء لا شك أن أغلبهم يتكلفون في السجع، ويأتون فيه بأنواعٍ من الصناعات البديعية.

ومنه سجع غير متكلفٍ، ويكون السجع في الكلام حينئذٍ مما يضيفي عليه رونقاً وبهاءً، كالسجع الذي نراه في بعض أحاديث رسول الله ﷺ، بل في بعض أدعيته -عليه الصلاة والسلام-، وفي كلام كثير من السلف الصالح -رضوان الله عليهم-.

وأما الحديث الذي استدل به المنكرون، فله توجيهات منها:

أن النبي ﷺ ما أنكر السجع مطلقاً؛ يعني ما قال: أسجعاً، أو لما تأتيني بالسجع؟، وإنما قال: «أسجعاً كسجع الجاهلية؟!» أو «كسجع الأعراب» فدل على أن المنكر منه نوع خاص هو الذي كان يمارسه الكهَّان وأهل الجاهلية.

أو يقال: بأن النبي ﷺ أنكر عليه مخالفته للحق وعدم قبوله له، وعدم قبوله لقضاء رسول الله ﷺ، فإن النبي ﷺ بعد أن قضى بشيءٍ ما ينبغي أن يكون لأمرٍ الخيارية في أمره، وإنما ما عليه إلا أن يقول: سمعنا وأطعنا. فحين خالف أنكر عليه رسول الله ﷺ، أو نحو ذلك؛ لأنه لا بد من الجمع بين النصوص، ولا يمكن أن يستدل بهذا النص، وتترك النصوص الكثيرة التي فيها سجعٌ واقعٌ في كلام رسول الله ﷺ.

فإذا نقول: ملخصنا نقوله:

أن من الأدب ألا يقال: في القرآن سجعٌ، وأن يقال مثلاً: فيه فواصل، أو فيه فواصل الآي، ونحو ذلك من الألفاظ المؤدبة، ولكن هذا لا يغير في حقيقة الأمر، وهي أن في القرآن شيءٌ يصدق عليه بتعريف البلاغيين أنه سجعٌ، والله أعلم.

بعد ذلك قلنا:

السجع ينقسم إلى ثلاثة أقسام، قال:

ضروبه ثلاثة في الفن
مرصع إن كان ما في الثانية
مُطَرَّف مع اختلاف الوزن
أو جُلَّه على وفاق الماضية
... إلى آخره.

إذا السجع ثلاثة أنواع:

- مُطَرَّف.
- ومرصع.
- ومتواز.

فالمُطَرَّف: هو ما اختلفت فيه الفاصلتان وزناً، والفاصلة: هي الكلمة الأخيرة من القرينة؛ أي من الفقرة، فهي تشبه ما يسمى عند أهل العروب بالقافية، على خلاف المشهور في تعريف القافية، كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣: ١٤].

فبين ﴿وَقَارًا﴾ و ﴿أَطْوَارًا﴾ هاتان الفاصلتان مختلفتان في الوزن، ﴿وَقَارًا﴾ يعني أولها يعني الأول والثاني متحركان بخلاف ﴿أَطْوَارًا﴾ فإن الأول متحرك والثاني ساكن، مفهوم؟ فيبينها خلاف، فهذا يسمى مطرّفًا.

وأما المرصع: فهو ما كان فيه ألفاظ إحدى القرينتين كلها أو جُلُّها موافقة لما يقابلها من

الفقرة الأخرى في الوزن والقافية، في الوزن والقافية.

ومثاله المشهور عندهم الذي يتكرر في كتب البلاغة:

قول الحريري في بعض مقاماته: "فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه".

تنبّه كل ما في القرينة الأولى من كلمات موافق لما يقابله في القرينة الثانية من كلمات في الوزن والقافية معاً.

يقول: "يطبع الأسجاع بجواهر لفظه"، وفي القرينة الثانية: "يقرع"، بين (يطبع) و(يقرع) توازنٌ تام في الوزن والقافية.

في الأول يقول: في الأسجاع، وفي القرينة الثانية يقول: الأسماع متوازنان في الوزن والقافية.

(بجواهر) مع (بزواجر) متوافقان في الوزن والقافية.

(لفظه) مع (وعظه) متوافقان في الوزن والقافية.

كل الكلمات، أو على الأقل أن تكون جُل الكلمات متوافقةً بين القرينة الأولى والقرينة لثانية، أيضاً هذا يكون من قبيل المرصع.

إذاً هذا معنى قوله: مرصع إن كان ما في الثانية أو جُلّه على وفاق الماضية؛ أي الأولى.

"وما سواه المتوازي فادري، كسرر مرفوعة في الذكر"

أو يعني يمكن أن تعربها هكذا، أو أن تأتي بها على سبيل الحكاية، "كسرر مرفوعة في الذكر". نعم.

المتوازي إذاً: هو ما لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى، وهذا يشمل أن يكون الاختلاف في الوزن والقافية معاً، أو أن يكون الاختلاف في القافية دون الوزن، أو أن يكون الاختلاف في الوزن دون القافية.

مثال الأول: قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾

[الغاشية: ١٣: ١٤].

القرينتان هما ﴿سُرْرٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ و﴿وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ اللفظ فيها هذا لا نعتبره في أنه لا يوجد ما يقابله في القرينة الثانية.

﴿سُرْرٌ﴾ يقابله ﴿أَكْوَابٌ﴾ وهما مختلفان في الوزن والقافية، و﴿مَرْفُوعَةٌ﴾ مع ﴿مَوْضُوعَةٌ﴾ متقابلان في الوزن والقافية، متفقان في الوزن والقافية، فإذا نقول: إن هذا مما اختلف فيه ما في القرينتين في الوزن والقافية معاً.

ومثال الثاني؛ أي ما اختلفا في القافية دون الوزن:

قول القائل:

حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت

(الناطق والصامت) هذا أنواعاً من الأموال.

الناطق: هي الأموال الناطقة كالرقيق.

والصامت: هي الأموال الصامته كالإبل ونحوها.

حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت

هنا بين الناطق والحاسد، وبين الصامت والشامت توافق في الوزن، ولكن بين الناطق والحاسد اختلاف في القافية.

ومثال الثالث: قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا، فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا﴾

[المرسلات ١: ٢].

بين ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾ و﴿فَالْعَاصِفَاتِ﴾ اتفاق في القافية، واختلاف في الوزن،

﴿الْمُرْسَلَاتِ﴾ و﴿الْعَاصِفَاتِ﴾ لا شك أنهما مخلفتان، جيد.

الآن بعد ذلك المقارنة بين أنواع السجع هذه:

يقول:

أبْلَغُ ذَاكَ مُسْتَوٍ فَمَا تَرَى أُخْرَى الْقَرِينَتَيْنِ فِيهِ أَكْثَرَا

... إلى آخره.

أحسن السجع هو ما تساوت قرائنه في عدد الكلمات كما في قول الله -سبحانه وتعالى-

تنبيه: تم تضيغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ، وَطَلْحٍ مَنضُودٍ، وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨: ٣٠].

نعم، فعندنا هنا ثلاث قرائن متساوية، كلٌّ من هذه القرائن مركَّبٌ من كلمتين ﴿سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ، وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨: ٣٠] فالتساوي التام، إذاً هذا أحسن ما يوجد من السجع.

وبعد ما كانت قرينته الثانية أو الثالثة أطول من الأولى: كقوله -سبحانه وتعالى-:

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١: ٢].

﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ٢: ٢] هذه القرينة الثانية أطول من القرينة الأولى

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١: ١].

ومثاله: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠: ٣١]

ثلاث قرائن:

القرينة الثالثة أطول من الأولى والثانية، الأولى هي ﴿خُذُوهُ﴾، والثانية: ﴿فَغُلُّوهُ﴾

والثالثة: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾.

وقالوا: إنه لا يحسن أن يؤتى بالقرينة الثانية، أو الثالثة أقصر من السابقة، قالوا: لأن

السجع قد استوفى أمدَه في الأول، فإذا جاء الثاني أقصر من الأول، فإن الإنسان يبقى عند

سماعه كأنه يريد أن ينتهي إلى غاية، لكنه لا يصل إليها؛ ولذلك قالوا: الأفضل أن يكون

الثاني أو الثالث أطول من الأول.

يقول إداً: "أبلغ ذاك مستو، ف" أي بعده " ما يرى فيه القرينتين الأخرى أكثر، والعكس

إن يكثر، فليس يحسن"

بمعنى أن هذا الذي شرحناه؛ أي إن كانت الثانية أقصر من الأول، فهذا ليس يحسن.

"ومطلقاً أعجازها تُسكَّن"

أي عند قراءة الأسجاع، فإنك تبنيها على السكون:

كقول القائل مثلاً: "ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت" هكذا تقرأها، وما تقول: "ما

أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت" حينئذ ينتقد عليك السجع الذي تريده.

ثم قال:

وَجَعَلَ سَجْعَ كُلِّ غَيْرٍ مَا فِي الْآخِرِ التَّشْطِيرُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

جعلوها مبتدأ، وخبره التشطير؛ أي كونك تجعل سجعا بأن يكون كل شطر غير ما في

الآخر هذا الذي يسمى التشطير عند العلماء.

وَجَعَلَ سَجْعَ كُلِّ غَيْرٍ مَا فِي الْآخِرِ التَّشْطِيرُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

إذا كله هذا مبتدأ خبر غير "كل شطر غير ما في الآخر" والجملة كلها في محل المفعول

الثاني بجعل، وجعل مضاف إلى يعني السجع الذي هو المفعول الأول، والفاعل محذوف؛

لأن جعل هذا يحتاج إلى مفعولين، فاعل محذوف، وجعل سجع؛ يعني كونك أنت تجعل،

أو أنا أجعل، أو المتكلم يجعل.

السجع هذا هو في محل المفعول الأول، والجملة الثانية التي هي كل شطر غير ما في

الآخر هذا في محل المفعول الثاني لجعل، والتشطير خبر جعل، هذا إذا شرح الكلام.

معنى هذا أن بعض العلماء يقول: إن السجع ليس مختصاً بالشر، وإنما قد يكون في الشعر،

قد يكون في النظم، وذكروا لذلك ما يسمى التشطير، وهو أن يجعل كل من شطري البيت

سجعة مخالفة لأختها.

مثاله: قول أبو تمام:

تَدْبِيرٌ مَعْتَصِمٌ بِاللَّهِ مَنْتَقِمٌ لِلَّهِ مَرْتَغِبٌ فِي اللَّهِ مَرْتَقِبٌ

مفهوم؟

"تدبير معتصم، بالله منتقم" إن هنا سجتان في الشطر الأول بين (معتصم) و(منتقم)

"لله مرتغب" مرتغب بمعنى راغب.

"لله مرتقب، في الله مرتقب" بين (مرتغب) و(مرتقب) أيضاً سجع، فالسجع في الشطر

الأول مبني على الميم، والسجع في الشطر الثاني مبني على الباء.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

فلذلك قلنا: جعل كل من شطري البيت سجعاً مخالفاً لأختها، هذا يسمى التشطير وهو نوع من أنواع التصرفات، تصرفات الشعراء في السجع حتى في أشعارهم، لكن هذا قليل جداً، قليلاً.

وحتى ذكر بعض العلماء: أنه ليس مما يحسن إلا أن أتقنه الشاعر، أي أتى به على ما ينبغي، بحيث لم يكن في ثقل، لا يكون في تكلف، فإن تكلفه فقد يأتي ثقيلاً في كثير من الأحيان.

وإن شاء الله تعالى نقف عند هذا القدر، ونبدأ في شرح في الدرس المقبل الموازنة، والسركات، وما تبقى من أبواب البديع.

أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا من المرحومين، وأقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثامن والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا. من يهده الله؛ فلا مضل له. ومن يضل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كلام الله، تبارك وتعالى. وخير الهدي هدي محمد، ﷺ. وشر الأمور محدثاتها. وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. اللهم أجرنا من النار.

نحن اليوم مع الدرس الثامن والعشرين من سلسلة شرح الجوهر المكنون. وفي هذا الدرس نواصل بعض مباحث علم البديع، بعد أن ذكرنا منها بعض ألقاب المحسنات المعنوية، والمحسنات اللفظية الخاصة؛ منها الجناس، والسجع. ثم نشرع في ذكر الموازنة، وبعدها نذكر السرقات وما يتعلق بها.

يقول الناظم، رَحِمَهُ اللهُ:

| | |
|-----------------------------------|--|
| ثم الموازنةُ وهَوَ التَّسْوِيَةُ | لِفاصِلٍ في الوَوزِ لا في القافيةِ |
| وهي المماثلةُ حيثُ يتَّفَقُ | في الوَوزِ لفظُ فقرتيها فاستَفَقُ |
| والقلبُ والتَّشريعُ والتَّزامُ ما | قَبْلَ الرَويِّ ذَكَرُهُ لَن يَلْزَمَا |
| (السَّرقاتُ) | |
| وأخذُ شاعِرٍ كلاماً سَبَقَهُ | هُوَ الَّذي يَدْعونَهُ بالسَّرِقَةِ |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي الْأَبَابِ
وَالسَّرِقَاتِ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ
تَضَمَّنُ الْمَعْنَى جَمِيعاً مُسَجِلاً
بِحَالِهِ وَأَلْحَقُوا الْمَرَادِفَا
لِنَظْمِهِ إِغَارَةً وَحُمُودَا
وَأَخَذَهُ الْمَعْنَى مُجَرِّداً دُعَى
ثم ذكر السرقات الخفية، إلخ.

أما الكلام في الموازنة، فيقول الناظم:

ثمَّ المَوَازَنَةُ وَهِيَ التَّسْوِيَةُ
أَوْ: (لا في التقفية).

الموازنة من أنواع المحسنات اللفظية، وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون القافية. ومثاله قول الله، عز وجل: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥-١٦]. فاستوت الفاصلتان مصفوفة مع مبثوثة في وزنها، لكن قافيتهما متباينة. فإن مبنى الأولى على روي الفاء، ومبنى الثانية على حرف الثاء. ثم هنا شيء يسمى المماثلة، وذلك أنه إن كان ما في إحدى الألفاظ، أو أكثر ما فيها من الألفاظ يقابله من الأخرى في الوزن؛ فإن هذا يسمى المماثلة. ومثاله قول الشاعر:

مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ
قَنَا الْخَطُّ إِلَّا أَنْ تَلَكْ ذَوَابِلُ
فهنا هذا نوع من الموازنة، ولكن زيد على مطلق الموازنة بوجود تساوي بين ألفاظ القرينتين، أو أكثر ألفاظ القرينتين في الوزن.

وكقول الله، عز وجل: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ. وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾

[الصفات: ١١٧-١١٨].

لذلك قال:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

وَهِيَ الْمَمَائِلَةُ حَيْثُ يَتَّفِقُ فِي الْوِزْنِ لَفْظٌ فَقَرْتِيهَا فَاسْتَفَقَ
(فاستفق) هذا تميم للبيت. بقي ثلاثة ألقاب هما القلب والتشريع ولزوم ما لا يلزم،

قال:

وَالْقَلْبُ وَالتَّشْرِيْعُ وَالتَّزَامُ مَا قَبْلَ الرَّوِيِّ ذِكْرُهُ لَنْ يَلْزَمَا
القلب هو: أن تقلب حروف الكلام على ترتيب، بحيث لو فرضنا أننا نبتديء هذا الكلام من آخره إلى أوله؛ فإننا نحصل على نفس التركيب الأول. مثلاً ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٤٠]، وهذه قد ذكرناها آنفاً. ﴿رَبَّكَ فَكَبَّرُ﴾ [المدثر: ٣]. هاتان جملتان هما من القرآن الكريم. إذا بدأت من الحرف الأخير، وانتهيت بالحرف الأول تحصل على نفس التعبير، أو نفس الجملة. (كل في فلك) وجملة (ربك فكبر). وكما ذكرنا آنفاً، اعتنى البديعيون بمثل هذه التراكيب والعبارات اعتناءً بالغاً.

هذا عن الموازنة والمماثلة والقلب. أما التشريع، والناظم، **رَحِمَ اللهُ**، لم يشرحه. التشريع هو أن تبنى القصيدة على وزنين مختلفين، وعلى قافيتين مختلفتين. أن تبنى القصيدة، أو القطعة الشعرية. لا يلزم أن تكون قصيدة كاملة، بل يكفي أن تكون مقطوعة من بيتين أو ثلاثة أو أكثر، أو أقل. أن تبنى على وزنين وقافيتين، بينهما اختلاف. بحيث إذا أسقطت جزءاً من أجزاء البيت، حصلت على بيت آخر، من وزن آخر، وبقافية أخرى. كأن الشاعر شرع في بيته باباً إلى وزن آخر. ومن هنا سمي تشريعاً. وبعضهم يسميه ذي القافيتين، وغير ذلك من الأسماء.

مثاله قول الشاعر:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدِيِّ وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ
دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكْتُ فِي يَوْمِهَا أَبْكَتُ غَدًا بُعْدًا لَهَا مِنْ دَارِ
هذان البيتان من الكامل. متفاعل ست مرات. لو أسقطنا من آخر هذين البيتين جزءاً؛ وهو قول الشاعر (قرارة الأكدار) من البيت الأول، و(بعداً لها من دار) من البيت الثاني؛ فإننا

نحصل على بيتين آخرين، هما:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها شـرك الـردى

دار متى ما أضحكت في يومها أبكـت غـدا

وهذان البيتان من مجزؤي الكامل. (يا خاطب الدنيا الدنية إنها شرك الردى)؛ هذا

مجزوء كامل. فإذا البيت الأصلي (يا خاطب الدنيا الدنية إنها) الشرط الأول، (شرك

الردى وقرارة الأقدار). لكن لو أسقطنا (وقرارة الأقدار)، نحصل على:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها شـرك الـردى

فهذا بيت، لكنه من وزن مخالف، وهذا مجزوء كامل. والبيت الثاني:

دار متى ما أضحكت في يومها أبكـت غـدا

كنت أفكر في هذا الوزن؛ لأنه ظهر لي أن فيه شيئاً ناقصاً. (دار متى ما أضحكت في

يومها)، كنت أقرأ البيت بنقص (ما)، والوزن لا يستقيم. إذن أعيد:

دار متى ما أضحكت في يومها أبكـت غداً بعداً لها من دار

نسقط (بعداً لها من دار)، فنحصل على (دار متى ما أضحكت في يومها أبكـت غداً)،

وهذا من مجزوء كامل.

ومثاله أيضاً قول الشاعر:

وإذا الرياح مع العشي تناوحت هوج الرياح بكثبهن شمالا

ألفيتنا نفري الغبيط لضيفنا قبل القتال ونقتل الأبطالالا

يمكن أن نسقط منها (بكثبهن شمالا) و (ونقتل الأبطالالا)، فنحصل على بيتين من وزن

آخر.

ومثاله قول الشاعر:

أسلم ودمت على الحوادث ما رسى ركناسبير أو هضاب حراء

ونل المراد ممكناً منه على رغم الدهور وفز بطول بقاء

يمكننا أن نسقط منها (هضاب حراء)، وفي البيت الثاني نسقط (وفز بطول بقاء)،
فنحصل على:

أسلم ودمت على الحوادث ما رسي ركننا سير.....
ونل المراد ممكناً منه على رغم الدهور.....

لا شك أن هذا الفن فيه تكلف شديد، ولذلك فإن استعماله قليل جداً. بل نص بعض
البلاغيين على أنه ليس من الحسن في شيء. ولذلك لم يعتني به المؤلفون في البديعيات، لأن
مرجه إلى التعسف، والتكلف، والصناعة اللفظية المحضة. فلذلك، في الحقيقة، وأيضاً
يحتاج إلى كثير من البراعة اللفظية، لكي تستقيم لك أبيات من وزن، وقافيتين مختلفتين،
مع مراعاة المعنى. لا شك أن هذا فيه من التكلف ما لا يخفى.

هذا إذن يسمى تشريعاً. ثم بعد هذا لزوم ما لا يلزم. فهذا مشهور جداً. ولزوم ما لا
يلزم؛ أن يلتزم الناظم، أو الناثر، قبل الروي، أو قبل الحرف الأخير من الفاصلة، إن كان في
النثر، أن يلتزم ما ليس بلازم. كأن يلتزم حرفاً، أو حركة. بحيث لو لم يلتزم ذلك الحرف، أو
تلك الحركة لكان سجعه تاماً، ولكان نظمه تاماً.

ولا شك أن لزوم ما لا يلزم هو من المباحث التي يذكرها علماء العروض والقافية.
لكن أيضاً يعتني بها البديعيون، لأنه ليس خاصاً، كما ذكرنا، ليس خاصاً بالشعر.

مثال التزام الحرف والحركة معاً قول الطغرائي في "لامية العجم"، وهو شاعر مشهور
جداً، ومن أشهر أشعاره اللامية المعروفة المسماة: "لامية العجم"، وأولها:

أصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني لدئ العطل

فالروي هو اللام، ولو أنه لم يلتزم قبل اللام شيئاً، لكان مقبولاً منه. لكنه التزم حرفاً
زائداً؛ هو الطاء. والتزم أن تكون الطاء مفتوحة. (الخطل)، و(العطل).

وذكروا من أمثله في الفواصل قول الله، عز وجل: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

فالهاء هنا قبل الراء من هذا الضرب.

وقد يلتزم الحرف وحده، وقد تلتزم الحركة وحدها، لكن لا شك أن التزام الحركة مع الحرف؛ هذا أشد وأدعى لشيء من التكلف. فالتزام الحركة وحدها، كقول امرئ القيس في قصيدته:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلٍ بِسْفِطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
فَتَوْضِحَ فَالْمُقْرَأَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَائِلِ

وجه الشاهد هو قوله (حومل) مع (شمال)، فالتزم الفتحة قبل اللام، مع أن هذا ليس بلازم له. بدليل أنه في المصراع الأول أتى بالكسرة، فقال حبيبٍ ومنزلٍ، بكسر الزاي قبل الروي، الذي هو قبل اللام.

واشتهر من المعتنين بهذا الفن، أبو العلاء المعري، فصنف فيه ديواناً كاملاً، هو المشهور (باللزوميات)، وهو ديوان صدره بمقدمة نافعة جداً، وفيها كثير من التحقيق العلمي في مسائل القافية. ولا شك أن أبا العلاء المعري كان متمكناً من هذا الفن؛ من فن العروض والقافية. ثم ذكر، بعد ذلك، ألواناً من اللزوميات مرتبة على حروف المعجم. وسلم له كثير من شعره في هذا الديوان، ولكن لا شك أن بعضه فيه تكلف، وضعف ظاهر. لكن لأن الرجل كان شاعراً فحلاً؛ فإن أغلب ما في ديوانه هو في درجة عالية من الفن. هذا لزوم ما لا يلزم. ثم نتقل إلى السرقات، فيقول الناظم:

وَأَخَذُ شَاعِرٍ كَلَامًا سَبَقَهُ هُوَ الَّذِي يَدْعُونَهُ بِالسَّرِقَةِ

سبحان الله. يعني أنا كنت أريد قبل ابتداء الدرس أن أذكر شيئاً، سبحان الله، فأنسيته. الذي كنت أريده، وإن جاء متأخراً، هو أنني في الدرس السابق ذكرت لفظة أخطأت في النطق فيها، وكررتها مراراً، وهي: مُتَكَرَّب. فذكرت السجع المتكرب؛ وإنما هو السجع المتكلف. فنقول معنى مُتَكَلَّف، وسجع متكلف، بفتح اللام، على أنها اسم مفعول. مفهوم؟ والمتكلف إنما هو الفاعل الذي يتكلف هذا المعنى، أو هذا السجع. فأخطأت في ذلك، حتى ذكرت من طالبة مجدة، وكنت أريد أن أذكر هذا في بداية الدرس، لكن أنسيته.

نرجع إلى درسنا. الكلام إذن في السرقات. يقول الناظم:

وأخذُ شاعِرٍ كلاماً سَبَقَهُ هُوَ الَّذِي يَدْعُوْنَهُ بِالسَّرِقَةِ
وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي الْأَبَابِ أَوْ عَادَةً فَلَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ

السرقه، إذن، ما هي؟ السرقه هي أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه. هذا بهذا الإطلاق. ويشمل ذلك أموراً؛ يشمل أن يأخذ منه وصفاً، مثلاً، معروفاً متداولاً. فهذا لا يدعى سرقه، كأن يأخذ منه مثلاً الوصف الشجاعه، أو بالسخاء، وتشبيه الشجاع مثلاً بالأسد، أو تشبيه الكريم بحاتم. ونحو ذلك من المعاني المتداوله جداً. فمثل هذا لا يعد سرقه. لأنه متداول، مبذول، مشترك بين كافة الشعراء. لكن إنما يقال عن إنه سرقه إن كان ليس من هذا النوع. لذلك يقول:

وأخذُ شاعِرٍ كلاماً سَبَقَهُ هُوَ الَّذِي يَدْعُوْنَهُ بِالسَّرِقَةِ
وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي الْأَبَابِ أَوْ عَادَةً فَلَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ

معنى هذا أن وجه الدلالة المشترك في معرفته في كونه مقررًا في الأبواب، وفي العادات؛ هذا وإن لم يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة؛ إنه يجوز أن يدعى فيه سبق، وأن يحكم فيه بالتفاضل، بأن يقال فلان سبق، وفلان أفضل من علان. مفهوم؟ إذن كل ما كان وجه الدلالة فيه ليس مشتركًا في معرفته. لذلك قال:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي الْأَبَابِ أَوْ عَادَةً فَلَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ

أي لا يدخل في باب السرقه. ثم سيأتينا، إن شاء الله تعالى، أنواع السرقات، وبها يتبين المعنى المراد. أول شئ هو يقسم السرقه إلى قسمين: إلى خفية وجليه. فيقول:

وَالسَّرِقَاتُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ خَفِيَّةٌ جَلِيَّةٌ فَالْثَّانِي

إلخ. إما خفية، وإما جلية. فأما الخفية؛ فستأتي، فإنه سيعقد لها فصلاً خاصاً بها. وأما الجلية؛ ففيها ثلاثة أقسام: نسخ، ومسوخ، وسلخ. السرقه الجلية: نسخ، ومسوخ، وسلخ. الأول النسخ، والنسخ يسمى أيضاً انتحالاً. وهو أن يأخذ السارق اللفظ والمعنى معاً، ولا يغير ولا يبدل. أو يبدل الألفاظ بمرادفها.

إذن هنا نوعان: إما أن يأخذ اللفظ والمعنى بلا تغيير مطلقاً، أو يأخذ اللفظ والمعنى؛ لكن يغير الألفاظ بما يرادفها. فلا شك أن هذا من قبيل السرقة المذمومة. ومثاله ما وقع بين عبد الله بن الزبير ومُعَنَ بن أوس. وهذان اللفظان مخالفان في المشهور في نطق هذين الاسمين، لذلك يحتاجان إلى يتبه الطالب لهما. فهذا عبد الله بن الزبير، بفتح الزاي، وهو شاعر معروف. فليس هو عبد الله بن الزبير، الصحابي المعروف، رضي الله عنه، وأرضاه. وهذا مُعَنُ بن أوس، بضم الميم وفتح العين، مع أن المشهور في أسماء أخرى مُعَنُ، معن بن زيد المعروف.

الذي وقع بين هذين أن عبد الله بن الزبير، هذا، دخل على معاوية، رضي الله عنه، فأنشده شعراً، منه قوله في بيتين:

ذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصَفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرْفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضِيمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

فأعجب معاوية، رضي الله عنه، بهذا الشعر. ثم دخل مُعَنُ بن أوس المزني، فأنشدته قصيدته المشهورة التي أولها:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وهذا من شواهد النحو المشهور. فلما أتم القصيدة، وفيها هاتان البيتان اللذان ذكرهما عبد الله بن الزبير، أنكر معاوية على عبد الله، وقال له ألم تخبرني أن هذين البيتين لك؟ فقال: هو أخي من الرضاعة، وأنا أحق بشعره. فهذا تأؤل واعتذار بارد، كما لا يخفى. فهذا من قبيل ما يسمى النسخ أو الانتحال، تتحل شعر أو كلام شخص آخر، وهذا سرقة مذمومة. وقلنا يمكن أن يدخل فيها ما تبدل فيه الألفاظ بمرادفها. فمثلاً يقول الحطيئة في بيته المعروف يخاطب الزبرقان بن بدر:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبَغِيَّتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فأخذها آخر، ونسخها، وانتحلها، لكن غير الألفاظ بما يرادفها، فقال:

ذِرِ الْمَأْتِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّابِسُ
وهذا من العبث، لأنه غير كل لفظ بما يرادفه؛ فجعل بدلاً من (دع) (ذر)، وموضع
(المكارم) (المآثر)، وموضع (ترحل) (تزهّد)، وموضع (لبغيتها) (لمطلبها)، وموضع
(واعقد) (واجلس)، وبدلاً من (الطاعم) جعل (الآكل)، وبدلاً من (الكاسي) جعلها
(اللابس).

ومثله أيضاً بيت حسان بن ثابت، رضي الله عنه حين قال، وهذا من شعر الرفيع:
بِیضِ الْوُجُوهِ، كَرِيمَةِ أَحْسَابِهِمْ شُمِّ الْأَنْوْفِ، مِنْ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ
فجاء آخر، فبدل الألفاظ، لكن لا بما يرادفها؛ وإنما بأضدادها، ومع ذلك فإن ذلك لا
يخرجها عن كونها نسخاً وانتحالاً. فقال:

سَوْدُ الْوُجُوهِ لَكَيْمَةٌ أَحْسَابِهِمْ فُطْسُ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْآخِرِ
ف (بيض) جعل بدله (سود)، و (كريمة) (لكيمة)، و (شم الأنوف) جعل بدلها (فطس
الأنوف)، أفطس، و (من الطراز الأول) جعل بدلها (من الطراز الآخر). فهذا يسمى النسخ.

ثم النوع الثاني من السرقة الجلية: المسخ. والمسوخ يسمى أيضاً إغارة. يقولون فلان
أغار على شعر فلان. يسمى أيضاً إغارة، وهو أن يأخذ بعض اللفظ، أو يغير بعض النظم، ثم
حينئذ هو أنواع: إما أن يأتي بما هو أحسن من الأول، بما يساوي الأول، أو بما هو أدنى من
الأول. ومثاله المعروف قصة بشار بن برد الشاعر مع سلم الخاسر، كلاهما من الشعراء
المشهورين. وبيان ذلك أن بشاراً قال بيتاً، وهو

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهْجُ
جاء سلم، فأخذ المعنى، وغير فيه قليلاً، أخذ بعض اللفظ وغير فيه قليلاً، يسمى إغارة،
أو مسخاً، فقال:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَا تَهْمَا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورِ
فإذا به جاء بيت أعذب، وأكثر اختصاراً من البيت الذي جاء به بشار بن برد. مفهوم؟

لذلك لما بلغ هذا البيت بشاراً؛ غضب غضباً شديداً، وحلف ألا يدخل عليه سلم، مع أن سلمًا كان يعد تلميذًا له، فبدأ يستشفع إليه بكل أصدقائه وأحبابه، ونحو ذلك، حتى أدخلوه إليه. فغضب عليه، وضربه بعضا صغيرة كانت عنده، إلى آخر القصة.

مجمل القصة أن بشارًا تظن إلى البيت الذي جاء به سلم أفضل من بيته هو، مع أنه أغار علي بيته، لكنه جاء بلفظ حسن، مختصر، وشامل للمعنى المراد. تأملوا البيتين؛ بيت بشار:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهْجُ
بيت سلم:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ

فلذلك يقول بشار أتجيء إلى معنى قد سهرت له عيني، وتعب فيه فكري، وسبقت الناس إليه، فتسرقه ثم تختصره لفظًا، تقربه به لتجري علي، وتذهب ببיתי؟ فهذا ما وقع بينهما. فإذا كان الثاني أفضل من الأول. قالوا إذا كان الثاني أفضل من الأول؛ فإنه ممدوح، لا بأس به، وإن أغرت على ذلك البيت الأول؛ لكنك قدمته بطريقة حسنة أفضل من الأولى. فحينئذ فعلك هذا يحمد لك. لكن إن كان الأول أفضل؛ فحينئذ فعل السرقة هنا مذموم. وإن تساويا؛ قالوا لا يذم الثاني، ولا يمدح، ولكن يقال إن السابق منهما له الفضل. أيضًا نذكر مثالاً قبل الانتقال إلى النوع الثالث، هو أن أبا تمام قال:

هِيَهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لِبَخِيلُ
فجاء أبو الطيب المتنبي، فأغار عليه، فقال:

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بِخَيْلًا

وجه المقارنة إنما هو في الشطر الثاني؛ وإلا فالشطر الأول جاء به أبو الطيب بمعنى مبتكر، لكن الشطر الثاني وقوله (ولقد يكون به الزمان بخيلاً)، هذا أغار فيه على قول أبي تمام: (إن الزمان بمثله لبخيل).

وجاء أهل المقارنة والنقد، فقالوا كلام أبي تمام أفضل من قول أبي الطيب المتنبي، ولذلك قالوا مثل هذا الفعل من أبي الطيب مذموم، لأنه لم يأت بأفضل مما جاء به السابق؛ وهو أبو تمام. هذا إذن المسخ.

وبعد السلخ، ويسمى أيضًا إلمامًا. وهو أن يأخذ السارق المعنى وحده، ولا يأخذ شيئًا من اللفظ. فإن امتاز الثاني؛ فحينئذ هو أبلغ. وإن امتاز الأول؛ فالثاني مذموم. وإن تماثلا؛ فهو أبعد عن الذم. كما ذكرنا في المسخ. مثال ما جاء الثاني فيه أفضل من الأول، قول الشاعر، وأظنه أيضًا أبا تمام، نعم هو أبو تمام يقول:

هُوَ الصُّنْعُ إِنْ يَعَجَلُ فَنَفْعٌ وَإِنْ يَرِثُ فَللرِثِ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ أَنْفَعُ

(الريث) هو عدم الاستعجال. يقول إن يعجل فخير، وإن يرث، يعني إن يأتي ببطء؛ (الريث، أي عدم الاستعجال والبطء، في بعض المواضع أنفع. إذن هذه الفكرة، هذا المعنى أخذه المتنبي، لكنه كساه من صناعته وبراعته ما جاء به أفضل من قول أبي تمام، وهو قوله في بيته المشهور يخاطب ممدوحه، سيف الدولة:

وَمِنَ الْخَيْرِ بَطْءٌ سِيِّكٍ عَنِي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ

(بطء سيك) أي عطاءك، من الخير أن عطاءك يتأخر عني. (أسرع السحب في المسير الجهام؛ الجهام هي السحب غير المليئة بالماء، السحب التي لا ماء فيها. فيقول أسرعها هي الجهام، وإلا السحب المليئة بالماء، لأنها مليئة؛ فهذه تتأخر، وتكون حركتها بطيئة. فكذلك إذا تأخر سيك؛ فإنه من الخير لي، لأنه حينئذ يأتي أكثر مما لو جاء بسرعة. فلا شك أن قول أبي الطيب أفضل من قول أبي تمام. ومثلوا الغير ذلك، يعني حين التساوي، أو حين يكون الثاني أضعف من الأول بمثل قول الشاعر:

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَتِيَانِ مَالًا وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعًا

فجاء الآخر فقال:

وَلَيْسَ بِأَوْسَمَهُمْ فِي الْغَنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ

فهذا كله يدخل في السلخ.

هذه إذن الثلاثة: النسخ، والمسوخ، والسلخ هي الأقسام التي تكون السرقة الجلية. قال:
وَالسَّرِقَاتُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ خَفِيَّةٌ جَلِيَّةٌ فَالثَّانِي (أَي الْجَلِيَّةُ)
تَضْمِنُ الْمَعْنَى جَمِيعًا مُسَجَّلًا (مسجلاً: أي مطلقاً) **أَرَدُوهُ انْتِحَالُ مَا قَدْ نُقِلَا**

قلنا الانتحال هو ماذا؟ الانتحال قلنا هو الأول، هو النسخ.

أَرَدُوهُ انْتِحَالُ مَا قَدْ نُقِلَا

بِحَالِهِ وَأَلْحَقُوا الْمُرَادِفَا بِـــــــه
ألحقوا به ما يؤتى به بألفاظ مرادفة، كما في الأمثلة.

... وَيُذْعَى مَا أَتَى مَخَالَفَا
لِنَظْمِهِ إِغَارَةٌ.....

هذا القسم الثاني الإغارة؛ وهو المسوخ.

..... وَحُمِدَا حَيْثُ مِنَ السَّابِقِ كَانَ أَجْوَدَا

وَحُمِدَا حَيْثُ مِنَ السَّابِقِ كَانَ أَجْوَدَا، أي هو محمود وحسن إن كان أجود من السابق.

وَأَخَذَهُ الْمَعْنَى مُجَرِّدًا دُعِي سَلَخًا وَإِلْمَامًا وَتَقْسِيمًا فَعِ
(وَأَخَذَهُ الْمَعْنَى مُجَرِّدًا) دون أن يأخذ من اللفظ شيئاً؛ (دُعِي سَلَخًا وَإِلْمَامًا) يسمى

سَلَخًا، ويسمى إلمامًا. وأما قوله: (وَتَقْسِيمًا فَعِ)؛ هذا خارج عن السلخ، وإنما هو يتكلم
عن هذا التقسيم الذي ذكر. أي ع، فعل أمر من وعى، ع هذا التقسيم الذي ذكرته لك،
وتقسيمًا ثالثًا.

ثم بعد ذلك انتقل إلى السرقة الخفية، فقال:

وَمَا سِوَى الظَّاهِرِ أَنْ يُغَيَّرَا
مَعْنَى بَوَاجِهِ مَا وَمَحْمُودًا يُرَى
لِنَقْلِ أَوْ خَلْطِ شُمُولِ الثَّانِي
... إلخ.

السرقه الخفية، أن يغير المعنى بوجه فيه دقة، بحيث يحتاج القارئ إلى كثير من التأمل، ليظهر له أن هذا المعنى مسروق. وهو على الجملة محمود. وأوجه هذه السرقه الخفية منها: النقل، ومنها الإضافة، ومنها أن يكون المعنى الثاني أشمل إلى آخره. وهذه التي ذكر بقوله:

لِنَقْلِ أَوْ خَلَطِ شَمُولِ الثَّانِي وَقَلْبِ أَوْ تَشَابُهُ الْمَعَانِي

إذن أولها النقل، وهو أن ينقل المعنى إلى آخر، كقول الشاعر:

سَلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مَحْمَرَةٌ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسَلِبُوا

(سلبوا): أي أخذت منهم ثيابهم في الحرب. (سلبوا وأشرفت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا)، المعنى الذي يريد أن يقول أنه وإن نزعنا منهم ثيابهم؛ فهم قد غطوا بما يشبه الثياب من الدماء، فكأنهم لم يسلبوا ثيابهم.

أما أبو الطيب المتنبّي، فيأخذ المعنى ويقول:

يَبَسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غَمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدٌ

(النجيع) هو الدم. يصف سيفاً قد أصابته دماء كثيرة، ثم هذه الدماء صارت يابسة. فمع أن هذا السيف مجرد من غمده؛ لكن هذه الدماء المتجمدة واليابسة فوقه، يظهر بها السيف كأنه مغمد. مفهوم؟ فإذاً المعنى الأصلي أخذه الشاعر، ولكن نقله من محل لآخر. لأن المعنى الأصلي كان في الناس؛ في القتلى. والسارق، أو الشاعر، الذي سرق المعنى سرقه خفية، نقله إلى موضع آخر؛ وهو السيف. لذلك يحتاج هذا إلى تأمل، ولذلك سميت هذه سرقه خفية.

ومنها أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه، وهو الذي يريده الناظم بقوله: (أو خلط)؛ أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه. كقول الشاعر:

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأْيَ عَيْنٍ ثِقَةٍ أَنْ سَتُّمَارُ

يقول نحن نمشي في جيش، والطير تمشي على آثارنا، والمقصود بها الجوارح؛ الطيور الجارحة التي تأكل الجيف. يقول هذه الطير تسير على آثارنا (ثقة أن ستمار) أي ستأخذ

الميرة، يعني الأكل الذي تحتاجه منا. ما المقصود بذلك؟
المقصود أنها تثق في نصرنا، وفي أنا سنقتل أعداءنا، ونجندلهم في أرض المعركة،
ونتركهم لهذه الطير تأكل منهم.

أخذ أبو تمام هذا المعنى، لكن أضفى عليه من الدهاء والرونق، فقال:

وَقَدْ ظَلَلْتُ عِقْبَانَ أَعْلَامِهِ ضُحَى بعقبان طيرٍ في الدماءِ نواهلِ
أَقَامَتْ مَعَ الرَّيَّاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهُالْمُ تُقَاتِلِ

يصف الأعلام، الأعلام المنشورة، بكونها تشبه العقبان. يقول هذه الأعلام ظللت بأي
شيء؟ بالطيور، (بعقبان طير)، ووصف هذه الطيور بوصف جميل، قال: (في الدماءِ نواهلِ):
تشرب من الدماء.

أَقَامَتْ مَعَ الرَّيَّاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهُالْمُ تُقَاتِلِ

فلا شك أن المعنى مأخوذ من الشاعر الأول، لكن أبا تمام أضاف إليه ما حسنه وجمله.
ومن ذلك أن يكون المعنى الثاني أشمل من المعنى الأول. كقول جرير:

إِذَا غَضِبْتُ عَلَيْكَ بِنُو تَمِيمٍ حَسِبْتُ (أَوْ وَجَدْتُ) النَّاسَ كُلَّهُمُ
قال الشاعر الآخر، وهو أبو نواس:

لَيْسَ عَلَيَّ اللَّهُ بِمَسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

المعنى مسروق، في الحقيقة، من قول جرير، لكن المعنى الأول خاص ببني تميم مع
(وجدت الناس كلهم غضابا). وأما المعنى الآخر أعم؛ فإنه يشمل كل شخص يمكن أن
يتوفر فيه صفة المدح هذه. ولذلك صار بيت أبي نواس هذا يستعمل في كل ممدوح اجتمع
فيه علم، أو شجاعة، أو صفات حميدة بصفة عامة. فيؤتى بهذا البيت لمدحه. فلا شك أن
المعنى الذي قصده، وإن أخذه من بيت جرير؛ لكنه أشمل. وهذه سرقة خفية جداً، تحتاج
إلى كثير من التدبر.

ومنها القلب. والقلب أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول. كقول الشاعر:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً حُبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيَلْمَنِي اللَّوْمَ
يقول أبو الطيب بعكس ذلك:

أُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ
الأول يقول (أحب الملامة)؛ أحب اللوم والعتاب، لم؟ لأن هذا اللوم فيه ذكرك،
وذكرك مجرداً مما ألتذ به. فلذلك يقول (فليلمني اللوم). هذا وجه. أبو الطيب ينظر إلى
الملامة من وجه آخر؛ فيقول (أأحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه)، فينظر إلى
وجه آخر، لم يراعه صاحب الشعر الأول. فإذا قلب المعنى الأول إلى معنى ثان. ومع ذلك
فإن بين المعنيين ارتباط يجعل الثاني مستفيداً من الأول، فهذا أيضاً من قبيل السرقة الخفية.
ومنها التشابه، قال:

وَقَلْبٍ أَوْ تَشَابُهٍ الْمَعَانِي

تشابه المعاني معناه يعني أن يكون المعنيان متشابهين. كقول الشاعر:

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمْ سِوَاءُ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ
(لحاهم): جمع لحية، يسوي في هؤلاء القوم بين من له عمامة، ومن له خمار؛ أي بين

الرجل والمرأة. يأخذ أبو الطيب، نفس المعنى إجمالاً، ولكن يغير بعض ما فيه، فيقول:
وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ
فالمعنيان متشابهان، وإن كان الأول جعل العمائم في موازاة الخمار، وأما الثاني؛ فجعل
(القناة) أي الرمح في موازاة (الخضاب) الذي هو عادة من شأن النساء. ثم يقول:

أَحْوَالُهُ بِحَسَبِ الْخَفَاءِ تَفَاضَلَتْ فِي الْحُسْنِ وَالثَّنَاءِ
أي تفاضل السرقة في الحسن يكون بحسب مراتب الخفاء؛ فكلما كانت هذه السرقة
أشد خفاءً كانت أقرب للقبول، وأجمل وأحسن. وأيضاً ينبغي أن نعلم، كما نبه على ذلك
الشاعر، أنه ليس كل تشابه بين معنيين، أو تقارب بين معنيين يسمى سرقة، ولكن قالوا إنما
تعرف بأشياء، من بينها، أو من أظهرها أن يكون الثاني قد أخبر بذلك عن نفسه. أو بقرائن

إجمالية تجعلنا نجزم بأن الثاني أخذ من الأول. كتأكدنا بأن الثاني قرأ واطلع على كلام الأول، أو نحو ذلك من الأمور. وإلا فقد يكون على سبيل الاتفاق من غير قصد، وهو الذي يسميه بعضهم توارد الخواطر. فإنه لا يبعد أن يتوارد الخاطران على معنى واحد. لكن إن كان المعنى دقيقاً، أو يحتاج إلى كثير من الصناعة، أو كان هذا المعنى مما اشتهر به شاعر معين، أو نحو ذلك من القرائن. أو إن أخبر الثاني إنه سرق؛ فهذا الاعتراف، أو بالقرائن الخارجية، حينئذ نقول إن الثاني سرق من الأول.

السرقات يرتبط بها أمور ليست هي من السرقة؛ ولكن مرتبطة بمعنى السرقة. هي الاقتباس، والتضمين، والحل، والعقد، والتلميح. وهي التي سيذكر الناظم في الأبيات التالية، وأولها الاقتباس، فيقول:

الاقْتِبَاسُ أَنْ يُضْمَنَ الْكَلَامُ قُرْآنًا أَوْ حَدِيثَ سَيِّدِ الْأَنَامِ
وَالِاقْتِبَاسُ عِنْدَهُمْ ضَرْبَانِ مُحَاوَلٌ وَثَابِتٌ الْمَعَانِي
وَجَائِزٌ لَوْزْنٍ أَوْ سِوَاهُ تَغْيِيرُ نَزْرِ اللَّفْظِ لَا مَعْنَاهُ

الاقْتِبَاسُ مَا هُوَ؟ الْاِقْتِبَاسُ، كَمَا نَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ، هُوَ أَنْ يَضْمَنَ الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ، مِنْ نَثْرٍ أَوْ نَظْمٍ، شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ لَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ مِنْهُمَا. مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ:

فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلْمَحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَبَ
فِي "الْمَقَامَاتِ" هَذِهِ يَقُولُونَ، فَأَخَذَ ﴿كَلْمَحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]. وَكَقَوْلِهِ
أَيْضًا فِي "الْمَقَامَاتِ":

أَنَا أَنْبَأُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ وَأَمِيرُ صَحِيحِ الْقَوْلِ مِنْ عَلَيْهِ
وَكَقَوْلِ الْآخَرِ:

لَا تَغْرَنُكَ مِنَ الظُّلْمَةِ كَثْرَةُ الْجِيُوشِ إِنَّمَا يُوْخِرُهُمْ لِيَوْمِ تَشْخِصِ فِيهِ
وَهَذَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَقَدْ يَغْيِرُ شَيْئًا قَلِيلًا فِي اللَّفْظِ، لِذَلِكَ قَالَ النَّازِمُ:

وَجَائِزٌ لِّوَزْنٍ أَوْ سِوَاهُ تَغْيِيرُ نَزْرِ اللَّفْظِ لَا مَعْنَاهُ

يجوز تغيير شيء يسير من اللفظ، كقول الشاعر:

قَدْ كَانَ مَا خَفْتُ أَنْ يَكُونَ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ

فغير، فإن المذكور في القرآن ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، فغير فقال (إنا إلى

الله راجعون)، مفهوم؟

وأمثلة الاقتباس كثيرة جداً.

وقد نصوا على أن الاقتباس ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يكون في الخطب والمواعظ ونحو ذلك، فهذا مقبول ولا بأس به.

والقسم الثاني: ما يكون في غير هذا المجال، كأن يكون في الرسائل الإخوانية،

والقصص، ونحو ذلك. فهذا نصوا على أنه مباح، ولا بأس به، إن لم ينتقل إلى القسم

الثالث.

والقسم الثالث، والعياذ بالله: هو ما كان في الهزل، والمجون، والخلاعة، ولا شك أن

هذا حرام.

ولذلك أنا لن أذكر لكم الأمثلة التي يتناقلها البلاغيون في هذا الباب، فإن بعض الشعراء

من أهل المجون، والعياذ بالله، يأخذون بعض الآيات القرآنية، فيجعلونها في سياق الفحش

والهزل والخلاعة ونحو ذلك، وهذا حرام لا شك في كونه من المحرمات، والعياذ بالله.

أيضاً ينبغي أن نعلم بأن الاقتباس يمكن تقسيمه إلى ضربين، ولذلك قال:

والاقتباسُ عندهم ضربانٍ محمولٌ وثابتٌ المعاني

الضرب الأول: ضرب لا ينقل فيه اللفظ المقتبس عن معناه الأصلي إلى معنى آخر. وهذا

قد ذكرنا أمثله فيما سبق. يعني المعنى الأصلي الذي جاءت عليه الآية القرآنية أو الحديث

النبوي يبقى كما هو، وإنما يستعمل في سياق آخر، لكن المعنى هو ذاته. مثلاً قوله

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ وَأُمِيزُ صَحِيحَ الْقَوْلِ مِنْ عَلَيْهِ
(أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ) هَذَا نَفْسَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَهُوَ نَفْسَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ
هنا. هذا (ثابت المعاني)

وأما الضرب الثاني: المحول؛ فهو ما ينقل إلى معنى آخر، ومثاله قول ابن الرومي:

لَعَنَ أَخْطَأَتَ فِي مَدِيحِكَ مَا أَخْطَأَتَ فِي مَنَعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتَ حَاجَاتِي بِبُؤَادِ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ

الاقْتِبَاسُ هُوَ (بُؤَادِ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ). فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ يَقْصَدُ بـ (الوَادِ): الْوَادِي الْحَقِيقِي،
(الزَرْع) مَعْنَاهُ الْحَقِيقِي. أَيِ إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنْزَلَ زَوْجَتَهُ وَوَلَدَهُ بُؤَادَ فِي مَكَّةَ، غَيْرِ ذِي
زَرْعٍ؛ لَا نَبَاتَ فِيهِ، وَلَا مَاءً. لَكِنْ ابْنُ الرَّومِيِّ هُنَا اقْتَبَسَ مِنَ الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَلَكِنْ كَتَبَ بِلَفْظِ
(الوَادِي) عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يَرْجَى نَفْعَهُ. قَالَ: (بُؤَادِ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ) يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْمَمْدُوحَ لَا
يَرْجَى نَفْعَهُ، وَلَا فَائِدَةَ مِنْ انْتِظَارِ سَبِيهِ وَعِطَائِهِ. فَهَذَا يُسَمَّى مَحْوَلًا.

وأما الاقتباس من الحديث؛ فكثير أيضًا. على حال لا يحضرني الآن بعض الأمثلة،
وعلى كل موجود، كقول الحريري مثلًا:

شَاهَتِ الْوَجْهَ الْوَجْوهُ وَقُبِحَ اللَّكْعُ وَمَنْ يَرْجُوهُ

فـ (شاهت الوجه) من كلام رسول الله ﷺ، وهو معروف في السيرة. إلى غير ذلك
على كل حال، لكن لا شك أن الاقتباس يكون من القرآن أكثر.

هذا الاقتباس، بعده التضمين، والحل، والعقد. فالتضمين ما هو؟ التضمين: أن يضمّن
الشاعر كلامه شيئًا من مشهور شعر الغير، مع التنبيه عليه، إن لم يكن مشهورًا لدى نقاد
الشعر. وبذلك يكون شعره أفضل وأحسن. مفهوم؟

فإذن التضمين هو هذا: أن تضمّن شعرك شيئًا من شعر الغير، لكن مع التنبيه عليه؛ إن
لم يكن مشهورًا. مثاله قول الشاعر، يعني الحرير هذا يذكر هذا الكلام في بعض مقاماته،
يقول:

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتَى أَضَاعُوا

فهذا ضمّن شعره هذا شطرًا من بيت مشهور، هو قول الشاعر:

أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا ليوم كرهية وسداد تغر
وصبر عند معترك المنايا وقد شرعت أسنتها بنحري

فهذا من التضمين، وقد يكون بتغيير يسير، لذلك يقول:

والأخذ من شعر بعزّو ما خفي تضمينهم وما على الأصل يفي
لنكتة أجملته واغتفرا يسير تغيير وما منه يُرى
... إلخ.

التغيير اليسير كقول الشاعر:

أقول لمعشر غلطوا وعضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه
فإن الأصل:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوه
وهذا شعر مشهور تمثل به الحجاج في خطبته الشهيرة بالكوفة. وكقول الآخر:

طول حياة ما لها طائل نغص عندي كل ما يُشتهى
أصبحت مثل الطفل في ضعفه تشابه المبدأ والمُنتهى
فلا تلم سَمعي إذا خانني إن الثمانين وبلغتها
ضمن شطرًا، وهو قول الشاعر:

إن الثمانين وبلغتها قد أوجت سمعي إلى ترجمان
فإذن هذا التضمين.

وأحسن التضمين ما زاد على الأول لنكتة. كالتورية، والتشبيه، ونحو ذلك. مثاله قول

الشاعر مضمناً:

إذا الوهم أبدئ لي لماها وثغرها تذكرت ما بين العديب وبارق
ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق

فالمصراعان الأخيران، أي عجزا البيتين، هما من شعر أبي الطيب المتنبي. فإنه يقول:
تذكرت ما بين العذيب وبارق **مَجْرُ عوالينا ومجرى السوابق**
 يقصد بـ (العذيب) و(بارق) موضعين، و(العوالي) يقصد بها الرماح، و(السوابق) يقصد بها الخيل. لكن الشاعر لما ضمن هذا الكلام، جاء به؛ ولكن جاء بالتورية. فيقول:
 (إذا الوهم أبدئ لي لماها وثرها) العذيب وبارق؛ الآن يشبه اللما بالشئ العذب، ويشبه الثغر بالشئ البارق، يعني أن الأسنان تبرق وتلمع. ويشبه القد بالعوالي، والمدامع بالسوابق. فلا شك أن هذه تورية بديعة في بابها مع كونها من باب التضمين. فلذلك أحسن هذا التضمين ما يشتمل على هذه النكتة كتورية، ونحو ذلك.

إذن هذا معنى قوله:

لنكتة أجملُهُ واغْتِفِرَا **يسير تغييرٍ.....**
 ... إلخ.

فهذا التضمين. ولعنا هذا الذي نذكر فيه، ويسمى تضمين البيت فأكثر: استعانة، وأما تضمين المصراع فما دونه، يسمى إبداعاً أو رفواً ٥٨.٠٥.

.....
بيتاً فأعلى باستعانة عُرف

إذن إذا ضمنت بيتاً فأكثر؛ فهذا يسمى استعانة. وإذا ضمنت شطراً من بيت أو أقل؛ هذا يسمى إبداعاً أو رفواً. ٥٨.٢٠ قال:

وَشَطْرًا أو أدنى بإبداع أُلْف

ثم إن شاء الله تعالى في الدرس المقبل نكمل الكلام في العقد والحل والتلميح، ثم بعض ألقاب الفن التي ذكرها الناظم في أواخر هذه المنظومة.

أسأل الله، سبحانه وتعالى، أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا من المرحومين، وأقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين.



الدرس التاسع والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى-، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. اللهم أجرنا من النار.

درسنا اليوم هو الدرس التاسع والعشرون من سلسلة شرح "الجواهر المكنون". ونحن في أواخر علم البديع. وقد شرحنا في الدرس السابق الاقتباس والتضمين، وبقي لنا الحل والعقد والتلميح.

يقول الناظم:

والعقدُ نظم النَّثرِ لا بالاقتباسِ والحلُّ نثرُ النَّظمِ فاعرفِ القياسِ
واشترطوا الشُّهرةَ في الكلامِ والمنعُ أصلُ مذهبِ الإمامِ
(التلميح)

إشارةٌ لِقَصَّةِ شِعْرِ مَثَلِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ فَتَمِيحُ كَمَلِ
(تذنيبٌ في ألقابٍ مِنَ الفَنِّ)

مِنْ ذَلِكَ التَّوَشِيحُ والترديدُ ترتيبُ اختراعٍ أو تعديدُ

"التائبون العابدون الحامدون"
 تطريزٌ أو تدبيحٌ استشهداً
 إحالةٌ تلويحٌ أو تخييلٌ
 تحليةٌ ونقْلٌ أو تحكُّمٌ
 تعريضٌ أو إلغازٌ ارتقاءً
 حُسنُ البيانِ رصفٌ أو مراجعةٌ
 (فصلٌ: فيما لا يعدُّ كذباً)

وليسَ في الإيهامِ والتَّهَكُّمِ
 مِن كَذِبٍ وفي المِزاحِ قَدْ لَزِبُ
 ثم الخاتمة لهذا المتن.

أما الكلام في الحل والعقد؛ فقد قال الناظم:

والعقدُ نظمُ النَّثرِ لا بالاقْتِباسِ

إلى آخر ما قال.

إذن عندنا هنا مصطلحان: هما الحل والعقد.

فأما العقد: فهو نظم النثر مطلقاً، لا على وجه الاقتباس، بحيث يؤخذ المنشور بجملة ألفاظه، أو بمعظم ألفاظه، ثم يتصرف الناظم فيه بالزيادة والنقص، لكي يدخل في وزن الشعر. فيدخل في هذا الباب عقد القرآن الكريم، وعقد الحديث الشريف، وغير ذلك من المنشورات المشهورة.

مثال ما ورد منه بخصوص القرآن الكريم قول الشاعر:

فإن الله خلاق البرايا عنَّتْ لجلال هيته الوجوه
 يقول: إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه
 فأنت ترى أن الشاعر نظم شيئاً من القرآن الكريم بلفظه.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

ومثاله في الحديث قول الشاعر:

إن القلوب لأجناد مجنودة بإذن من ربها تهوى وتألف
فما تعارف منها فهو مؤتلف وما تنافر منها فهو مختلف

فهذا نظم للحديث النبوي الشريف، لكن بمعظم ألفاظه، لا بكل ألفاظه، بحيث زاد الناظم ونقص، ليأتي بالوزن الصحيح.

فإذن هذا الذي يسمى عقداً، وضده ما يسمى حلاً، فالحل إذن ما هو؟

الحل: هو نثر النظم، بحيث يعمد الكاتب، أو الخطيب، إلى شيء من النظم المشهور، فينثره. وإنما يقبل من هذا الحل ما كان سبكه حسناً، ورصفه جيداً، وكان له وقعٌ حسنٌ في آذان المخاطبين. وإلا فليس كل ما نثر من النظم يكون حسناً. والسبب في ذلك أن النظم قد راعى فيه ناظمه لفظاً، ومعنى، ووزناً، وقافية. فجاء بمجموع هذه الأمور حسناً، رائقاً، مقبولاً في السمع. فعلى الناثر أن يأتي بذلك المعنى، وذلك اللفظ فيما يكون حسناً مقبولاً؛ لأن سحر الوزن، وسحر القافية قد غادرت، فلم يعد معه منهما شيء.

وذكروا لذلك مثلاً، وهو أن الشاعر، وهو المتنبي، قال:

إذا ساءَ فِعْلُ المرءِ ساءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُمِ

وهذا من الأبيات السائرة للمتنبي، ومعناه لطيف حسن. فقال بعضهم في نثره مثلاً، قال: فلان لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته، لم يزل سوء الظن يقتاده، ويصدق توهمه الذي اعتاده.

فهذا نوع من الحل، لكنه مسجوع. وهو في مجمله حسن، وإن كان قارئه لا يكاد يشك أنه مأخوذ من بيت المتنبي. فهذا ما نقوله في الحل والعقد.

وأما قول الناظم:

واشترطوا الشُّهْرَةَ فِي الكَلَامِ وَالْمَنْعُ أَصْلُ مَذْهَبِ الإِمَامِ

فقصده بذلك أن التضمين، وما يلحق به يشترط به، وفي الحل وفي العقد، أن يكون الكلام مشهوراً. لأنه إذا كان هذا الكلام غير مشهور؛ فقد يؤدي إلى أن يُتهم هذا المضمن، أو العاقد، أو الحال أن يتهم بالكذب. ولذلك ينقل الناظم هنا من مذهب الإمام، ويقصد الإمام مالكا، عليه رحمة الله. ينقل أن مذهب الإمام في مثل هذا المنع، أي التحريم، لأجل كونه أنه يؤدي إلى الاتهام بالكذب.

وأما التلميح؛ فيقول فيه الناظم:

إِشَارَةٌ لِقِصَّةٍ شِعْرٍ مَثَلٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ فَتَلْمِيحٌ كَمُلِّ

التلميح معناه، إذن، أن يشير المتكلم إلى قصة معلومة، أو إلى شعر مشهور، أو إلى مثل سائر متداول من غير أن يذكره بلفظه. لا يذكره بلفظه، ولا بمعناه؛ وإنما يشير إليه فقط.

مثال ذلك مثلاً قول الشاعر:

يَا بَدْرُ أَهْلِكَ جَارُوا وَعَلَّمُواكَ التَّجْرِي
وَقَبَحُوا وَالكَ وَصَلِي وَحَسَنُوا لَكَ هَجْرِي
فَلِيْفَعَلُوا مَا أَرَادُوا فَإِنَّهُمْ أَهْلُ بَدْر

إذن هو يخاطب البدر، البدر هو المعروف القمر حين يكون مكتملاً، فيخاطبه ويقول أهلك فعلوا وفعلوا وفعلوا، ثم يشير في آخر كلامه إلى القصة المعروفة؛ قصة أهل بدر. وهي الغزوة المشهورة، التي كانت في زمن رسول الله ﷺ.

ويشير أيضاً إلى كون هؤلاء الصحابة الذين شهدوا بدرًا؛ قد ذكر في الحديث الشريف الصحيح أنهم لا يضرهم ما يفعلون، كما ثبت في قصة حاطب، رضي الله عن صحابة رسول الله أجمعين.

ومثال ذلك قول الشاعر:

فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي أَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ

ويوشع أحد أنبياء بني إسرائيل، عليه السلام، حدث له قصة مشهورة؛

وهي قضية استيقاف الشمس. لأنه كان يقاتل قومًا جبارين، فخاف أن تغرب الشمس قبل أن يفرغ من قتالهم، فدعا الله - عز وجل - فأوقفت الشمس له. على ما هو مذكور في قصص الأنبياء، وهو مشهور.

فإذن هو يشير إلى هذه القصة، فيقول (أم كان في الركب يوشع).

ومثال ذلك أيضًا قول الشاعر:

لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي أرق وأحفى منك في ساعة الكرب

يشير، يقول (لعمرو مع الرمضاء)، يشير إلى بيت من الشعر مشهور؛ وهو قول الشاعر:

المستجير بعمرو عند كربته (أو عند كالمستجير من الرمضاء بالنار

فإذن ذكرنا مثالًا للإشارة إلى قصة معلومة، وذكرنا الإشارة إلى شعر مشهور. وبقي

الإشارة إلى مثل سائر، من غير ذكره. فمثال ذلك قول الشاعر:

من غاب عنكم نسيتموه وقلبه عندكم رهينة

أظنكم في الوفاء ممن صحبته صحبة السفينة

هنا يشير إلى مثل؛ فإنهم يضربون المثل بصحبة السفينة. يضربون ذلك المثل بالصحبة

التي لا صداقة معها. فإن الناس يصطحبون في السفر في السفينة، ولكن لا يستلزم ذلك أنهم

بعد خروجهم من البحر، يصيرون من الأصدقاء، أو من الأحباب، أو من الأخوة. فصارت

صحبة السفينة تضرب مثلًا للصحبة التي لا تعقبها صداقة، ولا أخوة، ونحو ذلك.

فإذن ذكرنا مثالًا للتلميح في أحواله الثلاثة؛ في الإشارة إلى القصة، والإشارة إلى الشعر،

والإشارة إلى المثل السائر.

ثم نتقل إلى شيء آخر، قال:

تذنيب في القاب من الفن

ذكر في هذا الفصل ألقابًا كثيرة من ألقاب البلاغة، والبديع على وجه الخصوص، ولكن

سردها سردًا دون شرح، ولا تنزيل، إلا في حالة التعليل فقط. فجاء هذا الفصل جامعًا لهذه

الألقاب، وهي كثيرةٌ جدًا. ولكنه لأن الناظم لم يشرح هذه الألفاظ، ولم يمثل لها؛ صار هذا الفصل ثقیلاً. ولعلي لا أبعد إن قلت إن هذا الفصل من أقل المواضع نفعاً في هذه المنظومة. وسبب ذلك أنك إذا حفظت هذه الأبيات التي فيها ذكر هذه الألقاب مسرودة، لم ينفعك ذلك كثيراً. لأنك تحتاج لا إلى معرفة اللقب؛ ولكن تحتاج إلى معرفة تعريفه، حده، ومثاله، وشواهد في الشعر وفي النثر، ونحوه ذلك. هذا الذي يحتاج إليه الطالب. أما مجرد معرفة أن التوشيع والترديد، مثلاً، من ألفاظ البلاغة، أو من ألفاظ البديع؛ هذا لا يكاد يفيد شيئاً.

فعلى كل حال هذه آفة المتون المختصرة، لأن الاختصار أجبر الناظم على هذا الفعل الذي ذكرنا. وعلى كل حال طلبه العلم لا يقف أمام همتهم شيء، فيمكنهم الرجوع إلى المطولات من المتون، فيجدون بغيتهم، ولا يحتاجون - بعد ذلك - إلى أن يبقوا رهيني هذا المتن. وهذا المتن - كما ذكرنا من قبل - نحن نشرحه توطئة وتمهيداً لما هو أكثر منه وفوقه من متون البلاغة، وكتب البلاغة المفصلة، وهي كثيرة.

فعلى كل حال نحن نذكر هذه الألقاب التي ذكر الناظم، ونشرحها؛ نمر عليها مرور الكرام، ونشرح ما أمكننا منها على وجه الاختصار، إذ لا سبيل إلى التفصيل في هذه الألقاب لكثرتها.

يقول: **مِنْ ذَلِكَ التَّوْشِيْعُ وَالتَّرْدِيْدُ**

التوشيع أولاً هو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين، ويكون أحد هذين الاسمين معطوفاً على الآخر. مفهوم؟ كالذي جاء في بعض الآثار: (يشيب ابن آدم، ويشيب فيه خصلتان الحرص، وطول الأمل). فإذن يذكر في آخر الكلام مثنى مفسر باسمين؛ أحدهما معطوف على آخر. (خصلتان) هذا مثنى، (الحرص وطول الأمل) وأحد الاسمين معطوف على الآخر. وقد أكثر منه بعض الشعراء، وجاءوا بأمثلة كثيرة، وشواهد بالغة، كقول الشاعر:

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

أمسي وأصبح من تذكركم وصَبًا
 قد خدد الدمع خدي من تذكركم
 وغاب عن مقلتي نومي لغيتكم
 لا غرو للدمع أن تجري غواربه
 كأنما مهجتي شلو بمسبعة
 لم يبق غير خفي الروح في جسدي
 فإذن هذا مثال جامع مكون من ستة أبيات، في كل بيت، في آخر البيت تجد اسمًا مثني

مفسرًا باسمين؛ أحدهما معطوف على الآخر. هذا يسمى توشيعًا.

وأما التريد فهو أن يعلق الشاعر لفظة في البيت متعلقة بمعنى، ثم يرددها فيه بعينها، ويعلقها بمعنى آخر، ويكون هذا في البيت نفسه. مثاله قول زهير بن أبي سلمة، وهذا مشهور، يقول:

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَىٰ عِلَاتِهِ هَرَمًا
 يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَىٰ خُلُقًا
 وجه الشاهد أنه علق (يلق) بهرم، ثم علق نفس اللفظ (يلق) بالسماحة والندى. فيقول:
 (من يلق يومًا هرمًا). إذن هذا في الأول علق الأول بمعنى، ثم كرر هذا اللفظ بعينه، وهو (يلق)، ولكن علقه بمعنى آخر.

من يلق يومًا علىٰ علاته هرمًا
 يلق السماحة منه والندىٰ خلُقًا
 مفهوم؟ وكقوله أيضًا:

وَمَنْ هَابَ أَشْبَابَ السَّمَاءِ يَنْلَنُهُ
 وَإِنْ يَرْقَ أَشْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ
 (أسباب السماء) كررها بين الصبر والعجوز.

وأمثلة التريد كثيرة جدًا؛ بل قال بعض علماء البلاغة إن أبا الطيب المتنبى استحسّن هذا النوع البلاغي، فأكثر منه، كما يقول القيرواني، فجعله نصب عينه، حتى مقتته، وزهد فيه. يقول:

ولو لم يكن إلا بقوله تعلقه تعلقاً بالهم
الذي قل الحشا قلاقل عيش كلهن قلاقل

يقول فهذه الألفاظ، كما قال، (كلهن قلاقل). فهذه طريق المتنبي، وقد ذكرنا -أنفاً- أنه معتد بنفسه كثيراً. لذلك لا يهتم لما يقوله من الأبيات، قد يلقي الأبيات دون تأمل في كونه قد جاء بالسمج والقيح منها؛ في اللفظ، وفي المعنى. لكن الذي يهمننا الآن، أن هذا التردد أكثر منه بعض الشعراء، حتى صار مشتهراً جداً.

بعد التردد يأتي الترتيب.

والترتيب هو أن يرتب شيء معين؛ معنى معين على آخر، ويكون ذلك لنكتة معينة. كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]. فهذا الترتيب لا شك أنه لنكتة خاصة. لأن السائل قد يقول لم جعلت مرتبة نبينا محمد ﷺ قبل مرتبة نوح - عليه السلام -، ومن بعده من الأنبياء، مع أن الترتيب الزمني يقتضي أن يبدأ بنوح - عليه السلام؟ فيمكن أن يكون ذلك لإفادة الأفضلية، لإفادة أن المقدم، وهو محمد ﷺ، هو أفضل من غيره، وهو الحق المعروف من عقيدة أهل السنة والجماعة، لأن نبينا محمد ﷺ هو أفضل الأنبياء، فإذا يقولون هذه نكتة، هذا التقديم: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧].

بعد الترتيب الاختراع.

وقد أشرنا إليه في الدرس السابق، ومعناه أن يؤتى بتركيب لم يسبق إليه، ولم يسمع، وهذا - كما ذكرت - موجود في القرآن بكثرة، وموجود في أحاديث رسول الله ﷺ بكثرة أيضاً، كقوله تعالى: ﴿سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، فهذا التعبير قرآني محض، وهو يدخل في ذلك الاختراع.

وأيضاً كقول رسول الله ﷺ: «الآن حمي الوطيس»، يقال لم يسمع هذا عند العرب من قبل، وهكذا.

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

بعده التعديد.

والتعديد أن تساق الألفاظ دون عطف، بعضها بعد بعضها الآخر، دون عطف. هذا يسمى تعديداً، ومثل له الناظم بقوله:

كالتائبون العابدون الحامدون السائحون الرَّاكعون الساجدون
وهذا مأخوذ من القرآن الكريم.

بعد التعديد التطريز.

والتطريز، ما هو؟ التطريز هو أن يقع في أبيات متوالية من قصيدة ما كلمات متساوية في الوزن، فيكون ذلك كالطراز في الثوب، لأن الطراز هو ما ينسج من الثياب للسلطان ونحوه. وقد قال العلماء إن هذا النوع، الذي يسمى تطريزاً، هو قليل في الشعر. وذكروا له أمثلة وشواهد، منها قول الشاعر:

إذا أبو قاسم جادت لنا يدهُ لم يحمداً الأجودان الغيث والمطرُ
وإن أضاءت لنا أنوارُ غرته تضاءل الأنوران الشمسُ، والقمرُ
إلى آخر ما قال.

ولا شك أن هذا يذكرنا بأول لفظ ذكرناه، وهو التوشيع. فعلى هذا يكون التطريز والتوشيع شيئاً واحداً. وفعلاً قد ذكر البلاغيون في تعريف التطريز ما يجعله مرادفاً للتوشيع. لكن في الحقيقة يمكن أن يفرق بينهما بشيء؛ وهو أن التطريز لا يلزم فيه أن يؤتى باسم مثلى بعده، يفسر باسمين أحدهما يعطف على الآخر، الذي هو تعريف التوشيع. هذا لا يلزم في التطريز. وإنما المقصود أن يأتي قبل القافية سجعاً متتالية، فتكون في هذه الأبيات في أواخر الكلام كالطراز في الثوب. وإن كنا في الحقيقة حين البحث عن أمثلة وشواهد، لا نجد إلا ما مثلوا به للتوشيع نفسه. رغم أنه فرقوا بينهما في المفهوم؛ لكنهما في التمثيل صادقان على أمثلة واحدة، أو على شواهد واحدة.

لذلك في الحقيقة لا يظهر لي كبير فرق بين التطريز والتوشيع. على أنني رغم قلبي هذا؛

فإنني قد وجدت شيئاً يمكن أن يمثل به للتطريز، ولا يصلح أن يكون تمثيلاً للتوشيع، وهي قول أبي تمام:

أَعْوَامٌ وَصَلَّ كَانَ يُنْسِي طُولَهَا ذَكَرُ النَّوَى فَكَأَنَّهَا أَيَّامٌ
ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السَّنُونَ وَأَهْلُهُ بَجَوَى أَسَى فَكَأَنَّهَا أَعْوَامٌ
فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلَامٌ

فهذا إن صح أنه من التطريز؛ فلا شك أنه يجعلنا نفرق بين التطريز والتوشيع. لأن هذا ليس فيه شيء من تعريف التوشيع؛ لكنه يصلح أن يكون من قبيل التطريز.

بعد التطريز هنالك التدييج.

والتدييج هو أن يذكر الشاعر مثلاً ألواناً، ويقصد الكناية بها، أو التورية بذكرها عن أشياء من مدح، أو وصف، أو هجاء، أو نحو ذلك. فإذا التدييج هو ذكر الألوان لأجل فائدة من مدح، أو نسيب، أو غزل، أو وصف، أو نحو ذلك.

مثاله قول أبي تمام في قصيدته في مرثيته المشهورة:

تردئ ثياب الموت حمراً فما دجا لها الليل إلا وهي من سندسٍ خضرٍ
فذكر اللون الأحمر يقصد بذلك الدم، ويقصد به بكونه (تردئ ثياباً حمراً) يقصد أنه قد مات، أو قتل، أو استشهد في المعركة. (فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضر)، اللون الأخضر هنا يقصد بها الكناية عن الجنة. أي يقصد أنه ما أتى عليه الليل؛ إلا وقد دخل الجنة. مفهوم؟

ومثاله قول البحري:

تحسنت الدنيا بعدلك فاغدت وآفاتها بيض وأكفافها خضر
فإذن هذا يأتي باللون الأبيض، ويأتي باللون الأخضر، ويقصد به الكناية عن هذا الذي يريد به من تحسن الدنيا، بسبب عدل هذا الرجل الممدوح، وهكذا. إذن هذا التدييج.

بعد التدييج عندنا الاستشهاد.

والاستشهاد مثله مثل الاستدلال. لذلك بعض الناس يسميه استدلالاً، وآخرون يسمونه استشهاداً. ومثلوا له بقول الشاعر:

كان ذي ركن وثيق وقعت فيه الزلازل
زعزعتُهُ نُوبُ الدهرِ وكـراتُ المنازل
ما بقاء الحجر الصلب على وقع المعاول

الشاهد في البيت الذي يقول فيه (ما بقاء الحجر الصلب على وقع المعاول) هذا استشهاد، كأنه يستدل. يقول أنا عندي همة عالية، وعندي ثبات، ولكن وقعت بي نوائب وزلازل متعددة، ونوائب كثيرة. فلأجل ذلك زعزع هذا الركن مني. فكأن سائل يقول ما الدليل على هذا الذي وقع؟ أو ما الدليل على كون...؟ أو اذكر لنا شاهداً، أو دليلاً، أو برهاناً.

فيقول (ما بقاء الحجر الصلب على وقع المعاول). أي حتى الحجر القوي إذا تناولته المعاول بالضرب؛ فإنه يتأثر بها. فكذلك ركني الوثيق تأثر بهذه الزلازل والنوازل التي أصابتني. هذا يسمي عندهم استشهاداً.

بعده الإيضاح، وهذا سهل. فالإيضاح إما أن يكون الكلام خفياً، غير واضح في الدلالة، فيأتي المتكلم بشيء يوضحه به. وشاهده قول الشاعر:

يُذكر فيك الخير والشر كله وقيل الخنا والعلم والحلم والجهل
فألقاك عن مذمومها متنزهاً وألقاك في محمودها ولك الفضل

الآن لما يقرأ القارئ البيت الأول (يذكر فيك الخير والشر كله وقيل الخنا...) يعني قول الخنا، (والعلم والحلم والجهل)، هذه الأمور كلها تُذكر فيك. الآن يكون عندنا نوع من الإيهام، أو من خفاء الدلالة، لأنك لا تعلم هل تذكر هذه الأمور لأجل كونها موجودة فيه؟ أو لأجل كونها غير موجودة فيه؟ أو لأجل أنه متصف بمحمودها، ومبتعد عن مذمومها؟ فيأتي البيت الثاني للإيضاح:

فَأَلْقَاكَ عَنْ مَذْمُومِهَا مَتَزَهًّا وَأَلْقَاكَ فِي مَحْمُودِهَا وَلَكَ الْفَضْلُ
فِإِذَنْ نَفَهُمْ إِذَنْ مَا كَانَ خَفِيًّا فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، نَفَهُمْ أَنْ الْمَقْصُودُ مُتَصِفٌ بِالْمَحْمُودِ مِنْ
خَيْرٍ وَعِلْمٌ وَحِلْمٌ، وَأَنَّهُ مَبْتَعِدٌ عَنِ الْمَذْمُومِ مِنْ شَرِّ وَقِيلِ الْخَنَا وَجَهْلٍ. فَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَهُمْ
إِيضًا حَا.

بعد الإيضاح يأتي الائتلاف (إيضاحٌ ائتلافٌ استطرادٌ).

الائتلاف ما هو؟ هذا ظاهر أيضًا، يأتي من كون اللفظين مؤتلفين، أي بينهما نوع مناسبة،
أي هما متناسبان بنوع من أنواع المناسبة. كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]. فالجمع بين الشمس والقمر؛ هذا مما تتقبله أذواق الفصحاء
والبُلغَاء. والسبب في ذلك وقوع التناسب في اللفظ، أو في المعنى - لكن هنا التناسب في
المعنى - بينها وبين اللفظين. فهذا يسمى ائتلافًا.

وأما الاستطراد؛ فهذا مشهور جدًا، ويستعمله الناس بكثرة. يعني هذا اللقب مستعمل
بكثرة عندهم، حتى لو كان المستعمل لا يعلم شيئًا في علم البلاغة. ما هو الاستطراد؟
الاستطراد هو الانتقال من موضوع إلى آخر، والسبب فيه، أو الباعث عليه هو ألا يميل
القارئ أو السامع. وهذا كثير عند جماعة من الكتاب والأدباء.

كما نجده مثلًا عند الجاحظ. فإن الجاحظ يكثر الاستطراد في مؤلفاته، بحيث يتكلم في
موضوع معين، ثم يخرج إلى آخر، ويطيل النفس فيه، ثم يرجع إلى موضوعه الأصلي،
وهكذا. كما تجده مثلًا في كتابه "الحيوان"؛ فإنه في الأصل يذكر أشياء متعلقة بالحيوانات،
لكنه يستطرد كثيرًا في مباحث عقديّة، وأدبيّة، وشعرية، ولغوية، وغير ذلك، وقد ذكر بعضهم
أن أول من ابتدع هذا الأسلوب هو السموأل، وهو شاعر يهودي جاهلي معروف يقول:

وإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
حُبُّ يَقْرَبُ الْمَوْتِ آجَالِنَا وَتَكَرُّهُ آجَالُهُمْ فَتَطُولُ

يقولون هذا مثال على الاستطراد، لذلك قال جماعة إن أول من استطرد بالهجاء هو
السموأل، لأنه في الأصل - يعني - يسخر، لكنه استطرد بذكر الهجاء، كان يكفي أن يقول

(وإننا أناس لا نرى القتل سبة)، هذا فقط. لكن لم يكفه ذلك، فاستطرد إلى الهجاء، فقال: (إذا ما رأته عامر وسلول حب يقرب الموت آجالنا لنا) إذن هذا فخر؛ يستطرد ويقول: (وتكرهه أجالهم فتطول)، فهذا استطراد بأي شيء؟ هذا استطراد بالهجاء.

وأخذه - بعد ذلك - جماعة من الشعراء، بحيث لا أريد الآن أن أذكر الأمثلة، لأنها كثيرة وطويلة من شعر أبي تمام، ومن شعر غيره من الشعراء. ولا أرى التطويل بذلك. المقصود عندنا أن الاستطراد كثير، وهو موجود في كثير من الكتب الأدبية، وغيرها. كما نجد مثلاً في كلام جماعة من الفقهاء وغيرهم؛ كابن تيمية وغيره، يكثر من الاستقراء. وبحيث يجد القارئ شيئاً من الصعوبة في متابعة كلامه، لأنه يخرج من موضوع لآخر في الغالب الأعم.

والاستطراد لا يمكن أن نقول مطلقاً إنه من ألوان الفصاحة، أو ليس من ألوان الفصاحة. لأن ذلك يختلف؛ فإن من الاستطراد ما يكون بالغاً درجة عليا من الفصاحة، ومنه ما يكون ليس كذلك، يعني يكون غير فصيح، أو يكون مسبباً للتشويش على القارئ.

وقد ذكر بعض البلاغيين أن شيئاً من الاستطراد، قليلاً، وُجد في القرآن، وذكروا منه قول الله - سبحانه وتعالى - ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]. فذكر ثمود استطراد على ما ذكره بعض البلاغيين، والله تعالى أعلم. وذكروا أمثلة أخرى، على كل حال، لا نطيل بذكرها من القرآن الكريم، قالوا إنها من ألوان الاستطراد.

بعد هذا الإحالة. والإحالة معناها أن تحيل في الكلام على كلام آخر. مثال ذلك قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠]. قالوا هذا فيه إحالة على قوله سبحانه وتعالى في الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨].

إذن قوله سبحانه ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٤٠]، أي شيء نُزِّلَ في الكتاب؟ قالوا المقصود بذلك قوله في الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي

آيَاتِنَا ﴿[الأنعام: ٦٨]. فهذا معنى الإحالة. وقد ذكروا أن الإحالة قد تكون خفية، وقد تكون جلية.

بعد الإحالة، التلويح. والتلويح معناه الكناية البعيدة. فإنهم ذكروا أن الكناية أنواع؛ فقد تكون بعيدة، وقد تكون قريبة، وقد تكون متوسطة، أي بين البعيد والقريب. فالكناية البعيدة يسمونها تلويحًا. ومعنى كونها بعيدة أن الوسائط فيها كثيرة. أي تعددت الوسائط بين اللازم والملزوم.

ومثلوا لذلك بقولنا (كثير الرماد)؛ هذه كناية عن كونه كريمًا جوادًا. هنا وسائط متعددة، لأن كثرة الرماد دليل على كثرة إحراق الحطب، وكثرة إحراق الحطب دليل على كثرة الطعام المعد، وكثرة الطعام المعد دليل على كثرة الضيوف، وكثرة الضيوف دليل على أن هذا المضيف - هذا الرجل - لا يتبرم بهم. لأنه لو كان يتبرم بهم؛ لكانوا يقصدون غيره، لا يتوقفون عنده. إذن هذا دليل على أنه لا يتبرم بهم؛ بل هو يكرمهم، ويجود عليهم.

فإذن وسائط متعددة لنتقل من كثرة الرماد إلى الجود والكرم. فهذا يسمى تلويحًا. وسيأتينا - إن شاء الله تعالى - شيء يسمى الإيماء؛ وهو الكناية القليلة الوسائط. مفهوم؟ وبذلك فرق السكاكي، وغيره من المؤلفين في هذا العلم بين التلويح والإيماء. وذكروا أيضًا شيئًا بينهما؛ جعلوا الإيماء هو... يعني سيأتينا - إن شاء الله تعالى - لئلا نطيل الآن. لكن المقصود أنهم ذكروا التلويح والرمز والإيماء. فالذي يهمننا الآن إنما هو التلويح، وهو ما كثرت وسائطه.

بعده التخييل. التخييل هذا، في الحقيقة، من مبتدعات الجهمية والمتأثرين بهم، كالمعتزلة ونحوهم. ما هو التخييل؟ هو تصوير حقيقة الشيء حتى يتوهم السامع أنه ذو صورة تشاهد، وأنه مما يظهر للعيان. ففي الحقيقة ركب المعتزلة، والمؤولة بصفة عامة، ركبوا على هذا الذي يسمونه تخييلًا، فأولوا بسبب ذلك آيات قرآنية كثيرة، وحرفوها عن ظاهرها، وحرفوها عن معناها الذي أريد بها، إلى كونها لا تعلق أن تكون تخييلًا.

لذلك يقول الزمخشري، وهو معتزلي معروف، "ولا ترى بابًا في علم البيان أدق، ولا أرق، ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع -تنبه الآن- وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله -تعالى- في القرآن، وسائر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء. فإن أكثره تخيلات قد زلت بها الأقدام قديمًا". فتأمل إذن أن التخيل شيء مهم جدًا عند الزمخشري، ومن يشبهه في نهجه وطريقته. فيقول هذا التخيل، أو هذا اللون البياني من أنفع ما يكون في تأويل المشتبهات. يعني يأتون إلى الآية القرآنية، ولا أريد أن أذكر الأمثلة والشواهد التي يذكرها؛ لئلا تنتقل شبهة ما إلى بعض الأخوة من الطلبة، لكن المقصود أنهم يعمدون إلى الآية القرآنية، ففيها شيء من أسماء الله، أو صفات الله -سبحانه وتعالى- فيقولون هذا تخيل. أي الله -عز وجل- إنما صور هذا المعنى بهذه الصورة التي تشبه ما يشاهد بالعيان لأجل التخيل. لأجل أن يتوهم السامع أنه ذو صورة تشاهد.

لذلك التخيل، في الحقيقة، لم يظهر لي فيه شيء حسن؛ وإنما الذي ظهر لي -والله أعلم-، الذي ظهر لي أنهم لا يستعملونه إلا في مثل هذه الأبواب، لذلك نحن لا نقبل به، وإن قال به من قال.

بعد التخيل عندنا الفرصة. الفرصة معناها أن يستدرج المخاطب بحيث ينتقل من درجة إلى درجة أخرى، وتكون هذه الدرجة الأخرى أقرب لمقصودك. بعبارة أخرى؛ هذا المخاطب يكون في درجة معينة، فتحب أن تنقله في درجة توقعه، بسبب ذلك، في الاعتراف بالمعنى الذي تقصد من كلامك. مثلوا لذلك بمناقشتك لشخص ينكر المعاد. فتقول له: هل كنت عمدًا، فيقول نعم. فتقول له: هل أنت مخلوق من ماء مهين؟

فيقول نعم، فتقول له حينئذ: إن الذي خلقتك، بعد أن كنت عمدًا من ماء مهين، قادر على أن يعيدك مرة أخرى، وأصلاً هذا من الأدلة القرآنية التي تتكرر كثيرًا في القرآن، الاستدلال على إعادة الخلق بالخلق الأول، هذا كثير جدًا في القرآن الكريم؛ لكن مقصودنا أن هذا يسمى عندهم فرصة، وهو نوع من استدراج المخاطب، وهو يصلح في المناظرات

كثيراً، إن كانت المناظرة مضبوطة، وفيها مراعاة للقواعد الإجمالية للمناظرة. فحينئذ هذا يصلح فيها كثيراً.

بعده التثميطة. التثميطة من الثمط؛ وهو القلادة. والقلادة تكون مكونة من أجزاء؛ من جواهر، أو من يواقيت، أو نحو ذلك. فالتثميطة أن يأتي الشاعر بيت من الشعر، ويكون مكوناً من أجزاء، وتكون هذه الأجزاء إما مسجوعة، أو مشبهة للسجع، مرتبة على شكل العقد، وعلى شكل القلادة.

كقول امرؤ القيس في معلقته:

مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

فذكر هذه الألفاظ (مكر مفر مقبل مدبر)، أولاً ذكر اللفظتين مسجوعتين، (مكر) مع (مفر). ثم ذكر لفظين آخرين تابعين، وهما يشبهان اللفظتين الأولين. وهذا يسمى تثميطة.

ومثله قول الشاعر أيضاً:

هُمُ الْقَوْمُ إِنْ قَالُوا أَصَابُوا وَإِنْ دُعُوا أَجَابُوا وَإِنْ أَعْطُوا أَطَابُوا وَأَجَزَلُوا

وهذا من الشعر الحسن، يعني هذا البيت إذا قرأته أحسست بما فيه من جمال وحسن. (هُمُ الْقَوْمُ إِنْ قَالُوا أَصَابُوا) هذه الأولى، (وَإِنْ دُعُوا أَجَابُوا) هذه الثانية، (وَإِنْ أَعْطُوا أَطَابُوا) هذه الثالثة، وزاد بعدها (وَأَجَزَلُوا) تميماً للبيت. فهذا التثميطة.

وبعده التعليل. والتعليل أن يكون المتكلم راغباً في ذكر حكم ما، فيقدم، قبل ذلك الحكم علة له. كقول البحري:

وَلَوْلَمْ تَكُنْ سَاخِطًا لَمْ أَكُنْ أذم الزمان وأشكو الخطوباً

إذن يريد أن يذكر حكماً؛ ما هو الحكم؟

هو أنه يذم الزمان، ويشكو خطوبه ونوائبه؛ **يقدم قبل ذلك علة له**، ما العلة؟ يقول: (ولو لم تكن ساخطاً لم أكن)، فهذا يسمى تعليلاً، وبعضهم يخلطه - في بعض الأحيان - بحسن التعليل الذي ذكرنا من قبل.

بعد التعليل، التحلية، ومثلها النقل؛ قال: (تحليةً ونقلً).

التحلية هي عقد المنثور من القرآن الكريم، أو من الحديث النبوي الشريف مع زيادة، على زيادة على ألفاظهما. إذن التحلية داخلية في العقد الذي شرحناه في أول هذا الدرس. التحلية نوع من أنواع العقد؛ لكن قالوا مع زيادة على ألفاظ القرآن الكريم، أو الحديث النبوي. مثلوا له بقول الشاعر:

الحمد لله منا باعث الرسل أهدى بأحمد منا أحمد السبل

قالوا هو إذن يعقد بهذا البيت قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [ال عمران: ١٦٤] إلى آخر الآية، لكنه أخذ معنى الآية، وأخذ شيئاً من ألفاظها، كلفظ المن، ونحوه. وزاد ألفاظاً أخرى من عنده، فجاء بهذا الذي يسمونه حلية.

والنقل قالوا هو مثل التحلية، لكن الفرق أنه ليس فيه شيء زائد على لفظهما، فإذن في

الحقيقة، عند التأمل، التحلية والنقل نوعان من العقد، لكنهما مختصان بالقرآن والحديث. والتحلية تختص بكون الناظم يزيد شيئاً من الألفاظ، والنقل لا يزيد شيئاً من الألفاظ.

ثم التختيم. والتختيم هو عقد القرآن والحديث، مع الاشتمال على شيء من لفظ

القرآن، أو لفظ الحديث. كقول الشاعر:

وبدت لنا البغضاء من أفواههم وصدورهم فيها أذى وحقود

(حقود) جمع حقد. (وبدت لنا البغضاء من أفواههم) أخذ شيئاً من ألفاظ القرآن

الكريم، من الآية القرآنية المعروفة.

ثم التجريد، وهو، كما ذكرنا في تعريفه، أن يتنفي الملزوم لانتفاء اللازم. هذا يسمى

تجريداً، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٤]. هذا يستلزم أنهم

لا يسألون، لم يكن منهم سؤال أصلاً. لأنه إن لم يكن منه سؤال أصلاً؛ فلا شك أنه لا يكون إلحاف في السؤال. فإذن، هنا في الحقيقة، نفي الملزوم لأجل انتفاء اللازم. ﴿لَا يَسْأَلُونَ

النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٤] أي لا يكون منهم سؤال أصلاً.

ثم الاستقلال، وهو كناية عن جملة يكون في معناها جمل، كقول الشاعر مثلاً:

وصالكم صدٌّ وحبكم قلىٌ ونصحكهم غشٌّ وصالحكهم حرٌّ

هذه الجمل المتتابعة هكذا يسمونها استقلالاً.

ثم التهكم، وهو إبراز المقصود في صورة لأجل الاستهزاء، يبرز أو يظهر المتكلم

المقصود في صورة الضد. هذا يسمى تهكماً، كقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]. والأصل أن يكون الكلام: ذق إنك أنت الذليل، وأنت المهان،

ونحو ذلك، لكن جيء بهذا اللفظ الذي هو ضد اللفظ المراد على سبيل التهكم والاستهزاء.

وهذا كله قد شرحنا بعضه آنفاً.

ثم التعريض، والتعريض معناه أن تميل باللفظ إلى جانب يفهم منه المقصود، ولكن لا

من جهة الوضع الحقيقي ولا من جهة الوضع المجازي. وعادة يعرّض الشخص الذي

يستحي. مثلاً كشخص يستحي من السؤال، فيعرّض بطلبه، كأن يأتي إلى الذي يريد أن

يطلب منه حاجته، ويقول له مثلاً إني لم يبق لي مالاً، يعني لا يصرح بالسؤال. لا يقول

أعطني مالاً؛ ولكن يقول مثلاً أنا فقير، أو لم يبق لي مال، أو أنا محتاج، أو نحو ذلك. هذا

يسمى تعريضاً.

وغير ذلك، مثلاً كأن تخاطب شخصاً يؤذي الناس، ويؤذي المسلمين، فتقول له

«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده». أنت الآن ذكرت حديثاً، لكن في الحقيقة أنت

عرّضت أنه يؤذي المسلمين، وبأن إذايته للمسلمين شيء قبيح في الشرع، فذكرت له

الحديث. هذا يسمى تعريضاً.

ثم بعده الإلغاز، ويسميه بعضهم **التعمية**. فيقال ألغز في الكلام، أو ألغز الكلام. إذا عم

مراده، وأضمر فيه خلاف ما أظهره. وإذن يكون اللغز ما ألغز من كلامه.

وهذا الباب كثير جداً، وليس خاص بالبلاغة أصلاً، ولا هو خاص بفن من الفنون. فقد

كثر الإلغاز، وكثرت الألغاز في كثير من العلوم. فصار للنحويين ألغازهم، وكذا لأهل

الصرف، ولأهل البلاغة، ولأهل الفقه، إلى غير ذلك. وفي كلام عامة، وفي كلام الشعراء، والفصحاء، والبلغاء أيضًا نجد شيئًا من هذا القبيل، أي من قبيل الإلغاز. كقول الشاعر مثلاً:

رب ثور رأيت في جحر نمل ونهار في ليلة ظلماء

الثور هنا يقصد به القطعة من الأقط، والأقط هو اللبن اليابس. والنهار هنا نوع من الطيور. فإذا حملت الكلام على ظاهره، فهذا يكون محالاً؛ لأنه يستحيل أن تجد ثوراً، يعني الظاهر أنه هو الثور المعروف الذي هو من جنس البقر، يستحيل أن تجده داخلًا في جحر نمل. ويستحيل أن تجد النهار في الظلام، في الليل. لأنهما ضدان نقيضان لا يمكن أن يجتمعا. فحملهم على الظاهر محال.

فإذا استخرج هذا المعنى، أو استخرج هذا اللغز كان المعنى صحيحًا. فهذا من أنواع الألغاز أن تذكروا مثل هذا البيت، وهذا من الأشياء التي يتسامر بها الناس، من أهل الأدب خصوصًا.

وهناك ألغاز في الفقه، وغير ذلك أيضًا. يجد الناس لذة في استخراجها، أي في معرفة المراد منها، وعادة يكون ظاهر اللفظ محالاً، أو يلزم منه محال، كهذا المثال الذي ذكرناه.

وبالإلغاز نقف - إن شاء الله تعالى - في هذا الدرس. وما بقي لنا - إن شاء الله وسبحانه وتعالى - إلا درس واحد، ننتهي فيه بإذن الله عز وجل من هذه الألقاب، ونخصص شيئاً من الوقت لختام هذا المتن، الذي نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا به، وبما أخذنا في خلال شرحه من فوائد وشواهد.

وأقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم. والحمد لله رب العالمين.



الدرس الثالثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله -تبارك وتعالى- وخير الهدى هدى محمد -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، اللهم أجرنا من النار بمنك وكرمك يا أرحم الراحمين.

درسنا اليوم هو الدرس الثالثون، وهو الدرس الأخير أيضاً من سلسلة شرح (الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون) في علوم البلاغة الثلاثة، وقد وصلنا في درس سابق إلى فصل عقده الناظم وعنون له: (تذنيب بالألقاب من الفن)، سأعيد قراءة هذا الفصل، وأقرأ ما بعده، ثم نواصل شرحنا من حيث وصلنا.

قال الناظم -عليه رَحْمَةُ اللَّهِ -:

(تذنيب بالألقاب من الفن)، أو (تذنيب في ألقاب من الفن):

| | |
|------------------------------|------------------------------|
| ترييب اختراع أو تعديد | من ذلك التوشيع والترديد |
| "السائحون الراكعون الساجدون" | "التائبون العابدون الحامدون" |
| إيضاح ائتلاف استطراد | تطريز أو تدبيح استشهاد |
| وفرصة تسميط أو تعليل | إحالة تلويح أو تخييل |

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

تجريدٌ استقلالٌ أو تهكُّمٌ تحليّةٌ ونقْلٌ أو تختُّمٌ
تنزيلٌ أو تأنيسٌ أو إيماءٌ تعريضٌ أو إلغازٌ ارتقاءٌ
حُسنٌ تخلُّصٌ بلا مُنازعةً حُسنُ البيانِ رصفٌ أو مراجعةٌ
(فصل: فيما لا يعدُّ كذبًا)

ولا التغالي بسوئِ المُحرِّمِ وليس في الإيهامِ والتهكُّمِ
بحيثُ لا مندوحةٌ عن الكذبِ من كذبٍ وفي المزاحِ قَدْ لَزِبِ
وينبغي (خاتمة)

تأنقٌ في البدءِ والختمِ وينبغي لصاحبِ الكلامِ
وسببٌ أو براءةٌ استهلالِ بمطالعِ حسنٍ وحسنِ القولِ
وفي الذي يدعونه فصلِ الخطابِ والحسنُ في تخلُّصٍ أو اقتضابِ
إردافه بمشعرِ التمامِ ومن سماتِ الحُسنِ في الختمِ
من صنعةِ البلاغةِ المحمودِة هذا تمامِ الجملةِ المقصودِة
على النبيِّ المصطفىِّ مُحَمَّدٍ ثمَّ صلاةُ اللهِ طولَ الأمدِ
ما غرَّدَ المشتاقُ بالأسحارِ وآله وصحبه الأخيَّارِ
يبغي وسيلةً إلى الرَّحمنِ وخرَّ ساجدًا إلى الأذقانِ
متمَّ نصفِ عاشرِ القرونِ ثمَّ بشهرِ الحجَّةِ الميمونِ

وصلنا إلى لقب الارتقاء، شرحنا الإلغاز آنفًا ونحن الآن في الارتقاء.

الارتقاء، والتنزيل؛ هذان لقبان أحدهما عكس الآخر، فهما لقبان متقابلان:

فالارتقاء هو: أن ينتقل المتكلم من الأدنى إلى الأعلى.

والتنزيل بعكسه وهو: أن ينتقل من الأعلى إلى الأدنى.

ومثلاً للاتقاء بقول القائل مثلاً: لا أبالي بالوزير ولا بالسلطان، فانتقل من الأدنى الذي

هو الوزير إلى الأعلى وهو السلطان.

ومثال التنزيل، قول القائل مثلاً: هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير، فانتقل من

الأعلى إلى الأدنى، ولا شك أن هذا الانتقال لا يكون اعتباطاً، وإنما يراعى فيه المعنى، ألا ترى أن المثال الأول وهو قولك: لا أبالي بالوزير ولا بالسلطان، إنما تتم البلاغة فيه مع الارتقاء لا مع التنزيل؛ لأنك تقول أولاً: لا أبالي بالوزير ثم تنتقل إلى أعلى منه فتقول: ولا أبالي بما هو أكثر منه، وأيضاً في المثال الذي ذكرناه في التنزيل: فهذا الأمر لا يعجز السلطان، وهو الأعلى، بل أكثر من هذا لا يعجز من هو أدنى منه وهو الوزير، فهذان الارتقاء والتنزيل.

وأما التأنيث: فهذا بابٌ واسعٌ جداً، يدخل فيه كثيرٌ مما ذكرنا من قبل في فنون البلاغة هذه، وملخص التأنيث: أن يقدم الناظم، (أن يقدم المتكلم ناظماً كان أو نافرًا) شيئاً يؤنث به المخاطب قبل أن يخبره بشيءٍ يكرهه، كقولك مثلاً لمن تريد أن تخبره بفاجعة، تريد أن تخبره مثلاً بموت قريب، فقبل أن تقدم له هذا الخبر الذي يفجعه تقدم بين يدي ذلك بكلام، كأن تقول مثلاً: إن الله -تعالى- قد قضى بالموت على الناس أجمعين، ولو كان أحدٌ يسلم من الموت لسلم منه سيد الخلق محمد ﷺ وإني أريد أن أخبرك بأن فلاناً قد مات، فهذا التقديم الذي قدّم به يسمى تأنيثاً؛ لأنه يقدمه ليستأنس المخاطب ويتقبل الخبر الفاجع الذي يريد أن يفجأه به المتكلم.

ثم الإيماء: والإيماء كنا قد أشرنا إليه، كنا قد أوأمانا إليه حين تكلمنا عن على لقب آخر هو التلويح، وذكرنا أن التلويح هو: الكناية البعيدة؛ أي الكناية التي كثرت فيها الوسائط بين الشيء اللازم والشيء الملزوم له، فالإيماء هو: الكناية التي قلت فيها الوسائط، ولكن دون خفاء في الملزوم، وهذا إذا يجرنا إلى أن نقسم هذا الباب إلى أقسامٍ ثلاثة على ما ذكره جماعةٌ من أهل هذا الفن: (التلويح، والرمز، والإيماء).

فأما التلويح: فقلنا ما كثرت وسائطه، وكنا قد مثلنا له بكثير الرماد، وذكرنا أن هذه كنايةٌ قد كثرت الوسائط فيها بين اللازم والملزوم، فهذا تلويح.

وأما الرمز والإيماء: فهما معاً ما قل كنايةً قلت وسائطها ولكن يفترق، يفارق الإيماء الرمز في أن الرمز يكون فيه خفاءً في الملزوم، وأما الإيماء فلا يكون فيه خفاءً في الملزوم،

ومثلوا لهما بالتالي :

- **مثلوا للرمز:** بقولهم: فلان عريض الففا، كنايةً عن بلادته وغباءه، لا شك أن الملزوم خفي فإنك لا تنتقل بسهولةٍ من اللازم إلى الملزوم؛ لأن هذا التلازم بين كون الففا عريضاً وبين الغباء والبلادة هذا التلازم خفي غير متفقٍ عليه غير واضح، وإنما هذا شيءٌ اشتهر في العرف؛ أي في أعراف الناس وليس له أصلٌ ثابتٌ صحيحٌ من شرعٍ أو علمٍ أو نحو ذلك.

- **وأما الإيماء فمثلوا له:** بطويل النجاد، وقلنا: النجاد ما، حمائل السيف؛ يعني ما يعلق السيف فيه، فهذا وسائطه قليلة بين طول النجاد وطول القامة، فإن التلازم بين الأمرين قريبٌ جداً ثم لا خفاء فيه، فإن الشخص إن كان نجاده طويلاً فهذا يستلزم ولا بد أن يكون هو طويل القامة، فهذا يسمى عندهم إيماءً.

وبعد الإيماء ذكر الناظم حسن البيان: وفي الحقيقة حسن البيان شيءٌ شامل؛ ولذلك عرفوه بأمرٍ عامٍ جداً، عرفه بعضهم بأنه: عبارةٌ عن الإبانة عمّا في النفس بألفاظٍ سهلةٍ بليغةٍ بعيدةٍ من اللبس، فهذا كما ترى تأليفٌ عام يكاد يدخل فيه كل كلامٍ فصيحٍ أو بليغٍ، لكن مقصودنا إذاً في هذا اللقب أن تكون الألفاظ سهلةً وأن تكون بليغةً، وأن تكون بعيدةً عن كل وهم، عن كل إيهامٍ أو التباسٍ أو خلط؛ ولذلك لا نقول: إن حسن البيان يكون بالإيجاز مطلقاً، ولا نقول: يكون بالإطناب مطلقاً، وإنما نقول: قد تأتي العبارة عن حسن البيان من طريق الإيجاز، من طريق الإيجاز وقد تأتي من طريق الإطناب، وذلك بحسب ما يقتضيه الحال، وقد أوردنا آنفاً إلى الإيجاز والإطناب ومتى يستعمل هذا ومتى يستعمل ذلك.

ثم بعده الرصف: والرصف أيضاً شيءٌ عامٌ؛ لأنه مأخوذٌ من رصف الحجارة؛ أي وضع بعضها بجانب بعض، أو ضم بعضها إلى بعضها الآخر، فالرصف في البلاغة: أن توضع كل كلمةٍ في الموضع الذي يناسبها لفظاً ومعنىً، فهذا كما ترى يتم بكل ما ذكرنا من قوانين البلاغة وقوانين الفصاحة.

فهذه القوانين كلها إذا أنت طبقتها أحسن تطبيقٍ فإنك تقترب ما أمكن إلى الرصف على وجهه الكامل، ولكن لا يمكنك أن تأتي به على أكمل أوجهه قط؛ لأنه لا بد كل متكلمٍ كائنٌ من كان لا بد أن ينتقد عليه لفظٌ فيقال: هذا اللفظ لو وضعت مكانه لفظاً آخر لكان أفضل، أو لو زدت في هذا المعنى جزءاً من المعنى لكان أكمل، أو لو رتبت هذه الألفاظ بغير هذا الترتيب لكان أولى وأجدر وهكذا، كل متكلمٍ يرد عليه هذا إلا ما كان من كلام الله - عز وجل - وكلام رسوله محمدٍ - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، فإن الرصف في القرآن الكريم على أكمل ما يكون، ولا يمكن أن يُرجى غير ذلك في كلامٍ عربيٍ قط، وكذا كلام رسول الله ﷺ فقد بلغ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة كما هو معلوم.

ثم المراجعة: والمراجعة هي: أن تحكي في كلامٍ معينٍ خطاباً بين شخصين مثلاً يتقاولان؛ أي يقول أحدهما كلاماً فيرد عليه الآخر بكلامٍ، وتكون العبارات مختصرةً جامعةً ويستمر هذا التقاؤل مدةً، أو جزءاً لا بأس به من الكلام، ومثاله: ما ورد في سورة الشعراء من المراجعة بين فرعون وبين موسى - عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام -: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٠﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٥١﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٥٢﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٥٤﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٥٥﴾ قَالَ لَتَبْنَ اتَّخَذَتْ إِلَهاً غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴿٥٦﴾ قَالَ أَوْلَوْ جِئْتِكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ﴿٥٧﴾ قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٥٨﴾ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿٥٩﴾ [الشعراء: ٢٣-٣٢]، إلى آخر الآيات، فهذا تقاؤل، وهذه مراجعة نادرة ويعني حكاها الله - سبحانه وتعالى - في القرآن الكريم بين فرعون وبين موسى - عليه السلام - فكل ما كان على هذا النسق أو قريباً منه سمي عندهم مراجعةً.

ثم بعد المراجعة حسن التخلص: وحسن التخلص يسمى أيضاً: التخلص، كهذا دون لفظه حُسن، ويسمى أيضاً براعة التخلص، ومعناه: حسن الانتقال من غرضٍ إلى آخر في القصيدة

الواحدة، ومن المعلوم أن الشاعر العربي قد يأتي في القصيدة الواحدة بأغراضٍ متنوعة من وقوفٍ على الأطلال ووصفٍ للناقة أو للخيل أو للفرس، وغزلٍ ونسيبٍ ومدحٍ، وهجاءٍ وفخرٍ ونحو ذلك، وقد تجتمع هذه كلها في القصيدة الواحدة، فإذا هو انتقل من غرضٍ إلى آخر بلطفٍ وبطريقةٍ ذكيةٍ لبقةٍ فيها فنٌّ، فيها تفنُّنٌ وجمالٌ سمي ذلك براعة التخلُّص، وإلا لم يكن عنده تخلُّصٌ أصلاً.

ولا شك أن المتتبع لشعر المتقدمين كالجاهليين ومن حذا حذوهم يرى أنهم من أبعد الناس عن هذا الذي يسمى تخلُّصاً، فإنهم ينتقلون من الغرض إلى الآخر دون تخلُّصٍ ودون مراعاةٍ له أصلاً، وأعلى كما ذكر ابن طباطبا وغيره، أعلى ما يرى لهم في التخلُّص أن يقول الواحد منهم مثلاً، أن يصف الواحد منهم مثلاً: الناقة وسيرها وما في السفر من عذابٍ وآلامٍ ونحو ذلك، ثم ينتقل من ذلك إلى المدح، ووجه التخلُّص أنه يقول يعني: ركبت هذه الناقة وسافرت بها إلى الممدوح الفلاني، فهذا تخلُّص، وهذا من أفضل ما يقع لهم، وإلا فإنهم يقولون مثلاً: **دعزاً وعدي عنزاً**، ونحو ذلك وينتقلون بشكلٍ خشنٍ إن صح هذا التعبير.

أما المتأخرون والمولدون ومن بعدهم فقد صار حسن التخلُّص عندهم فنّاً قائماً بذاته، وصار النقاد يقولون: الشاعر الفلاني يحسن التخلُّص والشاعر الآخر لا يحسن التخلُّص، ومن الذين اشتهروا بأنهم لا يحسنون التخلُّص: أبو عبادة البحرني، فإنه له نظمٌ رائعٌ جميلٌ جداً ولكنه لا يحسن أن يتخلُّص، حتى في الحقيقة عندما أقرأ ديوانه، أو عندما قرأت ديوانه أشك في أنه ينظم هذه المقدمات، المقدمة قد تكون مثلاً يعني أشياء متكررة عنده كوصف الشيب كبعض، في بعض المرات مثلاً الوقوف على الأطلال ونحو ذلك، في الحقيقة ثم بعد ذلك ينتقل مباشرة إلى المدح دون تخلُّص، حتى في الحقيقة إنني أشك أنه يكتب هذه المقدمات مستقلةً في أوقات فراغه، ثم إن أراد أن يمدح شخصاً معيناً فإنه يكمل على نفس الروي، على نفس الروي والوزن فيأتي بالقصيدة هكذا، فقصيدته من هذا الوجه متفككة، مع أن أبياته من حيث هي جيدة النظم جداً، لكن فيها تفكك بين غرضٍ وغرضٍ آخر، فمن

الآيات التي فيها براعة التخلص مثلاً قول الشاعر:

أجْدَكَ هَلْ تَدْرِينِ أَنْ رَبُّ لَيْلَةٍ كَأَنَّ دَجَاهَا مِنْ قَرُونِكَ يُنْشَرُ

أجْدَكَ هَلْ تَدْرِينِ أَنْ رَبُّ لَيْلَةٍ كَأَنَّ دَجَاهَا (أي ظلمتها) كَأَنَّ دَجَاهَا مِنْ قَرُونِكَ يُنْشَرُ (أي من صفائك)

نصبت لها حتى تجلت بغرة كغرة يحي حين يذكر جعفر فتخلص من النسب إلى المدح تخلصاً رائقاً يقول: نصبت لها (أي نصبت لهذه الليلة التي يصفها ويصف ظلمتها بأنها تشبه يعني في لونها تشبه صفائر أو شعر هذه المرأة) فيقول: نصبت لهذه الليلة حتى تجلت بغرة كغرة فلان، فينتقل إلى المدح بأفضل السبل.

ثم قال: (فصل: فيما لا يعدُّ كذباً)

وليس في الإيهام والتَّهْكُمِ ولا التغالي بسوئ المحرمِ
من كذبٍ.....

يريد أن يقول: (ليس في الإيهام)، والإيهام لقب آخر للتورية، كنا قد ذكرنا أن التورية تسمى أيضاً إيهاماً، يقول: ليس في التورية كذب، واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ كان يستعمل التورية كما في الحديث المشهور «**ما أراد غزاةً إلا وري بغيرها**»، وكالحديث الذي فيه يعني مزاحه مع امرأة عجوز فقال لها: «**لا تدخل الجنة عجوزاً**»، هو لا يقصد عجوز لا تدخلها لأنها عجوز، وإنما يقصد -عليه الصلاة والسلام- المعنى البعيد الذي هو أن النساء يدخلن الجنة في سن معينة؛ يعني لا يدخلن في سن في السن الذي يقبضن فيه ويكون سنًا كبيراً، وإنما يدخلن الجنة في سن أقل، فهذا معنى لا تدخلها عجوز.

وأيضاً التهكم: ليس فيه كذب فإنه قد ورد في القرآن الكريم قول الله - سبحانه وتعالى -:

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، أليس كذلك؟ فهذا أيضاً ليس فيه كذب.

قال: (ولا التغالي)؛ المقصود بالتغالي كما ذكرنا آنفاً هو: المبالغة، أيضاً التغالي ليس

فيه كذب لكن ما لم يصل إلى درجة التحريم؛ أي ما لم يكن فيه شيءٌ محرم - والعياذ بالله تعالى - فالتغالي ينبغي أن يحذر فيه الشاعر، وأن يعرف ما يجوز منه وما لا يجوز، الأصل فيه أنه ليس كذباً؛ لأن سامعه يعلم أنه ليس كذباً وهو يعلم أنه ليس كذباً، يعني أنه ليس يعني ما يقوله لا يقصده وإنما قد بالغ فيه، ولكن قد يصل إلى درجةٍ محرمة - والعياذ بالله تعالى - كقول الحسن بن هانئ - والعياذ بالله -:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

- والعياذ بالله - هذه يقولها في المعز لدين، المعز ليس البويدي، المعز الآخر هذا الفاطمي العبيدي، فهذا من التغالي المحرم - والعياذ بالله تعالى - أو كالذي يقول مثلاً كما قال الشارح: هناك من يصف أميراً بأنه قهر أهل السماء - والعياذ بالله - هذا من التغالي المذموم جداً بل المحرم والذي قد يصل - والعياذ بالله - إلى ما هو أشد من التحريم، قد يصل إلى الكفر - والعياذ بالله تعالى -.

ويقول:

مِنْ كَذِبٍ وَفِي الْمِزَاحِ قَدْ لَزِبُ بِحَيْثُ لَا مَدْوَحَةٌ عَنِ الْكُذْبِ

(في المِزَاحِ قَدْ لَزِبُ)؛ أي لزم (بِحَيْثُ لَا مَدْوَحَةٌ عَنِ الْكُذْبِ)؛ أي بعبارةٍ أخرى يريد يلزمك إن أردت أن تمازح أن ترتكب شيئاً من هذه المذكورة آنفاً؛ لتكون لك مندوحةٌ عن الكذب، فعليك أن ترتكب، يلزمك أن ترتكب التورية أو غيرها يعني كالتهكم والتغالي، مفهوم؟ أما أن تمازح دون أن يكون في الكلام توريةً ولا تهكمٌ ولا تغاليً ويكون فيه كذب، فهذا الأصل فيه أنه لا يجوز؛ ولذلك كان النبي ﷺ يمازح ولكن لا يقول إلا حقاً - عليه الصلاة والسلام -.

ثم انتقل إلى الخاتمة وفيها ذكر مسائل، قال:

وينبغي لصاحب الكلام
بمطلع حسن وحسن القول
تأنق في البدء والختام
.....

تنبيه: تم تفريغ المادة العلمية، ولم يتم مراجعتها على الشيخ

... إلى آخره.

(بِمَطْلَعٍ حَسَنٍ)، هكذا لأجل الوزن إلى آخره، المسألة هنا التي سيذكرها هي: **أن المتكلم**

عليه أن يأتي في كلامه في أول كلامه وآخر كلامه أفضل ما يكون وأحسنه لسببين:

- فإما الأول: فإنه يأتي بالأحسن في أول كلامه؛ لكي يكون ذلك باعثاً على الإقبال على ما

يأتي من الكلام فيما بعد.

- وأما في الآخر: ليكون ختام الكلام حسناً وهو آخر ما يقرع الأذن، وآخر ما يدخل إلى

النفس، وآخر ما يبقى في الذهن، لذلك ينبغي أن يكون حسناً.

لذلك لا بد من مراعاة هذين الأمرين فيما تكتبه من قصيدة، أو مقال، أو كتاب، أو نحو

ذلك، لا بد أن يكون المدخل حسناً وأن يكون الختام حسناً أيضاً، **فإذا عندنا هنا شيان:**

- أولهما: حسن الابتداء، ويسمى أيضاً المطلع، ويسمى براعة الاستهلال، فهذا المطلع

وهذا الابتداء ينبغي أن يراعى فيه المقال الحسن والسبك الحسن؛ لذلك قال: (وحسنُ القولِ

وسببٌ)، فحسن الابتداء إذاً أن يأتي بمطلعٍ بارعٍ حسنٍ فيه تأثيرٌ على السامع، ووقعٌ طيبٌ

على المخاطب، وأفضله ما يشتمل على إشارةٍ لطيفةٍ إلى ما سيذكر فيما بعد من الكلام،

وهذا الذي يسمى براعة الاستهلال، مفهوم؟

فإذاً براعة الاستهلال شيءٌ أخص من حسن ابتداء؛ يعني حسن الابتداء كل كلامٍ حسنٍ

تبدأ به هذا يسمى حسن الابتداء، لكن إن كان هذا الكلام مشتملاً على شيءٍ، إن كان

مشتملاً على إشارةٍ لما سيذكر في الكلام فيما بعد فهذا يسمى براعة الاستهلال، وذكروا

أمثلةً على براعة الاستهلال منها: قول المتنبى يهنئ سيف الدولة بشفائه من مرضٍ ألمَّ به

يقول:

المجد عوفي إذ عوفيت والكرم وزال عنك إلى أعدائك الألم

فدائه هكذا المجد عوفي لا شك أن ابتداءً حسن، بخلاف قول الآخر لمّا أراد أن يمدح

شخصاً، أو أميراً أظنه، أميراً عباسياً أو علويّاً، يقول في أول بيتٍ يقوله:

موعد أحبابك بالفرقة غدو

فلا شك أنه يبدأ المدح، الفرقة على كل حال هذا اسم موضع ولكن يعني يتبادر إلى الذهن معنى الفراق، ويتوهم السامع معنى الفراق فيتطير به السامع، كيف يقول: موعد أحبابك بالفرقة؟ أي بالافتراق يعني، هذا يتطير منه السامع جدًّا؛ ولذلك ذكروا أن الأمير لَمَّا سمع منه هذا الكلام قال: (بل موعد أحبابك أنت)، وأمر به ليُطرد أو يضرب أو نحو ذلك، ومثّلوا لهذا أيضًا بقول القائل:

لا تقل بشري ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان
يخاطب الداعي العلوي، لكن بدأ يعني هذا كلام طيب أن يقول: ليست هذه بشري واحدة ولكن هما بشريان، (غرة الداعي)؛ أي وجهه، (ويوم المهرجان)، وهو الاحتفال المشهور الذي كان يقام وهو من ذو أصلٍ فارسي، لكن ابتداءه بقوله: لا تقل بشري، هذا مما يتطير به، فقارن هذا بقول أبي الطيب:

المجد عوفي إذ عوفيت والكرم

... إلى آخره، أو كقول أبي تمام في قصيدته المشهورة في الرثاء:

كذا فليجل الخطب وليفدح الأمر فليس لعينٍ لم يفض ماؤها عذر
هذا ابتداءٌ عجيبٌ جدًّا، وضد حسن الابتداء: حسن الختام وهو: أن يختم بشيءٍ بارِعٍ رائعٍ يجعل الذهن متعلقًا به، كقول أبي نواسٍ في المدح في آخر ما يقول:
وإني جديرٌ إذ بلغتك بالمنى وأنت بما أملتُ منك جدير
فإن تولني منك الجميل فأهله وإلا فإني عاذرٌ وشكور
هذا انتهاءٌ جميل، وكقول أبي العلاء المعري مثلاً:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاءٌ للبرية شامل
هذا أيضًا انتهاءٌ حسن، فإذا هذا يسمى براءة المقطع أيضًا، فهذا الانتهاء وذكرنا حسن الابتداء، وبينهما الانتقال من المطلع إلى المقصود، فإما أن يكون تخلصًا، وإما اقتضابًا،

وإما فصل الخطاب.

فأما التلخيص: فقد ذكرناه آنفاً، وهو أن تنتقل من الشيء الذي افتتحت به الكلام إلى مقصودك من الكلام، أن تنتقل انتقالاً بارعاً تراعي فيه مناسبة معينة بين الغرضين.

وأما الاقتضاب: فهو أن تنتقل مباشرةً من هذا المطلع إلى شيء لا يلائمه ولا يناسبه مطلقاً، فهذا يسمى اقتضاباً.

إذاً التلخيص مقابل للاقتضاب، وبينهما فصل الخطاب، ففصل الخطاب شيء يتوسط بين التلخيص والاقتضاب، فهو: أن تنتقل إلى شيء بينه وبين الأول نوع مناسبة لكن ليست مناسبة كبيرة، ومثلاً لفصل الخطاب بقول: أما بعد، فأما بعد يعني مثلاً تقول: الحمد لله، وصلّى الله وسلم على رسول الله ﷺ أما بعد، فأريد أن أحدثكم في كذا وكذا، فهذا يسمونه، هذا داخل في فصل الخطاب، أو هو فصل الخطاب أيضاً عند جماعة من المفسرين وغيرهم من البلاغيين ونحوهم.

فهذا إذاً شرح لقول الناظم: (وينبغي لصاحب الكلام تأتق)، إلى آخره إلى أن قال: (والحُسنُ)؛ أي وينبغي الحسن، والحسن معطوفة على تأتق:

والحُسْنُ فِي تَخَلُّصٍ أَوْ اقْتِضَابٍ فِي الَّذِي يَدْعُوهُ فَضْلَ الْخِطَابِ
وَمِنْ سِمَاتِ الْحُسْنِ فِي الْخِتَامِ إِرْدَافُهُ بِمُشْعِرِ التَّمَامِ

هذا البيت ذكر بعضهم أنه ليس ثابتاً في كل نسخ النظم، وعلى كل حال ليس فيه كبير فائدة إذا قورن بما ذكر من قبل، فقولنا من قبل: (وينبغي تأتق في البدء والختام) هذا يغني عن قوله:

وَمِنْ سِمَاتِ الْحُسْنِ فِي الْخِتَامِ إِرْدَافُهُ بِمُشْعِرِ التَّمَامِ

فإذاً هذا آخر كلامنا في شرح هذه الأبيات المتعلقة بنظم الجواهر المكنون.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى - في الخاتمة:

هَذَا تَمَامُ الْجُمْلَةِ الْمَقْصُودَةِ مِنْ صَنْعَةِ الْبَلَاغَةِ الْمَحْمُودَةِ

أي هذا الذي ذُكِرَ من قبل الإشارة إلى كل ما ذُكِرَ من قبل، هذا تمامه، تمام هذه (الجُملة المقصودة)؛ أي التي قصدت (مِنْ صَنَعَةِ الْبَلَاغَةِ الْمَحْمُودَةِ)؛ (مِنْ صَنَعَةٍ)؛ أي من فن البلاغة الشاملة للمعاني والبيان، والبديع أيضًا؛ لأن البديع أُدخِلَ في البلاغة وإن كان في الأصل لا يعدو أن يكون متممًا ومكملاً ومحسنًا، (المحمودة).

ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ طَوَّلَ الْأَمَدَ عَلَى النَّبِيِّ الْمَصْطَفِيِّ مُحَمَّدٍ
وَأَلَّهَ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ

(ثمَّ صَلَاةُ اللَّهِ)، الصلاة هذا شرحناها في أول النظم فلا نعيد، (ثمَّ صَلَاةُ اللَّهِ طَوَّلَ الْأَمَدِ)؛ أي أبدًا وسرمدًا على من؟ (على النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (على النَّبِيِّ الْمَصْطَفِيِّ) المجتبى المختار (محمدٍ وآله وصحبه الأخيار)، هذا كله شرحناه في المقدمة فلا نعيد.

..... مَا غَرَّدَ الْمَشْتَأَقُ بِالْأَسْحَارِ

(ما غَرَّدَ الْمَشْتَأَقُ بِالْأَسْحَارِ) ما قلنا هذا: لا تنفيذ، هذه لا تنفيذ توقيتًا وتحديدًا لهذه الصلاة، وإنما المراد بها التأييد، لكن يذكرونها هذا عادتهم أنهم يذكرون شيئًا يتكرر في العادة، وليس المراد أنه إذا انتهى هذا الشيء، أو توقف ولم يعد له وجودٌ فإننا حينئذٍ نوقف الصلاة أو ندعوا بإيقاف الصلاة على محمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأن نحن نريد أن تبقى هذه الصلاة دائمةً أبدًا على محمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله وصحبه، لكن يذكرون مثل هذا.

يقول: (ما غَرَّدَ الْمَشْتَأَقُ بِالْأَسْحَارِ)؛ يقصد بذلك المصلي الداعي المستغفر في السحر، واستعار لفظة التغريد مع أنها في الأصل تقال للطيور والعصافير، (ما غَرَّدَ الْمَشْتَأَقُ)؛ أي المشتاق لربه، المشتاق للجنة، (بالأسحار)؛ أي وقت الأسحار.

وَخَرَّ سَاجِدًا إِلَى الْأَذْقَانِ يَبْغِي وَسِيلَةً إِلَى الرَّحْمَنِ

(وَخَرَّ سَاجِدًا إِلَى الْأَذْقَانِ)؛ هذا واضح جدًا، (يَبْغِي)؛ أي يريد ويطلب (وسيلة)؛ أي قربة؛ لأن الوسيلة هي القربة (إلى الرَّحْمَنِ)؛ - سبحانه وتعالى -.

تَمَّ بِشَهْرِ الْحِجَّةِ الْمِيمُونَ مَتَمَّ نَصْفَ عَاشِرِ الْقُرُونِ

(تَمَّ)؛ أي انتهى هذا النظم (بِشَهْرِ الْحِجَّةِ الْمِيمُونِ)؛ أي بشهر ذي الحجة (الميمون)، المبارك؛ لأن اليمن البركة، ولا شك أن شهر ذي الحجة ميمون؛ لما يكون فيه من أنواع القربات والطاعات من حج وغيره.

تَمَّ بِشَهْرِ الْحِجَّةِ الْمِيمُونِ مَتَمَّ نَصْفِ عَاشِرِ الْقُرُونِ
 أو مُتِمَّ، نعم مُتِمَّ نعم مُتِمَّ، (نصفِ عَاشِرِ الْقُرُونِ)؛ (عَاشِرِ الْقُرُونِ)؛ نصفه هذا يكون سنة تسعمائة وخمسين؛ أي هذا الشهر شهر ذي الحجة هو الذي يتم، ينهي ويختم سنة تسعمائة وخمسين، فحينئذ تكون متم مجرورة، (تَمَّ بِشَهْرِ الْحِجَّةِ مَتَمَّ)؛ أي الشهر الذي يتم، أو يمكن أن تقول: متم يعني ولها تأولٌ معين، (متَمَّ نَصْفِ عَاشِرِ الْقُرُونِ)؛ أي الناظم **رَحِمَهُ اللهُ** أنهى هذا النظم سنة تسعمائة وخمسين في شهر ذي الحجة منها.

فهذا إذاً شرحنا على متن الجوهر المكنون، وقد حاولت أن أذكر فيه ما تيسر من الفوائد والشوارد والشواهد، ولم أفصل في أكثر الأحيان مع أن بعض المواضع تحتاج إلى كثير من التفصيل والبيان، ولكن بما أن هذا النظم مختصرٌ عقده ناظمه للمبتدئين ومن حذا حذوهم، فإن من الخطأ أن نحمله أكثر مما يحمل، وأن نشرحه بشرح يلائم المطولات كالتلخيص للقرظيني، وكنظمه في عقود الجمان للسيوطي، ونحو ذلك من المطولات في هذا الفن.

وإنني إذ أنني شرح هذا المتن، أسأل الله -تعالى- أن لا يكون هذا المتن آخر ما تدرسونه في هذا الفن، بل نرجو أن يكون أول متن تدرسونه في هذا الفن، ثم بعد ذلك تتوالى دراساتكم، فمن أراد التفصيل في هذا الفن فقد أعطينا بهذا الشرح المفاتيح التي تفتح له أبواب هذا العلم، فلينطلق بعد ذلك إلى متونٍ أخرى كمتن التلخيص وعليه شروحٌ متعددة، وبعقود الجمان للسيوطي وهو نظمٌ للتلخيص، وكغير ذلك من الكتب، خاصةً منها كتب المتقدمين كدلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة للجرجاني ونحو هذه الكتب النافعة المفيدة.

ثم عليكم ألا تكتفوا بهذه القوانين والقواعد التي ذكرها البلاغيون، فإنها لا تعدو أن تكون وصفاً وبياناً لشيءٍ قد وجد قبلهم، فهم يتقعدون القواعد لشيءٍ قد ذكر ووصف وشرح

وتمكن في النفوس قبل أن يوجد وهكذا العلوم كلها، إنما يأتي التعميد فيها بعد وجود الأصول، فلذلك عليكم بكلام الله - سبحانه وتعالى - فإنه في أعلى درجات البلاغة كما تقرر، وعليكم بكلام رسول الله محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فإنه سيد الفصحاء - عليه الصلاة والسلام -، وعليكم بالأشعار العربية فإن الشعر ديوان العرب، فهذه الدواوين متوفرة، موجودة، مشروحة، معربة مبيِّن كل ما فيها مزال كل ما أشكل منها.

ما عليكم معاشر الإخوة الأجابة إلا أن تنطلقوا إليها بالحفظ والشرح والفهم، هذه دواوين الجاهليين والمخضرمين والمولدين والمتأخرين، وأيضاً كتب الأدب، رسائل العرب، وخطب العرب، وكتابات الكتاب الفحول: كالجاحظ ومن نحى نحوه إلى هذا العصر، يعني لا ينقطع بإذن الله - سبحانه وتعالى - هذا الفن فن البلاغة وفن الفصاحة، وفن التعبير العربي السليم لا ينقطع إن شاء الله - تعالى - عن هذه الأمة ما دمنا متمسكين بالأصل الذي يجمعنا الذي هو كلام الله - عز وجل - وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

وقد ارتأيت في آخر هذا الشرح أن أقتدي ببعض الأفاضل من أهل العلم، ولست منهم وإنما أحبهم وأرجو أن أحشر في زمريهم وأن أكون من خدامهم، أريد، أردت أن أقتدي بهم في أن أنظم أبياتاً يسيرة على نفس بحر هذا المتن المبارك، أنقلها لكم الآن وقد نظمتها قبل نحو سبعة فماتت لي أن أنقح ولا أن أهدب، ولا أن أشذب فخذوها مني كما هي، وتقبلوها بعين العذر وأقول فيها:

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| قد تم شرح الجوهر المكنون | فاعتصموا بفلكه المشحون |
| واستخرجوا منه نفائس الدرر | ولتقدحوا بعلبه زناد الفكر |
| ولتحفظوه إن أردتم الرسوخ | في العلم هذه وصية الشيوخ |
| فالفهم دون الحفظ كالهباء | أو مثل ملح في مسيل الماء |
| فليبقى منه شيء | لا يبقى منه شيء |
| وإنما يبقى على مر السنين | شيء وعاه القلب حفظ المتين |

وإن يسوئك ما به من الهنات: أي إن سائك ما في هذا المتن (متن الجواهر المكنون) من الأخطاء ونحو ذلك.

| | |
|----------------------------|----------------------------------|
| فالنحل يتبغي رحيق الزهرات | وإن يسوئك ما به من الهنات |
| فاجعله قدوةً لدى الطلاب | ويتترك النجيس للذباب |
| لأنه منخزل الأطفاف | أي اجعل النحل قدوتك في طلب العلم |
| فتترك البيان والتفصيل | واعلم بأن المتن غير كافٍ |
| به ينار الفن بالإيضاح | قد رام فيه الناظم التسهيل |
| أو نظم ذي الحفظ جلال الدين | لكنه في العلم كالمصباح |
| | فاجعله كالمرقاة للقزويني |

أقصد بهذا: فاجعله؛ أي فاجعل الجواهر المكنون كالمرقاة للقزويني؛ أي صاحب التلخيص، أو نظم ذي الحفظ؛ أي الحافظ جلال الدين؛ أي جلال الدين السيوطي الذي نظم هذا المتن، متن التلخيص في عقود الجمال.

| | |
|----------------------------|--------------------------|
| أو نظم ذي الحفظ جلال الدين | فاجعله كالمرقاة للقزويني |
| وقد سلكت مسلكاً قريباً | تنل من البلاغة المطلوب |
| والحمد لله دواماً سرمد | إلى هنا تم الذي قد قصد |
| على النبي الهاشمي أحمد | ثم الصلاة والسلام أبداً |
| ما كان ليلاً تاليًا نهار | وآله وصحبه الأطهار |

ثم أرخت هذا الشرح بقولي:

والشرح في بضعة أشهرٍ بدا أرخته لننا البيان رغدا

فمجموع حروف لننا البيان رغداً، (رغداً)؛ أي واسعاً كثيراً مجموع حروف هذه الجملة بحساب الجمل هو ألف وأربعمائة وثلاثون، وهي السنة التي كان فيها ختام هذا الشرح.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، وأسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعلنا من المرحومين، وأن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأسأل الله - سبحانه وتعالى - لي ولكم المغفرة والحمد لله رب العالمين، وصلِّ الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

